الأوضاع الإدارية والاجتماعية والاقتصادية
في لواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الإداري
١٩٢٣م - ١٩٣٩م
(دراسة تأريخية)

٢٩٨,٨
م ٢٢٤ المالكي، حميد سيلاوي لفتة
الأوضاع الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في لواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الإداري ١٩٢٣م – ١٩٣٩م دراسة تاريخية
حميد سيلاوي لفتة المالكي،ط١، البصرة، ديوان محافظة البصرة، ٢٠٢٣م، ٤٢٠ ص. ، ٢٤ سم
١ . المذاهب المسيحية،– دراسات أ. العنوان.
م.و.
٦٤٠/ ٢٠٢٣
المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٤٠) لسنة ٢٠٢٣
طبع في
جمهورية العراق ۞ محافظة البصرة
برعاية
ديوان محافظة البصرة

كل الحقوق محفوظة للناشر

◈ جميع الحقوق محفوظة باستثناء اقتباس فقرات قصيرة لغرض النقد أو المراجعة، فلايجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه في نظام الاسترجاع أو نقله بأي طريقة من دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

◈ All rights reserved. Except for the quotation of short passages for purposes of criticism or review, no part of this publication may be reproduced, stored in retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, without written permission of the publisher.

الطبعة الأولى
2023
ديوان محافظة البصرة
BASRA GOVERNORATE
Republic Of Iraq - Basra Governorate
www.basra.gov.iq/ar
تصميم جواد المرسم
أصل هذا الكتاب اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة البصرة، باشراف أ.د. ناظم رشم معتوق

البصرة

تاريخ

تاريخ عريق وثقافة متجددة

سلسلة إصدارات تهتم بالشأن البصري تصدر عن ديوان محافظة البصرة

الأوضاع الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في لواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الإداري ١٩٢٣م - ١٩٣٩م

(دراسة تأريخية)

حميد سيلاوي لفتة المالكي

ديوان محافظة البصرة
2023

وقل اعملوا

فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العلي العظيم

سورة التوبة ١٠٥

الإهداء

الى . . . . . سيدي و مولاي الأمام علي (عليه السلام) باب مدينة العلم .

الى . . . . روح والدي (رحمه الله)

الى . . . . . والدتي حباً و تقديراً

الى . . . . . أولادي فلذات كبدي : محمد الباقر . . حسين . . كاظم . .

الى . . . . . بناتي المؤنسات الغاليات : حنين . . زهراء . . نرجس . . معصومة

الى . . . . . زوجتي وداً ومحبتاً

حميد

الرموز و المختصرات

الرمز	معناه
د. ك. و	دار الكتب و والوثائق
م. و . ب	مركز وثائق البصرة
م. م . ن	محاضر مجلس النواب
د. م	دون الطبع
د.ت	دون تاريخ
ج	جزء
ط	طبعة
ص	صفحة
و	وثيقة

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	المقدمة....نطاق البحث وتحليل المصادر	١-٨
الفصل الاول	الأوضاع الإدارية في البصرة وتطور نظام التفتيش الإداري في العراق ١٩١٤-١٩٣٩	٩-٧٢
	المبحث الأول: النظام الإداري في لواء البصرة ١٩١٤ -١٩٣٩	٩-٢٦
	المبحث الثاني: نظام التفتيش الإداري نشوءه وتطوره في العراق ١٩٢٣-١٩٣٩	٢٧-٧٢
	اولاً : التفتيش الإداري في العراق نشأته وتطوره حتى عام ١٩٣٩	٢٧-٤٢
	١- نشاط المفتشين الإداريين ١٩٢٣ -١٩٣٩	٢٧-٢٩
	٢- تدخل المشاورين و المفتشين البريطانيين في شؤون المجلس البلدي في لواء البصرة ١٩٢٣	٣٠-٣٣
	٣-هيأة التفتيش الإداري في العراق ١٩٢٣ -١٩٣٣	٣٣-٣٨
	٤- الإدارة الداخلية لنظام التفتيش ١٩٣٣ -١٩٣٩	٣٩-٤٢
	ثانياً : تحديد موقف الموظفين البريطانيين وواجباتهم ١٩٢٣ - ١٩٣٠	٤٢-٥٣
	ثالثاً :اتفاقية استخدام الموظفين البريطانيين ونظام التفتيش الإداري وابرز التطورات التي مرت به ١٩٢٣ - ١٩٣٠	٥٣-٦٢
	رابعاً : موقف نواب البصرة من قانون التفتيش الإداري وما رافقه من تطورات.	٦٢-٧٢
الفصل الثاني	بلديات لواء البصرة في تقارير التفتيش الإداري ١٩٢٣ -١٩٣٩	٧٣-١٤٤
	المبحث الأول: واقع خدمات البلدية لمركز لواء البصرة ١٩٢٣ - ١٩٣٩ في تقارير التفتيش الاداري.	٧٣-١٠٧
	المبحث الثاني: إسالة الماء في لواء البصرة ١٩٢٤ -١٩٣٩	١٠٨-١١٩
	المبحث الثالث: بلديات قضاء ابي الخصيب وتوابعه في تقارير التفتيش الاداري (ابي الخصيب - الفاو - السيبة - شط العرب - الزبير).	١٢٠-١٣٧
	المبحث الرابع: الواقع البلدي في القرنة والمدينة و السويب	١٣٨-١٤٤

المحتويات

	الأوضاع الاجتماعية في لواء البصرة في ضوء تقارير التفتيش الإداري ١٩٢٣ – ١٩٣٩	١٤٥-٢٤٤
الفصل الثالث	المبحث الأول: الصحة والتعليم	١٤٥-١٨٧
	اولاً: الصحة	١٤٥-١٦٨
	ثانياً : التعليم	١٦٨-١٨٧
	المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية في لواء البصرة ١٩٣٤– ١٩٣٩	١٨٨-٢٢٣
	أولاً : الأمن العام وارتباطه بالحياة الاجتماعية لأهالي لواء البصرة .	١٨٨-١٩٣
	ثانياً : البغاء	١٩٣-٢٠١
	ثالثاً : العادات والتقاليد	٢٠١-٢٠٣
	رابعاً : الأوقاف	٢٠٣-٢٠٩
	خامساً: شؤون العشائر	٢١٠-٢١٨
	المبحث الثالث: السجون والشرطة ١٩٢٣ – ١٩٣٩	٢١٩-٢٢٦
	اولاً : السجون	٢١٩-٢٢٦
	ثانياً : الشرطة ١٩٣٤ – ١٩٣٩.	٢٢٦-٢٤٤
الفصل الرابع	النشاط الاقتصادي في لواء البصرة في ضوء تقارير التفتيش الإداري ١٩٢٣–١٩٣٩	٢٤٥-٣٢٧
	المبحث الأول: الأنشطة الاقتصادية التقليدية في لواء البصرة	٢٤٥-٢٧٤
	اولاً : الزراعة.	٢٤٥-٢٧٤
	ثانياً: التجارة	٢٧٤-٢٨٩
	ثالثاً: الصناعة	٢٩٠-٢٩٥
	المبحث الثاني: الميناء في لواء البصرة ١٩٢٣ – ١٩٣٩م	٢٩٦-٣١٥
	المبحث الثالث ظاهرة التهريب	٣١٦-٣٢٦
الخاتمة		٣٢٧-٣٢٩
الملاحق		٣٣٠-٣٣٥
المصادر والمراجع		٣٥٦-٣٩٧
Abstract		

مُقَدِّمَةٌ

أهتمت العديد من الدراسات التاريخية بتسليط الضوء على جوانب من تاريخ البصرة المحلي بالاعتماد على مصادر مختلفة أحتلت الوثائق غير المنشورة مركز الصدارة فيها، إلا أنهّا لم تتناول تاريخ المدينة من خلال تقارير التفتيش الإداري التي كتبها المفتشون الإداريون الذين جابوا أقضية ونواحي اللواء لغرض الاطلاع على الأحوال العامة فيه بهدف نقل صورة عن الواقع الذي عاشه المواطن البصري الى الجهات المعنية في اللواء وفي العاصمة بغداد، فضلاً عن تشخيص الأخطاء والمشكلات بهدف تصحيحها وإيجاد الحلول المناسبة لها، فقد حفلت تلك التقارير بمعلومات واسعة عن كل ما يخص لواء البصرة الى درجة أنهّا لم تغادر صغيرة ولا كبيرة إلا وكان لها رأي فيها ومن هنا ارتأى الباحث ان يكون عنوان أطروحته "الأوضاع الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في لواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الإداري ١٩٢٣-١٩٣٩- دراسة تأريخية" ، إذ شملت تلك التقارير معلومات قيمة قد لا تتوفر في المصادر الأخرى التي تناولت التاريخ المحلي لمدينة البصرة.

ولا تتحدد أهمية الموضوع بذلك فحسب، فقد كان عدم وجود دراسة أكاديمية وثائقية استقصائية شاملة تناولت الأوضاع الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في البصرة خلال مدة ما بين الحربين العالميتين بالاعتماد على تقارير التفتيش الإداري، بمثابة حافزاً شجع الباحث للمضي قدماً في دراسة الموضوع وتسليط الضوء على جوانب من تاريخ البصرة التي لم يسبق انْ تّم تغطيتها في الدراسات السابقة، مع العلم أنْ الباحث تجنب الخوض في الأوضاع السياسية لأن الكثير من جوانبها أشبعت بحثاً في الدراسات لتي تناولت لواء البصرة، فضلاً عن أنْ أستخدام تقارير التفتيش الإداري مصدراً لدراسة الأوضاع السياسية يتطلب افراد دراسة مستقلة من باحثين أخرين في المستقبل.

أما تحديد مدة موضوع الأطروحة بين عامي (١٩٢٣ و١٩٣٩) فيعود الى إنْ المدة المذكورة تعد متميزة بالنسبة لتاريخ العراق المعاصر عامة ولواء البصرة بشكل خاص، اذ ان عام ١٩٢٣ شهد صدور نظام التفتيش الإداري في العراق الذي تم إصداره في الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٣ الذي الغيَ بموجبهِ وظيفة المشاورين البريطانيين ومعاونيهم في الألوية العراقية وأنيطت مهامهم بهيئة التفتيش الإداري للحد من تدخلهم السافر في الشؤون الإدارية للألوية.

أما عام ١٩٣٩ الذي تنتهي عنده الأطروحة فقد كان بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ العراق المعاصر، فمن جهة شهد اغتيال الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) وما ترتب عليه من نتائج ، فضلاً عن قيام الحرب العالمية الثانية وما رافق ذلك من انعكاسات على الأصعدة كافة.

شهد العراق ولواء البصرة بين التاريخين أعلاه الكثير من التحولات الإدارية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية ومن أهمها زيادة عدد المفتشين الإداريين في الألوية العراقية سواء كانوا أجانب أم عراقيين، وتعريب(*) ديوان البلدية وزيادة حركة العمران مثل بناء العديد من الدوائر الحكومية والدور السكنية الملائمة لعدد من الموظفين وبناء المدارس في الأقضية والنواحي، وشق الطرق والعمل على توسعتها والاهتمام بنظافتها وإنارتها وكان لذلك دور كبير في ربط مناطق اللواء المختلفة وتسهيل عملية انتقال الناس، والاهتمام بنظافة الأنهر عن طريق كريها لاعتماد السكان في حياتهم عليها، فضلاً عن إقامة عدد من الجسور ، و الحدائق، كما شهد اللواء تحولاً اجتماعياً تمثل بنمو الوعي الصحي لدى عدد كبير من المواطنين بفعل ما أقيم من مرافق صحية مختلفة مثل المستشفيات والمستوصفات والعيادات الصحية العامة وعيادات الأطباء الخاصة وازدياد عدد المراجعين من المرضى لها، وكان لهذا الأمر دور كبير بالقضاء على عدد من الأمراض المستوطنة والسارية وتقليل نسبة الوفيات، قابله و زيادة في عدد الولادات، ورافقه زيادة الاهتمام بالنظافة العامة وصحة المجتمع، ورافق ذلك تطور الوعي التعليمي عن طريق التوسع في فتح المدارس الابتدائية وزيادة التحصيل الدراسي بفتح المدارس المتوسطة والثانوية لكلا الجنسين، وبالمقابل فقد أدى الوضع الاقتصادي وقلة الوعي لعدد كبير من السكان الى ظهور عدد من الأمراض الاجتماعية التي تم التطرق اليها في ثنايا الأطروحة.

ومن هنا اتخذ الباحث من "تقارير التفتيش الإداري" مصدراً لدراسة الأوضاع الإدارية والاجتماعية الاقتصادية في لواء البصرة واستعان بالمصادر والمراجع الأخرى بالقدر الذي أسهم في توضيح المبهم من المعلومات ولتوثيق حالات معينة والاستفادة من بعض الوثائق والمصادر الأخرى بما يؤدي الى فهم أكبر للمعلومات التي اشتملت عليها التقارير المذكورة، التي كانت بمثابة مرآة لواقع لواء البصرة بما تضمنته من معلومات دقيقة سجلها المفتشون الإداريون عن كل ما يخص البصرة.

اما ما يعنى بمنهج الدراسة الذي يقوم على تتبع ودراسة تقارير التفتيش الإداري واستخلاص المعلومات الخاصة بالأوضاع الإدارية والاجتماعية للواء البصرة، فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي في دراسة ما جاء في تلك التقارير مع القيام بتحليل ما ورد فيها من معلومات لغرض الوصول الى رسم صورة واضحة للأوضاع المشار اليها، كما أعتمد الباحث منهج وحدة الموضوع مع مراعاة التسلسل الزمني للأحداث التي تناولتها تقارير التفتيش الإداري في المدة موضوع البحث.

(*) الاعتماد على اللغة والعناصر العربية في الادارة.

واجهت الباحث خلال مدة إعداد الأطروحة بعض الصعوبات التي تمثلت بالظروف التي عاشها العالم و العراق بسبب انتشار (فايروس كورونا 19 -covid)، التي نتج عنها أغلاق العديد من الدوائر الحكومية بمختلف مسمياتها، فباءت العديد من السفرات العلمية الى دار الكتب والوثائق الوطنية وباقي الجامعات العراقية بالفشل نتيجة الإغلاق العام أحياناً، والجزئي أحياناً أخرى، وعلى الرغم من ذلك تمكن الباحث من مواصلة جهده وبحثه وتمكن من الحصول على مجموعات كبيرة من ملفات وزارة الداخلية التي تضمنت تقارير التفتيش الإداري ومجموعات أخرى من الوثائق المهمة، إلا ان البحث في هذه الوثائق كان أشبه بالبحث عن (الإبرة في كومة من القش)، إذ كانت المعلومات الواردة فيها كثيرة ومتشعبة وترافق ذلك مع قدم تلك الوثائق وتلف الكثير منها و رداءة الخط ، كما تفاجئ الباحث بضياع العديد من تقارير التفتيش الإداري بسبب بعد المدة الزمنية، وهو الأمر الذي اضطره الى الاستعانة بالأنواع الأخرى من المصادر.

تألفت الأطروحة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة و ملاحق تضمنت اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها بوصفها المحطة النهائية لكل ما ورد في الأطروحة من معلومات ومعالجات، كان الفصل الاول من الأطروحة الذي جاء بعنوان " الأوضاع الإدارية في البصرة وتطور نظام التفتيش الإداري في العراق ١٩١٤–١٩٣٩. بمثابة مدخل للموضوع وتم فيه تسليط الضوء على الأوضاع الإدارية في لواء البصرة حتى عام ١٩٣٩. فضلاً عن تتبع تطور التفتيش الإداري خلال المدة نفسها وفي هذا الحال قسُم الفصل الاول على مبحثين تناول الاول منهما " النظام الإداري في لواء البصرة ١٩١٤ –١٩٣٩"، أما المبحث الثاني فقد تناول " نظام التفتيش الإداري نشؤه وتطوره في العراق ١٩٢٣–١٩٣٩" وتم تقسيمه على موضوعات فرعية عدة مثلتها جملة من العنوانات الفرعية بهدف الإحاطة بموضوع نشأة التفتيش الإداري ومهام المفتشين وما رافق ذلك من تطورات، فضلاً عن موقف نواب البصرة في مجلسي النواب والأعيان من قانون التفتيش الإداري خلال المدة موضوع البحث.

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان " بلديات لواء البصرة في تقارير التفتيش الإداري١٩٢٣ – ١٩٣٩. فقد تناول فيه الباحث أحد اهم الجوانب الإدارية في لواء البصرة الذي يتمثل بدوائر البلدية التي كانت منتشرة في مركز اللواء وأقضيته ونواحيه، وتم تقسيم هذا الفصل على أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول "واقع خدمات البلدية لمركز لواء البصرة ١٩٢٣ – ١٩٣٩. في تقارير التفتيش الإداري" وتم فيه تسليط الضوء على كل ما يخص الخدمات البلدية المقدمة للمواطنين في مركز اللواء . أما المبحث الثاني المعنون "إسالة الماء في لواء البصرة ١٩٢٤ – ١٩٣٩. فقد تضمن استعراض واحدة من أهم المشكلات التي عانى منها – ومازال– لواء البصرة المتمثلة بمشكلة المياه الصالحة للشرب، إذ حفلت تقارير التفتيش الإداري بمعلومات وافية عن

الجهود التي بذلتها الحكومة المركزية واللواء في سبيل احتواء هذه المشكلة وإيجاد الحلول الناجعة لها؛ وفي المبحث الثالث المعنون " بلديات قضاء أبي الخصيب وتوابعه في تقارير التفتيش الإداري : أبي الخصيب – الفاو – السيبة – شط العرب – الزبير . فقد ركز على استعراض التقارير التي تناولت تقارير التفتيش الإداري التي تابعت سير الخدمات البلدية وتطورها بشكل واضح ، وفي المبحث الأخير الذي خصص لدراسة الخدمات البلدية في مناطق شمالي لواء البصرة " الواقع البلدي في القرنة والمدينة و السويب، التي كان تعاني من نقص حاد في الخدمات المقدمة للمواطنين بسب طبيعة تلك المناطق وواقعها السكاني الذي اتسم بالنزعة العشائرية.

وجاء الفصل الثالث بعنوان " الأوضاع الاجتماعية في لواء البصرة في ضوء تقارير التفتيش الإداري ١٩٢٣ – ١٩٣٩" وتم فيه تسليط الضوء على جوانب من الحياة الاجتماعية في لواء البصرة، واشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث تناول الاول منها " الصحة والتعليم" اعتماداً على تقارير التفتيش الإداري، إذ كانت الصحة والتعليم من اهم القضايا التي اهتم بها المجتمع البصري وحكومة اللواء، وقد رصدت تقارير المفتشين الإداريين الإداء الصحي والتعليمي من حيث متابعة أعداد المستشفيات وتوزيعها في اللواء، فضلاً عن تسليط الضوء على المناهج التعليمية والأبنية المدرسية والعمل على رفع مستواها من خلال رفع التقارير اليومية والشهرية والسنوية الى الجهات المعنية ومتابعة تنفيذ تلك المطالبات التعليمية والصحية فضلاً عن رصد وإحصاء أعداد التلاميذ والطلبة (الذكور والإناث) من الفئات الاجتماعية كافة مع مراعاة التوجهات القومية والدينية التي كانت تحت نظر المفتش الإداري والذي دونها في مجمل تقاريره . أما المبحث الثاني فقد تناول جوانب من تفصيلات "الحياة الاجتماعية في لواء البصرة بين عامي ١٩٣٤– ١٩٣٩. التي كان لها انعكاسات على المجتمع البصري، وتم التطرق فيه موضوعات مختلفة وذلك حسب ما ورد في تقارير التفتيش الإداري التي تناولت القضايا الاجتماعية في لواء البصرة ، إذ تم تسليط الضوء على واقع الامن العام في اللواء، فضلاً عن تقديم إحصاء للجرائم التي حدثت في اللواء والتي توزعت بين دعاوى القتل والسرقة المسلحة والمشاجرات وقضايا (المغارسين) وظروفهم الاجتماعية ، كما رصد الباحث في هذا المبحث موضوعاً مهماً وحساساً في تاريخ لواء البصرة وهو انتشار (البغاء) الذي كان أحد الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي استوجبت اهتمام ومتابعة من المفتشين الإداريين لمعالجتها والحد من انتشارها . أما العادات والتقاليد في لواء البصرة فكانت من الأمور المهمة التي تناولتها تقارير التفتيش الإداري، إذ تطرقت الى عادات الكرم وحسن الضيافة والتكافل الاجتماعي مع ذكر تفاصيل الزي العربي مع ملاحظة ما ورد في بعض التقارير حول العادات السلبية التي كانت منتشرة آنذاك بشكل نسبي ومحدود، وتناولنا في هذا المبحث (الأوقاف) ، إذ حفلت التقارير بمعلومات عن الاراضي الوقفية للطوائف التي كانت تشكل غالبية

سكان اللواء ، فضلاً عن ذكر المدارس الدينية والمساجد التابعة الى دائرة أوقاف البصرة الملحقة بالجوامع ورصد لعدد المعلمين والطلبة وكل ما يتعلق بتلك الجوانب الدينية . اما العشائر فقد كان لها نصيب في تقارير المفتشين الإداريين فقد جاء فيها من معلومات قيمة حول أعدادها ومناطق سكناها وطريقة معيشتها ، و دورها في حسم المنازعات العشائرية وفق نظام دعاوى العشائر . أما المبحث الأخير فقد كرس لدراسة " السجون والشرطة ١٩٢٣ – ١٩٣٩" في تقارير التفتيش الإداري، وكرس هذا المبحث لاستعراض واقع السجون والخدمات المقدمة الى النزلاء، فضلاً عن الاحتياطات الأمنية المتخذة من إدارة السجون ووزارة العدلية، كما ركز هذا المبحث على موضوع " الشرطة" من حيث توزيع أعداد عناصرها وكل ما يتعلق بشؤونها.

أما الفصل الأخير الذي جاء بعنوان " النشاط الاقتصادي في لواء البصرة في ضوء تقارير التفتيش الإداري ١٩٢٣–١٩٣٩. فقد كرس لدراسة الأوضاع الاقتصادية في لواء البصرة، وتم تقسيمه على ثلاثة مباحث تضمن الاول " الأنشطة الاقتصادية التقليدية في لواء البصرة " وتشمل الزراعة ، و ما تشكله من دور ، و اثر كبير في حياة سكان اللواء، وتناول المبحث التجارة التي كانت محط اهتمام المفتشين الإداريين الذين تناولوا في تقاريرهم مستوى التبادل التجاري الداخلي والخارجي للواء البصرة ، و تم تناول الصناعة التي كانت من الأنشطة الاقتصادية المهمة في اللواء ، إذ كانت تعد مورداً مهماً لخزينة البلاد و دليلاً على مستوى الانتعاش الاقتصادي وتناولت التقارير أصناف الصناعة وابرزها صناعة التمور بكل تفاصيلها. أما المبحث الثاني جاء بعنوان (الميناء في لواء البصرة ١٩٢٣ – ١٩٣٩)، الذي كان يستخدم للتبادل التجاري ويمثل بحركته التجارية رافداً مهماً لخزينة ، الدولة و مركز انتعاش اقتصادي عبر حركة البواخر وما تحمله من بضائع ، وبالتالي فانه كان محل اهتمام من لدى المفتش في تقاريره الى الجهات الحكومية لضرورة الاهتمام ، و توفير الأموال اللازمة لحفر ، و كري الأنهار ، و فتح القنوات لتعزيز وتطوير الميناء ، مع تفاصيل حول العلاقة مع الجانب الإيراني على مستوى التبادلات التجارية. أما المبحث الثالث تضمن (ظاهرة التهريب) التي اخذت مسارين نهري ، و بري ، و كانت تمثل عقبة أمام عملية تحقيق الجدوى الاقتصادية ، و التجارية في التبادل التجاري ، اذ ركز المفتش في تقاريره على تلك الظاهرة وما يتبعها من اثر سلبي على عملية التبادل التجاري ، و الأسباب التي أدت الى انتشارها بسبب قلة السلع الضرورية لحياة السكان، مع ذكر انتشار تجارة المخدرات ، و تهريبها عبر البر ، و البحر ، وتضمنت التقارير مطالبات المفتشين باتخاذ إجراءات حازمة بحق تلك التجارة غير المشروعة.

اعتمدت الأطروحة على مصادر متعددة ومتنوعة تأتي في طليعتها الوثائق العراقية غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق وَهي ملفات البلاط الملكي وملفات وزارة الداخلية

المتضمنة تقارير التفتيش الإداري، وقد اعتمدت الأطروحة عليها بشكل كبير وكانت المصدر الرئيس للدراسة ، نظراً لأهمية المعلومات الواردة فيها في شتى المجالات الإدارية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية، لذا كانت بمثابة منهل وثائقي لا يمكن الاستغناء عنه في كل الأحوال، اذ وفرت للدراسة معلومات كثيرة ومتنوعة في المدة بين عامين (١٩٢٣ – ١٩٣٩)، وتميزت هذه الوثائق بالدقة والتغطية الواسعة لمجمل الحوادث ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، فقد كان المفتشون الإداريون يدونون الحوادث بشكل يومي ومباشر من خلال زيارته الميدانية لأقضية ونواحي البصرة كافة، كما تضمنت تلك التقارير بانها كانت تشتمل على وضع معالجات لمشكلات كان يعرضها المفتش ويرفع فيها توصيات الى الجهات ذات العلاقة.

كما اعتمد الباحث على ملفات الاحتلال البريطاني غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب و الوثائق الوطنية، وتضمنت معلومات قيمة عن المشاورين البريطانيين، فضلاً عن معلومات مهمة عن التفتيش الإداري ، لا سيما في مراحله الأولى ، وتم الاستفادة منها في الفصل الاول من الأطروحة. أما الوثائق غير المنشورة المحفوظة في مركز دراسات البصرة والخليج العربي التي كانت عبارة عن تقارير التفتيش الإداري، فقد سدت بعض جوانب النقص في معلومات الأطروحة، وتتميز تلك الوثائق بأن الكثير منها كتب بخط غير واضح إلا أنها كانت ذات فائدة للأطروحة.

و اعتمدت الأطروحة على عدد من الوثائق المنشورة وتشمل القوانين والأنظمة والتعليمات الحكومية الخاصة بالجوانب الإدارية والتفتيش الإداري في المدة موضوع البحث نذكر منها على سبيل الحصر لا الجمع (سجل جدول كبار موظفي الدولة لعام ١٩٤٣) و (سجل مستخدمي حكومة العراق والبلاط الملكي ودار الاعتماد لثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ / ٧ / ١٩٢٥) ، وثائق (الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة لسنة ١٩٣٥ ، نظام أدارة السجون) ، وثائق (الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٦) وكذلك (قانون التفتيش الإداري رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٦) ، قد كانت هذه الوثائق وسواها معيناً رفد الأطروحة بمعلومات قيمة قد لا تتوفر في المجموعات الوثائقية الأخرى.

ونظراً لأهمية كتب المذكرات فقد اعتمدت الأطروحة على عدد من كتب المذكرات نذكر منها على سبيل المثال مذكرات بيرسي كوكس وهنري دوبس المعنونة (مذكرات السير بيرسي كوكس وهنري دوبس: صفحة من تاريخ العراق الحديث ١٩١٤ – ١٩٢٦ ، تكوين الحكم الوطني بالعراق) وتضمنت معلومات مهمة وقيمة عن التطورات السياسية والإدارية في العراق في سنوات الاحتلال البريطاني وتنبثق أهميتها من ان كوكس و دوبس كانا ابرز صناع القرار في العراق أبان تلك المدة. أما مذكرات ساطع الحصري المعنونة (مذكراتي في العراق ١٩٢١–١٩٢٧) فقد كانت من الأهمية بمكان لأن كاتبها كان من ابرز مهندسي السياسة التعليمية في العراق .

أما الرسائل والاطاريح الجامعية فقد كانت مصدراً مهماً من مصادر الدراسة وكانت ذات قيمة تاريخية لاسيما تلك التي تناولت التفتيش الإداري أو اعتمدت على تقارير المفتشين الإداريين نذكر منها أطروحة الدكتوراه للباحث علي أبراهيم مصطفى الظفيري المعنونة " لواء الديوانية في تقارير التفتيش الإداري ومحاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٤٦ " التي قدمها الى كلية الآداب/ جامعة الكوفة ، ٢٠١٥ التي سلط فيها الضوء على الأوضاع العامة في لواء الديوانية بالاعتماد على تقارير التفتيش الإداري ومحاضر مجلس النواب العراقي وتضمنت هذه الأطروحة معلومات مهمة عن تقارير التفتيش الإداري بوصفها مصدراً لدراسة الأوضاع العامة في لواء الديوانية أما رسالة الباحث أنس عبد اللطيف طه حسين المعنونة " وظيفة التفتيش الإداري في العراق ١٩٣٢–١٩٥٨" التي قدمها الى كلية التربية الأساسية/ الجامعة المستنصرية عام ٢٠١٥ فقد تناول فيها وظيفة التفتيش الإداري في العراق وتعليماتها، إلا انه لم يتناول التفاصيل الخاصة بالألوية واقتصرت دراسته على تتبع تطور وظيفة التفتيش من عام ١٩٣٢ وحتى نهاية العهد الملكي عام ١٩٥٨ التي كانت نقطة مفصلية في تاريخ المعاصر.

و اعتمدت الأطروحة على عدد من الكتب العربية والمعربة، نذكر منها على سبيل المثال كتاب حميد احمد حمدان التميمي المعنون (البصرة في عهد الاحتلال البريطاني١٩١٤–١٩٢١) الذي تضمن معلومات وافية عن الأوضاع الإدارية في لواء البصرة خلال مدة الاحتلال البريطاني واعتمد في إعداده على مصادر وثائقية مهمة وتمت الإفادة منه في الفصل الاول من الأطروحة ، ويليه في الأهمية كتاب رجب بركات المعنون (بلدية البصرة ١٨٦٩ – ١٩٨١)، ولا تقل أهمية عنها كتب عبد الرزاق الحسني ومنها الكتاب المعنون (تاريخ الوزارات العراقية) ، و كتاب (تاريخ العراق السياسي الحديث) ، وكان لهذه الكتب أهمية خاصة في إمداد الأطروحة بمعلومات قيمة. وكانت الكتب المعربة مهمة جداً في تزويد الأطروحة بمعلومات مفيدة جداً نذكر منها كتاب جير ترود لوثيان بيل (فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤ –١٩٢٠) وكذلك كتاب أرنولد تالبوت ويلسون المعنون (بلاد ما بين النهرين بين ولاءين) وتضمن الكتابان معلومات قيمة . أما كتاب فليب ويلارد ايرلاند المعنون (العراق دراسة في تطوره السياسي) فقد أمد الأطروحة بمعلومات قيمة عن تاريخ العراق المعاصر. وعلاوة على ما تقدم اعتمدت الأطروحة على العديد من الكتب (الساندة) التي تم تثبيتها في هوامش الأطروحة وقائمة المصادر والمراجع.

كما كان للبحوث المنشورة في المجلات العلمية في إمداد الأطروحة بمعلومات قيمة ومنها البحث المعنون (المفتشون الإداريون البريطانيين في العراق بين إصرار الحكومة البريطانية ورفض الحكومة العراقية ١٩٢١– ١٩٣٢ دراسات في التاريخ و الآثار) للدكتور علي ناصر حسين ، المنشور في العدد الخامس من مجلة دراسات التاريخ و الاثار جمعية المؤرخين و الآثاريين في

العراق عام ٢٠٠١ وتضمن معلومات مهمة عن التفتيش الإداري. كما استفادت الأطروحة من بعض الدراسات والمحاولات البحثية التي تناولت لواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الإداري، نذكر منها على سبيل المثال البحث المشترك للباحثين كاظم باقر علي وعبد الحكيم عجيل السعدون المعنون " الفاو كما تصورها وثائق التفتيش الإداري ١٩٣٢ – ١٩٥٨ " الذي نشراه في العددين (١–٢) من مجلة الخليج العربي عام ٢٠٠٠، وكذلك بحث كاظم باقر علي المعنون " تقارير المفتشين الإداريين مصدراً لدراسة تاريخ البصرة المعاصر ١٩٣٣ – ١٩٥٨"، الذي نشره عام ٢٠١٢ في العدد الاول من موسوعة البصرة وعلى الرغم من أهمية البحثين المذكورين وريادتهما فيما يتعلق باستخدام وثائق التفتيش الإداري إلا أنهما تطرقا الى وصف عام للواء البصرة دون ان يتم التركيز على جوانب محددة .

ولم يغفل الباحث الرجوع الى الصحافة لسد بعض جوانب النقص في الأطروحة، نذكرها من (جريدة الوقائع العراقية) التي افادَ منها الباحث في الحصول على القوانين التي أصدرتها الحكومة العراقية خلال المدة موضوع البحث، إضافة الى عدد من الصحف المهمة الأخرى نذكر منها جريدة الثغر البصرية التي تضمنت معلومات مفيدة عن تاريخ البصرة المعاصر.

هذا وكان للموسوعات دور كبير في إغناء البحث بمعلومات مهمة لاسيما ما تعلق بتعريف الشخصيات والأماكن التي وردت في الأطروحة، نذكر منها على سبيل المثال (موسوعة تاريخ البصرة) لأحمد باشا أعيان، وكذلك كتاب حسن لطيف الزبيدي المعنونة (موسوعة الأحزاب السياسية ، الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق) وللمؤلف نفسه (موسوعة السياسة العراقية) ، وكذلك موسوعة حميد المطبعي المعنونة (موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين) كان لهذه الموسوعات بصمة ودور مهم في الأطروحة.

و أخيراً أضع هذا الجهد المتواضع بين يدي أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة شاكراً لهم سلفاً جهودهم في إبداء ملاحظاتهم القيمة لتعزيز القيمة العلمية لهذه الدراسة، ونأمل أنْ نكون قد وفقنا في كتابة بحث أكاديمي حول الأوضاع الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في لواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الإداري بين عامي ١٩٢٣–١٩٣٩.

ومن الله نستمد العون.

الباحث

الفصل الأول

الأوضاع الإدارية في البصرة وتطور نظام التفتيش الإداري في العراق ١٩١٤-١٩٣٩

المبحث الأول: النظام الإداري في لواء البصرة ١٩١٤ –١٩٣٩

المبحث الثاني: نظام التفتيش الإداري نشؤه وتطوره في العراق ١٩٢٣–١٩٣٩

اولاً : التفتيش الإداري في العراق نشأته وتطوره حتى عام ١٩٣٩

١- نشاط المفتشين الإداريين ١٩٢٣ – ١٩٣٩

٢-تدخل المشاورين و المفتشين البريطانيين في شؤون المجلس البلدي في لواء البصرة ١٩٢٣

٣-هيأة التفتيش الإداري في العراق ١٩٢٣ – ١٩٣٣

٤-الإدارة الداخلية لنظام التفتيش ١٩٣٣ – ١٩٣٩

ثانياً : تحديد موقف الموظفين البريطانيين وواجباتهم ١٩٢٣ – ١٩٣٠

ثالثاً :اتفاقية استخدام الموظفين البريطانيين ونظام التفتيش الإداري وابرز التطورات التي مرت به ١٩٢٣ – ١٩٣٠.

رابعاً : موقف نواب البصرة من قانون التفتيش الإداري وما رافقه من تطورات

المبحث الأول

النظام الإداري في لواء[١] البصرة[٢] ١٩١٤ -١٩٣٩

كان انضمام الدولة العثمانية الى جانب المانيا في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) ضد دول الوفاق الودي ومن ضمنهم بريطانيا بمثابة بداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر، فقد قامت القوات البريطانية بإنزال قواتها في الفاو وبدأت باحتلال مدينة البصرة وتمكنت من ذلك في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٤ واستمرت في تقدمها باتجاه القرنة واحتلتها في التاسع من شهر كانون الاول من العام نفسه [٣]، وهكذا خضعت البصرة للاحتلال البريطاني، فاستخدمت بريطانيا مباني الحكومة العثمانية وتم رفع العلم البريطاني عليها، كما أصبحت القنصلية الألمانية مقراً لقيادة قواتها العسكرية[٤] .

---

[١] اللواء : يعني العلم أو الراية ، كما أنه الاسم الذي أطلقه العرب على التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية و التي عرفت جميعها فيما بعد بالألوية ، أذ أن الدولة العثمانية قسمت الى وحدات ، عرفت الواحدة منها باسم الإيالة ثم تطورت الى الولاية فيما بعد حيث قسمت هذه الإيالات داخليا الى سناجق و مفردها سنجق بالتركية، كذلك عرفت باسم الألوية : ينظر : يلماز أوزتونا ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، إسطنبول ، ١٩٨٨ ،ص٣٢ ؛ مُحَمَّد فريد بك المحامي ، تحقيق ، دامان صفي ، دار النفاش ، ٢٠٠٦ ، ص٥٨٨ — ٥٩١ ، مُحَمَّد جميل بيهم ، فلسفة التاريخ العثماني ، ج٢ ، بيروت ، ١٩٥٤ ، ص٣٣ — ٥٨ .

[٢] تقع البصرة في أقصى جنوبي العراق على الضفة الشرقية لشط العرب ، وهو المعبر المائي الذي يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات عند القرنة على بعد ١١٠ كم شمال مدينة الفاو ، لها حدود دولية مع كل من السعودية و الكويت في الجنوب الغربي ومع أيران شرقا ، كما تمثل موقعا و سطا بين الكويت و أيران و من الشمال تحدها محافظتي ذي قار وميسان ، والمثنى غربا ، وتقع حدودها الجنوبية مباشرة مع الخليج العربي حيث تبعد ما يقارب ٥٤٥ كم عن مدينة بغداد ، و وتبلغ مساحتها ١٧٠٩٠كم٢ ، ينظر : حامد البازي ، البصرة في الفترة المظلمة و ما بعدها ،ج١ ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص٩٠ — ٩٢ ؛ أمين لطفي ، دليل البصرة ، مطبعة جريدة الخبر ، ١٩٥٤ ، ص٥٧ .

[٣] جير ترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب ، ١٩١٤ -١٩٢٠ ، ترجمة جعفر الخياط ، مطبعة دار الكشاف للنشر و الطباعة ، بيروت ، ١٩٤٩ ، ص٣٦ .

[٤] حميد احمد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٩١ ، مُحَمَّد طاهر العمري الموصلي ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، مجلد الأول ، مطبعة العصرية ، ج ٣ ، الموصل ، ١٩٢٤ ، ص٩٢ .

القى السير برسي كوكس[١] (Percy cox) الضابط السياسي الذي كان يرافق الحملة البريطانية، خطاباً القاه في حشدٍ من أهالي البصرة ، أخبرهم فيه بانتهاء الوجود العثماني في البصرة

ولتسهيل مهمتها في البصرة أصدرت القوات البريطانية مجموعة من القرارات والأنظمة [٢] وكان من ابرزها قانون مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة الذي بقي ساري المفعول حتى عام ١٩٣٢ [٣] .

وكذلك أصدرت مجموعة من القوانين الخاصة بتنظيم وإدارة العراق في ظل الاحتلال ، ومنها القوانين التي امتلكت بموجبها امتلكت وسائط النقل النهري، وأصدرت تعليمات عديدة منها منع حمل السلاح بين الأهالي ، والاشراف على بيع المشروبات ، و الادوية و الأمور الصحية ، و البيطرية ، و العديد من الأمور التي تخص حياة المجتمع [٤] .

وضمن السياق نفسه تم تعين عدد من الضباط البريطانيين للمهام الإدارية ، وفق النظام الهندي ، اذ بعد انسحاب الجيش العثماني ، و سحب الجهاز الوظيفي العثماني ، ورفع الوثائق ، و السجلات الرسمية كافة التي كان من المستطاع حملها وإتلاف القسم الأخر منها، لذا قام برسي كوكس باستحداث أجهزة إدارية لتقوم بتقديم

---

[١] برسي كوكس : ولد برسي كوكس في بريطانيا عام ١٨٦٤ ، تلقى تعليمه الأول في مدرسة هارو ، ثم ألتحق بكلية سانت هيرست العسكرية فتخرج منها برتبة ملازم ، ألتحق بعد تخرجه بجيش حكومة الهند أذ كلف بمهام سياسية في مسقط و الصومال ، وفي عام ١٩١٤ تم تعيينه وزيرا لخارجية الهند ، ثم ألتحق بالحملة البريطانية على العراق ، وظل فيها كرئيس للدائرة السياسية حتى عام ١٩١٨ ، بعد ذلك أنتدب للعمل في طهران بصفة وزير مفوض ، حيث عاد الى العراق في تشرين الأول عام ١٩٢٣ م . ينظر : منتهى عذاب ذويب بريس كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤ — ١٩٢٣ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٤ ، ص٧٧ ؛ عباس خضير عباس ، بيرسي كوكس ودوره في السياسية البريطانية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٩ — ١٩١٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩ ، ص١٥-٢٠ ؛ صبري فالح الحمدي ، الاهتمام البريطاني في الخليج العربي و دور بيرسي كوكس في تطوره حتى عام ١٩١٥ ، مجلة كلية الآداب ، العدد ٧٧، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ .

[٢] فليب وبلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة : جعفر الخياط ، دار الكشاف للنشر و الطباعة ، بيروت ، ١٩٤٩ ، ص٤٥ .

[٣] د.ك.و، الحكومة العراقية ، وزارة المالية . نخبة القوانين و الأنظمة و البيانات و الإعلانات المختصة بالأموال غير المنقولة و الصادرة منذ ١٩١٤ الى غاية ١٩٣٢ مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٣ ، ص٣

[٤] المصدر نفسه، ، ص٤.

احتياجات القوات العسكرية و الخدمات الأساسية، و تنظيم العلاقة بين الأهالي ، وإدارة الاحتلال[١] .

لقد كانت لدى حكومة الاحتلال البريطاني رؤيتين واضحتين في الجانب الإداري الأولى: استمرار السيطرة العسكرية على البصرة ، و توابعها و أنْ لا تتشعب ادارياً ، وذلك لقلة الكادر الوظيفي، والثانية: التركيز على القيادة المزدوجة الإدارية –العسكرية التي يتم تدريبها ، للحالات القيادية [٢] .ومن هذا اتضح أنْ الترتيب الإداري جاء كحاله طارئة فرضتها الضرورات العسكرية .

تباينت وجهة نظر الحكومتين البريطانية و الهند البريطانية ، حول المستقبل الإداري للواء البصرة، أذ كان من رأي الحكومة البريطانية أنْ تشكل فيه أدارة عسكرية لتجنب أثارة أزمة مع الحلفاء وخصوصاً فرنسا، فضلاً عن عدم توفر كادر إداري مؤهل لأدارته ، واذا كان لابد فأنها تفضل أن تكون أدارة لواء البصرة على غرار ما معمول به في مصر و السودان [٣] لتخوفها من احتمال عدم نجاح النمط الإداري الهندي في بلد مثل العراق ، الذي يختلف عن الهند تاريخياً و حضارياً و ثقافياً ، واجتماعياً، أما رأي حكومة الهند فقد كان يصب في صالح تطبيق نموذجها و هي ترى أنهً من السابق لأوانه الحديث عن فشل النموذج وهو لم يطبق بعد و أنها ستحرص على تفعيلة وخلق العناصر المؤهلة لقيادته في الجهاز العسكري [٤]، ومن الواضح أنْ الطرفين كانا مختلفين في النمط ، أذ يبدو أنهم متفقون من حيث المبدأ على ضرورة إقامة أدارة مدنية لمليء الفراغ السياسي ، و الإداري الذي خلفه الإنسحاب العثماني وتأمين متطلبات الجيش المحتل، وتنظيم العلاقة مع الأهالي [٥] .

---

[١] ارنولد تالبوت ويلسون ، بلاد ما بين النهرين بين ولاتين ، ترجمة: فؤاد جميل ،ط١ ، ج١ ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص٣٩ .

[٢]ارنولد تالبوت ويلسون ، بلاد ما بين النهرين بين ولاتين ، ترجمة: فؤاد جميل ،ط١ ، ج١ ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٩ ،ص٣٩

[٣] النظام الإداري في مصر: عند بداية الحرب واجهت بريطانيا مشكلة الوضع الدولي في مصر ، فكان لزماً عليها ان تجعل تواجدها في مصر ذا صفة شرعية من حيث المنظور القانوني لا صفة تبرر تواجدها و احتلالها لمصر ، كما انه لم يكن هناك اتفاق او معاهدة بين بريطانيا او مصر يعطي للقنصل البريطاني و الموظفين المنتشرين في الدواوين الحكومية او التواجد العسكري او القانوني ، لذا تم فرض الحماية البريطانية على مصر في ١٩١٤/٤/١٩ بعد جدل احتدم بين الإدارة البريطانية و نائب المعتمد البريطاني في مصر حول اختيار فرض الحماية ام ضم مصر الى الإمبراطورية البريطانية . ينظر : احمد الخشاب ، تاريخ تطور حدود مصر الشرقية ط١، دار الشروق للطباعة ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧ .

[4] Peter Sluglett, Britain in Iraq 1914–1932 ,Ithaca press, London, 1976,pp:11-13.

[٥] أرنولد تالبوت ويلسون ، المصدر السابق، ص٣٨ – ٣٩.

أوكلت المهمة الى الضابط السياسي برسي كوكس، إذ قررت قيادة قوات الأحتلال البريطاني إستبدال عنوان وظيفته الى رئيس الحكام السياسيين ، وفرغت له عدداً من ضباط الجيش للعمل تحت أمرته في الإدارة المدنية التي ستتولى أدارة البصرة ، إذ إنّ ثقل المهمة ، و تشعبها كان أكبر من أن يقوم به رهط من الضباط ، فضلاً عن حرص برسي كوكس على عدم طغيان الطابع العسكري على الإدارة المدنية ، لذا لجأ الى سد نقص كادره الإداري بموظفين مدنيين تم اختيارهم بالدرجة الاساس من المواطنين البريطانيين ، و الهنود العاملين في أجهزة حكومة الهند ، ومن مواطني القنصليات ، و الشركات البريطانية في لواء البصرة ، ومن العراقيين الذين أبدوا التعاون مع سلطة الاحتلال من ذوي المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية ، وبهذا الحشد العسكري ، و المدني المتنوع ، بادر كوكس الى وضع الترتيبات الإدارية ، ونظراً لعدم توفر نظام معد سلفاً ، و ليس من الضروري استخدام أي من النظاميين العثماني أو الهندي حتم على السلطات البريطانية أنْ تسير أدارتها في البصرة بمزيج من نظامي الإدارتين العثمانية و الهندية [١].

ومن الطبيعي أنْ تحظى الإدارة المدنية بأسبقية التنفيذ لتوفير الأمن لقواعد ومقرات الجيش ، و خطوط أمداده والمدن من الفوضى ، و أعمال السلب ، و النهب التي كانت تجتاح المدينة ، و أعادة الخدمات الضرورية لها ، و اشتملت على دائرة الحاكم العسكري ودائرة الشرطة .

أ- دائرة الحاكم العسكري : وهي أول دائرة تم تشكيلها في لواء البصرة بعد أنْ هيمنت القوات البريطانية على المدينة في (٢٢ / ١١ / ١٩١٤) لتتولى المهام المستعجلة وقد تألفت من الرائد دارسي براونلو (Darcy Brownlow) رئيساً ، و النقيب (Red Bullard) وكيل قنصل بريطانيا السابق في البصرة ، وتوم دكستر (Tom Dexter) أحد قباطنة السفينة كميت التابعة الى المقيمية البريطانية في بغداد مساعداً و مترجماً[٢]

كما ضمت الدائرة عدداً آخر من الضباط والموظفين البريطانيين ،و الهنود والعراقيين تحت عنوانات ، ومسميات أخرى ، أستهل براونلو إجراءاته الأمنية ببيان

---

[١] حميد أحمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٣٢١ – ٣٢٣ .

[٢] د. ك . و ، ملف الاحتلال البريطاني ، رقم الملفة ٢٠٢٠/١٠٣ تقارير متنوعة عن حالة البصرة للفترة ٨ / ٤ / ١٩١٥ – ٣١ / ١ / ١٩١٧ ، تقرير رقم (١) عائد للميجر براونلو عن الحالة الأمنية في البصرة عام ١٩١٤ ، ص١ – ٥.

موجه الى أهالي لواء البصرة يحثهم فيه على التزام السكينة ، و الهدوء ، والعودة الى مزاولة أعمالهم اليومية المعتادة ، كما دعاهم الى تسليم الأسلحة التي بحوزتهم ، والكف عن أعمال السلب، و النهب ، و رافق البيان تسيير مكثف للدوريات العسكرية وفرض حضراً للتجوال من الساعة التاسعة مساءً الى الساعة السادسة صباحاً ، ووضع رقابة شديدة على دخول ،و خروج الأشخاص ، و البضائع ، فضلاً عن تقسيم البصرة على منطقتين إداريتين ، و أمنيتين هما المركز العشار ، وجعلها تحت أشراف مساعديه ، كذلك قام هذان المساعدان بتقسيم المنطقتين الى قطاعات ، و جعل على كل قطاع مختار مسؤول عن الحالة الأمنية في قطاعه [١].

لم تقتصر مهام دائرة الحاكم العسكري على الجانب الأمني فحسب ، و أنما اشتملت على :

١- مهام قضائية و تشمل الحكم في المخالفات البسيطة التي لا تتجاوز حد عقوبة الحبس فيها عن ٢٨ يوماً أو مبلغ الغرامة عن مئة روبية [٢].

٢- مهام تنفيذية وتتعلق بتوفير مقررات خلفية و محلات للسكن، ويذكر بأنْ الدائرة قد وضعت يدها على أكثر من ٧٠ منزلاً مقابل أجور رمزية لا تتناسب مع حالة ارتفاع الأسعار التي شهدتها البصرة آنذاك .

٣- مهام مالية ، و تتضمن فرض ، و استحصال الضرائب ، و الرسوم البلدية.

٤- مهام البلدية ، و تشمل كل ما يتعلق بنظافة المدينة ، و توفير مياه الشرب، والاهتمام بالصحة العامة [٣].

ب - دائرة الشرطة : وهي أول دائرة أمنية دائمية تم تشكيلها في لواء البصرة بعد أسبوع من فرض الهيمنة البريطانية عليها لتتولى الأمور الأمنية الأساسية ، أذ تألفت من العقيد اي جي كريكسون (A.G kriekson) ، و هو أحد منتسبي شرطة

---

[١] د. ك . و ، ملف الاحتلال البريطاني ، رقم الملفة ٢٠٢٠/١٠٣ تقارير متنوعة عن حالة البصرة للفترة ٨ / ٤ / ١٩١٥ – ٣١ / ١ / ١٩١٧ ، تقرير رقم (١) عائد للميجر براونلو عن الحالة الأمنية في البصرة عام ١٩١٤ص١ – ٥ .

[٢] الروبية : روب كلمة منسوبة الى روب وعني القطعة الفضية، وهي عبارة عن نقد هندي –بريطاني من الفضة أنتشر بسرعة كبيرة بعد الأحتلال البريطاني للعراق ، وتساوي ٧٥ فلساً . ينظر : يعقوب سركيس ، مباحث عراقية ، جمع و فهرسة و تعليق: معن حمدان علي ، القسم الثالث ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٤٥ – ٤٦ ؛ م.و.ب ، ملفة العملة العراقية ، السنة ١٩٣٣ ، رقمها (١٨٦٥) ، ص٩ – ١٧.

[٣] د . ك . و ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٠٩٩ / ٣٢٠٥٠ تقارير أدارية للسنوات ١٩١٦ – ١٩١٧ ، و ٥٣ ، ص٣٥٩ – ٣٦٠ .

البنجاب الهندية رئيساً ومن عناصر أخرى أختارها من موقع عمله السابق في الهند ومن الصوماليين المستخدمين في شرطة عدن [١].

كذلك تم تعيين حكام سياسيين ، و نواب حكام البصرة و القرنة "القورنة" [٢]و الناصرية و سوق الشيوخ و العمارة وقلعة صالح و علي الغربي ، حيث كانوا مسؤولين عن تنفيذ القوانين ، و توطيد دعائم الأمن ، و حسم النزاعات ، و جباية الواردات ، و جمع العمال الحشور [٣]، للحد من أعمال الشغب ، و أعادة الخدمات الضرورية أليها بعد تأسيس دائرتي الحاكم العسكري ، و دائرة الشرطة [٤].

لم يخدم في تلك الوظائف إلا عدد محدود من العناصر المحلية ، و خصوصاً أصحاب الوجاهة ، و النفوذ الذين أبدوا تعاوناً مع سلطة الاحتلال أمثال الشيخ أحمد باشا عيان و المحامي عمر فوزي ، و محمد شاكر عبد السيد [٥] من أجل توظيف ثقلهم الاجتماعي في ترسيخ الأمن ، و الاستقرار و كسب ثقة وولاء اهالي البصرة الذي يعد من أهم الأمور الأساسية في تلك المدة في ظل دعوات الجهاد [٦] القائمة ضدهم ، وقد إتخذت الشرطة المشكلة "حديثاً" من مخافر الشرطة العثمانية السابقة في المدينة مقرات لها ، إذ تميزت ممارساتها الأمنية باستخدام القوة المفرطة و اشاعة

---

[١] ارنولد تالبوت ويلسون ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٥٠ – ٥١ ؛ د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة ٥٠٩ / ٣٠٢٥ ، شرطة البصرة بين ٢٩ / ٢ ١٩١٦ – ١٨ / ١ / ١٩١٧ و٤ ، ص٤ .

[٢] وردت في تقارير التفتيش الإداري باسم القورنة، ولكن الباحث سيعتمد تسمية القرنة في كل الاطروحة.

[٣] الحشور : وهي جمع من الناس غير العسكريين يأخذونهم قسراً لإنجاز بعض الأعمال وتعرف في اللهجة المحلية السخرة ، للمزيد من التفاصيل ينظر ،أرنولد تالبوت ويلسون ، المصدر السابق ، ص٥٩.

[٤] مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٥٩ – ٦٠

[٥] حميد أحمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٣٤٢

[٦]بدأت حركة الجهاد في العراق في ٩ تشرين الثاني ١٩١٤ لمواجهة الجيوش الإنكليزية الغازية من جهة البصرة ، بدأت هذه الحركة باستغاثة من المواطنين برجال الدين في العتبات المقدسة (النجف، كربلاء ، والكاظمية) ببرقيات يطلبون فيها منهم ان ينهضوا بالأمر و يعلنون الجهاد المقدس و النفير العام ،فاخذ الوعاظ و الخطباء يلهبون مشاعر الناس بخطبهم الحماسية ، ويؤكدون فيها ان الإنكليز اذا احتلوا العراق ، فسيهدمون مساجده و عتباته المقدسة و يحرقون القران ، وينتهكون حرمات النساء و يذبحون الأطفال و الشيوخ ، هذه الامور حفزت مشاعر الناس و اجتمعوا في الساحات و الميادين و العتبات ينتظرون أوامر علمائهم ، فاصدر العلماء امراً بوجود للدفاع على كل مسلم ، بهذا المضمون الى العشائر المحيطة بالبصرة ، ثم توالت الاجتماعات و القيت الخطب المثيرة في الكاظمية و النجف ، كذلك قدوم بعض الشخصيات من بغداد الى النجف من اجل محادثة المجتهدين الكبار في هذا الامر ، ولدى وصولهم تم عقد اجتماع في جامع الهندي في النجف حضره الكثير من العلماء و الوجهاء ورؤساء العشائر ، وخطب فيه السيد محمد سعيد الحبوبي و الشيخ عبدالكريم الجزائري و الشيخ محمد جواد الجواهري ، حيث ذكروا وجوب مشاركة الحكومة المسلحة في دفع الكفار عن بلاد المسلمين. ينظر : سليم الحسني ، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار، ج١، مؤسسة الغدير للدراسات و النشر ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٤ ، ص٨ ؛ احمد الحسيني ، الامام الثائر السيد مهدي الحيدري ، مطبعة الآداب ، النجف ، ط١ ، ، ١٩٦٦ ، ص٢٩ ؛ علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٤ ، ص١٢٧.

الخوف ، و الرعب بين السكان للحد من الهجمات المسلحة التي تتعرض لها المنشآت و الدوريات البريطانية يومياً من عناصر مجهولة [١].

لقد أعطت سلطة الأحتلال البريطاني المهام الأمنية خارج المدن (المناطق العشائرية) الى قوات الشبانة [٢]، وهي عناصر محلية تم اختيارها من المناطق نفسها، إذ وضعت تحت تصرف أبناء الشيوخ وبأشراف مباشر من الحكام السياسيين، وكانت تقوم بأعمال الدورية و الحراسة و نقل البريد وقمع الانتفاضات العشائرية [٣].

كانت الإدارة القضائية أهم أركان الادارة السياسية في لواء البصرة ، وقد تألفت في أوائل نيسان ١٩١٥ من المقدم البريطاني ستيورات جورج نوكس (Stuart George Knox) [٤] ، ضابطا عدلياً أقدم رئيساً ، و النقيب البريطاني جارلس فريزر مكنيزي (Charles Fraser McKenzie) ضابط عدلي أصغر معاوناً ، و الإيراني خان بهادر رستم مساعداً ألا أنه استقال من منصبه بسبب مرضه فعين محله صاحب اغا ميرزا محمد ، فيما منحت صلاحيات كاتب العدل الى شركة كري مكنزي و فرع المصرف العثماني في البصرة [٥].

ومما يلاحظ كانت سلطة الاحتلال الوقتية في البصرة حذرة في استخدام العراقيين في الإدارة العدلية رغم امتلاكهم الخبرة الإدارية، إذ عدوا (قانون المناطق العراقية المحتلة) الذي صدر في الأول من آب من العام نفسه أهم أنجاز تحقق على صعيد تنظيم السلطة القضائية ، لذا وضع على غرار (القانون الجنائي المدني الهندي) و ألحق به أربعة وثلاثون قانوناً هندياً على هيأة جداول وخول الحكام صلاحيات تطبيق أي من هذه القوانين أو بإدخال تعديلات عليه حسب الحاجة [٦].

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٠٢٥/٥٠٩ ، شرطة البصرة بين ١٩١٦/٢/٢٩- ١٨-١-١٩١٧ ، و٤ ، ص٤ ؛ ارنولد تالبوت ويلسون ، المصدر السابق ج١ ، ص٥١ – ٥٢.

[٢] الشبانه : وهي كلمة فارسية تعني الحراس الليليين تكون معظمها من افراد العشائر . فاروق صالح العمر ، حول سياسة بريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١ دراسة وثائقية ، ط٢، مطبعة الارشاد، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٢٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٤٢ .

[٤] محام بريطاني شغل عدة مناصب في منطقة الخليج العربي و معاون محكمة في بوشهر ووكيل سياسي في الكويت ، ثم عمل في مكتب الإدارة البريطانية في البصرة ١٩١٥ حتى عام ١٩١٨ ، غادر الى بغداد ليشغل منصب رئيس محكمة الاستئناف :ينظر : حميد أحمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٣٤٧ – ٣٤٨.

[٥] عدنان هرير جوده الشجيري ، النظام الإداري في العراق ١٩٢٠ – ١٩٢٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٨.

[٦] فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص٥١ – ٥٢.

وبموجب القانون الآنف الذكر قسمت المحاكم على قسمين شرعية (سنية و جعفرية) و مدنية (حقوقية جزائية) [١]، و أقتصر العمل بالمحاكم على مركز المدينة فقط [٢] ، أما باقي المناطق فقد أيد القانون استمرار المحاكم وفق المنهج العسكري ، الذي نص على استخدام اللغة العربية لغة رسمية في المحاكم و أيضاً من حق المحاكم التمتع بالعطل الرسمية [٣].

أما بخصوص السلطة القضائية في المناطق العشائرية ، فقد نظمت بموجب الأسس الواردة في نظام دعاوى العشائر المدنية و الجزائية الذي وضعه هنري دوبس (Henry Dobbs) [٤] عام ١٩١٥ على غرار نظام جرائم الحدود الهندي الذي عده ساري المفعول من تاريخ تصديقه في الأول من شباط ١٩١٦ من القائد العام للجيش بيرسي ليبك (perey leatc) ونص على أن أي نزاع على الأراضي يكون أحد طرفيه أو كليهما من أفراد العشيرة يحال من المحاكم السياسية للمنطقة التي حدث فيها النزاع الى هيئة قضائية عشائرية تنتخب بموجب العرف العشائري ، وتتألف من شيوخ أو محكمين عشائر ، للبت في النزاع وفقا للعرف ، و للحاكم السياسي القرار النهائي في المصادقة على الحكم ، أو رفضه أو تحويله الى هيئات أخرى أو رفعه الى رئيس الحكام السياسيين أو الى المحكمة للبت فيه [٥]

و يبدو أن هناك عدد من المضامين وراء هذا النظام ، ولكن أكثرها خطورة هي التي أجازت الانفصال بين المجتمعات المدنية و القبيلة بمعاملتها للقبائل ، وكأنها من قبائل الحدود الهندية ، كما دعت الى فرض حالة الأقطاع بعد أن تعرضت سلطة الشيوخ الى التفكك في أواخر العهد العثماني على العكس ما تقتضي قاعدة تطور

---

[١] جير ترود لوثيان بيل، المصدر السابق، ص٣٨ – ٤٩ .

[٢] عبد الكريم البغدادي، نظام دعاوى العشائر ، مجلة القضاء ، العدد١ ، س١ ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٢٠٦ – ٢٠٧

[٣] جير ترود لوثيان بيل، المصدر السابق ، ص٢١ – ٢٢

[٤] ايرلندي الأصل ولد في المملكة المتحدة عام ١٨٧١م تخرج من جامعة أكسفورد ، ألتحق بالحكومة الهندية و عمل في أفغانستان و أيران و الخليج العربي ، وأنتدب للعمل في العراق لإدارة ولاية البصرة بصفة معتمد للواردات ، عين وزيراً للخارجية للحكومة الهندية عام ١٩١٩ م ، رجع الى العراق بصفة معتمد سام عام ١٩٢٣م .، أحيل على التقاعد عام ١٩٢٩م ، توفي في لندن عام ١٩٣٤. ينظر: أنعام مهدي علي ، هنري دوبس ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٣ – ١٩٢٩ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧ ، ص٢٤ ؛ بيرسي كوكس وهنري دوبس، صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٦ ، تكوين الحكم الوطني بالعراق مذكرتان خطيرتان، ترجمة: بشير فرجو ، ط١ ، الموصل ، مطبعة الاتحاد الجديدة ، د.ت ، ص٦٧ .

[٥] جير ترود لوثيان بيل، المصدر السابق، ص٢٣ .

المؤسسة السياسية ، وهذا النظام يعبر عن أسلوب السيطرة ، و الحكم ، إذ أدى الى أتساع نفوذ شيوخ القبائل وهيمنتهم بمنحهم مكانة مرموقة في النظام السياسي، والقضائي ، لذا أقتضى تأمين مصروفات الدائرة السياسية ، و رواتب موظفيها ، ووجود دائرة متخصصة للواردات تتولى عملية السيطرة على الموارد على الرغم من العقوبات التي تواجهها والمتمثلة بغياب موظفيها العثمانيين و تبعثر سجلاتها [١]، لذا تألفت عند تشكيلها من هنري دوبس معتمداً و البريطاني ريد بولارد مساعداً و ثلاث موظفين هنود ، كما أبقى دوبس على شركة مكنزي بتوليها جباية واردات الكمارك البحرية ، وعلى موظفي واردات الأوقاف السابقين ، إذ وجد نفسه مضطراً الى البحث عن الموظفين العراقيين في دوائر الواردات العثمانية لأقناعهم بضرورة العودة الى العمل في دائرة الواردات ، لذا أستمرت مساعيه الى أعادة قسم منهم وعلى رأسهم عباس فاضل مدير الطابو السابق الذي أسدى بفضل خبرته ، و معلوماته لدائرة الواردات خدمات لا تقدر بثمن بشهادة البريطانيين أنفسهم [٢].

أما الأوقاف فقد حظيت باهتمام ملحوظ من قبل هنري دوبس ، و ذلك لأهميتها الاقتصادية ، و السياسية [٣]، إذ أنجلت مظاهر هذا الاهتمام في الإبقاء على نظامها العثماني ، وأمر بصرف رواتب موظفيها أعتباراً من شهر كانون الثاني عام ١٩١٥ م و الإبقاء على وقفيات الحرمين الشريفين و المعارف ، وتسليم المبالغ المتأتية من الأوقاف الخيرية الى صندوق أوقاف مساعدة الفقراء لكي يتوزع على المستضعفين ، كما أمر أن يكون تعيين و عزل الخطباء و أئمة المساجد و ترميم الجوامع تحت أشراف لجنة استشارية سميت (لجنة أوقاف البصرة) تم أختيار أعضائها من كبار العلماء ، و الوجهاء في لواء البصرة ، فضلاً عن زيادة عدد موظفي الدائرة إذ جعل لكل وقف سجلاً خاصاً به، و الجهة القائمة عليه [٤].

ويتضح من ذلك أن هذا الاهتمام كان يدعو الى كسب رجال الدين الى جانب السلطة البريطانية في ظل دعوة الجهاد التي كانت قائمة ضدهم ، محاولاً أنْ يؤكد أنْ دائرة الأوقاف لن تذهب بذهاب العثمانيين المسلمين ، وأنها لن تصبح سيئة السمعة كما كان يتوقع لها في ظل حكم البريطانيين .

---

[١] د .ك.و، ملفات الأحتلال البريطاني ،رقم الملفة ٦٦٧ / ٢٠٢ تقارير أدارية عن البصرة ، و٣٠ ، ص١٩٠ –١٩٥ .

[٢] د . ك . و ، ملفات الأحتلال البريطاني ،رقم الملفة ٥٢١ / ٢٠١ تقارير أدارية عن البصرة ، و٥٢ ، ص٢٧.

[٣] د . ك . و ، ملفات الأحتلال البريطاني ، رقم الملفة ٢٦ / ٢٠٠٢ أوقاف البصرة ، ص١٢ .

[٤] مقتبس من جير ترود لوثيان بيل، المصدر السابق ، ص٢٩ – ٣٠.

أما دائرة المعارف حيث أنها تعرضت للإهمال ، و أعدت بشكل ثانوي ، قياسا بالأمن ، و ترسيخ السلطة المحتلة ، وقد عبر عن ذلك أرنولد ويلسون بقوله "أنْ التعليم يجب أن يؤجل لحين بلوغ أهدافها العسكرية..." [١]وعليه ظلت من دون أدارة اختصاص أو نظام أو مخصصات مالية ، و برر هنري دوبس هذه السياسة بذريعة عدم توفر الكادر المؤهل والمال اللازم لترميم و بناء المدارس و تزويدها بالتجهيزات ، كذلك عدم وجود نظام تعليمي يتناسب مع مقتضيات المصلحة العامة ، حيث أن النظام التعليمي العثماني أصبح غير مناسبٍ [٢]، و أن التريث في إصدار نظام جديد يقلل من الأخطاء التي أُرتكبت في الهند [٣].

إنّ الحجج التي ساقها دوبس لتهميش المعارف كانت خطة مقصودة هدفها حرمان الشعب العراقي من أنْ يؤخذ فرصته في التقدم و الارتقاء، ألا أن ضغط الرأي العام وحاجة الدوائر الحكومية الى مواطنين محليين من جانب ، وحتى لا تكون السلطة البريطانية عرضة للإتهام بأنّها تهمل شؤون التعليم وتتخلى عن تطويره من جانب آخر ، أرغمت سلطة الأحتلال المؤقته على أعادة النظر بالسياسة التعليمية فقامت سلطة الاحتلال البريطاني بفتح بعض المدارس الابتدائية في مركز البصرة ونواحيها الإدارية ، حيث فرضت على كل طالب دفع أجور دراسية مقدارها روبية واحدة شهرياً ،واستثنت من ذلك الفقراء الذين كان عليهم أن يقدموا وثيقة مصدقة من جهات رسمية تثبت ذلك [٤] .

كذلك فرضت تدريس اللغة الإنكليزية الى جانب اللغة العربية في بعض المدارس، أما المدارس الثانوية فقد أجل البحث فيها الى حين ظهور مخرجات المدارس الابتدائية ، كما لم تلتفت الى التعليم العالي لحين تخرج العدد الكافي من طلاب الثانوية لتغذي المعاهد العليا [٥].

أما فيما يتعلق بالخدمات من الملفت للنظر أنْ دوائر قطاع الخدمات لم تحظ بالرعاية التي تستحق إلا بقدر تعلقها بمصالح البريطانيين وعلى هذا الأساس جاء

---

[١] ارنولد تابلوت ويلسون ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٦٦.

[٢] حسن أحمد سلمان ، التعليم في دوري الاحتلال و الحكومة المؤقتة ،مجلة المعلم الجديد،ج٢، تشرين الثاني ١٩٤٨،ص١٦.

[٣] جير ترود لوثيان بيل، المصدر السابق ، ص٣٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٣٨.

[٥] المصدر نفسه ، ص٥٦ – ٥٧.

الاهتمام بالأمور الصحية ، كضرورة لإبقاء القوات البريطانية بعيدة عن الأمراض لتواصل عملياتها العسكرية بهمة ، و نشاط ، من أجل الحصول على المردود الاقتصادي المتوقع حصوله من وراء تقديم الخدمات ، لذا ألقت المهمة على الحاكم العسكري لأن حالة ألأمن الصحي مرتبطة به بشكل رئيس ، فقامت دائرته بفتح مستوصفين أحدهما في مركز البصرة و الآخر في العشار وتألف كل مستوصف من طبيب و عدد من المساعدين و الكتاب لتقديم الخدمات العلاجية و الإرشادية و مراقبة أنتشار الأمراض والأوبئة [١].

وفي أوائل عام ١٩١٥م تشكلت دائرة الصحة المدنية وعين لرئاستها الرائد نورمن سكوت (Norman Scott) المنسوب الى دائرة الصحة الهندية ، وعند تشكيلها قامت بتوسيع مستوصف البصرة في المركز و حولته الى مستشفى جاء ذلك فقط لفتح عدد من المستشفيات بواقع مستشفى في كل سنجق (منطقة)، ومستوصف في كل ناحية و قضاء [٢] ، وتولى أدارة تلك المستشفيات أطباء بريطانيون، كذلك عهدت أدارة المستوصفات الى مساعدي أطباء الهنود ، واعتمدت هذه المستشفيات والمستوصفات جميعها في تغذيتها على مخازن الجيش البريطاني المحتل [٣] .

أما الدوائر البلدية فقد نشأت بعد سيطرة القوات البريطانية ، وبذلك أصبحت جميع مناطق لواء البصرة تحت الأدارة البريطانية ،و أنيطت هذه المهمة الشاقة بهنري دوبس ، الذي أمر بدوره بتأليف المجلس البلدي و تألف هذا المجلس من المواطنين الهنود، أذ كان رئيس المجلس بريطاني الأصل و نائبه عراقي ، فضلاً عن وجود مستشارين فنيين بريطانيين وعراقيين و ثلاثين عضواً [٤].وكانت مهمته جباية و استحصال الرسوم و الضرائب للبلدية المفروضة على المنازل و أصحاب المهن و الجسور و الحيوانات التي تدخل المدينة و العربات العامة و الطوابع والتبغ .

---

[١] عدنان هرير جودة الشجيري ، المصدر السابق ، ص٣٣ – ٣٤ .

[٢] القضاء :- وحدة إدارية بدأ استخدامها في القرن التاسع عشر، وهي اصغر من اللواء ويتفرع القضاء الواحد الى عدد من النواحي. ينظر : فاضل بيات الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الاوضاع الادارية في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٦٤ .

[٣] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٠٩٩ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩١٦ – ١٩١٨ ، عنوان الملفة تقارير أدارية متنوعة و٨ ، ص٤٦ – ٤٧.

[٤] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٠٩٩ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩١٦ – ١٩١٨ ، عنوان الملفة تقارير أدارية متنوعة و٨ ، ص٤٧.

و كانت البصرة خلال السيطرة البريطانية تتكون من أقضية المركز و أبي الخصيب و القرنة ، وقد كان المركز تحت تصرف اللواء مباشرة ، ويتبع قضاء المركز قضائي الزبير و الهارثة ، بينما يتبع قضاء أبي الخصيب نواحي الفاو و شط العرب و السيبة ، أما قضاء القرنة فتتبعه ناحيتي المدينة و السويب ، ويتولى أدارة القضاء [١] القائمقام ، وفي القضاء المركز يعاون المتصرف [٢] تصريف شؤونه وكيل المتصرف بينما يتولى شؤون الناحية مدير الناحية ، كذلك تتبع الأقضية الثلاثة المذكورة أيضاً محلات تقع في مراكزها ، وقرى تقع خارج حدود هذه المراكز حيث تولى شؤونها المختارون الذين كانوا صلة الوصل بين الحكومة و السكان [٣].

غير أن المتتبع لهذه التشكيلات يجدها في تغير مستمر ، ففي عام ١٩٣٢م ، كان لواء البصرة يتكون من ثلاثة أقضية هي شط العرب و القرنة والسيبة ، إذ تم تحديد كل قضاء وما يرتبط به من قرى و نواحي و محلات ، إذ تم ألغاء ناحية الشافي ودمجها بناحية السويب ، وهذا يدل على أنْ العامل الاقتصادي كان له أثر كبير في عملية الإلغاء و الدمج ، لأن خزينة الدولة لا تتحمل مصروفات الموظفين الإداريين وغير ذلك، الأمر الذي جعلها تعتمد فكرة ترشيق الجهاز الوظيفي بهذه الطريقة ، وهذا يعود الى الحدث الكبير الذي أصاب العالم ومن ضمنه العراق ألا وهي الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣) [٤].

ولم تمضِ مدة طويلة على هذا الأجراء حتى تم فصل هاتين المنطقتين، وهذا يعود الى تحسن الأمور الاقتصادية، إذ لم يكن هناك مبررٍ يدعو الى الدمج فتم الفصل بينهما بذريعة صعوبة الإدارة فيها [٥].

---

[١] القضاء :- وحدة إدارية بدأ استخدامها في القرن التاسع عشر، وهي اصغر من اللواء ويتفرع القضاء الواحد الى عدد من النواحي. ينظر : فاضل بيات الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الاوضاع الادارية في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٦٤ .

[٢] المتصرف وهو اكبر موظف اداري في اللواء ، و يعين بأمر سلطاني (فرمان) و المتصرف مسؤول امام الوالي . ينظر جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧ ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٢١٠ .

[٣] الياهور دنكور ، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، بغداد ، ١٩٣٦ ،ص٥٢.

[٤] م.و.ب.، تقارير ملاك الأدارة العامة ١٩٢٨ – ١٩٣٢ ، رقم الملفة ٧٣٧٢ ، و١٢ ، ص٨٢.

[٥] م.و.ب.، تقارير ١٩٣٧ ، رقم الملفة ٤١٥٧ ، معلومات عن لواء البصرة ، ص٧٤ – ٨١.

لقد كانت هناك جملة من التغيرات التي أشارت أليها تقارير التفتيش الإداري (التي سيتم الحديث عنها لاحقاً) وهي جعل ناحية أبي الخصيب قضاءً بعد أن كان ناحية تابعة لشط العرب، إذ أصبح هذا القضاء يتكون من ثلاث نواحي وهي شط العرب و السيبة و الفاو ومن ثم فصل ناحية شط العرب عن قضاء أبي الخصيب [١]، وتكمن وراء تلك الإجراءات عوامل اجتماعية وجغرافية منها قرب هذه الناحية من قضاء البصرة المركز ، إذ لا يفصلها إلا شط العرب ، فضلاً عن بعدها عن أبي الخصيب، فقد كان الأهالي يضطرون الى قطع هذه المسافة الطويلة ذهاباً و إياباً لإنجاز معاملاتهم اليومية في دوائر الدولة الموجودة في مركز اللواء ، كما أوصت التقارير أن يكون لكل من ناحيتي الهارثة والزبير قائمقام يتولى تصريف شؤونهما بعد فصل ناحية شط العرب من قضاء أبي الخصيب و أضافتها الى قضاء المركز [٢] ، وهكذا كان لواء البصرة يتكون من:

١- قضاء المركز :- وفيها مقر متصرفية اللواء ، وقد خضع لسلطة المتصرف بشكل مباشر ، يعاونه في تسير أموره وكيل المتصرف ، ومجلس اللواء الذي يتكون من أحد عشر عضواً إذ تأرجحت تشكيلات اللواء بين الفصل ، و الدمج ، ثم مركز القضاء ، و نواحي الهارثة ، و الزبير ، و شط العرب ، أضافة الى مقر المركز ، فناحية شط العرب كانت جزء من التشكيلات الإدارية للقضاء إذ انها تمتد على مساحات أرضية غير مترابطة هي نواحي (شط العرب و أبي الخصيب و الزبير و الهارثة) بعد ذلك أصبحت شط العرب أحد نواحي قضاء أبي الخصيب ، و أخيراً أصبحت أحد نواحي المركز [٣].

فضلاً عن ذلك ضم مركز اللواء منطقتا العشار و البصرة إذ أرتبط نشوء مدينة البصرة الحديثة مع شق نهر العشار، إذ أنهّا لم تبعد عن شط العرب أكثر من ستة كيلو متر، وفيها تقع دائرة متصرفية اللواء وتوجد في أحد المحلات القديمة محلة الباشا بالإضافة الى دوائر البلدية و الأوقاف ومشروعي الماء و الكهرباء و المحكمة ، بعد ذلك تم نقل دائرة متصرفية لواء البصرة الى منطقة العشار ، ضم المركز (٣٢)

---

[١] م.و.ب.، التشكيلات الإدارية ١٩٣٤ ، رقم الملفة ٢٠٩٣ ، ص٨.

[٢] د . ك . و . ملفات الأحتلال البريطاني ،رقم الملفة ٦٦٧ / ٢٠٢ تقارير أدارية عن البصرة ، و٣٠ ، ص٤٧.

[٣] المصدر نفسه ، ص٩.

محلة تولى تصريف شؤونها المختارون ، و بلغ عدد المتصرفين الذين تولوا إدارة أمور اللواء خلال مدة البحث (١٢) متصرفاً [١].

إنّ بقاء المتصرف مدة أطول وإعادة تكليفه مرتين أو ثلاث يعتمد على تنفيذه للأعمال التي كلف بها من الحكومة المركزية هذا من جانب ، ومن جانب آخر خبرته و شدة معرفته بأحوال اللواء و مجتمعه ، فضلاً عن مقدرته الإدارية [٢].

وعموماً كان سكان مركز اللواء متحضرين و يسكنون الدور المبنية من الطابوق، بينما سكان منطقة العشار هم في الغالب من الطبقة الفقيرة الذين هاجروا من مناطق سكناهم الأصلية بسبب ضائقة العيش، واضطروا الى العيش في محلات جديدة في مساكن أنشئت في الغالب من القصب وتعرف محلياً باسم "الصرائف" [٣] بسبب رخص أسعارها وسهولة إنشائها [٤].

كذلك ألحق بقضاء المركز نواحي الزبير و شط العرب و الهارثة، وقام بأدرتها موظفون أداريون وهم مدراء النواحي ، و ساعدهم في ذلك مختارو المحلات و القرى، و تميزت الزبير بالعامل الديني من خلال وجود مقام الصحابي (الزبير أبن العوام) و موقعها الجغرافي الخاص حيث تقع على طرق القوافل التجارية ، مما جعل معظم أهلها يشتغلون بالتجارة، أضافة الى قيام البعض من سكانها بعمليات التهريب [٥].

كان الكثير من تجار مركز العشار من أهالي الزبير ، كذلك أمتهن قسم آخر منهم الزراعة معتمدين بذلك على مياه الآبار في الري بواسطة المضخات أو الكرود[٦]

---

[١] رجب بركات ، نهر العشار أصل نشوء مدينة البصرة الحديثة وله حق بذمتها ، مجلة الخليج العربي ،مجلد ١٧ ، العدد٣ – ٤ ، جامعة البصرة، ١٩٨٥ ، ص١١١

[٢] عبد القادر باشا أعيان العباسي ، موسوعة تاريخ البصرة ، ج١ ، شركة التايمز للنشر، بغداد، ١٩٨٨ ، ص١٧٥

[٣] الصرائف : وهي من البيوت القديمة التي كانت تبنى من القصب وسقفها من البواري حيث كان يسكنها غالبا الفلاحين في البساتين ، ينظر : عبد القادر نجم عبد الرحيم ، عبد القادر باشا عيان ودوره الاجتماعي و السياسي و الثقافي في العراق ١٨٩٤ – ١٩٧١م ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ،كلية الآداب ، ٢٠١٧ ، ص٧١

[٤] عبد القادر باشا أعيان العباسي ،المصدر السابق ، ص١٧٥

[٥] عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا ، ط٣ ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥٨ ، ص١٨.

[٦] الكرود : وهو احد أدوات السقي التي تكللت عملية السحب اليدوي للماء من النهر بواسطة الدلو ، و هو عبارة عن مجموعة من الاخشاب المؤلفة من شجر التوت و الضرب على شكل دولاب تصب بضفاف الأنهار في مناطق الجروب العميقة ، وكان هذا يدار باليد ، و اخذ الفلاح يربط الحبل بالثور ، وعند سحب الحبل يخرج الماء من النهر بواسطة الدلو المصنوع من جلد الحيوان . ينظر : رزوقي كري ، التبارين المكاني لكافة أنظمة الصرف (البزل) و استغلال الأراضي في محافظة بابل ، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٥٦ – ٧ ؛ محمد حمزة عبدالحسين العؤذري ، وسائل الري التقليدية المستخدمة على شط الحلة للفترة (١٩٠٠ – ١٩٧٠) ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، مجلد ٢١ ، العدد٢ ،جامعة بابل، ٢٠١٣ ، ص٦٠٠ ؛ عمر صليبي ، لواء دير الزور في العهد العثماني ، الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ، دار العلم ، دمشق ، ٢٠١١ ، ص١٢٣.

، كذلك تميزت ناحية الزبير بخلوها من الأنهار و لهذا فأنّ سكانها كانوا يحصلون على مياه الشرب عن طريق ما كانوا يجمعونه من مياه الأمطار ، كذلك وجود الآبار التي لم يخلو منها أي بيت [١].

ولم تربط ناحية الزبير بمشروع أسالة الماء من البصرة الا عام ١٩٣٠ ، إذ إنهم قبل ذلك أعتمدو في حياتهم على السقايات و هي كثيرة و متنوعة ، فمنها ما هو موضوع لشرب الأنسان و منها ما هو موضوع لشرب الحيوان ، و خارج ناحية الزبير يوجد عرب متوطنون ورحالة ، فالرحالة يأتونها وقت الكلأ و العشب لإطعام ماشيتهم ، وهم خليط من العشائر العراقية ، بالإضافة الى العشائر النجدية التي كانت تجتاز الحدود حيث كانت تأتي لتلك المناطق للغرض نفسه و كانت سبباً في ظهور حوادث الغزو و حوادث الحدود العراقية– النجدية ، فضلاً عن ظاهرة التهريب [٢].

و على بعد (١٠كم) من ناحية الزبير تقع مدينة الشعيبة التي اكتسبت موقعاً عسكرياً مهم حيث أتخذت مركزاً للقوة الجوية البريطانية بموجب أحكام المعاهدة العراقية –البريطانية لعام ١٩٣٠ [٣].

أما ناحية شط العرب فقد أشارت بعض الوثائق ، و التقارير على أنها كانت قضاء ترتبط به نواحي عدة منها شط العرب ، و الزبير ، و الهارثة ، و أبي الخصيب ، ثم أصبحت ناحية تابعة الى قضاء أبي الخصيب ثم أعيدت قضاء كما كانت ، كان مركزها قرية التنومة التي تقع على شاطئ شط العرب الأيسر مقابل العشار و كانت تحتوي على صرائف ، و أكواخ و غالبية سكانها من العرب الذين أمتهنوا الزراعة ، و التجارة ، و بعض المهن الأخرى ، لذا تميزت بكبر المساحة ، فقد كان يوجد بها ٢٤ قرية وابرز مناطقها البوارين ، و نهر جاسم ، و الزريجي ، و كوت الجوع ، و كردلان ، و التنومة [٤].

أما الهارثة فتقع شمال البصرة على بعد (١٤) كم ، إذ تميزت بسعتها و كثرة أنهرها و مياهها و تقع أراضيها على ضفة شط العرب اليمنى ، وتوجد بها ٢٨ قرية ،

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٠٩ / ٣٢٠٥٠ ،و٩ ، عنوان الملفة تقارير أدارية في ناحية الزبير ، ١٩٣٨ ، ص١٨.

[٢] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص١٨٣ – ١٨٤.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٨٤.

[٤] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩٥٥٢ / ٣٢٠٥٠ و١٤ عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري عن ناحية شط العرب ، ١٩٣٦ ، ص٦٢.

وكان سكانها يمتهنون صناعة التمور ، و صيد الأسماك ، وغالبية سكانها يسكنون أكواخ مبنية من الطين او الصرائف التي تبنى من القصب، كذلك أهتم أهلها بإنتاج الزبد ، و الألبان وبعض المحاصيل الزراعية المختلفة مثل الرقي ، و البطيخ وغيرها ،وغلب على سكانها الطابع العشائري [١].

٢- **قضاء أبي الخصيب** : يقع جنوب لواء البصرة ، و يبعد عن المركز مسافة (٢٠كم) و يقع على النهر المتفرع من شط العرب ، ويوجد في هذا القضاء (١٩) قرية أهمها بلد سلطان التي تقع في مركز القضاء، وأربع قرى أخرى هي (باب سليمان ، وباب طويل، واللقطة، والحوطة) ، وهناك قرى أخرى تقع خارج مركز القضاء لكنها تابعة له أدارياً ومنها (جيكور ونهر خوز و حمدان ، ويوسفان، و السراجي، واليهودي، وأبو مغيرة، و السبيليات) وأهم ما ميز هذا القضاء هو كثرة مكابس التمور المؤقتة والثابتة ، إذ كانت الحركة التجارية تزدهر خلال موسم جني محصول التمور، و شكل ذلك عامل جذب للكثير من الناس الذين يشدون الرحال أليه من أجل الارتزاق ، كما أقيم فيه معمل عصري لتعقيم وكبس التمور، وشهد القضاء بعض الإصلاحات العمرانية، فقد تأسست فيه مشاريع الماء و الكهرباء ، كما انتعشت فيها الحياة الاقتصادية [٢] .

أما ناحية السيبة فقد أصبحت تابعة لقضاء أبي الخصيب ، و تقع الى الجنوب من اللواء ، ويبعد عنها مسافة (٥٧كم) ، ويوجد فيها ضريحان يأمهما زوار قليلون جداً من الأهالي المجاورة ، وهما ضريح أمير أبي الحسنين و الأمام زكريا ، كما توجد فيها (١٤) قرية منها (الزيادية و الدويب و شهلة البحرية و القطعة و المطوعة و كوت الزين و أم الرصاص ومحيلة) ولا توجد بها أي خدمات أو بناء عصري ، شهدت هذه المنطقة عند دخول الأسطول البريطاني الى العراق عند اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تسلل الجنود البريطانيين الى الأراضي العراقية عن طريق كوت الزين [٣].

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩٤٢١ /٣٢٠٥٠ ،و١١ ، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري عن ناحية الهارثة ، ص١٣

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩٢١١ / ٣٢٠٥٠ ،و٦، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري عن قضاء أبي الخصيب ، ص٧١

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩١٦١/ ٣٢٠٥٠ ، و١٨ ، ١٩٣٢-١٩٣٦ ، عنوان الملفة التقارير الإدارية عن ناحية السيبة ، ص٩.

أعتمد سكان منطقة السيبة على الزراعة أساساً لحياتهم و غالبية مبانيها من الأكواخ وأكثر محاصيلها من التمر و الحنطة والشعير، فضلاً عن السيبة تعد ناحية الفاو من ملحقات قضاء أبي الخصيب وتقع الى الجنوب من مدينة البصرة بمسافة تقدر بـ (١٠٥كم) ، و تقسم على قسمين الأول و هو الكائن على ضفة شط العرب اليمنى والذي يحتوي على دوائر الدولة ومؤسسات الميناء و السوق ، أما القسم الثاني فهو الفاو الجنوبي و القشلة و الذي يبعد عن الفاو حوالي (٢٥ كم) و يتكون هذا القسم من (٢٧) حوزاً [١]، وهذه الأحواز تضم معظم سكان الناحية الأصليين [٢].

٣- **قضاء القرنة:** يقع هذا القضاء شمال مدينة البصرة ويبعد عن مركز القضاء حوالي (٧٥) كم، وتوجد بها ناحيتين المدينة ، و السويب ، إذ شمل مركزها بخدمات الكهرباء و الصحة و التعليم ، أضافة الى وجود سوق للأهالي و دار الضيافة و نادي للموظفين ، وقد أرتبط أسمها بالتقاء نهري دجلة والفرات حيث أشتق أسمها من ألتقائهما [٣]، وفي عهد الأسرة الافراسيابية [٤] كانت القرنة تسمى (العلية) وعندما أفل نجم الأسرة استرجعت أسمها القديم (القرنة) [٥].

---

[١] الحوز : وهو قطعة من الأرض محصورة بين جدولين (نهرين) وتنتشر الاحواز شمالي وجنوبي شط العرب وشرقاً والخرم او أراض الاسباخ غرباً ، وكلمة الحوز جاءت من الحيازة ، فهي تأخذ أسماء اشخاص غالباً الذين قاموا بأحياء تلك الأرض او الأراضي ، كحوز بيت النعمة او حوز الشيوخ ، واحياناً يأخذ أسماء طبيعية او ظاهرية كحوز أبو الشانك . ينظر : سالم سعدون المبادر ، قضاء الفاو ، دراسة في الجغرافية الزراعية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص١١٩ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩١٦١/ ٣٢٠٥٠ ، و١٨ ، ١٩٣٢-١٩٣٦ ، عنوان الملفة التقارير الإدارية عن ناحية السيبة ، ص١٠.

[٣] ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، بيروت ، دار أحياء التراث العربي ، ج٤ ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، ص٢٨٠

(٤) الاسرة الافراسيابية : وهو افراسياب بن احمد بن حسين بن فرهاد بن افرسياب بن سنادست ، وال افراسياب ينحدرون من اصل سلجوقي ، الا ان امهم كانت من اهل البصرة من الدير ، التي يُنسب مؤسس هذه الأسرة افرسياب الديري . ينظر : ياسين بن حمزة بن احمد الشهابي البصري ، ارجوزة في تاريخ البصرة ، تحقيق فاخر جبر ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ ، ص٥ ؛ محسن عدنان صالح ، امارة افراسياب ودورها السياسي في البصرة (١٥٨٦ – ١٦٦٨) ، جامعة الكوفة ، مركز دراسات الكوفة ، ١٩٩٥ ، ص٧٤٧ ؛ كوثر غضبان عبدالحسن ، البصرة دراسة في أوضاعها السياسية والاقتصادية والإدارية ، ١٦٦٨ – ١٧٧٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة ، ٢٠١٨ ، ص١٤ .

[٥] الشيخ فتح الله الكعبي ، زاد المسافر و لهفة المقيم و الحاضر، مطبعة التايمس ، البصرة، ١٩٥٦م ، ص١٦.

والقرنة عبارة عن مستنقع محاط بمياه الأهوار ، و يحتوي على مساحات صغيرة من اليابسة، عانى سكانها شظف العيش، وعلى رغم من كونها مركزاً للمواصلات في دجلة ، و الفرات ، وبسبب المياه المحيطة بها يكثر فيها البعوض ولا توجد فيها طرق برية تستعمل بالأقضية و النواحي وإنما أعتمدت في صلاتها مع المناطق المجاورة الطريق النهري [١]، الذي كان يبدأ من قضاء القرنة ، و يمر بالمدينة ، و الجبايش ثم العمارة وكرمة بني سعيد ثم سوق الشيوخ والناصرية ، و يمكن للسفن ، والزوارق البحرية السير فيها ، أما البواخر الكبيرة ، والنقليات كانت تسير في موسم الصيف [٢].

لقد أعتمد سكان قضاء القرنة في معيشتهم على زراعة النخيل ، و تربية المواشي ، و الجاموس ، و صيد السمك ، و بيع القصب ، و نسج الحصران من القصب والفرفح [٣]، ويسود بينهم العرق و النزاع العشائري ، كان مركز القضاء يقع في محلة الجلال، ويتبع هذا القضاء قرى أخرى منها أبو الجولان ،و الكصوان ،و البدران ،و العلوان ،و الخليفة ،و نهر صالح ، و الخاص ، و أم الشويج ، و هور السادة ، والترابة والهوير الكبير ، و يقسمها نهر الفرات على قسمين ، قسم يقع على الضفة اليمنى ، والقسم الآخر على الضفة اليسرى ، وقد أعتمد سكانها على التمور بالدرجة الأولى ، أضافة الى زراعة الحنطة ، و الشعير و الشلب ، واطلقت تسمية (المعدان) على سكانها الذين يعتمدون في حياتهم على تربية الجاموس و جرد القصب و بيعه في الأسواق [٤].

أما ناحية السويب التي تمتد على ساحل نهر دجلة الأيسر ، و ساحل شط العرب الأيسر ، كان سكانها يمتهنون الزراعة ، ويقع مركز الناحية على مرتفع يسمونها (التل) على مسافة (٧) كم شرقي القرنة و عدد قراها ٥٠ قرية [٥] .

---

[١] ياقوت الحموي ، مصدر سابق ، ص١٧.

[٢] الشيخ فتح الله الكعبي ، المصدر السابق ، ص١٦.

(٣) الفرفح : وهو نبات عشبي اخضر من البقوليات العشبية ، والتي يمكن ان تؤكل أوراقا طازجة او مطبوخة او نية ، وتحتوي الفرفح على كميات قليلة من الفيتامينات مثل النحاس والفسفور والمعادن ومضادات الاكسدة حيث يكثر هذا النوع في حوض البحر الابيض المتوسط ومن النباتات الشهيرة في اسيا كذلك يستخدم في تخفيف الوزن وتسمى في بعض المناطق حمقه او بربين . ينظر : ابن الجزار ، زاد المسافر وقوت الحاضر ، ط١، مجلد١، تحقيق موسى السويس والراضي الحجازي وجمعة شيخ فاروق العسلي ، مجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، تونس ، ١٩٩٩ ، ص٥٢.

(٤) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٩٢١١ /٣٢٠٥٠ ، و١٩ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري عن قضاء القرنة ، ص٢٠ .

[٥] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص١٨٧

المبحث الثاني

نظام التفتيش الإداري نشأته وتطوره في العراق ١٩٢٣-١٩٣٩

اولاً : التفتيش الإداري في العراق نشأته وتطوره حتى عام ١٩٣٩

١- نشاط المفتشين الإداريين ١٩٢٣ – ١٩٣٩ :-

استحدثت إدارة التفتيش الإداري بموجب (نظام التفتيش الإداري) الصادر في الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٣[١]، الذي ألغى وظائف المشاورين البريطانيين ومعاونيهم في الألوية وأناطت مهامهم بالمفتشية الإدارية التي أسست في وزارة الداخلية وقوامها رئيس مفتشين ومفتشون أداريون بحسب الحاجة ويقوم مستشار وزارة الداخلية بوظائف رئيس المفتشين علاوة على وظيفته الأصلية ، ونص النظام على أن يكون تعيين وترفيع المفتشين بموجب أرادة ملكية تأتي باقتراح وزير الداخلية وقرار مجلس الوزراء ومنحوا صلاحيات تفتيش دوائر الدولة كافة ومؤسساتها بأستثناء الدوائر العدلية التي أشترط في تفتيشها الحصول على موافقة مسبقة من وزير العدلية ولهم أن يطلبوا من المتصرفين سحب يد الموظفين المشكوك فيهم والتحقيق معهم [٢]

إن استحداث دائرة التفتيش الإداري كانت واحدة من محاولات حكومة عبد المحسن السعدون[٣] الأولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ – ١٥ تشرين الاول ١٩٢٣) ، الرامية الى تعزيز ثقة التنظيمات السياسية والرأي العام بالحكومة ، بالاستجابة لمطلبها

---

[١] للاطلاع على قانون التفتيش الاداري لسنة ١٩٢٣ ينظر: ملحق رقم (١)، ص٣٤٠.

[٢] د.ك.و. البلاط الملكي – الديوان ، تسلسل الملفة ١١٩١ / ٣١١ ،و١١، ١٩٢٣ ، عنوان الملفة ، نظام التفتيش الإداري ، ص٤٢ ؛ للمزيد من التفصيلات عن نشوء نظام التفتيش الإداري ينظر: أنس عبد اللطيف طه حسين، وظيفة التفتيش الإداري في العراق ١٩٢٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص٤٣.

[٣] ولد عبد المحسن عام ١٨٧٩م في مدينة الناصرية ، والده هو فهد باشا بن ثامر السعدون أحد أمراء المنتفق ، وكان والده متصرفاً للواء الحلة فيعهد مدحت باشا ، وعند بلوغه سن الثالثة عشر تم أرساله الى مدرسة العشائر في أسطنبول عام ١٨٩٨ حيث دخل المدرسة الحربية و تخرج منها برتبة ملازم ثاني في الجيش العثماني ، عينه السلطان عبد الحميد الثاني مرافقا له ، وأصبح برتبة مقدم عام ١٩٠٥ ، أصبح نائب عن المنتفق في مجلس المبعوثان عام (١٩١٢ ، ١٩١٤) أتى مع عائلته الى بغداد عام ١٩٢٢ ، عين وزير للعدلية في وزارة النقيب الثانية ، أصبح وزيراً للداخلية في وزارة النقيب الثالثة ورئيس للوزراء عام (١٩٢٢ – ١٩٢٩) ، أنتخب نائب عن البصرة في المجلس التأسيسي ورئيساً للمجلس عام ١٩٢٤ ، كذلك وزيراً للداخلية ١٩٢٤ ، أصبح نائب عن البصرة في مجلس النواب للأعوام (١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨) أنتحر في بغداد في الثالث من تشرين الثاني ١٩٢٩ ، ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج١ ، لندن ، ٢٠٠٥ ، ص٢٨-ص٧٥.

الداعي الى سحب المفتشين الإداريين البريطانيين الى بغداد للحد من تدخلهم السافر في الشؤون الإدارية للألوية [١].

لقد أعطى النظام للمفتش مكانة توازي مكانة المتصرفين أن لم نقل أكثر منها وأضفى على أعمالهم الصفة الشرعية، فضلاً عن بقائهم في الألوية وهذا يعني أن الدائرة قد أخفقت في تحقيق أهداف تأسيسها و المتمثلة في تقليص نفوذ المفتشين وجعل بغداد مقراً دائمياً لهم [٢].

وكانت المفتشية عند تأسيسها مؤلفة من (٢٤) مفتشاً وبموجب إتفاقية الموظفين البريطانية التي عقدت في الخامس والعشرين من شهر أذار عام ١٩٢٤ وقلص العدد الى (١٨) منحوا في سنة ١٩٢٥ عقود لمدة عشر سنوات، وفي عام ١٩٣٠ قلص العدد ليصبح (١٤) مفتشاً وقد أستعيض عن خدمات أربعة آخرين بعراقيين في عام ١٩٣١ وجاء ذلك ضمن خطة للحكومة في جعل المفتشين في العام اللاحق (١٩٣٢) مختلط يتكون من مفتشين بريطانيين وعراقيين لتدريب الاخيرين على أعمال التفتيش استعداداً لعهد للاستقلال [٣].

اما فيما يتعلق بتقارير المفتشين الإداريين فقد تنوعت بين تقارير منتظمة و بشكل دوري أو فصلي ، وتقارير بطلب من وزير الخارجية أو أيعاز من الوزارات الأخرى عن طريق وزير الداخلية ، وفي موضوع معين يخص تلك الوزارات ، إذ كان هناك تفتيش على مراكز الألوية و نواحيها و أقضيتها بحسب المهمة المكلف بها المفتش الإداري و كان دور المفتش استشاري أو أجرائي ، إذ يقدم اقتراحاته الى المستشار الذي يقوم بدوره بإحالتها الى الجهات المختصة ، وهناك نماذج عديدة منها تقرير مرفوع الى وزارة الداخلية في الحادي عشر من شهر حزيران عام ١٩٢٣ حول شكوى رفعوها أهالي زاخو ضد مركز الشرطة في المنطقة للمفتش الإداري لتلك المنطقة بسبب سوء معاملة منتسبي المركز للنساء وإجبارهن على نقل الماء للمركز، فقد قام

---

(١) محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ،ج٢ ، بغداد ، ١٩٣٤ ، ص٤٨٩

(٢) محاضر مجلس الأعيان ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع في لسنة ١٩٢٨ ، المجلة الرابعة و العشرين ، ١٩/ ١٩٢٨/٩، ص١٦٣

(3) British Special Report 1920 – 1931 , Publisher: London, H.M. Stationery Off., 1931,p:52.

المفتش الإداري بالتحقق من دقة الادعاء ، وبعد أجراء التحقيق تبين أن النسوة كان يحملن الماء برضا منهن [١].

وهناك تقرير آخر للمفتش الإداري في لواء الكوت عندما قام بزيارة قضاء الصويرة في الثاني عشر من شهر نيسان عام ١٩٢٤، وكان المفتش سي سي أستن (C.C. Astin) ، إذ قام المفتش بتفتيش الجهة اليمنى لنهر دجلة وأقترح تعيين محافظاً –اميناً– للغابات في تلك المنطقة، كذلك قام بتفتيش مضخة الماء التي استخدمت بسحب المياه ونقلها الى المزارع ، إذ أقترح أخذ رسوم قدرها (٨٠٠) روبية من كل بكرة على أن لا يكون هناك إجحاف من الملتزم في تلك المنطقة [٢].

وهناك تقرير رفعه مفتش البصرة في الرابع والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٢٤ عن بلدية البصرة ، ونبه فيه الى وجود تقصير في الأمور المالية ووجود شكوك من ناحية تطبيق قانون الطابع العراقي، فضلاً عن وجود مخالفات كثيرة في بلدية اللواء وتساهل البلدية مع موظفيها وعدم إصدار العقوبة المناسبة للمخالفين ، هذا الأمر أدى الى قيام الوزير علي جودت الايوبي بتوجيه كتاب "شديد اللهجة" الى متصرف لواء البصرة شخصياً ، أمره فيه بمعاقبة المقصرين في دائرة البلدية [٣].

ومن امثلة التقارير التي كان يرفعها المفتشون هناك تقرير رفعه المفتش الإداري بخصوص لواء بغداد في تشرين الأول ١٩٢٧ حول ضيق الناس من تقبل العملة الزائفة ذات القيم القليلة مثل الروبية و (النصف قران) ، كذلك تقرير آخر رفعه المفتش الإداري حول العشائر الرحل على الحدود العراقية – السورية في أيلول ١٩٢٩ ، إذ ذكر المفتش الإداري في لواء الموصل أنه خاطب مدير شرطة اللواء بأن يقوم قائممقام سنجار بإحصاء عدد البيوت[٤].

---

[١] د.ك.و م.ب.م. ، تسلسل الملفة ٢٢٠٥ / ٢٧٢٢ ، ، ١٩٢٤ ، و٤ ، عنوان الملفة التقارير الإدارية لنظام التفتيش الإداري ، ص١٥– ١٣؛ أنس عبد اللطيف طه حسين، المصدر السابق، ص٦١–ص٦٢.

[٢] د.ك.و م.ب.م. ، تسلسل الملفة ٣٥٥٠ / ٢٧٢٢ ، ١٩٢٤ ،و٤، عنوان الملفة التقارير الإدارية لنظام التفتيش الإداري ، ص١٢.

[٣] أنس عبد اللطيف طه حسين، المصدر السابق، ص٦٢.

[٤] د.ك.و م.ب.م. ، تسلسل الملفة ٨٠ / ٣١٥٠ ، ١٩٢٤ ، و١٤، عنوان الملفة التقارير الإدارية لنظام التفتيش الإداري ، ص٢٦

٢ –تدخل المشاورين و المفتشين البريطانيين في شؤون المجلس البلدي في لواء البصرة ١٩٢٢

عانى المجلس البلدي منذ تسلمه مهام بلدية البصرة من تدخل المشاورين البريطانيين ومساعديهم في الشؤون الداخلية ، فقد تمتع هؤلاء المشاورين بصلاحيات واسعة في الأشراف الإداري والمالي على دوائر بلدية البصرة ، وفي حضور اجتماعات المجلس البلدي و التأثير في قراراته بشكل يخدم أهداف ومصالح سلطات الانتداب البريطاني، فقد طلب الرائد ويلسن (Wilson) المشاور البريطاني في لواء البصرة من أعضاء المجلس في السابع والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٢٢ الموافقة على دفع مبالغ نقدية في أحد المصارف المالية تحت تصرف كل من مدير الصحة المركزي والمهندس البلدي وهما بريطانيان الأصل ، لكي يتمكنوا الصرف بحرية على أعمالهم الخدمية ، دون تدخل أعضاء المجلس في تحديد نسب الصرف، وبرر ذلك بتأخر الأعمال القديمة بشكل يضر بالمصلحة العامة للسكان وحاجاتهم للخدمات البلدية ، وقد وافق أعضاء المجلس على طلب المشاور البريطاني شريطة أن يقدم مدير الصحة والمهندس البلدي للمجلس كشف عن حساباتهم الشهرية [١].

أستمرت سيطرة المشاورين البريطانيين و مساعديهم على شؤون المجلس البلدي في البصرة حتى ألغاء وظائفهم عند صدور نظام التفتيش الإداري في ٣١/كانون الثاني١٩٢٣ ، الذي نص على أحلال المفتشين البريطانيين محل المشاورين السابقين في الألوية العراقية ومنحهم صلاحيات تنفيذية واسعة في تفتيش جميع المرافق الإدارية في هذه الألوية ، ورفع تقارير إدارية بشأن ذلك الى الوزارة المختصة وهذا النظام أدى الى تركز الشرطة بيد المفتشين البريطانيين وجعلهم مطلقي الحرية في ممارسة مهامهم التفتيشية كجزء من الهيمنة التي يفرضها الانتداب البريطاني ، أكثر من كونها جهوداً لتدقيق عمل الجهاز الإداري [٢].

فيما يتعلق بالشؤون البلدية فأن نظام التفتيش الإداري قد خول المفتشين البريطانيين سلطات واسعة للأشراف على شؤون البلديات وميزانياتها وحساباتها ، ومراقبة الحالة العامة التي تجري فيها انتخابات المجالس النيابية والإدارية و البلدية،

---

[١] يوسف عبد الكريم طه الرديني ،المجلس البلدي في البصرة ١٩٢١ – ١٩٣٢م دراسة تاريخية وثائقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب، جامعة البصرة ، ١٩٩٤،ص٩٦ .

[٢] الوقائع العراقية ، السنة الأولى ، العدد٢٧ ، في ١٥ / ٢ / ١٩٢٣ ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٢ ، بغداد ، د.ت ، ص٢٠– ٢٥ .

والمشاركة في حضور جلسات المجلس البلدي ، وتفتيش جميع دوائر البلدية، والاطلاع على الأوراق و المراسلات الخاصة بهذه الدوائر ، و الأشراف على سير التحقيق في الدعاوى التي تقام ضد الموظفين العاملين في هذه الدوائر [١].

وعلى أثر صدور نظام التفتيش الإداري تغيرت وظيفة المشاور البريطاني في لواء البصرة ، الى منصب المفتش الإداري ، حيث شغل هذا المنصب الرائد ويلسون الذي لم يتوقف طيلة مدة خدمته عن ممارسة مهمة الأشراف والتدخل في شؤون البلدية في البصرة ، وحضوره بعض اجتماعات مجالسها وتقديم الاقتراحات الواجب تنفيذها ، كما كان الرائد ويلسن يتدخل في تعيين العديد من المفتشين البريطانيين في دوائر البلدية ، وربطهم بعقود عمل تحتوي على امتيازات عديدة ، حتى أصبح الملاك الوظيفي عرضة للتغيير تبعاً لمشيئة المفتش البريطاني [٢].

وفي التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول عام ١٩٢٥م تم تعيين الرائد بري (Berry) مفتشاً أدارياً جديداً الى لواء البصرة خلفاً للمفتش السابق ، إذ شملت مجالات شؤون التدخل في المجلس البلدي في عهده أموراً عديدة لبلدية البصرة منها طلبه في الثاني عشر من شهر كانون الأول عام ١٩٢٥ من أعضاء المجلس تأليف لجنة إقتصادية تتولى مهمة النظر في نفقات ميزانية البلدية لسنتي ١٩٢٥ – ١٩٢٦ وتقديم تقرير بشأن ذلك ، يتضمن كافة المقترحات ، والنتائج التي تتوصل أليها ،لذا وافق المجلس على هذا الطلب ، وتقرر تأليف اللجنة على ان تكون برئاسة بري وعضوية عبد الجبار الخضيري [٣] ويوسف عبيدة من المجلس البلدي [٤].

أستمر بري في تدخله في صميم أعمال و واجبات المجلس في البصرة من خلال إصداره بعض الأوامر ، والتعليمات الواجبة التنفيذ من قبل أعضاء المجلس والمتعلقة ببعض الشؤون البلدية ، من خلال أصدراه الأوامر الى الأعضاء بلزوم

---

[١] د . ك . و . ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٥٠٢ ، ر.ث ، ١٩٢٣ / ٢ ، عنوان الملفة ، واجبات التفتيش الإداري، ص٢ – ٨ .

[٢] يوسف عبد الكريم طه ، المصدر السابق ، ص٩٨.

[٣] ولد في بغداد عام ١٨٧٩ م ،كان والده لمتوفى عام ١٩٠٠م من تجار البصرة المعروفين ، مارس التجارة في بغداد ثم انتقل الى الحلة وبعد ذلك جاء الى البصرة ، انتخب عبد الجبار نائباً لرئيس غرفة تجارة البصرة عام ١٩٢٦م ، ثم رئيساً لها في أيلول ١٩٣٢م انتخب نائباً عن لواء البصرة في شباط ١٩٣٣م ، توفي في البصرة عام ١٩٣٩م . ينظر : مير بصري ، موسوعة اعلام العراق ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٦٤٦ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٩٨

تحديد أجور وسائط النقل ووضع تعريفة خاصة بها واتخاذ الوسائل الكفيلة لمعالجة حالات الارتفاع المستمر في تلك الأجور [١]

لقد انتهت خدمة الرائد بري كمفتش أداري في لواء البصرة في ٢٦ أيلول ١٩٢٨ ، وتم تعيين بديلاً عنه وهو كاردين (Karden) الذي سار على نهج بري في الهيمنة على الشؤون البلدية في البصرة والاستمرار في حضور بعض اجتماعات المجلس البلدي ، والتأثير على قراراته بشكل سلبي من خلال تقييد حرية المجلس في بعض تقاريره [٢] ، فعلى سبيل المثال طلب المجلس بجلسته المنعقدة في الثامن عشر من شهر تموز عام ١٩٣٢ من متصرفية اللواء الموافقة على تشييد جسر جديد على نهر الرباط وبناء مجزرة عصرية تتوفر فيها بعض الشروط الصحية و أنشاء محرقة لأتلاف الفضلات وإصلاح وترميم نهر العشار ، لكن هذا الطلب جوبه بالرفض من المتصرفية ، وحظي ذلك الرفض بتأييد كاردين، بحجة أن موارد البلدية لا تكفي لإنجاز هكذا مشاريع على الرغم من فائدتها الكبيرة للسكان [٣].

لقد أسند المجلس البلدي في لواء البصرة الى المختارين واجبات عدة منها، تنفيذ المهام التي توكل لهم من الدوائر الحكومية في اللواء، مثل تقديم التقارير نصف شهرية الى رئاسة بلدية البصرة عن جميع الأحداث التي تقع في محلاتهم والإبلاغ عن الأشخاص المدينيين والممتنعين عن دفع الضرائب للبلدية ، وأخبار دائرة الشرطة عما يحدث في محلاتهم من سرقات وجرائم تتعلق بالأمن العام، وكل ما يتصل بالأخلال بالآداب العامة مع توفير جميع المعلومات التي تحتاجها دائرة الصحة مثل الأخبار عن الأمراض السارية وحالات الولادة و الوفيات وكل ما يتعلق بشؤون النظافة والصحة العامة ومتابعة المخالفين للأنظمة والتعليمات الصحية ، وانجاز الواجبات المتعلقة بشؤون الانتخابات سواء كانت البلدية أو النيابية [٤].

أما دور الصحة في الأشراف على البلدية ، كان على رأس الجهاز الإداري لدائرة الصحة الطبيب البريطاني النقيب هالنيان (Hallenian) ، الذي تولى منصبه في

---

[١] م . و . ب ، ملفات بلدية البصرة ، رقم الملفة ٢٨٨ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٦ ، ص١٠ – ١٤.

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، ١٩٣٠ – ١٩٣٢ ، تسلسل الملفة ٨١٢٣ / ر.ث٢ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٢ – ٦.

[٣] د . ك . و . ، ملفات وزارة الداخلية ، ١٩٣٠ – ١٩٣٢ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة المصدر السابق ، ص٦ .

[٤] م .و . ب ، وثائق محافظة البصرة ، رقم الملفة ٢٣٦٣ ، التقرير السنوي لبلدية البصرة عام ١٩٢٥م ، ص٢ – ٤.

الاول من شهر نيسان عام١٩٢٠ ، و ضم الجهاز عدداً من الموظفين المحاسبين و الكتبة ومفتشي الصحة والمنظفين وكان أغلبهم من البريطانيين و الهنود [١].

٣ هيأة التفتيش الإداري في العراق ١٩٢٣ – ١٩٣٣

ظهرت في هذه المدة أبرز تشكيلات وزارة الداخلية التي أصبح لها دور مهم في عمل هذه الوزارة ، ورغبة من البريطانيين في ابقاء العراق تحت سيطرتهم أوجد إدارة الاحتلال نوعاً من نظام الإدارة ، كصيغة حكم ثنائي مشترك حيث نرى إن واجهة الوزارة عراقي مع مستشار بريطاني له سلطة فعلية وتأثير واضح في مقررات أي وزير ، كذلك الحال مع متصرفية الألوية العراقية ، أذ نرى لكل متصرف مستشار بريطاني و معاون مستشار، وكانت لهم سلطات قوية في تلك الألوية من خلال علاقاتهم مع العشائر أو التحكم بمفاصل الدولة في اللواء، لأن هذه السيطرة القوية للمستشارين كانت تجعل دور المتصرف العراقي ضعيفاً ، وهذا يؤدي الى نوع من المشاكل بين المتصرف و المستشار، إذ وصلت المشادات الكلامية الى قيام المتصرف بتقديم استقالته لاعتراضه على تدخل المستشار البريطاني و مثال على ذلك عندما حصلت مشادة كلامية بين ناجي شوكت [٢]الذي كان متصرف في لواء الكوت و المستشار هيجوك (Hyejok) الذي رأى أنه يتصرف وكأنه ما يزال الحاكم المدني للكوت و صاحب السيطرة على مبنى السراي الحكومي [٣].

كذلك حدث مشكلات بين ياسين الهاشمي الذي كان متصرفاً في لواء المنتفك و المستشار البريطاني ييتس (Yates) الذي كان له دور كبير في أضعاف المتصرفين العراقيين و تجريدهم من صلاحياتهم كافة أمام جميع الناس، فقد حرض العشائر

---

[١] وثائق بلدية البصرة ، ملفة التقارير الصحية سنة١٩٢٢ ، رقم الملفة ١١٢٩ ،ص٧

[٢] ولدفي مدينة الكوت عام ١٨٩٣ ، حيث كان والده قائمقام فيها ، وبعد ان انهى الابتدائية و الإعدادية في الحلة ، انظم الى كلية الحقوق في اسطنبول و تخرج عام ١٩١٣ شغل عدة مناصب منها متصرفاً في لواء الكوت ووزيراً للداخلية عام ١٩٢٨ ، وقد شغل اكثر من وزارة في حياته اخرها وزير الدفاع في حكومة الدفاع الوطني بعد حرب عراقية بريطانية ١٩٤١ ، وكان في بداية حياته يميل الى النزعة الجمهورية متأثراً بأستاذه في كلية الحقوق في الاستانة (مصطفى فوزي) ، وساهم في فعاليات ثورة العشرين ، لكن بعد تعينه متصرفاً للواء الموصل عام ١٩٢٦ غير رايه في البريطانيين فمال لهم ، ثم عارضهم مرة أخرى عندما ايد حركة مايس ١٩٤١ ، توفي في بغداد عام ١٩٨٠ . ينظر : ناجي شوكت، سيرة و ذكريات ثمانين عام ١٨٩٤– ١٩٧٤ .ج ١ ، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، د.ت ، ص١-١٠٠ ؛كاظم نعمة ، الملك فيصل الأول و البريطانيين و الاستقلال ، ج٢ ، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨، ص١١٠.

[٣] نبيل عامر فليح ، المهمات الإدارية و الأمنية لوزارة الداخلية ١٩٢٠ – ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١ ، ص١٢٥

وجعلها تتمرد على المتصرف ياسين الهاشمي [١] ، منها عشائر الأزيرج والحسينات [٢] ،كذلك أخذ المستشارون البريطانيون يتدخلون في أمور الانتخابات النيابية الأمر الذي أدى الى مقاطعة الأهالي الى تلك الانتخابات [٣] ، في ضوء هذه الأحداث الخطيرة اتخذت حكومة عبد المحسن السعدون الأولى إجراءات صارمة للحد من التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للعراق [٤] .

وعند انعقاد مجلس الوزراء في الثالث من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٣ وبحضور كل من مستشار وزير الداخلية كينهان كورنوآليس(Kenhan Cornwallis) [٥] ، وبقية الوزراء على إصدار نظام التفتيش الإداري ١٩٢٣ بعد الاتفاق بين عبد المحسن السعدون ومستشار وزير الداخلية ، حيث نص النظام على الأمور التالية:

١- الغاء وظائف المشاورين و معاونيهم في الالوية

٢- تأسيس مفتشية أدارية عامة قوامها رئيس مفتش و مفتشون أداريون حسب الحاجة، إذ يقوم مستشار وزير الداخلية بوظائف رئيس المفتشون بالإضافة الى وظيفته السابقة.

---

[١] ولد في بغداد عام ١٨٨٤ ، أكمل دراسته في استانبول ، تخرج برتبة ملازم أول عام ١٩٠٢ ، شغل عدة مناصب عسكرية في الجيش العثماني ، وبعدها في الجيش العربي ، عين متصرفاً في لواء بغداد ١٩٢٢ ، ثم وزيراً للأشغال في عام ١٩٢٢ ، ثم أنتخب عام ١٩٢٥ عضواً في المجلس التأسيسي ،كلف برئاسة الوزراء مرتين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣٥ ، يعد من أبرز الزعماء السياسيين ، توفي في عام ١٩٣٧ .ينظر : سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي و أثره في تاريخ العراق ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٢٣ ؛ الياهور دنكور ، دليل المملكة لسنة ١٩٣٦ ، ط١ ، مكتبة الحضارات ، بيروت و (د . ت) و ص٩٤٥ ؛ سلطان علي ، تاريخ سوريا ، ١٩٠٨ – ١٩١٨ ، نهاية الحكم العثماني ،دار طلاس ، دمشق ، ١٩٩٥ ، ص٤٢٥ .

[٢] سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ص١١٠.

[٣] أحمد خليف ، التطور الإداري للدولة العراقية ١٩٢٢ – ١٩٢٣ ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص٣٤٤ – ٣٤٥.

[٤]عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ط٥ ، منشورات مطبعة دار الكتب ،بغداد ، ١٩٨٨، ص١٥٣

[٥]ولد في عام ١٨٤٤ في ولاية نيويورك الأمريكية هيلبيري في جامعة أكسفورد ودرس القانون و اللغة العربية تخرج منها بحلول ١٩٠٦ ، حيث ألتحق بمكتب الخدمة المدنية في السودان ، عمل في الحكومة المصرية حتى عام ١٩١٢م عمل في وزارة المالية و أصبح عضواً بارزاً فيها ، بعد ذلك أنضم الى الجيش و منح على أثرها رتبة رائد ، بعدها عمل في وزارة الخارجية حتى أندلاع الحرب العالمية الأولى ، عمل أثناء فترة الحرب في المكتب العربي الذي تم تشكيله في القاهرة تحت أمرة المتشرق جورج هوغارت ،كذلك صار عضوا في الوفد الذي توجه الى الشريف حسين للتحريض للثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م ، وبعد تشكيل الحكومة العراقية عين مستشاراً في وزارة الداخلية فضلا ، عن رئيس التفتيش الإداري من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٣٥ ، توفي في عام ١٩٥٩م : ينظر عدي محسن غافل الهاشمي ،كينهان كورنوآليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٠ ، ص٦ – ٣٨.

٣- تعيين المفتشين ، وترقيتهم و يكون ذلك بإقرار وزير الداخلية و قرار مجلس الوزراء و هذا مقترن بالإرادة الملكية.

٤- يكون مقر هؤلاء المفتشين الإداريين بغداد، إذ يرسلون للتفتيش حسب ما تقتضي الحاجه وتراه وزارة الداخلية مناسباً [١].

كان إقرار هذا النظام ممارسة من عبد المحسن السعدون لامتصاص غضب الأهالي الذين طالبوا بطرد المستشارين من الألوية لسوء تصرفاتهم من خلال تفتيش دوائر المالية و الواردات ، والجباية ، وتقديم تقارير لوزارة المالية ، كذلك على المفتش الاداري أن يستشير المتصرفين عند حضوره في مناطقهم، ومن مهامه أيضاً تفتيش أمور العشائر ، وأعمال المجالس الإدارية و البلدية و السجون و أدارتها ، وتدقيق سجلات النفوس ، وأمور الأوقاف و الأراضي الأميرية و لهم حق تفتيش دوائر الدولة ماعدا القضائية ، والأوقاف لأن لها مفتشيات خاصة لكن يمكن تفتيش دوائر القضاء والمحاكم الشريعة بطلب منها [٢].

وفي التعليمات الواردة التي أصدرتها وزارة الداخلية بخصوص المفتشين البريطانيين التي صدرت بعد صدور نظام التفتيش الإداري الذي ذكر فيها أن وظيفة التفتيش مزدوجة فمن جهة هم مستشارون للموظفين الإجرائيين ومن جهة أخرى هم مفتشون منوط بهم تقديم تقارير الى وزارة الداخلية [٣].

أعطى القانون للمفتش الإداري سلطات فرض أوامره على المتصرف حسب ما جاء في المادة الثامنة من تعليمات وزارة الداخلية و هي " أذ أختلف المتصرف و كبير المفتشين فيما يتعلق بالوسائل اللازمة في المسائل المذكورة في المادة السابعة، فلكبير المفتشين أن يطلب من المتصرف تأخير إصدار أمره حتى تشار وزارة الداخلية .." [٤]

---

[١] الوقائع العراقية ، العدد ٢٧ ، في ١٥ / ٢ / ١٩٢٣ ، ص١٤.

[٢] أنس عبد اللطيف طه حسين، المصدر السابق، ص٤٥.

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢٧٣ / ٣٢٠٥٠ ، في ٢١ / ٦ / ١٩٢١ – ١٩٢٣ ، و١ ، عنوان الملفة الرواتب الخاصة بالتفتيش الإداري ،ص ٢ – ٥.

[٤] د .ك .و ، م.ب.م. ، تسلسل الملفة ١١٩١/ ٣١١ ، ١٩٢٢ – ١٩٢٣،و٢ ، عنوان الملفة نظام التفتيش الإداري ، ص٣؛ أنس عبد اللطيف طه حسين، المصدر السابق، ص٤٧.

أما صلاحيات المفتش الإداري حسب المادة السابعة فهي :

١- طلب المعونة من القوة البريطانية و الجيش العراقي.

٢- عزل وتنصيب و معاقبة الشيوخ.

٣- التدخل في اقرار موازنة الالوية .

٤- التدخل في النزاعات بين العشائر سواء كانت نزاعات أراضي أم حدود

٥- كل الوسائل الخاصة بالعلاقات بالخارج فيما يتعلق بحدود العراق

٦- الوسائل الخاصة التي يجب أتخاذها أو إيقافها كالأحزاب السياسية والاجتماعية [١]

لقد أعطت التعليمات تفتيش جميع دوائر اللواء ، وأقضيته و نواحيه للاطلاع تقارير مراقبة المتصرفين للواردات في اللواء ، كذلك أعطت المتصرف حق الاطلاع على تقارير المفتشين ، وابداء الملاحظات حول ذلك قبل إرسالها الى الجهات العليا ، وعليه فأن الألوية العراقية كانت تخضع و بشكل غير مباشر للمراقبة البريطانية، ولمعرفة تفاصيل كل لواء بواسطة المفتشين البريطانيين الذين تصل تقاريرهم الى المستشار البريطاني ، وبدورها تصل الى دار الاعتماد البريطانية، كانت من أسباب أصدار هذا النظام تعزيز ثقة التنظيمات السياسية و الرأي العام بالحكومة لمطلبها لسحب المفتشين الإداريين الى بغداد ، والحد من تدخلهم السافر في الشؤون الإدارية للألوية ، وكانت هيئة التفتيش عند تأسيسها مؤلفة من (٢٤) مفتشاً بموجب اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في الخامس والعشرين من شهر اذار عام ١٩٢٤ ومن ثم قلص العدد الى (١٨) مفتشاً [٢].

و خلال انعقاد المعاهدة العراقية البريطانية في الثالث عشر من شهر تشرين الاول عام١٩٢٢، ومن أجل أن تحافظ بريطانيا على مصالحها في العراق و مؤسساتها العسكرية و التزاماتها من أجل الحفاظ على النظام العدلي و تقديم المشورة الإدارية ، لذا قدمت بريطانيا الاتفاقيات الفرعية للتوقيع التي أشيرت أليها ضمن بنود معاهدة ١٩٢٢ ، وتحديداً الاتفاقية الأولى التي نصت عليها المادة الثانية و المتعلقة بشؤون الموظفين البريطانيين و خصوصا هيئة التفتيش الإداري[٣].

---

[١] د .ك .و ، م.ب.م. ، تسلسل الملفة ١١٩١ / ٣١١ ، المصدر السابق ، ص٥ – ١٠ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٣ ؛ أنس عبد اللطيف طه حسين، المصدر السابق، ص٤٧.

[٣] مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، المصدر السابق ، ص٤٠٥ – ٤٠٦.

كان كل موظفي دائرة هيئة التفتيش الإداري من البريطانيين، فبعد التوقيع على مسودة الأتفاقية الموظفين البريطانيين قدمت اللجنة البريطانية عدداً من الموظفين الواجب التعاقد معهم في الوظائف المحفوظة البريطانية و بخاصة التفتيش الإداري[١].

لقد قام عبد المحسن السعدون في أجراء منه في تحديد المفتشين الإداريين في الوزارة ، وبموجب قرار مجلس الوزراء الذي عقد في السادس والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٢٣، أنه يجب عقد أتفاق مع ستة من المفتشين الإداريين ، وبعد هذا القرار نشأت معارضة بريطانية لقرار مجلس الوزراء في تخفيض المفتشين الإداريين، وتقليل سنوات خدمتهم، وابدى كورنوآليس المستشار لوزارة الداخلية قلقه من هذا القرار وتأثيرهم على الحكومة العراقية ومراقبتهم بصورة صحيحة ، إذ أصر على إبقاء (١٨) مفتشاً أدارياً ، وأتضح ذلك من خلال المذكرة التي رفعها الى وزير الداخلية في شباط ١٩٢٤ ، "بأن مهمتهم ليس مهمة أعمال داخلية فقط ولكن لهم وظائف مالية معينة وكذلك وظائف مختصة بالواردات نص عليها القانون ، وأن هذه الوزارة طالما تطلب أليها وزارة المالية تقديم مفتشين أداريين للقيام بوظائف خاصة ، كذلك أن هناك أناساً يعتقدون أن مفتشاً أدارياً واحداً يكفي لتفتيش عدة ألوية ، لذا خالف هذه الفكرة لأن الموظفين العراقيين يحتاجون الى التدريب و المراقبة المستمرة من خلال زيارات متكررة يقوم بها مفتش أداري له معرفة تامة بالمحل الذي يشغله ..." [٢].

أما الرأي الآخر الذي أورده مستشار وزارة الداخلية بحسب قوله هو أن المعتمد السامي وقائد القوة الجوية البريطانية قد ركزا على أن يزودا بتقرير تام عن المفتش الإداري قبل موافقتهما على أي طلب بخصوص المساعدة العسكرية، أو ضرورة ابقاء المفتشين الإداريين بشكل دائم في المناطق كافة التي يحتمل فيها حدوث مشاكل وذلك للاستفادة من تلك المساعدة [٣].

وهناك رأي آخر وهو نظراً لتمتع ثلث موظفي التفتيش بإجازة ستة أشهر من كل سنة، فأن (١٢) مفتشاً غير كافين للعمل خلال موسم الصيف نظراً لإمكان حدوث

---

[١] د . ك . و ، م.ب.م. ، ، رقم الملفة ٢٩٨٥ / ٣١١ ، الموظفون البريطانيون ، ١٩٢٢ –١٩٢٤، و١٠٨ ، ص٤٢٢

[٢] د . ك . و ، م.ب.م. ، تسلسل الملفة ٣٤٨٥/ ٣١١، الموظفون البريطانيون، ١٩٢٢– ١٩٢٤، و٢٤، ص٦٣–٦٤.

[٣] أنس عبد اللطيف طه حسين، المصدر السابق، ص٥١.

الأمراض، أو بسبب المشكلات التي تقوم بها العشائر خلال الموسم آنف الذكر وبحسب هذه الأمور أن يتحرك (١٠) مفتشين ، و يعد هذا العدد قليل جداً [١].

جدول (١)

أسماء المفتشين الألوية العراقية خلال السنوات (١٩٢١ – ١٩٢٣م)

الأسم	الوظيفة
كنهان كورنواليس Kenhan Cornwallis	مستشار وزارة الداخلية / رئيس هيئة المفتشين
الميجر بولي Major Poly	معاون المستشار
الميجر ويلسن Major Wilson	مفتش البصرة
الميجر ادموندر Major Edmonds	مفتش كركوك
الميجر ديشيرن Alpyed degdern	مفتش الدليم
الميجر لونكريكStephen.H. Longrigg	مفتش بغداد
الميجر بري Byhet S. Berry	مفتش ديالى
المستر لويد Huw I. Looyd	مفتش الموصل
الكابتن الردمان Captain Lerdman	معاون المستشار
الكابتن لارين Mileas A. Lren	مفتش أربيل
المستر جاردين Jardine	مفتش الموصل الثاني
المستر استن Cear C .Aston	مفتش العمارة
المستر ميلر Allan F. Miller	مفتش كركوك الثاني
المستر كيجت Kechnic	مفتش الديوانية
المستر ألبن Evan Chalrles H. Alban	مفتش الناصرية
الميجر ييتس Major Yatts	مفتش الحلة
كابتن جاين Arthar John B. Jaemah	مفتش السليمانية
كابتن لتدل Captain Litde	مفتش أربيل

[١] د . ك . و ، م.ب.م. ، تسلسل الملفة ٣٤٨٥ / ٣١١ ، الموظفون البريطانيون، ١٩٢٢ -١٩٢٤ المصدر السابق ص٦٥ .

٤ – الإدارة الداخلية لنظام التفتيش ١٩٣٣ – ١٩٣٩

كانت أعادة هيأة التفتيش الإداري في مقدمة التغيرات التي حدثت على تشكيلات وزارة الداخلية ، وقد جاء هذا الأجراء بسبب انتهاء عقود ثمانية مفتشين، من أصل ثمانية عشر، ضمتهم الهيأة السابقة المشكلّة بموجب قانون هيأة التفتيش الإداري الصادر سنة ١٩٢٣ ،وتعيين مفتشين عراقيين محلهم كخطوة أولى نحو تسلم العراقيين الوظائف التفتيشية كأنه جزء من ممارسة الحكومة العراقية و لحقها بالسيادة ، لذا أصدرت وزارة الداخلية قانون التفتيش الإداري رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣[١] ، ليحل محل قانون التفتيش الإداري الصادر سنة ١٩٢٣،وبموجبه كان تعيين المفتشين ورئيسهم يتم بإرادة ملكية تصدر بناءاً على إقتراح وزير الداخلية و قرار مجلس الوزراء على أن يكونوا من موظفي الدرجتين العليا في سلم درجات نظام الخدمة المدنية ، ومن الذين يتميزون بالمقدرة الإدارية و الكفاءة العلمية ، وأن لا يمس تعيينهم بوضع المفتشين البريطانيين في الخدمة لحين انتهاء عقودهم أو إلغاءها وأشار القانون الى ضرورة تقسيم العراق الى مناطق تفتيشية ببيان يصدره وزير الداخلية على أن يعين لكل منطقة مفتش أداري واحد، وقد خول القانون المفتشين صلاحيات تفتيشية لتفتيش دوائر الدولة و مؤسساتها كافة ،عدا دوائر الجيش و العدلية ، ومن صلاحياتهم أيضا سحب يد الموظف من الدرجة الثالثة فما دون ، إذا ظهر أثناء التفتيش الشك بنزاهته ، و الى حين ظهور نتائج التحقيق [٢].

وماعدا إصدار قانون التفتيش الإداري رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣م لم تجر تعديلات أخرى على نظام وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ حتى إلغائه في الخامس من حزيران ١٩٣٥ ليحل محله نظام وزارة الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥، الذي صدر في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ أذار ١٩٣٥ – ٢٩ تشرين ١٩٣٦) في التاريخ نفسه ، وفيه أعيدت هيكلة دوائر الوزارة لتنسجم ومرحلة الاستقلال، وتلبي متطلباتها و تحقيق أهداف الحكومة [٣]، وبموجب نظام وزارة الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥ تألفت الوزارة من الديوان وعدد من الدوائر المركزية وهي:

---

[١] للاطلاع على قانون التفتيش الاداري لسنة ١٩٣٣، ينظر: ملحق رقم (٢)، ص٣٤٦.

[٢] الحكومة العراقية، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٣ ، قانون التفتيش الإداري رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣ ، ص٤٦٦ – ٤٧٣.

[٣] الحكومة العراقية، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٥،نظام وزارة الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥ ألمادة الأولى و الرابعة ،ص٨٦ – ٨٧.

١- ديوان الوزارة تضمن سلطة الوزارة المتمثلة بالوزير، فهو الرئيس الأعلى، والمسؤول عن شؤونها كافة أمام رئيس الوزراء كما أشتمل على مستشار (أي موظف استشاري لا غير وليس له أن يتدخل في الأمور التنفيذية للوزارة) وملاحظ لإدارة شؤون المكتب الخاص و هيأة التفتيش الإداري ومدير الإدارة العامة[١].

٢- الدوائر المركزية: أشتملت على عدد من المديريات الاختصاصية ، كالعشائر العامة، والبلديات العامة، والشرطة، و الصحة ، وهيأة التفتيش الصحي ، و النفوس العامة ،والسجون العامة ، والدعاية ، والنشر، وكان يرأس اي مديرية من هذه المديريات مدير عام مسؤول أمام الوزير عن تنفيذ الأعمال الموكلة أليه بموجب القوانين و الأنظمة النافذة [٢]،ومن أهم التغيرات التي جاء بها نظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ ، و كانت في :

أ- تأسيس هيأة التفتيش الصحي لتفتيش الدوائر و المؤسسات الصحية و الحكومية و الأهلية حيث تألفت في عام ١٩٣٧ من مفتش الصحة العام رئيساً ، وعضوية عدد من الأطباء و الصيادلة ، وعدد من الكتاب لتنظيم تقارير التفتيش الصحي[٣]، لقد أستمر سريان نظام وزارة الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥ لغاية عام ١٩٣٩ ، إذ ألغي بنظام وزارة الداخلية رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ الذي حل محله، وفي أثناء المدة المحصورة بين صدور النظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٩ و حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ جرت على نظام وزارة الداخلية بعض التعديلات الآتية منها :-

ب- أعادة تشكيل هيئة التفتيش الإداري بموجب قانون التفتيش الإداري الجديد ، رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٦[٤] الذي نص على تولية وزير الداخلية الأشراف على الهيأة وأن لا يتجاوز أعدادها عشرة اشخاص ، وأن تعيينهم يتم بإرادة ملكية تصدر بناءً على اقتراح وزير الداخلية ، وبموافقة مجلس الوزراء ، ويجب أن يكونوا من الدرجات الوظيفية الرابعة فما فوق ، ومن الذين يتميزون بالقدرة الإدارية و الكفاءة العلمية ، إذ خول القانون وزير الداخلية تقسيم العراق الى مناطق تفتيشية ،على أن يعين لكل

---

[١] الحكومة العراقية ، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٣ ، المصدر السابق ، ص٧٨ .

[٢] مجموعة القوانين و الأنظمة رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥ ، المادة الرابعة ، المصدر السابق، ص٩٠.

[٣] الحكومة العراقية، وزارة الداخلية ، مفتشية الصحة العامة التقرير الصحي للأعوام ٣٦ / ٢٧ / ٣٨ ، بغداد ، ١٩٣٩ ، ص١٠؛ الوقائع العراقية ، العدد١٩٥٦ ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٣٧.

[٤] للاطلاع على قانون التفتيش لسنة ١٩٣٦ ، ينظر: ملحق رقم (٤)، ص٣٦١.

منطقة هيأة تفتيشية قائمة بذاتها ، تتألف من أثنين من المفتشين الإداريين أو أكثر ، وخول المفتش صلاحية تفتيش جميع الدوائر الحكومية ، عدا دوائر الجيش و الحاكم و الرسائل و البرقيات الصادرة و الواردة ، ومن صلاحياتهم أيضاً سحب يد أي موظف من الموظفين التابعين الى التفتيش [١] ، عدا رؤساء الدوائر و المتصرفين إذ يجري سحب يدهم باقتراح من المفتش ومصادقة الوزير المختص، ومن حقهم التحقيق في التهم الموجه الى الموظفين ، وطلب حضور أي شخص لاستجوابه في أي تحقيق يقومون به عدا المصرفين ، والحاكم ، إذ تجري مساءلتهم بطريقة الكتابة، و أعتبر القانون تقارير المفتشين المتعلقة بسلوك الموظفين وكفاءتهم والمؤيدة من قبل الوزير المختص أدلة ثبوتية على الموظف لدى لجان الانضباط أو مجلس الانضباط العام في حال إحالة الموظف أليهما ، ما لم يثبت لديها ما يتناقض تلك التقارير ، كما أوجب مراجعة التقارير المذكورة عند ترقية الموظف أو تثبيته في وظيفته [٢].

لقد أستحدث هيأة التفتيش المالي في العراق سنة ١٩٢٧ بموجب قانون التفتيش المالي رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٧ ، إذ أعيد تشكيل الهيأة من المفتش المالي العام رئيساً، وعضوية عدد المفتشين الماليين، والموظفين وتفتيش الأمور المالية و المعاملات ذات الصلة بالمال في الوزارات و الدوائر التابعة لها كافة ، وقد استطاعت تقديم خدمات كثيرة ، توقفت عن العمل في عام ١٩٣٠ على أثر أنقاص عدد من موظفيها وإلغاء وظيفة المفتش المالي ، وإناطة واجباته بمدير المالية العام كعمل أضافي ، إذ ظهر ذلك في حكومة رشيد عالي الكيلاني الثانية (٩ أيلول ١٩٣٣ – ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣) إنه لا غنى لوزارة المالية عن هذه المؤسسة فتقرر تشكيلها للمرة الثالثة في عام ١٩٣٣ – ١٩٣٤ ، وعين فيها ستة مفتشين ماليين ومدققان بعد أن كانت تضم مفتشان ماليان فقط [٣].

إن أعادة تشكيل أدارة السجون بمقتضى قانون أدارة السجون رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٦ الذي ألغى بموجبه قانون أدارة السجون لسنة ١٩٢٤ ، وقد عد القانون المؤبد مؤقتاً بعشرين سنة ، إذ فرق بين الجرائم العادية و الجرائم السياسية ، على أن يتم

---

[١] الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٦ ، قانون التفتيش الإداري رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٦ ، بغداد ، ١٩٣٧ ، ص٣٤٦ – ٣٤٩.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٤٧.

[٣] الياهور دنكور ، المصدر السابق ، ص٢٩٤.

تحديد الجرائم السياسية بقرار من وزير الداخلية ، بعد استشارة دائرة التدوين القانوني ، ولم يجيز القانون تشغيل السجناء السياسيين داخل أو خارج العراق [١].

ثانياً: تحديد موقف الموظفين البريطانيين وواجباتهم ١٩٢٢-١٩٣٠

في الخامس والعشرين من شهر تشرين الاول ١٩٢٠ تشكلت اول حكومة عراقية من وزراء عراقيين تحت إشراف المندوب السامي برسي كوكس والمستشارين البريطانيين الذين تم تعيينهم كمستشارين للعراقيين ومنهم ادموندس (Edmunds) مستشار وزارة العدلية و كوك(Cook) لوزارة الأوقاف والعقيد جويس (Colonel Joyce) لوزارة الدفاع و كورنواليس لوزارة الداخلية و سميث (Smith) لوزارة المعارف والكولونيل سليتر(Colonel Slater) مستشاراً لوزارة المالية وكان راتب المستشار لا يقل عن ٣٥٠٠ روبية [٢].

وفي محاولة من بريطانيا لابدال الانتداب بمعاهدة صداقة وتحالف تم توقيع أولى المعاهدات العراقية البريطانية ١٠/ ١٠/١٩٢٢ التي نصت مادتها الثانية على عقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط أستخدامهم في العراق [٣].

شكل عبد الرحمن النقيب وزارته الثالثة (٣٠ ايلول – ١٧ تشرين الثاني١٩٢٢) [٤] وأجتمع في مجلس الوزراء في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢ م وتدارس بنود المعاهدة العراقية البريطانية و الاتفاقيات المتفرعة عنها وقرر المجلس باتفاق الآراء ان تدرس كل وزارة شروط أستخدام الموظفين البريطانيين و العدد الذي يقتضي أستخدامه معهم في كل وزارة على حده كما طلب المجلس من وزارة المالية ان تدرس ما يأتي :

١. شروط أستخدام الموظفين البريطانيين ومقدار رواتبهم ومخصصات سكنهم وسفرهم و مقدار رواتبهم التقاعدية .

٢. تأدية حصة التقاعد للموظفين الأجانب منذ دخولهم العراق في اولى سنوات الإنتداب .

---

[١] الحكومة العراقية، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة لسنة ١٩٣٥ ، نظام أدارة السجون ، ص٨٧.

[٢] أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق و بريطانيا ١٩٢٢/ ١٩٣٢م ، بغداد ،١٩٨٠م،ص٢٠٢-٢٠٤.

[٣] محمود فهمي درويش(تحرير)،دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠م،دائرة المعارف العلمية ، بغداد ، ١٩٦٠م،ص٢١٩.

[٤] قرارت مجلس الوزراء الصادر في (تموز ، اب ، تشرين الأول ، تشرين الثاني ،كانون الأول ، عام ١٩٢٢)، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٩م ، ص٩٧ – ١٠٠ .

٣. مقدار الضرائب التي يدفعها الضباط البريطانيين للحكومة العراقية [١].

، و بعد التصديق على معاهدة عام ١٩٢٢ أهتمت الوزارة السعدونية الثانية (٢١/ تشرين الثاني ١٩٢٦) والمندوب السامي معاً لتحسين وضع الإدارة، ووضع لائحة للدستور، وتحضير ما يلزم لأجراء الانتخابات، ولم تبد من بين القضايا التي واجهتهم قضية جسيمة مثل قضية تحديد وضع الموظفين البريطانيين في العراق وواجباتهم بصوره عملية، و في المعاهدات والاتفاقيات اللاحقة جرى الإتفاق على ان يكون المندوب السامي بمقام مستشار للملك ، وأنْ يكون الموظفون البريطانيون المعينون في خدمة العراق مسؤولين تجاه الحكومة العراقية المؤقتة، على ان يكون الإشراف البريطاني فعالاً من دون حدوث إحتكاك وتصادم دائما بين الموظفين البريطانيين والعراقيين [٢].

وفي إدارة وزارات الدولة المختلفة كان موقف الموظفين المستشارين يشابه موقف المندوب السامي ،إذ إن كل امر وكل تدبير كان يصدر او يتخذ في داخل الوزارة سواء كان قد بدئ به في مكتب الوزير او مكتب المستشار ، كان يجب ان يمر من بين يدي المستشار قبل ان يقترن نهائياً بتوقيع الوزير، وعندما يحدث أنْ يقترح الوزير عمل شيء او إتخاذ تدابير، يظهر للمستشار بأنه يتنافى مع المعاهدات او الحكم الصالح فانه يخبر الوزير بما يقتضي بعد ان يحضر اقتراحات اخرى في الموضوع نفسه، وكان أيضاً يزود المندوب السامي بمعرفة الوزير المختص ، بالمعلومات التامة عن الاحتجاج الذي يقدمه وفي الحالات الاخرى التي كان فيها الموظفون البريطانيون يشغلون وظائف متممة للوظائف التي يشغلها العراقيون ، كوظيفة مفتش الشرطة ومشاور دائرة البريد ، فإن وضع هؤلاء الموظفين كان يشابه الوضع السابق بصورة اساس برغم ان الميل كان يتجه الى ان الموظف البريطاني كان يأخذ على عاتقه القسط الأكبر من السلطة التنفيذية ، وفي الدوائر الأخرى كان الموظفون البريطانيون يشغلون وظائف تنفيذيه كمدير المصالح الصحية ، ومدير الكمارك والمكوس او وظائف فنية بحتة كمدير الري ومدير الزراعة ، ومدير الاشغال العامة فان هؤلاء الموظفين كانت بيدهم السلطة التامة على دوائرهم عدا خضوعهم لسلطة

---

[١] فؤاد الراوي، المعجم المفهرس (للمعاهدات العراقية والاتفاقيات و البروتوكولات والمواثيق و العهود و الأحلاف التي أرتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية و المؤسسات الأجنبية من عام ١٩٢١م،ج١،بغداد، ١٩٧٤، ص١٠٦-١٠٧.

[٢] فيليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص٢٨٤.

وزيرهم ، وعن طريق الوزير لإشراف المستشار، ومع هذا فهم بصفتهم من ينطبق عليهم ما جاء في كتاب التعيين الذي اصدره المندوب السامي كان المفروض عليهم ان يجعلوا مشاور وزارتهم على علم تام ومباشر بالشؤون التي تؤثر على الأخص في مصالح بريطانيا الخاصة [١] .

وفي إدارة الألوية أصبح الحكام السياسيون البريطانيون بمجيء الحكم الوطني مشاورين للموظفين العراقيون ، كان سير المسؤولية المزدوجة مختلف النجاح ، فعندما كانت الحركات المناوئة للأنتداب في عنفوانها خلال عامي ١٩٢١- ١٩٢٢ كثيرا ما كان الموظفون العرب لا يعبأون بالمشاورة البريطانية، وبالنظر لفقدان السلطة الإدارية المؤقتة لم يتأثر النظام تاثيراً مباشراً، وكان الموظفون العراقيون في بعض الألوية كلواء المنتفك يجتهدون في ان يظهروا كفاءتهم في العمل المستقل، وهذا يؤدي الى العواقب الوخيمة على السلم العشائري و الامن العام ودفع الضرائب [٢].

وفي أوائل عام ١٩٢٢ اصدر المندوب السامي نشرة سرية ليسترشد بها الموظفون البريطانيون، وان وزارة الداخلة كانت قد هيأت بالتدريج جدولاً بتنظيم الاشغال بين الموظفين العراقيون والبريطانيين ، ولم تحدد واجبات المشاورين في الألوية الذين أصبحوا يدعون مفتشين إداريين، إلا بعد ان وضع قانون المفتشين الإداريين الذي صادق عليه مجلس الوزراء في الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني ١٩٢٣ [٣]، إذ ان هذا القانون الذي وضعت لائحته وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارتي العدلية والمالية، وضع المفتشين في مراكز أقوى من المراكز التي كانوا فيها المشاورون السابقون ، وتخويلهم أوسع الصلاحيات في تفتيش جميع تفصيلات الإدارة الداخلية، وجباية الواردات ،وشؤون البلديات ،والشرطة ،والامن العام ، وعلى الرغم من أنْ هذا القانون لم يطبق في الحال وبصوره عامة ، فان تحديد واجبات المتصرفين والمفتشين البريطانيين بوضوح رحب به الفريقان معا [٤].

---

[١] فيليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق، ص٢٨٥.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٨٦.

[٣] الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣، مطبعة العراق، بغداد، ١٩٢٣،ص ٤٦.

[٤] فيليب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق ، ص٢٨٦.

إنّ سير نظام المسؤولية المزدوجة الذي تطور على هذا النحو قد كان يعتمد بدرجة كبيرة على صبر المشاورين البريطانيين وخذقهم وعلى شخصيتهم انفسهم وشخصية الموظفين العراقيين مع الثقة وحسن النية المتبادلة بين الطرفين.

اما في الوزارت فعندما كان الوزير نشيطا ومتلهف لاظهار مقدرتة وكفاءته فان الامور كانت تجري بسرعة كما يتصورها المستشار ، وهذة الحالة تستدعي أنْ يستعمل الكبح وعند ظهور ميل الوزير نحو تعيين الاقارب والاصدقاء من دون اعتبار موجب للقابلية فان المستشار يجد نفسه مضطرا ليحد من اعمالهِ كما نجد ان المستشار قد قسم واجبه ويقترح باتخاذ التدابير المقتضية لتسهيل التقدم الإداري ، كذلك يدعوا الى استخدام مختلف الذرائع لدفع الوزير الى العمل من اجل ضمان تمشية الامور [١]

ومع هذا الترتيب كانت الحكومة العراقية تسمح ان تقدم اعمالها من دون سيطرة ظاهرة يبديها الموظفون البريطانيون فأنه لم يخلو من العيوب الخطيرة التي لا تعد اقل شأنا في صرف المبالغ الطائلة على تمشيه ملاك مضاعف بها ، إذ نجد ان بجانب الموظفين العراقيين الذين يتقاضون رواتباً عالية قياساً بما كانوا يتقاضوه خلال الحكم العثماني ، ما يقابلهم من الموظفين البريطانيين الذين يتقاضون رواتب اعلى من رواتب العراقيين [٢].

لقد كان معدل راتب الوزير في عام ١٩٢٣ ما يعادل (٢١١٢) روبية أو (١٤١) باوناً في الشهر الواحد ، بينما كان معدل راتب المستشار يبلغ (٢٥٧٥) روبية او (١٧٢) باوناً في الشهر يضاف اليها علاوة خاصة تبلغ ١٢% من الراتب ، أما في الألوية فان الاحد عشر متصرفاً كان يتقاضى كل منهم راتباً معدله (١١٠٠) روبية أو (٧٤) باوناً في الشهر ، بينما كان الاثنا عشر مفتشا إداريا يتقاضى كل منهم راتب معدله (٢٣١٥) روبية او (١٥٨) باونا في الشهر ، يضاف اليها المخصصات الاعتيادية المبينة في اتفاقية الموظفين الأجانب ، في حين ان الضابط البريطاني كان يتقاضى راتباً بموجب اتفاقية أقل من (٨٠٠) روبية او (٥٤) باونا في الشهر مع المخصصات ، ومما لاشك ان تلك الرواتب العالية تدفع الى الموظفين البريطانيين كانت تراعي خبرتهم و مستوى معيشتهم ، إذ ان الموظفين البريطانيين الذين أستخدمتهم الحكومة العراقية البالغ عددهم (٥٦٩) في عام ١٩٢٣ ، كانوا برغم

---

[١] د.ك.و ، م.ب.م.، تسلسل الملف،٣١١/٣٩٨٥، عنوان الملفة، الموظفون البريطانيون ١٩٢٢- ١٩٢٤، ص ١٣-١٦

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٤ .

مساعدتهم التي لا تقدر للإدارة يستهلكون موارد الدولة التي كانت مجبوره في الوقت نفسه على الاحتفاظ بالموظفين من مواطنيها هي نفسها أيضاً [١].

وبمرور الزمن أصبحت قضية المسؤولية المزدوجة من أكثر القضايا ازعاجاً في محافل العراق السياسية حتى أخترع البريطانيين لها اصطلاح خاص هو (الوضع الشاذ) وغدا هذا الوضع التفسير الوحيد لجميع مشاكل الإدارة، ان إثارة الحوادث أثارت استياء العراقيين، او زيدت التخمينات الواردات او هبطت جباياتها فان الموظفين العراقيين كثيرا ما كانوا يلقون اللوم عليهم في مثل هذه الاحوال، على الموظفين البريطانيين الذين يتهمونهم بخدمة بريطانيا لا خدمة العراق، وعندما كانت تجرى تعيينات غير مرضية او عندما يكون العمل ضعيفا والتقدم بطيء ،ان الموظفين البريطانيين كانوا يعزون ذلك الى كون وظائفهم استشارية لا غير [٢].

كانت المسؤولية المزدوجة تمثل في نظر العراقيين شيئاً أكثر من إنعدام الاستقلال في الإدارة، او نجد ان المعاهدات والإلتزامات هي السبب في عدم حصول العراق على الاستقلال وهذا ما جعل العراق كمملكة (شاذه) لوقوعه تحت تصرف بريطانيا، وكانت هي السبب في ان يقوم العراق بإدارة سكك الحديد وميناء البصرة ويسد العجز الحاصل في ميزانياتها لكنه لا يملكها في الحقيقة [٣] ، وأن يكون بوسعه اعلان الاحكام العرفية ولكن بمقتضى شروط الاتفاقية العسكرية لا يمكنه ان يقوم هو بتنفيذها وان يكون له جيش ولكنه لا يمكنه تيسيره إلا بموافقة المندوب السامي، كذلك ان موظفي الحكومة العراقية الكبار من العراقيين والبريطانيين، وموظفين الملك فيصل كان لا يتم أختيارهم الا بعد الاتفاق مع المندوب السامي [٤].

وكان في وسع الدول الاجنبية في اعضاء عصبة الامم أن تتمتع بامتيازات خاصة في معاملاتها المختصة بالتعريفة الجمركية وغيرها من الشؤون بالنسبة لرعايا العراقيين وغيرهم ، ولم يكن في مقدرة الدولة العراقية ان تقابلها بالمثل او ان تثأر لرعاياها [٥] .

---

[١] د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ، ٢٣١١٢ / ٣١١ ، عنوان الملفة ، مديرية الموازنة العامة ، الميزانية العراقية ، ١٩٣٢-١٩٣٣ ، ص١٣ .

[٢] فيليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦

[٣] المصدر نفسه ، ص٢٨٧

[٤] المصدر نفسه ، ص٢٨٨ .

[٥] فيليب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق ، ص٢٨٨

والى جانب الامتيازات الإدارية كان الرعايا الأجانب لاسيما البريطانيون منهم يتمتعون بإمتيازات قضائية خاصة في العراق بينما لم يكن للمواطنين العراقيين مثلها في الخارج ، وكانت الحكومة العراقية مجبرة على دفع نصف مصاريف المندوب السامي البريطاني وموظفيه الموجودين في العراق ،ولكنها لا تتمكن من الاشراف على كيفية صرفها ، وعلى الرغم من أنْ الإتفاقية العسكرية كانت تحتم على الحكومة العراقية ان تتحمل المسؤولية التامة في المحافظة على الامن الداخلي ، و في الدفاع عن العراق ضد اي اعتداء خارجي ،على أن لا يتأخر ذلك عن مدة اربع سنوات من تاريخ توقيع الإتفاقية وبرغم ذلك لم تضطلع الحكومة العراقية بتلك المسؤولية [١] .

وفي الخامس والعشرين من شهر اذار عام ١٩٢٤عقدت الإتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين وقعها عن الجانب العراقي رئيس الوزراء جعفر العسكري [٢]، وعن الجانب البريطاني هنري دوبس (١٩٢٣-١٩٢٩) حي نصت المادة الاولى من الإتفاقية على موافقه العراق على تعيين الموظفين البريطانيين الذين يختارهم المندوب السامي البريطاني كمستشارين لوزارات (الداخلية والمالية والعدلية والدفاع والاشغال والمواصلات) وكذلك المدراء و المفتشون العامين للبرق والبريد والشرطة والصحة والمعارف والجمارك، إضافة الى رئيس محكمة الاستئناف، كما اكدت الاتفاقية على تولي البريطانيين وحدهم لهذه الوظائف [٣].

ومن اجل زيادة عدد الموظفين البريطانيين فقد نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على أستخدام الحكومة العراقية و بموجب مقاولات خاصة الى موظفين بريطانيين من

---

[١] فؤاد الراوي ، المصدر السابق ، ص١٠٧ .

[٢] وهو جعفر بن مصطفى بن عبد الرحمن بن جعفر النعيمي ولد في محله جامع علي افندي في بغداد ١٨٨٥ ، وينتمي الى عشيره ساده النعيم الساكنة في كركوك ،تخرج من المدرسة الحربية في اسطنبول ثم ببرلين ، حارب مع الاتراك في القصيم عام ١٩٠٥ الى ١٩٠٦ ، اشترك في حرب البلقان ، ولكنه لحق بالشريف فيصل بن الحسين في العقبة ، جعله الشريف فيصل حاكماً على عمان ثم حلب ثم كبيراً لمرافقيه حين نودي به ملكاً على سوريا ، خرج معه من دمشق يوم احتلها الفرنسيون عام ١٩٢٠ وعاد الى بغداد ، اصبح وزيراً للدفاع في اول حكومة وطنية بالعراق ، ولي رئاسة الوزراء عام ١٩٢٤ ، وفي أيامه وضع الدستور العراقي ، عقدت المعاهدة الأولى بين العراق وبريطانيا ، عين وزير مفاوض بالعراق في لندن فقام أعواما ودرس الحقوق ، تولى وزارة الخارجية والدفاع ببغداد عام ١٩٣٠ ، اصبح عضواً في مجلس الاعيان ثم وزيراً للدفاع عام ١٩٣٥ ، اغتيل في عام ١٩٣٦ ، ينظر علاء جاسم محمّد الحربي ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ م، ط١ ، بغداد ، منشورات مكتبه اليقظة العربيه ، ١٩٨٧ ، ص٢٤ ؛ كاظم نعمه ،اخر ملوك العراق ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، د.ت ،ص٨٧ ؛ خير الدين الزركلي ، الاعلام ، ج٢، ط١ ، دار العلم للملايين، بيروت ، ٢٠٠٢ ،ص١٢٩ .

[٣] فؤاد الراوي، المصدر السابق، ص١٠٧.

اختصاصات مختلفة ، و لم يرد ذكرها في إتفاقية الموظفين البريطانيين ، وفي الوقت نفسه قسمت هذه الإتفاقية الموظفين البريطانيين على خمس درجات هي: -

١- موظفو الدرجة الاولى وتشمل مستشار وزارة الداخلية والمالية والعدلية إذ كانت رواتبهم لا تقل عن (٣٥٠٠) روبية شهرياً.

٢- موظفو الدرجة الثانية وتشمل أيضاً مستشار وزارة الأشغال و المواصلات ورئيس محكمة الاستئناف ومفتش عام البرق والبريد ومفتش عام الشرطة والصحة ، وكذلك مفتش عام المصارف و الكمارك والمكوس ، ومدير الري ومدير الأشغال العمومية ومدير الزراعة و الحسابات ومساعد مستشار وزارة الداخلية [١] ومساعد مستشار وزارة المالية وسكرتير الواردات في وزارة المالية إذ كانت رواتبهم بموجب الاتفاقية (٢٨٠٠) روبية [٢].

٣- موظفو الدرجة الثالثة وتشمل كبار المفتشين الإداريين والماليين ومفتش الشرطة بالإضافة الى مديرية (الطابو) ومصلحة البيطرة والمستشفيات ورؤساء المهندسين و الاطباء و مفتش الصحة وسكرتير وزارة الأشغال والمواصلات .

٤ - موظفو الدرجة الرابعة وتقسم على نوعين هما :-

أ- تشمل مديرية الجمارك والمساحة ورئيس مأمورين أبحاث الزراعية ورئيس مفتش الزراعة ورؤساء المهندسين ومفتش والبريد والمعارف ، وكذلك الأطباء و الأطباء غير المشمولين بالدرجة الثالثة و كان هؤلاء يحصلون على رواتب تقدر ب (١٨٠٠) روبية .

ب - وتشمل المفتشين الإداريين من الصنف الثاني ومفتش الشرطة من الصنف الاول وضباط الزراعة ، ووكلاء جباة الجمارك ومعاون مدير الصحة براتب شهري قدره (١٨٠٠) روبية.

٥- موظفو الدرجة الخامسة وتشمل - ماعدا- مدير الجمارك وضباط الري والمهندسين وباقي موظفي البريد والبرق و مأمور المخزن الطبي براتب يصل الى ١٣٠٠ روبية [٣].

---

[١] فؤاد الراوي ، المصدر السابق، ص١٠٨.

[٢] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٢ ، مطبعة العرفان ، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص٤٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٥٤.

أما من ناحيه الامتيازات الاخرى التي تضمنتها الإتفاقية المالية لعام (١٩٢٤) فهي عديده ،ومنها تحمل الحكومة العراقية أجور سفر الموظفين البريطانيين من بريطانيا الى العراق وبالعكس في نهاية عقودهم ،وخلال مدة الخدمة كان يسمح للموظفين بالسفر الى بريطانيا مجاناً ذهاباً وإياباً مره واحدة اذا كانت مدة خدمته خمس سنوات ، ومرتين إذا كانت خدمته عشر سنوات، وثلاث مرات إذا كانت خدمته خمس عشرة سنة ، على ان يسافر بطرق ومواصلات من الدرجة الاولى [١].

لقد تمتعت عائلة الموظف البريطاني بامتيازات عديدة ، اذ تعهدت الحكومة العراقية بتهيئة دور سكن على ان تكون مجهزة بالماء والكهرباء ،كما خصصت الاتفاقية تعويضات مالية بعد موت الموظف، البريطاني تدفع له من صندوق التقاعد الذي تجمع مبالغة من الحكومة العراقية [٢]. ومن اجل متابعة تنفيذ هذه الامتيازات اذ نصت الإتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين على تشكيل لجنة تتألف من رئيس الوزراء رئيساً وعضويه ممثل المندوب السامي البريطاني وثلاث وزراء وثلاث من كبار الموظفين البريطانيين على ان يبدي المندوب البريطاني آراؤه ومقترحاته على قرارات اللجنة قبل مصادقة الملك عليها [٣].

وفي السياق ذاته فقد تمتع الضباط البريطانيين في الجيش العراقي بإمتيازات خاصة من حيث الخدمة والراتب وأجور السفر والاجازات ،فضلاً عن أشراف المندوب السامي و قائد القوة الجوية على الجيش العراقي ، وقد منح مستشار وكيل وزير الدفاع البريطاني راتباً قدره (٣٥٠٠) روبية بإعتباره من موظفي الدرجة الاولى ، أما الضابط الأقدم ممن لا تقل رتبتهم عن رتبه ميجر(رائد) اذ كانت رواتبهم (٢٣٠٠) روبية شهرياً ، اما الضباط الأعوان فقد كانت رواتبهم (٢٣٠٠) روبية أيضاً [٤].

---

[١] مُحَمَّد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨ م، بيروت،١٩٦٥،ص ٨٧.

[٢] رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش لعراقي وتطوره ودوره السياسي عام ١٩٢١- ١٩٤١م ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٢، ص٢٢١.

[٣] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ص٤٧.

[٤] عبد الرزاق الحسني تاريخ العراق السياسي،ج٢، ص٧٠ .

وعلى الرغم من ذلك فقد نصت المادة التاسعة من المعاهدة لعام ١٩٢٢ على تعهد الملك فيصل بقبول الخطة الملائمة التي تشير بها الحكومة البريطانية ويتكفل تنفيذها في أمور العدلية لتأمين مصالح الأجانب [١].

وعلى هذا الاساس تم عقد الإتفاقية العدلية في الخامس والعشرين من شهر اذار ١٩٢٤ التي جاء في مادتها الثانية هو تعهد ملك العراق بتعيين الحقوقيين البريطانيين في المحاكم العراقية الأمر الذي دفع بريطانيا الى تعيين حكام (قضاه) صغار السن [٢]، وهذا يبدو من اجل السيطرة على المحاكم العراقية في مختلف الألوية،

وفي الثالث عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٦ تم عقد معاهدة تحالف بين بريطانيا والعراق التي أكدت على تمتع الموظفين البريطانيين بالامتيازات نفسها خلال معاهدة عام ١٩٢٢ [٣].

وبعد تشكيل جعفر العسكري لوزارته الثانية في (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ – ١٤ نيسان ١٩٢٨) قدم كتاباً في الثالث والعشرين من كانون الاول من عام ١٩٢٧م الى الملك فيصل جاء فيه : "لقد حان وقت انهاء المسائل المتعلقة بين العراق وبريطانيا..." ، ولأجل ذلك تشكلت في الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٦ لجنة وزارية تألفت من ياسين الهاشمي وزير المالية ونوري سعيد وزير الدفاع وبعد سلسله من المفاوضات مع المسؤولين البريطانيين لوضع صيغة لمعاهدة جديدة وتعديل بنود الاتفاقيتين المالية والعسكرية [٤].

وفي عام ١٩٢٧م وقع رئيس الوزراء جعفر العسكري في لندن معاهدة جديدة إلا انها لم تحقق أمال الشعب العراقي ، لذا جوبهت بمعارضة شديدة ولم يتم الاتفاق عليها بعد ان رفضها الشعب العراقي ،وكان نقاط الخلاف ان دار الاعتماد وهي مؤسسة بريطانية تختار الحكومة البريطانية موظفيها برواتب باهظة، كما ان ضباطها وموظفيها وحراسها كلهم من التبعية البريطانية ،وكان عن العراق ان يتحمل الجزء

---

[١] ستيفن همسلي لونكريك العراق الحديث من سنه ١٩٠٠– ١٩٥٠ ترجمه: سليم طه التكريتي ، ج١ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٧٠ .

[٢] أحمد رفيق البرقاوي ، المصدر السابق ، ص١٠٠.

[٣] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج٢ ، المصدر السابق، ص ١٣٥.

[٤] علاء جاسم محمد ، المصدر السابق، ص١٢٠.

الاكبر من نفقات ومصاريف هذه المؤسسة دون ان يكون لها الحق التدخل في شؤونها [١].

وبعد تشكيل عبد المحسن السعدون لوزارته الرابعة في التاسع عشر من شهر ايلول عام ١٩٢٩ بدأ الخلاف واضحاً بينهم وبين بريطانيا حول عدد الموظفين البريطانيين في العراق، ويعود هذا الخلاف مع البريطانيين حول الموضوع منذ تشكيل وزارته الاولى الثامن عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٢٢ وحتى استقالت وزارته الرابعة بعد انتحاره ليلة ١٣تشرين الثاني ١٩٢٩ ، فقد حاول السعدون ان يتخلص من بعض الموظفين البريطانيين الذين أنتهت عقود خدمتهم في العراق لكنه اصطدم بالسلطات البريطانية من اجل صلاحية الموظفين الأجانب إذ قررت وزارته اصدار لائحة نظام وزارة الداخلية التي حددت بموجبها صلاحيات المفتشين الإداريين وحصره فيما يلي [٢] :-

١. أنْ تكون وظيفة المستشار استشارية وليس إجرائية

٢. أنْ يبدي المستشار رايه في ما يراه مناسبا لتمشيه شؤون الوزارة

٣. له الحق في الاطلاع على تقارير المفتش الإداري ويصدر أوامره لهم نيابة عن الوزير .

لقد ولدت هذه اللائحة ردود فعل قوية من قبل بريطانيا لذا أقترح (هيو برت يانغ) (Hugh Bert Young) وكيل المندوب السامي في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٩على الملك فيصل ان يمتنع عن الموافقة على اللائحة [٣].

وعلى أي حال فقد انهى السعدون حالة الخلاف بينه و بين البريطانيين بانتحاره ، فتشكلت وزارة ناجي السويدي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩-٩ اذار ١٩٣٠) التي شغل فيها ناجي شوكت منصب وزير الداخلية ، فأخذ على عاتقه مهمة متابعة السعدون في تقليص عدد الموظفين البريطانيين و تحديد صلاحية المستشارين ، ولان الأمر يتعلق بوزارة الداخلية فقد اخذت النظر في الأمور التالية :

١-نظام وزارة الداخلية

٢-قانون إدارة الالوية

---

[١] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ،ج٢ ، المصدر السابق ،ص١٦٠.

[٢] لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي ، وزارة ثقافه والاعلام ، بغداد ، ١٩٧٨، ص٣٢٦ .

[٣] هنري . أ. فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة عبدالمسيح جويدة ، مطبعة السريان ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص٧٩ .

٣-قانون التفتيش الإداري

تقليص عدد الموظفين البريطانيين في ديوان الوزارة وفي مديرية الشرطة و تحديد صلاحية موظفيها [١]

وعلى الرغم من ذلك جرت مراسلات عديدة حول هذه المواضيع بين وزير الداخلية ناجي شوكت و مستشار وزارة الداخلية ، ولكن المندوب السامي البريطاني و كذلك مستشار وزارة الداخلية قد اصر على استمرار نفوذ الموظفين البريطانيين و صلاحياتهم ، وطلب المندوب السامي من الملك فيصل الأول عدم المصادقة على إقرار مجلس الوزارة المتضمن لاقتراحات ناجي شوكت انفة الذكر ،فتأزم الوضع السياسي ،واستقالت وزارة ناجي السويدي في (٩اذار – ١٩٣٠) و تشكلت وزارة نوري السعيد الأولى في (٢٣اذار ١٩٣٠ – ١٩ تشرين الأول ١٩٣١) التي وقعت معاهدة ١٩٣٠ ، مما أدى الى قوة الجانب البريطاني من خلال المعاهدة الجديدة [٢].التي تم التوقيع عليها في الثلاثين من شهر حزيران عام ١٩٣٠م ، وبموجبها تمتع البريطانيين بامتيازاتهم السابقة في العراق، إذ نصت الإتفاقية العدلية الجديدة على استمرار وجود الموظفين البريطانيين من الخبراء القانونيين في وزارة العدل وفي مختلف المحاكم العراقية بشروط لا تقل عن الشروط السابقة ، وبعقود مدتها عشر سنوات ،كما تعهد الملك فيصل الاول من خلال المعاهد بان يشغل الموظفين البريطانيين الوظائف التالية : [٣]

(١)المستشار القضائي .

(٢)رئيس محكمتي الاستئناف والتمييز.

(٣)رؤساء محاكم البداء الكبرى في بغداد و البصرة والموصل و الاماكن التي يتفق عليها فيما بعد.

وبعد عقد معاهدة ١٩٣٠ أستمرت بريطانيا بتمديد عقود موظفيها في العراق ، وفي عام١٩٣١ جددت الحكومة العراقية عقود موظفي السكك الحديد [٤]، وموظفي

---

[١] علي ناصر حسين ، المفتشون الإداريون البريطانيون في العراق (بين إصرار الحكومة البريطانية و الرفض العراقي ١٩٢١ -١٩٣٢ ، دراسات في التاريخ و الاثار ، مجلة جمعية المؤرخين و الآثاريين في العراق ، العدد ٥ السنة ٢٠ ، بغدد ، ص٧١ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٧٤ ؛ جريدة العراق ، العدد ٢٨٨٤ ، السنة العاشرة ، اذار ، ١٩٣٠ .

[٣] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣ ، ص٩٢

[٤] د.ك .و، ملفات وزارة الداخلية ، قرارات مجلس الوزراء رقم الملف ٣٩٩ / ٣١١ لعام ١٩٣١م ، ورقه ٢٥ ، ص١٠٢

ميناء البصرة لمدة ثلاث سنوات علماً، ان السكك والميناء بقيت من ضمن إملاك الحكومة البريطانية خلال هذه المدة [١].

ثالثاً :- اتفاقية استخدام الموظفين البريطانيين ونظام التفتيش الإداري وابرز التطورات التي مرت به ١٩٢٣ – ١٩٣٠.

لقد بدأت أعمال تنظيم الإدارة الجديدة بصورة تمهيدية في (١٩٢٣- ١٩٣٠) ، إذ أنيطت مسؤولية تنظيم الجهاز الإداري وتعيين الموظفين في مجلس الوزراء بإشراف ومصادقة برسي كوكس المندوب السامي البريطاني، إذ كانت رغبة المجلس العودة الى النظم القديمة وتطويرها بما ينسجم مع حالة المجتمع بدلاً من إدخال النظم الغربية فقد قسم العراق على عشرة ألوية تقع مسؤولياتها على عاتق وزارة الداخلية [٢]

أهتمت حكومة الإنتداب بوزارة الداخلية أهتماماً خاصاً، فعينت الى جانب كل وزير عراقي مستشار بريطاني يعد بمثابة همزة وصل بين المندوب السامي ،وأعمال الدوائر الحكومية ،إذ كان الأخير يصل اليه عن طريق المستشار تفاصيل اعمال دوائر الوزارة وإجراءاتها الإدارية [٣].

كان المشاور البريطاني يتدخل في شؤون إدارة الألوية بشكل مطلق ، و يظهر بمظهر المحتكر للسلطة حتى أصبح واضحا ان المتصرف لا يفي بما يقطعه من وعود الى الاهالي في الألوية مقارنه بالمشاور البريطاني الذي أصبح وعده نص قاطع غير قابل للشك [٤].

شرعت السلطات البريطانية بتخفيض عدد الحكام السياسيين وفقاً لسياسة الاقتصاد في النفقات من (٩٦) الى (٦٤) اي بفائض مقداره (٣٢) حاكماً سياسياً ، تم تعيينهم مشاورين للمتصرفين او مساعدين للمشاورين ، ومنحت الباقين إكراميات نصية وعينتهم في وظائف إدارية ومالية [٥].

اختار المشاورون البريطانيون لهم افضل المواقع في المتصرفيات ، وكان لكل واحد منهم دائرة خاصة لها شعبها وموظفوها الخاصون ، وكتابها العاديون والسريون

---

[١] د.ك .و، ملفات وزارة الداخلية ، قرارات مجلس الوزراء رقم الملف ٣٩٩ / ٣١١ لعام ١٩٣١م ، ورقه ٢٥ ، ص١٠٢

[٢] نخبة من الباحثين العراقيين ، حضارة العراق ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ج١٢ ، ١٩٨٥ ، ص٢٨ .

[٣] علي ناصر حسين ،المصدر السابق ، ٢٠٠١ ، ص٢٦ – ٧٥.

[٤] هـ . سنت جون فيلبي ، أيام فيلبي العراق ، ترجمة : جعفر الخياط ،دار الرافدين، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٤٨.

[٥] د.ك.و.، م.ب.م. ، تسلسل الملفة ٣٩٨٥ ، رقم الملفة ٣٢١ ، عنون الملفة الموظفون البريطانيون ، ١٥٣ / ١٩٢٢ – ١٥ / ٩ / ١٩٢٤ ، و١١٢ ، ص٢٥٢.

و كانوا في الغالب يهيمنون على جميع أعمال المتصرفية ،ويطلعون على مكاتبات المتصرفين كافة ولا يطلع المتصرفون إلا على جزء يسير من اعمال هؤلاء المشاورين[١].

ومما ساعد على زياده نفوذ المشاورين السلطة الواسعة التي كان يتمتع بها مستشار وزارة الداخلية ، فغالباً ما كان الخلاف بين المتصرف والمشاور ينتهي بصدور أمر وزاري يقتضي بنقل أو عزل المتصرف أو اي موظف اخر يعارض المشاور [٢].

كما أنّ ضعف مقدرة بعض المتصرفين وعدم كفاءتهم الإدارية و جهلهم باللوائح القانونية والإدارية، قد هيأ المجال للمشاور البريطاني لان يؤدي الدور الذي رسمته له الحكومة البريطانية وإداراتها في العراق وخير مثال على ذلك هو استغلال الرائد دجبرن (Ditchbourn) عدم معرفة متصرف لواء المنتفق ابراهيم بيك مزعل السعدون للقراءة والكتابة في تسخيره الى ما يريد، وكان دجبرن يقوم بإنجاز معاملات المراجعين و يقيم العلاقات معهم وأصبح المؤثر الأساس في أمور اللواء المهمة [٣].

لذا تضاءلت أمال الكثير من الوطنيين ممن كانوا يطمحون الى نيل السعادة والرفاه في ظل الحكم الوطني الذي بدأ مع استلام الملك فيصل عرش العراق ، وشاع الاعتقاد بين الكثير من سكان المدن والقبائل وخصوصاً لواء البصرة ،ان التشكيلات الإدارية الجديدة ماهي تشكيلات صورية مزيفة ، وكان الهدف منها تهدئة الراي العام[٤].

وغالبا ما يحدث ان متصرفاً أو قائممقام يعطي امراً لكن سرعان ما ينسخه امر اخر من مشاور بريطاني منافٍ له تماماً ،وكان بعض المتصرفين الذين هم من الناحية الرسمية تحت مسؤولية وزارة الداخلية يتعرضون بين حين وآخر لتجريح وتوبيخ

---

[١] ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤ – ١٩٧٤ ، مطبعة دار الكتاب، بيروت ، ١٩٧٧، ص٦٥ – ٦٨.

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٩٨٥ ، رقم الملفة ٣٢١ ، المصدر السابق ، ص٢٧٢.

[٣] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١٥٧ ، رقم الملفة د /٨ ،عنوان الملفة التقارير الحكومية ١٩ / ١١ / ١٩٢٢ – ١ / ١١ / ١٩٣٣ ، و٣٤ ، ص١٠٠ .

[٤] المصدر نفسه ، ص١٠٤.

المس بيل سكرتيرة دار الاعتماد البريطانية لانهم مثلاً لم يهتموا اهتماما كبيرا في بعض الإشاعات [١].

وكان المشاورون في الألوية وكل الموظفين البريطانيين الآخرين يستمدون نفوذهم من السلطة المركزية في بغداد بقسميها الوطني والبريطاني[٢].

ورغبة في الحكومة العراقية بمعالجة مشكلة الموظفين الاجانب والتخلص من نفقاتهم التي باتت تثقل كاهل الحكومة العراقية فقد سبق وأن بعث نوري السعيد وكيل وزير الدفاع مقترحاً تلي في جلسة مجلس الوزراء المنعقد في السابع والعشرين من شهر شباط عام ١٩٢١ طلب فيه التخلص من الموظفين الأجانب ، وابدالهم بغيرهم من الوطنيين [٣].

وكان الملك فيصل الاول يرى ان صغار الموظفين البريطانيين كانوا يتدخلون بشكل سافر في تفاصيل و جزئيات الإدارة ، حتى أصبح مقام الموظفين الوطنيين وحكومة العراق في مقام التهميش [٤]و لم تقتصر أعمال المشاورين على تقديم المشورة فقط و أنما اخذوا يشاطرون وزراء السلطة التنفيذية في مهامهم مما سبب ارباك في العمل ، و أصبح الوزراء في موقف حرج كذلك النفقات المالية المصروفة على كبار الموظفين البريطانيين اخذت بالازدياد اذ أرهقت الميزانية العامة في وقت بات تواجد هؤلاء يتعارض مع قوانين البلاد ، التي تشير الى اقتصار عملهم على تقديم المساعدة والمشورة فقط، وعلى الرغم من ذلك كان هناك دور لضباط الاستخبارات البريطانية من خلال اختلاطهم مع العشائر مما كان له الاثر البالغ ، الامر الذي يدعو الى فقدان الثقة بسلطة الحكومة المحلية ، كذلك تقيد حرية الوزارات في أختيار من يمثلهم ممن تعتمد عليه في تأدية المهام الإدارية في جميع الألوية ،والمديريات العامة [٥].

ان اعداد الموظفين البريطانيين الذين تم استخدامهم في الوزارات العراقية وتحديد سابق من الحكومة العراقية في ١٦كانون الثاني ١٩٢٣ ،والبالغ عددهم (٩٣) موظف ، و

---

[١] د.ك.و . ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٩٨٥ ، رقم الملفة ٣٢١ ، عنون الملفة الموظفون البريطانيون ، ١٥ / ٣ / ١٩٢٣ – ١٥ / ٩ / ١٩٢٤ ، و١١٢ ، ص٢٧٣- ٢٧٥.

[٢] جيرترود لوثيان بيل ، المصدر السابق ، ص٢٠٢.

[٣] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ص٢٦ – ٢٧.

[٤] د.ك.و ، م.ب.م. ، تسلسل الملفة ٣٩٨٥ ، رقم الملفة ٣٢١ ، عنون الملفة الموظفون البريطانيون ، ١٥ / ٣ / ١٩٢٣ – ١٥ / ٩ / ١٩٢٤ ، و١١٢ ، ص٢٧٣- ٢٧٥.

[٥] د . ك . و ، م.ب.م. ، رقم الملفة ٣٩٨٦ / ٣١٢ و١٠٧ ، ١٩٢٢/٧/٤ الكتاب المرسل من فيصل الأول الى برسي كوكس ، ص٢٣١.

عين منهم (٢٩) موظف في وزارة الداخلية بينهما (١٨) مفتش ، وخصص (١٢) موظف لوزارة المالية بينهم مفتش واحد ، كذلك تعين (٧) موظفين في وزارة العدلية ولم يكن لها مفتش ، اما وزارة الدفاع فقد عين لها (١٠) موظفين والحال ذاته بالنسبة لوزارة المواصلات والاشغال اذا كان نصيبها (٣٣) موظف، وكان لديها مفتش عام واحد إذ ارتبط مهامه بدائرة البريد فقط ، وتم تخصيص لوزارة المعارف موظفان من بينهم مفتش واحد أيضاً [١] .

ورغبة من وزارة الداخلية العراقية في تنظيم عملها فقد أصدرت نظام التفتيش الإداري في الحادي والثلاثون من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٣م الذي غير بموجبه أسم المشاور الى المفتش الإداري [٢]، كذلك صدرت الارادة الملكية في الوقت نفسه و بمقتضاها تم الغاء وظائف مشاورين ومعاونيهم في الألوية، وتأسست في وزارة الداخلية مفتشية إدارية عامة قوامها رئيس المفتشين ومفتشون إداريون حسب الحاجة ، ويقوم مستشار وزارة الداخلية بوظائف رئيس المفتشين إضافة الى وظيفته الاصلية [٣]. تألفت المفتشية في بداية تكوينها من (٢٤) مفتش وكان على الحكومة العراقية العمل على تجديد عقود السابقين منهم ، وعقد آخر مع الجدد منهم ، وكان البريطاني ويلسن (Wilson) هو القائم بمهامها في لواء البصرة [٤].

في التاسع عشر من شهر شباط عام ١٩٢٣ تم تشكيل لجنة من ثلاث وزراء[٥] لتدقيق التقرير الموضوع بشأن شروط إستخدام الموظفين البريطانيين، إذ خرج بجملة من النقاط والملاحظات المهمة، منها أن اعداد الموظفين لا يناسب الإمكانيات المالية لخزينة العراق، و الاخرى ان يتم انقاص تلك الاعداد ليتسنى للحكومة العراقية دعم قطاعي الامن والاعمار ، كما ان اللجنة لم تجد اي ارتباط بين الوظائف المقترحة للبريطانيين ، وبين ما نصت عليه المعاهدة حول طبيعة تلك الوظائف البريطانيين

---

[١] د.ك . و، ملفات وزارة الداخلية. ، رقم الملفة ٣٩٨٦ / ٣١١ / و١٠٦ ، كتاب صادر من رئاسة مجلس الوزراء في الرقم ٨٢ / ٣ / ١/٢ في ١٦ / ١ / ١٩٢٣م المرسل الى المعتمد السامي في العراق المتعلق بعدد الموظفين البريطانيين ، ص٢٢٥ – ٢٢٨ .

[٢] علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص٧٨.

[٣] الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٣م ، المصدر السابق ، ص٢٠.

[٤] سجل مستخدمي حكومة العراق والبلاط الملكي ودار الاعتماد لثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ / ٧ / ١٩٢٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد،١٩٢٥ ، ص٤٣ .

[٥] إن الوزراء الثلاث هم كل من ناجي السويدي وزير العدلية وياسين الهاشمي وزير الأشغال والمواصلات وعبد اللطيف المنديل وزير الأوقاف ، ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ج٢ ، ص١٤٦ – ١٤٧.

حق إضافة موظفين المشار اليها في المعاهدة ، كما أعدت اللجنة ان العراق يتحمل عبء ثقيل إذ أكدت على ضرورة خضوع هؤلاء الموظفين للاختبارات الفنية ، مشيرة بذلك الى عدم إعطاء المستحقات التقاعدية التي يجب على الحكومة إعطاءها للمحالين على التقاعد ، كما وجدت اللجنة عبارات تشير الى إلتزام العراق بدفع زيادات لدواعي غير وارده في التقرير [١].

وعلى اثر ذلك تم ارسال سكرتير مجلس الوزراء حسين افنان [٢]في الثامن والعشرين من شهر شباط عام ١٩٢٣ برقية الى المندوب السامي في العراق مستفسراً منه عن ثلاث إشكاليات مهمة تحيط بإتفاقية أستخدام الموظفين البريطانيين في العراق وهي :

١. كيفية أختيار الموظفين.

٢. عملية التفريق بينهم بمعنى من سيتم الاستغناء عنه ومن سيتم تجديد المقاولة معه.

٣. بيان سلطة المستشارين بالنسبة الي الوزراء.

لقد اجاب الجانب البريطاني على تلك الإشكاليات في الخامس عشر من شهر اذار عام ١٩٢٣ بما يضمن لموظفيه الحصول على ما يراه مناسباً لهم من امتيازات ، لا حسب ما تراه الحكومة العراقية، لذا أضاف جملة من الاشكاليات تتعلق بأعداد الموظفين المستخدمين في وزارة الداخلية، و مقدار المرتبات المخصصة لهم ،و انتقد الجانب البريطاني صياغة تقرير اللجنة المشكلة في التاسع من شباط من العام نفسه وطالب منح إجازات للموظفين تقدر بثلاثة أشهر في كل سنة مستهجن مقدار المرتبات التقاعدية للذين سيحالون على التقاعد، منتقداً قرار اللجنة آنفة الذكر القاضي بتعديل سلطة المعتمد السامي، مطالبين إعطاءه مركزاً يمكنه من الوقوف حكماً بين الموظفين البريطانيين والحكومة العراقية ، وختمت المراسلة بيأس الجانب البريطاني

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة ٣٩٨٥/ ٣١١/ ١٩٢٣ و١٠٢ ، المصدر السابق ، الكتاب المرسل من اللجنة المشكلة لتدقيق تقرير أستخدام الموظفين البريطانيين الى رئيس مجلس الوزراء في ١٩٢٣/٢/١٩،ص٢١٨ –٢٢١

[٢] ولد في عام ١٨٨٩ في مدينه عكا في فلسطين ، تدرج في الدراسة حتى حصل على البكالوريوس في الفنون من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩١٢، درس في جامعه كامبريدج البريطانية ، تخصص الاقتصاد السياسي ، خدم في حكومة الإنتداب في فلسطين ، جاء الى بغداد عام ١٩٢٠م وخدم في ديوان الحاكم الملكي البريطاني ، أصدر جريدة الشرق في ٥ / اب/ ١٩٢٠ ، ثم عين سكرتيراً لمجلس الوزراء العراقي في ١١/١٣/ ١٩٢٠، ثم أصبح له نفوذ في الحكومة العراقية حتى عام ١٩٣٤ ، توفي في عام ١٩٤٠، للمزيد ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، لندن ، دار الحكومة ، ٢٠٠٤ ، ص٢٩٥ – ٢٩٦

مع إمكانية توصل الطرفين الى إتفاق لحل تلك الخلافات التي تقف حائلاً امام التوقيع على تلك المقاولات مع الموظفين البريطانيين [١].

وبناءً على ما تقدم بعث الجانب البريطاني في السابع من شهر نيسان عام ١٩٢٣تعليمات طالب بها الجانب العراقي الالتزام بها منها مسألة تعيين الموظفين ، فقد أخبر الحكومة العراقية أنه يتوجب عليها عند أختيار الموظف في الظروف الاعتيادية عرض ذلك الأختيار على المندوب السامي ، ليقرر فيما اذا كان الأختيار مناسب ام لا ، واشار الجانب البريطاني الى السلطة الاجرائية مشددا على ضرورة بقاءها بيد الوزير حصراً ،وفي حال تعذر الوزير البت بالأمور المهمة عليه أن يرفعها الى مجلس الوزراء ومن ثم الى برسي كوكس المندوب السامي في العراق[٢].

عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة في اليوم نفسه لإعادة النظر في شروط أستخدام الموظفين البريطانيين فأتخذه قراره باعتبار(٦) مفتشين إداريين في وزارة الداخلية من موظفي الدرجة الثالثة، و (٦) آخرين من مفتشي الدرجة الرابعة ، كما تم التطرق في الجلسة الى مدى المقاولات الواجب عقدها مع الموظفين البريطانيين ، فحدد (١٥) سنة لأربعة مفتشين إداريين في وزارة الداخلية و (١٠) سنوات لثمان مفتشين إداريين في الوزارة نفسها ، و(١٠) سنوات لمعاون ثانٍ لمستشار وزارة الداخلية ، وتمت الإشارة الى أهم ما ألت اليه تلك مقاولات مع هؤلاء الموظفين وضرورة تجديد المقاولات القديمة[٣] .

أكد الجانب البريطاني في الاول من شهر حزيران عام ١٩٢٣ على الحكومة العراقية عدم التعرض لمرتبات الموظفين البريطانيين وانزالها ، وإلزامها بمراعاة خدمة هؤلاء الموظفين في العراق قبل صدور نظام التفتيش واعطائهم التعويضات المستحقة التي بذمتها ، وضرورة احتسابها منذ الحادي عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٠ ، لذا اصدر الجانب البريطاني على ابقاء حقوق الاجازات وحقوق السفر لمن ستستغنى عنهم الحكومة العراقية وحسابها منذ التاريخ المذكور وشمول من سيتم التوقيع معهم على عقود مقاولة جديدة بذلك البند [٤].

---

[١] علي أبراهيم مصطفى الظفيري ، لواء الديوانية في تقارير التفتيش الإداري ومحاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٧ – ١٩٤٦ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٥ ، ص٢٣-٢٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٤.

[٣] المصدر نفسه ، ص٢٥.

[٤] د . ك . و ، م.ب.م. ، تسلسل الملفة ٣٩٨٥ / ٣١١ ، المصدر السابق ، ص١٩٠.

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ الثالث من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٣، إلغاء وظائف المشاورين ومعاونيهم في الألوية وتأسيس مفتشية إدارية عامة في وزارة الداخلية تتألف من رئيس المفتشين يقوم بتشغيل إداريين ويقوم وزير الداخلية بوظائف رئيس المهندسين الى جانب وظيفته الاصلية [١].

و في السابع من شهر تموز عام ١٩٢٤ أرسل الجانب البريطاني مجموعة من القوائم التي بينت حاجة العراق من الموظفين، و حسب ما يراه البريطانيون من اجل النهوض بالواقع الإداري للعراق ، اذا احتوت تلك القوائم على اسماء وأعداد ووظائف و مرتبات و الدرجات الوظيفية لجميع الموظفين المراد عقد مقاولات معهم ، اذا بلغ عددهم (١٢٦) موظفاً من بينهم (٤٤) مفتش إداري واثنين من وكلاء المفتشين [٢].

وطلب المندوب السامي من الحكومة العراقية ضرورة الإسراع بتوقيع المقاولات مع الموظفين البريطانيين ، وإلزامها بأن يكون هناك (١٨) وظيفة يتم التعيين بها من قبل بريطانيا ، واستخدام موظفين يعملون في الدائرة القضائية لاسيما العاملين بصفة قضاة مؤكداً ان عدم امتثال الحكومة لذلك سيكون كفيلاً بعدم إدخال العراق عصبة الامم ، والحصول على الاستقلال التام لذا يتوجب عليها اتخاذ قرار مستعجل بشأن تلك المقاولات ، لاسيما أن الإتفاقية العراقية –البريطانية حظيت بمصادقة المجلس التأسيسي [٣]، و اكد المندوب على ضرورة عدم شمول ضباط الارتباط الذين نشرت اسمائهم من وزارة الدفاع بالمقاولات ، كون الجانب البريطاني بحاجة اليهم على مدى ثلاث سنوات خدمة لمصالحها ، وهذا الحال ينطبق على موظفي السكك الحديدية التي لم تتحول ملكيتها الى العراق ، لذا فان عدم امتثال العراق لما تقدم كفيل بتوقف

---

[١] للمزيد من التفاصيل ينظر:قرارات مجلس الوزراء الصادر في كانون الثاني وشباط وآذار لسنة ١٩٢٣،مطبعة الحكومة ،بغداد، ١٩٢٩، ص٢ — ٥ .

[٢] علي أبراهيم مصطفى الظفيري ، المصدر السابق ، ص٢٥ .

[٣] لقد تشكل هذا المجلس من بعض زعماء العراق منهم (نوري السعيد و عبد المحسن السعدون و رشيد عالي الكيلاني وجعفر العسكري و ياسين الهاشمي و عبدالوهاب بيك النعيمي) وبعد اختيار عبد الرحمن الكيلاني رئيساً للوزراء وعقد مؤتمر القاهرة الذي نادى بالأمير فيصل الاول ملكاً على العراق وتتويجه في ١٩٢١/٨/٢٣ اذ اصدر الملك امراً ملكياً بانتخاب المجلس التأسيسي وكانت ابرز مهامه كتابة دستور العراق وتشريع قانون الانتخابات العامة و المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية وتشكيل حكومة وطنية انتقالية ثم تشكيل الوزارات والمؤسسات والدوائر العراقية ، بدأت انتخابات المجلس التأسيس في عهد حكومة السعدون في تشرين الاول ١٩٢٢ وتم الانتهاء منها في عهد حكومة جعفر العسكري في شباط ١٩٢٤ . ينظر : محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي: دراسة وثائقية في التاريخ السياسي لمقدمات وانتخابات ومناقشات اول مؤسسة تشريعية في العراق ، المجلد الاول ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٢٧-٣٢ .

المحادثات المتعلقة بالنهوض بالواقع العام ، إذ يتوجب على مجلس الوزراء يعقد جلسة خاصة و مستعجلة للبت في شؤون الموظفين البريطانيين [١] .

وبعد شد وجذب بين الطرفين العراقي والبريطاني قرر مجلس الوزراء في الثامن والعشرين من شهر اب عام ١٩٢٤ أستخدام (١٠٣) موظف بريطاني خصص منهم (٤٥) موظف لوزارة الداخلية (١٥) مستشاراً ومعاون و (١٢)مفتش إداري و (١٤) مفتشاً للشرطة و موظفان للصحة وموظفان للزراعة وموظف للبيطرة، يتم التوقيع معهم مقاولات منفردة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ، بسبب عجزها المالي. كما اكد المجتمعون أنّ هناك عدداً آخر سوف تستخدمهم الحكومة العراقية لمدة قصيرة خارج العدد المذكور انفا [٢].

ونظراً لصعوبة التوصل الى اتفاق مع الجانب البريطاني قررت الحكومة العراقية في الثامن من شهر كانون الاول عام ١٩٢٤ التوقف عن المباحثات المتعلقة بالموظفين البريطانيين حتى يتم منح المساعدات المالية التي وعد الجانب البريطاني تقديمها الى العراق [٣].

وعلى الرغم من ذلك تم استئناف المفاوضات في الثاني والعشرين من الشهر نفسه وكانت بدايتها مطالبة مستشار وزارة الداخلية بزيادة عدد المفتشين الإداريين الى (١٨) مفتشاً ادارياً بدلاً من(١٥) يوزعون على الألوية العراقية عدا الألوية الكردية ، وكانت حصة لواء البصرة اربعة مفتشين من العدد الكلي ، وأشار الى الاسباب الداعية الى زياده العدد تعود الى ضرورة ابقاء المفتشين الإداريين دائما في كل المناطق التي يحتمل فيها حدوث مشاكل من اجل الانتفاع من تلك المساعدة بصورة افضل ، كما أن ذهاب ثلثهم في اجازة سنوية مدة ستة أشهر يجعل العدد الباقي غير كافي للقيام بالعمل خلال موسم الصيف بسبب احتمال حدوث الأمراض، وعدم هدوء العشائر وهذا يستوجب إضافة اعداد اخرى للأعداد السابقة [٤].

في الثاني والعشرين من شهر اذار عام ١٩٢٥قرر مجلس الوزراء منح الموظفين البريطانيين مقاولات عمل بشرط اتفاقية الموظفين البريطانيين و ابلغ الجانب البريطاني العراق بعدم ممانعته من قبول هذا القرار في ذلك الوقت مع انه غير مقتنع

---

[١] علي أبراهيم مصطفى الظفيري ، المصدر السابق ، ص٢٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٧.

[٣] عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الأحتلال والإنتداب ، دار الرافدين ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٤٠.

[٤] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٩٨٥ / ٣١١ ، المصدر السابق ، ص٧٨ – ٨٠.

بعدد الموظفين الذين سيمنحون المقاولات في الوزارات كافة ، سيما عدد المفتشين الإداريين ومفتشو الشرطة ، وموظفو الكمرك ، كما اصرت بريطانيا على ضرورة عرض كل مقاولة على وزير المستعمرات قبل البت فيها ، واطلاع المفتشين مغتنمين فرصة تواجد وزير المستعمرات في البلاد واختصاراً لمرحلة أرسالها الى لندن[١].

اصدر مجلس الوزراء العراقي في الثاني عشر من شهر نيسان عام ١٩٢٥ قائمة من اجل عرضها على المندوب السامي البريطاني في العراق احتوت على اسماء الموظفين البريطانيين في جميع الوزارات ممن يرغب العراق منحهم عقود أستخدام مرفقين بملاحظات رئيس الوزراء على البعض منهم، و بلغ المجموع الكلي (٨٤) موظف موزعين على وزارات الداخلية والمالية والمواصلات والاشغال العامة والعدلية والمعارف والاشغال العمومية وكانت حصة وزارة الداخلية من المفتشين الإداريين (٢٩) مفتش منهم رئيس المفتشين و (١٥) مفتش اداري و مفتش عام ونائب مفتش ، و(٩) ضباط تفتيش في مديرية الشرطة العامة ، ومفتش واحد في دائرة الصحة العامة ، وهذا يعني ان نسبه المفتشين الإداريين العاملين في وزارة الداخلية بلغ تقريبا ٣٥% من المجموع الكلي للموظفين ، اما نسبة الملاحظات التي ابدتها رئاسة الوزراء العراقية تعلقت بموظفي وزارات (المالية والاشغال والمواصلات) وكانت طبيعة الملاحظات قد ارتبطت بقلة الخبرة، وضعف التنظيم الإداري في الدوائر المستفيدة من خدمتهم ، فارتأت ضرورة بقاء الموظفين الى نهاية مدة المعاهدة وان يكون للحكومة العراقية حق الخيار في أستخدامهم في وظائف مماثله لوظائفهم السابقة مع مراعاة شروط عقود الاستخدام[٢].

وفي الخامس والعشرين من شهر حزيران عام ١٩٢٥ صادقت وزارة العدلية على عقود أستخدام الموظفين البريطانيين العاملين في الوزارة وتشكيلاتها لتكون اولى العقود المبرمة بمثابة البداية القانونية والفعلية لعمل نظام التفتيش الإداري الصادر في الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني ١٩٢٣ [٣].

ويتضح من ذلك ان هذه المشاورات، إذا كان الأمر ساري المفعول و هناك ضغط قوى المعارضة والعهود التي كان يبذلها الموظفون المحليون والإرهاق المالي

---

[١] د . ك . و ، م.ب.م. ، تسلسل الملفة ٣٩٨٩ / ٣١١ ، و٣٥ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، الموظفون البريطانيون ، ص٨٤ – ٨٦ .

[٢] علي أبراهيم مصطفى الظفيري ، المصدر السابق ، ص٢٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٢٩ .

الكبير الذي تتحمله الميزانية العراقية قد كان لها دور بارز في التحريك المستمر للقضية على الأقل بالنسبة للعراق ، كما ان إبرام المقاولات واكتساب الموظفين البريطانيين شخصية محدده في الدولة قد اتاح للحكومة العراقية ان تمارس الصلاحيات الإجرائية بشكل منتظم [١].

نستنتج من ذلك ان هناك هيمنة من قبل المندوب السامي البريطاني، اذ كان منطق القوة على حساب الحق ، على الرغم من صدور نظام التفتيش الإداري، الا ان المفاوضات استمرت بين مد وجزر، اذ بقي الموظفون الإداريون (المشاورين) يمارسون مهامهم دون أن يتم التجديد لهم حتى صدور اول مصادقة لمقاولات الاستخدام الموقع عليها في حزيران ١٩٢٥ وبالتالي مزاولتهم لأعمالهم يعد غير قانوني لاسيما وان نظام التفتيش الإداري الصادر في كانون الثاني ١٩٢٣ قد اقر إلغاء وظائف المشاورين ومعاونيهم في الألوية .

رابعاً : موقف نواب البصرة من قانون التفتيش الإداري وما رافقه من تطورات:

أنتقل نظام التفتيش الإداري مع بداية عهد الاستقلال الى مرحلة جديدة سيما وانه قد تحول الى قانون نال ثقة الوزارة ومجلس النواب العراقي والأعيان ، وحظي بمصادقة الملك فيصل الاول ، فصدر قانون التفتيش الإداري المرقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣ [٢]، وقد احتوى على ٢٢ مادة قانونية تم من خلال أغلبها تعديل الكثير من مواد نظام التفتيش لسنة ١٩٢٣م [٣].

ان من بين أهم مواد نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٣ هي المادة الاولى التي نصت على الغاء مهام المشاورين، وهنا يثير الاستغراب إن هذه المادة قد تضمنتها التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية التي نصت في مادتها الاولى :

١- ان واجبات التفتيش مزدوجة فأنهم يعتبرون اولاً مشاوري الموظفين الإجرائيين في مناطق تفتيشهم ٢- مفتشين منوطين بتقديم تقاريرهم الى سكرتارية وزارة الداخلية عن اتخاذ كل السبل ، وحسب ما تقتضيه الظروف [٤].

ان القوانين والتعليمات المتعلقة بالتفتيش الإداري هي عكس ذلك إذ ان المقاولات قد تأخر العمل بها، لذا اضطرت وزارة الداخلية بالإبقاء على عمل المشاورين وربطه

---

[١] رجاء حسني خطاب ، المصدر السابق ، ص٢٥ – ٢٥٤.

[٣] الوقائع العراقية ، جريدة ، العدد ١٢٧٤ ، بغداد، ١٧ / ٧ / ١٩٣٣.

[٤] د . ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة ١١٩١ / ٣١١ ، عنوان الملفة ، نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٢ – ١٩٢٣ م ، تعليمات خاصة بواجبات وسلطات موظفي التفتيش البريطانيين في وزارة الداخلية و/٢ ، ص٢ – ٥ .

مع عمل المفتشين حسب تطبيقات النظام ، هذا يؤدي الى عدم حصول خلل قانوني في اعمال المفتشين ، و مزاوله اعمالهم في الألوية ، الذي لم يبدا الا بعد عقد مقاولات الاستخدام في حين انها خرقت المادة الاولى اعلاه في قانون التفتيش، وهي تعلم تماماً بعدم صحة الازدواج في واجبات المفتشين بين المشاورة والتفتيش ، مما جعل القانون يتحول الى وسيلة لكسب الراي العام ، ومحاولة لتخفيف السخط الحاصل جراء عمل المشاورين [١].

" لقد كان الغضب واضحاً تجاه ما يتمتع به المفتشون الإداريون من امتيازات ، وما يعزز ذلك ما ذهب اليه العين مولود مخلص [٢]، بأحد مداخلاته في مجلس الأعيان ، وتعقيبا على كلام وزير الداخلية إذ قال هناك سبعة مفتشين يتواجدون في الألوية و(٧) آخرون يتغيبون بالإجازة و حقيقة شيء غريب ان يبقى (٧) من المفتشين بصوره بدل كأنما العراق ، ورجال العراق اطفال يخاف عليهم ، من الوقوع في الماء بالوقت الذي فيه العراقيون قادرين على إدارة بلدهم" [٣] .

حاول مخلص من خلال ذلك إيصال رسالة مفادها ان الموظفين الأجانب غير مرغوب بهم وغير محبذ وجودهم ولاسيما ان البلد بإمكانها ان تغطي غيابهم ، بما يتوافر من إمكانيات تكون قادره على سد العجز لذا تم حذف عبارة (يقوم مستشار

---

[١] د . ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة ١١٩١ / ٣١١ ، عنوان الملفة ، نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٢ – ١٩٢٣ م المصدر السابق ،ص١.

[٢] ولد عام ١٨٨٥م في مدينة الموصل ، فهو أحمد رجب بن شهاب بن أحمد الطويل ، ينتسب الى أسرة (عجمان الحديد) ، وهو يعتبر من أحفاد الأمام موسى الكاظم (عليه السلام) ، أنهى دراسته الابتدائية فيها ، ثم دخل المدرسة الأميرية عام ١٨٩٥م ، تدرج في مراحل الدارسة ، سافر الى بغداد للالتحاق بالمدرسة العسكرية ، ثم أخرج منها وألحق بالجندية أتهم بمعارضته للسلطان عبد الحميد الثاني وتم اعتقاله ،أستطاع الهروب ليدخل في حماية الأمير عبد العزيز الرشيد ، شارك في الحرب العالمية الأولى الى جانب العثمانيين ،كان له دور في معركة الشعيبة عام ١٩١٥م ، بعد هزيمة العثمانيين في المعركة أنقلب ضدهم ، له مشاركات في الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ ، لقب بمخلص من قبل الشريف حسين ، وبعد تأسيس المملكة العراقية ، أسهم في تأسيس الحزب الوطني العراقي عام ١٩٢٢ ، تدرج بالعديد من المناصب الإدارية ، أصبح متصرفاً في لواء كربلاء عام ١٩٢٣ ، ثم عضوا في المجلس التأسيسي وعضوا في مجلس الأعيان عام ١٩٢٥م ، بعد ذلك تم أنتخابه نائب لرئيس مجلس الأعيان عام ١٩٣٠م ، أعيد أنتخابه لهذا المنصب (١٩٣٥ – ١٩٣٦) ثم جدد أنتخابه ثمان مرات ليكون تارة رئيساً وأخرى عضواً ، أصبح عضواً في مجلس النواب عن لواء بغداد عام ١٩٣٧ ، ورئيساً له لمدة أربع سنوات حتى عام ١٩٤١ ، توفي عام ١٩٥١ ، ينظر : مُحَمَّد حسين الزبيدي ، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر ، دار الحرية ،بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٩ – ٢١.

[٣] نقلاً عن علي أبراهيم مُحَمَّد ، المصدر السابق ، ص٣١ .

وزير الداخلية بوظائف رئيس المفتشين إضافة الى وظيفته الأصلية التي احتوتها المادة الثانية من النظام) [١]

لقد حدد القانون الصادر في عام ١٩٣٣م الدرجات الوظيفية للمفتشين الإداريين ورئيسهم [٢]،في حين ان عملية التعيين للمفتشين وترقيتهم و كما نصت عليها المادة الثالثة في نظام ١٩٢٣م باقتراح وزارة الداخلية ، و قرار مجلس الوزراء المقترن بالإرادة الملكية [٣].

لقد أشارت المادة الرابعة من (قانون ١٩٣٣) الى ضرورة اختيار المفتشين الإداريين ممن يتمتعون بالمقدرة الإدارية ، وأن يكونوا من العراقيين من غير المساس بالمفتشين الإداريين من الأجانب الى حين نهاية عقودهم ، أو إلغائها من اجل تجنب الدخول في المفاوضات القانونية [٤].

نصت المادة الخامسة من قانون التفتيش لسنة ١٩٣٣على تقسيم الألوية الى مناطق تفتيشية ببيان يصدره وزير الداخلية ، ويعين لكل منطقة مفتش أداري ، وكانت هذه المادة بمثابة الخطوة الجريئة لتقليص نفوذ المفتشين البريطانيين لا سيما ،وان اعدادهم قد تناقصت بشكل ملحوظ ، بعد ان تم تقسيم الألوية العراقية الى خمسة مناطق تفتيشية [٥]، كان لواء البصرة من ضمن المنطقة التفتيشية الخامسة التي ضمت ألوية البصرة والعمارة والمنتفق [٦] .

لقد وقعت مسؤولية التفتيش على المفتش الإداري نشأت بك السنوي[٧]، والملاحظ والملاحظ ان ثلاث مناطق تفتيشية أصبحت مهمتها على مفتشين عراقيين التي ضمت لواء البصرة، فضلا عن المنطقة الخامسة [١].

---

[١] الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٣٢ ، المصدر السابق ، ص٢٠.

[٢] الوقائع العراقية ، العدد ١٢٧٤ ، المصدر السابق ، ص١٣.

[٣] الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٣٣ ، المصدر السابق، ص ٢٢ .

[٤] الوقائع العراقية ، العدد ١٢٧٤ ، المصدر السابق ،ص١٢٣.

[٥] المصدر ننفسه ، ص١٢٦ .

[٦] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٦٧٦ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٣ – ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، التفتيش الإداري لعام ،ص٣ .

[٧] ولد في بغداد في ٣ شباط عام ١٨٩٣ ، أبوه عبد الرؤوف نائب المنتفق في مجلس المبعوثان ابن الشيخ طه بن أحمد الثانوي ، تخرج أحمد من المدرسة الملكية الشاهانية في استنبول سنة ١٩١٣ ، درس الحقوق في الوقت نفسه ، و عين موظفاً في وزارة الداخلية التركية ، ثم أسند اليه منصب المدعي العام في النجف عام ١٩١٤ وكان نائب عضو بمحكمة أستئناف بغداد ١٩١٥، ثم أصبح رئيس محكمة استئناف الموصل ١٩١٦، ثم مدعي عام ١٩١٨ ، كما تقلد خلال العهد الملكي عدداً من الوظائف المهمة ، فقد أصبح مفتشاً ادارياً للمنطقة الرابعة في ١١/١٩ / ١٩٣٣ ، فمدير =

إن أسماء المفتشين الإداريين الذين تولوا مهمة التفتيش في لواء البصرة وخصوصاً المفتشين البريطانيين الذين تولوا وظائف تفتيشية في الإدارة و المساحة والشرطة ، إذ ورد اسم الميجر ويلسون مفتش البصرة الإداري وكذلك، ار. هذرلي .A (Heatherly) أو ما يسمى في حينها الكاتب السري للمفتش الإداري وناظر دائرة متصرف البصرة ، كذلك ورد اسم المفتش البريطاني اي . اس . بيري .E. S) (Berry الذي أنتهى عمله في البصرة عام ١٩٢٨ ، وجاء من بعده ار. اف . جاردين (R. F. Jardine) الذي باشر وظيفته في السابع من ايلول من العام نفسه ، علماً ان ألوية البصرة والعمارة و المنتفق كانت تشكل منطقه تفتيشية واحده ، إذ يقوم المفتش الإداري المعين بزياره هذه الألوية تباعاً ورفع التقارير عنها ولهذا جاءت بعض المعلومات الخاصة بلوائي العمارة والمنتفق ضمن تقارير مفتشيه البصرة [٢] .

أصبح وزير الداخلية بموجب قانون ٢٤ لسنة ١٩٣٣ المسؤول المباشر الذي يتعامل معه المفتشون الإداريون ، واليه ترفع التقارير ومنه يتلقون الاوامر ، كما تم تحديد نوعية وطبيعة التفتيش الإداري الذي أصبح على نوعين الاول يعرف بالتفتيش العام ويتم فيه التفتيش داخل المناطق التفتيشية بمقتضى المنهج العام ، إذ يكون اجراؤه مرتين في السنة ، وان لا تقل المدة الفاصلة بينهما على ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر ، اما النوع الآخر فيعرف بالتفتيش الخاص إذ يتم حسب الحاجه بأمر من وزير الداخلية او رئيس المفتشين بعد اعلام وزير الداخلية [٣] .

و لغرض فهم محتويات التقارير ينبغي التطرق الى صلاحيات هؤلاء المفتشين، فقد خول نظام التفتيش الإداري لعام ١٩٢٣ المفتشين الإداريين صلاحيات واسعة منها تفتيش الدوائر المالية كافة ، وصناديق الأموال وفحص طرائق تضمين الواردات و جباية الأموال الأميرية المستحقة الدفع ،مع التحقق من قيام موظفي المالية والجباية في الألوية بالأعمال المنوطة بهم ،كما خول النظام آنف الذكر المفتشين أيضاً

=البلديات العام في حزيران ١٩٣٥ وكان بعد ذلك مفتشاً مالياً عاما في وزارة المالية في اول حزيران ١٩٣٦ الى آخر آذار ١٩٣٧ ، ترك الوظيفة بعد ذلك وانصرف الى الاعمال الاقتصادية ، توفي في بغداد في اواخر عام ١٩٤٧ ، ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ،ج٢ ، ص٥٢٦.

[١] المفتشون العراقيون (عبد المجيد بك اليعقوبي مفتش المنطقة الثالثة التي ضمت الوية بغداد ، الكوت ، الديلم .

[٢] كاظم باقر علي ، تقارير المفتشين الإداريين مصدراً لدراسة تاريخ البصرة المعاصر (١٩٣٣ – ١٩٥٨) ، بحث منشور في موسوعة البصرة ، قسم التاريخ ، العدد الأول ،البصرة، ٢٠١٢ ، ص٢٣٧.

[٣] الوقائع العراقية ، العدد ١٢٧٤ ،عام ١٩٣٣ ، المصدر السابق ، ص١٣.

صلاحية تفتيش جميع دوائر الحكومة والبلديات عدا المحاكم الجزائية والحقوقية والشرعية ، والدينية ، والدوائر التي لها هيئة تفتيش خاصة ،وفي الوقت نفسه كانت لهم صلاحية تفتيش هذه الدوائر ، إذا طلبت وزاراتهم ذلك ، كما ينبغي ان يستشير المتصرفون في الألوية المفتشين الإداريين اذا كانوا حاضرين في مناطقهم وبخاصة في المسائل المتعلقة بالأمن العام، واستعمال القوة المسلحة ،وجميع المسائل الخاصة بالأمور الخارجية ، وفي الحالات السريعة والاضطرارية [١].

وخول المفتشون أيضاً صلاحية مسائلة الموظفين عن إجراءاتهم بشأن اي قضية يجدها المفتشون مضرة بمصالح الحكومة او الاهالي ، وعلى الآخرين اخبار الموظف الإداري بذلك إذ يخبر القائممقام عن أعمال مدير الناحية والمتصرف عن أعمال القائممقام ، و وزارة الداخلية عن أعمال المتصرف وللمفتش الإداري صلاحية سحب اليد الموظف من العمل في حال اكتشافه اي عمل يضر بمصالح الحكومة ، و له الحق في إبداء الرأي و بيان نصيحة للموظف الإداري اذا طلب ذلك منه [٢].

لقد حدد نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٣م مقر هؤلاء المفتشين في بغداد ويذهبون الى الألوية حسب ما مقرر لهم في المنهاج او حسب الحاجه [٣].

وعلى الرغم من ذلك ومحاولة التخلص من سلطة المستشارين في الألوية إلا ان ذلك لم يحدث ، بسبب احتفاظهم بمقراتهم ومناصبهم في الألوية بالوقت الذي حددها القانون في بغداد حصراً [٤].

لقد احتوى نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٣ وقانون ٤٢ لسنة ١٩٣٣ على عدد من المواد التي ركزت على سير مهام المفتشين في الألوية ، لقد كان من الضروري ان يجري تعديل و تغيرات في وظيفة التفتيش الإداري لاسيما بعد دخول العراق عصبة الأمم ١٩٣٢ م لذا كان لزاماً إيجاد إدارة تديرها كفاءات وطنية خاصة بعيدة عن التدخل البريطاني من جهة ولكن تثبيت استغلالها من جهة أخرى ، لذا اصبح واجباً تغير نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٣ وذلك للأسباب التالية : -

---

[١] كاظم باقر علي ، المصدر السابق ، ص٢٣٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٣٧ .

[٣] وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٢٣ ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

[٤] نبيل عامر فليح ، المهمات الإدارية ولأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الإنتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١ ، ص١٦٧.

١-نتيجة تحول مهام المستشارين استشارية الى تنفيذية، اذ نرى ان كثيراً ما كانوا يتجاوزون هذا الدور يقومون بالتدخل في الأمور التنفيذية لعدم تعودهم على الوظيفة الجديدة ومثال ذلك قيام المستشار بتوجيه الى المفتشين كافة بأن من حقهم الاطلاع على مما خص مجالس الألوية وإبداء الراي حول ذلك [١].

٢-هناك ازدواج في محل التفتيش الإداريين البريطانيين فترى انه مفتش على اللواء وفي الوقت نفسه يعمل في لجنة خاصة بأعمار و الاشغال او عضواً في لجنة اثار او لجنة حل نزاعات الملكية ، بحيث يصبح غير ملتزم ، برفع التقارير الى الوزارة بصورة صحيحة [٢].

٣-وجود رغبة وطنية بأن يصبح هذا الجهاز بكادر عراقي وطني [٣].

٤- وجود موظفين اداريين عراقيين أكفاء أصبحت لهم الخبرة الكافية بالأمور الإدارية وقادرين على تسيير دوائر الدولة .

٥-الفساد الواضح في المؤسسات الإدارية تمثل في التلاعب بأموال الخزينة وعدم قيام دوائر البلدية بواجباتها بصورة صحيحة وكثرة الشكاوي عليها و المماطلة في إنجاز المعاملات ، كما أدى ذلك الى البحث عن قانون يستطيع ضبط دوائر الدولة ومؤسساتها و بموجب القانون ، وبناء على ذلك قامت لجنة أمور الإدارة و السياسة لمجلس النواب العراقي يستقدم لائحة قانون التفتيش الإداري ، ونظرت اللجنة في اللائحة في الخامس والعشرين من شهر حزيران عام ١٩٣٣ وبعد المداولة تم تقديمها الى المجلس [٤].

وعندما ناقش مجلس النواب المادة الأولى من القانون اعترضوا على جملة (تفتيش المفتشون عند اللزوم) وطالبوا بتغيرها لأنها عبارة مبهمة ،ومن دون تمديد لعدد المفتشين الإداريين [٥].

هذا ما تطرق اليه النائب حامد النقيب [١] نائب البصرة ،وكذلك النائب عن الكوت علي محمود ، اذ عد هؤلاء ان وزير الداخلية يستطيع ان يعين ما يشاء من المفتشين

---

[١] د .ك.و، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧٠٨٣/و٦،عنوان الملفة، التفتيش الإداري ١٩٢٧-١٩٣٣، ص٩.

[٢] المصدر نفسه ، ص١٢ .

[٣] م . م . ن : الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير اعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة السادسة و الثلاثون ، ١/ تموز ١٩٣٣ ، ص٥١٣ .

[٤] م.م.ن الدورة الانتخابية الرابعة لسنة ١٩٣٣ اجتماع لجنة الأمور الإدارية و السياسية ٢٥/حزيران ١٩٣٣، ص٥١٠ .

[٥] م.م.ن الدورة الانتخابية الرابعة ، اجتماع غير اعتيادي ، سنة ١٩٣٣ ، ص٥١٨ .

مما يؤدي الى ارهاق ميزانية الدولة اما موقف الحكومة فقد تمثل في رأي رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء الذي طالب بعدم رفع هذه العبارة كون الوزارة سوف تقوم بتفتيش المفتش بحسب الحاجة [٢].

و طالب نائب البصرة محمد زكي [٣] ،حذف عبارة تفتيش المفتشين على قدر اللزوم ، كذلك دار نقاش حول مضمون المادة الرابعة في القانون الذي كان محتوماً ان يصف الموظفين من ذوي الكفاءة و الكتابة ، اذ اعترض عليها النائب محمد زكي كونها سوف تفتح باب على تعين أجانب في الوظيفة ، وعد مذكرة عراقيين بعد كلمة اداريين محنكين سوف يعود بالموظفين الأجانب مرة أخرى لهذه الوظيفة [٤]

ونظمت العلاقة بين المفتش والموظفين في الألوية دون إستثناء بدءاً من المتصرف وصولاً الى عامل الخدمة ، فضلا عن ذلك أنها شوهت كثيراً أما بسبب الميول الشخصية للقائم بعملية التفتيش او جهلاً منه و عدم الاكتراث لطبيعة العمل وأهميته [٥] ، مما دفع وزير الداخلية الى أرسال عدد كبير من المخاطبات للمفتشين

---

[١] ولد في مدينة البصرة عام ١٨٩٠م ، ينتمي الى الأسرة الرفاعية التي أشرفت على نقابة مدينة البصرة ، درس على يده أساتذة وتعلم اللغة الإنكليزية ، مارس أعمال التجارة و الزراعة ، أصبح نائباً عن البصرة في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ، ثم جدد انتخابه نائباً عنها خلال دورات انتخابية عدة ، وكان آخر مرة في عام ١٩٤٣ ، توفي في عام ١٩٥٣ ، ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص٣٤٦

(٢) الوقائع العراقية ، مجموعة القوانين و الأنظمة لعام ١٩٣٣ ،ص ٥١٤ .

(٣) ولد محمد زكي المحامي سنة ١٨٩٤ في قرية مهيجران التابعة لقضاء أبي الخصيب في البصرة ومن أسرة بسيطة أصلها من نجد ، أتم دراسته الإعدادية في البصرة ، جاء الى بغداد سنة ١٩١١ ، دخل مدرسة الحقوق ، وعند قيام الحرب العالمية الأولى دخل مدرسة الضباط الاحتياط وجرح في معارك سلمان باك ونقل الى أسطنبول للعلاج وهناك أكمل دراسته في القانون ، وبعد انتهاء الحرب عاد الى العراق ومارس المحاماة ، أنتخب نائب عن البصرة في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ، ثم تم اختياره مقرراً لهيئة تدقيق المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٤ ، أنتخب نائباً عن البصرة في الدورة الانتخابية الثانية في آيار ١٩٢٨ ، جدد انتخابه في الدورة الرابعة آذار ١٩٣٣ ، والخامسة كانون الأول ١٩٣٤ والسادسة آب ١٩٣٥ ، أشترك في تأسيس حزب الآخاء الوطني مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ،كان من أقطاب المعارضة ومحاضر في كلية الحقوق ، عين وزيراً للعدلية في وزارتي الكيلاني الأولى والثانية ، ثم في وزارة ياسين الهاشمي في ١٧ / آذار ١٩٣٥ ، ثم أنتخب رئيساً لمجلس النواب في ١٨ آب ١٩٣٥ ، أصيب بمرض عضال وتوفي في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٧ ، خيري أمين العمري ،ينظر . شخصيات من العهد الملكي ، تقديم توفيق السويدي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١٤٥ – ١٥٣ ؛ خالد أحمد الجوال ، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي ١٩٢٠ – ١٩٥٨ ، ج٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٠٢ ؛ صباح مهدي رميض ، اعلام وشخصيات عراقية وعربية معاصرة ، سيرة وتراجم ، دار الشروق للطباعة ، بغداد ، ط١، ٢٠١٧ ، ص٧٨ ؛ خيري امين العمري ، شخصيات عراقية ، دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص١٣٧ ؛ جريدة البلاد ، بغداد، العدد ٨٢٣ في ١٩٣٧/١٢/٢٨ .

[٤] الوقائع العراقية ، مجموعة القوانين والانظمة لعام ١٩٣٣، ص٥١٧ .

[٥] الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، المصدر السابق ، ص٢٠ – ٢٣ .

للفت انظارهم لمسائل مهمة ترتبط بصلب عملهم و لا سيما المتعلقة منها بصياغة التقارير حسب ما محدد لها من فقرات في القانون والأنظمة ، أو التعليمات المرتبطة بطبيعة سير عمل المفتش ،إذ شددت تلك المخاطبات على ضرورة رفع تقارير مفصلة عن لواء البصرة بوحداته الإدارية دون اقتصارها على عينات منها[١].

تم تحديد واجبات المفتشين الإداريين بجملة من الفقرات مع التأكيد على ان تكون تلك الواجبات استشارية تفتيشية وليست اجرائية مع العلم إن عدم اعطائهم الحق في اصدار الأوامر الى الموظفين الاجرائيين أو اعطاء اوامر إدارية إجرائية ومنحهم الحق في ان يستشاروا في أهم الأمور [٢].

جاء في مقدمة تلك الأمور حسب نظام التفتيش لسنة ١٩٢٣ الأمور المتعلقة بالأمن العام [٣]، التي ضمت المعونة العسكرية من الجانب البريطاني والنزاع بين رؤساء العشائر الذي يتضمن الخلافات الخاصة بحدود الاراضي ، أو تقسيم المياه بطريقة شاذة ، عزل و تعيين أو عقاب شيوخ العشائر، المسائل المتعلقة بتحصيل الواردات ، الوسائل الواجب اتخاذها تجاه الاحزاب السياسية و الاجتماعات ، كل المسائل الخاصة بالعلاقات الخارجية لاسيما المتعلق منها بالحدود ، ترتيب الميزانية السنوية ، وتنفيذ قانون الإنتخابات وتطبيقه ، وتطبيق انتخابات البلدية ومجالس الإدارة[٤].

وعلى الرغم من ذلك تم الإيعاز الى المفتشين كافة في الألوية بعد صدور قانون التفتيش رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣ هو المباشرة للقيام بجولات تفتيشية إستناداً للمادة العاشرة من القانون التي نصت على تفتيش الفقرات الآتية –:

١. الامن العام
٢. تنفيذ القوانين والأنظمة
٣. العشائر ولا سيما ما يتعلق مساكنهم
٤. الطرق المؤيدة لرفع شأن الدولة وتأمين الأرباح

---

[١] د .ك .و، ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة ٧٠٥١ / ٣٢٠٥٠ ، و٧ ، ١٩٣٤ ، ص٧ ، الكاتب الصادر من وزارة الداخلية رئاسة التفتيش الإداري المرقم ١١٢٧٨ في ٢٩ – ٣٠ / ٩ / ١٩٣٤م المرسل الى المفتشين الإداريين كافة حول تنظيم التقارير التفتيشية عناوينها.

[٢] علي أبراهيم مصطفى الظفيري ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٣ .

[٤] الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٣٣، المصدر السابق ، ص٢٢ .

٥. كيفية قيام الموظفين بواجباتهم
٦. البلديات ولاسيما ميزانياتها وحساباتها ومشاريعها
٧. المجالس الإدارية واعمالها
٨. الصحة والبيطرة والزراعة والعمران
٩. الجنسية وإحصاء النفوس
١٠. معاملات الاستملاك
١١. المباني العائدة للحكومة والبلديات
١٢. اعمال الري وما يؤول الى تحسينها
١٣. السجون ومحلات التوقيف وإداراتها
١٤. الإنتخابات النيابية والإدارية والبلدية والاحوال والطرق التي تجري فيها
١٥. الطرق والجسور بصورة عامة
١٦. الحدود و حسن الجوار
١٧. وظائف الإداريين بصورة العامة
١٨. تقديم الإقتراحات فيما يتعلق بفك إرتباط والحاق القرى والوحدات الإدارية ، و استحداثها وتعديل حدودها والغائها ، مع ابداء الرأي بشأن الإصلاحات التي يراها المفتشون مناسبة لتحسين الحالة الإدارية ورقي البلاد [١].

وإذا أجرينا مقارنة بين محتويات القانون الجديد ،ونظام التفتيش فسنجد ان القانون الجديد لم يختلف كثيراً من حيث المحتوى ، والجوهر عن نظام التفتيش الملغى إلا في بعض الإضافات البسيطة والتوضيحات الخاصة بشؤون العشائر وعلاقتها بالسلطة ، و قيام الموظفين بواجباتهم وأمور البلديات، والحالة العمرانية والشركات الوطنية والأجنبية ،والدعايات المضرة بالحكومة ،وكذلك شؤون الصحف ،وغيرها من المسائل الإدارية والاقتصادية مع زياده صلاحيات المفتشين الإداريين [٢].

ويتضح من ذلك ان المفتش الإداري كان ملزماً بالإجابة على جميع الفقرات الواردة في القانون الجديد وتقديم المعاملات المطلوبة الى المراجع المختصة، لذا جاءت معلومات هذه التقارير واسعة على قدر من الشمولية والإحاطة لأنها تغطي الجوانب الإدارية والإجتماعية و الإقتصادية ،والثقافية ، وهنا برز مقدار الجهد الذي

[١] كاظم باقر علي ، المصدر السابق ، ص٢٣٦ .
[٢] المصدر نفسه ، ص٢٣٨ .

كان يبذله المفتش الإداري في الكتابة عن معظم هذه الأمور التي نجدها في التقارير المذكورة .

لقد توالت التوجيهات والتوضيحات على عمل المفتشين الإداريين بغية تحديد واجبات الإشراف وآلياته غير ان كورنوآليس مستشار وزارة الداخلية كان له رأي مغاير تماماً لطبيعة ،ومهام المفتش الإداري ، إذ إنهّ لم يكن مرتاحاً للطريقة التي يجري فيها تحديد مواعيد زيارات المفتشين الى رؤساء الوحدات الإدارية في الألوية ، لأن تحديد مواعيد الزيارة مرتين سنوياً وأخبار الموظفين بمواعيدها سيجعل المهملين من الموظفين يتقاعسون بإعمالهم في أثناء الفترات بين الزيارة والأخرى ،وسيعملون على سد نواقصهم قبل وصول المفتش الإداري الى وحداتهم الإدارية ، ويرى كورنو آليس ان كثيراً من نتائج التفتيش تتأتى من عنصر المفاجأة الأمر الذي يجعل الموظفين يقومون بواجباتهم خير قيام ، اذا علموا أن أعمالهم عرضة للتفتيش في كل لحظة ، وكذلك تتحسن أعمال المفتشين أنفسهم إذا ما قاموا من حين لآخر بتفتيش متواصل ومفاجئ لانهم سيقفون على ما يجري في البلاد ، ويعلمون بمناحي النواقص أينما وجدت ، ونتيجة لذا قدم اقتراحاً مفاده ، ان يسمح لرئيس المفتشين الإداريين بأرسال المفتشين الإداريين للقيام بجولات تفتيشية خاصة ومفاجئة متى ما اراد ذلك او عندما تستدعي الظروف [١].

يتفق الباحث مع رأي كورنو آليس مستشار وزارة الداخلية بمسألة ضرورة ان تكون زيارة المفتشين الإداريين حفاظاً على ذلك للوقوف على المشكلات و الأخطاء التي تحدث في الألوية .

وعلى الرغم من رأي كورنو آليس فقد سارت وزارة الداخلية على المنوال السابق القائم على تحديد مواعيد زيارات المفتشين لرؤساء الوحدات الإدارية ومنها البصرة ، وحول ذلك اصدرت وزارة الداخلية اوامرها الى المفتش الإداري لألويه البصرة والعمارة والمنتفق للقيام بالدورة التفتيشية العامة الثانية في العام ١٩٢٤ وقبل حلول ١٥ حزيران من العام نفسه ابتداءً من لواء العمارة ثم البصرة وأخيراً المنتفق ، مراعياً المنهج العام، وتفتيش الأمور المالية و الواء بكامله ، وعدم تجزئة الوحدات الإدارية التابعة الى اللواء الواحد بغية تقديم تقارير تفتيشية كاملة [٢].

---

[١] كاظم باقر علي ، المصدر السابق ، ص٢٣٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٣٨ – ٢٣٩ .

أصدرت وزارة الداخلية توضيحاتها بشأن تحديد ماهية التفتيش مره اخرى في تعليماتها، و اوضحت أنْ وظائف المفتشين الإداريين بمقتضى القانون المذكور هي تفتيشية صرفة وعارية عن كل صيغة للاستشارة ، ثم حددت الوزارة طبيعة العلاقة بين المتصرفين والمفتشين الإداريين بقولها : " وأنْ كانت قد أصبحت وظيفة المفتشين وظيفة تفتيشية لا غير، فأنه لا يفهم من هذا بأنْ المفتشين الإداريين لم تبق لهم صلة بالموظفين الإداريين ، وفي الحقيقة ان هؤلاء المفتشين وانْ لم يعودوا مستشارين إلا أنْ ماهية مهامهم في طورها الجديد هي التفتيش الصرف ، الأمر الذي يلقي على عاتق الموظفين الإداريين واجب تسهيل قيامهم بهذه المهمة " ، وقد دعت الوزارة المفتشين الى ضرورة أخبار الوزارة بكل ما يترتب عليها من واجبات خدمة لتقدم البلاد ، وفي الوقت عينه دعت المتصرفين الى ضرورة تزويد المفتشين بكل المعلومات المطلوبة [١].

وهكذا يتضح ان الحكومة العراقية قد اهتمت الى حد كبير في وضع الأسس الصحيحة لوظيفة التفتيش الإداري وتنظيمه بشكل يتلاءم وأهدافها الرامية الى الاطلاع على كل ما يخص شؤون الالوية والدوائر المرتبطة بالوزارات للوقوف على مشكلاتها ووضع الحلول الناجعة لها وهذا ما سنلاحظه في الفصول اللاحقة من الاطروحة.

[١] كاظم باقر علي ، المصدر السابق ، ص٢٣٩ .

الفصل الثاني

بلديات لواء البصرة في تقارير التفتيش الإداري
١٩٢٣ – ١٩٣٩

المبحث الأول: واقع خدمات البلدية لمركز لواء البصرة ١٩٢٣ – ١٩٣٩ في تقارير التفتيش الإداري.

المبحث الثاني: إسالة الماء في لواء البصرة ١٩٢٤ – ١٩٣٩

المبحث الثالث: بلديات قضاء ابي الخصيب وتوابعه في تقارير التفتيش الإداري (ابي الخصيب – الفاو – السيبة – شط العرب – الزبير).

المبحث الرابع: الواقع البلدي في القرنة والمدينة و السويب.

المبحث الاول

واقع خدمات البلدية لمركز لواء البصرة ١٩٢٣ – ١٩٣٩ في تقارير التفتيش الإداري.

تكون لواء البصرة أدارياً من ثلاثة أقضية ، قضاء البصرة – الذي يمثل الحدود الإدارية لمنطقة بلدية البصرة ، ويتبعه ناحيتي (الزبير و الهارثة)، وقضاء أبي الخصيب ويتبعه نواحي (شط العرب ، و السيبة ، و الفاو)، وقضاء القرنة ، و يتبعه نواحي المدينة ، والشرش ،وبني منصور ، و العزير، و النشوة ، والسويب) [١].

لقد قسمت منطقة البلدية في مركز اللواء على قسمين أداريين هما البصرة و العشار اللتان تقسمان بدورهما الى محلات سكنية عدة إذ حددت هذه المنطقة أدارياً بين نهر الرباط من الشمال ونهر الخورة في الجنوب ، حيث عدت الضفة الغربية من شط العرب حداً لها من جهة الشرق ، وامتدت من جهة الغرب بخط يمتد من نهر الخورة الى نهر الرباط بموازاة الصحراء وخط السكة الحديدية [٢] .

قامت متصرفية لواء البصرة خلال عام ١٩٢٢ بإيصال خدمات البلدية الى المركز في جهات أخرى ، إذ عملت على أدخال منطقة (التنومة) – ناحية شط العرب الواقعة على الضفة الشرقية من الشط ضمن حدودها الإدارية لأنّ المنطقة المذكورة بحاجة الى خدمات ، عامة وعلى أثر ذلك تم تأليف لجنة من أعضاء مجلس بلدية البصرة تتكون من (محمد صالح الرديني وعبد الرزاق العيسى وعبد النبي الشمخاني) حول أجراء الكشف بخصوص المنطقة ورفع تقرير بذلك ليبين مقدار المصاريف الإدارية السنوية التي يلزم أنفاقها على تلك المنطقة في حال إدخالها ضمن حدود بلدية البصرة[٣].

كانت البلدية في البصرة تدار من رئيس وأعضاء المجلس البلدي و يساعدهم في ذلك جهاز من المختارين المنتخبين من سكان محلاتهم ، بأشراف وموافقة المجلس البلدي الذي يقوم بدوره بإجراء التحقيقات اللازمة عن سيرة ، و استقامة الأشخاص

---

(١) حميد أحمد حمدان التميمي ، أثر المجلس البلدي في النواحي الإدارية في البصرة ١٩٢١ – ١٩٢٢ ، مجلة آداب البصرة، العدد٢٦ ، جامعة البصرة، ١٩٩٧ ، ص١٩٩ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ١٩ ، بغداد ، ١٥ / ١٠ / ١٩٢٢ ، ص٦.

(٢) م.و.ب. ، تسلسل الملفة ٤٤٣ ، ص١٥٣ – ١٥٦ ،عنوان الملفة : تحديد حدود البلدية سنة ١٩٢٢ – ١٩٤٥ .

(٣) حميد أحمد حمدان التميمي ، أثر المجلس البلدي في النواحي الإدارية في البصرة، ص٢٠٠ .

المنوي انتخابهم من هؤلاء المختارين حيث يصادق متصرف لواء البصرة على هذا الإنتخاب ، بموجب القوانين والأنظمة الخاصة حول إدارة شؤون المختارين وتحديد واجباتهم ، إذ أصبح المختار أشبه بالموظف الإداري والمسؤول عن المحلة التي في عهدته ، و خصص له راتب شهري قدره عشرون روبية يصرف له من واردات البلدية[١].

ومن ضمن الواجبات التي عهد بها المجلس البلدي الى المختارين هي تنفيذ المهام التي تؤكد لهم من قبل الدوائر الحكومية في اللواء ، مثل تقديم التقارير النصف شهرية الى رئاسة البلدية في البصرة عن جميع الأمور التي تحدث في محلاتهم ، كذلك الإبلاغ عن الأشخاص الذين يمتنعون عن دفع الضرائب والقيام بجباية بعض الضرائب والرسوم للبلدية ، كذلك أخبار دوائر الشرطة عما يحدث في محلاتهم من سرقات والجرائم التي تتعلق بالأمن العام وكل ما يتصل في الأخلال بالآداب العامة مع رفد دائرة الصحة بجميع المعلومات التي تحتاجها مثل الأخبار عن الأمراض وحالات الولادات والوفيات وكل ما يتعلق بشؤون الإنتخابات سواء كانت بلدية أو نيابية [٢] .

تضمنت تقارير التفتيش الاداري معلومات تخص شؤون المختارين ، إذ بينت انه يعد الواسطة لحل بعض الاشكالات التي تقع بين السكان ، و الجهات الرسمية، وذكرت التقارير أنْ عدد المختارين كما كان عددهم ثلاثين مختارً فقد كان هناك مختار لليهود ،و مختار للنصارى ، و الارمن، وبين المفتش مهام المختار من خلال نقل الحوادث و الرفات و الحرائق و الاصابات بالأمراض الوبائية و الولادات، و الوفيات و متابعة التنوير (انارة الشوارع) ، و الحراسة الليلية، واقامة الابنية للمدينة ، وتفتيش الغرباء و الاخبار عنهم ، و متابعة المحكومين ، و المشبوهين عن طريق اعداد تقارير تشمل كل الامور و تقديمها للجهات المختصة آنذاك . [٣]

(١) د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٦٤ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢ ، عنوان الملفة إدارة بلدية البصرة ١٩٢١ – ١٩٢٤ ، ص٢ – ٧ .

(٢) د . ك . و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١١٧ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، وثائق بلدية البصرة تقارير المختارين لسنة ١٩٢٧ ، ص٢ – ١٩ .

(٣)د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧١١٣ / و ٦ ، ١٩٢١ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري شؤون المختارين ، ص٧ .

ويتضح أنْ المختارين كانوا في الغالب اشخاصاً مدعومين من قبل الجهات المختصة ، و اذا اخفقوا في عملية فأنه سوف يتعرضوا للطرد و هناك من يبدله او تلغى مهلته و ترجع في محلة اخرى ، [١].

لقد خضعت البلدية الى الاشراف المباشر من قبل متصرف لواء البصرة الذي يعد الموظف الإجرائي الأول في اللواء ، وكان اللواء يتألف من أربعة أعضاء رسميين هم (المتصرف و مدير الطابو و المحاسب [٢] أو أكبر موظف مالي في اللواء ومدير التحرير[٣] أضافة الى أربعة أعضاء آخرون غير رسميين الذين يمثلون السكان ومنتخبين من قبل أعضاء المجلس البلدي[٤].

لقد أشار شاكر افندي مفتش بلدية البصرة الى افتتاح مقر للبلدية في منطقة البصرة والعشار من أجل تجميع تنظيمات المنطقة الواحدة تحت اشراف البلدية بعد أنْ عجزت عن تحقيق فكرة جهازها المتكامل عندما ارادت استحداثه في منطقة الرباط ، اي أنْ هذه الاقسام كانت تقدم خدمات هندسية أو حسابية او خدمية او صحية ، اضافه الى ذلك عمدت البلدية الى فتح مقر جديد بدلاً من نقاط التفتيش حيث قامت بفتح قسم بلدية العشار والبصرة عام ١٩٣٤ ثم قسم اخر في منطقة الرباط عام ١٩٣٩ كما أنْ تعيين الاقسام البلدية لكل منها حدودها داخل منطقة البلدية يعتمد القسم على مأمور القسم الذي يعرف بـ(ملاحظ القسم) ثم جهاز التفتيش الذي ألغي وتم التعويض عنه بالمراقبين وكان قبل هذا التقسيم او الأحداث يسأل عن منطقة العشار مفتش يدعى (مفتش منطقة العشار)[٥].

---

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧١١٣ / و ٦ ، ١٩٢١ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري شؤون المختارين ، ص٨ .

(٢) المحاسب : وهو مدير المال في اللواء و مسؤول عن المالية امام الدفتر دار ، و هو نفسه خاضع لسلطات المتصرف و اشرافه ، ويرشح عن طريق نظارة المالية (وزارة المالية) في الحكومة المركزية اذ يعد من كبار موظفي اللواء وعضو دائم في مجلس ادارة اللواء ينظر : صالح محمد العابد ، النظام الاداري ، حضارة العراق ، ج ١٠ ، دار الحرية و للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٢٧ .

(٣) مدير التحرير : هو عضو بارز من اعضاء فريق الادارة تكون مهمته الاشراف على الانشطة الخاصة بتحرير المطبوعات ،كذلك يقوم بإدارة الميزانية والتوظيف وتحديد المواعيد الخاصة بالاجتماعات ، ينظر : جبار كاطع طعيمة ، سجلات الادارة في محكمة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص١٣ .

(٤) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٩١١ / ٣٢٠٥٠ / و١٤ ، ١٩٢٧ ، عنوان الملفة تقارير إدارية عن بلدية لواء البصرة ، ص١٣ .

(٥) رجب بركات ، بلدية البصرة ١٨٦٩ – ١٩٨١ ، ط١ ، البصرة ، ١٩٨٤ ، ص٢١٧.

كانت مسؤوليات قسم العشار مناطة الى مفتش المنطقة ابتداءً من سامي باو و ابراهيم افندي و سلمان خالد البدر وعبد الحسين افندي لغاية السادس عشر من شهر تموز عام ١٩٣٥ عندما عين مأمور قسم لبلدية العشار وهو السيد عبد الامير حسون الذي كتب تقريراً يشير الى أهمية المنطقة واثرهم الحاصل فيها ، وأنْ غالبية سكانها من غير أبناء البصرة الوافدين إليها[١].

اما أبرز المهام الملقاة على عاتق مفتشي بلدية البصرة فهي : [٢]

١- مراقبة تجديد إجازات التجارة كمرخص الدواوين والفنادق والمطاعم والمقاهي والملاهي الليلية.

٢- مراقبة اسعار اللحم والخبز والموازين والمقاييس ومزاحمة الطرق .

٣- جباية رسوم التنظيف و رسوم إجازات السوق.

٤- جباية رسوم الصرائف وبقايا المستشفى الزهري ،

٥- جباية رسوم الطبخ وإقامه الدعاوى علي مخالفي الأنظمة والقوانين.

٦- الكشف عن المنازل والحراس الليليين.

٧- رفع التقارير الاسبوعية والشهرية بأسعار الحبوب.

٨- جباية إيجارات املاك البلدية والغرامات

لقد كان للمجلس البلدي للواء البصرة الثقل الكبير في إدارة المهام البلدية في اللواء ذلك لأنه المجلس الرئيس فيه ، وكانت إدارة البلدية لبقية الأقضية والنواحي مناطة بثلاث بلديات ثانوية هي بلدية أبي الخصيب والقرنة و الزبير ، وكانت هذه البلديات تدار من قبل مجالس بلدية محلية صغيرة الحجم لم يتجاوز عدد اعضائها سته ، وتكون قليلة التأثير وتتبع اعمالها وحساباتها الخدمية الى مجلس بلدية البصرة في مقر اللواء حيث يكون مركز الثقل التجاري والعمراني فيه [٣] .

كان الجهاز الإداري لبلدية البصرة عند قيام الدولة العراقية سنة ١٩٢١ يتألف معظمه من الموظفين البريطانيين والهنود من الذين شغلوا مناصب إدارية مختلفة خلال سنوات الاحتلال البريطاني للبصرة ، إذ سيطر هؤلاء على المناصب الوظيفية المهمة في حين شغل الموظفون العراقيون مناصب وظيفية ثانوية في البصرة [٤] .

---

(١)رجب بركات ، بلدية البصرة ١٨٦٩ – ١٩٨١ ، ط١ ، البصرة ، ١٩٨٤ ، المصدر السابق، ص٢٩٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٠٠ .

(٣)حميد أحمد حمدان التميمي ، أثر المجلس البلدي في النواحي الإدارية في البصرة، ص١٩٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ٢٠٨ .

ونتيجة لذلك عانت بلدية البصرة من الاضطراب في جهازها الإداري والوظيفي ، إذ كانت مراسلاتها و مخابراتها و محاضر جلسات مجلسها يتم معظمه باللغة الانجليزية لوجود ذلك العدد الكبير من الموظفين الأجانب الذين يشغلون مناصب بلدية مهمة ، فالذين تولوا مسؤولية دائرة الهندسة مثلا كان اغلبهم من الموظفين البريطانيين والهنود ، وعلى رأسهم مهندس بريطاني وكذلك الحال في دائرة الصحة التي تزعمها ضابط بريطاني يتبعه مجموعة من الموظفين البريطانيين والهنود ، أما أعمال المجلس البلدي فقد عهد بها أيضاً لموظف بريطاني يساعدهُ مجموعة من الموظفين البريطانيين والهنود، ويظهر أنْ هؤلاء الموظفين قد منحوا إمتيازات كثيرة فيما يتعلق برواتبهم الضخمة ، و مخصصات السفر التي كان يحصلون عليها مما سبب عجزاً في ميزانية بلدية البصرة [١] .

لقد تحول تعريب الجهاز الإداري للبلدية وتنظيمه الى مهمة أساسية امام أعضاء المجلس البلدي في البصرة ، اذ عملوا على احلال الموظفين العراقيين محل الموظفين الأجانب في دوائر البلدية وجعل اللغة العربية لغة المخاطبات الرسمية بدلا من اللغة الانجليزية ، التي كانت سائدة بفعل ظروف الاحتلال وذلك من خلال العمل بالقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٢/٢٧/ ١٩٢١ والذي نص على (جعل مكاتبات دواوين الحكومة واشغالها باللغة العربية والتي هي لغة البلاد الرسمية ابتداءً من راس السنة ١٩٢٢) ، كما اصدرت وزارة الداخلية تعليماتها بهذا الشأن في التاسع عشر من شهر نيسان عام ١٩٢٢ بضرورة الاسراع بتعريب الجهاز الإداري للدوائر الحكومية [٢] .

في الجلسة المنعقدة في ٤/١٩ / ١٩٢٢ أتخذ المجلس البلدي قراراً بتعيين عدد من الموظفين العراقيين في دوائر بلدية البصرة بدلاً من الموظفين الأجانب الذين أقيلوا من وظائفهم ، كما اقرو كذلك تبديل الكتاب من الهنود في دوائر الصحة العامة بكتاب عراقيين مسلمين باللغة العربية [٣] .

---

(١)حميد أحمد حمدان التميمي ، أثر المجلس البلدي في النواحي الإدارية في البصرة، المصدر السابق ، ٢٠٩ .

(٢) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٤٤ / ٣٢٠٥٠ ، و١١ ، عنوان البلدية بلديات لواء البصرة (١٩٢١ – ١٩٢٥).

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠٥٦ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، عنوان الملفة ، موظفي بلدية البصرة ١٩٢٤ – ١٩٢٥ ، ص٢ – ٧.

لقد رفض أعضاء المجلس البلدي ، طلب وزارة الداخلية حول إيقاف الزيادة السنوية في رواتب الموظفين العراقيين العاملين في دوائر بلدية البصرة خلال عامي (١٩٢٢ – ١٩٢٣) وذلك للحد من الزيادة في النفقات، و اصروا على منح تلك الزيادة في اوقاتها وذلك تشجيعاً لهم من خلال ما يقدمونه من خدمات تصب في مصلحة السكان ، كما اقر أعضاء المجلس على منح مكافئة نقدية للموظفين العراقيين عند إنتهاء مدة خدمتهم في دوائر البلدية هذا في شهر اذار عام ١٩٢٣ [١]

لقد قرر المجلس البلدي في الثالث عشر من شهر اذار عام ١٩٢٤ تعيين مفتش عراقي في دائرة الصحة براتب شهري قدره (١٠٠) روبية بدلاً من المفتش الهندي الذي تنتهي خدماته في التاسع من شهر حزيران عام ١٩٢٥ ، كما تم تعيين عدد من الموظفين العراقيين في دائرة الهندسة بدلا من الموظفين البريطانيين والهنود الذين تم انهاء عقود توظيفهم [٢] .

وفي الحادي والعشرين من شهر اذار عام ١٩٢٦ تم تعيين إبراهيم افندي إسحق مفتشاً إدارياً لبلدية منطقة العشار كذلك تعيين توماس افندي يعقوب مفتشاً إدارياً في منطقة البصرة[٣]. وفي عام ١٩٢٧ طلبت وزارة الداخلية من متصرفية لواء البصرة إحصاء الموظفين الأجانب المستخدمين في دوائر بلدية اللواء من اجل تجديد عقود توظيفهم ، إذ طالبت البلدية بتقديم جدول يضم اسماء هؤلاء الموظفين وتاريخ تعيينهم في دوائر بلدية البصرة، و بناء على طلب وزارة الداخلية تم تجديد عقود ثلاث من هؤلاء الموظفين والابقاء على استخدام البعض منهم من الذين لم تنته عقودهم للإستفادة من خبراتهم الفنية وتعويض النقص الحاصل بموظفين عراقيين [٤] .

وعلى الرغم من عملية استمرار التعريب للجهاز الإداري للبلدية في لواء البصرة ، الا إنها لم تشمل رؤساء الدوائر البلدية من الموظفين الأجانب مثل المهندسين والاطباء وذلك لعدم وجود من يحل محلهم من الموظفين العراقيين ، ومن ناحية أخرى

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٥ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، عنوان الملفة ، بلديات لواء البصرة ١٩٢١ – ١٩٢٥ ، ص٩ – ١٢ .

(٢) رجب بركات ، المصدر السابق، ص٣٦٨.

(٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة١٢/١٠ / ٥٠٣٢ ، و١ ،١٩٢٦،عنوان الملفة ، تفتيش بلدية البصرة ، ص١.

(٤) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٧٦٤ / ٣٢٠٥٠ / و٢٣ ، عنوان الملفة ، الموظفين الأجانب العاملين في بلدية لواء البصرة ١٩٢٢ – ١٩٢٧ ، ص١٣ – ١٧ .

رغبة سلطات الإنتداب البريطاني بالاستمرار في تعيين الموظفين البريطانيين وربطهم بتعهدات وعقود جديدة تحتوي على امتيازات مالية كبيرة ، وذلك لغرض الاستمرار في فرض الهيمنة الاجنبية على الجهاز الإداري العراقي[١].

لقد اضطر أعضاء مجلس بلدية لواء البصرة الى الإستمرار في تجديد عقود بعض الموظفين البريطانيين من اجل أستخدامهم للعمل في دوائر البلدية، الامر الذي دفع أعضاء المجلس الى توقيع عقد مع احد المهندسين في السادس عشر من شهر حزيران عام ١٩٣٠ بعد أنْ تسلم مهام دائرة الهندسة في بلدية البصرة ، على أنْ تدفع لجنه إسالة الماء في البصرة نصف راتبه والبلدية تتحمل النصف الآخر[٢].

يتبين مما تقدم ان مجلس بلدية لواء البصرة قد نجح نوعا ما في مجال تعريب الجهاز الإداري للبلدية في اللواء ، وأنْ جهوده قد أثمرت في ذلك المجال عندما أصبح كل الجهاز الإداري للبلدية في اواخر عهد الانتداب يدار من قبل موظفين عراقيين في كل المجالات الإدارية والفنية بعد التخلي عن أستخدام الموظفين الأجانب في دوائر بلدية البصرة .

وفيما يتعلق بأعمال التفتيش الإداري بخصوص دائرة البلدية في البصرة فقد كشف تقرير المفتش الإداري بأن بلدية لواء البصرة قامت بفرض رسوم على الاسطبلات التي كانت في الخضراوية [٣] و تحت إلتزام نوري عبد علي ببدل قدره (٣٠٠٠) روبية من نيسان سنة ١٩٢٢ الى نهاية شهر ايلول سنة ١٩٢٣ و أنْ الملتزم قد دفع (٥٠٠) روبية الى نهاية ايلول سنة ١٩٢٢ ، و بما أنْ الاراضي التي أنشئت عليها الاسطبلات لم تكن مملوكة الى البلدية ، فقد ادعى مالك الارض لاسترداد حصة المبالغ التي تحصل من البلدية ، وقد اعطي بقية حصة الإلتزام الى صاحب الملك بشرط ان يدفع روبيات بنسبة ١٠ % [٤].

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٦٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و٣٢ ، عنوان الملفة ، قرارات مجلس بلدية البصرة ١٩٢٤ – ١٩٣٠ ، ص٥ – ٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص٩ .

(٣) الخضراوية : وهي محلة كبيرة تضم عدداً من المحلات تمتد من النهر المتفرع من نهر العشار غرباً عند شريعة ابن نصري الى محلة الفرسي شرقاً ، ومن نهر العشار شمالا الى محلة محمد جواد جنوباً اذ تضم سوقاً كبيراً يمتد من الغرب بموازاة نهر العشار ، وتعد من اهم محلات السيمر ينظر : طالب جاسم محمد الغريب ، محال البصرة وقراها في العهد العثماني، دراسة وثائقية لسجلات المحكمة الشرعية ، الغدير للطباعة،بغداد، ٢٠١٣، ص٢٣ .

(٤) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٠٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، عنوان الملفة ، تفتيش حسابات بلدية البصرة ١٩٢٣ – ١٩٢٨ ، ص٥ .

وضمن السياق نفسه قامت دائرة البلدية بأستجار محل اخر في طريق الساحل على الضفة الجنوبية من نهر العشار لأجل استعمال الاسطبلات ، وقد اعطي الالتزام الى شخص يدعى حسون أغا ببدل (٢٠٠٠) روبية وذلك لمده سنة من (١ / ٩ ١٩٢٣ – ٣٠ /١٠/ ١٩٢٤)، ونظراً لهذا الالتزام يظهر بانه لم يجر عمل اعطاء الالتزام من ابتداء السنة المالية الى نهاية السنة المالية وبهذه الصورة فينبغي أعطاء الإلتزام من الاول من شهر ايلول عام ١٩٢٣ الى نهاية شهر اذار عام ١٩٢٥ [١].

لقد أوضحت تقارير التفتيش الإداري بأن بلدية البصرة قد اخذت تستوفي ضريبة العشر من الملاكين على جميع إيجارات المنازل والحوانيت المقدرة من قبل هيئه التقادير، وكانت البلدية تستوفي هذه الاجور كما في تقارير العاصمة بغداد ، وعند التحقيق في دفتر رسوم المباني وجد أنْ اكثر البيوت والدكاكين لم يتحقق عليهم التقدير ، من قبل هيئه التقادير لكي يتمكن الكاتب حتى تقييد الرسوم بدفاتر ، وقيود كرسوم للمنازل واستيفائها من المديونين وبموجب امر وزارة المالية فقد تحولت رسوم المنازل الى ضرائب الاملاك من البلدية الى المالية ، فمن الضروري على محاسب اللواء اكمالها ومثال على ذلك (أنْ عدد التسلسل ١٧٢ و ١٧٤ ورقم المكان ١/١٧٣ و ١/١٧١ في محلة السيمر العائدة الى معصومة هاشم حيث يوجد في دفتر التحقيقات مكتوب ٢٠٠ من قبل الهيئة لمده السنة المذكورة وقد يتبدل الى (٣٠٠) [٢]

ورغبة من دائرة بلدية البصرة في تعظيم وارداتها المالية ، فقد أشار تقرير المفتش الإداري الى انها عمدت عام ١٩٢٢ الى استيفاء الرسوم حول الدفن علماً أنْ المقبرة (تقع حالياً الحكيمية) كانت بيد البريطانيين تحت الإدارة العسكرية وقد تحولت هذه الإدارة لدائرة البلدية من عام ١٩٢٢ و كان يؤخذ (٦٠) روبية شهرياً على كل ميت يدفن في المقبرة اعلاه ، وبما أنْ هذه الرسوم كانت تدفع بصورة الإعانة وليس رسماً قانونياً ، لذلك اقترح المفتش الإداري تشكيل لجنة لحسم هذا الامر حيث أنْ الواردات تكون تابعة الى بلدية البصرة ، وفي عام ١٩٢٣ بدأت البلدية بأستيفاء مبلغ (٥٠٠)

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٠٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، عنوان الملفة ، تفتيش حسابات بلدية البصرة ١٩٢٣ – ١٩٢٨ ، المصدر السابق ، ص٩ .

(٢) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١١٧ / ٣٢٠٥٠ / و٢٣ ، عنوان الملفة ، رسوم بلديات لواء البصرة ١٩٢٣ – ١٩٢٦ ، ص١٢.

روبية عن الشخص الميت الذي يدفن في المقبرة ، وهذه المبالغ يمكن أنْ تعزز من ايرادات البلدية [١] .

كذلك اوضح المفتش الإداري بإنّ دائرة البلدية في عام ١٩٢٣ اخذت تجمع مبالغ لقاء السماح بنشر الصور المتحركة (السينما) قدرت ب (٣٠٠) روبية شهرياً ، حيث يوجد ثلاثة اماكن للسينما اثنين في العشار وواحده في البصرة ، وفي عام ١٩٢٤ نزلت الرسوم من (٣٠٠) روبية الى (٢٠٠) روبية وذلك بموجب قرار المجلس البلدي في التاسع من شهر اب عام ١٩٢٣، إذ لاحظ المفتش أنْ الدفاتر العائدة لهذه الرسوم باقية على الترتيب القديم ولذلك يجب تبديلها على النسق الجديد [٢].

وفي السياق نفسه فقد كانت بلدية البصرة تستوفي مبالغ نقدية من الفرق الموسيقية المنتشرة في عموم اللواء وكانت تلك المبالغ تقدر ب(٢٥) روبية عن كل فرقة موسيقية ، وعلى الرغم من وجود هذا القانون، الا أنْ البلدية لم تكن تستوفي اكثر من (١٠)روبيات على كل فرقة موسيقية[٣]. وبصرف النظر عن مقدار الضرائب المفروضة على اصحاب السينما و الفرق الموسيقية ، فأنها تدل على ازدهار الحركة الفنية و الموسيقية في لواء البصرة.

وفي اطار عمله قام المفتش الإداري بزيارة الى بلدية البصرة في الثاني من شهر تشرين الاول عام ١٩٢٣، وقام بتفتيش معاملات البلدية منها معاملات الصندوق والواردات والطوابع المالية والمخازن والاثاث والصرفيات وحالة مالية البلدية وكذلك احوال المأمورين وهي كما يأتي :-

١- معاملات الصندوق : لقد تم عد الدراهم الموجودة في صندوق البلدية و بحضور رشيد احمد نوري افندي باش اعيان رئيس البلدية و محمد خان علي العضو في المجلس البلدي[٤] وقد وجد الاموال الموجودة في صندوق بلدية البصرة حسب الجدول التالي :

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٠٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلديات لواء البصرة ١٩٢٣ – ١٩٢٨ ،المصدر السابق ، ص٢٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٧ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٠٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلديات لواء البصرة ١٩٢٣ – ١٩٢٨ ،المصدر السابق ، ص١٩ – ٢١ .

(٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١١٧ / ٣٢٠٥٠ / و٢٣ ، عنوان الملفة ، المصدر السابق ، ص١٤ .

جدول رقم (١)

الأموال الموجودة في صندوق بلدية البصرة [١]

الأصناف	العدد	روبية
نوط ذو روبية واحدة	١	١
نوط ذو روبية خمسة	١٥٦	٧٨٠
نوط ذو روبية عشر	٨٢	٨٢٠
فضية روبيات	١	١٠٠
فضة صفار	٠	٢٢٧
ليرة ذهب	١	٤

وأوضح المفتش انه بعد تدقيق دفتر الصندوق أنْ المصاريف اليومية في الثاني من شهر تشرين الاول لعام ١٩٢٣ كانت مطابقة لدفتر اليومية، ولكن عند التدقيق والتفتيش اتضح بأنه لم يتم دفع رواتب عدد من الموظفين لشهر تشرين الاول لسنة ١٩٢٣ ، كما طالب المفتش الإداري بتدقيق التفاوت بالرواتب بين شهري أيلول وتشرين الأول من السنة المذكورة، الا انه وجد بعض الاختلافات في الرواتب خلال الشهرين المذكورين [٢]

وفي غضون ذلك قام المفتش الإداري السيد علي أصغر افندي بجولة تفتيشية لبلدية لواء البصرة في صيف عام ١٩٢٣ ، و أوضح في تقريره انه راجع سجل حسابات البلدية الذي وجده منظم ويخلو من النواقص الا انه كان لديه ملاحظات تنظيمية تعلقت بضرورة توفير المكان ، والمستلزمات الضرورية لأمين الصندوق ، وموظفو البلدية الاخرين [٣] .

وفي العشرين من شهر نيسان عام ١٩٢٣ أقترح مدير الصحة في البصرة على أعضاء المجلس البلدي حول انشاء دائرة للصحة على الضفة الشمالية من نهر الرباط تتولى مهمة الأشراف الصحي على محلات الرباط الكبير والصغير والخندق بسبب ازدحام السكان في تلك المناطق نتيجة كثرة الوافدين إليها من المناطق المجاورة

(١) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د.ك.و، ملفات وزارة و الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٥١١٧/ ٣٢٠٥٠/ و٢٣ ، ص١٤.

(٢) د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٥١١٧ ، ٥٠٠٣٢ ، و١ ، عنوان الملفة تفتيش بلدية البصرة ،ص١٧ .

(٣) د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٥١٧٩ ، ٥٠٣٢ ، و٣ ، عنوان الملفة تفتيش حسابات بلدية البصرة ،١٩٢٣ – ١٩٢٤ ، ص١-٣ .

للعمل اثناء موسم جني التمور ، و في مجال النقل التجاري عند ميناء في منطقة الدوكيارد [١] أو(الداكير) و ازدياد الحاجه فيها الى الخدمات الصحية ، وبذلك وافق أعضاء المجلس على مقترح مدير الصحة أنْ اقرروا انشاء دائرتين احداهما الصحة واخرى للبلدية تتولى مهمة توفير الخدمات الصحية ، والبلدية لسكان تلك المنطقة ، وكان هدف أعضاء المجلس هو تهيئه ظروف صحية ، وبلدية والحصول على قدر ممكن من الضرائب والرسوم نتيجة لأهمية المنطقة تجارياً[٢].

من خلال زيارة المفتش الإداري على اصغر افندي منصوري بزيارته التفتيشية لبلدية لواء البصرة بتاريخ التاسع من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٤ لاحظ أهتمام الموظفين في دائرة البلدية ومخالفة قيد الغرامات والنقص بالطوابع في المعاملات التابعة لهذه الدائرة ، إذ وجه كتاباً الى دائرة متصرفية اللواء مؤرخ في الرابع من شهر اب عام ١٩٢٤ بوجوب توجيه بلدية البصرة الى اكمال المعاملات الخاصة بها التي تعاني من نقص في الطوابع من قبل موظفي البلدية لذلك من الضروري أكمال المعاملات المتعلقة بنقص الطوابع ومتابعة الأمر أيضاً من قبل مجلس اللواء الإداري في ذلك كما طالب أيضاً بمعرفة مقدار الغرامات النقدية المستحصلة من قبل المتسببين في نقصان الطوابع[٣] .

كما طالب المفتش الإداري علي أصغر أفندي منصوري من متصرف لواء البصرة بإجراء التحقيق بشأن المأمورين المسؤولين عن نقص معاملات الطوابع ، والمبادرة بإجراء التحقيقات بشأنهم ، وبالخصوص المحاسب وداد افندي والكاتب عبد الكريم افندي ،وعليه يجب الاسراع اجراء التحقيق بحقهم ، كذلك وجوب سحب ايديهم من العمل وتوديعهم للمحاكم النظامية وتغريم المتسببين بضياع الأموال و لعدم مراعاة

(١) الدوكيارد (الداكير) وهي احدى جزر البصرة المطلة على شط العرب في المنطقة الواقعة بين نهري العشار و الخندق ، وهي جزيرة مربعة صغيرة يحيط بها المياه من جميع جوانبها ، تم حفرها من قبل القوات البريطانية عام ١٩١٨ وقام بافتتاحها الجنرال (فرليند) ، اما معناها في اللغة العربية حوض التسفين وبالإنكليزية يطلق عليها (الدوكيار) وتعني مكان تصليح السفن ، حيث استخدمتها القوات البريطانية خلال الحرب لإصلاح السفن المحيطة ، ولكنها بعد ذلك اصبحت مكان كبير لتصليح السفن و الزوارق في العراق كذلك تم استخدامها كميناء صغير للسفن القادمة من الخليج العربي و منطقة مهمة لتصدير التمور و البضائع الاخرى الى الخارج ، ينظر : حميد احمد حمدان ، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني، ص٤٢٣ .

(٢) م.و.ب.،أوراق مقررات المجلس البلدي في البصرة سنة ١٩٢٢ – ١٩٢٣ ، جلسة ٢٥/ ٥ / ١٩٣٢ ، قرار رقم ١٥٧ ، ص٥٤٣ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، مصدر سابق ، ص١.

أحكام قانون الطوابع ، و طلب المفتش الإداري من رئاسة البلدية لإجراء المراجعة عن أعمال موظفيها و من القيام بواجباتهم منعاً لتكرار مثل هذه الحالة [١].

كما وجه المفتش الإداري علي اصغر افندي كتاباً الى وزارة الداخلية ذي الرقم (٢٣٥٦) و المؤرخ في الثالث عشر من شهر شباط عام ١٩٢٤ حول النواقص الموجودة في معاملات بلدية البصرة ونخص منها بالذكر عدم مراعاة البلدية الى منطوق قانون الطوابع العراقي ، فمن الضروري أعطاء أوامر صارمة من قبل وزارة الداخلية على تنفيذ قانون الطوابع واستيفاء الغرامة النقدية من المخالفين مع النظر الى النواقص الاخرى[٢] .

و ثبتت تقارير التفتيش الاداري ملاحظات عدة حول عمل بلدية لواء البصرة وهو الامر الذي يعكس مقدار اهمية تلك التقارير في تصويب الاخطاء التي كانت تحدث خلال سير العمل اليومي أو أنْ بعض الملاحظات كانت بمثابة توجيهات لإتمام العمل بشكل صحيح ومثال ذلك الملاحظات التالية التي ثبتها تقرير التفتيش الاداري على بلدية البصرة: [٣]

١– إنّ محاسب البلدية يحفظ احد المفاتيح بعهدته ولا يترك الاثنان بعهدة امين الصندوق .

٢– عدم تخصيص غرفه خصوصيه لأمين الصندوق .

٣– إنّ دفاتر البلدية قوبلت مع دفاتر دائرة الشرطة وهي الان غير كاملة.

٤– إنّ المحاسب لم يدقق اليومية العائدة لأمين الصندوق يوميا بل يتركها على الاعتماد امين الصندوق والى اليوم الثاني .

٥– إنّ دفتر اليومية وجد فيه قليل من الشطب وعند وجود الحك ينبغي التصحيح المطلوب و باللون الاحمر حيث ان التصحيح لم يكن باللون الاحمر بل في اللون الاسود .

---

(١)د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، مصدر سابق ، ص٤ .

(٢) د.ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، عنوان الملفة ، تفتيش حسابات بلدية البصرة ١٩٢٣ – ١٩٢٤ ، ص٦ .كتاب المفتش الإداري العدد ٢٢٨١ / ٢٦٥٨ في ٤ / ٣ / ١٩٢٤ الموجه الى وزارة الداخلية بشأن التحقيق مع محاسب بلدية البصرة .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١١٧ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، عنوان الملفة ، المصدر السابق ، ص١٧.

٦- عند التحقيق وجد ان المأمورين يقبضون الدراهم عن رسوم البلدية ويعطون الوصولات رأساً تحت اعضائهم يعقوب افندي الياس محاسب وابراهيم امين وعبد الكريم افندي مفتش اول وحامد محمد افندي معاون مفتش

٧- عند التدقيق وجد في يومية الصندوق اثر الوصولات مدروجة مرتين ومشطوبة واحد منهم بعد او عند التحقيق ، إذ وجد ان امين الصندوق حين هجوم الناس عليه يأخذ جميع الوصولات مع الدراهم من الدافعين مره واحده وبعد بالتدريج بعدد الدراهم ويمضي على الوصل ويسلمها الى الدافعين او الى الشخص المختص لذلك الرسم(١).

٨- إنّ امين الصندوق كان يسلم الدراهم الى البنك يوميا بل كان يسلمها بمبالغ مختلفة بموجب إدارته و بتواريخ مختلفة وهذا العمل قد جرى الى نهاية عام ١٩٢٣ .

٩- إنّ امين الصندوق يجلس مع كاتبين المعارف والواردات وليس يوجد له غرفه مخصصه، و ان هذه الغرف تبقى مفتوحه الى بعد الغروب في اكثر الاوقات ، وعند غياب امين الصندوق و الكاتبين يشتغلون عند الحاجة بعد وقت الدوام الرسمي، وهذا يقتضي المحافظة التامة على الصندوق في حوزه امين الصندوق الذي تبقى فيه الدراهم ليلاً ونهاراً ، ويجب اعطاء غرفة خاصة به حتى تبقى الصناديق العائدة له في محل على حده من الكاتبين تحت المحافظة التامة (٢).

ويظهر ان واجبات المفتش الإداري لم تكن مقتصرة على مراقبة أداء الدوائر الحكومية في الالوية ومنها لواء البصرة وانما امتدت واجباته للتدخل في ميزانية البلدية وابداء الرأي حولها ، ولعل ابرز مثال على ذلك بعد نهاية الدورة الانتخابية الأولى للمجلس البلدي بتاريخ الثاني عشر من شهر كانون الأول عام ١٩٢٥ التي ألفت لجنة برئاسة البريطاني (أي اس بري) وعضوية اثنين من أعضاء المجلس البلدي وهما عبد الجبار الخضيري ويوسف افندي عبيدة وكانت مهمة اللجنة " النظر في مصاريف ميزانية البلدية" وبعد مرور ثلاثة اشهر انجزت مهامها بوضع تقريرها الذي احتواه كتاب المفتش الإداري المرقم (١٣٤) في الثاني من شهر نيسان عام ١٩٢٦

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، عنوان الملفة ، تفتيش حسابات بلدية البصرة ١٩٢٣ – ١٩٢٤ ، ص١ – ٣ .

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ١٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ ،و٣ ، عنوان الملفة ، تفتيش حسابات بلدية البصرة ١٩٢٣-١٩٢٤ ، ص٤ .

وقد تضمن التقرير مراجعة شاملة للرواتب والنفقات في بلدية اللواء، فضلا عن تحديد أجور المتقاعدين من البريطانيين مع دائرة بلدية البصرة [١]

ومما يلاحظ انه كان للمفتش الإداري أي أس بري دور كبير عند إعداد ميزانية المالية لبلدية البصرة خلال الاعوام (١٩٢٤ – ١٩٢٥) ،فقد أشار الى تناول الملاكات بالتقليص والتوحيد وذلك من اجل سد العجز الحاصل في ميزانية البلدية ، إذ قام بتوحيد وظيفتي رئيس الكتاب والمحاسب بوظيفة واحده تعرف بها ، والاستغناء عن بعض الموظفين ، كذلك كان له دور في متابعة مصروفات ميزانية البلدية مع المتصرف خلال مدة نفاذ الميزانية كذلك كان له دور كبير في دراسة مصروفات الميزانية للسنة المالية (١٩٢٥ – ١٩٢٦) [٢] .

قام المفتش الإداري في لواء البصرة برفع تقرير ضد بلدية البصرة والذي ارسل الى مدير مراجعة وتفتيش عموم الحسابات ، نتيجة تعلق الموضوع بالأمور المالية ، ولقد اشار التقرير الى وجود مخالفات كثيرة في عمل بلدية البصرة وخاصة في تطبيق قانون الطوابع العراقي ، ويبدو أنْ دائرة البلدية في لواء البصرة كانت على درجه من التساهل مع موظفيها ولم تصدر بحقهم العقوبة المناسبة ، وعدت هذا الأمر الذي شخصه المفتش الإداري [٣] .

ونظراً لأهمية الموضوع قام وزير الداخلية شخصياً بالتدخل و وجه كتاباً شديد اللهجة الى متصرف لواء البصرة شخصياً يحث فيه على معاقبة المخالفين وبالذات محاسب البلدية المدعو داود افندي والكاتب عبد الكريم افندي الذي حملهم التحقيق الاولي الذي قام به المجلس البلدي في البصرة المسؤولية الكاملة عن المخالفات المشخصة من المفتش الإداري، و اوصى الكتاب بإجراء التحقيق و طرد هؤلاء من الوظيفة اذا اقتضى الامر ذلك [٤] .

---

(١) رجب بركات ، المصدر السابق ، ص٣٧٥ – ٣٧٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٩٣.

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ١٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٦ ، عنوانها التقارير الإدارية ، تاريخها ١٩٢٤ ، ص٦ .

(٤) د.ك.و ، البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ١٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٦ ، عنوانها التقارير الإدارية ، تاريخها ١٩٢٤، ص٧ .

ويدل ذلك على مدى الاهتمام الكبير بالتقارير المرفوعة من المفتشين الإداريين والمتابعة المستمرة لها من قبل اعلى المستويات في الوزارة وعدها من الأمور المهمة جداً لأنها تمس الحياة العامة للأهالي .

ومن خلال مراجعة تقارير التفتيش الاداري اتضح أنْ بعض المفتشين الاداريين لاسيما من البريطانيين كانوا يتدخلون في عمليات الانتخابات من خلال تأييد بعض المرشحين لضمان فوزهم في الإنتخابات تماشياً مع السياسة التي تنتهجها سلطات الانتداب البريطاني في اختيار الأعضاء دون غيرهم لعضويه المجلس التأسيسي ، فقد كان المفتشون الإداريون يقدمون الى المستشار البريطاني لوزارة الداخلية تقارير سرية عن الأعضاء المفضلين لديهم ولدى المتصرفين ومن الذين يعتقدون انهم سيصوتون لصالح المعاهدة فيما اذا تم إنتخابهم وبالتشاور بين المفتش الإداري و المتصرفين في كل لواء [١] .

وفي اطار متابعته للنشاط الاقتصادي في لواء البصرة ، فقد كتب المفتش الإداري للواء تقريراً أوضح فيه أنْ البلدية كانت تستوفي رسماً يبلغ (٥) روبيات من الحلاقين الدوارين البالغ عددهم (٣٥) حلاقاً ، وكانت هذه الرسوم تستحصل بأنتظام ، وهو الامر الذي يوفر مبالغ مالية لا بأس بها لبلدية اللواء من الممكن أنْ تسهم في زيادة الموارد المالية او موارد الخزينة [٢] . كما قامت بلدية اللواء خلال عام ١٩٢٦ بأخذ الرسوم الكشف والتحصيل عن كل محل مخزن للنفط مقابل (١٠) روبيات ، اذ لا يوجد في التصريحات في قانون رسوم البلدية هل يؤخذ هذا الرسم مرة واحدة فقط او شهرياً أو سنوياً ، و كانت دائرة البلدية تأخذ مرة واحدة فقط عند اول كشف المحل وليس سنوياً ولا شهرياً [٣] .

لقد اوضح المفتش الإداري أيضاً أنْ بلدية لواء البصرة تعطي الى الدوائر المختلفة والشركات التجارية عمال خدمات للقيام بأعمال التنظيف اليومي [٤] لأجل خدمه دوائرهم حيث تأخذ منهم أجور مقابل القيام بهذا العمل المختص [١] .

---

(١) حميد أحمد حمدان ، أثر المجلس البلدي في النواحي الإدارية في البصرة، ص٢١٩.

(٢) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٨ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن بلدية لواء البصرة ١٩٢٥ – ١٩٢٨ ، ص٥٠٣.

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٨ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، المصدر السابق ، ص٩.

(٤) دائرة السياحة /٣٦٠ شهرياً و دائرة المتصرفية ٦٦ شهرياً و دائرة العدلية ١٩٥ شهرياً و دائرة المعارف ٣٢.٨ شهرياً و دائرة الكمارك ١٣٠ شهرياً و دائرة الزراعة ٦٥ شهرياً و دائرة المستشفى ١٩٠ و يتبين بان دائرة السياحة تؤخذ =

لقد بين المفتش الإداري من خلال التدقيق لعام ١٩٢٧ حول اجرة عمال التنظيف بانها لم تحصل من الدائرة العدلية من شهر نيسان الى نهاية شهر اذار سنة ١٩٢٧ ولن تحصل على شيء من هذه الامور ، كذلك قام المفتش بتدقيق الدفاتر لسنة (١٩٢٦– ١٩٢٧) ، إذ وجد ان دائرة المعارف في اللواء لم تدفع اي شيء من الأجور الخاصة بالمنظفين الى نهاية تشرين الأول ١٩٢٧ [٢] .

وخلال الاعوام (١٩٢٧– ١٩٢٨) كانت دائرة البلدية تأخذ رسوم الكشف حول تعمير المنازل ، والترميمات حيث كانت تأخذ (١٠) روبيات عن كل بناء منزل جديد و(٥) روبيات لكل كشف عن ترميم منزل قديم وخلال العامين المذكورين اعلاه استحصلت البلدية على (٦٦٠٠) روبية حيث هذه الرسوم تؤخذ سلفا عند تقديم الطلب ، وبعد اخذ رسم دائرة البلدية يرسل الطلب الى مهندس البلدية لاجل الكشف واعطاء رخصة البناء أو الترميم، إذ ان دفتر الأساس لسنة ١٩٢٧ كان منتظم بصورة حسنة ومرتب حسب قوانين وأنظمة وزارة الداخلية [٣].

لقد اوضح المفتش الإداري في لواء البصرة بأن بلدية اللواء قامت باستيراد كميات كبيرة من القضبان الحديدية والانابيب المستوردة خلال عام ١٩٢٧ وإستخدامها في إنشاء الشبكات الرئيسة للمياه والأنابيب في انحاء المدينة [٤] .

لقد قام المفتش الإداري بجولات ميدانية في لواء البصرة و أطلع على بعض المشاكل التي يعاني منها اللواء وخصوصاً ان بعض المشاكل التي يعاني منها اللواء وخصوصاً الضرائب المفروضة على أصحاب وسائل النقل أن بعض المشاة وأصحاب وسائط النقل ذات العجلات يعانون من فرض الضرائب عند مرورهم على بعض الجسور وفرض أتاوه عليهم من بعض المراقبين ، الأمر الذي دفع المفتش الى

=اعلى راتب شهري تليها دائرة العدلية ودائرة المستشفى واقل راتب لدائرة المعارف ، ينظر : د.ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٧٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٢، عنوان الملفة ، تقارير بلدية البصرة ١٩٢٥ – ١٩٢٦ ، ص١.

(١) د.ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٧٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٢، عنوان الملفة ، تقارير بلدية البصرة ١٩٢٥ – ١٩٢٦ ، ص١.

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٨ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، المصدر السابق، ص٢ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٨ / ٣٢٠٥٠ / و١٢، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية البصرة ١٩٢٦ – ١٩٢٨ ، ص١ – ٥ .

(٤) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١١١٣ / ٣٢٠٥٠ / و١، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن بلدية لواء البصرة ١٩٢٧ ، ص١.

مخاطبة المتصرفية بوضع حد لهذه المشاكل ، لذلك قدم جملة من مقترحات والعمل على رفعها الى متصرفية اللواء والحكومة المركزية من خلال إصدار بطاقة تخولهم حق العبور على الجسر او المعبر بغض النظر عن عدد مرات عبورهم ، و هذه البطاقة تخول الشخص المدرج أسمه أو الواسطة ذات العجلة المبينة فيها حتى تمكنه من العبور، وتكون قابلة للتجديد كل ستة أشهر[١] .

ويتضح من تقارير التفتيش الإداري ان المفتش كان يتمتع بصلاحيات واسعة لا سيما بما يتعلق بالأمور المالية في دوائر الحكومة [٢] وفي ضوء ذلك نجد ان المفتش كان له دور في تفتيش حسابات البلدية بعد ان كان المجلس البلدي هو المسؤول عن أعمال البلدية ومراقبتها ومراقبة موظفيها وتدقيق حساباتهم ، ومسائلة اولئك الموظفين ، وكذلك المفتشين الإداريين بحكم ما يخولهم نظام التفتيش الإداري وعندما توسعت البلديات بأعمالها ومواردها أصبحت وزارة الداخلية مهيأة للتفتيش والمراقبة ، وقوبل بالموافقة من قبل المجلس البلدي وخصص المبلغ اللازم للمفتشين ومقداره(٥٠٠) روبية لأغراض التفتيش، وكانت مهمة المفتش تقوم على تفتيش أعمال الموظفين ورئيس البلدية والمجلس البلدي وذلك لضمان سلامة المصروفات المالية[٣].

وفي الخامس عشر من شهر ايار ١٩٢٩ قدمت اللجنة تقريرها الى المجلس البلدي أوضحت فيه تكاليف المصاريف السنوية الواجب انفاقها على خدمات البلدية في منطقة التنومة ، وبعد مصادقه أعضاء المجلس البلدي على ما جاء في التقرير المذكور اذا قرروا عدم البت بشأن أدخال المنطقة حتى يتضح و معرفه مقدار الواردات السنوية التي يمكن أن تحصل عليها بلدية البصرة من الضرائب والرسوم المفروضة على المعابر والسفن في تلك المنطقة ، وبعد الاطلاع على الموضوع من مختلف جوانبه رخص المجلس البلدي حول أدخال المنطقة ضمن بلدية البصرة[٤].

وفي اطار متابعته لكل ما يخص الجوانب البلدية في لواء البصرة ، فقد تابع المفتش الإداري شؤون المختارين في المحلات والقرى البصرية ، اذ يعد المختار اشبه بالموظف الحكومي ، فمثلاً كان للمختار دور في قضاء السيبة له وضعية خاصة

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تقارير التفتيش الإداري ، تعين أجور الجسور والمعابر ، رقم الملفة ٢٨١٩ / ٣٢٠٥٠ / و١، ١٩٢٩ ، ص١٣ .

(٢) رجب بركات ، المصدر السابق ، ص٤٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٤٣٣ .

(٤) حميد أحمد حمدان ، أثر المجلس البلدي في النواحي الإدارية في البصرة، ص٢٠٠ .

وأهمية محلية ، تزيد على دور المختارين في المدن ، إذ أشار في تقريره الى أن المختار هو الواسطة لكثير من الشؤون الرسمية، الا وهو اشبه بالموظف الرسمي ، اذ قال " إن الإدارة البريطانية قد خصصت رواتب للمختارين كل بحسب أهمية مقاطعته ، على العكس من مختاري المقاطعات الاميرية الاربعة (الهارثة ، السويب ، المدينة ، الزبير) الذين يأخذون من المغارسين ٥% من التمور باسم الضباطة او حق السركلة ، حيث بين كذلك بان هؤلاء المختارين كانوا يتعرضون الى العديد من المضايقات وتحمل بعضهم الأعباء بما يقدمونه من خدمات السلطات المختصة..."[١].

كما بين المفتش ان بعض المختارين جمعوا بين المشيخة والمختارية ، ويبدو ان هذا حدث بسبب ما كان يشعر به شيوخ العشائر والافخاذ من تقلص سيطرتهم ، وضعف الحالة العشائرية آنذاك بعد ان قويت سلطه الدولة، حيث كان نفوذ هؤلاء المختارين على رعاياها ، ولهذا سعى بعض شيوخ البصرة الى الجمع بين المشيخة والمختارية ليبقي على مكانته الاجتماعية بين افراد عشيرته [٢] .

اما فيما يتعلق بالمظاهر العمرانية في اطار بلدية البصرة فقد حفلت تقارير التفتيش الإداري بمعلومات مهمة كان من بينها ان لواء البصرة يحتوي على عدد من الحدائق حيث توجد في ام البروم [٣] حدائق (اخوان الصفا)، فضلاً على انها متنزه

---

(١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣٢١ / و١١ ، ١٩٣٠ ،عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص١٢ .

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٤١٥ / و٩ ، ١٩٣٦ ،عنوان الملفة تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص٩ .

(٣) ام البروم : تقع وسط العشار و كانت مقبرة ، ثم تحولت الى ساحة تضج بالزوار و اصحاب المهن ، اذ تعددت الآراء حول اسمها ، فمنهم من يقول انها ساحة محاطة بالبيوت وكان من سكانها عائلة الملاك ، وعندما اصاب البصرة و اهلها المجاعة و تسببت في شحة المواد الغذائية و تفشي الامراض مما دفع بالملاك وهم حسن الملاك و حميدة حمود باشا الملاك ، و كانت مقتدرة مالياً الى تنصب القدور عام ١٨٥٧ و طهي الطعام فيها وسط الساحة ، و قد سميت في ذلك الوقت القدور البروم ، في حين يذهب البعض عن تسمية الساحة انها كانت ملجأ لبعض العمال الذين يقومون ببرم الحبال ، فاطلقوا عليها ساحة ام البروم اي ام الحبال ، ثم تحولت بعد فترة الى مقبرة دفن فيها احد الغرقى من نهر الرباط ، و بمرور الايام صار الناس يدفنون موتاهم في تلك المنطقة ، ثم تحولت فيما بعد الى موقف سيارات بعد ان تم منع الدفن فيها و ازالتها في عهد متصرف البصرة محيسن علي عام ١٩٣٩ ، و اقيمت مكانها حديقة الملك غازي و التي تمتد الى نهر الخندق ، وسميت فيما بعد بحديقة الشعب ، وفي الوقت نفسه فهي ساحة تجمع كافة الناس وسط العشار اذ تحتوي على الاسواق و محلات و مواقف للسيارات . ينظر : حامد البازي ، البصرة في الفترة المظلمة وما بعدها ، ج١ ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص٣٧ – ٣٩ .

للناس، حيث توجد بها مساحات واسعة لإقامه الحفلات والاعراس ، إذ ان حدائق ام البروم تقسم على اربعة اقسام قسم خاص للحفلات وتسمى حديقة الملك غازي الاول وقسم للنساء و هي خاصة لا يجوز الدخول لها ، اذ يوجد بهذا القسم ملعب للأطفال اما الاقسام الاخرى فتكون مخصصة للرجال، كذلك توجد الازهار والحدائق والممرات المبلطة واحواض الماء المزودة بالأنوار الكهربائية ، فضلاً عن وجود حديقة (أوتيكا) الكبيرة وتعد من الحدائق الكبيرة والمنزهة ، اما حدائق ميناء البصرة فهي أيضاً كبيرة وكانت انارتها واضحة يؤمها الكثير من الناس [١] .

ومن خلال متابعة تقارير التفتيش الاداري يتضح ان المفتش كان له دور كبير في المحافظة على شكل المدينة وجماليتها من خلال متابعته المستمرة لكل ما يخص تفاصيل الحياة اليومية ، فمثلاً وجه المفتش الإداري في لواء البصرة أنظار البلدية حول أصحاب الأبنية الجديدة أو أصحاب الدور التي بحاجه الى تصليح وترميم ، قد أعتادوا الى الأكثار من وضع بعض المواد الإنشائية مثل الطابوق و الجص و الرمل في الأزقة ، و الشوارع ، ويتركونها مدة طويلة مما تعرقل حركة المرور وتسبب للناس إزعاجا لا مبرر له ، فيجب ألفات أنظار البلدية الى هذه الناحية والعمل على معالجتها [٢] . كما كشف المفتش الإداري عن اهم الشوارع في مدينة البصرة وتحدث عن عرضها وجماليتها ومن أهم هذه الشوارع [٣] .

حوت البصرة عدداً من المرافق الصحية التي كانت تابعة لبلدية البصرة فقد أشار تقرير المفتش الإداري الى المستشفيات ومنها المستشفى الملكي الذي يقع في البصرة على الطريق المؤدي الى الزبير، والذي وصف بأنه بناء واسع فيه حالات كبيرة للنساء

---

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ١٠١٧ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٣عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص١ .

(٢) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١١٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، عنوان الملفة تقارير إدارية في لواء البصرة ،١٩٣٣، ص١ – ٣ .

(٣) شارع أنس ويبلغ عرضه ٢٠ متر ، و شارع الامير غازي وعرضه ١٥ متر ، وشارع الموفق وعرضه ١٦ متر ، و شارع دينار و عرضه ٢٢ ، و شارع ابو الاسود الدؤلي و عرضه ١٦ متر ، و شارع دريد وعرضه ١٦ متر ، وشارع الملكة وعرضه ١٦ متر ، وشارع النظامية و عرضه ١٦ متر ، و شارع الامير فيصل وعرضه ١٤ متر . و شارع المهلب وعرضه ١٦ متر ، وشارع الحريري وعرضه و ١٤ متر ، وشارع العباسيين وعرضه ١٤ ، وشارع الخليل وعرضه ١٤ متر ، و شارع الجاحظ و عرضه ١٢ متر ، و شارع بشار و عرضه ١٢ متر ، و شارع الفرزدق وعرضه ٨ أمتار ، ينظر : د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ١٠١٧ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٣عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص٣ – ٤.

و ردهات واسعة للمرضى وغرف فسيحة للعمليات والادوات الطبية و دوائر الاطباء ويعد آنذاك من أحسن مستشفيات العراق الكبيرة، و أنهّ وصف بناية السجن في اللواء والتي كانت تقابل المستشفى الملكي لها فناء واسع وفيه ردهات كبيرة لمساكن المساجين وغرف كبيرة للمعامل والمطابخ كما كانت تحتوي على حمامات عصرية وغرف لسكنى الحراس[١] .

ويتضح من تقارير التفتيش الإداري ان المفتش الإداري لم يغادر صغيرة او كبيرة الا وقد تعرض لها ، وتقدم لنا تلك التقارير معلومات قيمة عن واقع البصرة الخدمي ففي تقرير عام ١٩٣٤ وردت العديد من المعلومات التي تعلقت بالحسابات و املاك الدولة والضرائب والرسوم التي كانت تجبى من المواطنين ومدى واقعيتها [٢] .

وفي السياق نفسه حرص المفتش الإداري على تطبيق القوانين ، لذا فقد طالب إدارة البلدية بأدراج القوانين المكلفة بتطبيقها في اللواء ولكنه اشكل عليها ان تلك القوانين لم تكن موجودة في البلدية وانما كانت تحصل عليها من المحامين عند الحاجة والضرورة لذلك فقد نصح المفتش بضرورة احتفظ البلدية بتلك القوانين [٣] .

هذا واقد أشار التقرير الى ان بلدية البصرة تمتلك مجزرة واحدة لا بأس بها ونظراً العشار فأنه بحاجة الى مجزرة أخرى ولغرض صيانة الصحة العامة يجب ان تتم مراقبة هاتين المجزرتين ومحاسبتهما في حال اخلالهما بشروط الصحة العامة [٤] .

كما أوضح ان مركز ناحية شط العرب وهي قرية كردلان في الجهة الشرقية من شط العرب وهي امام العشار و محرومه من كل وسائل العمران والخدمات العامة مع قربها للعشار وكثره المترددين اليها و فيها ما يقارب (٣٠٠) دار فبقائها على حالتها سواء كان من جهة العمران او من جهة الصحة غير مباشر ، لذا اقترح المفتش الإداري من الضروري توسيع حدود بلدية البصرة وادخال هذه القرية من ضمنها لقيام البلدية في خدماتها العامة الابتدائية هناك وتنظيمها على قدر ما يمكن إذ ان معظم

---

(١)د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١١٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، عنوان الملفة تقارير إدارية في لواء البصرة ،١٩٣٣، ص٦.

(٢) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلديات لواء البصرة ، ص٩.

(٣)د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلديات لواء البصرة ، ص١٠.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٣.

الرسوم التي تتقاضاها بلدية البصرة من رسوم ووسائط النقل النهرية تعود لهذه القرية لو كانت المؤسسة فيها ، ولما كان تأسيس بلدية مستقلة عن البصرة يكلف مصروفات اضافية من الممكن الاستفادة منها حال ضمها الى بلدية البصرة ، فان المفتش رجح الطريقة الثانية وطالب تعديل الحدود على هذا الأساس [١] .

لقد اوضح المفتش الإداري ان اكثر البلديات لديها نقود مؤمنة لدى الخزينة المالية، كما كان لكل بلدية حساب جاري أيضاً، يتضمن ما يخص البلدية من تلك النقود ، ولما كان معرفة مقدار تلك النقود امر لازم عند القيام في تعداد الصندوق فمن الضروري ان تقوم مديرية الحسابات في تبليغ الألوية عن ما موجود في بلديتها خلال كل ستة اشهر مرة واحدة و تقوم المتصرفية في دورها بتبليغ الجدول المذكور طبع البلديات ليحتفظوا به ضمن حسابهم الجاري [٢] .

ولم يهمل المفتش بقية مناطق البصرة فقد أشار في تقريره الى ناحية الهارثة الواقعة شمال مركز المدينة ، إذ اقترح بعض الحلول للمشكلات الاجتماعية والأمنية التي تعاني وهي القيام بأنشاء مركز للشرطة على الطريق العام وذلك لكي يسهل الإدارة ومراقبة سير العبور ، فضلاً عن سهولة مراجعة بعض المواطنين عند الضرورة ، و اقترح المفتش اجراء إصلاحات لمبنى ادارة الناحية وجعلها بحالة تتفق وهيبة الدولة [٣] .

ويبدو ان مقترحات المفتش الإداري بخصوص مبنى إدارة ناحية الهارثة لقت استجابة سريعة، فقد اشار المفتش في تقريره المؤرخ في الثاني والعشرين من شهر اذار عام ١٩٣٤ ، بان التغييرات في سراي الهارثة قد تمت و تم الطلب من المديرية الموصى اليها القيام بإجراء الكشف وتقدير النفقات لتعمير السراي الحالي في الناحية حيث اجابتها بانه نظراً لعدم وجود مخصصات لتعمير السراي المذكور ، ويقترح

(١)د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلديات لواء البصرة، المصدر السابق ، ص١٢.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٥ .

(٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الهارثة ، ص٢٣.

تأجيل الكشف الى تصديق ميزانية السنة الجديدة لعام ١٩٣٥ وعليه سوف تعرض الكيفية بما يحتم لديها في هذا الشأن[١] .

وفي التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول عام ١٩٣٥ قام المفتش الإداري بجولة تفتيشية في ناحية الهارثة وقدم مجموعة ملاحظات منها :- [٢]

١- طالب بأنشاء مخفر للشرطة على الطريق العام بين القرنة والبصرة.

٢- طالب متصرفية لواء البصرة وزارة الاقتصاد على تبليط الطريق العام ما بين البصرة والقرنة نتيجة حدوث بعض التشققات من أثر هطول الامطار حيث ان الطريق يقطع نتيجه حدوث التشققات فيترجى تبليط الطريق المذكور حتى يتمكن عامه الناس من العبور

٣- طالبت متصرفية لواء بأنشاء جسر يربط ما بين الناحية و مركز البصرة نتيجه حدوث بعض الازدحامات هناك .

٤- العناية بمكابس التمور بشكل جيد .

وفي عام ١٩٣٥ قام المفتش الإداري بزيارة الى مقر المجالس الإدارية في مركز لواء البصرة حيث انه دقق الاوراق الانتخابية ومقررات المجلس لسنة واحدة إذ أنه لم يجد شيء بخلاف الاصول المتبعة وفق نظام الإنتخابات الخاص بالمجالس الإدارية في اللواء [٣] .

لم يكن دور المفتش الإداري يقتصر على المراقبة وكتابة التقارير حول الواقع البلدي والخدمي في لواء البصرة ، وانما كان يقوم بتقديم الحلول لبعض المشكلات التي كانت تعاني منها المدينة ، ومنها ما ذكره حول اقتراحه بضرورة قيام دائرة البلدية بتخصيص ارض زراعية تستخدم كمشتل تستفيد منه البلدية في تشجير ساحات وشوارع المدينة بدلا من ان تقوم بجلبها من بغداد وهو الامر الذي سيجنب الخزينة المصروفات الزائدة الناتجة عن النقل والتلف الذي يحصل خلال عملية النقل [٤] .

---

(١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة ، ص١٤.

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٢٦١ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الهارثة ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، ص٢٣.

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش مركز لواء البصرة ، ص٧.

(٤) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٥٠٠٣٢ / و٢ ، ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية البصرة ، ص١٣.

وفي الاطار نفسه فقد اقترح المفتش ان تتابع دائرة البلدية الأنهار والقنوات المنتشرة في اللواء والاقضية التابعة له لما لذلك من اثر في تنقية الأجواء والمحافظة على الصحة العامة [١].

هذا وقد كان للمفتش الإداري دور كبير في مراجعة و تحديد اجور وسائط النقل داخل مدينة البصرة و خارجها بعد التنسيق مع المجلس البلدي ومتصرفيه اللواء ، اذ قام بأرسال العديد من الكتب ، والمخاطبات بهذا الخصوص ، حيث ان المجلس البلدي و متصرفية اللواء وافقت على ذلك ، وخصوصاً في كتابها المرقم (١٠٦٧٠)و المؤرخ في السادس والعشرين من شهر ايار عام ١٩٣٥ و الخاص بإلغاء أجور التعريفات السابقة و تحديد اجور الاسعار الجديدة وفق اعداد جدول بخصوص ذلك [٢] .

ويظهر من المعلومات الواردة في تقارير التفتيش الإداري انه هناك تجاوباً وتعاوناً بين بلدية البصرة والتفتيش الإداري حيث ان بلدية اللواء قامت بتنفيذ معظم توصيات المفتش ما عدا تلك التي قد لا تحظى بموافقة المجلس البلدي في اللواء ومثال ذلك مقترح المفتش بإدخال ناحية شط العرب ضمن الحدود الإدارية لبلدية البصرة وهو الامر الذي لم يكن من تخصصه في تلك الظروف، فضلاً عن عدم موافقة المجلس البلدي [٣] .

ومن ضمن ابرز الاعمال التي لاحظها المفتش الإداري وكان له مقترحات بخصوصها هي قضية انهار البصرة ففي عام ١٩٣٤ اقترح المفتش على مديريه الري العامة من القيام بأمور التعمير كما اقترح مد السلطات الإدارية في اللواء بالمخصصات اللازمة لتقوم بمواصلة امور التعمير كما فعلت في سنة ١٩٣٣ حين قامت بتطهير نهر العشار و الخندق بعد اعداد الكشوفات الفنية اللازمة التي تحتاجها[٤] .

---

(١)د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٥٠٠٣٢ / و٢ ، ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية البصرة ، ص١٣ .

(٢) د.ك. و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٣٢٨ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٧ .

(٣) د . ك . و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ،٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢، ١٩٢٤ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلديات البصرة ، ص١٣ .

(٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ١٠٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، المصدر السابق ، ص١١٤ .

لقد اوضح المفتش ان الطريقة المتبعة في تطهير الانهر في البصرة هو ان طبيب الصحة يقدم تقريراً للبلدية بالأنهر الواجب تطهيرها وهي تقوم بما يلزم بهذا الشأن ، وفعلاً قامت بلدية البصرة بردم نهراً واحداً والثاني طهرته على نفقة اصحاب الاملاك ، حيث استرجعت ما صرفته عليه منهم ، والثالث طهر من قبل اصحاب الاملاك أنفسهم [١] . كما بينت تقارير التفتيش الاداري ان أنهر لواء البصرة قد حصل فيها بعض الترسبات الحاصلة في المياه وان سميت معظم انهر البصرة اصبحت مرتفعة جداً ، الامر الذي سببته قله مياهها لذلك قامت الحكومة بتطهير نهر العشار في عام ١٩٣٣ وثم بدأت في تطهير الخندق ولكن حيث توجد كلا النهرين في الانهر التي تحتاج للتطهير والكري ، لأنهر الكباسي الكبير والصغير و الصالحية والخورة وغيرها ، لذلك اقترح المفتش الإداري تأمين استمرار التطهير حول تباع الشقين الآتيين، أما حمل الكلفة على إدارة الري لتقوم في كشف الانهر المحتاجة للتطهير ومن ثم تقوم بما يترتب عليها ، واما في ترك تقدير الامر لجهة الإدارة ، و تخصيص المبالغ التي تقدرها الجهة المذكورة بعد مراجعه الخبيرين ، وجعل الإدارة المسؤولة عن ذلك حيث انه رجح الجهة الثانية على الاولى للقيام بعملية التطهير [٢] .

وعلاوة على الاهتمام بنظافة وشكل الأنهار في البصرة ، فكان موضوع تنظيف الشوارع والازقة ضمن دائرة اهتمام المفتش الإداري ففي تقريره الذي كتبه عام ١٩٣٦ أوضح بأن الدوائر الصحية في اللواء قررت ان تقوم البلدية بتنظيف الشوارع والازقه في اوقات ملائمة كأواخر الليل ، وقد منعت الكنس نهاراً لما فيه من اضرار صحية خطرة ، وبالرغم من ذلك ان عمال البلدية يقومون بالتنظيف صباحاً وظهراً او عصراً بلا مراعاة لما يحدث ذلك من خطر على صحة الناس، لذلك طلب ان تمنع البلدية عمالها من القيام بالتنظيف في اوقات النهار، وان تضع قاعدة يجري بموجبها تنظيف الشوارع ويجب على دائرة الصحة مراقبة ذلك [٣] .

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة (البلدية) ، ص١ .

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٤ ، المصدر السابق ، ص٣٧ .

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٢ / ٣٢٠٥٠ / و١، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية لواء البصرة ١٩٣٦ ، ص٢ .

ومن بين الأمور الخدمية التي تطرقت لها تقارير التفتيش الإداري الخاصة بالتبليط ومن ذلك بين المفتش الإداري من خلال قيام بلدية البصرة بالاهتمام بالطرق والجسور وصيانه الطرق العامة مع الاعتناء بصيانتها للسيارات وسائر الوسائط النقلية، حيث ان معظم الطرق قد تعرضت الى الاهمال والتدمير جراء الفيضانات التي لحقت باللواء، لذلك قامت بلدية البصرة بإنشاء طريق البصرة ابو الخصيب حيث قامت بتبليطه بمسافه لا تزيد عن (٦) كيلومتر وهذا الطريق يمر من وسط أحراش غابات النخيل مع تعليته وتبليط طبقة تحتانية من الطابوق المكسر، وطبقة فوقانية من الجص ومع فرشة من الجير، ويشتمل هذا العمل على الجسور الصغيرة القائمة على نهيرات صغيرة ، حيث كانت قيمة المصروفات على هذا المشروع (٧٠٠٠) دينار عراقي [١] .

لقد طالب المفتش الإداري في اللواء خلال عام ١٩٣٤ ببناء سراي في البصرة بسبب عدم ملائمه البناية المتخذة داراً للحكومة في الوقت الحاضر، وان بناء سراي جديد قد تسهل جريان امور الحكومة بصورة مكتملة وذلك بجمع كافة دوائر الدولة في البصرة في جهة واحدة ، وترفع الحيف عن المواطن في الوقت الحاضر لأصحاب القضايا والمراجعين ، فأن التصاميم اللازمة لهذا المشروع كانت جاهزة منذ فترة مبكرة [٢] .

اما بخصوص الدوائر الحكومية في البصرة فقد بين المفتش الإداري ان دور الحكومة المنتخبة في مركز لواء البصرة ليست على اتصال كما هي الحالة اكثر الألوية ، كما وان المسافة التي تفصل بينها هي ليست مسافه معتادة تجعل المتصرفين في جهة العشار ، والشرطة في الجهة الاخرى منه والمحاكم والمصارف والبلدية في البصرة، فضلاً عن ان البناية المتخذة مقراً للمتصرفية ليست محكمة بدرجة تمكنها من ان تكون مناسبة لحفظ الاوراق وذلك لعدم وجود ما يمنع الدخول الى غرفها، فهي في الوقت نفسه بناية فندق لا تصلح لان تكون مقراً للحكومة في اهم مراكز الألوية التي يقوم بزيارتها الأجانب والقناصل، فأن البعد ، والمسافة التي

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧١١٨ / ٣٢٠٥٠ / و١، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن لواء بلدية البصرة ، ١٩٣٥ ، ص١ — ٢ .

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و١٢، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص١٢.

بين الدوائر لازالت تستوجب تذمر المراجعين من الاهالي والموظفين [١] ، اذ ان المعاملات بالطبع تستغرق وقتا طويلاً، لذلك طلب المفتش الإداري الاسراع في انشاء بناية في مركز اللواء تجمع المشتتة في أنحاء اللواء، وبذلك يتم اعداد بناية تليق بمنزله الحكومة، وتخلصها من الايجارات التي تدفعها الحكومة للجهات المختصة من اصحاب الاملاك والتي تقدر بـ(١٥) الف روبية سنوياً، لذلك أقترح المفتش وضع المخصصات اللازمة لإنشاء مشروع الاعمال الرئيسة بصورة مستعجله جداً [٢] .

وعلى الرغم من رفض المجلس البلدي في لواء البصرة لموضوع ادخال ناحية شط العرب ضمن حدود بلدية البصرة الا ان المفتش الإداري أعاد طرح هذا الموضوع مجدداً في العام نفسه ، وكان سبب الرفض يرجع الى ان المجلس البلدي كان يرى ان مسألة ادخال ناحية شط العرب قد يكلف خزينة اللواء مبالغ كبيرة جداً لا تتناسب مع الموارد التي قد تتحقق [٣] .

هذا وقد كان للمفتش متابعة دقيقة للواردات التي حققتها دائرة البلدية في لواء البصرة خلال عام ١٩٣٤ [٤] ، وقد بين ذلك بشكل تفصيلي وكما مبين في أدناه:

جدول رقم (٢)

مجموع الواردات التقديرية لبلدية البصرة خلال عام ١٩٣٤[٥]

نوع الحرف	السنوي فلس – دينار	الشهري فلس – دينار	الأجرة الشهرية فلس – دينار	عدد
بلام	٩ / ١٢٠	– / ٧٦٠	– / ٠٣٨	٢٠
حلاق	– / ٤٥٦	– / ٠٣٨	– / ٠٣٨	١٨
باعة مأكول	٩ / ٢٠٨	– / ٦٨٤	– / ٠٣٨	١٨
قصاب	– / ٨٠٠	– / ١٥٠	– / ٠٣٨	٤
خباز	٢ / ٢٥٦	– / ١٨٨	– / ٠٣٨	٥
خضار	– / ٤٥٠	– / ٣٨	– / ٠٣٨	١

(١)د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و١٢، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص٣– ٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٨.

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و١٢، ١٩٣٤ ، المصدر السابق ، صورة كتاب رئاسة بلدية البصرة المرقم ٧٠٦ والمؤرخ في ٥ / ٤ / ١٩٣٤ الموجه الى متصرفية اللواء ، ص١٠٤ .

(٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢، عنوان الملفة تفتيش بلديات لواء البصرة ، ١٩٣٤، ص١٠٦ .

(٥) جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٣٨٣ ، المصدر السابق ، ١٩٣٤ ، ص١٠٥ .

الذبحية	١٢ / ٠٠٠	١ / ٠٠٠	- / ٠٠٠	/
كل بيت رسم حراسة	٦٠ / ٠٠٠	٥ / ٠٠٠	- / ٠٠٠	/
باعة المواد التابعة للأشغال العامة	- / ٧٥٠	- / ٠٠٠	- / ٠٠٠	/
أجرة عمل	- / ٢٧٥	- / ٠٠٠	- / ٠٠٠	/
رسم عبور كردلان	١٢ / ٠٠٠	- / ٠٠٠	- / ٠٠٠	/
الأرضية تقريباً (١٠ %) التخفيضات	١ / ٤٤٠	- / ٠٠٠	- / ٠٠٠	/
	٢٩ / ٦٧٦	- / ٠٠٠	- / ٠٠٠	/

ويظهر من خلال الاطلاع على تقارير المفتش الإداري في لواء البصرة ، ان التفتيش الإداري لن يترك كبيرة وصغيرة تخص اللواء ، ومن ذلك متابعته دار العجزة ، اذ قام المفتش بزيارته بتاريخ ١٩٣٧/٩/٢٢ ، حيث ان دار العجزة لا يدخلها عاجز الا بعد اجراء معاينة الطبيب له مع حلق شعر راسه و ادخاله الى الحمام وهي تحت اشراف طبيب من الصحة كذلك تبديل البستهم بألبسة نظيفة بعد خروجه من الحمام ، واما معيشتهم فأنها حسب ترتيب الصحة من نوع ومقدار الطعام الذي يحتاجه كل واحد منهم يومياً حيث تشتري المواد الغذائية من قبل كاتب المصرف وبإشراف محاسب البلدية وان معدل ما يصرف لكل شخص يومياً (١٢) فلساً[١].

وفي عام ١٩٣٨ زار المفتش الإداري دار العجزة ، و على الرغم من رضاه عن موافقة الدار للصحة العامة من حيث سعة الغرف وكثرة منافذها الا انه في هذه المرة لم يكن راضياً عن إجراءات النظافة الشخصية ، فضلاً عن مستواها الصحي وكذلك مستواهم المعاشي ، إضافة الى الارباك الحاصل في مسك سجلات الدار لذلك و بناءً على ملاحظاته السابقة أوصى المفتش الإداري باتخاذ بعض الإجراءات التي من شانها تحسين وضع قاطنوا الدار، كما أوصى بإخراج النزلاء من غير العراقيين[٢] وتسفيرهم الى بلادهم وحصر هذه الدار بالعراقيين فقط [٣] .

(١)د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١١٢ / ٣٢٠٥٠ / و١١ ، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة (١٩٣٧ – ١٩٣٨)، ص٦

(٢) لقد شاهد المفتش من بين العاجزين اشخاص لا يتكلمون اللغة العربية، ولهذا نصح بضرورة التحقق من جنسيتهم . للاطلاع : د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٥١١٢ /٥٠٠٣٢ /و٣ ، ١٩٣٨ ، ص٨ .

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١١٢ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٣٨ ، مصدر سابق ، ص٧.

قام المفتش الإداري علي البزركان[١] بتفتيش بلدية البصرة تاريخ السابع من شهر نيسان عام ١٩٣٨ والإطلاع عليها ومن خلال اعطاء فكرة شاملة عن احوال البلدية و سير المعاملات فيها لاسيما المجلس البلدي ، اذ اكد المفتش الإداري على صحة انتخابات المجلس البلدي حيث ان عدد أعضاءه هو عشرة ،مع جملة من الملاحظات منها ان بعض القرارات لم يوقع عليها من اغلبية الأعضاء مع ان بعض القرارات مهمة [٢] .

ومن خلال تدقيقه سجل قرارات المجلس البلدي وجد ان القرارات تتخذ بأكثرية الآراء ويعمل ضبط (محضر) لكل جلسة يوقع عليها كافة الأعضاء الحاضرين ، ثم تسجل تلك القرارات في السجل المذكور موقع عليها اربع او خمس أعضاء مع الرئيس ، كما بين المفتش الإداري انه تم تبليغ رئيس البلدية بلزوم توقيع المقررات من الأعضاء كافة فيما بعد ، ومن خلال الاستفسار من قبل رئيس البلدية عن الإضبارات القديمة اذ كان يرى عدم ضرورة بقائها اذ أجاب ان البلدية من وقت لأخر تحتاج مراجعتها لتأمين مصالح البلدية والاهالي [٣] .

---

(١)ولد في بغداد عام ١٨٨٧ ، بن عبد الحميد البازركان ، دخل المدرسة الحميدية ثم الإعدادية الملكية و تعلم عدة لغات كالألسن و التركية و الألمانية و الفرنسية الفارسية في عام ١٩٠٨م أسس المدرستين الاهلية الجعفرية و التفيض في بغداد اللتان مثلتا مركزين مهمين للمثقفين و الوطنين في العراق ، ساهم في تأسيس جمعية حرس الاستقلال و اصبح مديراً لإدارتها ما بين شباط (١٩١٩ و اب ١٩٢٠) ، وقبيل الثورة العراقية عام ١٩٢٠ أصدرت السلطات امراً بالاستقالة لكن تمكن من الهرب و التجا الى كربلاء التي حرروها الثوار من الاحتلال البريطاني ، غادر المدينة بعد قمع الثورة الى النجف الاشرف ومنها التجأ الى الحجاز ، عاد الى العراق بعد صدور قرار العفو عن المساهمين في الثورة ، و عندما تالف الحزب الوطني العراقي في اب ١٩٢٢ كان من بين أعضاء لجنة التنفيذية ، عين في عدة مراكز منها معاون مدير المكتب الجعفري (١٩٠٨ – ١٩١٧) و رئيس بلدية بغداد ١٩٢٣ – ١٩٢٤ ، وقائمقام (١٩٢٥ – ١٩٢٣) ، ثم متصرفاً (١٩٣٢ – ١٩٣٤) ثم مفتش اداري لألوية الجنوب (١٩٣٤ – ١٩٣٨) تقاعد عن الوظيفة ، له مؤلفات عديدة توفي عام ١٩٥٨ . ينظر : سعيد رشيد مجيد زميزم ، رجال العراق و الاحتلال البريطاني ، ج١ ، مكتبة دار الفتال ، ١٩٩٠ ، ص ٧٣ – ٧٩ ؛ حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص١٣٢ – ١٤٣ ؛ احسان علي البازركان ، من احداث بغداد و ديالى اثناء ثورة العشرين في العراق ، ط٢ ، مطبعة الاديب بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، خليل احمد خليل ؛ موسوعة اعلام العرب ، ج١ ، ط ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٣٨٥ ؛ أنور ناصر حسين علي البازركان و اثره الفكري و السياسي و الإداري في العراق ١٨٨٧ – ١٩٥٨ مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، مجلد ٢٦ (٣) ٢٠١٥ ، ص٢٧٦ – ٢٧٩ .

(٢) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة تفتيش بلدية البصرة ، ص٢٣ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٣٨ ، مصدر سابق ، ص٢٤ .

هذا وقد تضمنت تقارير المفتش الإداري سجلات و حسابات دائرة بلدية البصرة ، اذ قام بتدقيقها وتسجيل ملاحظاته عليها ويظهر من خلال مراجعة تلك التقارير مقدار الدقة التي كان يعتمدها المفتشين في قضية التعامل مع الموارد المالية والمصروفات في دائرة البلدية [١] ، اما الارساليات [٢]، إذ وجد فيها ان تنظيم الارساليات جاء معنوناً الى عدة رسوم في أرسالية واحدة وهذا خلافا لما جاء في الفقرة الرابعة استمارة (ب – ٦) غير انه لوحظ ان تخصيص أرسالية واحده لكل نوع من الرسوم يسبب ارباكاً لدى الجباة وضياع اوقاتهم ، فلذا اكتفى بدرج بيان في اخر الإرسالية يحتوي على مجموع انواع الرسوم المقبوضة[٣] .

و في عام ١٩٣٨ تم تدقيق سجلات الأمانات كافة وحسب المبالغ المسلمة الى صندوق البلدية كأمانات فقط مع وصولاتها حيث تم ادخالها في سجل اليومية ، كذلك تم تدقيق كافة المبالغ المدفوعة من الامانات بموجب مذكرات إذن الدفع الخاص بها مع قسم المصروفات في سجل اليومية وتم صرفها بصورة تطابق سجل الامانات ، وهناك بعض النقاط التي اشارت الى عدم وضعها ضمن التقرير منها ان مبلغ (٥) دنانير المدونة في صحيفة المقبوضات لشهر تموز ١٩٣٦ هي مجموع خمس مبالغ بما فيها حسب ما ورد في الصحيفة (١١٤٩) الخاصة بالشهر المذكور في سجل الامانات [٤].

اما بخصوص سجل الواردات التابع الى بلدية البصرة فقد كان يحتوي على جميع تحصيلات الرسوم العائدة الى البلدية، واما معرفة البقايا يوجد في ذمة المكلفين منها شيء ، فأن الموجود في سجل المكلفين الممسوك حسب تعليمات وزارة الداخلية، اما حول ضبط جباية رسوم الحراسة فان البلدية متبعة في استيفاء هذه الرسوم وكيفية صرفها وفق تعليمات وزارة الداخلية [٥].

---

(١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٣٨، ص٩.

(٢) الارساليات : وهي الكتب التي ترسل من البلدية الى دوائر الدولة والتي تحتوي على الرسوم والمبالغ التي تحصل عليها خلال الجباية .

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٣٨ ، مصدر سابق ، ص١٧.

(٤)د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٣٨ ، مصدر سابق ، ص١٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٢ .

اما محكمه بلدية البصرة فقد كانت تنظر في قضايا المخالفين لقانون الصحة وفق المادة (د) اذ اصدرت وزارة العدلية امرها بحسب هذه الصفة واودعت القضايا المذكورة الى المحاكم المدنية ،إذ ان الوزارة لم تسحب الصفة من حاكم جزاء البلدية وانما رؤى من الصفة لإجل قضايا مخالفات من قبل حاكم جزاء البلدية، وان تمنع وزارة العدلية صفه حاكم درجه ثانيه الى المحاكم المذكورة ليكون بإمكانه رؤية تلك الدعاوي وعند اجراء الاتصال مع وزارة العدلية وانتخبه بمنح المحاكم المذكورة سلطة حاكم جزاء من الدرجة الثانية [١].

ومن خلال تدقيق الرسوم (المبالغ) التي لم تعط بالإلتزام إذ وجد ان الرسوم لم تكن كلها داخله في دفتر الواردات واما ما ذكر حول ضرورة ايفاد هيئة التدقيق للتأكد من صحة جباية هذه الرسوم فمن حسن الحظ فقد حضرت الهيئة وهي مشمولة بالتدقيق ، وحول ما أستقرضته البلدية من البنك الشرقي لتسديد حساب متعهد بناء سوق اللحوم والخضروات و لدى التدقيق تبين ان المبلغ المذكور مقبوض من البنك العثماني [٢] وليس من البنك الشرقي ، وقد أدخل في سجل اليومية خلال شهر آذار في صحيفة المقبوضات و المدفوعات ، حيث أن هذا القرض سلم من قبل البنك العثماني في بغداد الى المتعهد مباشرة خلال شهر نيسان ١٩٣٨ ومن خلال ذلك تم أعلام البنك في البلدية حيث أجريت تسوية قديمة في حساباتها خلال شهر آذار صرفاً و إيراداً في يومية الصندوق [٣] .

ومن الأمور الملفته في تقارير التفتيش الإداري هو الاهتمام بإنارة الشوارع ليلاً ، اذ كان موضوع انارة شوارع المدينة من واجبات البلدية، اذ اتضح خلال تفتيش بلدية

(١)د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٣٨ ، مصدر سابق، ص٣٢ .

(٢) تأسس هذا البنك في إنكلترا برأسمال فرنسي بريطاني عام ١٨٦٣ ، بمبلغ قدره ٣٠٠ الف جنيه إسترليني ورأسمال احتياطي قدره مليون جنيه إسترليني و ضمانات قدرها خمس ملايين و ٨٨٥ الف جنيه إسترليني وكان المقر الرئيس له في لندن ، اما فروعه فقد توزعت على الهند و جزيرة سرنديب و العراق ، وقد منع احتكار اصدار العملة الورقية لهذا البنك ، وقد استخدم البنك العثماني هذه العملات من الورق حتى الحرب العالمية الأولى . ينظر : خليل اينا لجيك ودونالد كواتر ، التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية ، ترجمة : قاسم عبد قاسم ، المجلد العثماني دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٧٧٥ ؛ شوكت باموك ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، تعريب عبداللطيف الحارس ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٣٦٧ ؛خليل علي مراد ، تجارة الموصل موسوعة الموصل الحضارية ، الموصل ، ١٩٩٢ ، ج٤ ، ص٢٧٣–٢٨٠ ؛ غانم محمد علي ، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٤ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩ ، ص١٨٩–١٩١ .

(٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ /٣٢٠٥٠/و٣، ١٩٣٨،المصدر السابق، ص٤٢ .

البصرة وجود نقص المصابيح النفطية في قصبة البصرة ، فضلاً عن رداءة حالة الإنارة في الطرق والأزقة، لذا كان من الضروري إصلاحها لأهميتها في التجوال الذي يقوم به الشرطة و الحراس ليلاً [١] . لذا قام المفتش الإداري بمخاطبة متصرفية لواء البصرة ورقم الكتاب (١٤٠) و المؤرخ في الثالث والعشرين من شهر تشرين الاول عام ١٩٣٨ لتجهيز بلدية البصرة بالمصابيح النفطية [٢] .

ومن الجدير بالذكر قام المفتش الإداري علي البزركان بتفتيش بلدية البصرة في الثاني عشر من شهر حزيران عام ١٩٣٨ ودون أهم الملاحظات فيها :-

١- يرجى تنبيه البلدية الى وجوب توقيع أعضاء المجلس البلدي على سجل المفردات

٢- الوجوب في صرف النظر عن أتلاف السيارات القديمة وجوب الاحتفاظ بها

٣- فيما يخص سجل الأمانات وجوب أستخدام دفاتر جديدة للأمانات منظمة على أساس العملة العراقية فيجب أستعمالها أبتداءً من السنة المالية القادمة ، أما ما يخص مسك السجل فوجوب مسكه في بداية الدوام ، حيث أنه لم تدرج به المعلومات اللازمة لمعرفة هذه الأمانات أعيدت الى أصحابها أو أنها لا تزال باقية ، لذا اوصى المفتش بضرورة الإيعاز الى البلدية لمسك هذا السجل حسب التعليمات المبينة فيه والأيضاحات الكافية عن الأمانات المأخوذة و العائدة الى أصحابها [٣] .

٤- أن سجل الأيضاًحات في دفتر المصروفات كافي لدرج الأيضاًحات اللازمة بسطر واحد وإذا كان غير كافي لا مانع من أشغال سطرين أو أكثر لدرج الأيضاحات

٥- فيما يخص شراء السيارات فأنه يرى وجوب الشراء بطريقة المناقصة في حال عدم تحديد نوع السيارة المراد شراؤها فقط ، أما إذا كانت البلدية تعقد شراء سيارة من نوع معين بعد التأكد من منشأها أو لوجود مميزات أخرى فأنه يؤيد أجراء مثل هذه المبيعات بواسطة المفاوضة مع الشركة المختصة مباشرةً .

---

(١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية لواء البصرة ١٩٣٨ ، ص١٠ . كتاب دائرة التفتيش الإداري في لواء البصرة في العدد ٤٥٣ و لمؤرخ ٢٧ / ٨ / ١٩٣٨ الموجه الى مدير شرطة لواء البصرة (المصابيح النفطية) .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٣ .

(٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، عنوان الملفة تفتيش بلدية البصرة ، ١٩٣٨ ، ص٥ .

٦- يرجى الإيعاز الى البلدية لمسك سجل الواردات حسب التعليمات المختصة بها مع تدوير البقايا كافة فيه ، فأن هذا السجل يجب أن يتضمن مجموع المبالغ كافة المتحققة للبلدية للسنة كلها بما في ذلك التدوير مع السنوات السابقة مع ملاحظة وجود تطابق المبالغ المبينة فيه مع مجموع المبالغ المدونة مقرراتها في سجلات التطابق الأخرى.

٧- تسجيل الآلات و الأدوات الموجودة في دائرة الإطفاء ودوائر البلدية الأخرى كافة في سجل الأثاث .

٨- الإيعاز الى البلدية بالكف عن دفع الأجور الشهرية الى القهواني[١] ويجب الاكتفاء بالمبالغ الشهرية التي يدفعها موظفو البلدية الى القهواني كما هو الحال في كافة دوائر الحكومة [٢] .

أما مقترحات المفتش الإداري لألوية البصرة و المنتفق و العمارة فهي كالاتي :-

١- أن مدقق البلديات ينبغي أن يحضر أعماله في تدقيق سجلات البلدية ، وحساباتها فقط وأن يتجول في الأقضية و النواحي لتدقيق المعاملات المالية التي تختص بالبلدية ، وأن يقدم تقريراً الى المتصرفية وأن يعطي صورة الى المفتش الإداري وذلك مره كل ستة أشهر ، وأن يتنحى عن الأعمال التحريرية ، ويرى من الواجب أن يعين لهذه الوظيفة من له وقوف وإلمام بالأمور الحسابية وأصول مسك السجلات و الألتزمات وعلى أن لا يكون من سكنة المحيط .

٢- إن المدققين اللذين يوفدون لتدقيق حسابات مالية في مركز اللواء والأقضية ، و النواحي ، ويمكثون فيها عدة شهور فأنه يقترح أن تناط مراقبة هؤلاء الموظفين بالمفتش الإداري على أن يقدموا الى مراجعهم المختصة تقريراً عن أعمالهم اليومية وأن يعطي صورة منه الى المفتش الإداري .

٣- إن مفتشي مصارف ومالية كل منطقة فأنه يرى لزوم ربط هؤلاء المفتشين بالمفتش الإداري أيضاً وأن يعطوا نسخة من التقارير التي يقدمونها الى الوزراة الى

(١) القهواني : وهو معاون او وكيل مدير البلدية .

(٢) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، عنوان الملفة تفتيش بلدية البصرة ، ١٩٣٨، ص١١ .

المفتش الإداري لإبداء ما يناسبها في التقارير الى الوزارة وذلك لإجل تقوية مهمة التفتيش و القيام بالعمل وفق ما تتطلبه القوانين والأنظمة [١] .

ومن بين الدوائر المهمة التي تقع ضمن مسؤولية بلدية البصرة هي دائرة البريد والبرق، فقد حفلت تقارير التفتيش الاداري بمعلومات تفصيلية عنها ، فقد ورد ضمن التقرير الذي اعده المفتش الإداري عن الدائرة المذكورة ان مديرية البريد قد اقترحت تعيين الكابتن أوجر(Oeegr) نائب مفتش البرق والبريد مندوب عن الحكومة البريطانية للاشتراك في المؤتمر الذي سيعقد في مدينة بوشهر الإيرانية للنظر في تسليم المراكز البريدية الموجودة في عبادان ، والاحواز ، والمحمرة التي كانت مرتبطة بإدارة البريد العراق الى ايران ، كذلك بين المفتش هو تأييد السيد اوجر على عقد معاهدات بريدية مع الحكومة الإيرانية فيما يتعلق بأرسال الرزم والحوالات النقدية على ان يجري العمل بها بعد موافقة مجلس الوزراء ، وصدور الإرادة الملكية بشأنها[٢].

كذلك تضمن التقرير الذي اعده المفتش بإنّ هناك عدداً من المراكز البريدية الواقعة في الأراضي الإيرانية تدار مباشرة من قبل دائرة البريد العراقية ، ومن قبل مديرية بريد لواء البصرة المركزي و لقد أنشأت دائرة البرق والبريد ثلاث مراكز تفتيشية الأولى في بغداد ومهمة الاشراف البريدي في المنطقة الوسطى ، والثاني في الموصل ومسؤولية دوائر البريد في المنطقة الشمالية ، والمركز الثالث في البصرة للأشراف على عمل دوائر البريد في المنطقة الجنوبية [٣].

لقد كانت دوائر البرق والبريد على أهبة الاستعداد لتأمين تسلم جميع الرسائل الاعتيادية والمسجلة والرزم الداخلية والخارجية الى جميع انحاء العالم ، وكذلك الحوالات البريدية والبرقيات اللاسلكية الى اكثر بلدان العالم، حيث كان نظامها وعملها اكثر دقة، ولم تظهر حوادث فقدان وضياع الرسائل بمختلف أنواعها في هذه الدوائر منذ سنوات وكانت دائرة البرق وبريد لواء البصرة واحدة من هذه الدوائر المهمة

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، عنوان الملفة تفتيش بلدية البصرة ، ١٩٣٨ ، ص٦٥.

(٢) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٢٨٥٩ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٢١ – ١٩٢٤ ، عنوان الملفة تقارير إدارية عن لواء البصرة ، ص ١٧ .

(٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٢٨٥٩ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٢١ – ١٩٢٤ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن لواء البصرة ، ص١٧.

في عملها ونظامها الدقيق ، ومن بين الاشغال الاعتيادية التي كانت تؤديها دائرة بريد وبرق اللواء منها :

١- الرسائل العادية (الداخلية والخارجية) الرسائل المسجلة (الداخلية والخارجية) البرقيات على اختلاف أنواعها والحوالات البرقية الداخلية فقط ، الرزم (الداخلية والخارجية) ، الاشغال التي تؤديها الى الشعب والوكالات البريدية

٢- الرسائل العادية الداخلية والخارجية ، الرسائل المسجلة داخلياً ، الرزم ، البرقيات الداخلية .

اما الاشغال غير الاعتيادية التي تؤديها الدائرة فهي :

١- الحوالات البرقية الخارجية .

٢- مفوض بمزاولة اشغال الضمان

٣- خزن وبيع التحاويل البريدية البريطانية .

٤- قبول نداءات التلفون للمسافات البعيدة . [١].

وتطرقت التقارير الى أوقات اشغال دوائر البريد والبرق في اللواء ، اذ بين بان البرقيات تبدأ من كل وقت من الليل والنهار ، حيث فصل الشتاء ، اما يوم الجمعة فهو عطلة رسمية ، اما بالنسبة لدوائر المعقل والسيبة فيكون يوم الاحد عطلة رسمية لهما ، اما البرقيات في قضاء الفاو فيتم قبولها في ايام الاسبوع الاعتيادية ما عدا الجمعة في الصيف والشتاء من الساعة الثامنة الى الثانية عشر ظهراً ومن الساعة الخامسة الى السابعة مساءً ، اما أيام الجمعة وايام عطل الدوائر البريدية حيث تبدأ من الساعة (٨ – ٩) ومن الساعة (٦ – ٩) مساءاً [٢] ، كما تطرق أيضاً الى الأماكن التي يمكن المخابرة منها وعدد الهواتف في اللواء ، حيث يوجد في المعقل ١٠٣ هاتف وزبير ٥ والسيبة ٤ والفاو ٥ والقرنة ٤ هاتف[٣] .

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة ١١١٠/ ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٥ ،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لدائرة البرق والبريد في لواء البصرة ، ص١.

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ،تقارير التفتيش الإداري لدائرة البرق والبريد في لواء البصرة ، رقم الملفة ١١١٠/ ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٥، ص٤ .

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ،تقارير التفتيش الإداري لدائرة البرق والبريد في لواء البصرة ، رقم الملفة ١١١٠/ ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٥ ، ص٥ .

وهكذا نلاحظ أنْ المفتش الاداري في لواء البصرة كان له دور كبير في متابعة الخدمات المقدمة للمواطنين ، فضلاً عن مقترحاته التي أسهمت بحد كبير في معالجة الكثير من المشكلات التي عانى منها اللواء .

ويتضح مما سبق ان وظيفة التفتيش الاداري في بداية عملها كانت تعتمد على وكلاء (مختارين) في تحري ورصد ما يجري من احداث محلية في مركز لواء البصرة ، بالاعتماد على شخصيات من جنسيات مختلفة وطوائف متنوعة في المجتمع البصري وذلك لثقة الجانب البريطاني في ولاء تلك الشخصيات لهم ، ولفرض الهيمنة الاجنبية ، مضافاً الى اعتماد المفتش الاداري على اعضاء المجلس البلدي من جنسيات اجنبية (هنود) في ادارة مهام البلدية في اللواء وذلك لعدم معرفة الجانب العراقي بطبيعة المهام الموكلة اليهم حتى ان معظم جلسات مجالسها كانت تتم باللغة الانكليزية ، مما عد ارباكاً للعمل الاداري في بلدية البصرة ، الا ان الواقع اختلف بعد ذلك بشكل نسبي ربما لحاجة الجانب العراقي للعمل بالسياقات العربية اثناء العمل الوظيفي ، والاداري ، مضافاً الى وظيفة التفتيش الاداري كانت تطمح في تعظيم ايراداتها المالية بشتى الطرق والوسائل على حساب حاجة المجتمع البصري ، اذ تنوعت وتصدرت حتى وصلت الى موضوعات دفن الموتى والموسيقى والحلاقين وغيرها ، وهذا ما لا ينسجم مع الواقع الاجتماعي وان السياسة البريطانية التي اعتمدت اسلوباً ، وطريقة الاذلال لتحصيل المكاسب ، ومن خلال متابعة عمل المفتش الاداري نجده قد رصد بشكل دقيق الحسابات المالية ورقابة صرف الاموال ، وقدم لنا معلومات غاية في الاهمية حول تلك المهام من تاريخ العراق السياسي والاداري .

المبحث الثاني

إسالة الماء في لواء البصرة ١٩٢٤ – ١٩٣٩

لقد كانت مسألة تزويد المساكن بالماء الصالح للشرب من ابرز المسائل التي نالت اهمام المفتشين الإداريين وذلك لتعلقها بحياة الناس لذا فقد حرص المفتش الإداري على القيام بزيارة تفتيشية الى بلدية البصرة لمتابعة موضوع الاسالة، ففي السابع من شهر تموز عام ١٩٢٤ قام المفتش بزيارة الى بلدية البصرة ، و لجنة اسالة الماء، و اتضح له خلال تلك الزيارة وجود عدد من النواقص في بلدية البصرة فيما يتعلق بالإسالة وكان من بين ابرزها موضوع ميزانية اسالة الماء التي تم ادراجها مع ميزانية البلدية، اذ كان المفتش يرى انه يجب ان تخصص لها موازنة خاصة وذلك طبقاً لكتاب مديرية الاشغال العامة الذي سبق ، وان صدر في التاسع من شهر كانون الثاني في العام نفسه [١] .

فقد كانت عملية ايصال الماء الى الدور ، و المباني المأهولة بالسكان يقوم بها السقاة بواسطة عربات مكشوفة ، لذا فأن معظم اهالي البصرة يحتاجون الى المياه الصالحة للشرب[٢]. لذا قام المفتش الاداري لألوية البصرة ، و العمارة ، و المنتفق بتوجيه كتاب الى وزارة المواصلات و الاشغال العامة في الثامن عشر من شهر نيسان عام ١٩٢٤، أوضح فيه انه قام بالتداول مع مهندس بلدية البصرة حول مشروع اسالة الماء و تم التوصل الى بعض النقاط المهمة في بادئ الامر :-

١-ابتداء من كانون الاول ١٩٢٣ افرزت حسابات مشروع الماء في حسابات البلدية العمومية فرزاً تاماً اذ عهدت ادارتها الى المهندس البلدي بواسطة مأمورية المحاسبين و الجباة .

٢-بالنتيجة باتت هذه المبالغ غير قادرة على تمشية المشروع ولا يسمح هذا المبلغ بتغطية القيمة المدفوعة لشراء المعدات وغيرها ولا حتى المصروفات المخصصات للقيمة التي انفقت على الأموال . [٣]

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٥٩ /٣٢٠٥٠/ و ٤ ،١٩٢١ – ١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، مشروع ماء البصرة (ميزانية البلدية و لجنة اسالة ماء البصرة) ص ٣ .

(٢) د.ك.و ، وزارة الداخلية تقارير ادارية ، اسالة ماء البصرة ، رقم الملفة ١٥٥٩ / ٤٢٠٥٢ و ٤٢ ،١٩٢٤ ، ص ١٥ .

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ١٥٥٩ / ٣٢٠٥٠/ و٤ ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

٣–و خلال عام ١٩٢٤ استجلبت البلدية مواد مختلفة لتوسيع نطاق مشروع الماء مناصفةً بين شركة ما بين النهرين و شركة فارس غير فقدان العقود جعل هناك مديونية لهذه الشركات بنحو ٣٠٠٠٠ الف روبية عن قيمة المواد التي جلبتها للمشروع .

٤–لقد تبقى على بلدية لواء البصرة ديون اخرى بلغت (٣٠٠٠٠) روبية لم تسددها حتى تاريخ كتابة التقرير.

٥–يحتاج المشروع الى (٤٠٠٠٠) روبية تقريباً لتصرف على توسيع نطاق انابيب التوزيع و ليتبين بذلك تلبية طلبات الماء و تأمين الزيادة في وارداته [١].

قام المفش الاداري بمخاطبة المتصرفية و مجلس الوزراء على ان تمنح الحكومة بلدية البصرة بأسرع ما يكون قرض قدره (١٠٠٠٠) روبية من اجل انشاء ، و رفع مشروع الاسالة على اساس اقتصادي متين ، بعد وضع الشروط ، و المقترحات من قبل وزارة المواصلات و الاشغال التي ارتأت جعل لجنة اسالة الماء من ضمن واجباتها واشرافها عليه مقابل اعطاء القرض المذكور، بحيث يحق للحكومة مراقبة الارباح العائدة بعد دفع البلدية فائض القرض ، و استهلاك الاعمال ، و ان تفرق الارباح بحسب فكرة لجنة الماء [٢].

ونظراً لحاجة لواء البصرة الماسة للماء الصالح للشرب فقد طالب المفتش الى وضع الحلول المناسبة لأنشاء مشروع اسالة الماء من خلال مخاطبة متصرفية اللواء او وزارة الداخلية على بذل الجهود من اجل مشروع ماء البصرة اذ تم الموافقة المناسبة على انجاز المشروع في ١٩٢٤/٨/٢١ وهكذا اصبح مشروع اسالة ماء البصرة منذ عام ١٩٢٤ تحت ادارة ميناء البصرة ، وذلك من خلال توفر الامكانيات من معدات و كوادر فنية و السكك ، تضخ الماء عبر الشعيبة الى قصبة الزبير [٣].

وفي عام ١٩٣٢ زار المفتش الاداري لجنة اسالة الماء في البصرة اذ ابدى المفتش ملاحظاته اذ قال ان الشاغر لوظيفة سائق مكائن الماء في البصرة هو رجل هندي يدعى فارنر (Varner) وان استخدامه بدون عقد ، وهذا مخالف الى للتعليمات رقم (٧ – ب) الخاص في كيفية استخدام موظفي البلديات التي تمثل موظفي ومستخدمي لجان الماء والكهرباء، وان شرط التوظيف تقضي بوجوب حيازة الموظف او المستخدم

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ١٥٥٩ / ٣٢٠٥٠/ و٤ ، المصدر السابق، ص ٢٢ .

(٢) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ١٥٥٩ / ٣٢٠٥٠ / و٤ ، المصدر السابق ، ص٢١ .

(٣) د.ك.و ، وزارة الداخلية تقارير ادارية ، اسالة ماء البصرة ، رقم الملفة ١٥٥٩ / ٤٢٠٥٢ و ٤٢ ،١٩٢٤ ، ص ١٥ .

على الجنسية العراقية وان المذكور فارنر غير عراقي وغير مرتبط بعقد ما، لذا اقترح المفتش النظر في مصير فارنر وإصدار قرار اللجنة بفصله حسب التعليمات[١].

وبعد التدقيق اتضح أن الموظف الهندي فارنر هو احد رعايا الحكومة البريطانية الهندية وهو ليس مستخدم كسائق كما ان المستخدمين من قبل لجنة الماء هم عراقيون حيث ان المشار اليه يستخدم بعقد مساعد مهندس وان الوظائف الملقاة على عاتقه هي:

١- إدارة الاشغال للجنة رفع الماء والات المختلفة وموظفيها .

٢- مراقبة خطوط الانابيب الرئيسة وتصليح الانابيب .

٣- مد الانابيب الجديدة

٤- إيصال الماء وقطع الايصال عن البيوت.

كان فارنر في بادئ الامر قد عين بمصادقة وزارة المالية في عام ١٩٢٧م وذلك بموجب عقد لمدة سنة واحدة ، حيث انه لم يوقع عقداً اخر فقد كان العقد القديم يحدد طبيعة الحال وذلك باستمرار استخدامه في كل سنة بالشروط نفسها [٢].

و حسب تعليمات وزارة الداخلية لا يمكن الاستغناء عن فارنر الا بعد إيجاد من يحل محله ، مع العلم – وبحسب المفتش الاداري- انه ليس هناك مهندس عراقي يمتلك نفس المؤهلات الكافية في التعليم والتدريب الهندسي وخبرة فعلية في اشغال اسالة الماء، والذي سوف يقبل بهذه الوظيفة وبنفس الراتب ، ولو انه من الممكن وجود طالب ملائم لهذه الوظيفة ، وقد علم المفتش ان لجنة اسالة الماء في بغداد قد جابهت الصعوبة نفسها بإيجاد عراقيين ليحلو محل المهندسين الهنود الذين كانوا مستمرين في الخدمة والعمل [٣].

كما أوضح المفتش الإداري لوزير الداخلية في تقريره ان مشروع اسالة الماء في البصرة لا يمكن مقارنته مع مشروع اسالة الماء في المدن الاخرى فوضعية المدينة مشتتة الأطراف إضافة الى صعوبات أخرى لم تواجهها البلديات في ألوية العراق الاخرى ، إذ اقترح المفتش الإداري ان تتعاون وزارة الداخلية مع وزارة الاقتصاد

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٧١٥٨ / ٣٢٠٥٩٠٢ ، و٣ ، عنوان الملفة لجنة اسالة الماء في البصرة ١٩٢٩ – ١٩٣٣ و٤ ،ص١ .

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٧١٥٨ / ٣٢٠٥٩٠٢ ، و٣ ، عنوان الملفة لجنة اسالة الماء في البصرة ١٩٢٩ – ١٩٣٣ و٤، ص٢ .

(٣) المصدر نفسه، ص٥.

والاشغال في موضوع مستقبل تعليمات إدارة اسالة الماء في البصرة وتشكيلات موظفيها ، ويرى ان الامر الذي لابد منه في هذه التحقيقات هو زيارة المستر كارن (Karen) مستشار وزير الاقتصاد للبصرة حتى يتمكن من تقديم توصياته الى الحكومة العراقية بعد فحص المشروع في محله ، وفي هذه الاثناء أقترح المفتش اما ان يبقى المستر فارنر بوظيفته بموجب شروط العقد القديم اول تشرين الأول ١٩٣٣ او في نيسان ١٩٣٤ ، وفي عضون هذه المدة السعي لإيجاد عراقي لائق لهذه الوظيفة [١].

أوصى المفتش ان يطلب ممن يرشحوا انفسهم لهذه الوظيفة ان يخضعوا لامتحاناً تمهيدياً من قبل لجنة اسالة الماء في البصرة وكذلك امتحاناً نهائياً من قبل لجنة اسالة الماء في بغداد و وزارة الاشغال والاقتصاد [٢] .

لقد طالب المفتش الإداري لألوية البصرة والعمارة والمنتفق على ضرورة تعيين موظف في لجنة اسالة الماء في اللواء اذ قام المفتش الإداري بمخاطبة وزارة الاقتصاد والمواصلات بتاريخ التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٣م والمرقم ٨٩٥٠ ومفاتحة وزارة الداخلية من اجل تعيين الموظفين في لجنة اسالة الماء والاعلان عن الوظيفة في الجرائد المحلية في بغداد والبصرة وبمقدار الراتب الشهري (٢٠) دينار ، مع العلم ان الشخص المستخدم لشغل الوظيفة يجري مقابلة من قبل مهندس لجنة اسالة ماء بغداد [٣].

لقد اوضح المفتش الإداري في اللواء ان لجنة اسالة الماء في البصرة تقبل طلبات المهندسين ذوي الجنسية العراقية لوظيفة معاون مهندس يقوم بملاحظة اشغال محطة ضخ الماء والانابيب الرئيسة ، كذلك بين المفتش ان الراتب المعد لهذه الوظيفة هو (١٠) ديناراً شهرياً والطالبين اللائقين هم الذين يكونوا قد حصلوا على قسطاً وافياً من التعليم اللغوي والمهندسين وكان لهم خبرة فعلية بإدارة مشروع اسالة الماء ، وقد حازوا على خبرة كافية في طرق أخرى ، ويلزم ان تكون تلك الطلبات مكتوبة بخط المستدعي والدرجات والشهادات الحائز عليها المستدعي مع بيان التحصيلات اللازمة

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٧١٥٨ / ٣٢٠٥٩٠٢ ، و٣ ، عنوان الملفة لجنة اسالة الماء في البصرة ١٩٢٩ – ١٩٣٣ و٤ ، ص٥ .

(٢)د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٧١٥٨ / ٣٢٠٥٩٠٢ ، و٣ ، عنوان الملفة لجنة اسالة الماء في البصرة ١٩٢٩ – ١٩٣٣ و٤، ص٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٧ .

في الدروس التي حصل عليها والخبرة الفعلية التي حاز عليها والوظائف التي سبق وان شغلها، كذلك بذكر في العرائض أسماء الإدارات والشركات والأشخاص الذين يمكن مراجعتهم بشان مقدرة طالب الوظيفة واحتمال ان يطلب منهم صور الامتحان في دوائر اسالة الماء في بغداد وفي البصرة . (١)

وفي الخامس عشر من شهر نيسان عام ١٩٣٣ قام المفتش الإداري في اللواء بمخاطبة وزارة الداخلية حول إعادة خدمات الموظف كمال افندي صالح المستخدم في لجنة اسالة الماء في بغداد الى بلدية البصرة ليشغل منصب معاون مدير مشروع اسالة الماء هناك ، حيث خصص له راتب يتراوح ما بين (٢١–٢٥) ديناراً شهرياً اكثر من راتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة، وذلك من اجل الاستغناء عن خدمات فارنر واستلام كمال افندي مهام الوظيفة (٢)

و خلال عامي ١٩٣٤ – ١٩٣٥ توحد مشروع تجهيز الكهرباء واسالة الماء لبلدية البصرة وقد عاد هذا التوحيد بفوائد مادية من جراء الاعمال وتحسينات كبيرة لمصلحة الناس ، على اثر انتقال إدارة مشروع اسالة الماء الى الميناء فقد نقل موظف المشروعين الى الدائرة الجديدة الكائنة في مركز الكهرباء الثانوي بالعشار وعين فيها معاون ضابط حسابات لمساعدة المهندس المكلف بإدارتي الكهرباء واسالة الماء (٣)

ونظراً للظروف الاقتصادية التي مر بها اللواء فقد اتخذت التدابير اللازمة لتخفيف أسعار الماء والكهرباء وإلغاء فوائد تجهيز الماء المعقم ، حيث تم الغاء أجور الفحص والتركيب وقطع الاسالة وخففت أجور الماء المجهز بواسطة العداد (الميتر) اعتباراً من الاول من شهر ايلول عام ١٩٣٤ من (١١٣) فلس الى (٧٥) لكل الف غالون ، هذا يعود في الزيادة الحاصلة في عدد المستهلكين بزيادة الإيرادات ، وقد بلغ مجموعة المبالغ المستحصلة (٦٢٤ . ١٠٤٩٨) ديناراً خلال العام ١٩٣٤– ١٩٣٥ يقابلها (٩٩٢ .١٠٤١٦) ديناراً في العام ١٩٣٣– ١٩٣٤(٤).

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١٥٨ / ٣٢٠٥٠ ، و٣ ، المصدر السابق ، ص١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، كتاب وزارة الداخلية المرقم ٣٧٩١ في ١٩٣٣/٤/١٥ الى وزارة الاقتصاد والمواصلات إعادة خدمات موظف ، ص٣.

(٣) د.ك.و ، وزارة الداخلية ، تقارير إدارية عن لواء البصرة، لجنة اسالة الماء في البصرة ، رقم الملفة ٣١١٥/ ٣٢٠٥٠ ١٩٣٤–١٩٣٥ ، ص١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٢ .

على اثر استلام إدارة مشروع اسالة الماء من الميناء اذ اتخذت التدابير الفعالية لتجهيز أهالي البصرة بماء عذب اكثر من قبل ،. اذ أجريت الترميمات في مكائن مركز الضخ ، حيث تم تنظيف وصبغ الخزانات مع تركيب أجهزة الامتصاص العائمة في كل منها ، كذلك تم تجديد انابيب أجهزة التعقيم وركب محرك كهربائي بقوة اثنين وثلاثين حصاناً ، لسحب مضخة ذات قطر ثمان عقدات المعدة للماء الطبيعي ، وفيما يلي مجموع الماء المعقم الواصل لابناء لواء البصرة

في العام ١٩٣٣– ١٩٣٤ ٣٨٤١٠٠٠٠٠ غالوناً

في العام ١٩٣٤– ١٩٣٥ ٣٦٤٨٠٠٠٠٠ غالوناً

ويتضح من ذلك بان هنالك توفيراً في الماء المجهز قدره عشرون مليون غالون ويرجع ذلك للتعديلات والتصليحات التامة في الانابيب الرئيسة المطلوبة من جهة ومن جهة أخرى هناك الطريقة متبعة في تشغيل أجهزة الضخ بصورة اقتصادية ، وعلى الرغم من تخفيف كمية الماء المضخوخ فقد قلت عدد الشكاوي التي ترد عادة من المستهلكين حول قلة الماء ،او ضعف قلة الاسالة ، وما شاكل ذلك من معدل ثلاث شكاوي يومياً خلال شهر حزيران الى شهر اب .[١]

لقد بين المفتش نوعية الماء المجهز وجهاز التوزيع ، إذ روعي في امر صيانة نوع الماء المعقم دائما وذلك من خلال اتباع طريقة منتظمة في سبيل فحص الماء على الدوام اذ أجريت موازنة كمية الكلورين المستعملة للماء من وقت لأخر ، وذلك من خلال مشاركة الفرق الصحية، وبهذا تم نصب أجهزة الامتصاص العائمة وتزيد ساعات الترسيب . كانت الانابيب الرئيسة في البصرة والعشار بالية جداً وكان من الضروري استبدالها ، فقد حدث خلال عام ١٩٣٦ ٢٣ انفجار في الانابيب وتم إصلاحها على الفور ، لقد نفذ مد الانابيب الرئيسة و بلغ (٢٣٣٠٠) قدماً من مجموع الانابيب الجديدة [٢]

لقد أشار المفتش الإداري الى الحالة العمرانية في لواء البصرة من خلال المحلات العمومية ومنها الاسياف (مخازن لمواد الحنطة والشعير)، اذ أورد معلومات تناولت طرق إيصال الماء الصافي اليها لحاجة العاملين و العاملات فيها الى الماء ، ومنح

(١) د.ك.و ، وزارة الداخلية ، تقارير إدارية عن لواء البصرة، لجنة اسالة الماء في البصرة ، رقم الملفة ٣١١٥/ ٣٢٠٥٠ ١٩٣٤–١٩٣٥ ، ص٧ .

(٢) د.ك.و ، وزارة الداخلية ، تقارير إدارية عن لواء البصرة، لجنة اسالة الماء في البصرة ، رقم الملفة ٣١١٥/ ٣٢٠٥٠ ١٩٣٤–١٩٣٥، ص٨ .

اجازات لممارسة حرفة غربلة الحبوب ، حيث ذكر المفتش ان تجارة الحبوب في منطقة الخندق والرباط قد استعملوا محلات لتنظيف وخزن الحبوب التي تأتي من الشمال ، وكان يوجد داخل حدود البلدية ٢٧ سيفاً يشتغل فيها ما يقارب (٣٥٠٠) عامل وعاملة في غربلة وتنظيف الحبوب ، ونقلها من السفن الشراعية الى السيف ثم يعاد تنظيفها الى البواخر البحرية ، و كان اغلب هؤلاء العمال مصابون بأمراض الملاريا والتراخوما والانكلستوما ، إضافة الى ان المفتش ذكر أسماء هذه السيوف كسيف بيت القرناوي والعنيزي والحاج محمد قاسم [١].

فقد كان ادماج الميزانية الخاصة بإسالة الماء مخالفة للضوابط من وجوه عدة بحسب الضوابط و التعليمات الصادرة من الجهات المختصة و ابرزها مديرية الاشغال العامة و وزارة الداخلية ، كما بين المفتش كيفية فصل ميزانية الاسالة عن ميزانية البلدية [٢] .

قام المفتش الاداري لألوية البصرة و العمارة و المنتفق بمخاطبة مجلس الوزراء بتاريخ الثاني والعشرين من شهر ايلول عام ١٩٢٤ من اجل الحصول على قرض لأجل تحسين مشروع اسالة الماء في البصرة، لأن الامكانيات المالية لبلدية البصرة لا تمكنها من تحمل المصاريف اللازمة لتحسين مشروع اسالة الماء في مدينة البصرة اذ تم التفكير بهذا الامر جلياً من قبل وزارة المواصلات و الاشغال، اذ كانت النتيجة ان القيام بهذا المشروع يحتاج الى قرض (١٥٠٠٠٠) روبية ، وهذا المبلغ لا يمكن الحصول عليه الا من الحكومة المركزية [٣] . ونظراً للحاجة الماسة للقرض فقد كرر المفتش الطلب في الحادي والثلاثون من شهر تشرين الاول عام ١٩٢٤ لتطوير مشروع اسالة الماء في البصرة [٤].

وبناءً على مطالعة المفتش الاداري قامت الوزارة بمنح بلدية البصرة مبلغ قدره (٦.٢٥٠) لمدة اربع سنوات و بموجب الشروط ادناه :-

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان تسلسل الملفة ، ٥٧٤٧ / ٣٢٠٥٠ / و١٦ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٥ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١١-١٣ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٥ .

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ١٩٥٥ / ٣٢٠٥٠ / و٤ ، عنوان اللفة مشروع ماء البصرة (قرض من اجل تحسين ماء البصرة ١٩٢٤ ، ص١٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص١٤ .

١- ان تؤلف لجنة تقوم بإدارة مشروع اسالة الماء وان تكون هذه اللجنة مسؤولة امام الحكومة مباشرة .

٢- ان ترجع اللجنة المبلغ للبلدية وان كل ما يحصل من ارباح زائدة يجب ان يخصص لتسديد القرض مع الفائدة .

٣- في حالة اذا نقل قسم من مشروع اسالة الماء في البصرة الى احد الشركات فيجب تصفية الديون المتبقية من حاصل ذلك المبلغ قبل كل شيء .

كذلك اوضح المفتش بعد مخاطبة وزارة الداخلية بان بلدية البصرة توافق على هذه الشروط لذا يجب على مجلس الوزراء الموافقة على منح هذا القرض الى دائرة اسالة الماء في البصرة ، و احتياجها الشديد الى الماء الصالح [١] .

وفي الوقت الذي تابع فيه المفتش الإداري موضوع منح قرض لبلدية البصرة لتطوير مشروع اسالة المياه، فقد انتقد في تقاريره مسالة تبذير المياه في البصرة و في هذا السياق خاطب متصرفية اللواء ورئيس بلدية البصرة حول تبذير ماء البصرة ، اذ يرى المفتش من الضروري لزوم الاعتناء بمياه الانابيب و الحفاظ عليها وعدم تبذيرها و استعمالها في الامور الخارجة عن اللزوم البيتي كسقي البساتين او البناء[٢]

كما اوضح المفتش الاداري بان وزارة المالية مستعدة لإطفاء قرض سابق قد تم منحه لبلدية البصرة لتمويل مشروع اسالة البصرة قدره (١٥٠٠٠٠٩) روبية ولكن بشروط منها : -

١- ان تصبح لجنة الماء مسؤولة امام وزارة المواصلات و الاشغال .

٢- من حق الحكومة مراقبة اللجنة المذكورة بموجب الشروط المدونة و تستقطع فائدة الى ان يتم تسديد القرض .

٣- ان تراجع اللجنة البلدية وان ينص بصورة قطعية على ان كل ما يحصل من ارباح تزيد عن الحاجة يجب ان يخصص منها لتسديد القرض . [٣]

---

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلة ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٩٥٥ / ٣٢٠٥٠ / و٤ ، عنوان الملفة مشروع ماء البصرة (قرض من اجل تحسين ماء البصرة ١٩٢٤ ، ص١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٤-١٧ ، تبذير مياه البصرة ، صورة كتاب المفتش الاداري الى متصرفية لواء البصرة وزارة الداخلية في ١٩٢٤/٥/٩ ذو العدد ١٢٨٦٦ ص١.

(٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلة ، الديوان ، رقم الملفة ١٩٥٥ / ٣٢٠٥٠ / و٤ ، عنوان الملفة مشروع ماء البصرة (قرض من اجل تحسين ماء البصرة ١٩٢٤ ، ص١٧.

كما أوصى المفتش الإداري بوضع لجنة اسالة الماء في البصرة تحت إدارة ميناء البصرة وذلك لتوفر الإمكانيات من معدات و كوادر فنية [١].

لقد اوضح المفتش الاداري في اللواء ان مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة في التاسع من شهر تموز عام ١٩٢٨، قد اعفى مشروع اسالة الماء في البصرة من رسوم الموارد الكمركية ، كما يقضي ذلك ما قد يستورد من المكائن و الآلات التخصصية و الانابيب و الادوات المتعلقة بها لاستعمالها حصراً في مشروع اسالة ماء البصرة و اعفاءها من رسوم الكمارك ، ومن حق إدارة مشروع اسالة الماء في البصرة لمطالبة باسترداد ما دفع من الرسوم الكمركية على المواد التي تم ذكرها في اعلاه قبل صدور هذا القانون [٢] .

لقد بين المفتش الاداري ان عملية ايصال الماء الى الدور و المباني المأهولة بالسكان التي يقوم بها السقاة بواسطة عربات مكشوفة ، لذا فأن معظم اهالي البصرة يحتاجون الى المياه الصالحة للشرب، ذا طالب المفتش الى بوضع الحلول المناسبة لأنشاء مشروع اسالة الماء من خلال مخاطبة متصرفية اللواء او وزارة الداخلية على بذل الجهود من اجل مشروع ماء البصرة اذ تم الموافقة المناسبة على انجاز المشروع في ١٩٢٤/٨/٢١ ومنح اصبح مشروع اسالة ماء البصرة منذ عام ١٩٢٤ تحت ادارة ميناء البصرة ، وذلك من خلال توفر الامكانيات من معدات و كوادر فنية و السكك ، تضخ الماء عبر الشعيبة الى قصبة الزبير [٣].

لقد اكد المفتش الاداري بان اهالي قصبة الزبير قد احتفلوا في اواخر عام ١٩٣٦ بافتتاح مشروع اسالة الماء الذي وضع حداً لمعاناتهم بإعتبار الماء حاجة أساسية و ضرورية لحياة الكثير من الناس وكذلك الحيوانات . [٤]

---

(١) د . ك . و ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٥٥٩ / ٣٢٠٥٠ / و٤ ، عنوان الملفة تقارير ادارية عن اسالة ماء البصرة ١٩٢٤ ، ص ١٥ .

(٢) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة عن اسالة الماء في اللواء رقم الملفة ٥١٢٢ /١٠١٣ / و ١ ، ١٩٢٨ ، ص ٣ .

(٣) د.ك.و ، وزارة الداخلية تقارير ادارية ، اسالة ماء البصرة ، رقم الملفة ١٥٥٩ / ٤٢٠٥٢ و ٤٢ ،١٩٢٤ ، ص ١٥ .

(٤) د.ك.و، وزارة الداخلية ، تقارير التفتيش الاداري ، اسالة ماء البصرة رقم الملفة ٩٦١٥ / ٣٢٠٥٠ و ١ ، ١٩٣٤ ، ص١٧ .

كذلك بين المفتش الاداري كان اهالي قضاء ابي الخصيب كانت تشكو من الحالة نفسها من نقص الماء الصالح للشرب ، لذا طالب المفتش الاداري الجهات المختصة و متصرفية اللواء ، باستحصال المبالغ اللازمة لأنشاء مشروع اسالة الماء في القضاء ، اذ خصصت المتصرفية في عام ١٩٣٧ مبلغاً قدره ٤٠٠٠ دينار لأنشاء المشروع ، كذلك انشاء الى جمع بعض التبرعات من السكان . [١] كما اورد التقرير الى بعض الصناعات التي اعتمدت على مشروع اسالة الماء ومنها صناعة الثلج الذي يحتاجه الناس خلال موسم الصيف . [٢]

كان سكان البصرة يعتمدون على الانهر في قضاء حاجاتهم ، لاسيما مياه الشرب ومن بين أهم الانهر (نهر العشار والخندق والخورة) حيث كان الناس يستخدمون مياه الانهر في الشرب و الطبخ و غسل الاواني و الملابس ، لذا اهتمت البلدية بهذه الانهر ، وكانت مياهها تخضع باستمرار للفحص الطبي الشهري ، اذ كان يؤخذ –في مدد منتظمة– خمسة نماذج من انهر الخورة و العشار و الخندق و الرباط و شط العرب ، لإجراء التحليل البكتريولوجي عليها ضد الامراض وكانت هذه الانهر خالية من الجراثيم، ويرجع السبب الى ان البلدية كانت تقوم بعمليات تطهير للبعض منها لأهميتها في حياة السكان اليومية [٣].

ذكر المفتش ان لمدينة البصرة نظام خاص بها لإسالة الماء بحيث دأبت دائرة الماء على ربط بعض الدور السكنية بشبكة انابيب اسالة الماء ، غير انه لم يكن يغطي حاجات السكان من خلال ربط دورهم السكنية، بسبب فقر حال غالبية السكان، اذ بين المفتش ان علاج هذه المشكلة تمثل بقيام البلدية بنصب حنفيات للفقراء، ومد انابيب وايصالها الى المحلات التي لا يوجد فيها ماء ، ونصب حنفيات عمومية ، فضلاً عن منع المزارعين من استخدام تلك المياه لأغراض سقي مزروعاتهم [٤].

وفي العاشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٨ ذكر المفتش الإداري خلال زيارته الى بلدية البصرة ، اذ لوحظ ان مشروع اسالة الماء لمنطقة البصرة انه تم صيانة جهاز التوزيع وتم تصليح (١١١) أنبوب وإصلاح (١٥٧) خط اتصال ، كما جرى فحص حنفيات إطفاء الحرائق وحنفيات الماء المجاني ، وتم ادخال إصلاحات

(١) د.ك.و ، وزارة الداخلية تقارير ادارية ، رقم الملفة ٩٥١٧ / ٢٣٠٥١ و١١ ، ١٩٣٨ ، ص ٧

(٢) المصدر نفسه ، ص٨ .

(٣) د.ك.و، ، تقارير التفتيش الاداري ، لجنة اسالة المياه ، ١٩٢٩ – ١٩٣٥ ، رقم الملفة ٧١٥٨ / ٣٢٠٥٩٥٢ .

(٤) د.ك.و، ، تقارير التفتيش الاداري ، رقم الملفة ٧١٥٨ / و١١/ ١٩٢٩ – ١٩٣٥ ، ص١ .

الصيانة اللازمة عليها ، كما تم فحص الماء من خلال اخذ نماذج من الماء من اقسام مختلفة من البلدة وحللت من قبل الموظف البكتريولوجي الرسمي ، وقد أظهرت النتائج تحسن ملحوظ من خلال مقارنتها بالسنوات السابقة . [١]

وفي الثالث عشر من شهر اب عام ١٩٣٩ أشار المفتش الاداري الى عملية الاستهلاك ، إذ اشار الى الاستهلاك ، حيث يبذل في كل موسم لزيادة المستهلكين على أساس العداد تماشياً من الاسراف في صرف الماء من قبل المستهلكين على أساس الأجور المقطوعة بما يعود بالمنفعة على الناس والمشروع على السواء ، لذا يجب حث المستهلكين بإيجاد العدادات بأنفسهم نظراً لعدم استطاعة المشروع ببيع العدد اللازم من عدادات الماء للإصدار بالأجرة من جراء افتقاره الى المال لاسيما بعد رفض الوزارة إقرار منهاج الاعمال الرئيسة ، وقدم اصدار (٥٥) عداداً رسمياً خلال هذا الشهر الى المستهلكين بالأجرة، كما تم فحص (٦٦) عداد خصوصي وجرى تركيبها الى دور المستهلكين ، وقد كان (٩٧٣) مستهلك من اصل (٣٥٤٥) مستهلكاً في الثامن والعشرين من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨ يسقون الماء على أساس الأجور المقطوعة و(٢٥٧٢٩) مستهلك على أساس العداد[٢] .

اما مشروع اسالة الماء في الزبير وصبخة العرب فقد جرى الكشف على خطي انابيب ماء الزبير وصبخة العرب بصورة منتظمة ، و بلغت كمية الماء الواصلة من مضخة حوض السيف (٥٥٢ ٥٠٠) غالون منها (٦٠٠ ٤٦٢) غالون الى الزبير و(٩٠٠ ٨٨) غالون الى صبخة العرب ، كما اكد المفتش ان ماكنة تصفية الماء المركزية في الجبيلة تعمل بصورة جيدة، و اسيلت كميات كافية من الماء حسب المعتاد ، وقد بلغت كمية الماء المجهز الى بلدية مركز البصرة خلال الشهر (٩٠٠ ، ٤٦٣ ، ٢٢)غالون[٣].

وهكذا نلاحظ ان المفتش الاداري في لواء البصرة كان له دور كبير في متابعة الخدمات المقدمة للمواطنين ، فضلا عن مقترحاته التي اسهمت الى حد كبير في معالجة الكثير من المشكلات التي يعاني منها اللواء اذ انه كان حريصا على موضوع

---

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٧١١٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣٣ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة تفتيش لجنة اسالة الماء في لواء البصرة ١٩٣٨-١٩٣٩ ، ص١ .

(٢)د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٧١١٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣٣ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة تفتيش لجنة اسالة الماء في لواء البصرة ١٩٣٨-١٩٣٩ ، ص٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٥ .

اسالة الماء في اللواء من خلال متابعته التقارير الواردة بهذا الخصوص اذ انه كان مخاطباً مجلس الوزراء من اجل ضمان الحصول على قروض بشأن تحسين مشاريع المياه ، وهذا يعد عاملاً ايجابيا لمتابعة حاجات السكان من المياه بعد الحاجة الماسة اليه واعتماد معظم الصناعات المحلية عليه مثل صناعة (الثلج) مضافاً الى البرق والبريد الذي شكل هو الاخر اطارا وظيفياً لوظيفة المفتش من حيث الاهتمام ومتابعة شؤون الناس لما له من تأثير ايجابي واهمية كبيرة في موضوعات نقل الرسائل الداخلية والخارجية كذلك تسهيل امور المسافرين .

المبحث الثالث

بلديات قضاء ابي الخصيب وتوابعه في تقارير التفتيش الإداري

(ابي الخصيب - الفاو - السيبة – شط العرب - الزبير).

يقع قضاء ابي الخصيب[١] في الجزء الجنوبي الشرقي من لواء البصرة ،اذ يمتد القضاء طولاً من نهر الخورة الفاصل بينه و بين مركز اللواء و ينتهي بنهاية حدود ناحية الفاو من جهة الخليج (الجنوب) ، و يبلغ طول هذه المسافة حوالي (١٢٠ كم)، اذ يحده من الشمال الشرقي شط العرب ، ومن الجنوب الغربي اراضي الصبخ الممتدة حتى خور عبدالله [٢] ، أما مساحته الكلية فتقدر بحوالي (٢٦٩٠) كم^{٢} وهي تشكل ٦% من مجموع مساحة لواء البصرة [٣] .

اما عن التاريخ الاداري لأبي الخصيب فيعود الى مدة الحكم العثماني الثاني عندما قسم العراق الى ولايات ، وقسمت الاخيرة بدورها الى وحدات ادارية اصغر اطلق عليها (الالوية) فولاية البصرة كانت تمثل لواء البصرة و العمارة و المنتفق و نجد ، وقسم لواء البصرة الى اقضية البصرة و الفاو و الكويت [٤] و تألف قضاء البصرة من نواحي ابي الخصيب و شط العرب و الهارثة و الزبير [٥].

---

(١) سمي ابي الخصيب نسبة الى ابي الخصيب بن مرزوق احد موالي الخليفة ابو جعفر المنصور الذي قام بحفر هذا النهر عام ١٤٠هـ/٧٥٧م وبنى للخليفة على ضفته قصراً فسيحاً تحفه بساتين النخيل والفواكه، وهناك من يرى ان ابي الخصيب كان أحد موالي الخليفة هارون الرشيد الذي سكن في هذ المنطقة فسميت باسمه. للمزيد من التفصيلات ينظر: مُحَمَّد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي ، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، ط ٢ ، مطبعة المحمودية ، مصر ، ١٩٢٣، ص ١٨٨ ؛ فخري حميد القصاب ، مدن و مواقع عراقية سميت بأسماء قومها ، مجلة التراث الشعبي ، ع٤ ، السنة الثانية و الثلاثون ، ٢٠٠١ ، ص٤.

(٢) م.و.ب. ، رقم الملفة ٤٢٩٦ ، تقارير ادارية ١٩٥٠م من قائمقامية قضاء الحي الى قائمقام قضاء ابي الخصيب عبود الشوك حول موضوع التقرير الاداري في ١٩٣٧/٥/١٦ ، تسلسل (١)

(٣) م.و.ب. ، رقم الملفة ٥٥٤١ ، جولات تفتيشية – ١٩٣٧ من المفتش الاداري داود سلمان الى وزارة الداخلية في ١٩٥٧/٣/١٤ م ، تسلسل رقم (١) .

(٤) مصطفى كاظم المدامغة ، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحاكم الشرعية في البصرة ، ط١ ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٢ ، ص ١١٠ .

(٥) حميد احمد حمدان التميمي ، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني، ص ٣٨٥.

و في عهد الاحتلال البريطاني حدثت تغيرات في التقسيمات الادارية حسبما جاء في الارادة الملكية حيث جرى تشكيل هذا القضاء و الغائه اكثر من مرة ففي عام ١٩٢١ م اصبح ابو الخصيب قضاء و التحق به ناحيتي الفاو و شط العرب [١] .

اما في عام ١٩٢٩ م من خلال دراسة عميقة قامت بها السلطات المختصة (كما ادعت في وقتها) اذ اصبحت ابي الخصيب ناحية تابعة لقضاء مركز البصرة الذي اسس باسم قضاء شط العرب [٢] .

و تألف من نواحي شط العرب ، و ابي الخصيب ، و الزبير ، و الهارثة بعد ان فك ارتباط الناحيتين الاخيرتين من مركز البصرة اللواء و تحول السيبة من ناحية الى قضاء [٣] وفي عام ١٩٣٣م تم نقل قضاء المركز من السيبة الى ابي الخصيب فاصبح ابي الخصيب مركز قضاء ، اما مركز القضاء فقد شمل المنطقة الواقعة بين نهر الجوزة و نهر ابو فلوس ولا يبعد مركز قضاء ابي الخصيب عن مركز اللواء اكثر من (٣٠كم) ، كما الغي قضاء السيبة الذي كان في وسط المنطقة و على جانب كبير من الاهمية الاقتصادية و السياسية و الادارية [٤] .

كما تألف قضاء ابي الخصيب من ناحيتي الفاو و السيبة ويقع مركز ابي الخصيب في نهاية حدود المنطقة الشمالية على بعد (٩٠ كم) من الفاو و (٣٠كم) عن البصرة و تبلغ مساحته (٤٢١) كم ٢ [٥] .

حفلت تقارير التفتيش الإداري بمعلومات وافية و مهمة عن ابي الخصيب ، اذ تابع المفتش الإداري الوضع الإداري و الخدمي بالقضاء بدقة بالغة ، فقد أشار الى الوضع الإداري موضحاً انه امتاز بهدوء طبيعي بوجه عام فليس فيه مشاكل ادارية أو عشائرية لأن اغلب ساكنيه مدنيين، كما ان افراد العشائر منهم قد انقطعت علاقتهم العشائرية و اصبحوا من سكان القرى ، ولذلك فان القضايا العشائرية التي تحسم وفق نظام دعاوى العشائر كانت قليلة جداً ، كذلك لا يوجد في القضاء مناطق زراعية

---

(١) م.و.ب. ، رقم الملفة ٩٩ شؤون الموظفين (١٩٢١ – ١٩٢٥ م) ، من متصرف لواء البصرة الى وزارة الداخلية ، في ١٩٢٢/٤/٢٤ ، تسلسل رقم (١) .

(٢) م.و.ب. ، رقم الملفة ٤١٨٣ / التفتيش وزارة الداخلية في ١٩٣٨/١٢/١٤، تسلسل رقم (٣) .

(٣) م.و.ب ، رقم الملفة ٣١٧ / ملفه شخصية ١٩٢٣ – ١٩٣٧ م ، من متصرف لواء البصرة الى وزارة الداخلية ووزارة المالية في ١٩٢٩/١٠/٢٣ ، تسلسل رقم (١) .

(٤) م.و.ب ، رقم الملفة ٢٨٨/ الانتخابات النيابية ١٩٣٣م/ من وكيل قائمقام قضاء ابي الخصيب الى رئيس الهيئة التفتيشية في لواء البصرة في ١٩٣٧/١٢/١٢ ، تسلسل رقم (٥٣) .

(٥) المصدر نفسه ص٣ .

واسعة وانما جميعها عبارة عن بساتين نخيل التي تعتمد في اروائها على مياه المد و الجزر ، وعلى هذا الاساس لم تكن هناك أي مشاكل من هذا النوع ولاسيما ان المنطقة بأجمعها قد تمت تسوية اراضيها [١].

وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي كان يسود ابي الخصيب الا انه لم يتقدم عمرانياً، إذ ان اغلب وجهاء البصرة و تجارها و ملاكيها هم من اهالي ابي الخصيب و كانت لهم فيها قصور شامخة و دواوين عامرة ثم هجروها تدريجياً وفضلوا عليها سكنى المدن بسبب توفر الراحة فيها من الكهرباء و الماء و غير ذلك كما رأى المفتش انه لو امتدت يد الاعمار لهذا القضاء منذ اول فرصة لما هجره سكانه الاصليون ولأصبح متنزها عاماً – ليس لسكان البصرة فقط بل لسكان العراق و الاجانب معاً [٢] .

اما عن عدد السكان فقد بلغ نفوس مركز قضاء ابي الخصيب عام ١٩٣٧ نحو (٥٥٢٩) نسمة ، اما ناحيتي السيبة و الفاو فقد بلغ تعداد نفوسها (٤٤٠٥) و (٤٣٧٤) نسمة على التوالي [٣]

تابع المفتش الإداري بلدية ابي الخصيب بشكل مستمر ، فقد أشار الى تفاصيل تتعلق بالواردات و المصروفات ، فضلاً عن الإجراءات الإدارية المتبعة في البلدية المذكورة ، اما بخصوص التحصيلات فقد وجد المفتش الاداري ان التحصيلات بوجه عام وخاصة فيما يتعلق بتحصيل رسوم الحرف ، و الحراسة لم يتم بصورة جيدة ، لذا رأى انه من الضروري الاهتمام بذلك ، كما وجد المفتش ايضاً ان للبلدية في خزينة اللواء مبلغاً قدرهُ (١٤٣) ديناراً و(٥٦٣) فلساً ، ولكن البلدية لم تدخل هذا المبلغ ضمن اليومية و بالطبع يتحتم عليها ادخاله كإيراد كلماً دعت الضرورة للانتفاع منه ، كما وجد من ضمن المصاريف ان البلدية تؤدي ايجار مدرسة المطيحة تلك المدرسة التي تقع خارج حدودها ضمن هذه الجهة و من حيث الاساس لما كانت

(١) م.و.ب ، رقم الملفة ٤٢٩٦/ تقارير ادارية عن قضاء ابي الخصيب ١٩٣٣ ، تسلسل رقم (٣)

(٢) م.و.ب ، رقم الملفة ٤٢٩٦ ، المصدر السابق ، تسلسل رقم (٤) .

(٣) م .و. ب، رقم الملفة ٢٨٨/ الانتخابات النيابية ١٩٣٣ ، من وكيل قائمقام قضاء ابي الخصيب الى رئيس الهيئة التفتيشية في لواء البصرة في ١٩٣٥/١٢/١٤ ، تسلسل رقم (٥) .

البلدية ليست ملزمة في قيامها بمثل هذه المصروفات ، لذا أقترح المفتش الغاء ذلك[١].

ونظراً لاطلاع المفتش الاداري على الواقع البلدي و الخدمي في قضاء ابي الخصيب فقد طالب كل من متصرفية اللواء و وزارة الداخلية في الثالث عشر من شهر تموز عام ١٩٣٥ بمنح بلدية ابي الخصيب قرضاً بمبلغ (٢٥٠٠) ديناراً من اجل البدء بمشاريع الماء و الكهرباء خدمة للصالح العام [٢] .

وفي السابع من شهر شباط عام ١٩٣٦ قام المفتش الإداري بزيارة تفتيشية لبلدية ابي الخصيب و من خلال الاطلاع على السجلات وجد أن السجلات مطابقة و تم الوقوف على الاستمارات الواجب مسكها لهذه البلدية ، وبعد الفحص و التدقيق و جد المفتش ان هذه الاستمارات جميعها ممسوكة بصورة جيدة وفق تعليمات وزارة الداخلية ، كذلك أشار الى دفتر الاقساط العائد الى البلدية انه لم يمسك بصورة جيدة وذلك لعدم وجوده في تلك الدائرة [٣].

كما بين المفتش ايضاً قدرة رئيس البلدية و موظفيها بان رئيس البلدية قضاء ابي الخصيب له قدرة على الادارة ، الا ان درجة راتبه لا تناسب مع درجة البلدية اذ انه يتقاضى (١٢) دينار شهرياً فأن هذا المبلغ كثير بالنسبة لميزانية البلدية ، واما عن امكانية الكاتب فان لا يستحق ايضاً ان يتقاضى ستة دنانير بالنظر لعدم كفاءته بأمور المالية ، وعليه يرى المفتش من الضروري ان يكون احد موظفي المالية بهذه الطريقة ونقل الكاتب المذكور الى احد الوظائف المالية ليتمكن من التدريب [٤]. مما يلاحظ أن تقارير التفتيش الاداري كانت تدقق بجميع الامور صغيرها وكبيرها لاعتقادها ان ذلك من الممكن أن يطور الاداء الحكومي في لواء البصرة والاقضية التابعة له .

---

(١) م .و. ب رقم الملفة ٢٨٨/ الانتخابات النيابية ١٩٣٣ ، من وكيل قائمقام قضاء ابي الخصيب الى رئيس الهيئة التفتيشية في لواء البصرة في ١٩٣٥/١٢/١٤ ، المصدر السابق ، ص١٠ .

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨١٢٥ / ٣٢٠٥٠ / و ٣٣ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة تفتيش للبلدية ابي الخصيب ، ص ١٣.

(٣)د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩١٨ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ١٩٣٦–١٩٣٧ عنوان الملفة تفتيش قضاء ابي الخصيب ، ص ١٧ .

(٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٨ / ٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، عنوان الملفة تفتيش قضاء ابي الخصيب ، ص ١٨.

وفي الثاني من شهر ايار عام ١٩٣٨ شاهد المفتش الإداري الشوارع والطرق العامة في قصبة قضاء ابي الخصيب ووجد أنها مملوءة بالأوساخ والاقذار وانها غير مرضية وغير صحيحة ويجب الاعتناء بها ، كما وجد ان الأبنية في القضاء حيث البناء بالإيجار والحالة العمرانية رديئة [١] .

اما عن نظام السير في ابي الخصيب اذ اشار المفتش الاداري بانه يوجد طريق عام واحد فقط بين البصرة و السيبة و ان بلدة ابي الخصيب تقع خارج الطريق ولا توجد فيها طرق صالحة لمرور السيارات مما كان يسبب اصطدام السيارات ففي عام ١٩٣٨ شهدت ابي الخصيب أربعة حوادث سير ، لذا فقد أوصى المفتش الاداري بضرورة ايجاد حل لهذه المشكلة [٢] ، وضمن السياق نفسه اطلع المفتش الاداري الطريق الموصل بين العشار و ابي الخصيب ما يقارب (٢٠) كيلومتر مبلطاً سوى قسم قليل ما يقارب (٥٠٠) متر تقريباً في وسط الطريق وان تبليطه سوف يكون في القريب العاجل نظراً لوجود مواد التبليط في الطريق الحصو و القير[٣] .

هذا وقد أشار تقرير التفتيش الإداري الى الحالة الأمنية في طرقات القضاء وشوارعه العامة ، إذ بين انها جيدة نوعاً ما ويرجع ذلك الى وجود دوريات من المشاة وهو الامر الذي كان له الأثر الواضح في سيادة الامن وقلة حالات السلب والنهب[٤].

لقد قام المفتش الاداري بزيارة الى دوائر الموظفين في القضاء ووجد ان القائم بوكالة القائمقامية مدير ناحية الفاو لأن القائمقام قد انتقل الى قضاء عفك منذ مدة قريبة، ولم يعين بديلاً له حتى وقت الزيارة ، فمن الضروري ان يعين قائمقام حتى يتمكن من ادارة شؤون القضاء بعزم و نشاط ، اما اذا اديرت بالوكالة فلا يعطي ذلك النشاط ، كما شاهد المفتش ان كاتب التحرير له ما يقارب اربع سنوات بهذا القضاء وله المام بوظيفته ، واما من جهة بقية الموظفين فأن كل منهم قائم بواجب وظيفته [٥].

---

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٦١١٥ /٣١٠٥٠ / و١ ،١٩٣٦ – ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب ، ص١٩.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٦١١٥ /٣١٠٥٠ / و١ ،١٩٣٦ – ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب ، المصدر السابق ، ص١٦.

(٤) المصدر نفسه ، ص٧–٨ .

(٥) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٧١١٨ /٣١٠٥٠ / و١ ،١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب ، ص٢٣ .

ولم تكن مسألة المياه والري ببعيدة عن تقارير التفتيش الاداري ، فقد أوضحت التقارير ان في قضاء ابي الخصيب يوجد ما يقارب (٥٠٠جريب) بعهدة التعابين(الاجراء) والمكلفين ما يقارب عددهم ٧٠٠ شخص ، ولما كان يصعب على الإدارة مراقبة التعابين من التجاوز وملاحظة القطع المذكورة من النواقص في وقت واحد نظراً لعدم وجود مأمورين كافين لديها لذلك يرى المفتش انه من الضروري السعي وراء التخلص منها وذلك ببيعها بالمزاد العلني ان لم يكن تقديرها على التعابين واستيفاء منها بأقساط لمدة لا تزيد عن عشرة سنوات خيراً من بقائها في هذه الوضعية ولو أنْ ايرادها الحاضر لا بأس به هذا الامر يؤدي الى الهبوط بنسبة معينة ، واما الدار التي تم اتخاذها مركزاً للحكومة فأنها كانت عائدة للأهالي اذ يقترح المفتش انشاء دار للحكومة من اجل التخلص من دفع الإيجارات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى احتراماً لمنزلة الحكومة [١].

كما طالب المفتش الاداري علي البزركان متصرفيه لواء البصرة ، و وزارة الداخلية في ١٩٣٨/١٢/٥ على منح قرض لبلدية ابي الخصيب قدره (٢٥٠٠) دينار من اجل إكمال مشاريع الماء و الكهرباء في القضاء [٢].

ومن المطالبات ايضاً في القضاء تسجيل العراقيين المقيمين في الاحواز [٣]، إذ انتدب السيد مسعود السنوي مأمور نفوس قضاء ابي الخصيب للذهاب لتسجيل العراقيين المقيمين هناك[٤].

اما بخصوص قضاء شط العرب فقد كان احد المناطق التي شملتها تقارير المفتش الاداري في لواء البصرة ففي الثاني والعشرين من شهر كانون الاول عام ١٩٣٣ زار

---

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٧١١٨ /٣١٠٥٠ / و١ ،١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب ، المصدر السابق ، ص ٢٣

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٧١١٨ /٣١٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٨، عنوان الملفة تفتيش قضاء ابي الخصيب ، ص ٢٧ .

(٣) كان سبب ذهاب بعض العراقيين الى منطقة خوزستان هو التهرب من الضرائب المفروضة عليهم من الحكومة ومالكي الأراضي وكانت تصل في بعض الاحيان الى ٧٥% ، وبالمقابل لم تفرض الحكومة الإيرانية عليهم ضرائب كثيرة وانما كانت تفرض بنسب معينة تقدر ٢٥% ، اضف الى ذلك ان ايران كانت تقدم الدعم المادي والمعنوي للفلاح وهذا عامل مشجع للذهاب للعمل هناك .

(٤) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٧١١٨ /٣١٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٨، عنوان الملفة تفتيش قضاء ابي الخصيب ، المصدر السابق ، ص٣٩ .

المفتش القضاء [١] وثبت ملاحظاته في تقريره المؤرخ في الرابع والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٣٤ على ابرز القضايا ومنها ما يتعلق بالجوانب الادارية وقدرتها على استيعاب متطلبات اهل القضاء [٢]

كما طالب المفتش الإداري في شهر نيسان عام ١٩٣٤ استحداث ناحية في الفاو تابعة لقضاء شط العرب ، لأنه على الرغم من اهمية مركز الفاو الذي هو اول مركز إدارة عراقية تظهر في مدخل شط العرب امام البواخر الأجنبية والمسافرين ، ولا يوجد فيها ما يمثل الحكومة سوى مفوض واحد مع ان عمال الميناء هناك اخذوا بالتوسع ولا يخلو من حصول بعض المعاملات الإدارية من القرى المجاورة أيضاً لمراجعة اهل القرى الى مركز ناحية السيبة وهو أمرٌ عسيرٌ نظراً لبعد المسافة بينها لهذا رأى المفتش من الضروري جداً استحداث ناحية في الفاو ملحقة بقضاء شط العرب [٣] .

كذلك أوضح المفتش الإداري ان بناية مديرية شط العرب منعزلة نوعاً ما عن القرية ولا يوجد بقربها مخفراً للشرطة وان امر حراستها مودعة بعهدة الفراشين نهاراً وبعهدة شرطي واحد ليلاً ، حيث إن هذه الدائرة تحتوي على عدد من السجلات والأوراق والصندوق الذي يبلغ الموجود فيه من الاموال في غير أوان التحصيل ما يتراوح مقداره بين (١٥٠– ٢٠٠) ديناراً فان بقاء الدائرة المذكورة على شكل الحراسة المذكورة غير صحيح لذا أوصى المفتش أنه من الضروري تأمين حراستها على وجه اتم [٤]. وذلك لاحتمالية تعرضها للسرقة من قبل ضعاف النفوس.

ذكر المفتش الاداري ان هذا القضاء كان يطلق عليه قضاء ابي الخصيب وعندما نقل مركزه الى البصرة سمي بقضاء شط العرب ، لكن اعيد مركز القضاء الى ابي الخصيب كما كان سابقاً ، حيث ان ابي الخصيب من اهم مراكز البصرة و ملحقاتها ، فبقاء تسمية القضاء في شط العرب امراً لا يتفق مع مركز ابي الخصيب ، وقد

---

(١) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة تفتيش قضاء شط العرب ،ص٦.

(٢) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٧ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة تفتيش الوية البصرة والعمارة والمنتفق ،ص ١٠٩.

(٣) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٣٤ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة تفتيش قضاء شط العرب ، ص٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٦ .

يؤدي الى بعض الالتباس بين هذا الاسم واسم ناحية شط العرب الملحقة به ، لذا أقترح المفتش استبدال الاسم ليدعي بقضاء ابي الخصيب كما كان سابقاً [١] .

واوضحت التقارير ان مركز قضاء شط العرب – في حين كتابة التقرير– كان يسمى بأبي الخصيب وقد الحق بهذا القضاء النواحي الأربعة هي (الهارثة ، الزبير ، شط العرب ، السيبة)، فيبعد مركز قضاء ابي الخصيب عن الهارثة مسافة لا تقل عن الأربعين كيلو متر ، وتبعد الزبير اكثر من هذه المسافة فيها اذا كان اجتيازنا البصرة وهذا بالنظر للوسائط النقلية امر ضروري ، اذ لا توجد وسائط تشتغل مباشرة بين الزبير وابي الخصيب فوضع هاتين الناحيتين وبعدها عن مركز القضاء مما يدعو الى تضجر الأهالي اذ ان المسافات التي يقطعونها خلال السفر بعد وصولهم للبصرة يجدونها غير ضرورية ويستحسنون قضاء حاجاتهم الإدارية في البصرة ، وكان المفتش يرى انه ليس هناك ما يمنع من الحاق هاتين الناحيتين في لواء البصرة مباشرة وتخليص الأهالي من عناء السفر الطويل ، وتقسيم الاعمال بين لواء البصرة ، وقضاء ابي الخصيب، كما تبقى الناحيتين الأخيرتين شط العرب والسيبة ضمن حدود قضاء شط العرب وملحقه به مع إضافة ناحية الفاو المقترح تشكيلها حسب الفقرة(١٥) [٢].

لقد اوضح المفتش في تقريره المقدم الى وزارة المالية في شهر حزيران عام ١٩٣٤ على ضرورة نقل مركز قضاء شط العرب الى مركز ناحية السيبة نظراً لما لهذا الموقع من أهمية بارزة خصوصاً وان أهمية هذا الموقع تزداد تدريجياً كلما تقدمت لبلدة عبادان ، فان استحسنت الوزارة ذلك بنقل القضاء الى السيبة ويسمى (قضاء السيبة) والا فإعادة تسمية القضاء المذكور فيما لو بقي على حالته بإسم قضاء ابي الخصيب أنسب وأوضح [٣].

---

(١) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠٦ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة تسمية قضاء شط العرب ، ص٦ .

(٢)د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠٦ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة تسمية قضاء شط العرب ، المصدر السابق ، ص٧.

(٣) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠٦ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ ، ١٩٣٤، المصدر السابق عنوان الملفة تسمية قضاء شط العرب كتاب متصرفية لواء البصرة الى وزارة الداخلية بتاريخ ١٩٣٢/٣/١٠ ، ص٢٢ .

كما طالب المفتش الإداري كلا من متصرفية اللواء و وزارة الداخلية بفصل ناحيتي الهارثة والزبير من قضاء شط العرب وربطهما بمركز اللواء على شرط اجراء بعض التعديلات ومنها:

١– نقل مركز قضاء شط العرب الى مركز ناحية السيبة وجعل ابي الخصيب ناحية وكما هو معلوم لدى الوزارة على اهمية السيبة من الناحية الإدارية وبالنظر لوقوعها مقابل عبادان التي لا تخفى اهميتها على الوزارة ، كما على الحكومة ان تقوم بأنشاء الأبنية اللازمة للدوائر الرسمية في مركز السيبة مركز القضاء الجديد ، على ان تكون بدرجة تتناسب مع مظهر الحكومة وابنيتها .

٢– عدم بقاء الناحيتين المذكورتين تابعتين لقضاء شط العرب [١].

و حسب تقرير المفتش الاداري الموجه الى رئاسة التفتيش الاداري المرقم (د١٠/٤٢٣) و المؤرخ في السابع عشر من شهر اذار عام ١٩٣٤ فقد بين انه لا توجد أي علاقة حول الأسباب التي استندت عليها المفتش بطلب فصل ناحيتي الزبير و الهارثة من قضاء شط العرب والحاقهما بمركز القضاء ، ومن الشروط التي أوردتها المتصرفية لإنجاز الاقتراح ، فلو بقي الوضع على ما هو عليه بعد تشكيل ناحية الفاو تكون الوزارة قد جعلت القائمقام على إدارة خمس نواحي مع مركز القضاء وهذا على ما يعتقد المفتش غير صحيح ، فضلاً عن الصعوبة التي سيعاني منها المراجعين في ناحيتي الزبير و الهارثة لمركز القضاء بعد مرورهم من مركز القضاء ، لهذا من الضروري جداً الإسراع بفصل الناحيتين المذكورتين والحاقهما بمركز اللواء[٢].

لم يكن اقتراح متصرف اللواء حول نقل مركز القضاء من ابي الخصيب الى السيبة وجعل الثانية قضاء بدلاً عن الأولى التي يجب ان تكون ناحية لم يكن يحظى بقبول المفتش الاداري، اذ ان ابي الخصيب مركزاً اجتماعياً وسياسياً لا يصلح تسليمه لإدارة مدير مباشر ، و أنْ مركز ابي الخصيب هو بالنسبة مركز القسم الأهم عن القضاء فينقل المركز المذكور الى السيبة المجردة من كل السكان باستثناء المغارسين سيحتم على أصحاب المصالح من ناحية شط العرب وابي الخصيب

(١) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٩٠٩ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة تفتيش قضاء شط العرب ، ص١٤ .

(٢) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٧ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة تفتيش قضاء شط العرب ، كتاب المفتش الإداري لألوية البصرة والعمارة والمتفق الى رئاسة التفتيش الإداري حول قضاء شط العرب بتاريخ ١٩٣٤/٣/١١ والمرقم د١٠ / ٤٢٣ والمؤرخ في ١٩٣٤/٣/١٧ ، ص٣٣ .

الذهاب الى هناك ، الامر الذي سيدعوهم الى التضجر الدائم لهذا اوصى المفتش ضرورة الاحتفاظ في مركز ابي الخصيب –الحالي – وتأمين وضع السيبة بتعيين مديراً قديراً لها كما بين المفتش في تقريره [١] .

كذلك قام المفتش الإداري بتفتيش أراضي بستان قرية العجيراوية [٢]في البصرة بتاريخ الخامس من شهر تشرين الاول عام١٩٣٨ ، و بين ان بساتين القرية كبيرة و يزرع بها محصولي الشلب و الحنطة ، فضلا عن وجود بساتين النخيل التي تنتج انواع مختلفة من التمور التي شكلت الجزء الأكبر من ثروة القرية الزراعية ، و أنْ أهلها قاموا بتربية الماشية، إذ لا يخلو بيت من بقرة او اكثر ، كما اشتهر اهل قرية العجيراوية بصيد الأسماك ، كما انها ترتبط إدارياً بالقرى المجاورة ومركز مدينة البصرة وقضاء ابي الخصيب وشط العرب والنقل بواسطة الزوارق البخارية (المواطير) والزوارق الشراعية (الابلام) والسفن الكبيرة ، (المهيلات) لنقل الركاب والمنتوجات الزراعية وخاصة التمور ، والسعف ، ونقله من مواقع الإنتاج في القرية الى مكابس التمور في البصرة والى البواخر الكبيرة و اللنجات القادمة من الخارج الى البصرة ، الرأسية في شط العرب، وكانت تمور قرية العجيراوية من اجود أنواع التمور في البصرة وخاصة البرحي ، كما بين المفتش في تقريره ان أغلب سكان القرية من طبقة الفلاحين ويعتمدون على الفلاحة في كسب معيشتهم ورغم ما متوفر في القرية من الخيرات الا أنْ عموم الفلاحين كانوا يشكون من ضنك العيش [٣]. ولعل السبب يكمن في ان معظم الاراضي الزراعية وبساتين النخيل مملوكة من بعض العوائل الاقطاعية التي كانت تستأثر بالامتيازات الاقتصادية في القرية.

ومن الامور التي كانت محل اهتمام تقارير التفتيش الاداري التي كانت تدخل ضمن نطاق بلدية شط العرب هي الجزر المنتشرة في القضاء ، إذ يبلغ عدد الجزر

---

(١)د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٧ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة تفتيش قضاء شط العرب ،كتاب المفتش الإداري لألوية البصرة والعمارة والمتفق الى رئاسة التفتيش الإداري حول قضاء شط العرب بتاريخ ١٩٣٤/٣/١١ والمرقم د١٠ / ٤٢٣ والمؤرخ في ١٩٣٤/٣/١٧ ، المصدر السابق، ص ٣٢ .

(٢)وهي احدى المقاطعات الزراعية في مركز قضاء شط العرب حيث تنقسم هذه القرية الى قسمين العجيراوية الشمالية وتقدر مساحتها بـ ٢٤٦٠ دونم اما القسم الجنوبي فتبلغ مساحته ٣١٧٥ دونم ، ينظر : إبراهيم علي العيساوي ، الإمكانات الجغرافية ومدى ملائمتها لزراعة محاصيل حقلية مقترحة في قضاء شط العرب ، أطروحة دكتوراه ،كلية الاداب، جامعة البصرة، ، ٢٠١٧ ، ص٢٠ ؛ مجلة لغة العرب ،مجلد ٤، العدد الثالث، بغداد، ١٩٣١، ص٢٤ .

(٣) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٤ / ٣٢١٠٥ / عنوان الملفة تفتيش أراضي بستان قرية العجيراوية في البصرة ،١٩٣٨ ،و١ ، ص٢ .

المنتشرة على امتداد شط العرب (٢٤) جزيرة أهمها ما يقع بين قضاء القرنة وملتقى نهر الكارون بشط العرب وهي (المحمدية و السندباد و الصالحية ، و البوارين و العجيراوية و الاكوات ، والطويلة ، والشمشومية ، و الخرنوبية ، و البلجانية وام الرصاص و ام اللباني و الرملية) ، اما الجزر الواقعة جنوب ملتقى نهر الكارون مع شط العرب وحتى الخليج العربي هي (جزيرة محيلة صاح صلبوخ وأبو داود والمطوعة وارث ، وخرم الجرية وشطيط والدواسر و ام الواوية و منيوحي ومعاوية والكطعة [١] .

اما بخصوص ناحيتي الفاو والسيبة اذ بين اصل تسمية الفاو لقد ذكرت تفسيرات عدة لأصل كلمة فاو انها مأخوذة من الكلمة العربية (فو) ومعنانا (فم) وفي الوقت ذاته ان كلمة فم تعني (الحلق) ولا يزال الناس يقولون عن نقطة التقاء شط العرب بالبحر (أي رأس الخليج العربي) بانها حلق البحر ، وكذلك لا يزال البعض من سكان الفاو عندما يذهب الى الاخيرة يقول انه ذهب الى الفو أي الفاو ، وهناك من يرى ان تسمية الفاو تعود الى سفينة شراعية اجنبية تدعى فاو غرقت في اخر شط العرب في أواخر القرن التاسع عشر ، وقد سميت هذه المدينة نسبة اليها ، في حين يعتقد البعض ان اصل التسمية يعود الى كلمة فاو العربية وتعني الأرض المكشوفة او الأرض المحصورة بين مرتفعين الا ان التسمية الأولى هي الاصح المأخوذة من الكلمة العربية فم [٢].

تأرجحت المدينة إدارياً بين ناحية وقضاء فكانت ناحية من نواحي البصرة ثم أصبحت قضاء عام ١٩٠٣ م ، وعادت ناحية من جديد تتبع قضاء ابي الخصيب إدارياً الذي يبعد عنها بحدود ٨٨ كم [٣].

زادت بريطانيا اهتمامها بالفاو عندما فكر العثمانيون بتشييد حصن عسكري فيها في ثمانينات القرن التاسع عشر [٤] وهي اشارة واضحة الى أهمية موقعها الاستراتيجي

---

(١) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٤ / ٣٢١٠٥ / عنوان الملفة تفتيش أراضي بستان قرية العجيراوية في البصرة ،١٩٣٨ ،و١ ، المصدر السابق ، ص٣ .

(٢) كاظم باقر علي وعبد الحكيم عجيل السعدون، الفاو كما تصورها وثائق التفتيش الإداري ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ، مجلة الخليج العربي ، مجلد ٣١ ، العدد (١ – ٢) ، ٢٠٠٠ ، ص١ .

(٣) كاظم باقر وعلي عبد الحكيم عجيل السعدون ، المصدر السابق ، ص١٢٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص١٢٣ .

العسكري والسياسي ، اذ تعد الفاو من حيث المركز الستراتيجي مدخلاً لشط العرب ونقطة التقاء خطوط البرق الهندية الاوربية بخط الأراضي العثمانية [١] .

لم يزد عدد سكان الفاو في أوائل القرن العشرين على (١٧٠٠) نسمة بضمنهم الوافدون اليها من جنسيات مختلفة [٢] ، ثم وصل عدد سكانها عام ١٩١٣ الى (٥٠٠٠) نسمة [٣] ، ويبدو ان هذه الاعداد تخمينية حيث لا توجد احصائيات دقيقة بهذا الشأن .

شهدت الفاو خلال الحرب العالمية الأولى دخول السفن الحربية البريطانية الى مياه شط العرب في حدود الساعة السادسة من صباح اليوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٤ وهي تحمل جنود الاحتلال ، ثم وقعت هذه المدينة شانها شأن مدينة البصرة تحت الاحتلال البريطاني وبقيت كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، حيث عانت هذه المدينة من أثار التخلف مثل بقية مدن العراق الأخرى خلال عهدي الانتداب والاستقلال الشكلي [٤].

زادت أهمية الفاو عندما تأسست فيها دائرة الميناء تولت عمليات حفر شط العرب وتعميقه وبخاصة عند مدخله وازداد أيضاً عدد نفوسها استناداً الى الإحصاءات فقد بلغ تعداد نفوسها نحو (٢٢١٨٩) نسمة منهم (١١٩٦٧) ذكوراً و (١٠٢٢٢) اناثاً ، أي ان الناحية سجلت زيادة في عدد النفوس بلغت اكثر من أربعة اضعاف عما كانت عليه في عام ١٩١٣ م ، ويعود سبب هذه الزيادة الى كثرة الوافدين الى الفاو وبخاصة بعد تزايد أهمية الميناء وتوفر فرص العمل الجديدة في منشآت الميناء ، وأخرى في بعض الشركات الأجنبية العاملة في مجال حفر و تعميق مدخل شط العرب [٥].

و نظراً لأهمية مركز الفاو و وضعيتها الخاصة اذ اقترح المفتش الإداري في السابع والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٣٤ القاضي باستحداث ناحية الفاو

---

(١) ج . ج . لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج٢، ترجمة مكتب امير قطر ، بدون تاريخ ، ص٧٠٠

(٢) المصدر نفسه ، ص٧٠٠ .

(٣) امين غالي باشا عيان ، البصرة وانهارها ، مجلة لغة العرب ، ج٢ ، السنة الثالثة ، ١٩١٣ ، ص٥٧ .

(٤) كاظم باقر علي وعبدالحكيم عجيل السعدون ، المصدر السابق ، ص١٢٤ .

(٥) كاظم باقر علي وعبد الحكيم عجيل السعدون ، المصدر السابق ، ص١٢٥ .

وربطها بقضاء شط العرب ، ويرجى اخذ هذا الاقتراح بنظر الاعتبار عند وضع المخصصات اللازمة في ميزانية الإدارة العامة للسنة ١٩٣٤ م [١].

كانت مقتضيات الإدارة والمصلحة العامة تدعو الى تشكيل هذه الناحية مرة ثانية، اذ ان الفاو الواقعة في اقصى الحدود العراقية في لواء البصرة وتم ذكره في المطالبات السابقة نحو الأسباب الادارية والفوائد التي تبرر ذلك، لذلك تم ارسال نسخة من كتاب متصرف لواء البصرة في الواحد من شهر اذار عام ١٩٣٤ مع صورة الفقرة المقتبسة من تقرير المفتش الإداري في اللواء حول تشكيل هذه الناحية نظراً لأهمية مركزها في مدخل شط العرب من الجهة الجنوبية وتوسيع اعمال الميناء هناك ، لذلك طلب المفتش النظر في ذلك بصورة جدية واضافة المبلغ اللازم الى لائحة الميزانية[٢].

ولم تمض مدة طويلة حتى تمت الموافقة في السابع من الشهر نفسه على إعادة تشكيل ناحية الفاو وعرض القضية على مجلس الوزراء لأجل الموافقة على ذلك واستحصال الإرادة الملكية اللازمة وفق المادة الثانية من قانون إدارة الالوية عند التصديق على الميزانية [٣] .

وفي الثلاثين من شهر ايار عام ١٩٣٤ طالب المفتش الإداري بأنشاء الدور اللازمة لأسكان موظفي ناحية السيبة وذلك لعدم ملائمة الدور الحالية المبنية من القصب الذي بينها المفتش الإداري ، حيث انه وجه إنذاراً للوزارة الى ذلك ويرجى اتخاذ ما يلزم من التدابير، لتأمين تشييد الدور اللازمة للموظفين وإدخال المخصصات اللازمة لها في ميزانية الاعمال الصغرى [٤].

واستكمالاً لمهمته قام المفتش الاداري في السابع والعشرين من شهر اذار عام ١٩٣٦، بزيارة لبلدية الفاو للاطلاع على الواقع الخدمي فيها نظراً لما تقدمه من خدمات للسكان كما انها تسهم عادة في الاشراف على الاسواق والاسعار والمباني

---

(١) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٩٦ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٣-١٩٣٤، عنوان الملفة تفتيش ناحية الفاو ، ص١٦ .

(٢) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٩٦ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٤ ، المصدر السابق . ص٢ ، كتاب شعبة التفتيش الإداري المرقم ٨٧٩ / ٦س والمؤرخ في ١٩٣٤/٥/٣٠ الى وزارة المالية حول اعادة تشكيل ناحية الفاو .

(٣) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٩٦ / ٣٢٠٥٠ / ف١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، إعادة تشكيل ناحية الفاو رقم الكتاب ٥٥٥ في ١٩٣٤/٣/١٨ ، ص٢٩ .

(٤) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٠٣٧ / ٣٢٠٥٠ / ر١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة تفتيش الوية البصرة والعمارة والمنتفق ، ص١١.

وغيرها ، حيث كانت إدارة البلدية في الفاو منوطة بمدير الناحية وعادة ما كان ملاكها يتألف من امين الصندوق وجابي الرسوم وحراس ليليين وعدد من المنظفين و يدير امورها الحسابية المحاسب عادة وامين الصندوق ، ولما مجلس بلدي يتألف من بعض وجهاء المدينة مهمته الاشراف والرقابة على المحال البلدية والتوقيع على بعض مستندات الصرف ، كذلك تتألف واردات البلدية من رسوم و وسائط النقل النهرية وخزن المواد القابلة للاشتعال و اجازات البناء والحرف والدلالية ورسوم عوائد الرصيف والحراسة ، وأماكن بيع المشروبات الكحولية وضريبة الأملاك ، اما مشاريع العمران في ناحية الفاو فهي قليلة قياساً لمدينة نامية وميناء يؤمه الكثير [١].

و بين ان كل الموظفين وحتى الدوائر المالية تسكن الصرائف ولا يوجد سوى داراً للحكومية وداراً لمدير وبناية الكمرك الا انها تحت الانشاء فأما الدار التي يسكنها المدير فهي تبعد عن مركز الحكومة بمسافة ما يزيد على الثلاثة كيلومترات ، فبالطبع ان هذه المسافة تخلق صعوبة جمة لدوام المدير وثم ليس من مصلحته بقاء سكن المدير في محل بعيد بهذه القصبة ، لهذا من الضروري جداً وضع التخصيصات اللازمة لأنشاء دارين في جوار دائرة الحكومة على الأقل احدهما للمدير والثانية لكاتبه [٢].

اما ناحية السيبة بالنظر لجوارها الحدود الإيرانية وخاصة عبادان لها أهمية الكبرى بالنظر لبقية نواحي اللواء و هذه الأهمية الإدارية هي التي جعلت السيبة قضاء لمدة من الزمن ، الا ان مديرها لم يكن كفوءاً كفاية لأدارتها فمن الضروري تحويله لناحية اقل شأناً من هذه الناحية وتعيين احد المدراء الكفوئين لها [٣].

كما أوضح المفتش في تقريره ان ناحية السيبة لها أهمية إدارية وموقعها الخاص بالنظر لمجاورتها الحدود الإيرانية، اذ اقترح تعيين شخص يستطيع ادارة الناحية بشكل صحيح [٤] .

---

(١) كاظم باقر علي و عبدالحكيم عجيل السعدون ، المصدر السابق ، ص١٤١ .

(٢) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاعتيادية في الفاو ، ص٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص٤ .

(٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٠٣٧ / ٣٢٠٥٠ / ر١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة ،ص١١.

وفي الخامس من شهر ايار عام ١٩٣٨ زار المفتش الاداري ناحية السيبة و دائرة الاشغال العامة وثبت ملاحظاته عن طبيعة الاوضاع الادارية والخدمات البلدية المقدمة الى المواطنين، فضلاً كل ما يتعلق بادارة البلاد[١]. كما أوصى المفتش الإداري بأسناد الاعمال الادارية بيد أناس لهم خبرة وكفاية في فن الأبنية ويركز على اكمال تشييد الدار المذكور ، وكذلك تشييد دار مأمور مركز الشرطة ومأمور الكمرك وذلك لتأمين اسكان عائلاتهم واستراحتهم فيها من حيث وقوع مركز ناحية السيبة امام الساحل الإيراني المأهول بالسكان في الأبنية الضخمة ليس من اللائق من الحكومة ان تسكن موظفيها في الصرائف والغرف الغير لائقة في كرامة الموظفين[٢].

كما اقترح المفتش الإداري بخصوص نقل مركز ابي الخصيب الى مركز ناحية السيبة لأهمية موقعها و وجودها في القرية في منتصف الطريق ما بين ابي الخصيب والفاو من حيث بعدها عن مركز ابي الخصيب اذ يبلغ ٦٠ كيلو متر وعن مركز ناحية الفاو ٤١ كيلو متر [٣].

وفيما يتعلق بتقارير المفتش الاداري الخاصة بالزبير بخصوص موضوع الخدمات البلدية، اذ قام المفتش الاداري زيارة تفتيشية الى ناحية الزبير في الثالث عشر من شهر شباط عام ١٩٢٢و قام بالكشف عن عدد موظفي البلدية لغرض ادراجهم ضمن الموازنة [٤]

ومن خلال اطلاع المفتش على الموازنة المخصصة لواردات ومصاريف بلدية الزبير و اقترح اجراء بعض التعديلات فيها ومنها رفع مخصصات من الاعتمادات لرواتب مستخدمي صيدلية الزبير والمصاريف المتفرقة لهذه الصيدلية اذ تم تخصيص مبلغ قدره (٥٥٠٠) روبية كإعانات للصحة وتخصيص مبلغ قدره (٣٠٠٠) روبية

(١) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة ،ص٣٦.

(٢) المصدر نفسه ،ص٣٧

(٣) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة ،ص٣٩ .

(٤) د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ١٥٧٠ ، ٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٢١ – ١٩٢٣ ، عنوان الملفة تفتيش بلدية الزبير ، ص٣٥ .

تحت إعادة اشغال البلدية لأنشاء غرفة إضافية فوق دائرة البلدية الحالية وذلك نظراً لضيق الدائرة المذكورة [١].

كذلك لاحظ المفتش الاداري ان في موازنة بلدية الزبير بعض المصاريف التي اوجب الاستيضاح عنها خلال عامي (١٩٢٢ –١٩٢٤) ومنها ما يتعلق بأشغال البلدية والصحة وغيرها من الامور التي تقع ضمن نطاق البلدية[٢].

وخلال عامي ١٩٢٦– ١٩٢٧ اطلع المفتش الاداري على ميزانية بلدية الزبير ، اذ بين انه يرجى مراعاة الاقتصاد في مرتبات الموظفين مع ملاحظة الاعانات للواردات العمومية مع تبرعات الصحة بأنتظام [٣] ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الاتي :–

جدول رقم (٣) [٤]

الواردات	بالروبية	المصروفات	بالروبية
١–رسم البيوت والدكاكين	١١٩٥٣	معاش ومخصصات	٥٧٠٠
٢–رسم المباني	٣٥٠	مصاريف احتياطية	٦٠٠ / ٦٣٠٠
٣–رسم الذبيحة	٦٦٠٠	الحراسة معاش الحراس	٥٧٦٠
٤–رسم الاجازات	١٨٠		
٥–رسم الدلالية والارضية	٨٢٠٠	اشغال البلدية تنظيم ورشة طرق	٦٥٠
٦–رسم ايجارات البلدية	٧٠		
٧–رسم العربات	٢٩٠٠	الأبنية والتعميرات	٣٠٠٠ ٣٦٥٠
٨–متفرقة	٢١٠	الصحة والتطهير موظفي الصحة	١٢٠٠
٩–شراء الحيوانات	٤٦٣	متفرقة	٥٠ / ٤٥٠
١٠–اسعاف الفقراء	٣٠	متفرقة	٢٠٠ / ١٧٦١٠

(١)د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ١٥٧٠ ، ٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٢١ – ١٩٢٣ ، عنوان الملفة تفتيش بلدية الزبير ، المصدر السابق ، ص٩.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧

(٣) د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٢١١٧ /٣٢٠٥٠ /و٤ ، ١٩٢٦ –١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية الزبير ، ص١٢.

(٤) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٢٧١٦/٥٠٠٣٢/و١٦ ، ١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية الزبير ، ص٣ .

١١-الإعانات للواردات العمومية	٢٥٠	متفرقة	٣٨٠٨
١٢التبرع للخدمات الصحية		الصحة	١٦٩١٨ /٥٥٠٠

وفي الثاني عشر من شهر تموز عام ١٩٢٩ قام المفتش الاداري بزيارة الى بلدية الزبير ومن خلال عملية التفتيش وجد في الصندوق مبلغ قدره (١٧٩٣٩) روبية لم تدرج في سجل الواردات ، اذ طالب متصرفية اللواء بأنشاء وتوسيع دائرة بلدية الزبير لكثرة عدد موظفيها [١]

وفي عام ١٩٣٤ لاحظ المفتش الاداري من خلال عملية التفتيش في بلدية الزبير ان التحصيلات وخاصة تحصيلات المبالغ التي صرفت من البلدية [٢] . كما تطرق المفتش الى واردات البلدية في الزبير فضلاً عن مصروفاتها، ففي عام ١٩٣٥ بلغت الواردات (١٠٢٧١) ديناراً يضاف اليها (٣١٨ / ١٦١١) ديناراً المدور من السنة السابقة فيكون المجموع (٣١٨ / ٢٦١٨) ديناراً ، اما المصروفات فكانت (٢٣٧ / ١١٣٤) ديناراً ، كما اوضح التقرير ان حسابات هذه البلدية منتظمة ولم يصادف المفتش الإداري صرفيات مخالفة الى الميزانية [٣].

ومما تطرق اليه التقرير موضوع الطرق والجسور في الزبير، إذ لاحظ المفتش ان الطرق مناسبة ، لكن يوجد فيها جسور ولا معابر ، كذلك التنظيمات داخل البلدة بحالة مناسبة ، كما يوجد هناك امراض التراخوما والملاريا واصابات قليلة من داء السل [٤].

وخلال عام ١٩٣٦ زار المفتش الإداري ناحية الزبير وبين ان هذه الناحية لا يوجد سوى بناء مدرسة واحدة فقط تعود الى الحكومة وان المحل المتخذ سراي الحكومة مؤجر بثلاثين دينار سنوياً ، وبالنظر الى رخص اللوازم الانشائية كالطابوق والجص جعل انشاء السراي بمصاريف قليلة وتخليص الحكومة من إعطاء الايجار بصورة متمادية ، لا يوجد في هذه الناحية جسور ولا معابر حيث ان الطريق الذي يربط بين البصرة والناحية لابأس به في موسم الصيف ، ولكن في موسم الشتاء والامطار

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ٢١٥٩ / ٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٣٠، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية الزبير ، ص١ .

(٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ٨٣٥٣ ، ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٤ – ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية الزبير ، ص٨-٩ .

(٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ٨٣٠٥ ، ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٥، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الزبير ، ص٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٣ .

يصبح غير قابل للمرور ، حيث ان الأهالي قد قدموا طلباً الى مدير الناحية حول اصلاح هذا الطريق ، لذلك رأى من الضروري اصلاح هذا الطريق خدمة للصالح العام [١].

وفي الثالث عشر من شهر ايلول عام ١٩٣٧ طالب المفتش الإداري في ناحية الزبير كل من البلدية ومراقبو دائرة الاخصائي بالحشرات وامور الزراعة من اجل الكشف عن الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعات ومعرفة نوع الحشرة التي اضرت بمزروعات البطيخ [٢].

وضمن السياق نفسه طالب المفتش الاداري في الاول من شهر ايار عام ١٩٣٨ بلدية ناحية الزبير للقيام بتشجير بلدة الزبير من جهاتها الأربعة وذلك من خلال حفر الابار ، وعند حلول موسم الزراعة يتم زراعة الاثل بمقتضى الخارطة التي أعدتها مديرية زراعة الزبير ، وقد بين المفتش هذا المشروع نافع لمدة خمس سنوات [٣].

لقد افاد المفتش الإداري في ناحية الزبير بأنّ حركة السابلة بين العشائر النجدية والعراق قد نشطت في هذه الأيام بصورة لم يسبق لها مثيلاً منذ عدة سنوات فقد أخذ عدد وافر من قبائل عتيبة وعرب ونجد ومطير يأمون الزبير ويكتالون منها ما يحتاجون اليه من طعام ولباس ثم يعودون الى مضاربهم وراء الدهناء ، اما النقود التي كانوا يستعملونها فهي الريال السعودي والريال النمساوي [٤].

يتبين لنا ان تقارير التفتيش الإداري كانت حافلة بمعلومات وافية عن الوضع الإداري والخدمي والعمراني والمالي في قضاء ابي الخصيب ونواحيه (شط العرب ، الفاو ، السيبة ، الزبير) حيث كانت التقارير توضح بشكل موضوعي حقيقة الارقام الواردة في سياق متابعة الخدمات المقدمة لتلك النواحي ، وبالتالي فأنها أعطت صورة واضحة عن تلك النشاطات بشكل يومي ومتابعة شخصية من لدن المفتش الإداري ، وهذه نقطة إيجابية يمكن ان تحسب لنظام التفتيش بشكل عام وللمفتش بشكل خاص .

---

(١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ٨٣٠٥ ، ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٥، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الزبير ، المصدر السابق ، ص٤ .

(٢) د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ١٠٨٧ ، ٣٢٠٥٠ ، و٤ ، ١٩٣٨، عنوان الملفة تفتيش ناحية الزبير ، ص٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٤-٥

(٤) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ٢٥٠٨ ، ٣٢٠٥٠ ، و٢٣ ، ١٩٣٨، عنوان الملفة تفتيش ناحية الزبير ، ص٧ .

المبحث الرابع

الواقع البلدي في القرنة والمدينة و السويب

يعد قضاء القرنة من الاقضية المهمة في لواء البصرة ، وكانت من المناطق التي نالت اهتمام ومتابعة المفتش الاداري حيث حفلت تقاريره بمعلومات وافرة ، و وافية عن القضاء ومنها بيان حدوده الادارية وتوابعه ، ومنها المدينة ، اذ أوضح المفتش الإداري ان مركز هذه الناحية على الضفة اليمنى من نهر الفرات ويبعد عن مركز قضاء القرنة بمسافة ٢٠ كيلو متر تقريبا ولا يوجد – في وقت كتابة التقرير– طريقاً برياً وكان التنقل يتم بالوسائط النهرية فقط ، لهذا بقي هذا المركز بانعزال تام مع ان الوصول اليه بوقت قصير ويتطلب انشاء طريق على الجهة اليمنى من نهر الفرات يوصل القرنة مع المدينة ، ومن ثم المدينة مع كرمة بني سعيد و سوق الشيوخ ، ومنه الى الناصرية ، علماً بأن دائرة الاشغال كشفت كلفة وقدرته بثلاثة الاف دينار فالكلفة المقدرة هذه لا تتناسب مع الفوائد الاقتصادية ، و الإدارية ، الجهة المتولدة من فتح هذه الطريق ، فمن الضروري مطالبة وزارة الاقتصاد بالإسراع في العمل وبعد إنجازه اوصى المفتش ان يتم فتح الطريق الثاني الذي يقع على الجهة اليسرى من نهر الفرات ، مبتدئاً من القرنة أيضاً ، اذ انه لا يمكن ان تفرض الإدارة نفوذها وسلطتها حسبما تتطلبه مصلحة الحكومة في هذا الاتجاه ما لم يتم فتح الطريقين المذكورين في آن واحد [١].

و أوضح المفتش في تقريره ان تأمين الموصلات بين مركز ناحية المدينة وبين مركز قضاء القرنة التابعة له ، وضرورة تحديد طرق المواصلات في هذه المنطقة الى حدود لواء المنتفق (كرمة بني سعيد وسوق الشيوخ والناصرية) ، وهو امر لاشك في أهميته ، لذلك فأن اقتراح المفتش الإداري بفتح طريقين في جهتي نهر الفرات اليمنى واليسرى جاء في محله [٢].

كذلك بين المفتش ان سراي المدينة حيث ان حالة دار الحكومة في مركز ناحية المدينة مما ترتب عليه الى الالتفات اليها فانه لا يمكن تأمين بناء سراي لدوائر

(١) د.ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٤ ، تفتيش ناحية القورنة ، ص٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١١ .

الحكومة في هذه الناحية ، فيجب اجراء ما يلزم لتعمير الدار الحالية وتحصينها بعدالة بما يتناسب مع شرف الحكومة ويحفظ سمعة موظفيها [١] .

وفي السياق ذاته ان قصبة ناحية المدينة لا تمتلك من الأبنية سوى دار الحكومة ، والمدرسة ، والسوق ، ودار خصوصية أخرى ، فبقية الدور في هذه الناحية مجهولة عن القصبة او الحكومة من الأبنية المنشأة في زمن العثمانيين ، حيث ان اغلب الناس يقيم هو وعائلته في دار ضيقة ، وتم مشاهدة القسم الأول من ذلك ، ولم يوجد فيه ما يبرر المكوث والسكن من الشرائط الصحية والفنية ، ولهذا من الضروري جدا القيام في تعميره وجعله بحالة تليق مع اهمية الحكومة وتصون صحة الموقف الذي لا يصلح ان تطلب منه الخدمة قبل ان تقر من استراحته ومن معه [٢].

كذلك قام المفتش الإداري في السادس عشر من شهر شباط عام ١٩٣٤ بمشاهدة احد دور الموظفين المعمولة من القصب ووجدها بحالة لا تؤمن استراحته وعائلته فأن خطر الحريق في الدار اخذ بالاستمرار من ناحية ولعدم وجود الأبواب من ناحية أخرى ، فضلاً عن حوادث السرقات التي كانت هناك أيضا ، كذلك ذكر المفتش الاداري عدم وجود كاتب للناحية سوى المدير ومأمور الاستهلاك ومعلمين للمدرسة الاميرية ، فمن الضروري جداً ان توضع المخصصات اللازمة لأنشاء أربعة دور سواء كانت تلك المخصصات ضمن الانشاءات المحلية او غيرها ، والقيام بأنشائها حالاً ، اذ ان استمرار سكن هؤلاء الموظفين بمثل هذه الأماكن لا يصح استمراره ولا يتفق مع مكانة الموظف [٣].

ومن خلال تدقيق سجل المالية لناحية المدينة بتاريخ الحادي عشر من شهر اذار عام ١٩٣٨ قد تبين ان ما موجود في السجل هو (١٥٣) دينار وعند حساب النقود الموجودة في الصندوق ظهر انها مطابقة للسجل [٤].

---

(١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ،الديوان، تسلسل الملفة ٨٣٤٣/ ٣٢٠٥٠/ و٢، ١٩٣٤، تفتيش ناحية القورنة ،مصدر سابق ، ص١٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣ .

(٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ،الديوان، تسلسل الملفة ٨٣٤٣/ ٣٢٠٥٠/ و٢، ١٩٣٤، تفتيش ناحية القورنة ،مصدر سابق، ص١٣ .

(٤) د.ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٧٣٧ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، تفتيش ناحية المدينة ، ص٢٥ .

اما بخصوص الاعمال في الناحية فان المفتش الإداري أوصى بنصب جهاز تلفون في مركز هذه الناحية للضرورة الماسة آليه [١].

كذلك قام المفتش الإداري علي البزركان بتفتيش مركز ناحية المدينة بتاريخ العشرين من شهر ايلول عام ١٩٣٨ و دون مجموعة من الملاحظات من خلال جولة تفتيشية ، كان ابرزها خلو سجل الدعاوى العشائرية الجزائية والمدنية من اية دعاوى لعدم حدوثها في المنطقة مما يشير الى ان المنطقة آمنة ، اما سجل الدعاوى النظامية فقد أتضح أن سجل الدعاوى النظامية، اذ سجل فيه (٨٣) دعوى خلال سنة ١٩٣٧ و (٢٥) دعوى لسنة ١٩٣٨ ومن خلال التفتيش تبين ان الاحكام جارية وفق الأصول، كما بين المفتش أن هناك سجلاً لإحصاء العشائر مما يؤكد معرفة الحكومة بعدد السكان هناك وان كان ذلك بشكل تقريبي[٢]. مع العلم أن الكثير من افراد العشائر يتجنبون اعطاء احصائيات دقيقة للسكان اما هرباً من التجنيد الالزامي أو هرباً من الضرائب.

وفي العاشر من شهر تشرين الاول عام ١٩٣٨ قام المفتش الإداري بزيارة الى قسم بلدية المدينة واطلع على سجل المصروفات اذ بين انه لم تدخل فيه المبالغ الموجودة في الميزانية ، كذلك أوصى المفتش بتطبيق استمارة (ب – ١٨) والمبالغ المسجلة فيها ، كذلك اطلع على سجل الامانات والالتزامات ، اذ بين أيضاً ان هذا السجل لم تدون فيه مبالغ لعدم إعطاء الرسوم بالالتزام من حيث البلدية فإنها بحاجة لبقائها امانة ، لذلك يقترح المفتش بتقديم قائمة في شهر اذار من كل سنة و وضعها في المزايدة لإعلانها [٣].

اما قضاء القرنة فقد حظي باهتمام ومتابعة من قبل المفتش الاداري اذ قام بزيارة الى بلدية القرنة ، و أوضح في تقريره المرقم ١٠٦٨ والمؤرخ في العاشر من شهر نيسان عام ١٩٣٤، فقد اشار فيه الى الامور الخاصة بتنظيم ومسك السجلات في

(١) د.ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٧٣٧ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، تفتيش ناحية المدينة، ص٢٦

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٣ .

دوائر بلدية القضاء، فضلاً عن الاجراءات الحكومية لتطوير مركز القضاء وتنويره بالمصابيح الكهربائية[١].

وفي السادس عشر من شهر ايار عام ١٩٣٤ زار المفتش الاداري لبلدية القرنة و وجد عند تفتيشه لبلدية القرنة عند فحصه حسابات البلدية ان الواردات التي ترد الى لجنة اسالة الماء والكهرباء متداخلة ضمن حسابات البلديات الأخرى ، و كان الغرض من إدارة المشروعين المذكورين من قبل لجنة خاصة هو تفريق ماليتها عن مالية البلدية وذلك لتأمين إدارة المشروعين بصورة تجارية ، وبعد إنجازه تدور المبالغ الباقية عليه الى البلدية فمزجها حالاً غير صحيح ويجب ان تقوم متصرفية اللواء في امر تفريقه ، حيث ان هذه البلدية تملك (٧) جالون ، والدائرة المخصصة لها وفي ضمنها البرق والبريد والمحل المخصص لأنشاء مكائن الكهرباء والماء ولكن كل هذه الأملاك ليست مسجلة في الطابو ولما كان قائمتهم بدون تسجيل غير صحيح فيجب الايعاز الى الدائرة المذكورة للقيام بذلك[٢].

و ان البلدية كانت تدفع الأجور عن عرصة خزان الماء الذي تم انشاء ابان الاحتلال البريطاني للبصرة ، ولما كان بدل استملاك الأرض المذكورة لا يتجاوز بدل الايجار المعترف به لأربعة سنوات او خمسة ، يرى المفتش من الضروري القيام في استملاك الأرض المذكورة والتخلص من دفع بدل ايجارها المستمر، وفي الوقت ذاته ان بلدية القرنة تصرف على ناحية المدينة بعض المصاريف باسم التنوير ومهما كانت هذه المصاريف ضئيلة فقيام البلدية بخدمات خارج حدودها امر غير صحيح فمن الضروري ان تمتنع عن ذلك، وأنْ المفتش قام أيضا بتدقيق واردات الحراسة ، ومصاريفها اذ وجد ان الواردات لا تقارن المصاريف لهـذا من الضروري الفات نظراً المختصين للاهتمام فـي تزايد الواردات و تحقيق التوازن المطلوب مع الإضافة المقررة [٣].

كذلك تطرق المفتش الإداري الى خطورة جسر القرنة، إذ ان مجرى النهر الذي أقيم عليه الجسر بدأ يتآكل بشدة واخذت ضفافه تنهار من تلقاء نفسها واصبح الجسر

---

(١) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤١١٣/ و١، ١٩٣٤عنوان الملفة، تفتيش بلدية القورنة ص٢.

(٢) د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و١، ١٩٣٤ عنوان الملفة ، تفتيش بلدية القورنة، ص٧–٨

(٣) المصدر نفسه ، ص٩–١٠ .

لا يضمن الاتصال مع الأرض فيتم إقامة جسور إضافية غير ان تبين ان هذا العلاج لا يكفي لاستمرار الأنهار وتوسع الشقة بين الجسر واليابسة ، كما ان هذا الجسر مهم لأنه يعتبر الواسطة الوحيدة لتأمين طرق المواصلات بين الوية البصرة والكوت والعمارة ، لذا من الضروري درس هذه الحالة و تخصيص مبالغ كافية لهذه الغاية [١] و طالب المفتش ايضاً دائرة الاشغال العامة على انشاء مسناة في بلدة القرنة وتخصيص مبلغ (١٠٠) دينار لأنشائها وذلك للوقاية من اخطار الفيضانات ، كذلك طالب المفتش متصرف لواء البصرة حول فتح طريق القرنة المدينة وارصاد وارجاع المبالغ اللازمة لهذا المشروع النافع [٢].

و بين المفتش الإداري بان وسائط النقل في هذا القضاء هي السفن الشراعية بين ناحية المدينة والجبايش واحياناً الى البصرة والى العمارة نهراً لنقل الحصران والقصب ، وايضاً تشمل على السيارات لنقل الركاب الى البصرة والعمارة والمدن الأخرى براً [٣].

و كشف المفتش الإداري ان الطريق ما بين مركز القضاء وقصبة العزير وكذلك ما بين مركز قضاء مركز لواء البصرة الذي يحتاج الى اصلاح وتعديل و اوصى بذل الاهتمام بالعمل حتى لا ينقطع الطريق عند هطول الامطار ، و جرت العادة في كل سنة [٤].

و كان هناك نشاط واضح للمفتش علي البزركان في لواء البصرة بالإشراف على اجراء الانتخابات الخاصة بمجلس إدارة قضاء القرنة الجارية في الاول من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨ و تم انتخاب أعضاء لمجلس الإدارة في القرنة من خلال عملية الاقتراع بعد مضي سنة على انتهاء مدة الدورة السابقة بموجب المادة (٥٤) من قانون إدارة الالوية، الامر الذي يظهر انه لم يتم لحد الان ترك أعضاء الدورة السابقة لأعضاء المجلس ، اذ بادر المفتش الإداري الى فصل اعضاء الدورة السابقة وتعيين

(١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٢ / ٣٢٠٥٠ / و٢٣، ١٩٣٧ عنوان الملفة تفتيش قضاء القورنة، ص٣

(٢) المصدر نفسه ، ص٧ .

(٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و١، ١٩٣٨ عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القورنة، ص٤٤.

(٤) المصدر نفسه ، ص٤٠.

الأعضاء الجدد لمجلس إدارة قضاء القرنة ، حيث ان معظم أعضاء الدورة السابقة هم من فازوا في الدورة الجديدة لعام ١٩٣٨ م [١].

قام المفتش الإداري علي البزركان بجولة تفتيشية في قضاء القرنة في اليوم نفسه للاطلاع على الأمور المالية ، فضلاً عن تدقيق جدول الضرائب للمحصولات الزراعية والحيوانات وايرادات أملاك الحكومة لشهر اب ١٩٣٨ [٢].

اما ناحية السويب كانت ايضاً من ضمن اهتمامات ونشاطات المفتش الاداري علي البزركان اذ اقترح المفتش على متصرف لواء البصرة حسب الكتاب المرقم (٢٧٧٤٤) والمؤرخ في الخامس والعشرين من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨ حول نقل مركز ناحية السويب حتى يقوم مديرها بممارسة اعماله قانوناً وهذا ما وعدت به متصرفية اللواء حول نقل مركز الناحية [٣].

و قام المفتش الإداري علي البزركان بمطالبة متصرفية لواء البصرة حول تغيير بعض الوحدات الإدارية في ناحية السويب، الا ان متصرفية اللواء قامت بمخاطبة كتاب المفتش الإداري حول عدم وجود مخصصات في ميزانية عام ١٩٣٨م اذ ان المتصرفية قد طالبت المفتش بالتريث لحين التصديق على الميزانية للسنة المالية لعام ١٩٣٩ [٤] .

و قامت متصرفية لواء البصرة بالرد على مذكرة المفتش الإداري علي البزركان حول تغيير بعض الوحدات الإدارية في السويب، وأوضحت أنه تقرر ارجاء النظر في التغيرات المقترحة من قبل المفتش الإداري وذلك لحين التصديق على الميزانية للسنة المالية القادمة [٥]

(١) د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و١، ١٩٣٨ –١٩٣٩ ، ص١، كتاب المفتش الإداري علي البزركان الى شعبة التفتيش الإداري ذو العدد ٤٨٦٢ / ب ج ٣٣ والمؤرخ في ٢٩٧٠ في ١٩٣٨/١٢/١ م .

(٢) د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٢٣٢ / ٣٢٠٥٠ / و١، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ عنوان الملفة تفتيش ناحية السويب القورنة، ص٩.

(٣) المصدر نفسه ، ص٢.

(٤) المصدر نفسه ، ص٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٥ .

كذلك قام علي البزركان المفتش الإداري لناحية السويب بجولة تفتيشية و أشار الى كثرة النزاعات العشائرية في مركز الناحية ، اذ طالب متصرفية اللواء بالتصرف فوراً والعمل على حل النزاعات العشائرية التي تحول في تحصل في الناحية، اذ طالب المفتش الإداري المتصرفية بالعمل على تجريد العشائر في الناحية من السلاح ، والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية[١].

يبدو أنْ المفتش الإداري لم يغفل قضاء القرنة وتوابعه (المدينة ، السويب) من التشخيص للواقع الخدمي اذ بين حالة التخلف التي كانت سائدة في تلك النواحي ، من خلال تقاريره التي استعرض شؤونها وطالب بتوفير الخدمات على المستوى التربوي والإداري والخدمي ، والعمل على تعزيز الهيكل الإداري للمجلس البلدي عبر تقديم المشورة في استبدال بعض الوحدات الإدارية وحل النزاعات العشائرية بالطرق السلمية وبالتالي فأنه ساهم بشكل كبير في تسهيل إعادة الاعمال والاهتمام بالقطاعات الاجتماعية في قضاء القرنة .

(١)د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٢٣٢ / ٣٢٠٥٠ / و١، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ عنوان الملفة تفتيش ناحية السويب القورنة، المصدر السابق ، ص٩ .

الفصل الثالث

الأوضاع الاجتماعية في لواء البصرة في ضوء تقارير التفتيش الإداري ١٩٢٣ – ١٩٣٩

المبحث الأول: الصحة والتعليم

اولاً: الصحة

ثانياً : التعليم

المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية في لواء البصرة ١٩٣٤– ١٩٣٩

أولاً : الأمن العام وارتباطه بالحياة الاجتماعية لأهالي لواء البصرة .

ثانياً : البغاء

ثالثاً : العادات والتقاليد

رابعاً : الأوقاف

خامساً: شؤون العشائر

المبحث الثالث: السجون والشرطة ١٩٢٣ – ١٩٣٩

اولاً : السجون

ثانياً : الشرطة ١٩٣٤ – ١٩٣٩ .

المبحث الأول

الصحة والتعليم

اولاً : الصحة

قسم العراق من حيث الإدارة الصحية الى اربع عشرة منطقة صحية أي بعدد الالوية الموجودة في العراق –آنذاك– وعين مدير صحة في كل لواء، ويكون هذا المدير مسؤولاً عن لوائه امام المدير العام ، ويكون الأطباء وموظفوه مسؤولين امام مدير الصحة في اللواء ، ويعد الاخير مرجعاً مباشراً لكل موظفي الصحة ولسائر ممارسي الفروع الطبية غير الموظفين في ذلك اللواء ، وهو الوسيط بينهم وبين المديرية العامة ، [١] وتتألف في مركز كل لواء لجنة بعنوان لجنة (الكشف الطبي) من طبيب أو اكثر تحت رئاسة مدير الصحة ، وبأمر من مديرية الصحة العامة ، وكانت الإدارة الصحية [٢] تابعة لوزارة الداخلية من عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٣٩ بعد ان تشكلت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ فألحقت مديرية الصحة بتلك الوزارة . [٣]

وكان على رأس الجهاز الإداري لدائرة الصحة في لواء البصرة الطبيب البريطاني النقيب هالينان (Hallinan) الذي تولى مهام منصبه في الأول من نيسان ١٩٢٠ ، اذ ضم جهاز عدداً من الموظفين الحسابيين والكتبة والجباة ومفتش الصحة والتنظيفات وكان غالبيتهم من البريطانيين والهنود من بقايا الجهاز الإداري الذي كان موجوداً منذ الاحتلال البريطاني للبصرة . [٤]

تولت دائرة الصحة مهمة الاشراف على كل ما يتعلق بالشؤون الصحية التابعة للبلدية مثل مراقبة الأسواق والاهتمام بتنظيف الشوارع والمرافق العامة، وإصدار التعليمات الخاصة بالمحافظة على الأوضاع الصحية ومنع انتشار الامراض وإيجاد الحلول اللازمة والعمل على معالجتها . [٥]

---

[١] الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٢ ، مطبعة الحكومة ،' بغداد ، ١٩٣٥ ، ص١٧ .

[٢] الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، القسم الثاني ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥ نظام وزارة الداخلية ،رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥، ص٩٤ .

[٣] حيدر حميد رشيد ، الأوضاع الصحية في العراق ، ١٩٤٥–١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٧٧ .

[٤] د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥٨٧٦ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية سنوية عن لواء البصرة لسنة ١٩٢٥، ص٢٦–٣٢ .

[٥] المصدر نفسه ، ص٣٣ .

ومن خلال ارتباط دائرة الصحة بالمؤسسات البلدية إدارياً، اذ عهد مجلس بلدية البصرة لمدير الصحة القيام بالمهام الاتية [١] :-

١-الكشف عن جثث الموتى قبل دفنها .

٢-معالجة جميع الامراض التي تحدث في مختلف الاقضية والنواحي الأخرى

٣-الاعتماد على موظفي البلدية صحياً خارج حدود اللواء .

٤-نقل الأسواق التجارية من أماكنها القديمة في مدينة البصرة الى الأماكن الجديدة التي تتوفر فيها الشروط الصحية من خلال المحافظة على الصحة العامة ومنع بيع الأطعمة المكشوفة.

٥-تشييد سوق جديد للجزارين في محلة عز الدين بالبصرة وتوفير الشروط الصحية.

٦-نقل مخازن الحبوب من الأماكن المزدحمة بالسكان الى منطقتي الخندق والمعقل وذلك لعدم توفر الشروط الصحية فيها أي المخازن من ناحية وللحد من خطر انتشار مرض الطاعون من ناحية أخرى .

لقد بين المفتش الإداري خلال عام ١٩٢٢ بأن دائرة صحة البصرة تتألف من مؤسستين تكاد الواحدة تختلف عن الأخرى ، فأن المؤسسة الصحية الأولى هي عبارة عن مركز الوقاية الصحية في الطوبخانة [٢] ، اما الثانية فأنها تمثل مستشفى تذكار مود الذي يقع في مبنى ادارة مستشفى الجمهوري حالياً ، اذ بين المفتش عدد المستشفيات في اللواء خلال هذا العام هي أربعة مستشفيات وكانت كما بينها الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

المستشفيات الموجودة في مركز لواء البصرة[٣]

المستشفى	عدد الاسرة	مجموع المرضى الداخلين	مجموع الوفيات	العمليات (الكبرى+الصغرى)
المستشفى الملكي في البصرة	١٨٠	٢٧٣١	٢٥٣	٢٣٦ + ٣٦٣
مستشفى العزل في البصرة	٥٠	٣٣٩	١٠٨	- + -
مستشفى القرنة	٥	٢٢١	٢	٣ + ٥
دار التمريض في البصرة	١٢	١٦٠	٦	٨ + ٢

و بين أنَّ مستشفى تذكار مود يقوم بمعالجة الحالات المرضية كافة التي تحتاج الى العمليات الجراحية الداخلية والخارجية الصغرى والكبرى ، حيث كانت المستشفى مجهزة

[١] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥٨٧٦ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٢٥ ، المصدر السابق ،ص ٣٦ .

[٢] تقع الطوبخانة في منطقة العشار الحالية بالقرب من مديرية الكمرك .

[٣] جعفر عبد الدائم بنيان المنصور، التاريخ الصحي لمدينة البصرة أواخر العهد العثماني حتى سنة ١٩٣٩ ، ط١، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص٧٠ .

بمعدات مختبرية وشعاعية كاملة ، كذلك تخصيص فرع لمعالجة الامراض الزهرية والجلدية ، إذ إنْ هذه المستشفى كانت تستوفي مبالغ قليلة اذ كانت تستوفي (٦) دراهم على غرفة الدرجة الأولى [١].

وفي السياق ذاته تم ذكر الكادر الطبي للمستشفى فقد تألف من(٨) أطباء برئاسة الطبيب يوري (Yuri) ، وهو بريطاني الجنسية و (٢٤) مضمد عراقي واجنبي و ممرضتان برئاسة الممرضة ميلز (Melis) بريطانية الأصل، إضافة الى عدد من العمال ،و المستخدمين ،وتم تخصيص جناح مجاني لمعالجة المرضى غير القادرين على دفع الأجور ، وبين كذلك عدد الاسرة . [٢]

وفي عام ١٩٢٣م طالب المفتش الإداري دعم القطاع الصحي في البصرة اذ قام بمخاطبة الجهات المختصة ومتصرفية اللواء ، حيث صادقت وزارة المالية في السابع من شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٣ على تخصيص المبالغ اللازمة لأنشاء مستشفى العزل في البصرة ، وأنَّ يكون موقع المستشفى الجديد بالقرب من مستشفى تذكار مود، و استخدم مستشفى العزل القديم في (دويد) لإيواء المجذومين[٣].

وأضافة الى المستشفيات البشرية، فقد أشار المفتش الإداري الى افتتاح مستشفى البصرة البيطري في العشار وكان ذلك في عام ١٩٢٣ وتم تعيين الطبيب البيطري بتاسينغ (Bttasink) مديراً له، وتعيين بعض المساعدين له ، إذ بلغ عددهم أربعة موظفين اثنان عراقيان واثنان هنود ، و استمر المستشفى في تقديم خدماته حتى عام ١٩٣٨ ، وبلغ عدد الإصابات التي تم علاجها سنوياً ٣٣٨ إصابة تقريباً ، لمختلف الحيوانات العائدة الى الشرطة والجيش والأهالي ، كذلك أجريت فيه (٤٩) عملية جراحية صغيرة للحيوانات خلال سنة ١٩٣٤ وقد نجحت جميعها . [٤]

لقد وجه المفتش الإداري في البصرة أنظار صحة اللواء حول بعض الجماعات من باعة المخضرات حيث يغسلون مخضراتهم في نهر العشار بصورة مستديمة ، وبعد غسلها

---

[١] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٤٠٠٢ / ٣١٩٥٠ / و١ ، ١٩٢٣ عنوان الملفة تقارير صحية في لواء البصرة ، ص٩.

[٢] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠٢٣ / ١٨٠٤٥ / و١ ، ١٩٢٣-١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ، ص٩٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٩٩ .

[٤] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٩٢٤٠ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الصحي في لواء البصرة ، ص ٣ .

يضعونها على الطين والاحجار الوسخة لبيعها ، ولا جدال في أنَّ مياه نهر العشار ملوثة بشتى الجراثيم الفتاكة [١]. ويتضح من ذلك أنَّ تقارير التفتيش الاداري كانت ترصد كل الحالات غير الصحية التي من الممكن أنَّ تؤثر على صحة سكان اللواء ، فقد تابعت تلك التقارير كل صغيرة وكبيرة بدرجة عالية من الدقة قد لا تتوفر في الوقت الحاضر وعلى الرغم من التقدم وتوفر كل الامكانيات المالية والبشرية وغيرها.

ولم يقتصر اهتمام المفتشين الاداريين على ذلك وانما تعدى الى توفير إحصاءات دقيقة عن عدد المراجعين للمؤسسات الصحية في لواء البصرة ومنها المراجعين لمستشفى تذكار مود خلال السنوات الأولى من افتتاحه وحتى عام ١٩٢٤-١٩٢٦ وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها المستشفى ، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

إحصائية بالخدمات المقدمة في مستشفى تذكار مود بين عامي ١٩٢٤-١٩٢٦[٢]

السنة	عدد الاسرة	عدد الداخلين	الوفيات	العمليات	
				الكبرى	الصغرى
١٩٢٤	١٥٥	٢٥٠٧	٢٠٧	٧٦٤	٩٩٧
١٩٢٥	١٦٥	٢٠٥٨	١٧٤	٧٦٢	١٢١٥
١٩٢٦	١٧٧	٢١٦٠	–	–	٧٥

وأشار المفتش الإداري الى عدد المستوصفات التي تم افتتاحها في البصرة خلال عام ١٩٢٤ اذ تم فتح مستوصف المعقل أو مستوصف (ماركيل) الذي كان تابعاً لميناء البصرة ، كذلك تم فتح مستوصف ابي الخصيب والفاو وكان ذلك الافتتاح في عام ١٩٢٥ ، وتم الغاء مستوصف البصرة الواقع في محلة عزالدين لأنه كان آيلاً الى السقوط [٣].

ومما ثبته المفتشين الادريين في لواء البصرة معاناة سكان لواء البصرة من الارتفاع في أجور الأطباء وأسعار الادوية التي تباع في الصيدليات ، لذلك اقترح المفتش الإداري على مدير الصحة العامة في البصرة في تخفيض أجور الأطباء وأسعار الادوية بشكل يتماشى

---

[١] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٠١١ / ٣٢٠٥٠ / و١١ ، ١٩٢٣-١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة ، ص٢١ .

[٢] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٠٤٤ / ٦١٠٢٥ / و١ ، ١٩٢٤-١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص٨ .

[٣] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٨٢٧ / ٤١٠٥٠ / و١ ، ١٩٢٥، عنوان الملفة ، تقارير صحية ، ص١٠

مع الحالة المعاشية للسكان بصورة عامة، وضرورة تخفيض اسعار الادوية بشكل يمكن جميع المرضى من الحصول على الادوية التي يحتاجونها [١] ، ونلاحظ من التوصية اعلاه أنَّ تقارير التفتيش الاداري كانت ملمة بكل ما يتعلق بالأوضاع الصحية في لواء البصرة ، فضلاً عن مراعاتها لحالة السكان المعاشية، ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو ما مدى تجاوب السلطات الحكومية مع تلك المقترحات والتوصيات؟

لقد طالب المفتش الإداري دائرة الصحة والبلدية في لواء البصرة على متابعة مستشفى العزل والامراض الزهرية من خلال توفير ملاك طبي و نفقات مالية لها خلال اعداد موازنة عام ١٩٢٦[٢] ، وطالب المفتش الإداري عام ١٩٢٩ بمتابعة ومراقبة إجراءات الدوائر الصحية في اللواء ، من خلال الاهتمام بالنظافة العامة في مجال تنظيف الشوارع والأماكن العامة و دور السكن ، و انه طالب برصد مبالغ لدوائر الصحة لقاء ادارتها لشؤون التنظيف بالاعتماد على ملاكها من مفتشي التنظيفات والمستخدمين [٣].

واضافة الى ما تقدم كان يوجد في لواء البصرة مستشفى ضخم يقع على طريق الزبير تم بناؤه عام ١٩٢٤م من قبل بعض المتبرعين وهذا المشفى يقسم الى قسمين للذكور والاناث ، وفيه قاعة خاصة للأمراض الباطنية وامراض المناطق الحارة ، للرجال والنساء ، ويوجد بها شعبة للجراحة ودار للعمليات ،وتحتوي أيضاً على شعبة التوليد ، ودار للتمريض ، اما اسرتها فهي على نوعين عامة وخاصة، اما عدد أطباءها فهم ثمان[٤]

وكان للمستشفى صيدليتان ، وكان هناك موظفان صحيان ، و ٢١ ممرضة وكانت تحت تصرف رئيسة الممرضات ميلز الإنكليزية ، و ٢٤ مضمد، وكانت المستشفى تحتوي على ٢٢٥ سرير ، و أوضح المفتش أنَّ عدد المرضى الذين دخلوا الى هذا المستشفى خلال عام ١٩٢٥ (٣١٥) مريض اذ أجريت (٣١٥) عملية كبرى و (٥٣٧) عملية صغرى و (٧٢١) عملية توليدية ، كذلك ارتادها عدد من الجراحين من الخارج البالغ عددهم (٢٥٢١) مراجع [٥] .

---

[١] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٧ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٢٥–١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص ١٣–١٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٢١ .

[٤] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١٣ / ١٠٧ / و١ ، ١٩٢٤–١٩٢٧ ، تقارير صحية في لواء البصرة ، ص ٥ — ٩ .

[٥] المصدر نفسه ، ص١٤ .

ومن خلال مراجعة تقارير التفتيش الإداري، ذكر الأخير، أنه توجد بلواء البصرة عدد كبير من المستوصفات وكما مبين في أدناه [١]:

جدول رقم (٦)

إحصائية تتضمن عدد المستوصفات الموجودة في لواء البصرة

ت	المستوصف	مدير المستوصف
١	مستوصف البصرة	يدار من قبل الدكتور البير نسيم وفيه صيدلي ومضمدان وممرضتان
٢	مستوصف العشار	يدار من قبل طبيب مركزي وفيه صيدلية و مضمدان و ٤ ممرضات
٣	مستوصف الرباط	يشغله موظف صحي
٤	مستوصف المعقل	يدار من قبل الدكتور يوسف جابيرو وفيه صيدلي ومضمدان
٥	مستوصف المدينة	وهو تابع لمستشفى القرنة ويديره موظف صحي
٦	مستوصف السيار	وهو تابع ايضاً لمستشفى القرنة ويعالج العشائر في الريف ويديره موظف صحي
٧	مستوصف قرية الدير	وهو تابع لمستشفى القرنة ويدريه موظف صحي
٨	مستوصف شط العرب	ويتبع إداريا الى مستشفى ابي الخصيب ويديره الموظف الصحي السيد حامد الفياض
٩	مستوصف ناحية السيبة	ويكون تابع ايضاً الى مستشفى ابي الخصيب ويديره الموظف الصحي السيد صوفي قربان علي .
١٠	مستوصف الدورة	ويكون تابع الى مستشفى ابي الخصيب ويديره الموظف
١١	مستوصف ناحية الزبير	ويديره الدكتور ميخائيل خلوف وفيه قابلتان ومضمدان
١٢	مستوصف المعارف	ويكون خاص الى طلبة المدارس ويدار من قبل طبيب وممرضة .

وعلاوة على المؤسسات الحكومية ، فقد كان هناك مؤسسات صحية أهلية فنجد أنَّ هناك عدداً من الأطباء الأهليين يقومون بالمعالجات و تطبيب ولهم عيادات أيضا وهم الدكتور بركوهي ميزبان (Barkohi Mizbane) و الدكتور جمال الدين الفحام حيث كان له مستشفى خاص في البصرة ، والدكتورة فكتوريا عتيشة والدكتور دافيد (David)، والدكتور بروري(brewery) ، والدكتور وديع جبوري والدكتور ستاورين(staurin) ، والدكتور فرنك

[١] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١١٠ / ١٢٧ / و٧ ، ١٩٢٦ ، عنوان الملفة ،تقارير صحية في لواء البصرة، ص١ .

ليمر (Franc Limer)، والدكتور وحيد حقي و الدكتور بوران سنك (Buran Seng)، والدكتور كودمن(Codeman) [١].

الى جانب المؤسسات الصحية التي كانت تقدم الرعاية الصحية للمرضى في البصرة ، كان هناك عدداً من الصيدليات الأهلية التي كانت تقدم خدماتها الى المرضى وابرز هذه الصيدليات [٢]:-

١- صيدلية العراق لصاحبها إبراهيم فيحان التي تأسست في عام ١٩٢١ .
٢- صيدلية جويس لصاحبها جويس تأسست عام ١٩٢٢ .
٣- صيدلية الفيحاء لصاحبها نعوم بشير تأسست عام ١٩٢٣.
٤- صيدلية البصرة لصاحبها الياهو جداع تأسست عام ١٩٣٢ .
٥- صيدلية الكويتي لصاحبها يعقوب الكويتي تأسست عام ١٩٣٤ .
٦- صيدلية السيف لصاحبها يوسف يعقوب تأسست عام ١٩٣٥ .
٧- صيدلية الوطني لصاحبها ارمين زيتو تأسست عام ١٩٣٥
٨- صيدلية الانباء لصاحبها هدايت احمد تأست عام ١٩٣٧ .
٩- صيدلية سالم باكوس لصاحبها اسحق ميخا تأسست عام ١٩٣٦ .
١٠- صيدلية اليوم الجديدة لصاحبها حمدي بابك تأسست عام ١٩٣٨ .

و أنَّ التقارير الصحية التي أشار اليها المفتش الإداري ضمن تقارير دائرة طبابة صحة البصرة فقد تضمنت معلومات حول الكثير من المشاكل الصحية وكيفية علاجها واهم الطرق المؤدية الى رفع المستوى الصحي بين السكان ، وإصلاح مجتمع البصرة صحياً لذلك ادرج في التقرير الواحد معلومات في مجموعة من الورق الخفيف على الاغلب (رايز) بلغت ثلاثون ورقة ، اذ أصبحت معلوماتها مادة أساسية للتقارير الشهرية التي رفقتها رئاسة صحة البصرة الى المديرية العامة في بغداد ونسخة منها الى دائرة المتصرفية ، اذ ذكر في التقرير لشهر تشرين الأول لعام ١٩٢٥م بان الولادات المسجلة (ذكور واناث) داخل حدود البلدية و خارجها في البصرة ، كذلك عدد الوفيات المسجلة لكلا الجنسين ، وهذا له الأثر في معرفة الزيادة الحاصلة في عدد السكان والتطور الصحي حيث بين أنَّ أسباب الوفيات

---

[١] الم د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١١٠ / ١٢٧ / و٧ ، ١٩٢٦ ، عنوان الملفة ،تقارير صحية في لواء البصرة، المصدر السابق ، ص٧ .

[٢] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٠١١ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٢-١٩٣٦ ،عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ص ٢٠ ؛ عبدالمجيد حسن الغزالي ، جريدة الهدف ، جريدة يومية جامعة ، من منشورات البصرة ، مطبعة المعارف والأهالي، بغداد ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ ، ص ١١٦- ١١٨ .

تعود الى كثرة الامراض [١] ، بقصد المعالجة السريرية ، أو بث الدعاية للوقاية من هذا المرض يتناول الحبوب واستخدام (الكلل) في الفرش اثناء النوم والقضاء على البعوض داخل الدور ، والتحفظ من لسعاته [٢].

لقد أشار المفتش الإداري الى الحملات التي كانت تقوم بها دائرة صحة البصرة بالتعاون مع دوائر البلدية للقضاء على الكلاب السائبة التي كانت سبباً في ظهور الكثير من الامراض ومنها مرض (داء الكلب)، و ذكرت التقارير مواصفات الكلب المصاب بذلك الداء وسبل مكافحة المرض ، وكذلك أشار الى بعض الامراض كمرض العمى الشمسية و مرض الفقراء و يسمي اهل البصرة (مرض أبو صفار) ، وامراض الدواجن وإجراءات التطعيم ضد مرض الجدري و الطاعون للمسافرين الى ايران ، وتحدث أيضا عن النفايات وسبل القضاء عليها عن طريق تجميعها ونقلها الى محارق اعدت لهذا الغرض ، حفاظاً على حياة السكان وابعادها عن خطر الامراض المعدية . [٣]

وفي عام ١٩٢٦ اقترح المفتش الإداري على طبيب بلدية البصرة بعد مخاطبة المجلس البلدي في اللواء على نقل الاسطبلات العامة خارج المدينة وذلك من اجل التخلص من بعض المخاطر الصحية التي تنجم عنها، وبعد المخاطبات التي طالب بها المفتش الإداري صدر نظام مراقبة الاسطبلات رقم ٦٢ لعام ١٩٢٧م الذي تم بموجبه نقل سائقي المحاصيل الزراعية والحيوانية الى خارج المدينة . [٤]

وفي عام ١٩٢٧ كشف المفتش الإداري بأنَّ مكابس التمور تفتقر الى الشروط الصحية ولم تبلط أراضيها حيث كانت غير نظيفة ، اذ اكد على عدم منح الشروط الصحية الى المكابس الا بعد احتوائها على الشروط الصحية ، اذ طالب المفتش بأنَّ تكون المكابس على امكنة مرتفعة من الأرض ومغطاة بالإسمنت . [٥]

---

[١] د.ك.و.، ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٥٣ / ٣٢٠٥٠ / و ١٢ ، ١٩٢٥، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري الصحية في لواء البصرة ص٤١ .

[٢] د.ك.و.، ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٧٥٤ / ٣٢٠٥٠ ، و١، ١٩٢٦، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ، ص١٥

[٣] المصدر نفسه ، ص١٦ .

[٤] د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٨٢١ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية عن لواء البصرة ، ص٢١ .

[٥] د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٧ / ١٠٥٨ / و١ ، ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية عن لواء البصرة ، ص١٤ .

وفي عام ١٩٢٨ ذكر المفتش الإداري الى تطور الوعي الصحي بين السكان حيث علت الأصوات في هذا العام للمطالبة بإصلاح المجازر اذ طالب المفتش من خلال مخاطبة دائرة صحة البصرة على تخصيص قطعة ارض من قبل البلدية حيث تم تخصيص منطقة لهم في (الحكاكة) في مركز البصرة ، اذ بين المفتش المبلغ المخصص لتنفيذ المشروع وكان قدره (١٥٠٠) روبية آنذاك [١].

وفي عام ١٩٢٩ أوضح المفتش الإداري بأن لواء البصرة من اكثر الالوية تعرضاً للإصابة بمرض الكوليرا ، لكونه على اتصال مباشر بالأجانب والسياح ، وخاصة من مناطق الهند وايران وباكستان ، ومن اجل مواجهة هذا الخطر أوصى بقيام الدوائر الصحية بتشكيل فرق عديدة لمواجهة هذا الوباء ، والعمل على حد دخوله الى البلاد ، وتأسيس محاجر صحية ، ومنع دخوله الى البلد بعد اجراء الفحص الطبي عليه ، و قامت مديرية صحة ميناء البصرة ، كأجراء احترازي بأرسال زوارق احدهما في المعقل والأخر في الفاو للقيام بتفتيش وسائط النقل في شط العرب كل يومين في الأسبوع وأربعة مرات في الشهر [٢]

اما بالنسبة للحالة الصحية في ناحية الفاو فقد كانت من ضمن اهتمامات المفتش الإداري، اذ بين في تقريره لعام ١٩٢٣ عن وجود دائرة صحية في الفاو سوى مستشفى الميناء الذي تأسس في العام نفسه ليقدم خدمات بسيطة لمنتسبي الميناء من العمال و الموظفين ، ولكن بسبب حاجة السكان في الفاو الى ادارة صحية يسمح لبقية المواطنين بمراجعة المستشفى المذكور[٣] ، لقد اوضح المفتش الاداري بأن لواء البصرة يعاني من المشاكل الصحية حيث بين ابرز تلك المشاكل فيها التي تعود قلة اعداد المستشفيات ، و الاطباء و الصيدليات ، مع تفشي سرعة انتشار الامراض السارية ، كذلك طالب أنَّ تهيئ بلدية البصرة بين التكاليف الصحية مع تأمين مؤسساتها و مشاريعها ، كذلك دعا متصرفية اللواء و الحكومة العراقية أنَّ تصور هذا الوضع بما يستحق من الاهتمام ، من خلال اصدار امر بتخصيص اعانة سنوية مالية وافية الى البلدية ، لتحقيق مشروعها الصحي

---

[١] د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٠٤٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٧ ، ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية البصرة ، ص٢٨ .

[٢] د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٦١٣٧ / ٣٢٠٥٠ / و١٦ ، ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ، ص٢٤-٢٥ .

[٣] كاظم باقر علي عبد الكريم عجيل السعدون ، المصدر السابق، ص ١٣٢ .

حفظاً لسمعة البصرة ، وانقاذها من الامراض ولاسيما مرض الملاريا في اللواء ، مع ارتفاع نسبة الوفيات فيها .[١]

وفي عام ١٩٣١ تابعت تقارير التفتيش الاداري طبيعة الوضع الصحي في اللواء، وكان تقيمها انه متدهور وذلك على اثر انتشار مرض الملاريا في البصرة ، وزيادة نسبة الوفيات فيها ، اذ بين أحد التقارير تزايد اعداد الوفيات نتيجة الإصابة بهذا المرض حيث بلغت (٣٢٧٩) وفاة علماً بأن مجموع سكان اللواء حينها (٥٢٥٥٠٠) نسمة [٢] ، و نبه المفتش في تقريره بأن قضاء الزبير قد تعرض الى اصابات بمرض السل ، و دعا مديرية صحة اللواء العامة الى الاسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشار المرض ، وتعليم الناس طرق الوقاية منه ، و طالب دائرة الصحة بأنشاء عدد من المستوصفات من اجل مواجهته، فضلاً عن أتخاذ السبل الكفيلة التي تضمن الوقاية منه وطرق علاجه[٣].

وانسجاماً مع متابعته المستمرة للشؤون الصحية في اللواء فقد طالب المفتش الاداري مديرية الصحة في اللواء بضرورة وجود صيدليات خافرة في مناطق في مركز اللواء ، وذلك لأن لواء البصرة موقع تجاري يأتيه السياح من الاماكن كافة، كذلك ووجود عدد من المسافرين الذين يتجولون في أحياء المدينة ليلاً [٤].

وعلاوة على ما تقدم فقد أولت التقارير التي رفعت من قبل المفتشين الإداريين قضايا البيئة الصحية، ففي عام ١٩٣٣ كتب المفتش الاداري عن محلات الجزارين واوضح أنَّ هناك العديد منهم لم يكن لديهم اهتمام كافٍ بالأمور الصحية وهو الامر الذي قد يسبب يؤدي الى اصابة الناس بالأمراض السارية ، لاسيما أنَّ هناك من باعوا لحوم اغنام مريضة الى الناس ، حيث اشار بأن مثل هذا الاجراء يعد مخالفاً للقوانين و الضمير الانساني ، لذا طالب بمراقبة محال الجزارين و تدقيق التزامهم بإجراءات الصحة العامة ، مع مراعاة منح الاجازات الصحية لهم[٥] .

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٢١١٧ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص ١–٣ .

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٧١١٣ / ٣٢٠٥٠ /و١ ، ١٩٣١ – ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص١ .

[٣] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ١٢٦٧ / ٣٢٠٥٠ /و١ ، ١٩٣٣ – ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية عن لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص٢ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٤–٧ .

[٥] المصدر نفسه ، ص٨ .

ولم يكن اهتمام التقارير بالمركز فقط وانما تعدى اهتمام المفتشين الاداريين بالجوانب الصحية في المناطق الريفية، بسبب عدم وجود مستشفيات و مستوصفات في اغلبها ، لذا فقد كان من الضروري توفير سيارات اسعاف لسكان تلك المناطق، بما يسهم في تقليص الفجوة بين الريف والمدينة وفي الوقت نفسه يقلل من اعتماد السكان على المشعوذين لعلاج الامراض [١] ، لاسيما أنَّ هذه الظاهرة كانت منتشرة بشكل كبير عند سكان الارياف ، وهو الامر الذي يعرض حياة الكثير منهم للخطر بسبب عدم تلقي العلاج في المستشفيات ، فضلاً عن تعرض الكثير منهم للابتزاز المالي من قبل هؤلاء المشعوذين[٢].

اما الحالة الصحية في قضاء شط العرب فقد نالت اهتمام واسع وملحوظ من قبل المفتش الإداري حيث قام بزيارة الى قضاء شط العرب في الخامس عشر من شهر ايلول عام ١٩٣٣، وكان من بين اهم اقتراحاته انشاء المستوصفات السريرية في كردلان و حمرينان[٣]عند احتساب ميزانية عام ١٩٣٤ و السعي لتحقيقهما نظراً لكثرة الأمراض، فضلاً عن كثرة نفوس هاتين القريتين [٤].

و فيما يتعلق بالأحوال الصحية في الزبير فقد أكد المفتش الاداري في تقريره المؤرخ في الخامس والعشرين من شهر شباط عام ١٩٣٤ ضرورة تأسيس إسالة ماء الزبير باعتبار هذه القصبة مركزاً مهماً في زمن اوبئة الهيضة و الحميات التيفوئيدية حيث أنَّ عيون المياه التي فيها قد تكون معدلاً خطراً جداً لانتشار الامراض المذكورة كذلك تحدث المفتش عن انتشار

---

[١] انتشرت ظاهرة في مناطق القرى و الارياف العراقية ولاسيما لواء البصرة و ذلك بسبب الجهل و التخلف و الفقر الذي كان يعاني منه ابناء المجتمع الريفي فضلاً عن انعدام المؤسسات الصحية ، وكانت جهة هؤلاء المشعوذين معالجة الناس من الامراض عن طريق السحر و الشعوذة ، وهذه الظاهرة لاقت انتقاد شديد من نواب العهد الملكي . للمزيد من التفاصيل ينظر في : عباس فرمان ظاهر علي ال شبر الموسوي ، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتورا غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٦-١٦٧ ؛ مكي عبد المجيد الربيعي ،اثر العوامل الاجتماعية في اعادة الوعي الصحي في الريف العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٩٦،ص ٣٥ – ٤٠ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ١٢٦٧ / ٣٢٠٥٠ /و١ ، ١٩٣٣ – ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية عن لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص٣.

[٣] وهي قرية صغيرة تقع في ناحية الهارثة ونسبت تسميتها يعود الى حمران بن ايان مولى الخليفة عثمان بن عفان رض المتوفى (٦١٩ م – ٨٠هـ) ينظر : احمد باشا اعيان موسوعة تاريخ البصرة ، ج ٤ ، ط ١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١٩ ، ص١٤٢٨ .

[٤] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٢٣٤٣ /٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٣ -١٩٣٤ ، عنوان الملفة تفتيش قضاء شط العرب ، ص٣-٤ .

مرض السل بصورة مريعة في البلد بدليل الإحصاء حول هذا المرض المذكور في الزبير والذي بين ارتفاع نسبة المرض[١] .

ونظراً لسوء الاحوال الصحية في الزبير قام المفتش الاداري بتوجيه تحذيراً في الثالث من شهر ايار عام ١٩٣٤ الى مديرية الصحة بما الت اليها حالة الزبير الصحية لذلك دعا الى اتخاذ التدابير اللازمة لأنهاء مشروع اسالة الماء فيها لضمان سلامة الاهالي من جراء استعمال المياه الحالية التي اثبتت الجهات الفنية عدم صلاحيتها للشرب، لذا من الضروري الفات نظر مديرية الصحة العامة الى الامراض الفتاكة التي لحقت بالأهالي في هذه الناحية للقيام باتخاذ ما يلزم من التدابير لمنع انتشار المرض [٢] .

استعرض المفتش الوضع الصحي في الزبير ، وذكر ان المياه قليلة وقذرة اذ سئل الجهات الفنية عن طبيعة المياه فكانت الإجابة بأنها صالحة للشرب في حين انها لم تكن كذلك حيث أوصى بحفر الابار الارتوازية ومد الانابيب الى الزبير وايصال المياه بأسرع وقت لمعالجة موضوع قلة المياه من الجهات الحكومية[٣] .

واما مرض السل المنتشر بصورة مريبة في لواء البصرة و الذي تفشى بسبب سوء معيشة السكان فقد أقترح المفتش مفاتحة مديرية الصحة العامة لدراسة الاسباب و اتخاذ كل ما يلزم للمعالجة و تخفيف الوطأة اذ لا يجوز بقاء الحالة على ما هي عليه[٤] .

لذا دعا المفتش رئاسة بلدية البصرة في عام ١٩٣٤ الى متابعة احوال مساكن العمال الفقراء في انحاء المدينة و توابعها لأنها تدعوا الى انتشار الاوساخ و الجراثيم فيها، و اكد على ضرورة قيام دائرة الصحة في اللواء الى مراقبة الاطعمة المقدمة في المطاعم لتجنب تقديم الطعام الملوث لروادها ، و دعا مديرية الصحة ايضاً الى التأكيد من سلامة الشرب، وضمان تعقيمها بـ مادة (الكلوريد) من اجل تجنب الامراض[٥] .

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ /٣٢٠٥٠/و٢ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص٥٠ كتاب اختصاصي الاوبئة الى رئاسة صحة لواء البصرة المرقم ٣١٤٣ و المؤرخ في ١٩٣٤/٢/٢٥ و العدد ١٨١٣ .

[٢] د .ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ /٣٢٠٥٠/و١، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة تفتيش قضاء ناحية الزبير ، المصدر السابق ، ص١٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٥–٦ .

[٥] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ١٢٦٧ / ٣١٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٣ – ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية عن لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

تابعت تقارير التفتيش الاداري موضوع انشاء المؤسسات الصحية في اللواء ، فقد ذكر احد التقارير انه في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٥، أنه تمت المباشرة بأعمال البناء في القسم الاول للأرض الملاصقة لمستشفى تذكار مود من اجل اتخاذ المشفى لعزل المرضى المصابين بالأمراض الخطيرة التي تنقل العدوى ، حيث أنَّ هذا المشروع تمثل ثلاثة اقسام يتبع كل واحد منها ٢٤ سريراً مع الأقسام الخاصة بالإدارة و الامور الثانوية ، و يتطلب بناء مختبر سريري جديد يحتوي على مجموعة من المختبرات لتحضير الحقن للتلقيح، كذلك بناء مشروع لتصريف المياه الملوثة في المستشفى و يمكن بواسطة هذا المشروع جمع جميع المياه الملوثة من مبنى المستشفى في عدة مخازن بواسطة المجاري المخصصة وضخها من هذه المخازن بواسطة الات القذف التي تحرك بالهواء الى جهاز التصفية الواقع على بعد ثلاثة اميال [١] .

وفي العام نفسه زار المفتش الإداري ناحية الزبير اذ أوضح انه يوجد في هذه الناحية مستوصف واحد يدار من قبل معاون طبيب اسمه صوفي وهو هندي الاصل ولكنه متجنس بالجنسية العراقية ، يقوم هذا المعاون بمعالجة المرضى المصابين بأمراض التراخوما و داء السل ، كذلك يوجد معه ممرضان ويوجد صيدلية[٢] .

اما ما يتعلق بالأوضاع الصحية في القرنة فيتضح من تقرير المفتش الإداري حول الوضع الصحي في مستشفى القرنة أنَّ الوضع لم يكن على ما يرام، اذ انعدمت وسائل النظافة وذلك بسبب عدم وجود اهتمام من المسؤولين كافة عن إدارة المستشفى، اذ لاحظ المفتش الاداري من خلال تجواله في قضاء القرنة حيث انه قام بزيارة الى مستشفى القرنة اذ بين أنَّ المستشفى بسيط و يشمل طابق واحد مكون من ردهتين، ردهة للنساء و اخرى للرجال ، ويحتوي على ستة اسرة فقط، لكل ردهة ثلاثة اسرة وكان يدير المستشفى موظف صحي صابئي من البصرة ، وكان عامل النظافة في المستشفى هو الذي يعطي الدواء بإرشاد من الموظف الى أرقام وضعت على قناني الادوية ، ومن المؤشرات السلبية التي

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٣١٢٢/٣٢٠٥٠/و١، ١٩٣٤ – ١٩٣٥،عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ، ص ١– ٣ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و١/١٩٣٥ ، عنوان الملفة، تفتيش ناحية الزبير ، ص ٣ .

ثبتتها تقارير التفتيش هي عدم الاعتناء بالنظافة وهو الامر الذي قد ينجم عنه بعض المضار الصحية[١] .

وكان من بين اهتمامات المفتش الاداري هو متابعة الواقع الصحي في مكابس التمور المنتشرة في لواء البصرة، ففي الثلاثين من شهر نيسان عام ١٩٣٥ بين المفتش الإداري أن اللواء يحتوي على (١٥٠) مكبساً للتمور حيث انه حدد الشروط الصحية التي يفترض اتباعها عند كبس التمور من خلال استخدام مكابس حديثة و اتباع الطرق الصحية الكفيلة في كبس التمور ، اذ طالب أنَّ تجري تلك الشروط تحت اشراف دائرة الصحة ، وهذا يدل على كمية الطلب المتزايد على التمور العراقية من قبل المستوردين من خلال عملية التطور [٢] .

هذا وقد بينت تقارير التفتيش الإداري أنَّ مستوى الخدمات الصحية التي كانت يقدم للمواطنين لم تكن بالمستوى المطلوب وذلك لأسباب عديدة منها قلة عدد المستوصفات وكذلك قلة الكادر الصحي الذي لم يكن يستطيع مجاراة الزيادة في اعداد المراجعين ، فضلاً عن أنَّ هذه التقارير تعطي إشارة واضحة عن زيادة نسبة الامراض في البصرة ولا سيما في فصل الخريف وكذلك في الصيف، ويزداد الامر سوءاً مع قلة كميات الادوية التي لا تتناسب مع الزيادة في اعداد المرضى[٣] .

وعلاوة على ما تقدم بين المفتش الاداري بأن لواء البصرة من اكثر الالوية تعرضه للإصابة بمرض السعال الديكي الذي يصيب الاطفال ففي عام ١٩٣٥ بلغت نسبة الإصابات في البصرة بهذا المرض (١٧٠) اصابة وقام بمخاطبة الجهات الصحية لرفد المستشفيات بالأدوية اللازمة من اجل السيطرة على بعض الاحالات التي تصيب الاطفال[٤]

ومن الظواهر السلبية التي أشرتها تقارير التفتيش الاداري عن الحالة الصحية في لواء البصرة هي انتشار البعوض بسبب وجود الانهار، ومما زاد الامور سوءاً هو جهل الكثير من الناس بمبادئ الصحة العامة ورميهم الاوساخ بالقرب من مجاري الانهار مما يسبب في

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٧٣٦ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٥ ،عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القرنة ، ص٧-٩ .

[٢] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٣٤٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ،١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ، ص٥٠-٥١ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧٦٧٢/و١ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في قضاء ابي الخصيب ، ص٦ .

[٤] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٣٨٢٧ / ٣٢٠٥٠ /و١٣ ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص ٣٣

ظهور البعوض الناقل لمرض الملاريا الذي يشكو منه سكان لواء البصرة [١]. ولكي تعالج الحكومة المحلية في اللواء تلك الحالة فقد كانت تعمد برش بعض المبيدات او رشق سطوح المياه بمادة النفط الاسود للقضاء على البعوض، وفضلاً عن ذلك فقد تضمن التقرير التدابير السارية الرسمية المتخذة للوقاية من الامراض وخصوصاً السارية واهمها مرض الجدري و مرض الهيضة[٢].

ومن الاسباب التي كانت تلوث مياه الانهار وتضر بالصحة العامة في اللواء قيام بعض السكان بالأعمال المضرة بالصحة كغسل الاواني والملابس وكان ذلك احد أسباب تلوث مياه الأنهار التي بلغت سبعة وثلاثين مرضاً تقريباً ومن ابرز هذه الامراض الملاريا والزحار الاميبي ثم ذات الرئة ثم الاسهال الحاد لدى الأطفال الذي هم دون السنة من العمر، كذلك تضمن التقرير معلومات عن الامراض السارية وهما السل الرئوي والزحار الاميبي والكزاز والحمى التيفوئيد التي كان يصاب بها السكان سواء في مركز المدينة ام في الاقضية والنواحي ، وهذه الامراض توجد في المقاهي والمطاعم والفنادق ودور السينما والحمامات ومحلات الحلاقة التي بلغ عددها واحد وعشرين نوعاً من المحلات [٣].

ولأن مدينة البصرة معروفة بإنتاج التمور فمن الطبيعي أنَّ تهتم تقارير التفتيش الاداري بإجراءات مديرية الصحة بتطبيق الصحة والسلامة فمثلاً مكابس التمور (الجراديغ) التي كانت على نوعين دائمة و وقتية ، وقد حرص المفتش على معرفة الحالة الصحية واهم الامراض المنتشرة بين العمال و العادات غير الصحية المعروفة عندهم وسبل معالجتها [٤].

وفي الثالث من شهر اذار عام ١٩٣٦ اشار تقرير التفتيش الاداري الى انتشار الامراض الزهرية في البصرة، فقد قامت مديرية الصحة في اللواء بأنشاء مستشفى خاص بتلك الامراض، و طالب المفتش الاداري برفد المستشفى بالأجهزة و الآلات الحديثة مع توفير الكادر الطبي بسبب انتشار هذه الامراض واغلب المصابين به قد يخشون الذهاب الى

---

[١] د.ك.و ،ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٥٧ / ٥٠٠٣٢ / و١١ ، ١٩٣٥– ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير ادارية صحية ، ص١٥٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٥٨

[٣] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٥٧ / ٣٢٠٥٠ ، و١٣ ، ١٩٣٥– ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص١٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ص١٥٨

المستشفى من اجل تلقي العلاج، و اوضح المفتش أنَّ نسبة المصابين بهذا المرض تتراوح ما بين (٢٥ – ٣٥ %) من عدد السكان [١] .

و تطرق المفتش الى انتشار مرض السل بين الاطفال اذ بين أنَّ عملية انتقال هذا المرض و خصوصاً في القرى و الارياف عن طريق تناول الحليب غير المعقم كذلك (البصق) على الارض وقلة النظافة والعيش في المناطق المزدحمة بالسكان كلها عوامل تساعد على انتشار هذا المرض [٢] .

و أشار المفتش في تقريره الذي تحدث عن مرض الملاريا بالذات والمعروف لدى سكان البصرة (البرداء) نظراً لما كان يرافقها من شعور المصاب بالبرد الشديد ، اذ بين المفتش صورة واضحة وقوعه لمعاناة المرضى المصابين بهذا الداء وفتكه بالسكان ، اذ انه انتشر بسرعة خلال عام ١٩٣٦ وخصوصاً بين الشيوخ والشباب والأطفال وهناك عدد كبير من البيوتات المصابة بهذا المرض ، و انه بين دخول هؤلاء الى المستشفيات بكثرة ومراقبة بعض المستوصفات اما مرضى الطبقة الراقية فأنهم يراجعون عيادات الأطباء الخصوصيين والاهم من ذلك أنَّ البعض من السكان قد استسلم للمرض وربط بينه وبين معتقدات لها صلة بالأمية والجهل والتخلف [٣] .

ومن الأسباب التي أدت الى انتشار هذا المرض هو ارتفاع مياه الأنهار وطغيان الماء بسبب فيضانات نهري دجلة والفرات، وكان هذا سبباً في انتشار البعوض الناقل لمرض الملاريا ، و أشار المفتش الى الوسائل المتخذة من قبل دائرة الصحة لمعالجة تلك الحالات[٤] .

ومن الامراض التي اشارت اليها التقارير وكان يعاني منها لواء البصرة، هو مرض الجدري الذي أصاب البصرة وخصوصاً الأطفال وقد بذلت دائرة الصحة جهوداً كبيرة من خلال القيام بجولات تلقيحيه خلال عامي ١٩٣٦-١٩٣٧ اذ لقحت ما يقارب (٦٥٤٨) طفلاً ضد الجدري وخاصة في منطقة البصرة والعشار وابي الخصيب والمدينة و القرنة ، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت معدلات المرض بالارتفاع وهو الامر الذي دفع المفتشين

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٥١٤٩ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص ٢٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٨ .

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٣٠٧ / ٣٢٠٥٠ / و٩ ، ١٩٣٥-١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري ،ص١٤-١٥ .

[٤] المصدر نفسه ، ص١٧ .

الاداريين الى الطلب من السلطات الحكومية وخصوصاً متصرفية اللواء على توفير المزيد من العلاجات وتوفيرها داخل المستشفيات و المستوصفات في اقضية ونواحي البصرة [١].

ويظهر من خلال مراجعة تقارير التفتيش الاداري أنَّ عمل المفتشين كان متشعباً ويتابع كل الامور الكبير والصغيرة ، مما يؤشر حالة صحية ومتقدمة قد لا تكون متوفرة في الوقت الحاضر ، ومثال ذلك انه متابع المفتش لم تقتصر على تشخيص الحالات غير الصحية وانما حتى توفير الادوية و طبيعة الاثاث المستخدم والبنايات وما الى ذلك من الامور الاخرى ، ففي التقرير الذي رفعه بدري السويدي [٢] المفتش الاداري لقضاء ابي الخصيب، أوضح أنَّ غالبية المستوصفات التابعة لهذا القضاء تعاني من شحة في الاثاث والأجهزة الضرورية والأدوية وهذا يعد عقبة امام العاملين لتأدية بعض المهام ، وحظ المفتش ان الادوية كانت مخزونة في صناديق مصنوعة من الكارتون ، لعدم توفير الدواليب اللازمة و أنَّ الوصول الى الوصفة الطبية يتطلب جهداً و قتاً ، ومما زاد الامور سوءاً هو عدم وجود صيدلي وانما يقوم الطبيب بمهمة تجهيز المريض بالدواء، وهذا العمل يؤدي الى تأخير الطبيب ويزيد من ازدحام المرضى ، ويتضح بإنْ هذه المعوقات أدت الى عرقلة عمل المستوصفات خارج مركز المدينة [٣].

و في العام التالي كرر المفتش الزيارة وتحديداً في الثالث من شهر كانون الاول عام ١٩٣٦ ولاحظ وجود المشكلات نفسها في مستوصف قضاء ابي الخصيب، اذ وجد بإنْ مكان الادوية سواء كانت في المخزن او في الصيدلية لم يكن نظيفاً وعلى الأخص الصيدلية وعدم وجود دواليب للحفظ ، لذا اقترح المفتش الإداري تجهيز الصيدلية بالدواليب الضرورية ومتابعة الامر هذا من قبل مديرية الصحة العامة ومعالجة مسألة النقص في الكوادر الصحية[٤] . فقد سجلت تقارير التفتيش الإداري الواقع الصحي في مدينة البصرة وضواحيها بشكل دقيق جداً وظهر من خلال تلك التقارير وجود نقص في الكادر الصحي وخصوصاً

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٩٥١ / ٣٢٠٥٠ / و١٧ ، ١٩٣٥–١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٣١–٣٣ .

[٢] ولد عام ١٨٩٨ في بغداد ، حيث ينتمي الى الاسرة البغدادية ، تخرج من مدرسة الحقوق ، وظف في الحكومة العراقية في تشرين الاول ١٩٢١ ، أصبح قائمقام قضاء الهاشمية عام ١٩٣١ والصويرة عام ١٩٣٢ وجعلها من ضمن اقضية العراق ، عين مفتشاً ادارياً عام ١٩٣٦ ، ثم اعتزل الخدمة وزاول المحاماة عام ١٩٤٠ م ، له مؤلفات عديدة منها مجموعة المدد القانونية ١٩٥٥ و مراجع القانون المدني العراقي عام ١٩٥٧ ، توفي عام ١٩٥٧ ، ينظر : مير بصري ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص٥٨٠.

[٣] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩١٨ / ٣٢٠٥٠ / و٧ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب ، ص١٨–١٩ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٩ .

الأطباء، فمثلاً عندما زار المفتش الإداري مستوصف في ابي الخصيب وجده يدار من قبل طبيب ومضمد وصيدلي وعند فحص سجل المراجعين تبين أنَّ المعدل اليومي ما يقارب(١٢٠–٢٠٠) مراجع يومياً اكثرهم مصابين بالملاريا والتراخوما [١].

ومن جانبه انتقد المفتش الإداري في اللواء مدير صحة البصرة إبراهيم عاكف الالوسي [٢] ، من خلال تدهور الوضع الصحي وانتشار الامراض المعدية في القرى والارياف ، كذلك عدم اهتمامه بتطبيق بعض الشروط الصحية، ونشر الوعي الصحي بين السكان [٣]. فضلاً عن الدعوة للحد من انتشار مرض الكوليرا في اللواء من خلال توعية وتثقيف أبناء المجتمع البصري حول خطورة هذا المرض ، كذلك دعا مديرية الصحة في اللواء الى بذل المزيد من الجهود لتلافي هذا المرض من خلال مراقبة وتفتيش المسافرين الوافدين عبر الموانئ لمنع انتشاره [٤] ، و دعا المفتش الاداري الى متابعة الأوضاع الصحية في اللواء بعد تفشي (مرض الزحار) ، لذلك نبه الى الوقاية منه من خلال الاعتناء بالنظافة[٥] .

---

[١] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩١٨ / ٣٢٠٥٠ / و٧ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

[٢] ولد في بغداد سنة ١٨٩٧ ،كان ابوه عاكف بك قائمقام الشامية في العهد العثماني ، تخرج من المدرسة السلطانية سنة ١٩١٦ فمضى الى اسطنبول و درس في كلية الطب في حيدر باشا و تخرج منها سنة ١٩٢٢ ، عاد الى بغداد فعين طبيباً في مستشفى كربلاء في ١٩٢٣/٣/٤ ثم طبيباً في المستشفى الملكي في بغداد سنة ١٩٢٤ ، ثم مديراً في مستشفى كربلاء في تشرين الاول سنة ١٩٢٦ ، حيث اختص بقسم الجراحة و تم نقله رئيساً لصحة اللواء العمارة في تموز ١٩٣٠ فمدير صحة العاصمة في ١٩٣١/١٢/٢٨ ، ثم رئيساً لصحة لواء العمارة ثانية في ١٩٣٢ ثم عين رئيساً لصحة لواء البصرة في ١٩٣٣/١٠/١١ ثم في بغداد في تموز ١٩٣٣ ، بعد ذلك تم نقله رئيساً للمعاهد الصحية في ١٩٣٧ ، عياً مديراً للصحة العامة سنة ١٩٣٩ ، ثم مفتش الصحة العامة سنة ١٩٤١ ، فمفتش عاماً للشؤون الصحية و الاجتماعية في عام ١٩٤٢ ، ثم اختاره حمدي الباجة جي وزيراً للمعارف في ١٩٤٤/٦/٤ واستمر في وزارة الباجة جي الثانية الى ٢٣ شباط ١٩٤٦ ، انتخب نائباً عن لواء بغداد في تشرين الثاني في ١٩٤٤ ، عاد بعده خروجه من الوزارة مديراً عاماً للصحة في اذار ١٩٤٦ ثم مديراً عاماً للشؤون الاجتماعية في ايار من العام نفسه ، نقل الى السلك الخارجي فعين وزيراً مفوضاً في ديوان وزارة الخارجية في تشرين الاول ١٩٤٨ ، ثم أوفد وزير مفوض الى الشام من العام نفسه ، ثم سفيراً في انقرة ١٩٥٣ الى ١٩٥٦ ، عين مدير عام عاماً للطب الوقائي في وزارة الصحة ، احيل على التقاعد في شباط ١٩٥٦ ، اصبح عضواً في مجلس الاعيان في سنة ١٩٥٧ الى ثورة تموز ١٩٥٨ ، توفي في بغداد ١٩٥٨ ، ينظر : مير بصري ، المصدر السابق ، ج٥ ، ص١٢٠.

[٣] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١١٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣٢ ، ١٩٣٥–١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش في لواء البصرة ، ص١٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ص١٨ .

[٥] المصدر نفسه ، ص٢١ .

وفي الثاني من شهر كانون الاول عام ١٩٣٧ قام المفتش الإداري بدري السويدي بجولة تفتيشية في مركز لواء البصرة وبالخصوص مستشفى تذكار مود، ووجد أنَّ المستشفى تعاني من قلة الأطباء في المستشفى والمعاهد الصحية ، لذلك طالب دائرة الصحة العامة في بغداد على رفد المستشفى بالكادر الصحي، وبعد مخاطبة المفتش الإداري دائرة الصحة قامت دائرة الصحة بنقل الطبيب يوسف جابر ونقله الى البصرة بعد انتهائه من مكافحة الملاريا في لواء ديالى [١] .

وفي الرابع من شهر ايار عام ١٩٣٧ أشرت تقارير التفتيش الإداري الى انتشار امراض العيون والسل نتيجة انتشار غبار الصحراء التي تقع الى الغرب من ناحية الزبير، كذلك انتشار امراض البلهارزيا في ابي الخصيب و القرنة و الهارثة نظراً لوجود المستنقعات والبرك هناك [٢]. لذا أشار المفتش الإداري الى قيام دائرة صحة اللواء الى مكافحة امراض العيون والامراض الأخرى من خلال فتح شعب متخصصة في مستشفى تذكار مود والتي اشرف عليها الطبيب افنان عند افتتاحها حتى عام ١٩٣٨ [٣].

ونظراً لكثرة مطالبات المفتشين الاداريين بضرورة تحسين الاحوال الصحية في لواء البصرة والاقضية التابعة له ، فقد استجابت الحكومة المركزية للكثير من تلك المطالبات ، ففي موازنة عام ١٩٣٧ خصصت الحكومة مبلغ قدره (٨) الاف دينار لبناء المستوصفات في النواحي و (٦) الاف دينار لأنشاء المستوصفات في الاقضية والنواحي و قامت دائرة الصحة في البصرة بتأسيس مستوصفات سيارة تتجول في القرى والارياف لمعالجة المرضى وتوزيع الادوية التي يحتاجها السكان آنذاك [٤].

---

[١] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٩٢٤٠ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٧ ، ص٦ ،كتاب مديرية الصحة العامة المرقم ٥٢٤ المؤرخ في ١٩٣٧/١/٥ الموجه الى رئاسة صحة لواء البصرة ،ص٥ .

[٢] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٦٣ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٣٦–١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لناحية الهارثة ، ص٩ .

[٣] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١٢١ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٧–١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ، ص١٩–٢٠ .

[٤] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١٥٢ / ٣٢٠٥٠ / و٨ ، ١٩٣٧ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٢ .

لقد نتج عن هذا الدعم لصحة البصرة أنَّ تزايد عدد المستشفيات والمستوصفات في العام التالي وهو عام ١٩٣٨ ، ويوضح الجدول التالي تلك الزيادات التي وردت في تقرير المفتش الاداري في العام المذكور[١]:-

جدول رقم (٧)

المستشفيات	عدد الاسرة	عدد المرضى الداخلين	العمليات الكبرى	العمليات الصغرى
مستشفى تذكار مود	٣٠٠	٤٨٦٤	٩٨٧	٦٩٣
مشتفى العزل	١٠٠	١١٥٣	-	١٠٢
مستشفى الجذام	٨٥	١٠٠	-	-
مستشفى الزهري	١٤	١٤١	-	-
مستشفى القرنة	٨	٩٧	-	١٢٦٦
المعقل	٤	٨٩	-	-
الفاو	-	١٩١	-	٢٠٦١

و على الرغم من التطور النسبي الذي حدث في عام ١٩٣٨ والذي تمثل بزيادة اعداد المستشفيات والمستوصفات، الا أنَّ التحديات كانت كبيرة ايضاً فقد كانت هناك زيادة بأعداد المصابين ببعض الامراض المتوطنة في العراق وابرزها مرض الملاريا الذي عانى منه سكان لواء البصرة والذي كان يحدث نتيجة اسباب عديدة ذكرها المفتش الاداري للواء البصرة في تقريره منها وجود انابيب الماء القديمة والمثقوبة التي لم يتم استبدالها منذ مدة طويلة بالأخص الانابيب التي تمر بالقرب من مخازن المياه الثقيلة، كذلك عدم وجود أسواق عصرية تتوفر فيها الشروط الصحية، مما يجعل المواد الغذائية عرضة للغبار والتلوث، كذلك أشار الى بعض الطرق القديمة في زراعة الخضروات من خلال جمع اوساخ المراحيض واستعمالها كسماد للزراعة، او عدم اهتمام الناس بغسل الخضروات قبل الاكل مما جعلها سبباً في انتشار تلك الامراض آنذاك [٢] . التي لم يكن أخذ العلاج كافياً لمكافحتها ما لم يتم تجفيف المستنقعات وتطهير المياه ، ونظراً لكثرة المناشدات استجابت

[١] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٣٢٨ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٧-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ، ص١٧ .

[٢] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٥٣ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٦ ، ، عنوان الملفة ، تقارير صحية عن لواء البصرة ، ص ٢٦

مديرية الصحة العامة وطلبت من قائمي المقام في اللواء تنظيم جداول بأسماء واماكن المستنقعات الموجودة في اقضيتهم ، والعمل على معالجتها [١].

وعلاوة على ما تقدم أوصى المفتش الاداري بمتابعة الشروط الصحية في مركز اللواء وضرورة مراعاتها من أصحاب بيع الأطعمة والمشروبات، حيث أشار الى اهمية التأكيد على توفر الشروط اللازمة عند منح اجازات انشاء [٢].

ومن الامور التي كان لها مساس بموضوع الصحة العامة وتابعتها تقارير التفتيش الاداري هي مسألة غسل ودفن الموتى، ففي زيارته للواء في الثاني عشر من شهر ايلول عام ١٩٣٨ تابع المفتش الاداري في تقريره هذا الموضوع وبين انه من الأشياء التي لها تماس بحياة السكان وهو موضوع دفن الموتى والمقابر وأماكن غسل الموتى و وسائل نقلهم وأسماء المقابر في منطقتي البصرة والعشار، ومن اشهر المقابر في منطقة البصرة هي مقبرة محمد جواد وإبراهيم الخليل والشيخ حبيب، بينما كانت مقابر العشار هي الرباط الكبير ومقبرة الإنكليز والغفر و زين العابدين ، حيث أشار المفتش الى بعض المعلومات الصحية لمنع غسل الموتى قرب شواطئ الأنهار، و أنَّ الموتى لا يدفنون داخل البلدة في المقابر القريبة من الدور السكنية اما الطبقة الغنية والمتنفذين يدفنون أقاربهم اما في النجف الاشرف او في المساجد، بينما المسيحيين الميسورين فيدفنون ذويهم في الكنائس[٣].

قام المفتش الإداري على البزركان بتفتيش مركز الصحة في ناحية السيبة في الحادي والعشرين من شهر اب عام ١٩٣٨ اذ بين ان سكنى المضمد في بناية المستوصف وهذا بناء التعليمات الصادرة من مديرية الصحة العامة ، وان سبب رغبتها بوجود الموظف الصحي او المضمد في مركز عمله بصورة دائمية لتلبية الدعوة التي ترد من قبل المرضى وبالأخص المجروحين الذين يحتاجون الى تضميد فوري ليلاً ونهاراً اذ يرى المفتش

---

[١] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣٨٣ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ، ص١٧.

[٢] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٠٤٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٩ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة ، ص١٧-١٩ .

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥٧٥٠ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٢٢ .

الاستمرار على هذه الطريقة بالأخص في النواحي والأماكن التي يتعذر الحصول على دار مناسبة ليسكن المضمد بمحل قريب من المستوصف [١].

وعند زيارته الى مستشفى قضاء القرنة بتاريخ التاسع عشر من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨ أوضح المفتش الإداري على البزركان أنَّ حالة بناية المستشفى غير صالحة ولدى الكشف عليها من قبل مهندس الاشغال العامة ظهر بأنَّ الطابق الثاني منها اصبح خطراً ، علماً بأنَّ المفتش اوضح بأنه سبق و أنَّ طلب المفتش من مديرية الاشغال العامة هدم الطابق المذكور وترميم الطابق الأول وبناء غرفتين اضافيتين من اجل تمشية أمور المستشفى الى حين توفر المخصصات المالية لأنشاء المستشفى الجديد الذي كان قد تقرر بنائه منذ عام ١٩٣٧، الا أنَّ مديرية الاشغال إجابة بعدم إمكانها القيام بالترميم المطلوب لنفاذ الاعتماد المالي و احالت ذلك الى السنة المالية لعام ١٩٣٩[٢].

يتضح من ذلك أنَّ تقارير التفتيش الاداري كانت تؤشر الظواهر والحالات السلبية التي يعاني منها قطاع الصحة في لواء البصرة والاقضية التابعة له، الا أنَّ ذلك الامر لم يكن يلقى استجابة حقيقية من الجهات المسؤولة عن توفير الانشاءات ومعالجة القضايا الصحية التي تهم عموم السكان في اللواء.

و على الرغم من ذلك لم يؤدي عدم التجاوب الى يأس المفتشين الاداريين في لواء البصرة، فقد قام المفتش الإداري علي البزركان بمخاطبة وزارة الاقتصاد والمواصلات في الثامن عشر من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨ وكذلك مخاطبة مديرية الصحة العامة في الخامس من شهر كانون الثاني عام ١٩٣٩ بخصوص ترميم مستشفى قضاء القرنة الواقع ضمن لواء البصرة مع كشف الإيضاحات اللازمة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بأعمال الترميم بأسرع وقت ممكن [٣] ، مما يوضح بشكل لا يقبل الشك اهمية وظيفة التفتيش الاداري في كشف المشكلات التي كان يعاني من المجتمع .

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣ / ٥٠٣٢ / و٢ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة ، المصدر السابق ، ص١٠ ، كتاب مديرية الصحة العامة المرقم ٩١٦١٧ والمؤرخ في ١٩٣٨/٩/١١ الموجه الى وزارة الداخلية ، رقم الملفة ٨٣٦٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ص١٠-١١ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ م ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القرنة ، الصحة في قضاء القرنة كتاب هيئة التفتيش الإداري المرقم ٢٧١٩٠ / المؤرخ في ١٩٣٨/١/١٩ الموجه الى مديرية الصحة العامة ، ص٥ .

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ م ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القرنة ، المصدر السابق ، ص٧ .

وضمن السياق نفسه زار المفتش الإداري ناحية المدينة واطلع على الواقع الصحي هناك وشخص ابرز المشكلات التي تعاني منها المدينة في هذ المجال وتلخص ذلك بالابنية واعداد العاملين بالقطاع الصحي ، فضلاً عن انواع الامراض السارية والمتوطنة واعداد المراجعين للدوائر الصحية في المدينة [١].

ونظراً لاعتماد الانسان على الحيوانات في معيشته ، فقد كان لصحة الاخيرة اهتمام بالغ في تقارير التفتيش الاداري التي تابعتها بشكل دقيق ، فقد طالب المفتش الإداري صحة اللواء بمكافحة امراض الابقار والجاموس في النواحي والاقضية التابعة للواء البصرة ومنها ناحيتي المدينة و السويب [٢] خصوصاً بعد انتشار مرض الحميرة العرضية وعفونة الدم النزفية الذي تفشى بين الابقار والجاموس ، لذا كان من الضروري ارسال عدد من الأطباء والمساعدين لمكافحة هذه الامراض وتلقيح هذه الابقار والجاموس وهذا يعد جزء من الثروة الحيوانية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بصورة عامة والبصرة بصورة خاصة [٣].

اما بخصوص البيطرة في مركز لواء البصرة خلال عامي ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، فأوضح المفتش الإداري في المركز بأنه يوجد مستشفى بيطري يديره شخص يدعى عبد الرزاق افندي يعاونه مضمدان، و كان يتداوى في المستشفى البيطري (٢٠) حيواناً ، وذكر المفتش أنَّ محل بناية المستشفى لم يكن مناسباً حالة كونها متصلة ببناية مدرسة الابتدائية للبنات و الدور الاهليين الكائنة في العشار ، وعلى كل حال ينبغي أنَّ تكون مثل هذه البنايات على قدر الإمكان خارج القصبة وهذا من دواعي المصلحة ، كذلك لا يوجد امراض بها غير الحيوانات المصابة بالبكتريا ومع ذلك فأن دائرة البيطرة قامت بمكافحة هذا المرض[٤].

وفي الثلاثين من كانون الاول عام ١٩٣٦ قام المفتش الإداري بدري السويدي بتفتيش دائرة البيطرة في البصرة حيث ابدى بعض الملاحظات التي انحصرت بطبيعة الامراض

---

[١] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٧٣٧ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٨–١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية المدينة ، ص٣٣.

[٢] وهي احدى المناطق التابعة لقضاء القرنة و تقع على الجهة البرية من شط العرب ، وسميت بالسويب نسبة الى نهر السويب الذي يصب في شط العرب . ينظر : عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية ، ص٢٥ ، ياسين بن عباس الشهابي البصري ، ارجوزة في تاريخ البصرة واقعة حسين باشا بن افراسياب في البصرة المحمرة) تحقيق : مناف جبير مطر ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠، ص٧٦ .

[٣] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١٣٨ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ ، ١٩٣٧ عنوان الملفة ، تفتيش ناحية السويب ١٩٣٧–١٩٣٨ ، ص ٣–٥ .

[٤] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦ ،٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش مرضى لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص٧ .

السارية التي تصيب الحيوانات وانعدام النظافة في المستشفى البيطري[١] ، وفي زيارة أخرى قام بها المفتش الإداري بدري السويدي الى دائرة البيطرة في اللواء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر كانون الاول عام ١٩٣٦، ووجهها على ضرورة متابعة الأمور الطبية في اللواء ، و دعا المفتش أنَّ تكون مراقبة على الموظفين البيطريين شديدة في المستقبل[٢].

يتضح مما تقدم أنَّ تقارير التفتيش الاداري كانت تهتم بكل التفاصيل الخاصة بالأمور الصحية في اللواء والاقضية التابعة له.

ثانياً : التعليم:

نظرا لأهمية التعليم ، فقد كان للتفتيش الإداري متابعة خاصة له، لذا فقد حفلت تقارير المفتشين الاداريين بمعلومات وافية عن كل ما يخص التعليم بمراحله كافة ، وتدل المعلومات الواردة على مقدار الأهمية التي توليها الحكومة العراقية آنذاك لعملية التعليم، اذ بقي التعليم دون المستوى والطموح في البصرة و عاشت اكثرية السكان في دياجير الجهل و الامية، فلم يكن عند نهاية الاحتلال البريطاني عام ١٩٢١ الا خمس مدارس ابتدائية توزعت بين قصبة البصرة و العشار و ابي الخصيب و الزبير و القرنة[٣] .

كانت دائرة المفتش الاداري هي التي تنظم امور التفتيش في لواء البصرة ، و يرتبط مفتشو لواء البصرة بدائرة التفتيش ومدير معارف اللواء مالياً و ادارياً [٤] ، تولى تفتيش مدارس البصرة في بداية عام ١٩٢٢ عبدالرزاق ابراهيم، مدير المعارف ثم تم تعين عبدالمجيد يوسف مفتشاً لمعارف اللواء[٥] ، وكان يراقب المدارس و اداراتها و معلميها و

---

[١] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٩٢٤٠ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٦ م ص ٤ ، عنوان الملفة تفتيش البصرة ، كتاب رئاسة هيئة التفتيش الإداري للمنظمة الخاصة في البصرة الى متصرفيه لواء البصرة المرقم ٤٧٨٧ و المؤرخ في ٣٠ نيسان ١٩٣٦ .

[٢] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٩٢٤٠ / ٣٢٠٥٠ /و١، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش دائرة البيطرة في البصرة ، ص٦ .

[٣] حميد احمد حمدان التميمي ، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني، ص٣٧٠ .

[٤] المصدر نفسه ، ص١٤ .

[٥] في غضون ذلك تم تأسيس مجالس المعارف في الالوية العراقية في السادس من شهر حزيران عام ١٩٢٢ الذي وضع اولى اسس تفتيش المعارف وهو ارشاد المعلمين و مدراء المدارس الى استخدام الادارة و الخبرة في التدريس ، ومواجهة الصعوبات التي تتعرض للمعلم و العملية التربوية و العمل على تقومها و رفع التقارير الى مدراء المعارف. ينظر: حكمت عبدالله البزاز ، تقيم التفتيش الابتدائي في العراق ، ط ٢ ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٩٩ .

طلابها ، و تولى ارشاد المعلمين و مدراء المدارس الى احسن الاساليب و الادارة و التدريب [١] .

ومما لاحظه المفتش الاداري على العملية التعليمية في لواء البصرة انها لم يجر عليها اي تغيير خلال عهد الانتداب البريطاني، إذ ظلت المرحلة الاولية اربع سنوات والمرحلة الابتدائي ست سنوات اما التعليم الثانوي فقد كان قد حدد بأربع سنوات [٢] .

لقد ظهرت الاهتمامات بتأسيس مدارس التعليم الديني الاسلامي و احكامه و تمثلت في بداية الامر بافتتاح بعض المساجد كصفوف تعليمية تابعة لها ، كذلك قامت دائرة الاوقاف الدينية بتخصيص بعض البنايات و البيوت للتعليم الديني ، ولم تظهر فكرة تأسيس المدارس الدينية الرسمية في البصرة الا في عام ١٩٢٠ عندما تقدم محمد امين الشنقيطي [٣] ، و عدد من العلماء المتنورين بتقديم طلباً الى وزارة المعارف لتأليف جمعية اهلية باسم جمعية النجاة في الزبير حتى يتسنى لهم بعد ذلك تأسيس مدرسة دينية للاضطلاع بدورها في التثقيف الديني من خلال تركيز منهاجها على بعض المواد الدينية و الثقافية التي تهدف الى غرس الفضائل و مكارم الاخلاق، وخلق جيل مثقف واعي بمبادئ الدين الاسلامي و عوائده القومية[٤] .

وبعد أنَّ حصلت هذه الجمعية على إجازة بتشكيلها في الحادي والعشرين من شهر ايلول عام ١٩٢٢ ، تقدمت بطلب اخر لتأسيس مدرسة باسم مدرسة النجاة الاهلية التابعة الى الجمعية ذاتها ، فحصلت الموافقة، بعد ذلك وضعت لجنة و نظام لها ، ثم قام الاهالي

---

[١] باسم حمزة عباس ، تاريخ التربية و التعليم في البصرة ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٠٧ .

[٢] د.ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٢٣١ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٢٢، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص٦

[٣] من مواليد ١٨٧٦ في المغرب من المدينة الرباط ومن قرية تنكبتو احدى قرى شنقيط ، ومعنى كلمة (شنقيط) هي عيون الماء نظراً لكثرة عيون الماء الحلو و التي كانت حيواناتهم تشرب منها ، تلقى تعليمه على يد والده ، فضلاً عن دور خاله في تعليمه الشعر و الادب و العلم ، وكان لمدينته دور كبير في نشأته حياته التي كان لها تاريخ حافل بالأمجاد و الاناب و الحروب ، وفي مرحلة شبابه اخذ ينتقل ما بين مجالس العلم و انضمامه الى حلقات الدراسة للبلدة ، ومن ابرز اساتذته عبدالله بن حميس و مُحَّد بن بنيامين ، سعى بذلك الى تأسيس مدارس و مؤسسات تكون نواة لتحقيق النهضة العلمية ، توفي عام ١٩٣٢ . ينظر عبد اللطيف الدليش الخالدي ، من اعلام الفكر الاسلامي في البصرة الشيخ مُحَّد امين الشنقيطي ١٨٧٦ – ١٩٣٢ ، وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية للنشر، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ١٢ – ١٥ ؛ عبدالعزيز بن ابراهيم الناصر ، الزبير وصفات مشرفة من تاريخها العلمي و الثقافي ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، ٢٠١٠ ، ص ١٧-٢٥

[٤] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، رقم الملفة ٩٩٣٨ / ٣٢٠٥٠/ و١٣ ، ١٩٢٢ ، جمعية النجاة ، كتاب متصرفية لواء البصرة الى وزير الداخلية ، تأسيس مدرسة اهلية باسم مدرسة النجاة ، العدد ٤١٩٣ / ، ١٩٢٢/٨/١٥.

بتقديم طلب الى وزير الاوقاف العراقي عبداللطيف المنديل[١] ، بضرورة دعمها من اموال الوزارة لأهمية الدور الذي تقوم به في نشر العلم ، فشملتها الوزارة المذكورة بالتمويل المالي [٢] .

وعلى الرغم من ضعف الامكانيات فقد اشار المفتش الاداري الى بداية الاهتمام بالتعليم فقامت وزارة المعارف بتوزيع كميات كبيرة من وسائل الايضاح على بعض مدارس اللواء في السنوات اللاحقة وخصوصاً العام الدراسي ١٩٢٦– ١٩٢٧م وتضمنت كميات كبيرة من وسائل التوضيح مثل الخرائط الجغرافية و الرسوم الهندسية ، و مصورات الصحة و الزراعة و بعض الكرات المجسمة كذلك وسائل الرسم على السبورات [٣] .

اما فيما يتعلق بأعداد المدارس فقد اوضحت أحد التقارير انه كان يوجد في مركز لواء البصرة مدرستان ابتدائيتان للبنات و عدد طالباتها ٢٦١ عدد معلماتها ١٣ معلمة [٤] ، و يوجد متوسطتان واحدة للبنات و اخرى للبنين ، وستة و عشرون مدرسة ابتدائية أخرى موزعة على اقضية اللواء ونواحيه بلغ تعدادها عشرون للبنين و ستة للبنات ، و كذلك هناك اثنتان و سبعون مدرسة اولية للبنات و البنين، و اربع رياض للأطفال و اثنتان منها مختلطتان ، اما احصائية الملاك التعليمي فهي (٤٢) مدرس على الملاك الثانوي و ٣٢٥

---

[١] ولد عام ١٨٦٨ في مدينة الزبير حيث نزح ابو اليها من نجد ، وحصلت العائلة على مكانة رفيعة في البصرة ، و حققت ثروة كبيرة ، درس على يد اساتذته خصوصيين ثم عمل في التجارة و زراعة والدة ، كان له دور كبير في السياسة العراق و ولاية البصرة ، اصبح خلال العهد العثماني عضواً في مجلس ولاية البصرة و ملحقاتها ، ثم اصبح عضواً في مجلس الاشراف خلال فترة الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤ – ١٩١٩ ومن اهم منجزاته تزويد مدينة البصرة بالكهرباء و مياه الشرب النقية ، اسس في البصرة اول مشروع لإسالة المياه في العراق اصلاح الزراعة و تنشيط التجارة ، عين وزيراً للتجارة في حكومة عبدالرحمن النقيب عام ١٩٢٠ ، اصبح وزيراً للوقاف في وزارة عبدالمحسن السعدون الثانية في تشرين الثاني ١٩٢٢ ، و انتخب لعضوية المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ عن البصرة ، اصبح عضواً في مجلس الاعيان في عام ١٩٢٩ ، لكنه استقال من المنصب عام ١٩٣٣ بسبب خلافه مع الملك فيصل الاول لحكم تعاطفه مع الملك عبدالعزيز وولاءه المزدوج و العائلي له ، توفي في ٢ كانون الاول ١٩٤٠ ، ينظر : مير بصري ، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، رقم الملفة ٩٩٣٨ / ٣٢٠٥٠/ و٥١ ، ١٩٢٢ ، جمعية النجاة ، كتاب متصرفية لواء البصرة الى وزير الداخلية ، تخصيص اعانات مالية لمدرسة النجاة الاهلية ، العدد ٩٥٦٣ / ١٩٢٣/١/٦، المصدر السابق ، ص٦٦–٦٨ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٤٩٥١ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ص٢٣ .

[٤] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ١٨٣٢ / ١١٠٤ / و١ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، مدارس اثنان الابتدائية ، ص٣ .

معلم و معلمة على الملاك الابتدائي ، وأما عدد الطلاب في المدارس كافة المذكورة فيفوق على ال ١٥ الف طالب و طالبة [١] .

والى جانب المدارس الحكومية فقد كان في لواء البصرة عدد من المدارس الاهلية التي تستمد تعليماتها و ارشاداتها من وزارة المعارف ، وقد بين المفتش الاداري أنَّ لها فضلاً كبيراً في احتضان الطلبة و نشر المعارف و تهذيب الناشئة، ومن اهم هذه المدارس:-

١- مدرسة النجاة الاهلية في الزبير :- وهي من المدارس الابتدائية اقترح تأسيسها الشيخ محمد امين الشنقيطي، و اقام بإشادة بناءها ال الذكير ، و كان التدريس فيها من العلوم الاسلامية و العلوم الاخرى ، وكان عدد طلابها ٥٠٠ طالب وكان كادرها يتألف من المدير ناصر الاحمد وعدد مدرسيها ١٣ مدرس ، وكانت تحتوي على تسع صفوف ، وساحة للألعاب الرياضية و كانت يقام بها الاحتفالات الدينية و خصوصاً مولد الرسول الاكرم محمد "صلى الله عليه وعلى اله وسلم"[٢] .

٢- مدارس الاوقاف : لقد عملت مديرية الاوقاف على توسيع الحركة العلمية في اللواء وحفظها من التفسخ و الاضمحلال ، فأنشأت بعض المدارس ، تكون مهمتها تدريس العلوم الدينية و الفقه و الآداب ، ومن اهمها مدرسة الرحمانية وكانت ثانوية و تتألف من ثلاثة اقسام ابتدائي و متوسطة و ثانوية ، وكانت تقوم بإطعام الطلبة و الانفاق عليهم ، ومن اهم اساتذتها السيد عبدالوهاب الحسون و عبدالسلام سلامة ، وكذلك هناك مدرسة اخرى تابعة الى الاوقاف وهي مدرسة الخليلية و كانت مدرسة دينية ايضاً وكان نظامها شبيه بنظام مدرسة الرحمانية و يوجد كذلك مدرسة في قضاء الزبير و تكون ادارتها تابعة الى الاوقاف الا وهي مدرسة الدويحس [٣] .

٣-مدرسة الرجاء العالي : تقع هذه المدرسة في البصرة القديمة خلف المستشفى الجمهوري و كانت تعرف باسم المدرسة الامريكية اسستها الارسالية الامريكية [٤] في البلاد

---

[١] عبدالمجيد الغزالي ، المصدر السابق ص١٠٩ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة ، ١٥٢٧ / ١١١/ و١ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ملفة المدارس الاهلية و الحكومية، ص١ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة ، ١٥٢٧ / ١١١/ و١ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ملفة المدارس الاهلية و الحكومية ، المصدر السابق ، ص٤ .

[٤] لقد عدت النواة الاولى المبكرة لبث ونشر الافكار المسيحية ، وكانت نشاطاتها تعبر عنها من خلال وسائل التعليم ، فضلاً عن الخدمات الاخرى التي تمثلت بالصحة والتجارة ومن هنا تم اختيارها للبصرة كقاعدة ومحطة للإرساليات التبشيرية لم يكن امراً عفوياً ما كان موضوعاً تحت خطة مدروسة وهذا ناتج عن عدة اسباب يأتي في مقدمتها مركز الولاية وما تتمتع به من موقع استراتيجي ، فضلا عن ذلك ان مجتمع البصرة عبارة عن خليط متجانس متعدد فيه الاقليات العرقية مما يصرف النظر بأنهم لم يكونوا محط =

العربية ، قام بتأسيسها الدكتور جون فان ايس (john van Ess) مندوب الارسالية في البصرة، و كانت مقسمة على قسمين ابتدائي و متوسط، حيث توجد بها مقرات و قاعة للمحاضرات ، ومن ابرز اساتذتها عبدالجليل عمو و عزيز مختار و الياس مختار [١] .

٤–مدرسة الاليانس : وهي مدرسة تابعة الى الديانة اليهودية ، و هي تحتوي على نوعين متوسط و ابتدائي ، ويوجد بها روضة للأطفال ، وكانت مناهجها مشابه الى مناهج وزارة المعارف بلغ عدد طلابها ١٥٠٠ طالب من الذكور و الاناث اما عدد مدرسيها فبلغ ٧١ مدرس ، اذ كانت تأتي اليها النفقات من خلال التبرعات من اليهود [٢].

٥–مدرسة الارمن : وهي مدرسة أسسها الارمن الموجودين في اللواء ، وكانت خاصة بالتعليم الابتدائي فقط ، وكانت منهاجها مشابه الى مناهج وزارة المعارف ، ويتبع هذه المدرسة روضتين الاولى تقع في المعقل و الثانية تقع في قصبة الزبير ، وكان عدد مدرسيها ٨ من المدرسين و المدرسات و كانت تضم عدد كبير من الطلاب[٣] .

٦–مدرسة القديس توما : أسسها اتباع الطائفة الكلدانية ، وكانت تقع في وسط البصرة مركز العشار ، وكان يقوم بإدارتها القس يوسف كوكي ، و كانت تحتوي على عدد من أبناء الطائفة الكلدانية ، ويوجد فيها قسم داخلي ، وكانت تختص بالتعليم الابتدائي، وكانت قائمة على النفقات ومن منح اسقفيتها[٤] .

وبناء على التعليمات الحكومية فقد كان على مفتش اللواء تفتيش المدارس الاهلية مرتين في كل سنة دراسية على الاقل ، و على المفتش أنَّ يقدم تقاريره مرة لكل اسبوعين يذكر فيها المدارس التي زارها و الدروس التي حضرها ، فضلاً عن حالة طلبة المدارس و ما يحتاجونه ، ونظرة الاهالي الى المدراس و اساليب المدرسة [٥] .

=انظار لدى السلطات المحلية . ينظر : ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق، ص٩٥ ؛ ليلى ياسين الامير ، النشاط التعليمي للإرسالية الامريكية في البصرة ، ١٩١٢ – ١٩٥٨ ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد١، جامعة البصرة، حزيران ، ٢٠٠٥ ، ص٩ .

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ١٥٢٧ / ١١١/ و١ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٨ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ملفة المدارس الاهلية و الحكومية المصدر السابق ، ص ٧ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٧٨ / ٥٠٠٣٢ / و١ ،١٩٢٥– ١٩٢٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٢.

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٧٨ / ٥٠٠٣٢ / و١ ،١٩٢٥– ١٩٢٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص٩ .

[٤] المصدر نفسه ، ص١٧ .

[٥] باسم حمزة عباس ، المصدر السابق، ص١٠٥ .

يتضح مما تقدم انه على الرغم من ضعف الامكانيات الحكومية في لواء البصرة، فقد كان هناك العديد من المدارس الحكومية والأهلية التي أسستها بعض الطوائف التي كان لها دور كبير في تعليم ابناء اللواء وظهور طبقة مثقفة كان لها دور في الدولة والمجتمع العراقيين.

ومن جانب اخر فقد اوضح المفتش الاداري في مديرية المعارف أنَّ البصرة شهدت اهتمام بتعليم الاميين الكبار و لاسيما خارج المدينة ، واشار الى فتح صفوف ليعلم الاميين الكبار و بتكاليف بسيطة ، كذلك بين أنَّ من يقوم بهذه المهمة هم طلاب دار المعلمين و المدارس الثانوية و المتوسطة ، اذ بلغ عدد المدارس خلال عام ١٩٣١ ثمانية مدارس موزعة في انحاء اللواء ، ضمت عدد من الطلاب [١] .

وبين المفتش الاداري وجود اعدادية واحدة في مدينة العشار و تقع في منطقة ممتازة و بنايتها من افخم بنايات المعارف في العراق وهي تحتوي على ساحات واسعة للألعاب الرياضية وقاعة فخمة للمحاضرات و التمثيل ، وغرف واسعة للمختبرات الطبيعية و الكيماوية و صالات كبيرة للدروس [٢].و كانت هذه المدرسة ترتبط مباشرةً بمديرية معارف البصرة ، اذ كان مديرها وكادرها يتم تعينهم بصدور ارادة ملكية ، كذلك اشار الى عدد الطلبة الذين تم قبولهم في السنة الاولى (٢٠) طالب وكان ذلك في العام الدراسي ١٩٢٦ – ١٩٢٧ ، وكان عدد مدرسيها ايضاً (٧) مدرسين [٣].

وكانت ادارة المدرسة تهتم بتنمية الروح الادبية بين طلابها ، و تقوية الملكة الخطابية وذلك بانتهازها الفرص لإقامة المحاضرات التي يلتقي فيها الاساتذة و الاباء الوافدون على البصرة ، وترافق ذلك مع اهتمام ادارة المدرسة في تقوية الروح العلمية بين الطلاب ، من خلال اتساع المجال لهم للعمل في المتغيرات، وتنمية الروح القومية بشكل ملفت للنظر [٤] .

لقد تطرقت تقارير التفتيش الاداري الى سير الامتحانات في ثانوية البصرة فذكرت عدد الطلاب الذين كانوا مؤهلين لخوض الامتحان النهائي خلال العام الدراسي ١٩٣١ – ١٩٣٢ (١١ طالباً) من الفرع العلمي ، حيث نجح ستة طلاب ورسب خمس ، كذلك تطرق بانه

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ، ٥١١٧/ ٣١٠٥٠/ و٤، ١٩٣١، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٤

[٢] عبدالمجيد الغزالي ، المصدر السابق، ص ١٠٨ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ، ٤٧٣١ /٣٢٠٥٠ و ١ ، ١٩٢٦ – ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٥ .

[٤] عبدالمجيد الغزالي ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

خلال عام ١٩٣٣ لم تشترك ثانوية البصرة في الامتحانات العامة ، وذلك لعدم وجود طلاب مؤهلين لخوض الامتحان خلال ذلك العام[١] .

لقد بينت تقارير التفتيش صلاحية الأبنية المستخدمة كمدارس في لواء البصرة ، ولطالما خاطب المفتش الاداري مديرية معارف البصرة المسؤولة عن معارف الاقضية اذ يمكنها معالجة مواطن الخلل في حالة ابنية المدارس بما يسهم في توفير اهم متطلبات البناء لاسيما المرتبط منها بصحة وسلامة التلاميذ ، و جعلت دائرة تفتيش لواء البصرة متصرف اللواء المسؤول الأول عن تزويدها بالمعلومات الكافية عن ابنية المدارس واعداد تلاميذها وعدد معلميها وعدد الصفوف التي تشغلها المدرسة من كل بناية حتى يتسنى معالجة حالات الخلل التي تعرقل سير التعليم في اللواء [٢]. يتضح من ذلك مدى متابعة تقارير التفتيش الاداري والجهود التي كان يبذلها المفتشون لدعم المعارف في لواء البصرة الذي يتميز بتنوع ديني وطائفي .

واهتمت السلطات الإدارية في قضاء أبي الخصيب بالمتميزين من التلاميذ ولا سيما من الفقراء منهم ، اذ طالبت مديرية معارف منطقة البصرة بالتكفل بتجهيز وارسال اثنين من التلاميذ الى مركز القصبة لغرض الالتحاق بالمرحلة المتوسطة وذلك لعدم امتلاكهم الأموال الكافية للذهاب حتى يكون عوناً لهم في إتمام دراسة الثانوية ، لذا قامت بتخصيص (٢٥) روبية شهرياً لكل منهما [٣].

ولتلافي ضعف امكانيات الاهالي ليتسنى للجميع تلقي التعليم ، فقد اقترحت دائرة المفتش الإداري على مديرية منطقة معارف البصرة السعي الحثيث الى فتح عدد من المدارس في الوحدات الإدارية التابعة الى لواء البصرة ، وعلى الشكل الاتي : فتح مدرسة أولية للبنات في ناحية شط العرب تقرر أنَّ يلتحق بها من ٤٠–٥٠ تلميذة ، وفتح مدرسة في قصبة المدينة ومن المرجح أنَّ يلتحق بها ٥٠ تلميذاً ، وفتح مدرسة جديدة في ناحية الزبير بسبب الزيادة الحاصلة في مدرسة النجاة الاهلية ويتوقع أنَّ يزيد عددها الى ١٢٠ تلميذاً ، كذلك فتح صفوف اضافية في منطقة كردلان والسيف بسبب الزيادة الحاصلة في اعداد التلاميذ هناك [٤].

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١١ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص ٢٧ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٦٣١٠ / ٣٢٠٥٠ / و٥ ، المصدر السابق ، ص٧٤ .

[٣] المصدر نفسه، ص٧٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٨١.

و اشار المفتش ايضاً الى تأسيس متوسطة البصرة للبنات في العام الدراسي ١٩٢٦-١٩٢٧ كان اغلب ملاكها من المدرسين ، وذلك لعدم وجود العدد الكافي من المدرسات ،وعند افتتاح المدرس بلغ عدد طالباتها (١٤) طالبة ، وقد ارتفع العدد خلال عام ١٩٣٢ الى (٣٠) طالبة ، و اوضح أنَّ مدرسة البنات التابعة للطائفة اليهودية أحتوت على ستة صفوف وسبع عشر معلم و (٥٠٧) طالباً وكان ذلك بحدود عام ١٩٣٠ – ١٩٣٣ [١] .

كان عدد المدارس الابتدائية و الاولية في لواء البصرة خلال عامي (١٩٢٩ – ١٩٣٠) (٢٩) مدرسة (٢٤) من ذكور و (٥) من اناث ، وفي عامي (١٩٣٠ -١٩٣١) فكان عددها ٣٥ منها (٢٨) ذكور و (٥) اناث ، اما في عامي ١٩٣١ – ١٩٣٢ فكان عددها (٣٥) منها (٣٠) للذكور و (٥) اناث ، وفي العام التالي بلغ عدد المدارس (٤٢) مدرسة منها (٣٥) الذكور و (٧) اناث حيث لم تدخل المدارس الريفية و رياض الاطفال ضمن هذا التوزيع ،[٢].

ونظراً لقلة اعداد الابنية المدرسية فقد طلب المفتش الاداري بلواء البصرة من مديرية المعارف في تقريره بتاريخ الثاني عشر من شهر اذار عام ١٩٣١ ضرورة تشييد بعض الابنية في مدارس اللواء ومن خلال هذا المخاطبات قامت مديرية المعارف بأنشاء ثلاثة صفوف في بناية مدرسة يوسفان في ابو الخصيب، كذلك اجريت بعض التعميرات في مدرسة حمدان و مهيجران وشط العرب وكوت الزين و التهذيب و السيف و السيمر و المقام و الدراجي[٣] .

وفي عام ١٩٣٢ قامت مديرية المعارف اللواء بأنشاء القسم الغربي من الطابق الفوقاني في بناية مدرسة الثانوية في البصرة و صرفت عليه مبلغ كبير آنذاك وهو ٥٦٠ ديناراً ، كذلك قامت بأنشاء مدرسة الزبير الابتدائية ، و اكملت بناية مدرسة المعقل الواقع في الجبيلة[٤] .

ولم تهمل مديرية المعارف في لواء البصرة الجوانب الترفيهية والثقافية في المدارس التابعة لها لذلك فقد اوضحت تقارير التفتيش الاداري انها لم تمانع قيام المدارس بتمثيل

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٦٣١٠ / ٣٢٠٥٠ / و٥ ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١٦ /٣٢٠٥٠ / و ٢٢ ، ١٩٢٩ – ١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تقارير المفتش الاداري لواء البصرة ، ص٢-٣ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١٦ /٣٢٠٥٠ / و ٢٢ ، ١٩٢٩ – ١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تقارير المفتش الاداري لواء البصرة ،المصدر السابق ، ص١١ .

[٤] المصدر نفسه ، ص١٧ .

الروايات وإقامة المعارض للأشغال اليدوية في عدد من مدارس اللواء على أنَّ يخصص ريعها الحاصل من ثمن بيع البطاقات لأكساء التلاميذ الفقراء، وانشاء صفوف إضافية في المدارس التي تتبنى مثل تلك النشاطات والعمل على سد الاحتياجات من الأثاث وصيانة الأبنية التابعة لها [١].

وهكذا كانت المتابعة المستمرة للمفتشين الاداريين سبباً في زيادة المعلمين والمدرسين، ففي العام الدراسي (١٩٢٩–١٩٣٠) مثلاً كان عدد المعلمين و المعلمات في المدارس الابتدائية و الاولية و رياض الاطفال (١٤٤) معلماً رجال (١١٢) و نساء (٣٢) ، فأصبح في العام الدراسي التالي (١٤٦) معلماً و ذلك بزيادة (١١٤) معلماً و (٢) معلمة ، وتزايد العدد في العام التالي الى (١٤٩) معلماً و معلمة بزيادة ٣ معلمين ، اما في عام (١٩٣٢ – ١٩٣٣)اصبح عددهم (١٦٩) معلماً منهم ١٢ معلماً و (٨) معلمات ، وهذه الزيادة في اعداد المعلمين جاءت نتيجة زيادة عدد التلاميذ [٢] .

اما المدارس الاهلية فقد شهدت هي الاخرى زيادة في اعداد المعلمين والطلبة الذي ارتادوا تلك المدارس، ومثال ذلك ما حصل في العام الدراسي ١٩٣٢–١٩٣٣ فقد كانت مدارس الذكور كالاتي[٣]: –

جدول رقم (٨)

ت	اسم المدرسة	نوعها	صفوفها	مدرسيها	طلابها
١.	الامريكان	ابتدائية	٦	١٧	٥٠٨
٢.	الاليانس	ابتدائية	٦	١٧	٥٠٧
٣.	القديس البير	اولية	٥	٥ – ٧١	٧١
٤.	مارتوما	اولية	٤	٤ – ٧٧	٧٧
٥.	الارمن	اولية	٤	٣ – ٥٣	٥٣
٦.	النجاة في الزبير	ابتدائية	٥	١٠ – ٢٩٨	٢٩٨
٧.	البهلوية الايرانية	ابتدائية	٦	٧ – ١٣	١٣

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩٨٥٠ /٣٢٠٥٠ / و ٣٥ ، ١٩٣٢ ، عنوان الملفة ، التبرعات الاختيارية في مدارس لواء البصرة ، ص٦٧ .

[٢] المصدر نفسه، ص٢٠.

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣١١٦ /٣٢٠٥٠ / و ٢٢ ، ١٩٢٩ – ١٩٣٣ ، المصدر السابق ، ص٢١

اما مدارس الاناث فقد شهدت زيادة في اعداد المعلمين واعداد الطالبات وكما يبينه الجدول التالي[١]:

جدول رقم (٩)

ت	اسم المدرسة	نوعها	صفوفها	مدرسيها	طلابها
١	الاليانس	ابتدائية	٥	٩	٣٠٧
٢	الامريكان	ابتدائية	٥	٩	٣٠٤
٣	الراهبات في البصرة	اولية٤	٤	١٠	٢٠٠
٤	الراهبات في العشار	ابتدائية٥	٥	١٢	١٤٦

تبين من خلال دراسة اعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية والاهلية تباين تلك الاعداد وذلك تبعاً للكثافة السكانية في المناطق و توزيع المدارس عليها (جغرافياً) اذ أنَّ مدرسة الامريكان في منطقة العشار– على سبيل المثال– عدد الطلبة فيها اكثر من غيرها و السبب توفر وسائط النقل و سهولة الوصول اليها ، اما مدرسة الأرمن تبدو أنَّ قلة عدد طلابها ناتج عن اعداد الأرمن القليلة و يبدو كذلك عدم رغبة الأهالي المسلمين في ذهاب أبنائهم الى المدارس المسيحية .

لقد اشار المفتش الاداري في التقرير المؤرخ في الثالث والعشرين من شهر تموز عام ١٩٣٤ الى عدد المدارس التي تقرر فتحها في لواء البصرة في ذلك العام و منها مدرسة اولية للبنين في الشرش [٢] التابع لقضاء القرنة و مدرسة اولية للبنين في كتيبان شط العرب و مدرسة اولية للبنات في السيمر في مركز البصرة ، و طالب بزيادة عدد المعلمين وذلك نتيجة التوسع الطبيعي في لواء البصرة [٣] .

انعكس اهتمام تقارير التفتيش الاداري على العديد من القضايا التي ارتبطت بالتعليم ، فقد انتقد المفتش الاداري في لواء البصرة وزارة المعارف لعام ١٩٣٤ القاضي بتقليل سن الدراسة الابتدائية الى خمس سنوات بدلاً من ستة ، و بين أنَّ معظم الطلبة لا يجيدون

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣١١٦ /٣٢٠٥٠ / و ٢٢ ، ١٩٢٩ – ١٩٣٣ ، المصدر السابق، ص٢١

[٢] **الشرش** : وهي نسبة الى شرش البردي فوق المياه للعبور ، تقع على الضفة الغربية من شط العرب و جنوبي مدينة القرنة على مساحة (٥)كم ، ينظر : عبد علي سلمان عبدالله ، المجتمع الريفي في العراق، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠ ، ص١٧ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل ٥١١٨ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٤، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص١١

القراءة و الكتابة وهم يقضون ستة سنوات ومن المعيب أنَّ تأخذ هذه السنة و تضاف الى الدراسة الثانوية ، و أوضح أنَّ هناك حلولاً عديدة يمكن معالجة هذه الاوضاع منها ايجاد مكان او أنشاء ابنية خاصة لأولئك الطلبة خلال العطلة الصيفية[١].

و انتقد معظم ادارات المدارس في اللواء بسبب تأثيرها و عدم مواكبتها للتطور ، لأنها معظم مدراءها هم من كبار السن ، وليس لهم اطلاع على الطرق التربوية الحديثة المستخدمة في مدارس العالم الاخرى ، اذ طالب المفتش الإداري بتعين مدراء من جيل الشباب ومن حملة الشهادات العالية ، يكونون قادرين على بناء اسس صحيحة للعملية التربوية ، و طالب أيضا اعطاء صلاحيات واسعة الى مدراء المدراس من اجل رفع المستوى العلمي لدى الطلبة [٢] .

كذلك قام المفتش الإداري بزيارة مدارس الاميين وكان عددها (٨) وكان عدد معلميها (٩) ، اما مجموع طلابها فكانوا (٢٠٤) طالباً[٣] ، فضلاً عن ذلك اوضح المفتش بأن الاعانات التي كانت تأتي الى المدارس الاهلية من قبل بعض التجار و المتنفذين في اللواء مثل مدرسة الزبير الاهلية كانت (٤٠) ديناراً سنوياً ، و مدرسة البصرة الاسرائيلية كانت حجم مساعداتها حوالي (١٨٠) ديناراً ، اما مدرسة مارتوما فكانت (٣٠) ديناراً فقط ، اما مدرسة الراهبات فكان حجم مساعداتها (٤٥) ديناراً [٤] ، يتضح أنَّ المدارس التابعة لليهود كانت تحضى بدعم كبير من أبناء الطائفة اليهودية وذلك بسبب وضعهم الاقتصادي الجيد نوعاً ما .

و في الثاني عشر من شهر حزيران عام ١٩٣٥بين المفتش الاداري في اللواء عبر بعض المناشدات للجهات الرسمية سواء في اللواء او الجانب الحكومي التي تخص موضوع تطور التعليم في اللواء من خلال نشر المقالات التي تطالب بإصلاح المؤسسات التعليمية وذلك لما لها من اهمية كبيرة في رقي الامة ، لذلك طالب بضرورة ادخال التعديلات على المناهج الدراسية ، لأن هذا الامر سينعكس ايجاباً على الطلبة وتؤهلهم للاعتماد على قدراتهم في بناء المستقبل ، كذلك انتقد المفتش وزارة المعارف –السابقة– على الخبرات

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٣٧ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٤ – ١٩٣٦، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري عن وضع التعليم في لواء البصرة ، ص ١–٣ .

[٢] المصدر نفسه، ص ٣ .

[٣] د . ك. ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧١٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٥ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص ١ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٣ .

الاجنبية في ادارتها ، اذ طالب بالاعتماد على الخبرات الوطنية ، واقتراح تشكيل لجان وطنية للنهوض بواقع التعليم ، لرفع برنامج متكامل لتحقيق الهدف المنشود من خلال اجراء عملية تحديث المناهج الدراسية ، وبناء المدارس في القرى و الارياف ، فضلاً عن الافادة من دور العبادة في استخدامها للتعليم بما يعود للفائدة على الصالح العام ، كذلك اهتم المفتش بسير نقل المعلمين في اللواء وطريقة تعيناتهم [١] ،

و قام بمناشدة وزارة المعارف في حاجة اللواء لأنشاء المدارس في جميع الاختصاصات ولاسيما المدارس الصناعية لأنها بأمس الحاجة اليها لكي تستطيع ان تخلق جيل جديد يعتمد على سواعدهم في ممارسة الحياة و المهن الضرورية للبلاد [٢] و طالب المفتش ايضاً الحكومة العراقية بضرورة انشاء المدارس في القرى و الارياف في اللواء ، وذلك لأهميتها في تهيئة التعليم لأبناء الفلاحين ، اذ طالب مدير معارف اللواء بأرسال اسماء القرى الى الوزارة لأنشاء المدارس فيها ، واهتم بإيصال اصوات ومناشدات اهالي القرى بإنقاذهم من الجهل و الامية ، وذلك لتعذر ارسال ابنائهم الى المدارس ، لأنها تقع في اماكن بعيدة عن مناطق سكناهم واخذ هذا الامر على محمل الجد [٣] ،ولم يقتصر الامر على ما تقدم فقد نقلت الينا تقارير التفتيش الاداري معلومات عن قيام مديرية المعارف في لواء البصرة بتوزيع الالبسة على بعض الطلبة الفقراء والمتعففين لمساعدتهم وتشجيعهم على عدم ترك مقاعد الدراسة [٤].

وعلاوة على ما تقدم من بين الاماكن التي كان على المفتش الاداري زيارتها وكتابة التقارير عنها هي السجون ، فقد قدم المفتش الاداري تقريره عن حالة التعليم في سجن البصرة المركزي عام ١٩٣٦ و بين فيه أنَّ هناك مدرسة صغيرة في السجن المذكور ضمت ثلاثة معلمين كانوا يباشرون عملهم في ثلاثة صفوف، اما عدد الطلاب فقد بلغ (٢٩١) طالباً توزعوا على النحو الاتي : الصف الاول (٤٥ طالبا، و الثاني ١٤٦ طالباً، و الثالث ١٠٠ طالباً) و كانت مدة المحاضرة ساعتين تبدأ يومياً من الساعة السابعة مساءً الى

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص ٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٠.

[٣] المصدر نفسه ، ص١١ .

[٤] الخندق – الكلدان السيف – السيمر القبلة – التهذيب العشار – السيف المقام – القبلة الخندق –التهذيب ينظر : د.ك.و ملفات وزارة الداخلية الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٨ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢ ، ١٩٣٥ عنوان النفة تقارير المفتش الإداري في لواء البصرة ص٧ .

الساعة التاسعة مساءً [١] ، وفي عام ١٩٣٧ م بين المفتش الإداري انه تم فتح اربعة صفوف اخرى لتعليم السجناء الاميين القراءة و الكتابة من قبل بعض المدرسين اللذين اعدتهم مديرية معارف اللواء ، كذلك طالب المفتش دائرة معارف البصرة على تجهيز المدارس في السجون بالوسائل التوضيحية من رسومات هندسية و سبورات ، و الكتب و القرطاسية [٢] ، مما يشير بشكل واضح الى التفات الحكومة آنذاك الى مسألة تعليم السجناء ليتم تأهيلهم وشغل اوقات فراغهم بما ينفعهم.

ومن الامور التي ارتبطت بالنظام التعليمي في لواء البصرة واسترعى متابعة تقارير التفتيش الاداري موضوع الصحة المدرسية، فقد اشار المفتش الاداري الى صحة الطلبة و طالب دائرة معارف اللواء ان تقدم العلاجات الطبية المجانية، و اقترح المفتش ايضاً على دائرة معارف اللواء على انشاء مستوصف خاص بالطلبة و تجهيزه بالأدوية و توفير الكادر الصحي له، و بناء على تلك الطلبات ارسلت دائرة المعارف بعض لجان الاطباء لأجراء الكشوفات ، وقامت هذه اللجان بالزيارة الى بعض المدارس في مركز المدينة كمدرسة السيف و القبلة و ثانوية البصرة للبنين[٣] .

رافق الاهتمام بصحة الطالبة والكوادر التعليمية مع اهتمام كبير بالنشاطات الادبية و الرياضية و الفنية التي قامت بها بعض مدارس اللواء [٤] فقد حظيت الحركة الرياضية في لواء البصرة باهتمام واسع من مديرية المعارف من اجل ايجاد مناهج مناسبة تتلائم مع الوضع الراهن و خصوصاً بروز الشعور الوطني بشكل عام، واوضح في تقرير الى ممارسة النشاط الرياضي لطلبة المدارس من خلال الرياضة البدنية ،والهدف من ذلك توحيد اساليب التدريب ، والتدريس ،وهذا يساعد ايضاً على فهم ، وتكوين شخصية الطالب من خلال ممارسة الالعاب الرياضية ،وهذا الامر لقي استجابة واضحة من قبل متصرف اللواء في البصرة [٥] .

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة ١٣٩٨/٣٢٠٥٠/١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير المفتش الإداري في لواء البصرة ، ص ٢١ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢١ .

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١١٧ /٣٢٠٥٠/ و ١٨ ،١٩٣٤– ١٩٣٦، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص ٢

[٤] المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

[٥] د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٩٢١ / ٣٢٠٥٠ و١ ، ١٩٣٤ – ١٩٣٦ ، ص ١٧ .

وضمن السياق نفسه كانت الحركة الكشفية في المدارس التابعة الى لواء البصرة من ضمن اهتمامات المفتش الاداري الذي اشار بأن مديرية التربية البدنية و مديرية معارف اللواء قد بذلت جهوداً كبيرة في هذا الجانب ، ففي عام ١٩٣٥ ارسلت الحركة الكشفية [١] في البصرة (٧٢) كشافاً من المدرسين و الطلبة من اجل افتتاح الطريق البري للحج الذي يربط بين مدينة النجف الاشرف والمدينة المنورة [٢] ، اضافة الى ذلك اشار المفتش أنَّ الامر الذي ساعد على تطوير و نمو الحركة الكاشفة في لواء البصرة هو الاهتمام الكبير الذي كانت تحضي به من قبل الملك غازي (١٩٣٣–١٩٣٩) [٣] ، الذي كان يؤمن بأعداد البلاد عسكرياً وهذا لا يتم الا عن طريق الاهتمام بالجيش فقط [٤] .

وانسجاماً مع رؤية الملك غازي بين المفتش الاداري لمعارف البصرة في تقاريره أن الحركة الكشفية في اللواء اصبحت اجبارية خلال السنوات (١٩٣٦ – ١٩٣٨) في الصف

---

[١] تأسست اولى الفرق الكشفية في العراق اواخر العهد العثماني عام ١٩١٥ وسميت باللغة التركية (ايزجيلك) أي متبع الاثر ، اذ دعي الطلاب للانخراط في تلك الكشافة غير ان اقبالهم كان عليها ضعيفاً ظناً منهم ان عملية الانتساب في الخدمة العسكرية ، فقام ساطع الحصري ببذل المزيد من الجهود لا ظهار بمظهر اللائق من خلال الاتصال ببعض المعلمين المدراء على توسيع ازدهارها ، وفي صيف عام ١٩١٩ تأسست جمعية الكشافة العراقية في بغداد برئاسة الميجر هيمفري بومان و مجموعة من الاعضاء هم الشيخ ابراهيم افندي و فخري افندي ال جميل و عبدالجبار باشا الفياض ، ومما يك خط على تشكيل الجمعية النفوع الذهبي لإعفائها ، وكان من ابرز عوائل اشعارها هو قيادتها من قبل وجوده في بريطانيا واشترك في المخيمات و نشاطه المميز بها حيث تكللت جهود بالنجاح من خلال تأسيس بعض الفرق الكشفية في الوية العراق ، وذلك تم تامين سبع فرق كشفية في البصرة . ينظر : احمد صفاء سودة ، تاريخ الحركة الرياضية في البصرة بين عامي ١٩٢١ –١٩٥٨ ، رسالة ماجستير عبر منشورة ، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥ ، ص١٦ ؛ عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ – ١٩١٧ ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص٢٣٦ ؛ ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ١٩٢١–١٩٢٧ ، ج١ ، بيروت ، د.ت ، ص٢٣٤ ؛ يونس ذنون الطائي ، نشأة الحركة الكشفية في الموصل ١٩٢١ – ١٩٣٧ ، بحث منشور في مجلة دراسات موصلية، العدد ١٢ ، نيسان ، ٢٠٠٦ ، ص٦١ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٨٢١ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦، تقارير المفتش الأداري في لواء البصرة ، ص ٤.

[٣] ولد في ١٩١٢/٣/٢١ ، تعلم القراءة والكتابة على يد مشايخ مكة غادر الى الأردن عام ١٩٢٤ وفي عام ١٩٢٨ دخل المدرسة العسكرية الملكية في العراق وتخرج برتبة ضابط عام ١٩٣١ وفي منتصف عام ١٩٣٣ سافر الملك فيصل الأول الى لندن واوكل مهمة الدولة الى ولي عهده وكانت هذه المهمة الأولى للأمير غازي ، حيث نجح في قمع حركة الاثوريين ، وبعد وفاة الملك فيصل توج غازي ملكاً على العراق في ٨/ أيلول ١٩ ٣٣/١، توفي الملك في ١٩٣٩/٤/٢٣ . ينظر : لطفي جعفر حرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٥ .

[٤] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٨٢١ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، تقارير المفتش الاداري في لواء البصرة ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، المصدر السابق ص ٤.

الثالث الابتدائي الى الصف الثاني متوسط ، وقسمت على ثلاثة ادوار [١] تبعاً للمرحلة العمرية[٢].

وفيما يتعلق بمتابعة التعليم في الاقضية والنواحي التابعة للواء البصرة، فقد حظيت ناحية الزبير باهتمام من قبل المفتش الإداري التي زارها خلال عام ١٩٣٥ ، إذ يوجد في هذه الناحية ثلاثة مدارس ابتدائية رسمية فيها انتظم بها (٥٠٠) طالباً عدا ذلك توجد مدرسة ابتدائية اهلية اسمها (اللنجات) فيها (٢٠٠) طالباً ، حيث أنَّ التدريبات الموجودة في هذه المدرسة هي تقريباً عين التدريس الابتدائية وفقط تدريس القران الكريم هو بمقياس اوسع ، ولهذا السبب أنَّ الناس يظهرون الرغبة لهذه المدرسة ، كذلك طلب بعض الاهالي مساعدة هذه المدرسة من الوجهة المالية، اما تشكيلات المعارف في هذا المكان مناسبة مع النفوس الموجودة و بمناسبة عطلة المدارس– في الحال الحاضر– فلم يتيسر إعطاء إيضاحات أخرى حول الموضوع [٣].

وفي عام ١٩٣٦ أوضح المفتش الإداري انه يوجد في مركز لواء البصرة مدرسة ثانوية واحدة للبنين و مدرسة متوسطة واحدة للبنات وستة مدارس ابتدائية وثلاث مدارس اولية للبنين و مدرسة ابتدائية واحدة للبنات واربعة مدارس اولية للبنات ايضاً، فأن مجموع المدارس (١٦) مدرسة ، ويوجد في هذه المدارس (٢١٨) طالب و طالبة اما بناية مدرستي الثانوية و المتوسطة فأن ملكيتها تعود الى الحكومة و بناية هاتين المدرستين جيدة و متوفر فيها الشروط الصحية ، وعدا هاتين المدرستين فأن بناية خمس مدارس ابتدائية ومدرسة واحدة اولية تعود ملكيتها الى الحكومة ايضاً، اما بناية مدرسة مناوي باشا الاولية فأن ملكيتها تعود الى دائرة الاوقاف ولكنها لم تدفع ايجار ما عنها، اما العدد الباقي من المدارس السبعة فيدفع عنها بدل ايجار و أنَّ بدلات ايجار من هذه المدارس يختلف بعضها عن البعض الاخر ولكن مجموع بدل الايجار يبلغ (٤٠٢) دينار سنوياً [٤].

---

[١] ان الدور الاول يمثل الاشبال و يمثل الصف الثالث و الرابع الابتدائي ، واما الدور الثاني يمثل الاحداث و يمثل الصف الخامس و السادس الابتدائي ، اما الدور الثالث ويمثل ايضاً الصفين الاول و الثاني متوسط . ينظر : المصدر نفسه ، ص٤ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ١١٢٣ /٣٢٠٥٠ / و ١٣ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٨، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص ٢ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الزبير ، ص٥ .

[٤] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة ،المصدر السابق ، ص١٠ .

اما فيما يتعلق بمدارس المشراق و التهذيب و السيمر التي تعود ملكيتها الى الحكومة فان بنايتها قديمة لاسيما مدرسة المشراق و المبالغ التي صرفت عليها لم تكن كافية لإعادة اعمارها او انها ذهبت بدون نتيجة تذكر على صعيد إعادة الاعمار ، و على ذلك اقترح المفتش الإداري انشاء بناية جديدة بطراز فني و صحي لتأمين الوضع الصحي و الراحة النفسية للتلاميذ ، اما المدارس المشمولة بالإيجار فهيا الأخرى لم تكن بالمستوى المطلوب من ناحية مطابقتها للواقع الصحي و السبب انها أنشأت لأغراض سكنية و ليست للمدارس ، لذلك اقترح المفتش الإداري على الحكومة أنَّ تعير الاهتمام و الجدية لمعالجة تلك البنايات المدرسية و تحويل ملكيتها الى الجانب الحكومي بعد أنَّ كانت تثقل الميزانية بدفع مبلغ (٢٠٤) دينار سنويا [١] .

واشرف المفتش الإداري على الوضع الصحي للمدارس المنتشرة في البصرة حيث ثبت ملاحظات منها انه لا يوجد منافذ وابواب المدارس التي تعود ملكيتها للحكومة او الاهالي ولهذا أخذ الذباب و حشرات اخرى بالدخول الى الصفوف وهذا الامر يثير الازعاج لدى التلاميذ ، لذا دعا المفتش الى ضرورة تعليق شبكة امام منافذ و ابواب المدارس بغية منع الحشرات من الدخول الى تلك الصفوف، أنَّ اجرة الماء المجهز الى المدارس باهض جداً في حين أنَّ درجة الحرارة في قصبة البصرة هي اشد من سائر المناطق في الالوية الاخرى و أنَّ الاجور التي تدفع لتجهيز الماء للإرواء عدد قليل من الاشجار كانت تكلف مبلغ زهاء دينار او دينارين سنوياً و أنَّ الاجر التي تدفع اثناء شرب الماء في المدارس الابتدائية تتجاوز كلفتها الدينار الواحد، لذلك رأى المفتش الايعاز ببذل المساعدة الى المدارس كافة على أنَّ تكون اجور الماء النهرية مقطوعة و بمبلغ لا يتجاوز النصف دينار[٢] .

وذكر المفتش اثناء زيارته الى مدرسة متوسطة البصرة للبنات و وصف واقعها من ناحية أبوابها، اذ أنَّ فيها بابين احدهما داخل المدرسة والأخر على الطريق مباشرة، لذلك اقترح المفتش في تقريره الغاء الباب الذي يشرف على الطريق باستبداله بنافذة تطل عليه ، كذلك زار مدرسة العشار الابتدائية بمعية مدير معارف البصرة عبدالرزاق بك واطلعا على واقع المدرسة ، إذ وجد الكادر التدريسي متكامل وملتزم بالدوام [٣].

---

[١] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة ،المصدر السابق ، ص ١١ – ١٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٥ .

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة ،المصدر السابق ، ص ١٨ .

و في الثالث من شهر كانون الاول عام ١٩٣٦ ذكر المفتش الاداري بدري السويدي في تقريره حول المعارف في مركز قضاء ابي الخصيب أنَّ المدارس الموجودة في مركز القضاء (١١) مدرسة من ذكور واناث ، واوضح أنَّ يتوفر عدد كاف من المعلمين وأنَّ اغلب ابنيتها عائدة للحكومة، ولأجل الوقوف على سير التدريس و قابلية التلاميذ[١]، ويوضح الجدول التالي عدد المدارس في ابي الخصيب[٢] :-

جدول رقم (١٠)

جدول بأسماء مدارس قضاء ابي الخصيب لعام ١٩٣٦ [٣]

ت	اسم المدرسة	درجتها	نوعها	عدد الصفوف و الفروع	عدد الطلاب
١.	مدرسة المحمودية الابتدائية للبنين	ابتدائية	اميرية	٦ +١	٢٨٦
٢.	مدرسة حمدان الابتدائية للبنين	ابتدائية	اميرية	٦	١٩٥
٣.	مدرسة القنطرة الاولية للبنين	اولية	اميرية	٤	٩٣
٤.	مدرسة باب سليمان اولية للبنين	اولية	اميرية	٤	١٠٨
٥.	مدرسة مهيجران اولية للبنين	اولية	اميرية	٤	١٠٦
٦.	مدرسة يوسفان اولية للبنين	اولية	اميرية	٤	٥٠
٧.	مدرسة السبيليات الابتدائية للبنين	اولية	اميرية	٥	١٤١
٨.	مدرسة ابي مغيرة الاولية للبنين	اولية	اميرية	٣	٥٨
٩.	مدرسة السراجي الاولية للبنين	اولية	اميرية	٣	٧٦
١٠.	مدرسة كوت الزين الاولية للبنين	اولية	اميرية	٤	٦٠
١١.	مدرسة ابي الخصيب للبنات	ابتدائية	اميرية	٦+١	١٥٧

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديون، تسلسل الملفة ٧١١٨ / ٣٢٠٥٠ / و١ ١٩٣٦– ١٩٣٧م،ص١٠ ، كتاب هيئة التفتيش الاداري الى وزارة المعارف رقم ٩٠/ المؤرخ في ١٢/٢/ ١٩٣٦ م ذو العدد ١٨٤٣ ش /٤

[٢] المصدر نفسه ، ص١٠ .

[٣] جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٧١١٨ /٣٢٠٥٠ /و١ ، ١٩٣٦–١٩٣٧ ، المصدر السابق، ص٢٤ .

اما اعداد المعلمين في ابي الخصيب فقد وضحهم الجدول التالي[١]:

جدول رقم (١١)

عدد المعلمين المقرر بالملاك	عدد المعلمين الموجودين فعلاً	عدد الشواغر
٦	٦	لا يوجد
٨	٨	لا يوجد
٤	٤	لا يوجد
٤	٤	لا يوجد
٣	٣	لا يوجد
٢	٢	لا يوجد
٥	٥	لا يوجد
٢	٢	لا يوجد
٢	٢	لا يوجد
٢	٢	لا يوجد
٧	٧	لا يوجد

اما ما يتعلق بالوضع التعليمي في ناحية المدينة فقد زار المفتش الاداري تلك الناحية في الثالث من شهر حزيران عام ١٩٣٨ اثناء العطلة الصيفية و وجد المدارس مغلقة والتقى بمدير الناحية الذي اخبره المفتش أنَّ مدرسة قصبة المدينة تحتاج الى غرفة للتدريب و تبديل سقوفها التي كانت من الخشب ولأنها مكسرة كذلك مقاعد التلاميذ هي الأخرى غير صالحة للجلوس لذلك اقترح المفتش وذكر في تقريره ضرورة ترميم المدرسة [٢].

وفي الثالث من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٨ تم عقد في البصرة مؤتمر لمديريات معارف الالوية ، وكان هناك دور واضح لمفتش البصرة الاداري و مطالبة حث النظام في المدارس، ورفع مستوى التعليم ، وايجاد حل لمشكلة المباني المدرسية التي تشغل معظمها

[١] جدول من اعتماد الباحث بالاعتماد على د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، رقم الملفة ٧١١٨ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ١٩٣٦ – ١٩٣٧ م ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، رقم الملفة ٧٧٣٧ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ١٩٣٨ – ١٩٣٩ م عنوان الملفة تفتيش ناحية المدينة ، ص ٢٧–٢٨ .

دوراً مؤجرة غير خاضعة للشروط الصحية ، وخلال ذلك كانت هناك جملة من المطالب التي طرحها المفتش الاداري و الزم متصرف اللواء و مدير معارف اللواء بتنفيذها ومنها [١]:

١- توسيع مدارس القرى .

٢- بناء مدرسة المقام الابتدائية.

٣- بناء مدرسة الملك غازي في البصرة على أنَّ تكون واسعة بحيث تكفي لخريجي الدراسة الابتدائية .

٤- العمل على نقل مدرسة ثانوية البصرة من محلها القديم الواقعة على نهر العشار الى المحل الجديد في نظران آنذاك.

٥- العمل على توسيع مدرسة ثانوية البصرة للبنات لأنها تعاني من الضيق و عدم استقبالها عدد اكبر من الطلبة .

٦- توفير كادر تدريسي لمدراس اللواء كافة .

ومما يلاحظ أنَّ المفتش الإداري لم يقم بزيارة الى مدارس القرنة في العام المذكور وذلك لأنه وجد أنَّ أبوابها مغلقة بسبب تعطيل الدوام خلال العطلة الصيفية [٢] .

لقد اشار المفتش الاداري الى المراسلات و الخطابات التي وجهها الى متصرفية لواء البصرة بخصوص انشاء مدارس في الاقضية و النواحي و القرى التابعة الى اللواء ، وبناء على ذلك تبرعت مديرية الميناء على انشاء مدرسة ابتدائية في الفاو ، ودعا الى تجهيزها بأفضل الوسائل و الكادر التعليمي ، كذلك تم افتتاح مدرستين في قضاء القرنة وهي مدرسة القرنة الابتدائية و مدرسة المياح ، وكذلك مدرسة في المدينة و السويب ، من اجل دعم قطاع التعليم في تلك المناطق [٣].

لقد اشارت المفتشة الادارية بهية حلاوة [٤]، الى مخاطبة مديرية معارف لواء البصرة بخصوص انشاء مدرسة الانفال الابتدائية الواقعة في محلة نظران على رفدها ، بالكادر

---

[١] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٢٧١٥ / ٣٢٠٥٠/ و١ ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ،تقارير المفتش الاداري عن وضع التعليم ي لواء البصرة ، ص ٣ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ١٩٣٨ – ١٩٣٩ م ، عنوان الملفة تفتيش قضاء القرنة ، ص٣٩ .

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، ، تسلسل الملفة ٢١٥٩ / ٥٢٠٣٠ و٣ ، ١٨٣٨ – ١٩٣٩ ،عنوان الملفة التقرير الاداري في لواء البصرة، ص٩

[٤] لم يكن التفتيش الاداري مقتصراً على الرجال فقط بل تم تعيين عدد من المفتشات الاداريات اللواتي كان لهن دور في متابعة شؤون المعارف في لواء البصرة وبقية الالوية العراقية .

التعليمي و الوسائل الايضاحية من خلال الكتب و القرطاسية ، و كشفت المفتش الاداري عن شؤون التعليم الاهلي في لواء البصرة، اذ بين عدد المدارس الاهلية حيث كان عددها تسع مدارس للذكور و الاناث فمدارس الذكور خمس عدا مدرستي النجاة الاهلية في الزبير و الايرانية في العشار و الامريكان و الاليانس اليهودية و القديس البير و مارتوما و الارمن المختلطة ، اما مدارس الاناث فكانت اربع وهي الاليانس اليهودية و الراهبات في البصرة و الامريكان و الراهبات في العشار ، حيث بين عدد التلاميذ تتراوح بين (٣٠٠٠) و (٢٥٠٠) طالب و طالبة ، و بين كذلك وضعية هذه المدارس و احوال الطلاب فيها اذ ذكر أنَّ تلك المدارس كانت ضيقة بحيث لم تكن تستوعب نصف العدد من الناحية الصحية ، وان اغلب الطلبة كانوا من أبناء الطبقة الفقيرة ، وأنَّ بعضهم كان صفر الوجوه ضعفاء و مصابين بالعديد من الامراض كالملاريا المزمنة و التراخوما و البلهارزيا [١] .

كذلك تضمن التقرير الذي اشارت اليه المفتش موضوع التعليم الاهلي أنَّ غالبية وثائقه حفظت في ملفات لعبة اليانصيب ، ومن الغريب أنَّ ربح هذه اللعبة قد خص لأغراض متعددة ارتبطت بتطبيق هذا النوع من التعليم من جانب ، وذلك يحقق للبلدية مورد مالي كبير تصل نسبته ٥% من ناتج ربح هذه اللعبة ، كذلك اشار الى اسماء تلك المدارس واسماء بعض المعلمين و مكانتهم فيها [٢]. ويبدو أنَّ هذا النوع من التعليم كان له الاثر في الحياة الاجتماعية في لواء البصرة بما كان يقدمه من تنوع و تعدد في طرق واساليب التحصيل الدراسي و نشوء الفوارق الثقافية و الاجتماعية داخل الاسر الواحدة مثلاً ، إذ تعد هذه المدارس نموذجاً خاص في الحياة الغربية، وأنَّ النشاطات التي تقوم بها تلك المدارس كانت تصب في مصلحة الاهداف التي كان يخطط لها الاجانب ، فكان لها الاثر في مناهج و تنظيمات المدارس .

---

[١] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٠٤٩ / و ١٢ ، ١٩٣٨ –١٩٣٦ ، عنوان الملفة تقرير التفتيش الاداري التعليم الاهلي ، ص٧٠ .

[٢] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٥٢٥٠ /٣٢٠٥٠ ، و ٧ / ١٩٣٧ ،عنوان الملفة تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة السجون ، ص ٢٢ .

المبحث الثاني

الحياة الاجتماعية في لواء البصرة ١٩٣٤- ١٩٣٩

أولاً : الأمن العام وارتباطه بالحياة الاجتماعية لأهالي لواء البصرة .

لقد كان موضوع الامن العام احد المواضيع المهمة التي شغلت ونالت اهتمام المفتشين الاداريين وذلك لارتباط معظم الفعاليات بها، وعلى هذا فقد حفلت تقارير التفتيش الاداري بمعلومات زاخرة عن الامن العام في لواء البصرة والاقضية والنواحي التابعة له ، وسنحاول هنا أنَّ نعطي نماذج عن تلك الوثائق للدلالة على مقدار اهمية الامن العام في تقارير التفتيش الاداري .

فقد تابعت تقارير التفتيش الاداري حالة الامن في مركز لواء البصرة وكذلك الاوضاع الامنية في الاقضية والنواحي التابعة له، فضلاً عن متابعة دقيقة للأمن على طول حدود اللواء سواء تلك التي تربطها بالألوية الاخرى او الحدود الخارجية بقصد ايقاف عمليات التهريب عبرها [١].

وعلاوة على ما تقدم لم يكن هم المفتش الاداري مقتصراً على متابعة الامن للمراكز ومقرات الامن العام وانما تعدى الى الاهتمام بالحالة المعاشية لأفراد قوى الامن الداخلي، اذ تضمنت تقارير التفتيش مطالباً تعلقت بزيادة مرتبات عناصر المخافر التي زارها المفتشون في مختلف مناطق اللواء اضافة الى المطالبات المستمرة لتحسين الابنية واماكن حجز الموقوفين[٢] .

لقد أوضح المفتش الإداري في لواء البصرة ان الامن مستتب نوعاً ما ويدعو للارتياح ، ولكن بمرور الوقت اتضح ان هناك زيادة في اعداد الجرائم لاسيما في الشطر الاول من عقد الثلاثينيات من القرن العشرين لأسباب عديدة منها البطالة وسوء الاوضاع المعاشية، اضافة الى التمردات العشائرية التي شهدتها بعض مناطق لواء البصرة [٣] .

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و ٢ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاعتيادية الى الفاو ، ص ١ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦، عنوان الملفة ، تفتيش مركز لواء البصرة ، ص٦ .

و فيما يتعلق بالمعلومات التفصيلية لبعض تلك التقارير وما حوته من معلومات عن حالة الامن في لواء البصرة والاقضية والنواحي التابعة له ، فقد قام جعفر حمندي بك [١] المفتش الاداري بزيارة الى ناحية الزبير في الحادي عشر من شهر ايلول عام ١٩٣٥، وأوضح أنَّ الأبنية العمومية في هذه الناحية كما يرام ، وأنَّ عدد الجرائم الواقعة من بداية السنة ١٩٣٥ الى تاريخ كتابة التقرير هو (٣٠) جريمة فقط ، بينما كان عدد الجرائم الواقعة في سنة ١٩٣٤ هي (٤٨) جريمة ، وعد المفتش ذلك الانخفاض قد جاء بسبب الجهود التي بذلتها القوات الأمنية . [٢]

اما ناحية الهارثة فقد شهدت هي الاخرى استتباباً نسبي بالأمن ولم تقع مشاكل بين العشائر حيث يوجد مركز للشرطة في هذه الناحية يتكون من مأمور المركز و أربعة شرطة مشاة و أربعة آخرين خيالة ، و تجري بعض الدروس الليلية لتعليم الافراد مبادى القراءة و الكتابة ، حيث تخرج دوريات من قبل بعض الافراد من الساعة الثامنة و النصف الى الساعة الثانية عشر صباحاً ، اما الشرطة الخيالة فتخرج بواقع دوريتين من الساعة الثانية عرة صباحاً الى الساعة الرابعة و النصف صباحاً ، وفيما يتعلق بالأمور الادارية في مركز الشرطة فقد كانت جيدة نوعاً ما و سجل ادارة المركز ممسوك بصورة جيدة من مأمور

---

[١] ولد سنة ١٨٩٤ في بغداد من اسرة تنتمي الى الرسول (ص) و اشراف مكة ، دخل المدرسة الجعفرية و درس على يد القاضي الشيخ شكر و غير من الشيوخ فأخذ عنهم الفقه و علوم اللغة العربية ، وعند اندلاع الحرب العالمية الاولى التحق بالجيش وبعد الحرب عمل مدرساً ، ثم دخل مدرسة الحقوق ونال اجازتها سنة ١٩٢٥ ، عين في المحاكم الشرعية و المدنية و اشترك في ثورة العشرين ، و عين قاضياً جعفرياً في بغداد في ا ١٩٣٢ فحاكماً للصلاح في الكاظمية في كانون الاول ١٩٢٥ و مديراً للحقوق في وزارة الداخلية سنة ١٩٢٨ ، وحاكم قضاء الكاظمية ١٩٢٩ ، و قائم مقام قضاء النجف ١٩٣١ ، و قائم مقام قلعة سكر في تشرين الاول ١٩٣٣ ، و قائم مقام مندلي في ايار ١٩٣٤ ، وعين مفتشاً ادارياً ١٩٣٥ ، و انيطت به رئاسة هيئة التفتيش الاداري للمنطقة الجنوبية ، ثم متصرفاً في لواء الكوت في اذار ١٩٣٦ ثم الحلة في كانون الاول ١٩٣٦ عين وزير للمعارف في وزارة حكت سليمان عند تعديلها في ١٩٣٧/٦/٢٤ الى ١٩٣٧/٨/١٧ ، ثم عين مديراً للعشائر في ١٩٣٧/٩/١٤ ، ثم متصرفاً لكوت مرة ثانية سنة ١٩٣٨ ، ومتصرفاً في شباط ١٩٣٩ ، ثم كربلاء في ايلول ١٩٣٩ ، ثم اصبح متصرفاً في لواء الديلم في حزيران ١٩٤٠ ، اصبح وزير للشؤون الاجتماعية في وزارة جميل المدفعي الخامسة في ١٩٤١/٦/٤ ، ثم اضيفت الى عهدته وكالة وزارة العدلية في ١٩٤١/٩/٩ ، انتخب نائباً عن الحلة في مجلس النواب ١٩٣٤ ، توفي في ١٩٥٢ ، ينظر : عباس الخليلي ، هكذا عرفتهم ، خواطر من الناس افذاذ عاشور بعض الاعيان لقيهم اكثر مما عاشوا لأنفسهم ، د. ت، ص ١٣ –٥٠؛ مؤيد إبراهيم الونداوي ، اعلام الشخصيات السياسية العراقية في الوثائق البريطانية ، ١٩٣٥ – ١٩٥٨ ، عمان، ٢٠١٢ ، ص١٢٦ ؛ جريدة السياسة ، بغداد ، العدد ١١٥١٥ ، شباط ١٩٥٢ .

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الزبير ، ص ٣ .

المركز ، ومما ميز الوضع الامني في تلك الناحية هي عدم حدوث جرائم للقتل[١] ، وعلى الرغم من خلو تقارير التفتيش الاداري من الاشارة الى عدم حدوث جرائم قتل في ناحية الهارثة والمناطق التابعة لها ، لأن ناحية مثل الهارثة كانت – وما تزال– مليئة بالمنازعات العشارية التي كثيراً ما ينتج عنها جرائم قتل ، الا أنَّ لجوء افراد تلك العشائر الى العرف العشائري –الفصل العشائري– وعدم تسجيل دعاوى في مركز الشرطة كان سبباً في عدم ملاحظة المفتش الاداري له لذا فأن عدم ملاحظتها وخلو سجلات الشرطة منها لا ينفي عدم وقوعها.

اما ما يتعلق بتفتيش مركز شرطة قضاء ابي الخصيب ، فقد قام المفتش الاداري بتفتيش معظم الدعاوى التي تم تثبيتها في سجل المركز، فقد لاحظ أنَّ هناك ارتفاعاً ملحوظاً في الجرائم بين عامي ١٩٣٥–١٩٣٦ توزعت بين دعاوى القتل والسرقة المسلحة والمشاجرات بلغت اعداد تلك الجرائم قرابة (٣٠٥) جريمة كان الكثير منها قيد التحقيق [٢]، ويبرر المفتش الاداري ذلك في ان الكثير من الجرائم لم يلق القبض على مفتعليها وبالتالي بقيت تلك الملفات مفتوحة ريثما يلقى القبض على المجرمين[٣].

و أشار المفتش الإداري في قضاء ابي الخصيب انه حدثت قضيتين قتل خلال عام ١٩٣٦م احدهما القضية المرقمة (٤٧) اتهم فيها شخصان افرج عن احدهما وحكم على الثاني بالحبس الشديد لمدة ثمان سنوات ، اما القضية الثانية والمرقمة (٧٠٩) فما زالت رهن المرافعة في المحكمة وقد اتهم فيها شخصان ايضاً احدهما اطلق سراحه بكفالة والثاني ما زال رهن التوقيف ، كذلك حدثت قضية سلب واحدة رقمها (٦) وقد انحلت وفقاً للعرف العشائري، و حدثت ثلاث قضايا سرقة بالإكراه باستخدام السلاح من قبل اكثر من شخص واحد وحلت أيضا بالطريقة ذاتها اما القضية الثالثة فكان عدد المتهمين فيها (١٠) تم القبض على ثمانية وحكم على كل منهم بالحبس الشديد لمدة عشر سنوات[٤].

ومن القضايا التي ثبتتها تقارير التفتيش الاداري هي قضية المغارسين الذين عرفوا بالتعابة قد هاجروا الى الأراضي الإيرانية ، وأنَّ السبب الذي دعا هؤلاء المغارسين لترك

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٢٦١ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الهارثة ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، ص١ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٨ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٦–١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب ، ص ١٤–١٥.

[٣] المصدر نفسه ، ص١٦ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٥–٦ .

النخيل والأشجار التي بذلوا جهودهم في سبيل شتلها وغرسها وهجرتهم الى الأراضي الإيرانية و افاد مدير الناحية هي أنَّ هؤلاء المغارسين منذ القديم غرسوا اشجاراً و نخيلاً في الأراضي الاميرية الواقعة في قرية الدويب و المحيلة والسيبة وسيحان ، وكان يفترض أنَّ يحصلوا لقاء ذلك على ٥٠% من حاصلات النخيل و ٢٥% من بقية الاثمار الصيفية والشتوية ، ولأجل تعيين حصة الحكومة كان يفترض تشكيل لجان لتخمين الحاصلات وفق قانون ضريبة الأرض، التي كان عليها التحقق من منتوجات النخيل في أوائل شهر اب من كل عام وتنهي اللجان اعمالها في أواخر شهر أيلول ، بعد تبليغ المغارسين بمقدار الحاصلات التي جرى تخمينها من قبل اللجان والتي كثيراً ما يكون فيها المغارس هو الخاسر الاكبر، لأن تلك اللجان لا تسمح بتسويق المنتوجات قبل شهر تشرين الاول بعد أنَّ يتم تحديد حصة الحكومة ومن بعدها تعرض للمزاد العلني ، ولأن موسم بيع التمور ينتهي في شهر أيلول واغلب من الملاكين يبيعون تمورهم في شهري تموز و اب ولا يبقى احد يقدم على شراء هذه التمور بالأسعار التي جرى تخمينها على المغارسين من جهة وعدم بقاء تجار في شهر تشرين الأول يحتاجون الى التمر من جهة أخرى ، عند ذلك تبقى التمور مكدسة ولا يستطيع المغارسين تصريفها وبيعها ، ومن ثم تقوم الحكومة بمقايضته وتباشر في اصدار الإنذار اليه ، تنفيذاً للمواد القانونية فعندئذ يرجح الهروب الى الأراضي الإيرانية وترك مغروساته[١].

اما بالنسبة للوضع الامني في ناحية السيبة فقد اتضح من خلال تقرير التفتيش الاداري المؤرخ في الثامن والعشرون من شهر تشرين الاول عام ١٩٣٦ فقد اتضح انه لا توجد جرائم كبيرة وكثيرة ولعل السبب يكمن في قدرة جهاز الشرطة هناك [٢] ، و على الرغم من ذلك فقد انتقد المفتش الاداري تأخير بعض الدعاوى المهمة لأن تأخيرها قد يؤدي مشكلات كبيرة من الممكن أنَّ تعكر صفو الامن في الناحية المذكورة [٣].

وضمن السياق نفسه زار المفتش الاداري قضاء شط العرب في السادس عشر من شهر اذار عام ١٩٣٧ وأتضح أنَّ نسبة الجرائم منخفضة نوعاً ما في هذه المنطقة ، حيث بلغت الجرائم لسنة ١٩٣٧ تسع قضايا فقط [٤] . ومن بين الامور الاخرى التي اهتم بها المفتش الاداري هو تأكيده على اجازات الاسلحة اذ تم منح (١٣٨) إجازة خلال سنة ١٩٣٧

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٨–١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية السيبة ، المصدر السابق ، ص٣٧ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٣٢٢١ / ٣٢٠٥٠ / و ٣ ١٩٣٦ عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة ، ص١٠٣

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦–١٩٣٩ ، المصدر السابق ، ص٨.

[٤] المصدر نفسه ، ص٩٤.

و(٢٢٦) في سنة ١٩٣٦ كذلك حدث تأخير فيما اختص بتجديد اجازات السلاح وعزى ذلك الى تأخير تقديم المستمسكات من قبل أصحابها ، اما الرسوم فقد بلغت (٣٧٥) فلس عن بنادق الصيد و المسدسات و (٢٥٠) فلس عن البنادق الحربية [١].

وفيما يتعلق بالأمن العام في مركز اللواء خلا ل العام ١٩٣٧ فقد بين تقرير المفتش الاداري في السادس عشر من شهر ايار عام ١٩٣٧ أنَّ سجل الجرائم سجل (١١) قضية من قبل مأمور المركز حيث لم تحدث قضايا السلب ولم تسجل أي قضية قتل خلال هذه السنة، ومما اشار اليه المفتش أنَّ سجل الجرائم فكان مرتباً بشكل كبير ، إذ سجل كل ما يخص تلك القضايا[٢] . واحتوى على ٣٣ قيد وقد دونت فيه النتائج كافة وانه ممسوك من قبل مأمور المركز ، اما سجل المحكوميات فانه مفهرس وفيه (١١٩) قيداً للخمس سنوات السابقة ، اما سجل المحكوميات للدعاوى الموجزة اذ أنَّ السجل منتظم وفيه (٣٥٦) قيداً لثلاث سنين سابقة ، اما تسجيل الأسلحة : لقد منحت (٦٤) إجازة خلال عام ١٩٣٧ و (٧٧) في سنة ١٩٣٧ و يعزى الفرق في هذا النقص الى بعض من حاملي اجازات السلاح الذين اخذوا يجددون اجازاتهم في مراكز أخرى ولم تجري المحاولة لتدقيق ذلك ،والعثور عليهم ، فينبغي القيام بذلك اذ انه في غاية البساطة الحصول على أسمائهم وعناوينهم ، اما سجل الأحوال المسروقة لمركز الزبير فيه (٦) قيود ولسنة ١٩٣٧ ،وسجل الأحوال المسروقة من كافة انحاء العراق فهي (١٣١) قيداً لحد الاول من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٧ وسجل المراقبة خال وليس فيه أي قيد [٣].

كذلك تطرق المفتش الإداري الى الامن في ناحية المدينة وكان ذلك في عام ١٩٣٨، اذ أوضح أنَّ الأمن مستتب في كافة المنطقة اما قوة الشرطة تتكون من عريف واحد و(١١) عنصراً من الشرطة المشاة وعامل نظافة واحد، وأنَّ هذه القوة تدار من العريف اما سجل الجرائم فقد وجد عند انه تم فيه تدوين (١٥) دعوى منه خلال عام ١٩٣٧ ،و دعوتين فقط رهن التحقيق ، اما سجل الموقوفين وجد فيه شخصين فقط هما السيد باقر السيد نعمه واخيه ناظم قد تم توقيفهما بتاريخ ١٩٣٨/٨/٢ حيث أنَّ دعواهم رهن التحقيق لذا أوصى المفتش بإكمال التحقيق في هذه القضية وتوديعها لدى المحاكم المختصة[٤] .

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦–١٩٣٩ ، المصدر السابق، ص٩٥ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦–١٩٣٩ ، المصدر السابق، ص٦٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

[٤] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٧/٧٧/ ٣٢٠٥٠ ،١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية المدينة ، ص٢١ .

و اكد مفتش الشرطة للمنطقة الرابعة في البصرة على ضرورة انشاء ثلاثة مخافر واحد في كل من المناوي و الخندق و طريق الساحل بين البصرة و العشار و ذلك للحاجة الماسة حول ما تشهده تلك المناطق من العمران وكثرة السكان ، وأنَّ هذه المحلات تفتقر الى مخافر الشرطة فيها ، و أنَّ مدينة البصرة اخذت بالتوسع و الانتشار من حيث العمران و تزايد عدد سكانها بصورة ملموسة لاسيما في موسم التمور حيث يؤمها الكثير من الناس من مختلف الالوية بقصد العمل وكسب الرزق وعليه احلال الطمأنينة في نفوس سكان تلك المحلات وبسط الامن فيها ومكافحة جرائم السرقات [١] .

لقد بارك مفتش شرطة منطقة البصرة الرابعة على الجهد الذي بذل حول تغير ملابس الحراس وذلك بإظهار الحراس الليلين ببدلات رسمية وعلى نسق واحد حتى يمكن التمييز بين افراد الشرطة و الحراس هذا الامر كان له صدى واسع لدى الشعب البصري ، اذ لوحظ من قبل المفتش أنَّ ملبس افراد الشرطة المستهلكة اخذت تجهز الى هؤلاء الحراس وهذا من الصعب التميز بين الشرطي و الحارس لذلك اقترح المفتش تمييزها [٢] .

وفي عام ١٩٣٨ بين المفتش الإداري حجم القضايا في مركز قضاء القرنة ، حيث كان عدد الجرائم التي تم تسجيلها في مركز القضاء (٤٣) قضية خلال هذه السنة و تم منح (١٠٨) إجازة أسلحة للعشائر المتواجدة في مركز القضاء [٣].

ثانياً : البغاء

كان من بين أهم افرازات الازمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم بين عامي (١٩٢٩–١٩٣٣) تأثيرات واضحة على بعض الدول وخصوصاً العراق هو انتشار ظاهرة (الفساد الأخلاقي) بشكل لم يكن مألوفاً من قبل، وخاصة في المدن المهمة كبغداد والبصرة والموصل ، اذ عجزت الدولة في الحد من انتشار هذه الظاهرة لدرجة انها اضطرت في عام ١٩٣٠م الى اصدار قانون خاص بـ"البغاء"، أي أجاز ممارسته علناً وخصصت دوراً رسمية عرفت باسم (المنزول) لهذا الغرض ، وبلغ عدد الدور التي اجيزت منها في العام نفسه

---

[١] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٧٣٥٥ /٣٢٠٥٠ /و٢ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير تفتيش الشرطة في لواء البصرة ، ص١٦٧ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٣/٣٢٠٥٠/و١٩٣٨/٢،ص١١٤ تقارير تفتيش الشرطة في لواء البصرة كتاب مفتش شرطة المنطقة الرابعة الى وزارة الداخلية المرقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٦ .

[٣] د .ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٥١٧٣ /٣٢٠٥٠ /و١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير تفتيش الشرطة قضاء القرنة ، ص ١٥ .

(١٥٥) داراً دخلتها قرابة (٥٣٧) مومس ، واخضعتهن الدولة للمراقبة المستمرة من قبل الشرطة والصحة ، بما يكفل صيانة الامن والصحة العامة ، الا أنَّ ذلك لم يعالج الا جزءاً محدداً من تلك المشكلة بل فتح باب المشكلات على مصراعيه ، فقد انتشرت حالات تعرض المومسات الى القتل من قبل ذويهن غسلاً للعار ، الامر الذي دفع عدد كبير منهن الى العودة الى ممارسة البغاء السري وكانت عدد الحالات ما يقارب (٩٨٢) جريمة أخلاقية [١]. وهو الامر الذي يؤشر مدى استفحال هذه الظاهرة آنذاك.

علاوة على ذلك أدى أنتشار هذه الظاهرة الى ازدياد عدد المصابين بالأمراض الزهرية كـ(السيلان)[٢] ، الذي ارتفعت اعداد المصابين به الى اضعاف ما كان قبل سنوات الازمة[٣]، وفي الوقت نفسه فأن الأسباب التي كانت تدفع المومسات الى ممارسة البغاء هي الأسباب نفسها التي كانت تؤدي الى حدوث حالات هتك العرض، وبخاصة المشكلات العاطفية وغلاء المهور التي ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً في سنوات الازمة، ولهذا ارتفعت جرائم هتك العرض من (١٩٤) جريمة في عام ١٩٢٩ الى (٢٣٦) جريمة في عام ١٩٣٠ واغلبها كان يقع بين العشائر ، حيث أنَّ انتشار شرب المسكرات ومحلات الرقص والغناء التي كانت ترتادها راقصات اجنبيات الى انتشار الفحش ، وبخاصة أنَّ اغلبهن كان يتميزن بسوء سلوكهن ومخالفتهن الأنظمة المرعية ولهذا فأن انتشار الفساد الأخلاقي كان سبباً في جعل حالات العثور على اللقيط حالة مألوفة في المجتمع ، اذ بلغ على ما عثر عليه المفتش في عام ١٩٣٠ بحدود (٢٦) لقيطاً وهو لا يشكل الرقم الواقعي قياساً لحالة الفساد التي وصلت اليه البلاد[٤].

و أشار المفتش الإداري بأن الحكومة العراقية في البصرة لم تتمكن من السيطرة على ظاهرة البغاء السري التي انتشرت بشكل ملحوظ في اللواء، واستمرت حالة العثور على

---

[١] ياسين طه ياسين ، اثر الازمة الاقتصادية العالمية بين عامي ١٩٢٩– ١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق ، العدد ٥٣، مجلة آداب البصرة، ٢٠١٠ ، ص١٧٦ .

[٢] يسمى بداء الفرنجي وهو من الامراض المنقولة جنسياً التي تسببها جرثومة الملتوية اللولبية الشاحبة من سلالة البكتيريا حيث تتم طريقة انتقاله عن الاتصال الجنسي . ينظر : جعفر عبد الدايم ، الاوضاع الصحية في لواء البصرة حتى اواخر العهد العثماني حتى عام ١٩٣٠ المصدر السابق ، ص ٢٧.

[٣] ياسين طه ياسين، المصدر السابق، ص١٧٧ .

(٤) ياسين طه ياسين ، المصدر السابق ، ص١٧٨ .

اللقطاء، وتضاعفت جرائم هتك العرض التي ارتفعت اعدادها من (٢٣٦) جريمة في عام ١٩٣٠ الى (٢٥١) جريمة في عام ١٩٣١ [١].

لقد رجح المفتش الإداري بأنَّ أسباب تفشي ظاهرة البغاء هو ضيق العيش وكساد الاعمال، إذ زاد انخراط المومسات في المباغي العلنية الى درجة أنَّ أحد المومسات قد منحت إجازة لممارسة البغاء ، وفي الوقت نفسه فقد تفشى البغاء السري وتجاوز الحدود وعلى الرغم من ما وصلت اليه المباغي العامة في حالة من الازدحام بالمومسات، حيث كانت الشرطة و دوائر البلدية تجري تحقيق مع الفتيات المشتبه بهن في ممارسة ذلك البغاء، وكانت حصيلة ذلك كثرة عدد الجرائم التي ارتفعت الى (٥٥٢٧٨) جريمة[٢].

وفي السادس عشر من شهر اذار عام ١٩٣٣ ذكر المفتش الإداري البغاء واصفاً اياه بأنه " **لطخة سوداء في تاريخ الأمم الإسلامية و وصمة عار يتناقلها الأبناء عن الإباء ، بالرغم من انتشار مرض الزهري وفتكه بالشباب فلم نزل نشاهد انتشار هذه الرذيلة بمقياس واسع ، اصبح يهدد السكان في البلد وسينساح منها فيجتاح القرى والارياف ، وعندما نرى الحكومة ينتشر مرض الطاعون او كوليرا تبث موظفي الصحة وتضع الحجر الصحي وتفرض غرامات الصارمة بلا شفقة ولا رحمة على المخالفين في حين أنَّ مرض الكوليرا غير دائم بقياس مرض الزهري، فأن فتكه في الشبان مستمر بلا انقطاع والاصابة به اكثر من الإصابات في الامراض الوبائية ، ولو اتخذنا القياس دليلاً لرأينا مرض الزهري اكثر تقتيلاً في النفوس من الكوليرا...** " [٣]، يتضح من ذلك أنَّ الحكومة وقفت عاجزة في معالجة هذه الظاهرة التي استشرت في المجتمع وكان سبباً في اصابة الكثير من الشباب بالأمراض، لذا فأن على الشرطة او الامن العام للقيام بواجباتهم في الحد من هذا الوباء[٤].

أنتشر هذا الداء بسبب الجهل سواء كان على صعيد التعليم ، أو ارتياد بعضهم دور السينما ومشاهدة الروايات الخلاعية التي فيها الشيء الكثير من التقبيل وما شاكله من

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١١٣ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، الشرطة ، ص١ .

[٢] د. ك.و، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٦٧١ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، تقارير التفتيش الإداري عنوان الملفة البغاء السري ، ١٩٣٢-١٩٣٤ ، ص١٣ .

[٣] د.ك.و، وزارة الداخلية ، الديوان ،، تسلسل الملفة ٦١٥٩ / ٣٢٠٥٠ ، و٢٣ ، ١٩٣٤ ، ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١ .

[٤] د.ك.و، وزارة الداخلية ، الديوان ،، تسلسل الملفة ٦١٥٩ / ٣٢٠٥٠ ، و٢٣ ، ١٩٣٤ ، ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٢ .

الأوضاع التي يجب أنَّ يرفضها ذوق الفتاة العاقلة اومن خلال قراءة بعض الفتيات الروايات الغرامية او قيادة بعض الأزواج زوجاتهم الى دور السينما [١] .

ويرى المفتش أنَّ السبب الوحيد في انتشار ظاهرة البغاء هن (القوادات) لا غير فلو أنَّ الحكومة رفعت هذا القيد عن المومسات واطلقت لهن عنان التصرف بأنفسهن لعدن طاهرات ، فأن الذهب الوهاج الذي تلوح به القوادة للفتاة هو المغناطيس الذي يجلب الفتاة من خدرها ويوقعها في شبك الدعارة ، وأنَّ (القوادات) يتخذن كثيراً من الحيل والطرق لأقتناص الفتاة ، ولهذا نجد سماسرتهن يفتشن الدور والمنازل لاقتناص البنات الفقيرات اللواتي عليهن حالة الجهل ويغررن بهن في الحصول على الحلي والزينة ، فلو أنَّ الحكومة قامت بطردهن وفرضت الغرامات الصارمة على من يتعاطى مهنة (القوادة) منهن لقضت على جرثومة الفساد من اصلها ، ومنعت انتشار هذه الرذيلة لذلك يقترح المفتش الإداري على الحكومة بث التعليم الديني بين الفتيات وزرع بذوره في نفوسهن ، و أنَّ الغاء نظام (القوادة) يعد من الحلول الناجعة للقضاء على البغاء ، ولم تقتصر (القوادة) على النساء فقط وانما شملت (القوادين) ايضاً حيث أنَّ المومسات وخصوصاً السريات منهن يتخذن بعض الأطفال واسطة لصيد الشباب "**وما برحنا نشاهدهم في الازقة والشوارع بصيد الرجال همساً ، فينبغي على الحكومة متابعة ذلك والقضاء على هذه الظاهرة..**" [٢].

وفي الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٤ طالب المفتش الإداري في لواء البصرة مجلس الوزراء بإلغاء البغاء العلني وبناء على ذلك وافق مجلس الوزراء على طلب المفتش الإداري علماً أنَّ الدوائر المختصة قد اعدت لائحة بنظام يقضي على البغاء العلني ، فضلاً عن ذلك طالبت النسوة اللواتي يتعاطين البغاء العلني بتوزيعهن وفق رغبتهم على المستشفيات لخدمة المرضى او على الشركات الاهلية لإمتهان المهن الحرة ، اما البغاء السري فقد أصدرت الأوامر بالقضاء عليه بالمرة ومطاردة البغايا ودور السوء والسعي الى تطهير المحلات الموبوءة منه [٣]. وهكذا نجح المفتشين الاداريين بالقضاء على واحدة من الظواهر السلبية التي عانى منها لواء البصرة.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمر البغاء السري لذا كان المفتش الاداري يتابع هذا الموضوع ، ففي مطلع عام ١٩٣٤ لاحظ انتشار ظاهرة البغاء السري في البصرة والعشار

---

[١] المصدر نفسه ، ص٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٧ .

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ،، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧١١٢/ و١١ ، ١٩٣٤–١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص١ .

بصورة مريعة ، وذلك بعد عجز دائرة البلدية من مطاردة متعاطيه ، وتطبيق تعليمات مراقبة البغاء بحقهم ، لذلك دعا المفتش الى انظار مديرية شرطة البصرة الى هذه الظاهرة اسوة بما تفعله شرطة الالوية الأخرى ، و دعا الى ضرورة حماية الاحداث من السقوط في هوى الفساد ، ومنعهم من ارتياد المحلات الموبوءة ، وقد أشار الى وجود مثل هذه الحالات في الجواخير وحانات الخمور و دور الملاهي التي تسود فيها الرذيلة والملاهي[١].

لقد بين أنَّ أسباب انتشار البغاء السري في اللواء هو اهمال الجانب الحكومي ، وعدم إعطاء صلاحيات واسعة للشرطة للقضاء عليه ، كذلك وجود تقصير في التوجه الأخلاقي في معظم المدارس ، وعرض الأفلام الماجنة في بعض دور السينما، و دور السماسرة السيء الصيت [٢]

لقد طرح المفتش الإداري جملة من المقترحات للحد من تحول البغاء من علني الى سري منها منع السمسرة وبث التعليم الديني ، ومنع غلاء المهور ، وتشديد الرقابة على دور اللهو و الفنادق [٣] ، ومنع عمل للنساء في الفنادق ، وتشجيع زواج الشباب عند سن العشرين ، وعلى الأطباء القيام بدور التوعية بمخاطر البغاء على الوضع الصحي والاجتماعي ، و طالب ايضاً الحكومة بتشجيع العزاب من موظفيها على الزواج ، وأنَّ تحدد مدة بذلك ، والا فأنها سوف تستغني عن خدماتهم ، وبالمقابل تعمل على زيادة راتب الشخص المتزوج ونفضله على غيره عند طلب الوظيفة والعمل على جمع الباغيات وتعليمهن على التدبير المنزلي والخياطة وغيرها ، والعمل على نشر التوجيه الديني في المدارس والتجمعات العامة[٤].

---

[١] د.ك .و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٦١٥٩ / ٣٢٠٥٠ ، و٢٣ ، ١٩٣٤–١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص٦

[٢] جريدة الثغر ، العدد ٦٨٩ ، ٢٥ /٣/١٩٣٥ .

[٣] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، البغاء ، ٣٥١٩ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٤–١٩٣٥ ،المصدر السابق ، ص١.

[٤] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، ٣٥١٩ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٤–١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، البغاء، ص٢ .

وفي عام ١٩٣٥ ذكر المفتش الإداري عبدالمجيد اليعقوبي [١] في تقريره بانه يوجد أماكن أخرى للبغاء في قضاء ابي الخصيب في منطقة جبل نوبان [٢] الذين كانوا يمارسون البغاء، وكان هؤلاء مجازون من الحكومة من اجل اجراء الفحص الطبي مرتين في الشهر وذلك لمنع انتشار الامراض بين الزبائن[٣] ، لذلك يرى المفتش الإداري بأبعاد هؤلاء النسوة عن المنطقة لكي لا تؤثر على باقي النساء ويحدث خلل في المجتمع كون أنَّ معظم أهالي قضاء ابي الخصيب مجتمع عشائري يخضع الى العادات والتقاليد [٤].

وفي عام ١٩٣٦ بين المفتش الإداري بعض الظواهر الاجتماعية المدانة من خلال وجود بعض المحلات التي يتعاطى فيها بعض الافراد قضايا التفسخ الخلقي والمقامرة ، اذ حدد المفتش محلين تجري فيها تلك الأفعال هما فندق سافوري و دار المقامر اليهودي توفيق عايد ، حيث شدد المفتش من خلال ارسال بعض البرقيات والعمل على مفاتحة متصرفية

---

[١] ولد في كركوك عام ١٩٠٧ انتخب نائباً عن كركوك في اكثر من دورة للأعوام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٤١ عين مفتشاً ادارياً لألوية البصرة والعمارة والمنتفق من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٣٧ ، دخل في خلاف كبير مع متصرف لواء البصرة تحسين علي، توفي في مسقط رأسه في تشرين الثاني عام ١٩٥٧ ، ينظر : مجموعة مؤلفين ، موسوعة اعلام العرب ، ص ٥٣ ؛ حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، دار العارف للمطبوعات، لبنان، ٢٠١٣ ، ص٥٥ . ؛ نبيل عكيد المظفري ، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ، ١٩٢٥ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية لدورهم الوطني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص١٥١ .

[٢] يقع هذا الجبل في ابي الخصيب خلف الحوانيت والبيوت المقابلة لمتوسطة المنصور والتي يمر عليها طريق ضيق يمتد بموازاة الشارع العام حيث يصل حالياً الى الجهة الخلفية من قائمقامية ومديرية شرطة ابي الخصيب حالياً ، ولم يكن هذا الطريق موجود في هذه المنطقة سابقاً و انما كانت مرتفعة على شكل تل ترابي تنتشر عليه بعض البيوت الصغير مبنية من الطين وتسكن فيها منذ القدم جماعات من السود ومن أصول افريقية كان اجدادهم سابقاً يسكنون في منطقة (النوبة) في افريقيا ، ولهذا سميت هذه المنطقة التي سكنوها في ابي الخصيب باسم جبل النوبان نسبة الى اجدادهم الذين هاجروا من منطقة النوبة الى ابي الخصيب ومن بين تلك البيوت المبنية من الطين بيت واسع فوقه علم وتصميم لسفينة شراعية فوق السطح ترمز الى السفينة التي نقلت اجدادهم من بلاد النوبة ، وتمارس هذه الجماعات في البيت الكبير طقوساً خاصة بهم مثل دق الطبول في ليلة الخميس . ينظر : ياسين صالح العبود ، ابي الخصيب في الماضي القريب ، ط١،العراق، ٢٠١٣ ، ص١١٣ .

[٣] د.ك.و، وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة ٥١١٠/ ٣٢٠٥٠ ، و٢٢ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء أبي الخصيب ، ص١٧.

[٤] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، ٣٥١٩ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٤-١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة البغاء، ص١١.

اللواء والعمل على محاسبة أصحاب تلك المحلات حتى لا تتحول الحالة من سيء الى اسواء وبالتالي تؤثر على بعض افراد المجتمع [١].

و في الخامس من شهر نيسان عام ١٩٣٧ طالب المفتش الإداري متصرفية لواء البصرة و وزارة الداخلية بتحديد عدد الراقصات الاجنبيات في ملاهي البصرة وتسفير الباقيات منهن الى الخارج [٢].

وفي السابع والعشرين من شهر ايلول عام ١٩٣٧ اكد المفتش الإداري في مدينة البصرة على السلطات المختصة للقيام بسوق الراقصات الاجنبيات والعراقيات الى الفحص الطبي في مستشفى تذكار مود ، وبعد اجراء الفحص الطبي لهن سوف تعطى إجازة لمن تكون غير ملوثة بمرض سار ، اما اولئك اللواتي تثبت اصابتهن بالأمراض فيتم اخضاعهن للعلاج في مستشفى العزل [٣].

كرر المفتش الإداري مطالبه في الخامس من شهر اذار عام ١٩٣٨، لكل من متصرفية اللواء و وزارة الداخلية للقيام بتجديد عدد الراقصات الاجنبيات في ملاهي البصرة ، وتسفير الباقيات منهن الى الخارج ، كذلك تحديد العدد أنَّ لا يزيد عدد الفنانات عن (٣٠) في ملاهي البصرة كافة[٤].

وفي عام ١٩٣٨ انتشرت أماكن البغاء في قصبتي العشار والبصرة ، اذ تجاوز عدد النساء اللواتي مارسن البغاء على ثلاثمائة وهن يسكن في المحلات المأهولة بالعائلات الشريفة ، وقبل هذا كانت الحكومة قد خصصت لهن محلة الدوب الواقعة في العشار ، واخيراً ساقتهن الى محلة عز الدين في البصرة واخلت المحلة المذكورة منهن وبما أنَّ عددهن كبير ووجودهن في المحلات الشريفة مما يفسد اخلاق العائلات الشريفة المجاورة لهن ولكونهن بعيدات عن قصبة العشار فان المفتش اقترح إسكان قسم منهن في محلة الدوب في

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٧٦١ / ٣٢٠٥٠ ، و١٧ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري ، الاخلاق في لواء البصرة ، ص١–٣ .

[٢] د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٧١٨ / ٣٢٠٥٠ ، و٢٣ ، ١٩٣٧–١٩٣٨ ، ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٢٥ .

[٣] د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣١٢٥ / ٣٢٠٥٠ ، و١١ ، ١٩٣٧–١٩٣٨ ، ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٢٣.

العشار والقسم الاخر في محلة عز الدين في البصرة وهذا افضل من اسكانهن جميعهن في البصرة[١].

و بين المفتش أيضاً أنَّ " **البغاء من اخطر العلل الاجتماعية التي تفتك بالأمم فتؤخر تقدمها ، فهو جرثومة خبيثة فتاكه لا يقتصر ضررها على الامراض التي تسري فيها الى الاجسام السليمة وحسب ، بل تتجاوز ذلك الى الاخلاق ، فتضعف النفس ، وتشل حركة التفكير وتفقد الشيء الكثير من القوة والنشاط ، و بالأخير تسبب عداء بين العائلات ، قد يؤدي الى ضياع الشرف والكرامة فضلاً عن الثروة والجاه** .." واضاف المفتش في تقريره **"لم تجد الحكومات المبتلاة به ندمه من حصر المؤسسات بمكان سهل على المسؤولين مراقبته لكي تكافح الامراض ، ولكي تكون هذه المراقبة بمثابة مانع يهدد من يشعر بالحياة عن ارتياده ، ثم حصر المومسات بمكان يراقب على الدوام يجعل الشباب الذين في فجر حياتهم الشهوانية الحيوانية بنجوى عن خطر جرثومة البغاء لوجود أنظمة تمنعهم عن ارتياد أماكن ، ومع وجود هذه التدابير التي اتخذت لتخفيف وطأة خطر البغاء فالضرر لا مفر منه ،اذ أنَّ كم يكون مدى الخطر اذا انتشر البغاء السري ، وسارت البغايا وهن يتعاطين فحشهن على المكشوف وبنجوى عن المراقبة والمكشوف** " [٢].

لقد كان انتشار هذه الظاهرة سبباً في اثارة سخط الاهالي فتقدموا بمضابط احتجاجية الى المراجع المسؤولة ، وتم كتابة الكتاب المقالات الكثيرة في هذا الموضوع ، ومع هذا الاذان كانت غير مسموعة والهمم عن مكافحته كانت فاترة ، فأخذ يتزايد انتشاره الى حد جعل المكان الذي خصص لحصر المومسات فأصبحت مأوى لتعاطي فحشهن ، وهذا يؤدي الى التساهل حد الى الشرب الى المحلات الشريفة ، والى أماكن تعلن على الأسواق العامة ، **"بحيث بات خزينهن عرضة لكل عين"** [٣] .

و يتبين أنَّ الاجراءات الحكومية لم تكن بالمستوى المطلوب في استئصال تلك العادة الاجتماعية الخطيرة التي تشكل ظاهرة سلبية وذات تداعيات خطيرة عن الواقع الاجتماعي في تلك الفترة من تاريخ العراق المعاصر .

---

[١] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٣٢٠٥٠ ، و٣ ، ١٩٣٨ ، ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٧ .

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٣ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٣ .

هذه صورة مصغرة لناحية من نواحي الإهمال الذي شمل الحياة الأخلاقية في البصرة ، لذلك دعا المفتش الإداري الى معالجة هذه الجرثومة بمكافحة واجتثاث بذوره ، فقد رسمت مديرية الشرطة خطة شديدة لتطهير المحلات المأهولة بربات الصون والعفاف ، وكانت تلك المحلات التي تجري على سكانها تؤدي الاحرار من المومسات اللواتي اطلقوا عليهن اسم المومسات السريات وما عليهن بسر ، فقد كانت خطة ناجحة اذ سبق معظمهم الى المبغى العام وفر منهم الى الخارج ، من جراء الخطف والمراقبة ، هذا وتلقت الشرطة الأوامر من مدير الشرطة احمد المحفوظ بوجوب بذل الجهود في سبيل صيانة الاخلاق ممن كان يدنسها ، ومن اجل تظافر الجهات الرسمية المسؤولة على مكافحة خطر البغاء السري ، لقد احسنت حكومة اللواء صنعاً في عملها هذا اذ ليس اثمن واغلى من الاخلاق ، اذن فأن البصرة التي عانت من الفوضى الأخلاقية [١].

وطبقاً لتقارير التفتيش الاداري فقد بلغ عدد الزبائن المترددين على دور البغاء بحلول عام ١٩٣٨–١٩٣٩ حسب بيانات سجل الخاص بمستشفى تذكار مود (٥٤٦٧) زائر ، ويزداد هذا العدد في ايام الاعياد والعطل واغلبهم من الطبقة العاملة في مركز اللواء ومن الارياف من المتزوجين والعزاب، لذلك اوضح المفتش الاداري بالنسبة لأجور البغاء والمومسات في المبغى حيث كانت تتراوح بين الخمسين و المئتين وخمسين فلساً لكل زائر لمرة واحدة وهذه الاجور تحددها عوامل اخرى ، كذلك اوضح المفتش ان البغايا صغيرات السن لا تتجاوز اعمارهن ١٦ عاماً ومعظمهن من خارج مدينة البصرة واغلبهن مسلمات وبالدرجة الثانية المسيحيات واليهوديات استهواهن العمل في هذا اللواء كون البصرة يوجد فيها ميناء، فضلاً عن السواح [٢].

ثالثاً : العادات والتقاليد

لقد كانت تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة بمثابة مرآة للعادات والتقاليد التي شهدها الشارع البصري ابان تلك الحقبة التاريخية ، فقد ذكر المفتش في تقاريره عن واقع لواء البصرة الاجتماعي ان مجتمعها كان يتميز بالكرم حيث أنَّ بيوتات اهلها كانت مفتوحة وتقدم المساعدة ، و كان التكافل الاجتماعي هو الاخر صفة ملازمة لسكان البصرة

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٣ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص١٧ .

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٠١٩ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة (البغاء) ، ص ١٢.

بالإضافة الى تمسكهم بعادات الشرف والنخوة والحمية، كذلك ذكر المفتش النزاعات العشائرية التي تحصل بينهم تنتهي وفق القواعد والاصول والاعراف العشائرية دون الرجوع الى سلطة الدولة وبالتالي فأن الجناة يدفعون الدية او أنَّ يصار الى الخروج من القبيلة بعد أنَّ يؤدوا الحلف باليمين، وكانت تلك الحالات في القرى والارياف والنواحي الاخرى [١].

تضمن التقرير الذي اعده المفتش الإداري أنَّ اغلب سكان ناحية الفاو لم يكونوا يحبذوا نقل نسائهم عند المرض او الولادة الى المستشفى، لأن المستشفى الوحيد هناك كان خاصاً بالضباط والعمال والموظفين مما يعني عدم توفر ممرضات (قابلات) للقيام بعملية التوليد ، الامر الذي أدى الى وفاة البعض من النساء نظراً للعادات والتقاليد التي كانت تتحكم بأغلبية السكان آنذاك ، بعدم موافقتهم على قيام الأطباء بعملية التوليد [٢].

واشارت التقارير الى انتشار ظاهرة الدجل والشعوذة في الكثير من مناطق البصرة لاسيما في القرى والارياف بسبب انتشار الامية والجهل الذي عانى منه الكثير من السكان هناك وترافق ذلك مع قلة واضحة في اعداد الأطباء أنَّ لم يكن ندرتهم في بعض المناطق والاوقات ، اضافة الى قلة وسائط النقل او بسبب الفقر الذي كان يقعد البعض منهم عن الذهاب الى عيادات الاطباء او الى المستشفى، مما أدى بالنتيجة الى شيوع ظاهرة الدجل والضرب بالعصى [٣].

اما ملابس أهالي البصرة فقد بين أنَّ لباسهم هو اللباس العربي المعروف بالعباءة والعقال، الا انه شار الى اشكال وأنواع الملابس فقد ورثوها من عهدي الحكم العثماني والاحتلال البريطاني و تميزت بالتنوع الشديد في الاشكال والألوان ، لأن المجتمع البصرة ضم شرائح اجتماعية مختلفة وطوائف دينية متعددة ، وجاليات اجنبية حصلت على كامل حرياتها في اختيار ما يناسبها من الملابس فلباس الرجل كانت من القمصان الطويلة او ما تعرف باللهجة المحلية بـ(الدشداشة) تحتها سروال طويل ايضاً ،اما ملابس المرأة فكانت تتكون من رداء واسع على شكل مربع مفتوح يسمى (الهاشمي) او مخطط ، يكون عادة

---

[١] د.ك، و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٣١٩ /و١ ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن لواء البصرة ، ص٧،

[٢] د. ك، و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤٧٥٩ /و١٢ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير ادارية عن لواء البصرة ، ص٦٦،

[٣] المصدر نفسه، ص ٦٧ .

بخط ابيض واسود ، و تخفي معظم النساء وجوههن بالبرقع اما نساء القرى والارياف فمعظمهن سافرات الوجه ، بحكم عادات وتقاليد القبيلة وصعوبة الحياة بالارياف[١].

لقد تطور لباس الرجال في بداية تشكيل الحكم الوطني ، وأخذ سكان المدن منهم يرتدون السدارة او الفيصلية وهي لباس الرأس الرسمي، ثم العمامة وهي بيضاء يلبس تحتها طربوش احمر و اختص به رجال الدين، او اسود اختص بها رجال القضاء ثم الكوفية والعقال ، فالكوفية هي بيضاء او مطبوعة باللون الأسود في الأرياف والقرى ، و في البادية تسمى (الغترة) وقد تتخذ من الحرير الذي يدخله القصب او ما يسمى (الكلبدون) [٢]، فالعقال عادةً ما يكون باللون الأسود ، كذلك أشار المفتش الى المقصب الذي يلبسه اهل الزبير ويوضع فوق الكوفة ثم الطاقية التي يسميها اهل البصرة (العرقجين) ، وهذا يبدو أنَّ التنوع في الملابس راجع الى اختلاف السكان في الدين والقومية والعادات والتقاليد ، والحياة الاقتصادية ، حيث أنَّ فترة الحكم الوطني في العراق كان عامل التقليد وراء ذلك التنوع ، ومع هذا فأن غالبية سكان البصرة كانوا يحتفظون بلباسهم الأصلي الذي تمت الاشارة اليه في بداية حديثنا عن الملابس[٣].يتضح من ذلك ان تقارير التفتيش الاداري لم تهمل متابعة بعض العادات والتقاليد في المجتمع البصري الذي وصفه بالكرم و السخاء ، فضلاً عن التنوع القومي والديني وهو ما نتج عنه بطبيعة الحال نوع من التسامح لم يشهد له نظير.

رابعاً : الاوقاف

لقد اشار المفتش الاداري في تقاريره الى الاراضي الوقفية التي كانت اما خيرية بحيث يصرف ناتجها على المؤسسات الخيرية مثل المدارس و المساجد و المعابد و غيرها ، أو أنَّ يكون وقفاً ذرياً وهو الوقف على ذرية الواقفين، اذ ذكر المفتش الاداري اسماء شخاص الذين اوقفوا املاكهم وقفاً ذرياً ثم صارت دائرة الاوقاف تشرف عليها بشكل مباشر ومن هؤلاء الذين اوقفوا املاكهم من المتنفذين و الملاك الكبار من العوائل البصرية ومنهم (ال السعدون و ال الفداغ ، و موسى العطية ، و السيد ابراهيم ، و ال الحسن و فاطمة الزهير و ال منديل ، والباشا عبدالقادر ، والحاج ياسين ، و عبدالله اغا ، وهاشم البدر ، وعلي افندي)

---

[١] د. ك، و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٢٢١/و١٩، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، التقارير ادارية في لواء البصرة ، ص٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص٧ .

[٣] د.ك، و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١٢٢/٣٢٠٥٠ /و١ ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير ادارية عن لواء البصرة ، ص١٢ .

و كان خراج هذه الاراضي يعود بالنفع على الفقراء و المحتاجين و المدنيين ، كذلك يذهب خراج جزء من عائداتها الى الحرمين الشريفين مكة و المدينة [١] .

لقد كانت اراضي اوقاف العراق في عهد العثمانيين تديرها دوائر في الولايات الثلاثة هي بغداد و الموصل و البصرة وكانت تتبع ادارياً الى الحكومة المركزية في اسطنبول ، و كان لهذا الدوائر فروع تابعة لها لا تبت في امرها بدون موافقتها، وعندما احتل البريطانيون البصرة عام ١٩١٤ تم اعادة تشكيل دائرة الاوقاف فيها و جعلوها تحت اشراف دائرة المالية ، وعند احتلال بغداد عام ١٩١٧ تألفت في بغداد نظارة للأوقاف، و اصبحت دائرة اوقاف البصرة تابعة لها ، وعند تأليف الحكومة العراقية عام ١٩٢١ م اصبحت للأوقاف وزارة ارتبطت بها دائرة اوقاف البصرة و استمرت حتى عام ١٩٢٩ و فيها قرر مجلس الامة جعل الاوقاف مديرية عامة ارتبطت بها دائرة اوقاف البصرة[٢].

و بين المفتش الاداري أنَّ ملفات الاوقاف تحفظ بدفاتر مستغلات الاوقاف النبوية أي عبارة عن جرد بالاراضي و الدور و المخازن و اماكن تجميع حاصلات التمور (الجراديغ)، بالإضافة الى بساتين النخيل الموقوفة على مصالح الحضرة النبوية في كوت الزين و جزيرة الصلبوخ [٣] .

لقد تميزت اراضي الاوقاف بالسعة فامتدت من ناحية الفاو الى قضاء القرنة ، ثم تضمن التقرير الذي اورده المفتش اسماء الاماكن التي توجد بها املاك الاوقاف بأنواعها ، ومن ضمن اراضي الاوقاف وهي اوقاف اغوات مكة [٤] ، ثم هناك نوع خاص من الاوقاف

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥٢٨٦ / ١٨٣ / و ١٣ عنوان الملفة ، تقارير التفيش الإداري في لواء البصرة ، ١٩٢٢ – ١٩٢٩ ص ٦ .

[٢] للمزيد من التفصيل : محمود فهمي درويش وازرن ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، ص ٢٦٩ .

[٣] د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٨٢٢ / و١ / ٥٢٨٦ ، ١٩٢٦–١٩٢٨ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري ص ٨ .

[٤] اوقف بعض اهالي البصرة قسماً في استثمار اموالهم غير المنقولة لأنفاقها في مكة و الحرم النبوي الشريف في المدينة المنورة باعتبار هذه الاماكن لها قدسية في نفوس المسلمين ،وكان ذلك جزءاً من الوفاء و الالتزام على الادامة النظافة لتقديم افضل الخدمات للمسلمين كافة ، حيث ان اقليم الحجاز يفتقر الى مثل هذه الاموال لتقديمها لتلك الاماكن ، وتولى الاوقاف فئتان هما الاولى اغوات مكة و الثانية اغوات الحرم النبوي وهم اغوات مكة في الاصل من الذكور الذين تم شراؤهم من اسواق الحبشة و السودان و اثيوبيا ، حيث ان البعض منهم كانت تشتريهم الاوقاف لخدمة الكعبة و الحرم النبوي الشريف ، وكان لهم مجلس اداري يسمى ادارة الاغوات و يتألف من شيخ الاغوات رئيساً و نقيب الاغوات نائباً للرئيس و امين للصندوق و كان عددهم لا يتجاوز الستين شخص ، يرسل بعض منهم مفتشين و مراقبين للأوقاف التابعة الى مكة لإدامة تلك الاملاك لمدة سنتين تبدأ في بداية شهر محرم من كل سنة ، للمزيد من التفاصيل : طالب جاسم مُحَمَّد الغريب ، حيازة الارض الزراعية و طرائق انشغالها في البصرة من اواخر العهد العثماني =

في لواء البصرة هو اوقاف (عبدالله اغا) إذ بلغ عدد قطع الاوقاف اثنين وعشرين قطعة منحتها الدولة العثمانية الى متسلم البصرة عبدالله اغا الذي حكمها مرتين الاولى عام ١٧٩٣ الى عام ١٧٩٨ و الثانية من عام ١٧٩٩ – ١٨٠١ م [١] .

لقد كشف المفتش الاداري بعض المدارس الدينية التابعة الى دائرة اوقاف البصرة الملحقة بالجوامع التي تولت الاشراف و الصرف عليها ، وتعيين المعلمين لها ،ومن اهم هذه المدارس هي : (مدرسة المحيلة ، ومدرسة السبيليات ومدرسة مناوي باشا ومدرسة الرحمانية ومدرسة الخليلية) ، كذلك بين المفتش عدد الصفوف في كل مدرسة ومستوى التحصيل الدراسي ، بالإضافة الى فتح مدرسة دينية في منطقة شط العرب باسم المدرسة المحمدية ، وتضمن التقرير ايضاً معلومات عن هذه المدارس من ناحية البناية و توفر الحديقة المدرسية و المرافق الصحية و الكراسي المعدة لجلوس الطلبة ، في حين أنَّ بعض المدارس كانت تحتوي على غرفة واحدة خالية من الحديقة و مرافقها الصحية تفتقر الى النظافة ، وكراسي الجلوس غير معدة للأطفال، وعرض التقرير ايضاً جدولاً بعدد طلبه المدرس ووصف التقرير الحالة الاقتصادية للبعض منهم ، اذ بين انهم يرتدون الازياء المحلية ،ويكثر فيهم الحفاة [٢]

و تضمن التقرير ايضاً بعض اسماء المعلمين في مدارس الاوقاف ، فمعلموا مدرسة السبيليات الدينية هم كل من (عبدالرزاق عبدالحليم ، و هاشم البدر ، و عبدالله بن الشيخ محمد)، بالإضافة الى جرد جميع اسماء الطلبة للعام الدراسي ١٩٢٧ –١٩٢٨ م ، وكان دوام هذه المدارس على وجبتين طبقاً لمدارس القرى ، ثم ذكر عدد الحصص الاسبوعية ثم اشار التقرير الى ظاهرة كثرة الغيابات للبعض اذ علل ذلك بكثرة الامطار و اختلاف الامراض و بعد منازلهم ، واعتراض القناطر التي يعبرونها ، يتعذر عبورها في اوقات الخطر . [٣]

ويبدو أنَّ كثر الغيابات يمكن أنَّ تعزى الى قلة حرص بعض الطلبة على طلب التعليم ، حيث أنَّ هذه المدارس كانت مختصرة على تعليم بعض الدروس الدينية وحفظ القران لتلبي حاجات دائرة الاوقاف آنذاك، وأنَّ غاية بعض الطلبة تحصيل العلم من اجل الحصول على

=الى نهاية الانتداب البريطاني ، دراسة في التاريخ الاقتصادي في البصرة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٤ ، ص ٢١٢ – ٢٢٤

[١] د .ك. و ،ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٨٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري ، ١٩٢٦–١٩٢٨ ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

[٢] د .ك .و ملفات وزارة و الداخلية تسلسل الملفة ٣٢٨ / و. ع / تصنيف ٣١١٦ ،١٩٢٣ ، عنوان الملفة ، تقرير التفيش الإداري في لواء البصرة ملفات وقفية ص ١٣ .

[٣] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٨٦٤ / ٣٢١٥ و ١٠ ، التصنيف ١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تفيش اوقاف البصرة ، ص٦٢ .

وظيفة مثل الامامة و الخطابة ، كذلك منحهم شهادات تؤهلهم للحصول على وظيفة الاذان في جوامع و مساجد الاوقاف [١].

كذلك تضمن التقرير الذي بين منه المفتش الاداري اسماء الجوامع و المساجد و المراقد و التكايا .[٢] ، و كشف فيه اسماء الكثير من الجوامع و المساجد ومنها جامع العرب في محلة القبلة و جامع عبدالله اغا في محلة السيف و جامع ابو منارتين في محلة الباشا و مسجد القبلة في محلة القبلة ، وبين ايضاً بعض الاضرحة في البصرة كضريح ابي احمد في السبيليات احدى قرى ابي الخصيب ، اما المسؤولين عن المساجد و الجوامع فهم ائمة و خطباء دين منهم الملا سلطان امام و خطيب جامع بلد نجدى من جوامع قرية حمدان، ومن المؤذنون عبدالرزاق مؤذن و خادم مسجد مناوي لجم و الملا احمد مؤذن مسجد الكرمة احدى قرى ابي الخصيب ، واشار التقرير ايضاً مقدار الراتب الشهري لكل من الائمة و الخطباء و المؤذنون و خدمة الجوامع و سدنة الاضرحة ، اذ تراوحت رواتب الائمة و الخطباء بين (١٩٢) روبية كحد اعلى و (٢٥) روبية كحد ادنى ، اما المؤذنون فلم تزد رواتبهم على (٢٥) روبية في احسن الاحوال، اما راتب خدام الجوامع و المراقد فقد بلغ (١٤) روبية اما بخصوص التكايا الموجودة في لواء البصرة فابرزها التكية الردينية و كان المتولي عليها الشيخ عبدالوهاب الفضلي[٣] .

لم تكن دائرة الاوقاف قادرة على رعاية الاراضي الوقفية بواسطة موظفيها، اذ لم يصدر بذلك قانون يضمن لهم التصرف بتلك الاراضي لذلك عهدت تلك الاوقاف الى اشخاص سموا (بالمتولين) و تولت دائرة الاوقاف مراقبة الاوقاف لكل صنوفها سواء كانت خيرية ام ذرية مضبوطة ام ثبوتية ، فضلاً عن وجود المؤسسات و المستغلات و الايرادات و محاسبة

---

[١] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٨٦٤ / ٣٢١٥ و ١٠ ، التصنيف ١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تفيش اوقاف البصرة ، ص ٦٢ .

(٢)لغوياً، التكية من الفعل اتكأ بمعنى استند، أما اصطلاحاً فهي مكان لممارسة العبادة وتنظيم حلقات الذكر للصوفية أو مكان يستضيف المسافرين، أو مكان لعابري السبيل، بصورة غير منتظمة وغير إجبارية، والتكايا موجودة بمفهومها العامّ منذ العصر السلجوقي والأيوبي والمملوكي، وكان يطلق عليها "الخانقاوات"، لكنها ازدهرت وتوسعت بشكل كبير جداً في زمن الدولة العثمانية التي دعمتها بقوة حيث لم تكن مهمتها تقديم الطعام فقط، إذ وسّعتها الدولة العثمانية بحيث أصبحت أماكن لتنظيم حلقات الذكر والوعظ الديني، ثم توسعت أكثر وأخذت أكثر من شكل سواء الديني والتعليمي والاجتماعي أو حتى الصحي، بإضافة وظيفة أخرى هي تطبيب المرضى. للمزيد من التفاصيل حمودي الوردي ، عالم التكايا و محافل الذكر ، مطبعة أسعد، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص٦٥– ٤٦ تقي الدين احمد بن علي العبيدي المغريزي ، المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الاثار المعروف بخطط المقريزي ،ج ٤ ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ ، ص٢٨٠

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٣٦ / و٦ ، التصنيف ١٩٢٥/٥١٢٧ عنوان الملفة ، تقارير اوقاف البصرة الإدارية ، ص ٢٢ .

المتولين عليه وفق دفتر المصادق عليه من قبل الدائرة مستوفيه مبلغ ٥% من فضله و ادارتها مقابل تلك المراقبة [١] .

و يتضح أنَّ محاسبة دائرة الاوقاف لبعض المتولين الى درجة فرض عقوبات عليهم في حال مخالفتهم للتعليمات ووصلت تلك العقوبات الى العزل، و انتزاع ملكية بعض الاوقاف المنتفعين من الوقوف بضرورة اعمارها بسجل عديد منها من خلال هدم بعض المباني الآيلة للسقوط ، حفاظاً على ارواح الناس من ناحية ومن ناحية اخرى اعادة بناءها من جديد تحقيقاً للناحية العمرانية . [٢]

لقد اوضح المفتش الاداري من خلال تفتيش دائرة الاوقاف في عام ١٩٣٥ أنَّ هذه الشعبة تقوم بمراقبة اعمال كافة المديريات و المأموريات و تدقيق حساباتها و ترفع بذلك تقاريرها الى المدير العام لينظر في الامور ما يراه لازماً لحين تمشية الأمور، و على هيأة التفتيش أنَّ تقوم بواجباتها وفق الاسس الواردة في قانون التفتيش المالي، و على المدير العام أنَّ يزود الوزير بخلاصة التقارير كل شهرين مرة ، اما اذ حدثت مخالفات مهمة او وجد اثناء التفتيش امر ذو فعلية اكثر ،و أنَّ يرفع ذلك الى الوزير فوراً ، وعلى هيأة التفتيش أنَّ تتجول في كل سنة مرة على الاقل بناء على امر او اذن من المديرية العامة، وللمفتش أنَّ يوقف يد الموظف حسب ما يسمح به نظام التفتيش المالي [٣].

وفي عام ١٩٣٦ أوضح المفتش الاداري في تقريره عن حسابات الاوقاف أنَّ ادارة الاوقاف لم تتبع قاعدة مطردة لاحتساب المبالغ المصروفة من قبلها على الحساب الخاص بتعمير الاملاك، وعند التدقيق وجد أنَّ تم صرف مبلغ (٧٥٩٥) ديناراً على تعميرات قد اجرت خلال عام ١٩٣٥ المالية، وبناء على نفاذ المخصصات فقد اجل الصرف الى عام ١٩٣٧ ، و وجد مبلغاً اخر قدره (٢٤٦٣٠) ديناراً عن اجور ماء مستهلك خلال عام ١٩٣٦ المالية و بناء على نفاذ المخصصات تلك السنة فقد صرف من ميزانية سنة ١٩٣٧ المالية

---

[١] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١٠٣ / ٣١٠٥٠ / و٣ ، ١٩٢٦ – ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري ، ص٢٠ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢١ .

[٣] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ١٠٢٢ / ٢١٠٥٠ / و ٢٣ ، ١٩٣٥ –١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش دائرة اوقاف البصرة ، ص١ .

ايضاً ، لذلك قام المفتش بمفاتحة متصرفية اللواء و مديرية الاوقاف العامة في الامر وعدت بعدم تكرار ذلك في المستقبل ، و اوصى في تقريره بوضع حد لهذه التصرفات [١] .

اما ما يتعلق بتدقيق حسابات ادارة الاوقاف لسنة ١٩٣٧ المالية فقد وضح المفتش الإداري في تقريره الى متصرفية اللواء و مجلس الاعيان و النواب موضحاً منه ما قام به بواسطة الهيئة المقيمة في مديرية الاوقاف بتدقيق حسابات ادارة الاوقاف ، إذ وجد أنَّ نسبة التحصيلات من التحقيقات خلال السنة المالية لعام ١٩٣٧ قد بلغت (٨٥.١١%) ، بينما كانت هذه النسبة في السنة السابقة (٨٩.٤٥%)، اذ اوعز المفتش الاداري أنَّ سبب النقص ربما يعود الى قلة الاهتمام بأمر التحصيلات ، و عدم تطبيق احكام قانون جباية الديون المستحقة للحكومة المرقمة (٤٣) لسنة ١٩٣١ بحق المديونين المتأخرين عن الدفع [٢] .

وفي الثالث من شهر شباط عام ١٩٣٨ قام المفتش الإداري بزيارة الى مديرية الأوقاف في لواء البصرة ومن خلال جولته التفقدية مع مديرها السيد خليل إسماعيل اقترح ما يلي :-

١-تشييد دور على ارض للوقف الواقعة خلف جامع القطانة .

٢-انشاء دكاكين ومخازن جديدة في ارض الوقف المقابلة الى جامع القطانه في البصرة

٣-انشاء بنايات جديدة في عرصة الوقف المجاوز الى شركة عدس الواقعة على نهر العشار وذلك لاتخاذها دور او مخازن والاستفادة من وارداتها .

٤-انشاء عدة مخازن ودور عصرية على ارض الوقف المسماة بوقف السيمر والكائن على نهر العشار امام بناية المحاكم الجديدة بغية استغلالها .

٥-اصلاح بناية سوق كاظم اغا في مدينة البصرة والاستفادة من اراضيها لأنشاء دور جديدة عليها لاستغلالها بطرية الايجار .

٦-إعادة انشاء جامع الخصب الكائن في مدينة البصرة مع استخراج دارين منه للإيجار

٧-إعادة انشاء بناية مدرسة الخليلة في مدينة البصرة [٣].

---

[١] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٥٩ / ٣٣ / و ١ ، ٣٢٠٥٠ ١٩٣٥ – ١٩٣٦ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة، تدقيق حسابات ادارة الاوقاف في اللواء المالية لعام ١٩٣٦ ، ص١٢-١٧ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الاوقاف لسنة ١٩٣٧ المالية رقم الملفة ١٥٦ /٢٨ /١٧٨ ، تسلسل ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٧ ، ص ١٣ .

[٣] د.ك.و، وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ١٠١٩/٣٢٠٥٠/و١١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة ، ص١-٢ .

٨– تأثيث جامع عبدالله اغا الكائن في البصرة وجامع المقام في العشار وجامع ذي المنارتين في البصرة ، نظراً لعدم وجود اثاث مناسبة فيها وصرف ٢٥٠ دينار لهذا الغرض .

٩– تعمير جامع ابي الخصيب وتخصيص مبلغ ٢٥٠ دينار لتغطية احتياجاته .

١٠– تعمير جامع السراجي في ابي الخصيب وإعادة انشاء مأذنته .

١١– إعادة النظر في امر زيادة عدد الطلبة في مدرسة الرحمانية الى ٢٠ طالباً وهذا العدد قابل للزيادة .

١٢– تصفية الحصص القصيرة في الأراضي والبساتين التابعة الى الأوقاف ، ثم شراء أملاك بدلها يمكن الاستفادة من حجم مبالغها .

١٣– ترميم وتأثيث جامع الشيخ عبد القادر النقشبندي في ابي الخصيب مع احياء جهة التدريس فيه .

١٤– انشاء دور على ارض الأوقاف الكائنة في شار دينار الجديد لأسكان الموظفين

١٥– تعيين شخص للقيام بمهام الوعظ والإرشاد في جامع المقام في العشار .

١٦– زيادة رواتب بعض أصحاب الجهات من مدرسين وائمة وخطباء حسب الاستحقاق والأماكن [١] . يتضح من ذلك أنَّ مدى احاطة المفتشين الاداريين بكل ما يتعلق بشؤون الاوقاف في لواء البصرة، فضلاً عن وجود رغبة كبيرة عند اولئك المفتشين لتطوير شؤون الاوقاف وجعلها تلبي حاجات المجتمع البصري.

وفي الثالث والعشرين من شهر اب عام ١٩٣٩ قام المفتش الإداري علي البزركان بزيارة تفتيشية الى دائرة الأوقاف في البصرة ، وقام بكشف حسابات الأوقاف واتضح أنَّ هناك اهمالاً في مراقبة جباية الواردات ،وعدم الاهتمام في استيفاء رسوم التحصيل في الأوقاف الملحقة ، وعدم انتظام سجلات الدعاوي في بعض شعب الأوقاف في اللواء ، فقد أورد في البند الخاص من تقريره لسنة ١٩٣٨ انتقاداته عن سجلات الدعاوى فقد أظهرت التدقيقات الجارية على معاملات السنة المالية في شعب اوقاف اللواء ، بأنهّا تعاني من النواقص في تلك السجلات و وجد أنَّ بعضهم لم يدون فيها ما صرف على بعض الدعاوى من النفقات ، لذلك قام المفتش بمفاتحة مديرية الأوقاف من اجل اكمال النواقص[٢].

---

[١] د .ك.و ،ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/١٠١٩/و١١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة ، ص٥–٧ .

[٢] د.ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١١١٩ / و١٢ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن الأوقاف في لواء البصرة لعام ١٩٣٨ ص١٢ .

خامساً : شؤون العشائر

لقد كان اغلب سكان لواء البصرة من العرب الذين انحدروا من مختلف القبائل والعشائر و استوطنوا فيها منذ زمن قديم ، او هاجروا من المدن الاخرى ، وتوجد بها اقلية من العناصر المختلفة التي سكنت فيها لتعاطي التجارة وكسب الرزق، وبلغ عدد سكان مدينتي البصرة و العشار (٩٩,٥٩٠) نسمة ، وهذا العدد اخذ بالتزايد خصوصاً بعد تقدم الصحة و الرعاية بالأمومة و الاطفال ، اما نفوس ناحيتي الزبير و الهارثة بما فيها المعقل والتي تعد جزء متصل بمدينة البصرة فتبلغ (٥٤,٣٥٩) نسمة ، اما نفوس بقية انحاء اللواء ، ففي مركز قضاء القرنة (٣٤٣٥) نسمة ، وناحية السويب (٨٩٨٤٠) نسمة ، وناحية المدينة (٧٠٧١٣) نسمة ،ومركز قضاء ابي الخصيب (٢٩٣٤١) ، وناحية شط العرب (٣٢,٦٥٥) نسمة وناحية السيبة (٩٨٧٨) نسمة ،وناحية الفاو (١٧,٦٤٢) نسمة فيكون مجموع سكان اللواء (٤٠٧,٤٥١) نسمة منهم (١٩٠٠) يهودي ،و(٨٨٠٠) مسيحي، و (٤٤) هندوسي ، و(١٣٠) سيخي و(١٨٥٢) صابئي ، و ديانات اخرى [١].

لقد فرضت كثرة دعاوي العشائر على الادارة البريطانية خلال عامي ١٩٢١–١٩٢٢ وضع (نظام دعاوي خاص بالعشائر)[٢]،لحل المنازعات المدنية و الجزئية بين افراد العشائر وفق العادات و التقاليد العشائرية [٣] ، وبقي ذلك القانون ساري المفعول طيلة فترة العشرينات والثلاثينات الاولى من القرن العشرين [٤] ،وعند اصدار القانون الاساس العراقي عام ١٩٢٥

---

[١] عبد المجيد الغزالي ، المصدر السابق ، ص١٣١ .

[٢] صدر هذا النظام عام ١٩١٦ م ، ومنح هذا النظام صلاحيات للحكام السياسيين بتشكيل مجلس عشائري يحكم بموجب العادات العشائرية في جميع القضايا التي يكون فيها احد المتنازعين من ابناء القبائل ، وكان للحاكم السياسي الكلمة النهائية في جميع الاحوال التي يحكم فيها وبوسعه اعادة النظر في القضايا ويقرر على قرارات المجلس العشائري او ان يهمل هذه القرارات ، اذ احتوى نظام دعاوى العشائر على سبعة ابواب، و اثنان وستون مادة ، وتم لعقدين مرتان الاولى عام ١٩٢٤ و الثانية عام ١٩٣٩ ، وفي عام ١٩٣٣ م صدر قانون ذيل دعاوى العشائر . ينظر فليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص٥٤ ؛ فاضل عوفي ، شرح نظام دعاوى العشائر ، ط٢ ، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٥٥ ، ص٢١٥ .

[٣] تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر و السياسة ، ترجمة : عبدالجليل الطاهر ، مطبعة الزهراء، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص١٠–٩ ؛ فيليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص٥٤ ؛ فاضل عوفي ، شرح نظام دعاوى العشائر ، ط ٢ ، مطبعة أسعد، بغداد ، ١٩٥٥، ص٢١٥ .

[٤] ستيفن هيملي لونكريك وفرانك ستوكس ، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ، ترجمة : مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى للطبع و النشر و التوزيع، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦٧ .

أقر ضرورة الاخذ بالعرف العشائري ، حينما تطرق الى انواع المحاكم الخصوصية في المادة (٨٨) [١] .

لقد ذكر المفتش الاداري بأنَّ العشائر البدوية كانت مصدر قلق للحكومة العراقية بما كان يصدر منها من فتن و اضطرابات سببها التنافس على مناطق الرعي و ابار المياه ، و كانت السلطات الحكومية تتدخل لحل مشاكلهم و نزاعاتهم ، لذلك فكرت الحكومة عام ١٩٢٨ من خلال استشارة بعض المسؤولين البريطانيين آنذاك في مسألة اسكان البدو ، وتحفزهم و تكلفهم بزراعة الاراضي التي كانوا يستقرون عليها ، وذكر الكابتن كلوب (Glubb) انه يجب على الحكومة العراقية السعي وراء تحضير البدو و اسكانهم من منطقة الغبيشية الى الشعيبة[٢] ، و تطرق المفتش الاداري الى حياة هؤلاء السكان اذ اعتمدت حياتهم على الماشية و الابل ، و اتخذا من بيوتهم من خيم صنعت من الوبر و شعر الماعز ، وهم دوماً في حل و ترحال طلباً للكلاء و الماء ، وكان رعي الماشية والابل مهنتهم الوحيدة التي كانوا يزاولوها، وهذا كان السبب في غزو بعضهم البعض بسبب التنافس على مناطق الرعي ونهب الابل و المواشي [٣] .

لقد اشار المفتش الاداري الى سكان الاهوار الذين يعرفون بالمعدان" انهم اكثر تأخراً من الناحية الاجتماعية..." ، اذ انهم توغلوا داخل الاراضي الزراعية و اقتربوا من المياه على ضفاف الاهوار[٤] ، و ارتبطت حياتهم بزراعة الرز وتربية الجاموس و الابقار والاغنام فضلاً عن صنع السلال و حصران القصب او ما يعرف باللهجة المحلية بـ(البواري) وعلى الرغم من قرب المياه اليهم الا انهم كرهوا الزراعة [٥].

---

[١] صلاح عبدالهادي الجبوري ، تاريخ القضاء في العراق من ١٩٢١– ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠٣

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٦٩٩ / ٣٠٢٥٠ / و١ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٥ ، عنوان الملفة تقارير ادارية في لواء البصرة ، ص ٢ .

[٣] .ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٦٩٩ / ٣٠٢٥٠ / و١ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٥ ، عنوان الملفة تقارير ادارية في لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص٣ .

[٤] **المعدان** مجموعة سكانية عراقية موطنها الاصلي اهوار جنوب العراق أي عرب الاهوار على مناطق من المسطحات المائية واسعة ، حيث يبنون بيوتهم بشكل فني فوق هذه المسطحات المائية ، اذ تشير بعض الدراسات الأنثروبولوجيا ان المعدان هم النسل المباشر للسومريين الذين عاشوا في العراق قرابة خمسة الاف عام . ينظر : شاكر مصطفى سليم ، اهوار الجبايش العراق ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص٢٥ ؛ عامر حسك ، اهوار جنوب العراق ، مطبعة العارف، بغداد، ١٩٧٩ ، ص٩٣ .

[٥] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٤٢٤٩ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٢٩ عنوان الملفة ، تقارير ادارية ، مقاطعة بني مالك ، ص١٥ .

لقد اشار المفتش الاداري الى مظاهر قوة الحالة العشائرية في حسم النزاعات وفق نظام دعاوى العشائر ، كأسلوب لجأت اليه الحكومة في مدة ضعفها وبروز دور الشيوخ من خلال فرض الدية على القاتل و بعض القضايا التي تحدث بينهم ، كذلك سبق انها استندت الى قوة السلطة في بعض المدد التاريخية اختفت الحالة العشائرية ، لان هذه المجاميع قد وجدت أنَّ السلطة خير من يحمي مصالحها و يحافظ على امنها و استقراراها ، حيث أنَّ افراد هذه العشائر قد نزحوا الى ناحية الهارثة من اراضي نجد و المناطق الوسطى من العراق منذُ اكثر من مائة و خمسين عام تقريباً ، وانهم ليسوا كتلاً مخيمة في بقعة واحدة ، وانما اغلبهم فلاحون و مغارسون ، وقليل منهم يملك الاراضي المملوكة و المتفرقة ، وكل ما يهمهم تأمين معيشتهم ، وكان ايضاً موقفهم من الحكومة لا يشوبه شيء مع العلم أنَّ رؤساء هذه العشائر كافة ليسوا سكان هذه الناحية الا البعض منهم[١] ،اما النسبة لسكان جنوب اللواء فقد ذكر المفتش الاداري بأنه يختلف تماماً ، و كان يتألف من بيئات زراعية مستقرة ، وسكنوا ايضاً في منطقة زراعية مثل ابي الخصيب و ما جاورها ، إذ وصفها بأنها بستان نخيل واسع يمتد من نهر ابي فلوس الى ناحية الفاو ، مما ساعد على الاستقرار، فضلاً عن الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية ، فلم يكن الفرد بحاجة الى الاحتكاك بمن يجاوره الا في الحالات النادرة ، لذلك استند الى قوة السلطة لحماية مصالحه ، وقرب هذه المناطق من مركز المدينة ، ولهذا فقد حلت السلطة بعض مشاكلهم الامر الذي ادى الى اختفاء الحالة العشائرية [٢] ، ومن مظاهر اختفاء الحالة العشائرية هي ضعف التمسك بالقواعد و العادات العشائرية ، فأن الدعاوى العشائرية التي تقتضي الضرورة الادارية رؤيتها على وفق نظام منازعات العشائر ، اصبحت قليلة جداً و تابعة لظروف خاصة ، فأن الدعاوى التي تحدث تنظر فيها المحاكم المدنية و الشرعية في ابي الخصيب و البصرة ، كذلك بين أنَّ معظم اراضي القضاء هي مملوكة وأنَّ كل الدعاوى كانت تنظر فيها الادارة لأنها حدثت بين مغارسي الاراضي الاميرية التابعة للدولة [٣] .

أنَّ الحالة العشائرية التي ذكرها المفتش فأنها ارتبطت بحالة عدم الاستقرار ، إذ كان سكان الصحراء في المنطقة التي تقع خارج حدود بلدية الزبير عشائر رحالة اتو الى المنطقة

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣٢١ / ٣٠٢٥٠ / و١ ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير ادارية في لواء البصرة ، ص ٩-١٠ .

[٢] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٥٦٦ / و ١١ ، ١٩٣٢ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٧ .

[٣] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥٤٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، الحالة العشائرية ، ص ١١ .

بحثاً عن الماء و الكلاء لماشيتهم التي يعتمدون عليها في حياتهم ، اضافة الى ذلك هناك قبائل ليست مستقرة في ناحية الزبير ،اذ أنَّ قسم من عشائر شمر و الحسينات وهم من الظفير عرب رحل يجتازون الحدود الى نجد ابتغاء المرعى ، اما العشائر الاخرى التي ذكرها التقرير اعلاه فهم اصحاب الاغنام يأتون من جهات مختلفة شتاءً و يرجعون صيفاً مثل عشائر الشريفات و الحمودي و الخرسان[١] ،ويظهر من مطالعة تقرير المفتش الاداري المؤرخ في الثالث والعشرين من شهر اذار عام ١٩٣٤ بأن لدى العشائر في لواء البصرة عدد لا يستهان به من الاسلحة الخفيفة التي لم تكن مسجلة وحاصة على الاجازة ، لذا اوصى المفتش بضرورة الفات الجهات المختصة الى تلك المسألة اتخاذ التدابير المناسبة لتحصيل تلك الاسلحة بأي قدر كان [٢] ،اما العشائر في قضاء القورنه فوجدها المفتش الإداري بأنها متمركزة في القضاء اكثر من بقية الوحدات الادارية الكائنة ضمن اللواء ،فيبلغ مقدار هؤلاء الذين ضمن قضاء القورنه و الذين يدعون بالأمارة و المياح و بني مالك و حلاف السويجت و عبودة بما يقارب الخمسة و ستون الف نسمة ، حيث تقدر عدد الاسلحة التي يقتنوها بصورة غير رسمية بما يقارب الخمسة الاف بندقية ، و يوجد في السيبة و الهارثة و شط العرب بعض العشائر ولكن كلهم مغارسين و فلاحين ، وبناء على ذلك يمكن القول أنهم قد فقدوا عاداتهم العشائرية ، اما في الزبير يوجد النجدين الذين يقدر عددهم (١٥) الف نسمة و اسلحتهم المخفية عن الحكومة تقدر بـ (٤) الاف بندقية ، و لكن عدد الاسلحة المسجلة في دائرة الشرطة لجميع انحاء اللواء لا يتجاوز (٣٠٠٠) بندقية [٣] ، ومن المعلومات الواردة في هذا التقرير نلاحظ أنَّ عشائر القرنة مجتمعة والتي بلغ تعداد افرادها قرابة (٦٥) الف نسمة قد امتلكت قرابة (٥) الاف بندقية في حين أنَّ الزبير الذي لم يتجاوز تعداد سكانه (١٥) الف نسمة قد امتلكوا (٤) الاف بندقية ، ويبدو أنَّ السبب يكمن في واقع المنطقة الحدودي وقربها من نجد وتعرضها للغزوات من قبل القبائل النجدية (الوهابية) التي كثيراً ما كانت تغير وتغزو اطراف البادية في الزبير لذا كان من الطبيعي أنَّ يرتفع عدد الاسلحة في الاخيرة لتدافع عن نفسها عند حدوث تلك الغزوات.

---

[١] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥٤٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، الحالة العشائرية ، المصدر السابق ، ص١٤ .

[٢] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٠٣٧/ ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٤-١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، حول تفتيش الوية البصرة و العمارة و المنتفق ، ت . أ ، ص١٣ .

[٣] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣١٣/ ٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٣٤- ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القرنة ، ص٣.

جدول رقم (١٢)

أهم العشائر الساكنة في ناحية الهارثة [١]

ت	اسم العشيرة	محل اقامتها	الناحية	ذكور	اناث	تخمين اعداد الاسلحة
١	بني مالك	قرية بني مالك	الهارثة	٥٩٠	٣٧٠	١٢٤
٢	البو صالح	النجيبية و شط الترك	الهارثة	٨٥	١١٠	٠٠٣
٣	الحلاف	ابو المحمر ، الجزيرة ، و سائر قرى الناحية	الهارثة	١٨١٦	١٧٨٨	١٠٦١٢
٤	بريهة	النجيبية و اهوار الهارثة	الهارثة	٧٤٥	٧٤٨	١٠١٠
٥	السعدون	حمرانان و المعيدي	الهارثة	٧٠	٨١	١٢٦٧
٦	الصيامر	البدران و العلي و ابو حلوة	الهارثة	١٠٣٢	١٠٨٧	١٤٨٦
٧	عبادة	المعقل و شط العرب	الهارثة	٥٥	٧٥	٠
٨	بني منصور	الجرامي	الهارثة	٤٩	٦٤	٠
٩	العطب	المعيدي و الرباط الكبير	الهارثة	١١٤	١٠٠	١٠١
١٠	ربيعة	ام مسجد و المعيدي و الهارثة	الهارثة	٦٨	٦٧٨	٦٣٣
١١	بني اسد	معاوية و المعيدي و الهارثة و الرباط	الهارثة	٤١٤	٤١٥	٢٣٤
١٢	البو محمد	المعقل و شط الترك و الهارثة	الهارثة	١٤٠	١٣١٥	٠
١٣	العيدان	معاوية و المعيدي و الرباط و الهارثة	الهارثة	٧٠	١٠٥	٠
١٤	عبودة	المعقل و النجيبية و الجرامي	الهارثة	١١٧	٢٤٠	١١١
١٥	السواعد	المعقل و النجيبية و الرباط و الهارثة	الهارثة	٣٥	٤١	١٠١
١٦	ال السدير	حمرانان و المعيدي و ام مسجد و الجرامي	الهارثة	١٢٠	١٣٦٨	٠
١٧	البو بصيري	حمرانان و البدران و ام مسجد و معاوية	الهارثة	٣٥	٩٣	١٠٥٥
١٨	بني لام	المعقل و النجيبية	الهارثة	٢٩	٣٠	٠
١٩	قطارنة	الرباط الكبير	الهارثة	٤٠	٤٠	٠
٢٠	شغانبة	الزهيرية و بني مالك و البو محمد	الهارثة	١١٠	١١٢	٠
٢١	بني تميم	بني مالك و الرباط	الهارثة	١٢٢	١٥٣	٠
٢٢	قبائل متفرقة	في سائر ربيع المنطقة	الهارثة	١٠٤٧	٧١٤	٥٨١

ومن خلال مراجعة الجدول اعلاه يتضح أنَّ هناك بعض العشائر لا تمتلك اية اسلحة او انها تملك اعداد قليلة جداً تصل الى (٣) بنادق فقط ، ونعتقد أنَّ هذه الاحصاءات التي اوردها المفتش الاداري غير حقيقية ، فكثير من العشائر تعمد الى اخفاء ما لديها من اسلحة خشية مصادرته من السلطات المختصة لاسيما بعد ما حدث في بعض مناطق البصرة من تمردات عشائرية في منتصف ثلاثينات القرن العشرين.

وفي تقريره المؤرخ في الرابع من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٥ اشار المفتش الاداري في لواء البصرة الى العشائر واوضح خلو مركز اللواء من التجمعات العشائرية [١] . مما

[١] الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٢٦١ / ٣٢٠٥٠ ، و ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الهارثة .

يشير بشكل واضح أنَّ مجتمع مركز لواء البصرة كان مجتمعاً مدنياً لا يفضل الاحتكام الى العرف العشائري.

واشرت تقارير التفتيش الى الواقع العشائري في الزبير التي كانت تقطنها العديد من العشائر البدوية التي يتبع قسم منهم حكومة نجد و كانت تتخذ من مهنة الرعي مصدراً اساس في معيشتها ، و كان الكثير من افراد تلك العشائر يمارسون التجارة ومنها جلب اواني الطعام المعروفة (بالصيني) و الصوف و الحطب و يبيعونها في الزبير ، و في اثناء موسم الحج يبيعون الجمال على الحجاج، و كانوا يأخذون التمور واحتياجاتهم الاخرى من الزبير و البصرة ، اضافة الى ذلك لا يوجد سجل خاص بهم ليحتوي على اسمائهم وعدد نفوسهم و اسلحتهم ، لذلك لا توجد دعاوى عشائرية متراكمة في هذه الناحية ، و أنَّ سلطة المديرية في هذه الدعاوى محدودة [٢]

ويتضح من تقارير التفتيش الاداري أنَّ هناك العديد من القبائل البدوية من غير العراقيين والذين يتبعون في ولائهم الحكومة النجدية– على حد ذكره– وكانوا يتنقلون بين العراق ونجد[٣]، مما يعطي صورة عن طبيعة المجتمع البصري على وجه العموم و الزبير بشكل خاص ، و مستوى التفاعل الاجتماعي مع المناطق المجاورة.

اما بالنسبة لقضاء ابي الخصيب فقد أشار المفتش الإداري في تقريره في الثاني عشر من شهر ايلول عام ١٩٣٦الى الحالة العشائرية في الناحية، واورد ملاحظاته على سجل دعاوى العشائر التي لاحظ أنَّ عددها قليلاً قياساً ببقية المناطق التي تقطنها العشائر في البصرة وهي لم تتجاوز الـ(٢٥) دعوى حسم أكثر من (١٨) منها [٤].

اما بالنسبة لناحية الفاو فقد بين المفتش الإداري خلال زيارته لها عام ١٩٣٦ أنه ارتبط بها من الناحية الإدارية تسع قرى ،وهي البلدية ،والفاو الجنوبي و المملحة و المعامرة و الدورة (ناحية البحار حالياً) ، والفاو الشمالي و الفداغية فضلاً عن كوت خليفة و كوت بندر ، وقد سكنت هذه القرى عشائر عراقية عدة وردت اسمائها في تقارير المفتش الاداريين

---

[١] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون رقم الملفة ٨٣٨٦ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١ ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، ص٦ .

[٢] د .ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون رقم الملفة ٨٣٠٥/٣٢٠٥٠/و١,١٩٣٥، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الزبير ، ص٣ .

[٣] جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون رقم الملفة ، ٨٣٠٥/٣٢٠٥٠/ و١ ،١٩٣٥، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الزبير ، المصدر السابق ، ص٣–٥ .

[٤] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩١٨ / ٣٢٠٥٠ /و١ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب ، ص ١٦–١٧ .

علماً أنَّ هناك عدداً من العشائر العراقية لم يشر اليها التقرير يمكن أنَّ نلاحظ الجدول التالي اسماء العشائر التي قطنت الفاو :– [١]

جدول رقم (١٣)

أسماء العشائر ورؤسائها وحرفها العامة :

اسم العشيرة	عدد افرادها	اسم رئيس العشيرة	منطقة سكناها	حالتها الاجتماعية	مهنة العشيرة
الظفير	٤٩٣	جدعان سويبط	المعامر	مستقرة	الزراعة
السعدون	٤٨٣	عبد العزيز الفالح السعدون	قرية كوت بندر	مستقرة	الزراعة
خفاجة	٤٥٠	صكبان العلي	كوت خليفة	مستقرة	الزراعة
بني منصور	٣٠٠	حمد العبيد	كوت خليفة	مستقرة	الزراعة
الجبور	٢٣٥	حسين الوادي	المعامر	مستقرة	الزراعة
الدواسر	١٩٨	محمد انغيمش	الدواسر	مستقرة	الزراعة
بني تميم	١٥٠	محي العلي	كوت خليفة	مستقرة	الزراعة
المياح	٩٩	عبدالله الياسين	المعامر	مستقرة	الزراعة
الحلاف	٥٠	ابو الهيل حاج حسين	كوت خليفة	مستقرة	الزراعة
الخرسان	٤٦	منشد الحبيب	الفاو الشمالي	مستقرة	الزراعة

ويتضح من الجدول اعلاه أنَّ افراد عشيرة الظفير كانوا اكثر عدداً من بقية افراد العشائر الاخرى يليها عشيرة السعدون ثم خفاجة وبين منصور و الجبور ثم الدواسر وبني تميم و المياح و الحلاف ،والخرسان ، وهنا يختلف عدد افراد العشيرة الدواسر المشار اليها في الجدول كما ورد في تقرير عام ١٩٣٦ انف الذكر ، وقد يفسر قلة الدواسر في هذا الجدول بأن المقصود بهم الدواسر الساكنين في منطقة الدواسر وحدها وأنَّ بعضهم منهم انفصل عنهم وانضم الى عشائر اخرى علماً انهم يتوزعون كغيرهم على مناطق متفرقة من الفاو و يتضح ايضاً أنَّ جميع افراد هذه العشائر كانوا من العشائر المستقرة التي تمارس الزراعة ولهم امتدادات عشائرية اخرى في بعض قرى ومناطق البصرة هذا فضلاً عن امتدادات هذه العشائر في بعض مناطق العراق ، علماً أنَّ مجموع افراد جميع هذه العشائر قد بلغ ٢٥٠٤ فرداً في حين بلغ تعداد نفوس الفاو حسب احصاء عام ١٩٤٧ نحو ٢٢١٨٩

[١] كاظم باقر علي و عبد الحكيم عجيل السعدون ، المصدر السابق، ص١٢٥ .

نسمة و معنى ذلك أنَّ هناك ١٩٦٨٥ نسمة وهم الاكثرية لم يذكر لهم امتدادات عشائرية [١] .

أنَّ الغالبية العظمى من سكان الفاو كانت تعتمد في معيشتها على الزراعة النخيل بأنواعه الذي قدر عدد بـ(١٠٠٠٠) نخلة في اوائل القرن العشرين ، حيث يقوم بعض تجار البصرة بشراء الانواع الجيدة من التمور الفاو لتصديره في صناديق الى اوربا و الولايات المتحدة الامريكية [٢].

لقد تأثر قضاء الفاو بالأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ –١٩٣٣) شأنه شان بقية مدن العراق حيث اصاب التجار كساد كبير فضلاً عن انتشار البطالة حيث انخفض سعر الطن الواحد من التمور من ١٠٠ الى ١٥ روبية و هو المحصول الرئيس للفلاح في الجنوب حيث اشارت جريدة الرقيب في عام ١٩٣٦ م الى ذلك الكساد عندما قالت أنَّ التمور العراقية لازالت واقفة في اسواق اوربا و امريكا في (مكدسة في المخازن ليس لها مشتري و هبطت اسعارها في الايام الاخيرة) [٣] .

ومن خلال تدقيق سجل دعاوى العشائر قد تبين عدم وقوع دعوى في سنتي (١٩٣٦ – ١٩٣٧) واما في سنة ١٩٣٨ فقد سجلت فيه ثلاث دعاوى منها اثنان تم حسمها وواحدة لم تحسم وهي موقوفة لحين حضور ذوي العلاقة ، كذلك قام المفتش بتدقيق سجل دعاوى العشائر الجزائية و تبين انه خالي ولم تسجل فيه دعوى لعدم حدوث قضايا تتعلق بالعشائر [٤] .

وعلى الرغم من مطالعة مدير الناحية لسجل احصاء العشائر مع المفتش الاداري قد تبين أنَّ تقديم اصل السجل غير صحيح لذلك رأى المفتش أنَّ الاصوب استنساخ صورته و تقديمها الى الوزارة و ابقاء الاصل في المركز حيث أنَّ ليس من المعقول أنَّ الوزارة لديها موظفين يقومون باستنساخ صورة هذه السجلات الكثيرة التي تستغرق زمن غير قليل ، و أنَّ

---

[١] كاظم باقر علي و عبد الحكيم عجيل السعدون ، المصدر السابق ، ص ١٢٦

[٢] المصدر نفسه ، ص١٢٨ .

[٣] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣ / ٣٢٠٥٠ / و ٢ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية السيبة ، ص١٢٩ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٣٤ .

المفتش اطلع على سجل الديات [١]. اذ وجد انه خال ولم يسجل فيه شيء يستحق الذكر [٢]
.

كان للمفتش الاداري علي البزركان دور كبير في حل الكثير من المشكلات العشائرية في قضاء القرنة التابعة الى لواء البصرة عام ١٩٣٨ م ومنها خلاف بين عشيرتي بني مالك و ال المنديل حول عائدية الاراضي الواقعة في شمال القضاء ، حيث أنَّ المفتش الاداري قام بمخاطبة وزارة المالية حول المشكلة حسب الكتاب المرقم (١٨٦) و المؤرخ في الثالث والعشرين من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨ وبعد ورود الاجابة من وزارة و بعد انتهاء المحاكمة اصدرت المحكمة قرارها الخاص بأن الاراضي تعود عائديتها الى بني مالك [٣].

لقد ذكر المفتش الاداري علي البزركان في تقريره لقضاء القرنة بأنه حصل نزاع عشائري داخل نهر الباشا [٤]، من قبل السادة الجوابر [٥] حول بعض الاراضي الاميرية التي بنيت فيها بيوت من القصب و البردي و الجولان ، اذ حصل الخلاف حول تلك الاراضي و تطور الخلاف وحصل قتل بين افراد العشيرة انفسهم اذ تم قتل سبعة منهم و اصيب تسعةً اخرين ، فقام الطرف الاول بتقديم شكوى في مركز قضاء القرنة ، واصدرت السلطة الحكم من قبل قائمقام القرنة بألقاء القبض على الذين اطلقوا الرصاص و بناء على طلب المشتكي و المتهمين و حسب المادة السابعة من نظام دعاوى العشائر و طلب متصرفية اللواء فقد احيلت القضية الى المجلس التحكيمي الذي اصدر حكمه في موضوع الخلاف [٦] ويتضح من ذلك متابعة تقارير التفتيش الاداري لشؤون العشائر والاسهام في حل المشكلات التي تحث بين افراد العشائر وفقاً لقانون دعاوى العشائر والاعراف العشائرية السائدة آنذاك.

---

[١] **الديات** : هي عبارة عن مبلغ مالي مقدم من الجاني الى اهل المجنى عليه ، ينظر : مُحَمَّد عجاج جرجيس الجميلي ، موسوعة السنن والاعراف لدى قبائل الجزيرة العربية ، ج ٢ ، الدرار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٥، ص ٥٢٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٤ .

[٣] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، ص ٣ عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القرنة ،كتاب وزارة المالية ١٠٨٢ و المؤرخ في ١٩٣٨/٢/٢٥ الى متصرفية لواء البصرة

[٤] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤ / ٣٢٠٥٠ /و٢ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القرنة ، ص٢٥ .

[٥] من اصل السادة الهواشم اذ يتصلون بالسيد ابراهيم المجاب بن السيد مُحَمَّد العابدين الامام موسى الكاظم (عليه السلام) ، و يسمون بيت سيد خلف و يراسهم السيد معتوك و يسكنون في نهر الباشا . ينظر : ياسر خضير الموسوي ، انساب و مسميات القبائل العلوية ، ج ١ ، مطبعة الراية ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٦٥ ؛ مُحَمَّد حمدي الجعفري ، عشائر السادة الحسينية في العراق و الوطن العربي ، ج١ ، اسفار للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٢٠٠-٢٠١ .

[٦] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٨٦٥٤ / ٣٢٠٥٠ /و٢ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القرنة المصدر السابق ، ص٢٦ .

المبحث الثالث

السجون و الشرطة ١٩٢٣ – ١٩٣٩

اولاً : السجون

كانت السجون من بين الامور المهمة التي استرعت اهتمام المفتش الاداري ، وقد تم تفتيش سجن البصرة من قبل المفتش الإداري في الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٣ ووجد أنَّ السجن مركب من جملة أماكن اميرية ومستأجرة و سجن النساء كذلك بيت مؤجر وأنَّ إدارة السجون تدفع سنوياً للإيجارات المذكورة مبلغاً مقداره (٦١٠٠) روبية من غير التعميرات والترميمات التي تجريها بمبالغ لشراء لوازم الترميمات وبأشغال المساجين لو جمعت لشكلت مبلغاً ضخماً ، كذلك وجد أنَّ نهر المالح ماراً من تحت السجن ومكشوفاً قسماً منه ، وقد وضعت إدارة السجن اقفاصاً حديدية واسلاكاً شائكة في مدخل و مخرج النهر في المحل المكشوف كي لا يتمكن المساجين من الفرار منه ، وكذلك قام الأهالي برفع دعوة أنَّ هذه الاسلاك صارت مانعة للسير في النهر وانهم قد تضرروا من عدم تمكنهم اجراء نقلياتهم بالنهر المذكور [١] .

وقد جرى الكشف من قبل المهندس في وقته لأجل اعمال قنطرة في المحل المكشوف وخطتها مع شغل المساجين بثلاثة الاف روبية اذ تأجل ذلك العمل لعدم وجود مبلغاً له في الميزانية ، وأنَّ قسماً من السجن كان في السابق قهوة لأيتام قد استدعوا بواسطة (اغا جان) وطلبوا تخليتها وتسليمها اليهم ، وأنَّ سعة السجن حسب خطة دائرة الصحة هي لـ (٢٥٠) شخصاً فقط ، وموجود السجن قد تجاوز (٣٠٠) ، لذلك اقترح المفتش على متصرف لواء البصرة نقل السجن من محلة الحالي الكائن في مركز البلدة الى القشلة [٢] التي كانت قشلة العساكر البحرية الموجودة في المناوي بجوار الكزارة والتي هي بيد مهندس الاشغال في البصرة ، ونقل المهندس الى دائرة السجن الحالي واتخاذ السجن مدخراً اليه اذ استحسن ذلك

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٢٣–١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة ، ص١٠ .

[٢] ثكنة عسكرية مستطيلة الشكل تتكون من طابق واحد تحتوي على أربعة اجنحة على هيئة قاعات و محجرات كبيرة صممت لتلبي احتياجات الجند و اقامتهم ، ويتميز الجزء الذي يعلو المدخل بطراز معماري وكان الطابق الأرضي يضم حجرات على الجانبين . ينظر : حسين عبدالقادر محي التميمي ، دفاعات البصرة في العهد العثماني ١٥٤٦– ١٩١٤ ، موسوعة البصرة ، القسم التاريخي ، العدد الأول البصرة، ٢٠١٢ ، ص١٦٨

، وكان ذلك لزوماً تسليم أصحاب الأملاك الى ملاكيها والخلاص من دفع الأجور اذ وافق المتصرف على هذا المقترح [١] .

كذلك بين المفتش أنَّ القشلة لا تصلح سجناً ويمكن افراز قسم منها لجعله سجناً للنساء وانه يمكن افراغها لحالة صالحة لان تكون سجناً بالمبلغ الذي جرى نقله من مادة الايجار لمادة التعميرات من اجل تعمير البناية الاميرية التي كانت في الحلة وتأجيل تعميرها لظهور خلل في بنايتها قبل المباشرة فوق القسم الخراب منها ، لذلك يرجى بأنَّ بأخذ مهندس وزارة الاشغال والمواصلات السجن ويسلم القشلة مع مشتملاتها وإعطاء المساعدة على صرف المبلغ المنقول[٢].

لقد كان للمفتش الإداري دور كبير من خلال اعتراضه على تحويل السجن الى القشلة البحرية التي هي قرب العشار في البصرة من خلال وقوع حادثة أدت الى تشويش السجن وكان اعتراض المفتش على ذلك يعود الى امرين احدهما وقوع القشلة في المحلة التي اتخذت بأطرافها مساكن للأرمن والثاني بعد القشلة عن البصرة فأن ذلك يؤثر على المشتغلين في طرف باب الزبير من السجانين[٣] .

ونظراً لأهمية السجن فقد حث المفتش الاداري على ضرورة الاسراع و تحصينه وتقوية جدرانه الضعيفة الي يمكن نقضها [٤] ، و رأى المفتش أنه من الضروري انشاء سجن جديد في لواء البصرة ويجب أنَّ يكون انشائه خارج باب الزبير في المحل الذي قد اختارته المتصرفية في الأراضي الاميرية ، وأنَّ رسم البناء الذي يتطلب انشاء السجن قد اعدت منذ العام الماضي وهذه كافية لأستيعاب (٤٠٠) محبوس حيث أنَّ المهندس قد خمن لأنشائه عشرة الاف اذ اعطى للمقاولين حسب أسعار بغداد ، واذا عملت الطابوق إدارة السجن واشغلت المساجين بدل العمال الاجراء يمكن اتمامه بأربعة الاف فقط [٥] لأن إدارة السجون قد استخدمت عمالها من المساجين الذين يتراوح عددهم بين ١٠٠ الى ١٥٠ يومياً

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٢٣–١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة ، ص١١ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٧ .

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٢٣–١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة ، ص٤٩ كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٥٢ في ١٩٢٣/١١/٢٣ حول نقل سجن البصرة الى القشلة .

[٤] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٢٣–١٩٢٥ ، المصدر السابق ، ص١٣ . المصدر السابق ، ص١٤ .

[٥] لكوك : وهي عملة نقدية توجد في جزر الكوك وتعادل ١٠٠ الف روبية ، : ينظر : عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية ، بغداد، شركة التجارة للطباعة ، ١٩٥٨ ، ص٤٠ .

يشتغلون بدون اجرة ، كذلك أنَّ مدير السجون العراقية قد طلب من المهندس الاجرائي بالكشف عن قيمة بناية السجن الحالي [١].

لقد وجه المفتش الإداري كتاباً الى دائرة السجون الملكية العراقية بتاريخ السابع و العشرين من شهر تشرين الاول عام ١٩٢٣ أوضح فيه أنَّ المكان لم يكن من الملائم اتخاذه سجناً ويجب التريث في انشاء سجن جديد حتى يتم تخصيص مبلغ مالي ضمن الموازنة للعام المذكور [٢].

قام المفتش الاداري بتوجيه كتاب الى مديرية الاشغال العامة في بغداد بتاريخ السادس من نيسان عام ١٩٢٤ فيما يخص بناء سجن في مدينة البصرة ، ولا امل في الحصول على مبلغ ثمانية الاف روبية لهذا الغرض ، فمن الضروري إحالة الامر الى المهندس الاجرائي ابتغاء بناء سجن اصغر من السجن المزمع انشائه في البصرة ومصاريف تقل كثيراً من المقترح انفاقها [٣].

لم تقتصر السجون على الرجال فقط بل كانت هناك سجون للنساء ، لكنها قليلة جداً اذ استحدثت الحكومة سجناً للنساء في البصرة حيث استئجرت داراً تعود الى صبري حسين محمد افندي ببدل ايجار قدره (٨٠) روبية سنوياً ، ثم ارتفع الايجار الى (١٥٠) روبية سنوياً وكان ذلك عام ١٩٢٤ ، ثم استأجرت داراً اخرى مقابلة لسجن الرجال [٤]

ويتضح من تقارير التفتيش الاداري انه كان متابعاً لكل ما يخص السجون في البصرة ، فضلا عن متابعة تنفيذ بعض العقوبات على المساجين الذين يرومون الهرب من السجن ، فقد اشرف المفتش الاداري في السابع والعشرين من شهر ايلول عام ١٩٢٤ على تنفيذ قرار الحكم بالجلد على احد المسجونين الذي حاول الهرب وحكم عليه بالجلد خمسة وعشرون جلدة ، الا أنَّ راي المفتش كان مع مضاعفة الجلد ثلاث مرات أي بواقع (خمسة وسبعون) جلدة ليكون ذلك رادعاً وللحيلولة دون تكرار العملية [٥].

---

[١] المصدر نفسه ، ص٢١ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٦

[٣] د.ك .ر ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٢٣–١٩٢٥ ، المصدر السابق ، ص٢٣ .

[٤] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١٩ / ٣٢٠٥٠ / و ١٢ ، ١٩٢٤، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة ص١٢ .

[٥] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٦٧ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٢٣–١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، الشغب والاضراب في سجن البصرة ، ص١ .

و أخبر المفتش الإداري متصرف لواء البصرة عن اكتشافه لعملية هروب بعض المساجين ممن تميزوا بالإجرام [١] لذا رأى المفتش انه من الضروري أنَّ يجري الحكم بالضرب على يد هكذا "عصاة متمردين" بالجلد (٢٥) جلدة بالمقرعة وبما أنَّ قانون الجلد يتيح لـ (١٢ جلدة) ولتكون عبرة لغيرهم واما الحالة الحيوية في السجن فهي هادئة وعلى احسن ما يرام كذلك بين المفتش الاداري اسماء المحكومين منهم [٢].

لقد كان المفتش الاداري متابعاً و مهتماً بشؤون السجن في البصرة ، فقد كان يتدخل حتى في تنفيذ العقوبات التي يعاقب بها بعض اولئك الذين يقومون بمحاولات الهرب من السجن [٣] .

وفي عام ١٩٢٤ تم تفتيش سجن البصرة أكثر من مرة واتضح أنَّ عدد المجرمين و الموقوفين بلغ (٤٩٧) في حين أنَّ قدرته الاستيعابية هي (٤٦٠) مجرماً مما حمل إدارة السجن على اشغال الحمامات ايضاً وتخصيصها لسكناهم ، ولما كان السكن في الحمامات التي عادة تستخدم وقت النهار للغسل لا يتلائم مع الصحة يرى المفتش انه من الضروري عدم إيواء المسجونين في المكان المذكور [٤].

اما الموقوفين ممن لم تصدر بحقهم احكام نهائية فقد كان يبلغ عددهم (٣٨) موقوفاً ، و نظراً لضعف امكانيات السجن فقد تم حبسهم مع بقية المحكومين هو الامر الذي انتقده المفتش الاداري لأنهم ابرياء بحكم القانون ولاحتمال أنَّ يؤدي اختلاطهم بالمجرمين الى تغيير اقوالهم مما يؤدي الى عرقلة سير التحقيق لذا من الضروري جداً نقل الموقوفين الى بناية أخرى خارج السجن ، ويجوز أنَّ تكون بجانبه ، وترك المكان المخصص الى الموقوفين الى المسجونين كي لا يبقى ضرورة اسكانهم في الحمامات [٥].

وفي الحادي والعشرين من شهر ايلول عام ١٩٢٥ كتب المفتش الاداري موضحاً انه زار دائرة السجن في البصرة واتضح انها تدفع سنوياً خمسة الاف وتسعمائة روبية عن أجور سجن النساء ، ثم الحقت بالسجن المركزي في البصرة بقصد توسيعه ، اذ أنَّ هذه الأجور

---

[١] المصدر نفسه ، ص٣ .

[٢] عبد الصاحب بن جاسم محكوم ١٥ سنة / زبالة بن مُحَمَّد محكوم ١٥ سنة / عبود بن حاجي سلمان محكوم ١٠ سنة / عبدالحسين بن عبد السيد محكوم ٧ سنوات ، المصدر نفسه ، ص٤ .

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٦٧/ ٣٢٠٥٠ /و ١ ، ١٩٢٣–١٩٢٥، المصدر السابق ، ص٥.

[٤] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ،الديوان ، رقم الملفة ٧٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، تفتيش سجن البصرة عام ١٩٢٤ ، ص٧.

[٥] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ،الديوان ، رقم الملفة ٧٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، تفتيش سجن البصرة عام ١٩٢٤ ، المصدر السابق ، ص٨.

قدرت في عهد الاحتلال البريطاني أي لما كانت المنازل واجورها منخفضة جداً وقد هبطت الى (١٧٠) روبية ، وكانت دائرة السجون تدفعها كالسابق، لذا رأى المفتش الإداري عرض هذه المسألة في المجلس البلدي في البصرة وإعادة تقدير الأجور واتخاذ ما تراه مناسباً [١].

ونظراً لعدم ملائمة السجن المركزي في البصرة فقد كتب المفتش الاداري خلال زيارته في الثاني عشر من شهر تشرين الاول عام ١٩٢٩ ضرورة اكساء الأرضية في داخل السجن، والاعتناء بالطعام المقدم الى المسجونين عن طريق تغيير اللحوم المقدمة الى السجناء والتي كانت من لحوم البقر الى لحوم الأغنام ، مع زيادة كمية الصابون المقدم الى السجناء لغرض التنظيف[٢] .

وفي السياق ذاته قام المفتش الإداري في الثاني من شهر اذار عام ١٩٣٠ بزيارة أخرى الى دائرة السجن المركزي في البصرة من اجل الكشف عن ما تم منه من إجراءات اكساء الأرضية مع الملاحظات التي ذكرت أعلاه ، ووجد أنَّ وجد بأن هذه العملية تكلف مبلغ قدره (٢٦٧) روبية وبما أنَّ مخصصات الاعمار المخصصة لهذه الدائرة كانت طفيفة وليس بالإمكان اجراءها آنذاك، وعليه اجلت هذه الإجراءات الى ميزانية العام التالي [٣].

كرر المفتش الاداري زيارته للبصرة في الثاني والعشرين من شهر اذار عام ١٩٣١ وقام بزيارة الى دائرة السجن في منطقة البصرة ووجد أنَّ ثلاثة أسماء من قائمة الموقوفين في البصرة بأنهم موقوفون من قبل ادارة السجن ، وأنَّ هؤلاء بالنظر لأخر جدول ورد من المتصرفية لم يجد المفتش أسمائهم فيها اثناء عملية التفتيش ، وهذا يدل على أنَّأنَّ قضيتهم قد حسمت سيما وقد مضى على تاريخ التفتيش اكثر من ثلاثة اشهر، اما بقية الموقوفين فهم تحت سلطة المحاكم العدلية ، اذ قام المفتش برفع قائمة بأسمائهم الى الوزارة المختصة للنظر في شؤونهم [٤] ، و قام المفتش بمخاطبة رئاسة هيئة التفتيش الإداري في الرابع

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٦٧ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٢٣-١٩٢٤ ، المصدر السابق ، ص٢، كتاب المفتش الإداري الى دائرة المدير العام للسجون الملكية العراقية العدد ١٩١٩/٢٦ المؤرخ في ١٩٢٥/٩/٢٠.

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٦٧٠٠ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢، ١٩٢٩-١٩٣٣ ، عنوان الملفة ،تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة السجون ص٢٢.

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٥ .

[٤] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٧٤ / ٣١٠٥٠ / و١٣، ١٩٣١-١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة ، ص٢.

والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٣٢ بخصوص الترتيبات التي اتخذتها بِان ملاحظات المفتش الإداري عن حالة السجن في البصرة [١].

وعلى الرغم من المعلومات التي حوتها تقارير التفتيش الاداري وحثها المسؤولين في ادارة سجن البصرة على ضرورة اصلاح البناية وتهيئة الظروف الملائمة للسجناء الا أنَّ ذلك لم يجد نفعاً فقد استمرت الظروف السيئة نفسها وهو ما لا حظه المفتش عند زيارته للسجن في السادس والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٣٣، إذ أوضح أنَّ "**الاكتظاظ الظاهر في السجن سابقاً كان قد الجأ المسؤولين الى إسكان قسم من المسجونين في الحمامات اضطرارياً ، ونقل منهم (٢٠٠) سجين من مسجوني ذلك السجن الى بغداد لاستخدامهم في المشاريع العمرانية ، وقد توفرت السكن ومنع اشغال الحمامات مرة ثانية ، ومن خلال الزيارة لاحظ المفتش ضرورة فصل الموقوفين عن المسجونين قبل تفتيش المفتش الإداري له ، اذ كلف إدارة الاشغال لإنجاز المشروع غير** أنَّ **عدم وجود مخصصات في ميزانيتها في تلك السنة قد اخر الموضوع الى العام اللاحق ...**"، و بين المفتش أيضاً أنَّ السجن الخاص موجود حتى في بناية سجن الموصل الامر الذي من حق مدير السجن إسكان من يرى ضرورة اسكانه ، و أنَّ ما اوردة المفتش بين وجهة نظرة ، لذلك اوعز المفتش الى المسؤولين لاعتبار هذا المحل كسجن اعتيادي يقسم السجناء عليه والأرجح إسكان الاحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦–٢٠ سنة فيه [٢].

لقد وجد المفتش الادري من خلال عملية التفتيش في داخل السجن محلاً بعنوان السجن الخاص بأنه مخصصاً للأحداث من المسجونين او الموقوفين السياسيين أنَّ وجدوا ،ولكن عندما فتشته علم أنَّ المحل المذكور قد خصص لبعض الجناة المتهمين بالقتل والنهب ،وكان عددهم لا يتجاوز ثلاثة مع أنَّ سعة المحل بالنظر لبقية الأماكن تتحمل اضعاف ذلك بكثير ، فإبقاء هؤلاء المحكومين الثلاثة في المكان في رفاه واستراحة تامة مع عدم تأمينها لغيرهم من المحكومين الذين قد يجوز ظروف ارتكابهم الجرم ، قد يستدعي لذلك امر غير صحيح في امر الدخول لهذا المكان، الذي يعتبر من الدرجة الخاصة او الممتازة ولما كان الامتياز المذكور لا يتناسب مع قانون السجون ، رأى المفتش من الضروري الغاء السجن الخاص وتقسيم الجناة عليه ، وتخصيص غرفة واحدة الى الاحداث كلما وجدوا [٣].

---

[١] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و١، ١٩٣٢–١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة ، ص٤٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٤–٤٦.

[٣] د.ك .و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٥٤ / ٣٢٠٥٠ /و١٣، ١٩٣٤ ، المصدر السابق ، ص٨–١٠

وفي عام ١٩٣٥ كان المفتش الاداري يتابع القضايا الخاصة بالموقوفين اذ ثبت ملاحظات تتعلق بطول مدة التوقيف وبقيت قضاياهم دون حسم لذا من الضروري الفات انظار الجهات المختصة بشأن اولئك الذين استمرت مدة توقيفهم اكثر مما يلزم [١].

وفي الثامن والعشرين من شهر اب عام ١٩٣٦ قام المفتش الإداري جعفر حمندي بزيارة تفتيشية الى سجن البصرة ومن خلال التفتيش تبين أنَّ محلات الموقوفين التي خصصتها مديرية الاشغال العامة في بناية سجن البصرة لا تكفي الا لعدد قليل لا يتجاوز (٣٠) موقوفاً ، بينما الموجودين آنذاك ما يقارب المائة ، ولما كان امر توسيع الزنزانات، ضروري جداً وفي غاية العجلة ، مع العلم أنَّ مدير سجن البصرة اخبره أنَّ يسكن الموقوفين في المحلات المخصصة لمنام المسجونين ، مع وجود العدد الهائل وقد يؤثر على سير التحقيق ، لذا أقترح المفتش الإداري مطالبة وزارة الاشغال العامة بتوسيع بناية السجن مع رصد مبالغ كافية لتنظيفها ، و وجه المفتش ايضاً مديرية الاشغال بخصوص تشييد بناية خاصة الى سجن الموقوفين في البصرة [٢]. يتضح من ذلك أنَّ تقارير التفتيش الاداري كانت مهمة جداً في متابعة وملاحقة النواقص والاخطاء التي حدثت في سجون البصرة .

وفي السادس من شهر اذار عام ١٩٣٧ قام المفتش الاداري علي البزركان بتفتيش سجن البصرة المركزي واشار الى وجود مستشفى صغير يحتوي على عشر اسرة وصيدلية و غرفة للعمليات البسيطة، كذلك يوجد طبيب واحد و مضمدين عدد اثنان و اقترح المفتش فحص السجناء يومياً للتأكد من خلوهم من الامراض المعدية لكي لا تنتشر بين السجناء الاخرين [٣].

وفي الثاني والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٣٨ قام المفتش الاداري علي البزركان بتفتيشه لسجن البصرة المركزي اذ اشار في تقريره الى الادارة الجيدة في السجن، فضلاً عن توفير شروط الصحة والسلامة للمسجونين ، ويعد ذلك انعكاساً واضحاً لمتابعة المفتشين الاداريين في السنوات السابقة ، وعلى الرغم من ذلك فقد انتقد المفتش قلة عدد القوة

---

[١] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٠٧٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة ، ص١ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة ٨٣٤٧ / ٣٢٠٥٠ /و١، ١٩٣٦ ،عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة ، ص١٥ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/٨١١٢ / و١ ، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة ، ص٣ .

المسؤولة عن حماية السجن وبلغ عددها (٥٤٥) سجاناً ، لذا أقترح المفتش زيادة عدد السجانين الى (٧٥) سجاناً [١].

وفي الثاني من ايلول ١٩٣٩ قام المفتش الاداري علي البزركان بتفتيش سجن البصرة المركزي ومن خلال الزيارة اشار الى حالة المجانين الموجودين في السجن ، اذ بين أنَّ حالتهم يرثى لها وأنَّ غرفهم كانت وسخة وغير نظيفة ، اضافة الى أنَّ ملابسهم كانت قديمة فات عليها اكثر من شهر تقريباً ، و وجد في الغرفة الواحدة يوجد اكثر من سبعة اشخاص ، علماً أنَّ الغرفة لا تسع الى اكثر من اربعة مساجين لذلك طالب المفتش كل من وزارة الداخلية و متصرفية اللواء و رئاسة السجن على متابعة حالة هؤلاء المجانين و إيجاد حل لمثل هذه الحالة ، كذلك طالب أنَّ يعاملوا معاملة خاصة مع توفير كادر طبي خاص بهم من اجل المعالجة و العمل على تنظيفهم مع تخفيف مدة الحبس الخاصة بهم جراء جناية التي قاموا بها [٢].

ثانياً : الشرطة (١٩٣٤ – ١٩٣٩ م) .

كانت تعرف الشرطة في العهد العثماني بالجندرمة ،ولما احتل البريطانيون البصرة الفوا فيها قوة للمحافظة الامن بدلاً من الجندرمة ، وكانت تعرف بقوة البوليس (Police) اذ دخل فيها الهنود والمسقطيون–نسبة الى مسقط– تحت إدارة ضباط من البريطانيون ، ولما تألفت الحكومة الوطنية نظمت قوة من أبناء البلاد لحفظ الامن وسميت بقوة الشرطة ، وقسمتها على قسمين مشاة وخيالة وعين في كل لواء مديراً للشرطة [٣].

و تتشكل مديرية الشرطة في البصرة من مدير شرطة اللواء ومقرة في مركز اللواء وهو المسؤول عن حفظ الامن الداخلي ، ويساعده عدد من مأموري المراكز في النواحي والمخافر ، اما ديوان مدير شرطة اللواء فيتألف من عدة أقلام وهي قلم الأوراق ، وقلم الحاسبة ، وقلم الشعبة الخاصة ، وشعبة التحري ، و يساعده في مدينة العشار معاون مدير الشرطة ، ومعاون في مدينة البصرة ، ومعاون في الميناء ويتبع كل معاون عدد من مأموري المراكز والمخافر [٤].

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الدوان ، تسلسل الملفة ، ٩٦٠١ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، السجون ، ص١٣ .

[٢] د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٥٤٢ / ٣٢٠٥/ و١٣ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجون الوية البصرة والعمارة والمنتفق ،ص١٢ .

[٣] عبدالمجيد حسن الغزالي ، المصدر السابق، ص٩٨ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٩٨ .

اما معاونية شرطة العشار و كان على رأسها المعاون السيد حسين صالح العالي ومأمور المركز السيد محمود شكري فتاح ، اما مفوض التحقيق السيد رشيد عبيد والسيد يوسف هاشم السويج والسيد قاسم عجيل ، اما مأمور مركز شط العرب فكان عليها السيد عبد الرضا ، اما بخصوص معاونية مدينة البصرة فكان معاونها السيد حلمي رفعت ، اما مأمور المركز السيد خليل الزوين ، ومفوض التحقيق السيد عبد الرحيم الاعظمي ، والسيد شفيق عبد الكريم ، والسيد فؤاد عبدالقادر ، اما مركز شرطة الزبير فكان معاوناً أيضاً السيد حبيب محمد ، وهناك ثلاثة مخافر في الحوطة و البوارين [١] والشالجية ، اما قضاء ابي الخصيب فكان معاونها السيد عبدالله محمد الشبل [٢] ، ومأمور المركز السيد محمد حسن ، موفق التحقيق السيد يوسف جعدان ، اما مركز السيبة فكان معاونها السيد حمدي محمود ، وكان مأمور مركز الفاو السيد محمود شكري صالح ، واما مخفر كوت الزين ومخفر كوت بندر ومخفر القطعة كان عليها السيد إسحاق محمد التميمي [٣].

اما بخصوص معاونية القرنة فكان معاونها السيد عبد اللطيف عبد القادر [٤] ، ومأمور مركزها السيد ياسين طه الريس اما مركز المدينة فكان مأمورها السيد يونس خضر الامارة وكانت هناك توجد عدة من المخافر منها (مخفر الهوير ، ومخفر الصريفة ، الشافي ، الروضة و مخفر الزردان ، ومخفر النشوة [٥].

---

[١] وهي منطقة زراعية تقع على مسافة ٣,٥ اميال على نهر وتمتد من خور الخرنوبية حتى الحدود الإيرانية ويوجد في المنطقة ثمان قرى كبيرة وستة قرى صغيرة ، ومجموع السكان بها ٣٥٠٠ نسمة ، ويوجد بها ١٥٠ كوخ وسكانها من قبيلة الشيخ حسن والعيدان و العتوب ، و تقدر ثروتهم بـ ٥٠.٠٠٠ نخلة و ١٠٠ رأس من الماشية و ١٥٠٠ رأس من الماعز والاغنام و ١٢٠ حصاناً . ينظر : لوريمر ، ج ج ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج١،ص ١٤٤ .

[٢] ولد في الزبير عام ١٩١٢ ، ينتمي الى قبيلة بني وهب ، انهى دراسته الثانوية في البصرة ، دخل الكلية العسكرية على حساب الشرطة ، تخرج برتبة ملازم ثاني ، التحق بالشرطة كمعاون سنة ١٩٣٧ في الناصرية ، وبعدها انتقل الى العشار ومنها الى أبيي الخصيب في ١٩٤١/١/١٦ ، ترفع الى رتبة ملازم ثاني ، كان يؤمن بسلك الشرطة ، توفي في عام ١٩٥٧ م ينظر : عبدالمجيد حسن الغزالي ، المصدر نفسه ، ص١٠٢ .

[٣] عبدالمجيد حسن الغزالي ، المصدر السابق ، ص١٠١ .

[٤] ولد في أبي الخصيب عام ١٩١٥م ينتمي الى اسرة ال عبد الواحد درس في مدارس البصرة ، سافر الى سوريا ، دخل الكلة الامريكية على نفقته الخاصة وبعد الحصول على الشهادة عاد الى العراق ، دخل الكلية العسكرية الملكية في بغداد ، تخرج منها برتبة ملازم ثانٍ ، ثم التحق بمركز السراي ببغداد للتدريب على اعمال السلك ، انتقل بعدها الى القوة السيادة في الديوانية ومنها التحق بدورة ضباط الشرطة في بغداد ، بعد اكمال الدورة عين معاوناً لقضاء علي الغربي ، ثم الى قضاء القورنه ، توفي في عام ١٩٦٣ ، ينظر : عبدالمجيد حسن الغزالي ، المصدر السابق ، ص١٠٣ .

[٥] المصدر نفسه ، ص١٠١ .

وفي الرابع والعشرين من شهر شباط عام ١٩٣٤ قام المفتش الإداري بزيارة مركز شرطة قضاء القرنة و أوضح في تقريره أنَّ هناك بعض الملاحظات منها ضرورة توزيع اعداد الشرطة في اللواء بشكل يتفق مع الحاجة الفعلية لكل قضاء وناحية، ورأى المفتش انه في وسع مديرية الشرطة توزيع قوات الالوية بشكل متوازن بحسب الحاجة الفعلية، و أنَّ من الممكن تدارك عدد الشرطة الخيالة المنسوبة لقضاء القرنة بتخفيف عدد المشاة فيها ، لذا اقترح المفتش إصدار الامر لأجراء ما يلزم في هذا الصدد لتعلق المسألة بالأمن العام وصيانته [١].

وفي الثاني والعشرين من شهر اذار عام ١٩٣٦ قام المفتش الإداري بدري السويدي بتفتيش مركز شرطة ابي الخصيب وقد دون بعض الملاحظات منها الموظفون في المركز، إذ أنَّ المركز يتكون من مأمور وعددهم اثنان حيث أنَّ السيد عبد الرضا جابر، اما القوة فتتألف من (١٤) شرطياً ومع شرطة المشاة والخيالة يصبح العدد (٣٢) ويتم توزيعهم (٤) في مركز اليهودي[٢] و (٢٤) في مركز يوسفان ، اما عدد الشرطة البلامة (٤) اثنان منهم يشتغلان في ابي الخصيب بصفة شرطي مشاة واثنان في مدخل نهر أبي الخصيب، وأنَّ اشغالهم مقتصرة على اجراء الدوريات في النهر، و يوجد زورقان يعودان لهذا المركز احدهما يعمل قرب المركز والأخر في مدخل النهر، ومن خلال عملية التفتيش اصدر المفتش بعض التعليمات ووصفها بحالة جيدة انهما لا يزال بحاجة الى الصبغ، وتبديل الوسادات، لأنها قديمة و لاحظ المفتش الإداري في موسم التمور وجود عدد من الجراديغ يستأجرون زورقاً تجارياً يبقى تحت تصرف الشرطة خلال تلك المدة ، وهذا له فائدة ، عظيمة و يرى أنَّ الابلام مفيدة حيث عند مرورها لا تحدث ضجة او ضوضاء الا أنَّ مجال عملها محدود [٣] .

---

[١] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٣٧ /٣٢٠٥٠ /و١ ، عنوان الملفة ، رئاسة التفتيش الإداري لوزارة الداخلية ، تفتيش لواء البصرة رقم الكتاب ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٤ / ت . أ ص١١ .

[٢] عبارة عن نهر ويقع جنوب نهر الابلة بمسافة عشرين كيلومتر الا انه لم يحافظ على طوله فقد انطمر بعضه وبقي القسم الاخر ويبعد عن نهر ابي الخصيب بمقدار فرسخ واحد ويقابل جهة النهر الذي يقع في الجانب الشرقي من نهر دجلة وتسمية النهر باسم اليهودي نسبة الى طبيب اسمه (ماسر)كان يعمل في البصرة وحصل على قطيعة من قبل هارون الرشيد وهو طبيب ماهر الا انه لقب اليهودي وهو اسم الشهرة الغالب عليه وتسمى حاليا قرية الحمزة وبقي هذا الاسم ملازماً للقرية حتى عام ١٩٥٦ . ينظر : ياسين صالح العبود ، المصدر السابق ، ٢٠١٣ ، ص٧٥ .

[٣] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٨ /٣٢٠٥٠ /و١ ،١٩٣٦-١٩٣٧ عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب ، ص١ .

اما وسائط الاتصال فلا توجد في هذا المركز وأنَّ الاتصال بجري بواسطة دائرة التلفون، اما التدريب فيجري صبيحة كل يوم لمدة ساعة واحدة يقوم خلالها مأمور المركز بتعليم الافراد على كيفية استخدام الاسلحة ، فضلاً عن كيفية التعامل مع المواطنين[١] .

اما بالنسبة للأزياء فأن مركز شرطة ابي الخصيب من النقص في التجهيزات حسب افادة مأمور المركز كذلك قام المفتش بتدقيق دفاتر الخدمة العائدة الى الافراد في المركز فتبين انها مطابقة للسجل في المراكز [٢]، اما الأسلحة الاميرية فقد أوضح المفتش بانه يوجد زيت للبنادق في المستودع ، و يوجد سرير واحد محفوظ في المستودع يستعمل من قبل مأمور المركز ، كذلك الأسلحة الموجودة لدى الحراس (٢٦) بندقية مختلفة الأنواع غير أنَّ اغلبها من نوع المارتيني، حيث يجري تنظيف هذه البنادق من قبل الافراد ، كذلك يقوم مأمور المركز بتفتيشها صبيحة كل يوم ثلاثاء [٣].

اما صحة افراد الشرطة في مركز القضاء فقد أصيب عدد ضئيل من أفراد القوة بداء الملاريا ، لذلك لا يمكن القيام بالألعاب الرياضية، نظراً لقلة موجود القوة القتالية بتأدية وظائفها، أنَّ الإسعافات الأولية كانت خالية والتضميد البيطري اذ لا يوجد مضمد بيطري في هذا المركز الا انه يوجد واحد في مخفر شرطة اليهودي ، وهذا قد جرى تدريبه على كل الأمور البيطرية في بغداد [٤] .

واضافة الى اعداد شرطة المركز بدنياً وعسكرياً ، فقد كان افراد الشرطة يتلقون دروساً ليلية تبدأ الساعة السابعة مساءً ولمدة ثلاث ساعات لتلقي الدروس في مدرسة الأميين المجاورة لمركز الشرطة [٥].

كذلك كانت تجري تعهدات بشان طعام الموقوفين من قبل المتعهد، ويقوم الملتزم بتجهيز طعام الموقوفين للمراكز كافة، ويمنح كل موقوف طعاماً مرتين في اليوم ، وذلك من الساعة ١١–١٢ ظهراً حتى الساعة الخامسة مساءً ، وقد يسمح لكل منهم اختيار

---

[١] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٨ /٣٢٠٥٠ /و١ ،١٩٣٦–١٩٣٧ عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب، ص٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٣ .

[٣] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٨ /٣٢٠٥٠ /و١ ،١٩٣٦–١٩٣٧ المصدر السابق ، ص٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٧ .

[٥] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠٢٧ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ١٩٣٦ عنوان الملفة ، تقارير تفيش الشرطة في لواء البصرة ، ص٨ .

الطعام ، وتحصل الأكثرية على نوع الطعام الذي يرغبون فيه ، حيث يكون سعر الطعام للموقوفين (١٦) فلساً لكل موقوف يومياً [١].

وكانت ناحية السيبة من ضمن اهتمامات المفتش الاداري ، اذ قام بتفتيش مركز الناحية في العاشر من شهر حزيران عام ١٩٣٦ و اوضح أنَّ قيادة الشرطة في هذه الناحية أسندت الى مفوض من الدرجة الثالثة وهو السيد رشيد صالح ، اما القوة فتتكون من أربعة عشر مشاة وعامل واحد و سائق زورق واحد و ستة افراد بلامة ، علمنا أنَّ الشرطة تستأجر زورق بخاري تستخدمه في مصلحة الشرطة ولكنها تصرف عله مواد الوقود ، كذلك تم الاطلاع على سجل المصروفات العائد للشرطة ، لذلك من الضروري شراء زورق بخاريي لمصلحة الاخيرة [٢] .

ومما لاحظه المفتش الاداري أنَّ الاسلحة التي بحوزة رجال الشرطة كانت نظيفة وأوعز ذلك الى مراقبة مأمور المركز لعمليات الادامة بشكل اسبوعي[٣]. و وجد المفتش الاداري أنَّ هناك سجلاً للجرائم منظم بشكل صحيح رتبت فيه الدعوى حسب تواريخها ، فضلاً عن وجود سجلاً للمجرمين الهاربين من السجن او من التجنيد الإلزامي[٤]،

ومما ثبتته تقارير التفتيش الاداري أنَّ عدد افراد الشرطة يكون غير كافياً في موسم جني التمور وذلك لأن مناطق البصرة ولاسيما السيبة وشط العرب وابي الخصيب تستقبل اعداد كبيرة من العمال الذين يعملون في مكابس التمور (الجراديغ) قد تصل اعداد كبيرة ولذاك فأن القوة الموجودة لم تكن كافية لتأمين الأمن ، وأما في سائر الأوقات فأنها كافية [٥].

وفي الحادي عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٧ قام المفتش بتفتيش شرطة الشافي والصريفة وقدم مجموعة من الملاحظات أهمها عن طبيعة العمل في المركز والسجلات الموجودة فيه اضافة الى تعداد القوة وما الى ذلك من الامور التنظيمية في مركز

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٨ /٣٢٠٥٠ /و١ ،١٩٣٦–١٩٣٧ المصدر السابق ، ص٨ .

[٢] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٨–١٩٣٩ عنوان الملفة ، تفتيش ناحة السيبة ، ص٣٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٣٨ .

[٥] د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٧٩١٨ /٣٢٠٥٠ /و١ ،١٩٣٦–١٩٣٧ ،المصدر السابق ، ص١٤ – ١٧.

الشرطة والأسلحة الموجودة، و بين المفتش أنَّ اعداد الاسلحة لم تكن كافية وكثيراً ما كان افراد الشرطة يعمدون الى الاستعارة من العشائر المنتشرة في المنطقة[١] .

وفي العام نفسه قام المفتش الإداري بتفتيش مركز شرطة الكرمة ودون بعض الملاحظات منها ما تعلق بالبناء والموجودات العينية المتوفرة ، فضلاً عن اعداد القوة التي تألفت من رئيس عرفاء و(٤) شرطة مشاة و (٤) خيالة ، ويوجد شرطي مشاة واحد في الجسر وهذا يقوم بجمع التذاكر المرور من سواق السيارات الذاهبة الى العمارة وأنَّ هذه التذاكر تمنح من قبل مأمور يدعى إبراهيم بن عبد الباقي الذي يقوم بفحص السيارات واللوازم الاحتياطية قبل مغادرتها ، ولا يسمح للسيارة أنَّ تغادر البصرة بدون هذه التذكرة ، وأنَّ الشرطي الموظف قرب الجسر يقوم بجمعها وتقدم الى مركز شرطة الميناء في كل أسبوعين مرة واحدة [٢] .

و تعرض تقرير التفتيش الإداري الى الألبسة التي توزع على افراد الشرطة، منبهاً الى ضرورة العناية بنظافتها ، فضلاً عن الاهتمام بالأسلحة وأعلاف الخيول التابعة للمركز العناية بالإسطبلات ونظافتها [٣] .

وفي الثامن عشر من شهر شباط عام ١٩٣٧ قام المفتش الإداري بتفيش مركز شرطة حمدان و ذكر انه يوجد مأمور للمركز وأربعة افراد شرطة خيالة ، وكان من بين الأعمال التي يقوم بها المأمور بالإضافة الى وظيفته هي قيامه بتعليم الأفراد القراءة والكتابة يومياً من الساعة السادسة وحتى الساعة الثامنة ليلاً وكان كفوء في أدارته للمخفر والواجبات الأخرى ، لذا أوصى المفتش بترفيعه، وكان على افراد الشرطة القيام بدوريات يومية بعد انتهاء وقت التدريس وهذه الدوريات تجوب القرى وعددها (١٧) قرية و تقوم بمراقبة الحراس الليليين[٤].

أما وسائط الاتصال فقد أشار المفتش الى عدم وجود تلفون في المركز، وستزداد الكفاءة لو تم نصب واحد فيه ،اذ أنَّ القرية تبعد نحو مسافة ميلين عن الطريق العام ،اما التدريب فيجري لمدة ساعة واحدة يومياً ،وعند فحص الافراد بتدريب المشاة والأسلحة فكانت

---

[١] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٧ ،عنوان الملفة ، تقارير تفتيش مخفر شرطة الشافي والصريفة والمجر الكبير ، ص٧٤-٧٥ ؛كتاب ضابط تفتيش الشرطة للمنطقة الرابعة المرقم ٢٢٠ و ٢٢١ المؤرخ في ١٤و ١٦ / ١٩٣٧/٤ الى وزارة الداخلية حول تفتيش مخافر شرطة الشافي والصريفة .

[٢] د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ،عنوان الملفة ، تفتيش مركز شرطة الكرمة ، ص١١٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١١٤ .

[٤] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١٣٣ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ،عنوان الملفة ، تفتيش مركز شرطة حمدان ، ص١٠٩ .

الحركات مرضية ، لم تجري تمارين الرمي بالبنادق منذ مدة طويلة ، وكانت ازياء الافراد نظيفة أيضاً ، اذ لا يوجد تجهيزات اميرية في المستودع اذ يوجد (٥٠٠) خرطوش في المركز ولكن لا توجد جياد ، اما السجل اليومي فكان مرتب وتدون فيه جميع الشكاوي ويخبر عنها في أبي الخصيب بواسطة اتصال تلفوني او بتحرير خطاب رسمي، اما البناء فأن البناية دار خصوصية غرفتان منها مؤجرتان الى الشرطة بمبلغ (٥٠٠) فلس شهرياً وان الجدران معمولة من اللبن وقد جرى رشقها حديثاً أنَّ السجلات المخصصة للشرطة كافية [١]، ولاحظ المفتش أيضاً أنَّ اغلب افراد هذا المخفر قد خدموا في السلك لمدة طويلة ومنهم من خدم فيه ما يزيد على (١٨) سنة ومما يدعوا الى الايضاح ملاحظة اهتمامهم الشخصي وقيافتهم واظهارهم بمظهر النشاط والاناقة [٢].

وفي العام نفسه قام المفتش الاداري بتفتيش مركز كوت بندر الذي اوضح ضرورة توفير بناية جديدة له وفي مكان بارز بما يظهر هيبة الدولة العراقية ومكانة الشرطة ، و أوصى المفتش بضرورة توفير المستلزمات اللازمة لأفراد الشرطة في ذلك المركز [٣] .

وفي السابع من شهر اذار عام ١٩٣٧ قام المفتش الاداري بتفتيش مركز شرطة السيبة وقد دون بعض الملاحظات منها ما تعلق بافراد الشرطة العاملين في المركز عددهم لم يتجاوز ستة افراد كان عليهم ضبط الامن والنظام في السيبة ، ومنع حالات التهريب فضلاً عن مراقبة على الطريق العام البصرة – السيبة – الفاو [٤] . واشار التقرير الى عدم وجود أي شرطي خيال في مركز شرطة السيبة كذلك يوجد زورق بخاري مؤجر من احد سكان السيبة بمبلغ (٤٤٠) فلساً يومياً وأنَّ الحكومة تتكبد مصروفات النفط والدهن والبنزين الذي يستهلكه هذا الزورق ، ويتم اجراء الدوريات بواسطته وذلك من السيبة الى كوت بندر وأنَّ منطقة السيبة تقع في وسط هاتين القريتين اذ أنَّ قرية كوت بندر تقع في الجهة المنحدرة من النهر وقرية العامة تقع في الجهة الشمالية وأنَّ المسافة بينها هي (٣٠) ميلاً تقريباً ، وهذا الزورق قديم وبطيء الحركة وأنَّ السجل الخاص بالمصروفات كان منظم وفيه تم ادراج

---

[١] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١٣٣ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ،عنوان الملفة ، تفتيش مركز شرطة حمدان ، ص١١٠ .

[٢] د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ،عنوان الملفة تفتيش مركز شرطة حمدان ، المصدر السابق ، ص١١١.

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٠ كتاب رئيس الهيئة التفتيشية الخاصة الى وزارة الداخلية حول تفتيش مركز شرطة كوت بندر المرقم ٢٦٠ / بتاريخ ١٩٣٧/٥/٢٠ .

[٤] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١٢٤ /٣٢٠٥٠ /و١ ،١٩٣٦-١٩٣٧ ،عنوان الملفة ، تفتيش مركز شرطة السيبة ، ص٩٩ .

الأماكن التي يتوجه اليها الزورق وأنَّ هذه التفاصيل ترسل الى دائرة مدير الشرطة في نهاية كل شهر [١].

اما وسائط المخابرة والتدريب فكان يوجد ارتباط تلفوني بين البصرة والسيبة اما التدريب يجري ساعتين باليوم ، وبخصوص الأسلحة والتجهيزات الاميرية أنَّ البنادق بحالة جيدة وهي طويلة ومن طراز ١٩١٤ لقد جرى تفتيشها وتصليحها من قبل مأمور المركز [٢].اما الطعام فقد كان يوفر عن طريق متعهد يقوم بتجهير المركز فيه [٣].

ومن بين المراكز التي زارها المفتش الاداري هو مركز شرطة التنومة في الحادي عشر من شهر اذار عام ١٩٣٧، ولم يكن عمل المفتش الاداري مقتصراً على تسجيل الملاحظات على الواقع الخدمي و احوال الشرطة في اللواء و الاقضية التابعة له و انما تعدى ذلك الى تقديم العديد من المقترحات التي هدف من ورائها الى تحسين الظروف التي يعيشها افراد الشرطة و المسجونين على حداً سواء ، و تعدى اهتمام المفتش الاداري الى مسألة مهمة وهي حالة الجياد الموجودة في المراكز وكذلك التسليح و اوقات التدريب و مسألة تعليم افراد الشرطة من الاميين لمبادئ القراءة و الكتابة [٤].

كذلك أوصي المفتش بضرورة اجراء مفاوضات مع صاحب البساتين والأرض المشيد عليها المركز والطلب اليه تشييد دور من الطين للأفراد وبإمكانه استيفاء النفقات التي يصرفها لهذا الامر بغرفة ايجار عن الدور المذكورة لأن الافراد كانوا يسكنون في الصرائف وهذه شديدة الحر وغير مريحة في موسم الصيف ، لذا كان من المهم للأفراد وعوائلهم لو تم انشاء هذه الدور لا يتطلب لها كثيراً من النفقات حيث لا تزيد كلفة الدار الواحدة ثلاثة دنانير ، و يوجد في ساحة المركز بئر غير مستعمل وقديم وفيه مياه قذرة ، وقد اصبح بؤرة لتوليد البعوض ، فينبغي هدمه لأنه ليس هناك فائدة من وجوده، اما مواقف الجياد فيجب توسيع الثقوب الموجودة في الجدار كي يتسرب الهواء الى الجياد [٥] .

---

[١] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١٢٤ /٣٢٠٥٠ /و١ ،١٩٣٦-١٩٣٧ ،عنوان الملفة ، تفتيش مركز شرطة السيبة المصدر السابق ، ص١٠٠ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٠١ .

[٣] د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

[٤] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، تقارير تفتيش مركز شرطة التنومة ، ص ٨٠ .

[٥] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، تقارير تفتيش مركز شرطة التنومة ، ص٨٢ .

وفي الثاني عشر من شهر اذار عام ١٩٣٧، قام المفتش الإداري بزيارة تفتيشية الى مركز شرطة التنومة، حيث بين القوة الموجودة في ذلك المركز[١] ، فضلاً عن بيان الموجودات في المركز من البسة الشرطة و اسلحة وأثاث واعداد الخيول وكذلك السجل اليومي الذي كان منظماً ومحفوظاً عند كاتب المركز [٢].

وفي الرابع عشر من الشهر المذكور كرر الزيارة لمركز شرطة التنومة، اذ أوضح يوجد عدد وافر من الافراد ، توزع الدوريات الى القرى المار ذكرها من الساعة ١٢ ليلاً حتى الساعة الرابعة صباحاً و توجد ثمان قرى تابعة الى منطقة التنومة عدد دورها كما يأتي :

١- التنومة – ٢٥٠ داراً
٢- كوت الجوع –١٥٠ داراً
٣- الصالحية الأولى – ١٣٠ داراً
٤- الصالحية الثانية –١٦٠ داراً
٥- كوت الكوام – ١٧٠ داراً
٦- كردلان – ١٢٠ داراً
٧- نهر حسن – ١٠٠ داراً
٨- كباسي الكبير – ٢٠٠ داراً

اذ تبعد الكباسي مسافة ساعة ونصف مشياً على الاقدام من مركز شرطة الحوطة ، حيث تتوجه الدوريات الى قريتي الصالحية الأولى والثانية بواسطة قارب، اما قريتي كوت الكوام والكباسي الكبير فتصلها دوريات خيالة [٣].

اما الشرطة الخيالة فيوجد عريف واحد وثلاثة افراد شرطة خيالة ، و تقوم الشرطة الخيالة بأجراء الدوريات في قريتي كوت الكوام والكباسي، المرتبات الأخرى يوجد زورق بخاري من نوع (كريسلر) امريكي الصنع الحق بهذا المركز في عام ١٩٣٤ ، لذا يتطلب جلب ادواته من هناك عند الحاجة ،وكان غير صالح للاستعمال بالمرة وانه لتبذر لو صرفت المبالغ لتصليحه ، مع العلم بانه قد اوقف عن العمل من جراء العطل الذي أصابه وقع وضع على رافعات خشبية منذ الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٧،ولا

---

[١] المصدر نفسه ، ص٨٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٨٣ .

[٣] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٠٥٥ /٣٢٠٥٠ /و١٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، تقارير تفتيش الشرطة ، تفتيش مركز شرطة التنومة ، ص١ .

يوجد سائق له وبالنظر الى الحاجة الماسة يحتاج سائق له وتوفير مبلغ من المال لتصليحه حتى يقوم بالواجب [١].

اما القوارب يوجد قارب واحد وهو بحالة جيدة ، اما وسائط الاتصال فيوجد تلفون بهذا المركز متصل بالجهاز الرئيس بالعشار ،ويمكن التكلم بواسطته الى كافة الجهات سيما مع مخفري شرطة الشلامجة والبوارين ، فيتم تدريب الافراد لمدة ساعة واحدة يومياً ،لم تجر تمارين الرمي بالبنادق منذ مدة طويلة ،ولا توجد الوسائط اللازمة الخاصة بهذه التمارين [٢].

اما الاسلحة فكانت نظيفة وصالحة ولا يوجد نقص فيها، العتاد يوجد (٥٠) خرطوش لدى كل شرطي ، العتاد الاحتياطي صندوق واحد فيه (١٠٠٠) طلقة ، و يوجد في المركز مسدسين من نوع ويبلي بحالة جيدة ، اما الأسلحة المصادرة يوجد في المركز بندقيتين مارتيني صودرتا في قضية سرقة وان احداها قد رفعت فوهتها من قبل صاحبها لإمكان حملها تحت العباءة ، و توجد بندقية صيد من الطراز القديم وأخرى مثلها ذات فوهتين صودرتا في احدى القضايا ، لقد اشرت الأسلحة المار ذكرها في سجل الأحوال بصورة منتظمة ولحد التاريخ [٣].

وفي الخامس من شهر شباط عام ١٩٣٧ قام المفتش الإداري مركز شرطة البوارين [٤] ، وقد دون بعض الملاحظات وهي كالاتي :-

١- القوة : يوجد شرطي واحد و (و (٧) شرطة مشاة ، اما العدد الموجود الشرطي الأول و (٦) شرطة مشاة حيث كان شرطي واحد مشاة في الدورية ، وأنَّ خيالة الافراد جيدة ولا يوجد نقص في التجهيزات .

٢- البنادق ، كانت البنادق نظيفة والزيت متوفر في المستودع وأنَّ العتاد الموجود لدى الافراد نظف وأنَّ صفوف الرصاص كانت نظيفة ايضاً .

---

[١] د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٠٥٥ /٣٢٠٥٠ /و١٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، تقارير تفتيش الشرطة ، تفتيش مركز شرطة التنومة ، ص٢

[٢] المصدر نفسه ، ص٣ .

[٣] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٤٥٣ /٣٢٠٥٠ /و١٣ ،١٩٣٧-١٩٣٩ ، ، ص٥

[٤] هي منطقة زراعية تقع على مسافة ٣,٥ اميال على نهر وتمتد من خور الخرنوبية حتى الحدود الإيرانية ويوجد في المنطقة ثمان قرى كبيرة وستة قرى صغيرة ، ومجموع السكان بها ٣٥٠٠ نسمة ، ويوجد بها ١٥٠ كوخ وسكانها من قبيلة الشيخ حسن والعبدان و العتوب ، و تقدر ثروتهم بـ ٥٠.٠٠٠ نخلة و ١٠٠ رأس من الماشية و ١٥٠٠ رأس من الماعز والاغنام و ١٢٠ حصاناً . ينظر : لوريمر ، ج ج ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج١ ، الدوحة ، د .ن ، د .ت ،ص ١٤٤ .

٣- البناء : هذا المركز معمول من اللبن ويحتوي على غرفتين من القصب جعله نظيفاً حيث ان الجدران لم يجر رشقها على الوجه و ان السقف ينضح كثيراً ، يجب رفع الاعلام القديمة والممزقة الموضوعة على الجدران [١].

يقع هذا المركز على مفرق النهر الذي يفصل الحدود العراقية- الإيرانية وان الحكومة الأخيرة قد شيدت مخفراً من النظامية في الجهة المقابلة وفيه ثمانية رجال ، و أنْ عوائل الشرطة تسكن في اكواخ صغيرة كائنة على الجهة الأخرى من نهر صغير دون أنَّ تدفع ايجار ما .

٤- اما العتاد الاحتياطي فيوجد صندوقان يحتوي كل منها على (١٠٠٠) خرطوش ويوجد بحيازة (٦) افراد خرطوش لكل منهم وان التدريب على السلاح جيد ويجري لمدة ساعة واحدة يومياً .

٥- الدوريات : تخرج دورية مؤلفة من شرطيين مشاة الى القصبة ودورية أخرى مؤلفة من شرطيين أيضا الى قرية البوارين وهذه تخرج من الساعة الثامنة مساءً حتى منتصف الليل ، اذ يوجد (١٥-١٦) قرية في هذه المنطقة ويخرج امر المركز كل ليلتين او ثلاثة ليالي بإجراء الدوريات النهرية في المحلات الممتدة الى شط العرب .

٦- وسائط الاتصال: يوجد ارتباط تلفوني بين هذا المركز ومركز الشلامجة وقد جرى ذلك منذ ثلاث سنوات [٢].

٧- الأثاث الاميرية : يوجد اسرة منام احدهم اخذ الى العشار و (٢) صندوق عتاد و(١) سلسلة حديدية و (١) قارب و (٣) قبعات و (٢) مصباح و (٢) منضدة ، ويجب ادخال هذه الأثاث في سجل المخفر يومياً ، لذا أقترح المفتش ما يأتي:

١-يجب تجهيز المركز بجرارات خشبية بغية وضع السجلات عليه .

٢-ينبغي اجراء الترتيبات اللازمة الى السقف قبل حلول موسم الامطار .

٣-ينبغي ارسال كافة السجلات والأوراق القديمة الموجودة في المخفر الى التنومة .

٤-يجب تنظيم قائمة تحتوي على أسماء القرى ومختاريها وتعليقها في المركز اذ أنَّأنَّ امره لم يكن متأكد من عدد القرى الموجودة في المنطقة [٣].

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، المصدر عنوان الملفة ، تقارير تفتيش الشرطة ، تفتيش مركز شرطة البوارين ، ص٨٦ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٨٧-٨٨ .

[٣] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، المصدر عنوان الملفة ، تقارير تفتيش الشرطة ، تفتيش مركز شرطة البوارين ، ص٨٩ .

وفي السادس عشر من شهر اذار عام ١٩٣٧ قام المفتش الاداري بزيارة الى مركز شرطة التنومة واطلع على حالة المركز هناك [١]. وأقترح المفتش الاداري:-

١-يتكبد المسافرون وغيرهم صعوبة لا يستهان بها لدى عبورهم النهر وذلك لعدم وجود رصيف مكن الزورق البخاري او القارب أنَّ يلحق به بغية النزول الى حافة النهر وفي الحال المسافر يقطر الأشخاص الذين يعبرون النهر في زورق بخاري أنَّ يستأجروا قارباً من مسافة (١٠) ياردات ليتسنى لهم النزول الى حافة النهر فمن الضروري بناء رصيف في تلك الجهة من النهر .

٢-يجب تجهيز هذا المركز بسيارة مسلحة وهذه تكون ذات فائدة عظيمة وتأثير قوي على العشائر الساكنة في تلك المنطقة وتزويد كثافة الشرطة في هذه الناحية [٢].

وفي الحادي والعشرين من شهر نيسان في العام نفسه قام المفتش الإداري بتفتيش مركزي الصريفة و العزير وبين بعض الملاحظات الخاصة بالمركزين و منها اعداد عناصره واسلحتهم فضلاً عن تجهيزات واثاث المركز، وأقترح المفتش الإداري بما يأتي :

١- ينبغي على كاتب المركز أنَّ يقوم بتدريس الافراد على أصول القراءة والكتابة لمدة نصف ساعة يومياً على الأقل .

٢- يجب تجهيز كل مركز بمنضدة كبيرة وكرسي .

٣- تبديل المصباح اذ انه ينضح .

٤- يوجد حبل تنظيف واحد في المركز فينبغي تزويد كل شرطي بحبل لتنظيف بندقيته .

٥- يجب تجهيز المركز بعلم جديد .

٦- ينبغي اجراء التنقلات بين الافراد لكل (١٨) شهراً مرة واحدة وهذا مما يوفر لهم أجور النقل حيث أنَّ الحكومة لا تتكلف بدفع مصاريف سفرهم وامتعتهم وعوائلهم بل أنَّ يتكبدونها من كيسهم الخاص [٣].

---

[١] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، المصدر عنوان الملفة ، تقارير تفتيش الشرطة ، تفتيش مركز شرطة البوارين ، ص٩١.

[٢] المصدر نفسه ص٩٨ .

[٣] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، تقارير تفتيش الشرطة ، المصدر السابق ، ص٢٤ – ٢٥ ؛ كتاب رئاسة الهيئة التفتيشية الخاصة الى وزارة الداخلية تفتيش مخفري شرطة الصريفة والعزير المرقمين ٣٨١ و ٣٨٢ و المؤرخين في ١٩٣٧/١١/٣٠ .

اما مركز شرطة البصرة الواقع في مركز اللواء فقد زاره المفتش في السادس عشر من شهر ايار عام ١٩٣٧ وقدم مجموعة من الملاحظات حول المركز ومن أهمها والتي لم تكن تختلف كثيراً عن تلك التي قدمها للمراكز الأخرى، مع التأكيد على ضرورة تطوير عمل الشرطة وذلك للضرورات الامنية [١].

وفي الرابع والعشرين من الشهر المذكور قام المفتش الاداري بزيارة الى مركز شرطة الفاو، اذ انه علم من قبل مأمور المركز بانه في النية انشاء مخفر للشرطة في محل يسمى الفداغية كائن بين الفاو وكوت بندر، وعند توجه المفتش الى المحل المذكور اذ تم مشاهدة كوخ معمول من الطين حالته العمرانية يرثى لها بغض النظر عما كان يحوي من الاقذار والاوساخ اذ انه كان مخفراً للكمارك في عهد الحكومة العثمانية ، ومن خلال النظر اليه من غير الملائم أنَّ يصبح هذا المحل مخفراً للشرطة وذلك للأسباب الاتية :-

١- أنَّ المحل المذكور لا يقع على ضفة النهر بل انه على جدول ماء يبعد نحو ٨٠ يارد من النهر وكانت داخل الحدائق ، و أنَّ النهر يبعد نحو ٣٠٠ يارد عن السدة .

٢- في الواقع أنَّ هذا المحل غير مكشوف ويصعب رؤية المناظر .

٣- أنَّ الغاية المقصودة والفائدة المتوخاة من انشاء مخفر للشرطة في هذا البناء القديم فمن الضروري وجود مخفر للشرطة ف هذه المنطقة فينبغي تشيده بشكل لائق وجيد وذلك على ضفة النهر حيث يصبح بإمكان الافراد أنَّ يشاهدوا ويروا ما قد يحدث في النهر و يكون كل شيء مار من امامهم [٢].

وفي الخامس والعشرين من شهر حزيران عام ١٩٣٧قام المفتش بزيارة مركز شرطة الصريفة ومن خلال ذلك تبين أنَّ القوة تتألف من نائب عريف واحد وأربعة شرطة مشاة ، الا أنَّ الموجود شرطيا مشاة و أنَّ نائب العريف قد ترك المركز مع شرطي مشاة بناء على الاخبار الواقع حول حدوث نزاع بين الشيخ طاهر و وكيل أملاك المنديل ، حيث ارسل شرطي مشاة واحد الى المشفى كذلك لوحظ انه لا يوجد زيت للبنادق في المركز [٣] .

---

[١] كتاب رئاسة الهيئة التفتيشية الخاصة الى وزارة الداخلية تفتيش مخفري شرطة الصريفة والعزير المرقمين ٣٨١ و ٣٨٢ و المؤرخين في ١٩٣٧/١١/٣٠، ص٦٤.

[٢] المصدر نفسه ، ص٦٥-٦٧ .

[٣] د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، تقارير تفتيش الشرطة في لواء البصرة كتاب مفتش الشرطة الرابعة في البصرة المرقم ٣٨٩ والمؤرخ في ١٩٣٧/٦/١٢ ، حول موضوع تفتيش مركز شرطة الفاو الى وزارة الداخلية ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

و في الثامن من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٧ قام المفتش الإداري بتفتيش مركز شرطة الزبير اذ لوحظ أنَّ الترفيعات المتعلقة بالأفراد الذين جاءت سجلاتهم مرضية [١] و اشار التقرير الى كل ما موجود في المركز المذكور ومما ميز مركز الزبير انه الناحية المذكورة تقع في مكان حرج يتمثل بارتفاع جرائم التهريب، فضلاً عن وجود الكثير من البدو الرحل الذي يتبعون لدول أخرى [٢] .

و قدم التقرير وصفاً دقيقاً لما كان موجوداً في المركز المذكور[٣]، و اشارَ الى أنَّ الدروس الليلية التي كانت تعطى لعناصر المركز، فضلاً عن الاطعمة التي تقدم الى الموقوفين الذي كان مأمور المركز يقوم بفحصه الطعام اثناء تجهيزه [٤].

اما مركز الشلامجة الحدودي فقد تعرض لزيارة المفتش الاداري في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٣٨،وقدم تقريراً مفصلاً وأورد بعض الملاحظات ومنها البناء وعدد الاسطبلات وكل ما يتعلق بالأمور الاخرى من الاسلحة والمعدات الاخرى ، فضلاً عن السجلات التي نظمت عمل المركز وأتضح من خلال التقرير أنَّ الموجودات متشابهة تقريباً في كل المراكز التي زارها المفتشين الاداريين في السنوات اللاحقة ، واتضح فيها ضعف الامكانيات وتواضعها[٥] لذلك أقترح المفتش الإداري ضرورة دعم تلك المراكز بكل الامكانات المتاحة لتمكينها من المحافظة على الامن الداخلي [٦] .

وفي السادس من شهر شباط عام ١٩٣٨ قام المفتش الاداري بزيارة لمديرية شرطة لواء البصرة، وحثهم خلالها على تأسيس مراكز جديدة في اللواء وذلك نظراً لما لها من الاهمية العظمى و التأثير على هذا الموضوع يعد تعذر وجود التخصيصات الكافية لهذا الغرض اذ

---

[١] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١٥١ /٣٢٠٥٠ /و٣ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ،عنوان الملفة ، تقارير تفتيش الشرطة ، تفتيش مركز شرطة الزبير ، ص ٢٥-٢٧ .

[٢] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ،المصدر السابق ، ص٢٩-٣٠

[٣] المصدر نفسه ، ص ٣١ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٣٣ ؛ كتاب مفتش الشرطة الميجر للمنطقة الخاصة الى مديرية الشرطة العام بغداد المرقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٣٧/١١/١٣ تفتيش شرطة الزبير ، ص٤١-٤٣ .

[٥] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٨ ، المصدر السابق ، ص١٩-٢٠ .

[٦] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٧٣٥١ / ٣٢٠٥٠ / و٢، ١٩٣٦ – ١٩٣٩ تقارير تفتيش الشرطة ، ص١٩-٢٣ كتاب المفتش الى وزارة الداخلية المرقم ١٥ / ١ بتاريخ ١٩٣٨/١/٢٠ م .

اقترح المفتش بناء احدها في الوقت الحاضر وأنَّ يفضل المحل الاول الواقع بين طريق البصرة العشار بسبب انتشار العمران في تلك المنطقة و تزايد عدد السكان فيها [١] .

وضمن السياق نفسه قام المفتش الاداري علي البزركان في الخامس من شهر حزيران عام ١٩٣٨ بتفتيش مركز شرطة العشار ومن خلال عملية التفتيش قد بين أنَّ حالة بناية المركز سيئة إذ أنَّ جميع الغرف الموجودة فيه عدا غرفتين غير صالحات للعمل بسبب مشاكل تتعلق بالسقوف والجدران فأصبحت حالة البناية برمتها تنذر بالخطر لذا أقترح المفتش الاداري ضرورة حث دائرة الاشغال بلزوم البدء ببناء مركز شرطة جديد بدون تأخير، إذ أنَّ التصاميم قد تم تنظيمها من قبل دائرة الاشغال ، وأنَّ هذه القضية اصبحت من الامور الحيوية التي ينبغي اعادتها لأهمية الكبرى درءاً للأمطار التي قد تتنامى من جراء بقاء البناية بواقعها الحالي الذي يرث لها و انه يرى اذ تأخر البناء يتم اللجوء الى الاستئجار محل لسكن الموظفين قبل أنَّ يهبط السقف ويحدث خطر في النفوس و الحيوانات الموجودة فيها الى أنَّ يباشر ببناء المركز المذكور ، اذا تحققت لدى المهندس الاشغال عدم إمكان ترميمه [٢] .

قام مفتش الشرطة للمنطقة الرابعة في البصرة بزيارة الى مركز شرطة القرنة في العاشر من شهر اب عام ١٩٣٨ و دون بعض الملاحظات و المقترحات التي تعلقت بتطوير المركز عن طريق تعزيزه بعناصر أخرى، فضلاً عن توفير المستلزمات الضرورية ومنها الاثاث والاسلحة وغيرها من الامور المهمة [٣] .

وفي الثالث عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٨ ذكر المفتش الاداري علي البزركان من خلال تفتيشه مركز شرطة ناحية السيبة ومن خلال تدقيقه الاضابير اطلع على طبيعة الدعاوى التي يقوم المركز بإنجازها وابرز المشكلات التي عانى منها مركز السيبة وعلى رأسها قضايا التهريب و اقترح المفتش تقديم الدعم الكافي لمركز ناحية السيبة [٤] .

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٩ ، المصدر السابق ، ص١٥٦ ؛كتاب مفتش الشرطة الرابعة في البصرة الى مديرية اللواء رقم الكتاب ٣٨٧ / ١٨ في ١٩٣٨/٣/١٨

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٧٣٥٤ / ٣٢٠٥٠ /و٢ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٩ ، المصدر السابق،ص٢١٤ .

[٣] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الدوان ، تسلسل الملفة ، ٧٣٥٣ /٣٢٠٥٠ / و٢ / ١٩٣٦-١٩٣٩ ، المصدر السابق ص١٧٠ ؛كتاب مفتش شرطة المنطقة الرابعة في البصرة الى وزارة الداخلية ، الموضوع تقرير تفتيش مركز شرطة القرنة ٨٦٨ و المؤرخ في ١٩٣٨/١٢/٣ .

[٤] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣ / ٣٢٠٥٠ /و٢ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ / تفتيش ناحية السيبة، ص٩ .

وفي التقرير نفسه ذكر المفتش الاداري انه قام بزيارة مفاجئة لمركز شرطة صفوان ووصف الاوضاع هناك وكذلك النقص الحاصل في عدد عناصر الشرطة واضطرارهم الى الاستعانة بشرطة الكمارك لسد النقص الحاصل في العدد [١] .

و في الثالث عشر من شهر اب عام ١٩٣٨ قام المفتش الاداري بمفاتحة مديرية الشرطة العامة ومن خلال تفتيش مركز ناحية السيبة طالب بشراء زورق بخاري حتى تتمكن الشرطة النهرية من مراقبة عمليات التهريب [٢].

و قام المفتش الاداري وفي الثاني من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٨ بتفتيش مركز شرطة النشوة وثبت بعض الملاحظات ومنها القوة الموجودة هناك ، فضلاً عن الدوريات التي يقوم هذا المركز بتسييرها للحفاظ على الامن والنظام في تلك الانحاء [٣] و ذكر التقرير أنَّ المركز ليس فيه تلفون مما يؤدي الى تأخر الاتصال بالمديرية في مركز اللواء ، فضلاً عن قلة الاسلحة اذ لم يكن يوجد فيه أكثر من ست بنادق وهي قليلة قياساً بالمنطقة التي تتبع لهذا المركز [٤] .

لذا اقترح المفتش الاداري ما يلي :

١–اكمال النواقص في تجهيزات افراد الشرطة من الملابس

٢–ايصال خط التلفون الى المخفر .

٣–تجهيز المخفر بالزيت لتدهين البنادق .

٤–عمل مرحاض للأفراد داخل المخفر .

٥–بناء غرفة واحدة للمستودع .

٦–الزام الموظف المختص بمراقبة و تدهين السروج .

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤٥ / ٣٢٠٥٠ / و ٢ / ١٩٣٦–١٩٣٩ ، المصدر السابق ص١٩١–١٩٤ ؛ كتاب مفتش شرطة المنطقة الرابعة الى وزارة الداخلية رقم الكتاب ١٥٤ في ١٩٣٨/١١/٦ . حول تفتيش مركز شرطة صفوان .

[٢] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٣٦٣ /و ٢ ، ١٩٣٨–١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية السيبة ، ص٢٠ ؛كتاب المفتش الاداري ذو العدد ١٨٥١٥ في ١٩٣٨/٨/٢٢ الموجه الى شعبة التفتيش الاداري .

[٣] هي احدى المقاطعات الزراعية في ناحية النشوة في قضاء شط العرب وتبلغ مساحتها(٧٩٣) دونم ، وكانت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ٤٦٨ دونم والأراضي الغير صالحة ٣٢٥ دونم . ينظر : إبراهيم علي العيساوي ، الإمكانات= =الجغرافية ومدى ملائمتها لزراعة محاصيل حقلية مقترحة في قضاء شط العرب ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠١١ ، ص٨٦ .

[٤] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤٥ /٣٢٠٥٠/و٢,١٩٣٦–١٩٣٩ ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ ؛كتاب مفتش الشرطة الرابعة في البصرة الى وزارة الداخلية رقم الكتاب ١٥٢ في ١٩٣٨/١١/٦ .

٧–تجهيز المخفر لكرسي واحد .

٨–مراقبة الشرطة و تدريبهم على النظام [١] .

وبعد شهر تماماً قام المفتش الإداري بزيارة الى مركز شرطة الحوطة، و أوضح إنه يتكون من شرطي اول و(٤) افراد مشاة و(٤) خيال حيث أنّ العدد الموجود شرطي اول و(٣) شرطة مشاة و(٢) خيالة ، كان شرطي واحد مشاة قد اوفر لتبليغ اوراق استخدام و أثنان خيالة لجلب المكلفين بخدمة العلم ، أما وظائفهم ثلاث افراد مشاة مختصين بالحراسة إذ يخرج شرطيان خيالة لأداء وظائفهم الدورية في الجزيرة الاولى من الساعة (٨) زوالية الى منتصف الليل، و دورية اخرى مؤلفة من شرطي مشاة وشرطي خيالة تخرج من الساعة ١٢ ليلاً الى الساعة الرابعة صباحاً ، و تؤدي واجباتها في الحوطة[٢] ، و أقترح المفتش الاداري:

١– ينبغي بناء مركز منتظم.

٢– لم يمسك سجل التفتيش على الوجه المطلوب فينبغي على مأمور المركز ان يلاحظ ذلك.

٣– أنَّ الدورية الثانية التي تخرج من الساعة (١٢) ليلاً الى الساعة (٤) صباحاً ليست ضرورية ومن المرجح أنَّ تخرج دوريتين في أنَّ واحد من الساعة ٤,٣٠ بعد الظهر الى الساعة ٧,٣٠ مساءً على أنَّ تكون واجباتها مختلفتين حيث أنَّ غالباً لا تبق حركة ما على الطريق بعد الساعة الثامنة مساءً [٣] .

٤– الطلب من دائرة البريد و البرق لتقوم بتوفير الكلفة لمد سلك تلفوني علماً أنَّ بعض اشراف تلك المنطقة ومنهم ابراهيم المزعل الساكن في باب جليع وعبدالله بك السعدون الساكن في اكتيبان يشتركون في الاجور المتطلبة لهذه الغاية .

٥– يجب أنَّ لا ينقل افراد هذا المخفر قبل اقل من سنة واحدة حيث انهم قريبون على التنومة وبالاستطاعة مراقبة اعمالهم بصورة مستمرة [٤] .

---

[١] المصدر نفسه ، ص٤٢٠٥كتاب مفتش الشرطة الرابعة في البصرة الى وزارة الداخلية رقم الكتاب ١٥٢ في ١٩٣٨/١١/٦ .

[٢] د .ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ،٣٢٠٥٠/٧٣٥٤ /و٢ ، ١٩٣٦–١٩٣٩ ، المصدر السابق ، ص ١٩٧

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ،٣٢٠٥٠/٧٣٥٤ /و٢ ، ١٩٣٦–١٩٣٩ ، المصدر السابق ، ص١٩٩ .

[٤] المصدر نفسه ، ص١٩٩ ، كتاب مفتش شرطة المنطقة الرابعة في البصرة الى وزارة الداخلية شعبة التفتيش المرقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٥ .

وفي الخامس عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٨ قام مفتش الشرطة للمنطقة الرابعة في البصرة بزيارة تفتيشية الى مركز الشلامجة بتاريخ ومن خلال الزيارة دون بعض الملاحظات منها ما يتعلق بالأثاث وملابس المنتسبين وتوفير الاسلحة ومواد ادامتها [١] .

ومن بين المناطق الاخرى التي زارها المفتش الاداري علي البزركان بهدف الكشف على مركز الشرطة هناك هي منطقة كوت الزين وكتب كل ما يتعلق بالمركز المذكور [٢] .

و من خلال زيارة المفتش الاداري الى مركز شرطة التنومة بتاريخ الثاني عشر من شهر اذار عام ١٩٣٩ وبين ما موجود في المركز المذكور [٣] . واقترح المفتش الاداري على مديرية شرطة اللواء بعض المقترحات المهمة [٤] .منها ضرورة تعليم جميع المنتسبين القراءة والكتابة ، وتوفير مكان لائق لمبيتهم والاعتناء بالخيول التي تستخدم في الدوريات وتوفير السروج والاعلاف لها [٥] . وينطبق الحال على مركز الحوطة الذي كرر المفتش زيارته في السابع والعشرين من شهر اذار عام ١٩٣٩ ودون مجموعة من الملاحظات مماثلة لتلك الملاحظات والمقترحات التي قدمها بخصوص تفتيشه لمركز التنومة[٦] .

لقد قام مفتش الشرطة للمنطقة الرابعة في البصرة بزيارة تفتيشية الى مخفر شرطة كوت الزين بتاريخ الخامس والعشرين من شهر ايلول عام ١٩٣٩ [٧] ، ولأن الميناء الايراني (المحمرة) يقع قبالة قرية كوت الزين الواقعة على جزيرة ام الرصاص، وأنَّ دوريات الشرطة العراقية معدومة في تلك الضفة من النهر ،ومما هو جدير بالذكر أنَّ مخفر شرطة الكمارك

---

[١] المصدر نفسه ، ص١٩٥ . كتاب مفتش شرطة المنطقة الرابعة في البصرة الى وزارة الداخلية حول تفتيش مركز شرطة الشلامجة . في ١٩٣٨/١١/١٥ .

[٢] د. ك .و، ملفات وزارة الداخلية ، الدوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٣ / ٣٢٠٥٠/ و٢ /١٩٣٦ –١٩٣٩ ص ١٦٣ ، تقارير تفتيش شرطة لواء البصرة صورة كتاب متصرفية لواء البصرة المرقم ٢٤٢٦ والمؤرخ في ١٩٣٨/٢/٢٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٦٣.

[٤] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الدوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٣ / ٣٢٠٥٠/ و٢ /١٩٣٦ –١٩٣٩ ، المصدر السابق ، ص١٥٤ .

[٥] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الدوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٦–١٩٣٩ ، المصدر السابق ، ص١٣٩ ؛ كتاب تقرير مفتش الشرطة للمنطقة الرابعة في البصرة رقم الكتاب ٤٠١ بتاريخ ١٩٣٩/٣/٢٧ الى مدير الشرطة العامة بغداد ، ص ١٤١ .

[٦] المصدر نفسه ، ص١٤٩ ؛ كتاب المفتش الاداري علي البزركان الى وزارة الداخلية رقم الكتاب ٢٣٤ بتاريخ ١٩٣٩/٣/٢٩ الموضوع تقرير تفتيش مخفر الحوطة .

[٧] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الدوان ، تسلسل الملفة ، ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠/و٢، ١٩٣٦ – ١٩٣٩ المصدر السابق ، ص١٢٥ ؛ كتاب مفتش الشرطة للمنطقة الرابعة المرقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٣٩/٩/٢٦ الى مديرية الشرطة العامة و رئيس الهيئة التفتيشية الادارية للمنطقة الرابعة و مديرية شرطة اللواء حول تفتيش مركز شرطة كوت الزين ، ص١٢٥–١٢٦.

العراقي يقع على امتداد الساحل العراقي ، فيجب أنَّ يكون مقر مخفر المذكور في جزيرة ام الرصاص حيث تزداد الكفاءة و الرقابة ،ويرى المفتش أنَّ لا حاجة بقاء مخفر شرطة كوت الزين [١] في محله لحالي و يكون ذو قائدة عظيمة اذا تم نقله الى جهة النهر، فأنه أوصى بلزوم الغاءه ونقل افراده الى جزيرة ام الرصاص [٢] .

وبعد هذا الاستعراض لتقارير التفتيش الاداري التي تضمنت الاشارة الى الاوضاع الاجتماعية في لواء البصرة أتضح أنَّ تلك التقارير لم تغادر صغيرة ولا كبيرة، فضلاً عن تناولها معلومات مهمة جداً عن المجتمع البصري، وتقديمها توصيات لتحسين الاوضاع الاجتماعية وكثيراً ما كانت تلك التوصيات تلقى استجابة من الحكومة المركزية والوزارات المعنية .

[١] ان لفظة كوت الزين هي كل ارض تكون قريبة من الماء ، تقع هذه المنطقة بين الفاو و ابي الخصيب وغرب المحمرة و توجد فيها انهار ومنها نهر الزين .ينظر: حامد البازي ، البصرة في الفترة المظلمة و ما بعدها، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص١٧٨ .

[٢] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠/و٢، ١٩٣٦ – ١٩٣٩ المصدر السابق، ص١٢٦ .

الفصل الرابع

النشاط الاقتصادي في لواء البصرة في ضوء تقارير التفتيش الإداري ١٩٢٣-١٩٣٩

المبحث الأول: الأنشطة الاقتصادية التقليدية في لواء البصرة

اولاً : الزراعة.

ثانياً: التجارة

ثالثاً: الصناعة

المبحث الثاني: الميناء في لواء البصرة ١٩٢٣ – ١٩٣٩ م

المبحث الثالث ظاهرة التهريب

المبحث الأول

الأنشطة الاقتصادية التقليدية في لواء البصرة

اولاً : الزراعة

أدت طبيعة الإنتاج الزراعي في البصرة و تنوع المحاصيل الزراعية فيها الى إيجاد حركة اقتصادية وأوجدت تغيرات على واقع الحياة الزراعية في البصرة ، منذ بداية الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١ من خلال التوسع في شبكات المواصلات في البلاد ، عن طريق فتح الطرق البينية بين الألوية من جهة وبين الأقضية والنواحي ومراكز الألوية من جهة ثانية، وازدياد عدد وسائل النقل مثل السيارات و السكك الحديد مما وفر وصولاً ميسوراً الى الأسواق ،علاوة على قيام الحكومة العراقية المتمثلة بالملك فيصل الأول بفتح مشروع تطهير انهار البصرة عام ١٩٢٧ و إقامة النواظم و الجداول الإروائية[١] .

ونظراً لأهمية الزراعة في الحياة الاقتصادية في العراق فقد نالت قسطاً كبيراً من اهتمام المفتشين الإداريين، الذين حفلت تقاريرهم بمعلومات زاخرة عنها بوصفها النشاط الاقتصادي الأهم لعموم سكان لواء البصرة، ولأنها الحرفة الوحيدة التي استقطبت عدد كبير من سكانه و أصبحت مورد اقتصادي مهم لهم ، ومن خلال دراسة تلك التقارير تبين ان القائمين عليها قد أولوا اهتماماً كبيراً لسير الزراعة ، وما أحاط بها من مشكلات أسهمت في قلة او عرقلة الزراعة . ففي عام ١٩٢٢ أشار المفتش الإداري الى أن متصرف لواء البصرة قد اصدر بعض التعليمات الى قائمقام ابي الخصيب أمر فيها بتشكيل فريق تخمين يتألف من اربعة اشخاص لتخمين جميع التمور و الخضروات بأجرة مقطوعة لا تزيد عن (١٠٠ روبية) لكل مخمن ، كذلك امر بتشكيل فرقتين كل واحدة تألف من مخمنين مع احد مأموري الشعب في القضاء، و ان يجري تخمين التمور و سائر المحاصيل الصيفية و الشتوية الأخرى كل على حدة و لجميع القرى، و عند اكتمال تخمين كل قرية ترسل نسخ تلك السجلات الى متصرفية اللواء للمصادقة عليها من قبل قائم مقام قضاء أبي الخصيب لأجراء الموازنة و تخمين السنة السابقة ، و يكون التخمين عادة برفقة مأموري الشعب ،

---

[١] عبدالرزاق الظاهر ، الاقطاع والديوان في العراق ، مطبعة السعادة ، (د ت) ، ص٢٤ ؛ سالم سعدون المبادر ، بستنة النخيل في البصرة و الملاك الغائبون دراسة في الجغرافية الزراعية ، ط ١ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢ .

كذلك يجب ان تكون تلك السجلات سالمة من الحك و الشطب و التمزيق و ان يوضح تخمين التمور الجديدة مع القديمة في الأملاك الأميرية كل على حدة [١].

قرر مجلس لواء البصرة في جلسته الثالثة و الستين المعقودة بتاريخ الثامن والعشرين من شهر كانون الاول عام ١٩٢٢ اعادة النظر في الأسعار المقترحة المرسلة الى وزارة المالية و ذلك بناء على ملاحظات الوزارة الأخيرة التي أشارت الى ان هناك تفاوتاً كبيراً بين أسعار التمور بين مركز البصرة واقضيتها ومنها ابي الخصيب و القرنة ، و كذلك بالنسبة لأسعار الخضروات [٢].

و في عام ١٩٢٤ اشار المفتش الإداري الى جملة من المعلومات عن المغارسين و الفلاحين ، اذ كانت حقوقهم تعطى لهم من خلال حاصلات التمور بنسبة ٢٠% سنوياً و ٤٠% من النخيل التي يزرعونها بأيديهم ، كذلك بين ان بعض المغارسين تركوا اراضيهم لعدم قدرتهم على الايفاء بالوعود التي قطعوها على انفسهم بسبب سعة الاراضي الزراعية التي اوكلت اليهم و قلة المحصول من ناتج تعبهم في نهاية موسم جني التمور .[٣]

و نتيجة الحيف الواقع على الفلاحين و التعابة [٤] من الملاكين ، اكد تقرير التفتيش الإداري على ضرورة الاهتمام بحقوق الفلاحين و التعابة و عدم فسح المجال امام الملاكين لهضم حقوقهم .[٥] وعلى الرغم من ذلك ان هناك بعض الحالات التي يستخدم فيها الملاكين العامل الزراعي الذي يفد الى أبي الخصيب أيام جني التمور و

---

[١] م.و.ب.، تسلسل الملفة ٢٩٧ / تمور البصرة ١٩٢٣ ، من متصرف لواء البصرة الى قائمقام قضاء ابي الخصيب و القرنة ، ١٩٢٣/٨/٧م ، رقم (٤٨) ، د. ك . و، ملفات وزارة الداخلية الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٢ / ٣١٢ / و ١ ، ١٩٢٣ ، تمور قضاء ابي الخصيب و القرنة ، ص١-٤.

[٢] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١٢ / ٣٢١ / و ١٣ ، ١٩٢٣ ،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٣.

[٣] د.و.ك ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٩١٩/ ٣٢٠٥٠ و ١٢ ، ١٩٢٤م ، عنوان الملفة : تقارير التفتيش الإداري الأملاك في لواء البصرة ، ص٦٦.

[٤] مفردها (تعاب) و هم المغارسون الذين يقومون بزراعة الارض الخالية بموجب عقد بينهم و بين ملاكي الاراضي لاقتسام المحصول بشروط معينة يتفق عليها ، و عادة ما يكون هذا الاتفاق استنادا للعرف المحلي و هو الشائع في البصرة ، و من هنا ظهرت اراضي التعبات و مفردها تعبة ، ينظر : سليمان فيضي ، اصول التعبات و احكامها في البصرة ، مطبعة التايمس ، البصرة ، ١٩٤٦م ، ص١٧-٢٠؛ عبدالرزاق الظاهر ، الاقطاع والديوان في العراق ، المصدر السابق ، ص٢٦ .

[٥] د. ك .و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ١٣٥٨/ ٣٢٠٥٠، المصدر السابق ، تفتيش الاقضية ، ص٥.

يجمع ما تساقط من التمر على الأرض مقابل اجر يتفق عليه مع الملاك و يكون في الأغلب عينياً، إلا انه لا يتناسب مع مقدار التعب الذي يبذله أولئك العمال .[١]

لقد بين المفتش الإداري في عام ١٩٢٤م ان أصحاب الملكيات الصغيرة و المتوسطة كانت لهم نشاطات واضحة ضمن مجتمع البصرة فمن هؤلاء من كانوا اعضاءً في غرفة زراعة البصرة، التي كان لها اراء وافكار في استحداث مشاريع لتحسين الزراعة في البصرة ، و ابرز هؤلاء هم كل من (يوسف السالم و عبد السيد و سلمان موسى و عبد الرزاق النعمة و منصور العمار) [٢].

وخلال عامي ١٩٢٦-١٩٢٧ أشار المفتش الإداري الى الوضع الاقتصادي في البصرة وخصوصاً ما يتعلق بالجانب الزراعي ، ذاكراً اسماء العديد من الأسر[٣] ، التي كانت تملك أراضي كبيرة في قضاء ابي الخصيب وبين ان هؤلاء الملاكين دخلوا في مشاحنات ومنازعات مع المغارسين والفلاحين بسبب طريقة حيازة الأرض التي حصلوا عليها بطرق وأساليب ملتوية .[٤]

و ما زاد في عملية الاستغلال ان اغلب هؤلاء الملاكين لم يشاطروا المغارسين السكن في الريف بل سكنوا في مركز المدينة و قصبات مراكز الاقضية مثل ابي الخصيب و الزبير ، لان هذه المناطق تقدم لهم خدمات، فضلا عن قربهم من الدوائر الحكومية و بعض الشخصيات المؤثرة فيها بحجة حماية مصالحهم ، حيث ان هؤلاء الملاكين غالبا ما كانوا يستعينون بالسلطات الحكومية من اجل الحصول على حقوقهم ، التي يمتنع الفلاحون عن اعطائها ، كذلك كانت املاك هؤلاء واسعة فلم يكن

---

[١] احمد نوري الانصاري ، النصرة في اخبار البصرة ،تحقيق يوسف عزز الدين ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٦٩م ، ص٤٣.

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٤٠٢٣ / ١٢١ ، و١٢ ، ١٩٢٤-١٩٢٥ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري ، غرفة الزراعة في لواء البصرة ، ص٢٠.

[٣] اسرة النقيب و ال شبيب و ال ابراهيم و ال فالح السعدون و ال باشا عيان العباسي و ال الصكر .

[٤] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٧٣١٢/ ٣٢٠٥٠ ، و ١، ١٩٢٦-١٩٢٧ عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن لواء البصرة ، ص٦.

بمقدورهم جباية اموالها فأوكلوا الامر الى الوكلاء و "السراكيل" [١] الذين امعنوا في عملية استغلال الفلاحين بشكل واسع[٢].

وخلال عام ١٩٢٦ اشار المفتش الإداري في تقرير اخر ان ضياع جهود اولئك المغارسين هو بسبب العوامل المناخية اي هبوب الرياح و الفيضانات التي ادت الى موت الكثير من صغار النخل الحديث النشوء ، و في هذا الصدد بين المغارسين ان ضياع جهودهم هو الهواء و طغيان الماء ، وعلى الرغم من الظروف الطبيعية التي اشار اليها التقرير، فقد ذكر المفتش الاداري أن من الاسباب التي أدت الى نقص التمور في لواء البصرة هو "كسل و اهمال التعابة" و هذا يعود الى الشرط المعقود بين الحكومة و المغارسين، لذا فقد ارتأى المفتش ان يترتب على تلك الخسارة ان يقوم المغارس بدفع تعويض لخزينة الدولة ومن ثم يطرد من الارض بدون تعويض و يدفع لخزينة الدولة أية خسارة تنجم عن "تماهله" –بحسب وجهة نظره– او تقصيره.[٣] يتضح هنا ميل المفتش الإداري الى جانب الملاكين والحكومة ، وعدم انصاف المغارسين او التعابة الذين يبذلون جهداً كبيراً في زراعة النخيل ومتابعة الفسائل من حين غرسها لحين نموها وبدء انتاجها .

علاوة على ما تقدم كان تعامل أولئك المغارسين الملاكين وفق الأعراف و التقاليد المحلية السارية حيث كانوا يحتفظون بعقود قديمة تعود الى التاريخ العثماني، واستمروا بالعمل أثناء الحكم الوطني للعراق ، و بينت الواجبات التي على المغارس القيام بها ، و هي ان يعمرها و يكري و يشق الانهر ، و يزرع الفسائل [٤].

ذكر التقرير ايضاً ان الفلاح الذي كان يعمل باللزمة [٥] كان يحسد أخاه الذي يعمل بطريقة المغارسة ، ثم "**ان حالة الفلاح مرفهة و لا سيما الفلاحين الذين**

---

[١] مفردها سركال حيث وردت في بعض المصادر بلفظ سركال ، و هي كلمة فارسية و اصلها سركار ، اذ تعني رئيس العمل ، للمزيد ينظر : عبد الرزاق الهلالي ، نظرات في اصلاح الريف ، ط٣ ،دار الكشاف للنشر، بغداد ، ١٩٥٤م ، ص٢٥.

[٢] د.ك.و ،ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣١٠/ ٣٢٠٥٠ و ١٢ ،١٩٢٨ – ١٩٣٠، عنوان الملفة ، تقارير إدارية ، الزراعة في لواء البصرة ، ص٧.

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٧٦/ ٣٢٠٥٠ و١١ ، ١٩٢٦،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١١.

[٤] المصدر نفسه ، ص١٢.

(٥)يقصد بها الحقوق الممنوحة بالاراضي الاميرية الغير المفوضة الوارد ذكرها في المادة ١١ من قانون تسوية الأراضي حيث يتمكن صاحب اللزمة في المادة الثانية من هذا القانون ان يزرع أي محصول او ينقل الأراضي بأي طريقة= =مثمرة غير ممنوحة قانوناً . ينظر كامل السامرائي، قانون التسوية و اللزمة و حقوق العقر، منشورات مكتبة المثنى، بغداد ، ١٩٧٠ ،

يسمون بالتعابة ، نسبة الى حالة الفلاحين في الالوية الأخرى" [١] . يبدو ان هذا الكلام مبالغ فيه فقد كانت ظروف معيشة الفلاحين وكانوا محرومين من ابسط مقومات الحياة الكريمة، لذلك فقد كان الكثير من الفلاحين يقومون بالهجرة من الريف الى المدينة بحثاً عن العمل، وهروباً من الاستغلال البشع للملاكين[٢].

وفي عام ١٩٢٧ تطرق المفتش الإداري الى انفراد البصرة بمصدر مهم من مصادر الدخل القومي في العراق و هو التمر الذي عانى من مشكلات عديدة و التي قدرها المفتش بنسبة ١٥% من قيمة الإنتاج، إضافة الى ما كان يتعرض له النخيل من آفات زراعية سواء، الى جانب الظروف الطبيعية المتمثلة بالفيضانات والرياح الشديدة التي كانت تؤثر سلباً على حالة النخيل [٣]

و بين ان بعض المغارسين كانوا ضحايا، اذ انهم تعرضوا الى ظلم و حيف كبير من قبل الملاكين فمثلا كانت المغارسة في قضاء السيبة لها أصول و شروط تختلف عن أصول المغارسات السابقة ، و أنها تختلف من مكان لأخر ، و يتضح من هذا الكلام بان حدود المغارسين في الاراضي الحكومية و شروط المغارسة غير واضحة المعالم حيث ان قسم من هؤلاء لا يجوز لهم الحصول على المقاولات التي يحصل عليها القسم الاخر منهم .[٤]

وتطرقت تقارير التفتيش الإداري الى موضوع مهم كان له انعكاس واضح على الاقتصاد الزراعي في العراق عموماً ولواء البصرة على وجه الخصوص، و كان له انعكاسات واضحة على المدينة والريف في آن واحد ، ففي تقريره المؤرخ في السادس عشر من شهر شباط عام ١٩٢٨ اشار المفتش الإداري الى بعض من العوامل الدافعة و الجاذبة لهجرة السكان من الريف الى المدينة و من هذه العوامل هو تعسف

ص٥ ؛ عبدالرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ط١ ، دار الكشاف للنشر و التوزيع ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص١٨ ؛ جريدة المدى ، بغداد ، العدد ٢١١٨ ، ٢٠١١/٥/٢ .

(١) د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧٣٢١ ، و١٧ ، ١٩٢٨ – ١٩٣٠ ، تقارير التفتيش الإداري ، المغارسين في لواء البصرة ، ص٧.

(٢) للاطلاع على الأوضاع المعاشية والصحية السيئة للفلاح العراقي ينظر: عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص٢٦-ص٣٢.

[٣] د.و.ك ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢١١١/و ٤، ١٩٢٧، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ،ص٨.

[٤] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣٢١/ ٣٢٠٥٠ و١٢ ، ١٩٢٨- ١٩٣٠، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص١٢ .

الملاكين و هي من الأمور التي دفعت بعض المغارسين الى النزوح مع عائلاتهم ، فضلاً عن ذلك تنصيب النواظير وقت جني المحاصيل لانعدام الثقة بين الملاك و المغارس و الفلاح ، بسبب فقر حال الكثير منهم و اضطرار البعض منهم الى (السرقة) ، هذا ادى الى وقوع صدامات و مشاحنات ، ادت الى الجلاء الجماعي او ترك المغارس او الفلاح للأرض التي كان يزرعها طوعاً ، فضلاً عن ازمة البطالة ، و جاءت فيضانات نهري دجلة و الفرات ، و ارتفاع مياه الاهوار و غمرها للأراضي اليابسة لتزيد من معاناة الفلاحين، إذ أصبحت مهنة الزراعة سلعة كاسدة فكانت نتيجتها مشكلة الهجرة بالجملة الى المدن، أو حدوث منازعات ومصادمات بين التعابة والملاكين مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الزراعي ويصيب الريف بالشلل [١].

ومن ابرز الأمثلة على ذلك، ما ذكره المفتش الإداري في تقريره لعام ١٩٢٩ ، إذ جاء فيه حدوث خلاف بين التعابة و الملاكين حول بساتين النخيل في قضاء شط العرب ، فقد أشار المفتش الإداري الميجر بري (Bray) الى حصول خلاف بين فلاحي و تعابة الصالحية في ناحية شط العرب عام ١٩٢٩ الذين يعملون في أملاك ال باشا عيان حيث ان أساس الخلاف ان القناصل الإيرانيين في العراق اخذوا يحرضون القبائل المتاخمة لحدود بلادهم على التجنس بالجنسية الإيرانية، و منهم حسين بديع خان القنصل الإيراني في لواء البصرة الذي كان يتصل مباشرة بالفلاحين و التعابة على ضفة شط العرب و يحثهم على هذا الامر ، و كان من بين الاسباب الرئيسة التي دفعت اولئك التعابة الى الاستجابة لمساع القنصل الإيراني أنهم كانوا يرون ان الحكومة كانت تقف مع الشخص القوي (الملاك) نتيجة للعلاقات الشخصية مع المسؤولين الحكوميين ، الامر الذي دفع التعابة الى تقديم الشكاوى الى متصرف البصرة علي جودة الايوبي [٢] يعرضون فيها شكواهم وخصوصاً ان معظم

---

[١] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٤٠٠/ ٣٢٠٥٠ و١ ، ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة ، ص٤.

[٢] ولد عام ١٨٨٦ في الموصل تخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول عام ١٩٠٦ ، عاد الى بغداد و عهدت اليه وزارة الداخلية في وزارة جعفر العسكري عام ١٩٢٣، وعندما استقالت الوزارة عين متصرفا، وفي عام ١٩٣٠ اصبح وزيراً للمالية في حكومة شكلها نوري السعيد لكنه استقال بعد مدة وجيزة ، وشغل منصب رئيس الوزراء في العراق ثلاث مرات للمدة من (١٩٣٤ – ١٩٣٥م)، ومن (١٩٤٩ – ١٩٥٠م)، وأخيراً في عام ١٩٥٧م.، توفي في بيروت عام ١٩٦٩م ، ينظر : جمعة عليوي فرحان الخفاجي ، علي جودة الايوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨م، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧ ، ص١٥-٢١.

التعابة كانوا منذ خمسين سنة تعابين في املاك ال باشا عيان الواقعة بناحية شط العرب بالصالحية [١]

ويظهر أن المفتش الإداري بري كان ميالاً الى القنصل الإيراني و هذا ما ذكر علي جودة الأيوبي في مذكراته ، و انه كان "غريب الاطوار" و التصرفات ، و بعد تطور الخلاف بشكل اكبر و من خلال ما ذكر المفتش الإداري في كتابة تقريره كان ميالاً و مخالفاً للآداب و الأصول ، هذا الأمر قد دفع توفيق السويدي رئيس الوزراء الى التدخل و حل المشكلة سلمياً بعد استدعاء سميعي السفير الايراني لاطلاعه على الامور .[٢]

و في العاشر من شهر ايلول عام ١٩٢٩ طالب المفتش الإداري كل من متصرفية اللواء و وزارة الأشغال بشأن حفر نهر من كرمة علي الى منطقة ابي فلوس بصورة ، إذ ان حالة الري في لواء البصرة اكثر سوءاً مما كانت عليه أيام الاحتلال البريطاني ، و ذلك بسبب السد الذي اعترض طريقاً للسكة الحديدية ، فضلاً عن كثرة الترسبات الموجودة في انهار البصرة التي كانت لا تكفي لإرواء النخيل و البساتين هناك[٣].

اما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد كانت هي الأخرى محل اهتمام المفتشين الإداريين فقد أشار أحد التقارير الى الزيادة العددية والكمية والنوعية التي طرأت على الثروة الحيوانية بسبب عامل الهجرة الفلاحية من مناطق أخرى الى البصرة ،اذ شكلت الماعز و الابل و الجاموس المورد الرئيس للفلاح و الملاك التي بلغت اعدادها عام ١٩٣٦ ، الاغنام (٧٢٦٠٨) و الماعز (١٤٨١) و الابل (١٢٥٠) [٤]، وعلى الرغم من تلك الزيادة في الثروة الحيوانية الا ان دائرة البيطرة لم تكن بالمستوى المطلوب وكانت تعاني من الاهمال في اداء الواجبات المنوطة بها ، واهمها حماية الثروة

---

[١] فاروق صالح العمر ، بصريات في التاريخ و الصحافة ، ط٢ ، ٢٠١٧، ص١١.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢٥٧١ ، و ١ ، ١٩٢٩، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء شط العرب ، ص١-٣ .

[٣] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣١٠٥٠/٢٨١٩/ و١ ، ١٩٢٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٧.

[٤] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٩٥٥/ ٣٢٠٥٠/ و١١ ، ١٩٣٢-١٩٣٧م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في قضاء ابي الخصيب ، ص١٧-٢١ ؛ الانباء ، العدد ١٥ ، في ١٩٣٦/١٠/٣١م ، ص١.

الحيوانية في اللواء من الامراض الحيوانية السارية و المعدية ، وذلك لأهمية هذه الثروة في رفد اقتصاد البلاد [١] .

وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية ، فقد كانت مصدراً من مصادر تمويل خزينة الدولة واحد الأنشطة المهمة في البصرة وكانت رسوم المواشي (الكودة)[٢] ، تعد الرسوم بصورة عامة مصدر من مصادر الدخل المتعددة التي تشكل بمجملها الواردات الأساس للبلاد و لها علاقة مباشرة بحياة الناس، لذا فقد حفلت تقارير التفتيش الاداري بمعلومات عن الرسوم التي كانت تستوفيها الحكومة من اصحاب الحيوانات ، وقد أوضحت تلك التقارير أن هناك تفاوتاً في جباية الرسوم بين مناطق الالوية الاخرى حيث بين ان الحكومة قد تستوفي روبيتين للبعير في الزبير بينما تستوفي روبية واحدة في البصرة و مناطق العراق الاخرى ، فضلا عن اعتراض المفتش بشدة على الرسوم التي تفرضها الحكومة على "الجراد" الذي يصطاده اهل الزبير في منطقة الجزيرة، معللاً بذلك انه لا يوجد قانون ينص على فرض تلك الضرائب على الاهالي[٣]

على أثر ذلك كتبت وزارة المالية الى السلطة الكمركية في البصرة و طالبت بان لا تؤخذ رسوم على اصطياد الجراد و ان اخذت عنه سابقا فسوف لا تؤخذ بعدها ، و اوضح المفتش ايضا ان هذه الضرائب و الرسوم مخالفة للمادة (٩٤) من الدستور العراقي الذي نص على جباية الرسوم و الضرائب بطريقة متساوية بين طبقات الشعب، و لم يكتف المفتش بذلك بل دعا وزارة المالية ان تتخذ جملة من الإجراءات اللازمة من اجل رفع الحيف و الظلم الذي لحق بأهالي الزبير و خصوصاً أبناء الطبقة الفقيرة منهم [٤].

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزراه الداخلية، تسلسل الملفة ١٥١٧ / ٣٢٠٥٠ /و١٣ ، ١٩٣٤ - ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير المفتش الإداري في قضاء ابي الخصيب، ص٣ .

[٢] ضريبة تفرضها الحكومة على جميع انواع الحيوانات التي يملكها الفلاح في الريف العراقي من غنم و جمال و بقر و جاموس و بغال و حمير و غيرها ، ينظر : هيثم عبد الخضر معارج و بشرى كاظم عودة ، موقف نواب المنتفق من الضرائب و الرسوم ١٩٢٥-١٩٢٩ ، مجلة كلية الآداب ، مجلد٢، العدد (٨) ، جامعة ذي قار ،كانون الاول ٢٠١٢ ، ص١٤٤-١٤٧ ، حازم مجيد احمد ، الصراع و التمرد العشائري و اثره على العراق ، ١٨٥٠-١٩١٤ ، مجلة سامراء ، مجلد٤ ، العدد(١٣) ،جامعة سامراء، تشرين الثاني ٢٠٠٨ ، ص١.

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٥١٣٨ /و ١ ، ١٩٢٩-١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص١-٣.

[٤] المصدر نفسه ، ص٥.

لقد تأثر الوضع الاقتصادي في البصرة بصورة عامة و في أبي الخصيب خاصة منذ بداية الثلاثينات بأثار الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) شأنها شأن مدن و أقضية العراق الأخرى و ذلك بسبب ارتباط الاقتصاد العراقي بنظام الأسواق الرأسمالية العالمية آنذاك[١] إذ انخفض سعر الطن الواحد من التمور من مائة روبية الى خمس عشرة روبية[٢]

و مما زاد في سوء الوضع الاقتصادي ظهور آفة الجراد لعام ١٩٢٩ التي تزامن ظهورها مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية التي قضت على المحاصيل الزراعية ، وكانت سببا مباشراً في إتلافها مما أثر في التمور فكان سبباً في قلة إنتاجها ،و انخفاض أسعارها، ولم تستطع الحكومة مكافحة الجراد ،وعلى الرغم من المبالغ المخصصة في ميزانية الري و الزراعة فبقيت هذه الوزارة عاجزة عن القيام بدورها، الأمر الذي جعل الوزارة تطلب من وزارة المالية تخصيص مبالغ إضافية قدرها خمسون الف روبية لمكافحة الجراد وهو مبلغ ليس بالقليل قياسا بالعملة العراقية آنذاك، و اصبح لهذا الأمر ضجة كبيرة اذ اتلف الجراد الكثير من ثمار و خضار البصرة و أبي الخصيب .[٣]

ونظراً لأهمية منتوج التمور في البصرة بوصفه المورد الأساس الأول، اذ كان يوفر أموالاً لا بأس بها لخزينة الدولة ، فقد أولت تقارير التفتيش الإداري مكابس التمور(الجراديغ) أهمية قصوى ففي عام ١٩٣١ تضمن التقرير بعض الوصايا التي قدمت لمكابس التمور منها: -

١- لا يجوز كبس التمور الا في المكابس التي تجيزها السلطة الصحية .

٢- ان يكون لدى رؤساء او مديري العمال في المكابس اجازة سنوية تسمى اجازة رؤساء عمال كبس التمور .

٣- على جميع العمال ان يخضعوا الى السلطة الصحية و الذين يشتغلون في مكابس التمر مع افراد عائلاتهم ، و على الجميع الخضوع للتلقيح .

٤- على جميع المستخدمين في مكابس التمور مراعاة الجانب الصحي و عامل النظافة .

---

[١] كمال مظهر احمد ، حول الاقطاع و دراسة في العراق ، مجلة افاق عربية ، عدد(٤) ،كانون الاول ١٩٧٥ ، ص٢٩.

[٢] كاظم باقر علي وعبد الحكيم عجيل السعدون، المصدر السابق، ص٤٢.

[٣] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٥٢. ١٩٢٩/٤/٢٩م ، ص٣٥.

٥- يجب ان تكون مكائن العمال بعيدة عن المحل المخصص لكبس التمر بمسافة لا تقل عن خمسين ياردة ، و لا يجوز اتخاذ مساكنهم محلا لكبس التمر أو خزنها .

٦- على صاحب المكبس ان يوفر كمية كافية من الماء النقي للعمال .

٧- لا يجوز وضع التمر الذي يراد كبسه أو تيبيسه في المكابس على الأرض بل على بواري من القصب أو أية أوعية أخرى مغطاة بصورة مناسبة .

٨- لا يجوز كبس التمر غير الصحيح أو المهروس ، و لا قطف قمع التمر بالأسنان .

٩- يجب ان تكون صناديق التمر نظيفة و ينبغي تغطيتها في نفس اليوم الذي يكبس فيه التمر .

١٠- يفرض على العمال الذين يقومون بالكبس بالضغط على الخشبة بواسطة القدم ان يعتنوا بنظافة اقدامهم و عليهم استعمال الاحذية عندما يتمشون في المكبس و خلعها و غسل القدمين قبل الكبس .

١١- اعطاء الشهادة الصحية للتمور المُعدّة للتصدير وهي من اختصاص مديرية صحة ميناء البصرة . [١]

و من اجل معالجة الوضع المتدهور تألفت لجان و عدد من الجمعيات التي تهدف الى تحسين مستوى الانتاج و تحسين انواع التمور و مساندة الملاكين بدعم و تأييد من الحكومة ففي عام ١٩٣٢م قامت الحكومة بتأليف لجنة تدعى لجنة اختبارية التمور حيث ترأسها شخصيات معروفة و زودت بصلاحيات واسعة بامتلاك املاك منقولة و غير منقولة و يدخل ضمن أعمالها ملاحظة وضع التمور و أسواقها [٢] .

كان من أثار الأزمة الاقتصادية قد تسببت بقلة وسائل النقل و ارتفاع الأجور الى تدهور الحالة الزراعية ، اذ كان المزارع خلال تلك المدة يعاني من عدم وجود وسائل نقل كافية لشحن المحصولات من المزارع الى ميناء البصرة ، و من ارتفاع أسعار نقل المحاصيل التي كانت تضاهي أسعار المنتوجات الزراعية في معظم

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١٩/ ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣١م ، عنوان الملفة ، نظام التفتيش الإداري الخاص بمكابس التمر في لواء البصرة ، ص١-٤.

[٢] د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١٣٢ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٢ – ١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٢ ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد١١٣١ ، ١٩٣٢/٧/١٤.

الأوقات [١] ، و السبب في ذلك هو تحكم الشركات البريطانية بشكل خاص و اتفاقها مع بعضها لرفع الأجور متى شاءت ، لذلك ذكر المفتش في تقريره " **ان تكاليف النقل في البواخر الإنكليزية المخصصة للصادرات هي اكثر من التكاليف التي تستوفي من قبل البواخر الأجنبية الأخرى بصورة مدهشة** "[٢] .

وبعد حصول العراق على استقلاله الرسمي في عام ١٩٣٢ شهد ازمة اقتصادية خانقة كان لها الأثر الكبير و مما زاد الوضع سوءاً في العراق فيضانات نهري دجلة و الفرات التي اتلفت مزروعات الفلاحين و ممتلكاتهم ، فما كان امام الوزارة رشيد عالي الكيلاني (٢٠/ اذار/ ١٩٣٣– ٩/ أيلول/ ١٩٣٣) لتخفيف اثار الازمة الاقتصادية ، الا ان تلك الوزارة قامت بفرض ضريبتين جديدتين هما ضريبة الأراضي و ضريبة الماء حيث ان هذه الانواع من الضرائب لم تكن موجودة في منهاج الوزارات [٣]

و في هذا الامر كان للمفتش الإداري دور كبير من خلال مخاطبته متصرفية اللواء و وزارة المالية لتقليل مقدار الضرائب[٤] التي فرضتها الحكومة على التمور و ذلك بسبب كساد التجارة العراقية بشكل خاص و التجارة الدولية بشكل عام .[٥]

بهذا الخصوص رد وزير المالية ياسين الهاشمي على طلب المفتش الإداري مبيناً ان سبب ذلك هو هبوط الوارد الكمركي الذي كان يشكل نسبة ثلثي واردات الدولة قد اضر كثيراً بالاقتصاد العراقي بشكل كبير ، و بين الوزير أيضاً ان هذا الانخفاض تم تعويضه من ضريبة (١%) المفروضة على التمور [٦]

و في عام ١٩٣٤م حاولت الحكومة العراقية تحسين انتاج التمور في لواء البصرة من خلال ادخال المضخات الزراعية في عملية الارواء اذ بلغ عددها في عام ١٩٣٥

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤١٥١، و ١٢ ، ١٩٣٠-١٩٣١ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الحالة الاقتصادية في لواء البصرة ، ص٤٠-٤٢.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٥٩١٦/ و ١ ، ١٩٣١ — ١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الوضع الاقتصادي في لواء البصرة ، ص٤-٦ .

[٣] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢ ، المصدر السابق ،ص١١٣.

[٤] في عام ١٩٣٢ زادت الحكومة العراقية الرسوم الكمركية على الحنطة و الشعير المستوردة من الخارج دعماً المحاصيل الوطنية اذ زادت رسوم الحنطة من ١١% – ١٥ % حيث أعفت المواد التي تساعد في الزراعة لزيادة الإنتاج الزراعي و تخفيف أثر الأزمة الاقتصادية كذلك أعفت المبيدات التي تستخدم لقتل الحشرات من الرسوم . ينظر: جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١١٧٦، ١٩٣٢/٩/١٠م .

[٥] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٠١٢ / و١ ، ١٩٣٣م ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص١٧.

[٦] المصدر نفسه ، ص١٩.

(١٥٨) مضخة ، و هذا ساعدها على زيادة رقعة المساحة المزروعة – بمختلف انواع المحاصيل [١]

وخلال عام ١٩٣٤ كان التعابة في قضاء الفاو يعانون من المشاكل التي يعاني منها قضاء الفاو و تركت اثاراً سيئة في حياتهم و الفلاحين و بعض ملاكي البساتين هي مشكلة النزاع القائم بين هؤلاء و وكلاء عدد من الملاكين الكبار حول عائدية عدد من البساتين المغروسة من قبل التعابة و الفلاحين ، تلك المشكلة التي أثرت الى حد كبير في واقع زراعة النخيل في الفاو و قلة إنتاج التمور .[٢]

و تطرق التقرير الى زيارة الملك غازي الى البصرة [٣] في يوم الاحد ١٥ نيسان عام ١٩٣٤م ، الذي بدوره عالج الكثير من المشاكل التي تعاني منها زراعة التمور من قبل المتنفذين و العوائل المكافحة، اذ طلبوا منه المساعدة في الغاء لجنة التمور الاختيارية [٤]

و تطرق المفتش الإداري الى ان انتاج التمور في عام ١٩٣٥ وتوقع المفتش انه سيحقق رقم قياسي في كثرته و جودته الأمر الذي دفع المنتجين الى التريث املاً في رفع أسعاره، مما أدى الى إيقاف البيع للتجار .[٥]

لم تهمل تقارير التفتيش الإداري تفقد أحوال المزارعين اذ طالب المفتشون بالاهتمام بحقوقهم لأنهم افراد كسائر افراد المجتمع ، ووجوب تهيئة المستلزمات

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٣٤١/و ٥ ، ١٩٣٣-١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن لواء البصرة ، ص١٥.

[٢] كاظم باقر علي و عبد الحكيم عجيل السعدون ، المصدر السابق ، ص١٢٦.

[٣] قام الملك غازي في شهر نيسان عام ١٩٣٤ بزيارة الى لواء البصرة ومن خلال جولته اطلع على احتياجات سكان البصرة ومطالبتهم ، وذلك عند تحدثه مع وجهاء البصرة و الصحفيين هناك في موضوع حالة البصرة العمرانية و الاقتصادية ، وعلى اثر تلك الجولة طلب الى الوزارة في ١٩٣٤/٤/٢١ الاهتمام بموضوع الرسوم الكمركية التي تفرضها حكومة الهند على التمور العراقية ، و التي ارتفعت من (٧% الى ٣٠%) على اعتبار ان هذه الارتفاع يحول دون توسع صادرات التمور العراقية الى الهند في الوقت الذي يعامل فيه صادرات الهند معاملة تفضيلية . للمزيد من التفصيلات حول زيارة الملك غازي للبصرة ينظر: لطفي جعفر حرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٨٧ ، ص٨٣-٨٤ ؛ جريدة الاستقلال ، ٢٣/نيسان /١٩٣٤ ؛ وئام شاكر غني عطره ، موقف الملك غازي من مشكلة الحدود مع الكويت ، ١٩٣٣-١٩٣٩ ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد الثاني، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٢٤٩ .

[٤] د.ك .و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/٤٤١٧/ و١ ، لعام ١٩٣٤-١٩٣٥م ، عنوان الملفة تقارير متفرقة عن لواء البصرة ، ص١١.

[٥] المصدر نفسه ، ص١٢-١٣.

الضرورية ، وتأمينها لهم ، من الآلات الجديدة والسيارات المخصصة لنقلهم من القرى الى المدينة ، فضلاً عن تأسيس مصارف زراعية للتقليل من آثار الأزمة الاقتصادية [١] التي يستغلها المرابون مستغلين ضيق حالة الشعب [٢] . ولم تمض مدة طويلة حتى بادرت الحكومة الى تأسيس مصرف زراعي صناعي لمساندة و دعم الملاكين[٣]

أما ما يتعلق في قضاء شط العرب ، فلم تكن الأحوال اقل سوءاً ، فقد أوضح المفتش الإداري في تقريره لعام ١٩٣٥ بان القضاء يحتوي على مجموعة من الجداول الكبيرة التي تتفرع مباشرة من الشط ، غير ان هذه الجداول لا يجري فيها الماء الى بساتين النخيل الإ حين حدوث ظاهرة المد من الخليج العربي الذي يسبب ارتفاعاً كبيراً في مستوى ماء شط العرب ، فيسال هذا في الجداول حتى آخرها ، كذلك تطرق الى ذكر عدد المضخات التي كانت موزعة على الانهر وعددها (١٥٨) مضخة .[٤]

وفي العام نفسه وصل المفتش الإداري الى لواء البصرة قادماً من لواء الكوت من أجل تفتيش شؤون الري في اللواء والعمل على تنظيمه وتحكيم السدود اتقاء خطر الفيضانات القادمة [٥] فضلاً عن ان الكثير من مياه نهري دجلة والفرات كانت تصب تصب في البحر وهو الأمر الذي اسفر عنه ضياع الكثير من الموارد المالية مما تنبه له المفتشون الإداريون وعملوا على معالجته بحسب الإمكانيات المتاحة آنذاك ومنها شق انهر فرعية لري اكبر قدر ممكن من الاراضي وللتقليل من أخطار الفيضان عند حدوثه [٦] .

---

[١] الازمة الاقتصادية : (١٩٢٩ – ١٩٣٣) لقد بدأت تلك الازمة في الولايات المتحدة الامريكية في ١٩٢٩/١٠/٢٤ ، و امتد تأثيرها الى بقية انحاء العالم ومنها الى العراق ، حيث انعكس ذلك على الواقع الاقتصادي لارتباطه بالاقتصاد البريطاني الرأسمالي ، وبات التأثير بشكل واضح على السوق التجاري البصري ، وظهر ذلك بصورة جلية على الملابس و التجار وبقية شرائح المجتمع ، ينظر : عبدالعظيم رمضان ، تاريخ اوربا و العالم الثالث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة ، ج٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٥٥-٦٠ .

[٢] د.ك .و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/٤٤١٧/ و١ ، لعام ١٩٣٤-١٩٣٥م ، عنوان الملفة تقارير متفرقة عن لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص٥ .

[٣] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٤٨٤ ، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٥.

[٤] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٠١٧/ و١ ، ١٩٣٥، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن اوضاع الري في لواء البصرة ، ص١.

[٥] – د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٥١١٥ / ٣٢٠٥٠، و ١ ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش التفتيش الإداري في لواء البصرة ص٦ .

[٦] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٥١١٥ / ٣٢٠٥٠، و ١ ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص٧-٩ .

يظهر ان تقارير التفتيش الإداري كانت تتابع كل ما يتعلق بزراعة النخيل وبدقة بالغة ، ومن ذلك متابعة تفتيش و طريقة الزراعة التي انتقدها المفتش، اذ أوضح ان الطريقة المتبعة في عملية الغرس ووصفها بالعقيمة ، وهذا يعرض الملاك الى ضياع كبير من الأراضي ، وعدم الاستفادة منها ، لذلك قدم جملة من المطالب ومن أهمها :

١- ان تكون زراعة الأرض على خطوط مستقيمة .

٢- اللجوء الى حراثة الأرض بالمحارث الفرنجية (الميكانيكية) و الآلات الأخرى فهذا يؤدي الى تقليل الاعتماد على الايدي العاملة.

٣- قطع جذور النباتات والأعشاب البرية الضارة التي تستنزف موارد الارض الغذائية[١].

٤- تكون الخضروات تابعة لرسوم الاستهلاك و جرت العادة في بقية الاراضي وفق القانون ، و أنَّ بعض الأشخاص في ناحية السيبة يحملون اوراق جنسية تعود لحكومتي العراق و ايران لذلك ينبغي تدقيق هذه القضية و حسمها بالطرق الدبلوماسية و عدم فسح المجال لهكذا اشخاص بتمويه الحكومة العراقية [٢].

ونظراً لتكرار الفيضانات في العراق أبان المدة موضوع الدراسة فقد اهتمت دائرة التفتيش الإداري بهذه المسألة عن طريق متابعة و تنظيم السداد وذلك لاتقاء أخطار الفيضانات[٣] . ولكي تصبح العملية اكثر تنظيماً ، فقد طالب المفتش الداري في لواء البصرة عام ١٩٣٥ ، كل من المتصرفية و الحكومة المركزية في بغداد بإعادة فتح شعبة الري في اللواء لما في ذلك من اثر في تطوير الجانب الزراعي و لاسيما بساتين النخيل .[٤]

و في عام ١٩٣٦م طالب المفتش ايضاً بان تقوم الحكومة الاهتمام بالأنهر في اللواء و منها نهر الفرات بسبب تغير مجرى النهر لان الاراضي دفنتها الترسبات و اصبح النهر غير صالح لسقي الاراضي الزراعية .[٥]

---

[١] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ١٠٢٧ / ٣٢٠٥٠ / و١٦ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفيش الإداري في لواء البصرة عن الحالة الزراعية، ص ١١ .

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣/٣٢٠٥٠/ و٢ ، ١٩٣٥-١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية السيبة ، ص٣٧.

[٣] د .ك . و ، ملفات وزراه الداخلية ، تقارير إدارية في لواء البصرة / الري ،٥١١٥ / ٣٢٠٥٠ /و١ ، ١٩٣٦

[٤] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨١١٦/٣٢٠٥٠/ و ٢١ ، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٢٧.

[٥] المصدر نفسه ، ص٢٦.

اما الحالة الزراعية في ناحية الهارثة خلال عامي ١٩٣٥-١٩٣٦م اذ اوضح المفتش الإداري بان الزراعة هناك لعام ١٩٣٥م تكون على نوعين صيفي و شتوي مع النخيل حيث تحتوي الناحية على عدد من مكابس التمور و ذلك لوقوعها على مقربة من شط العرب [١].

وفي عام ١٩٣٥ كانت الزراعة في ناحية الزبير تعاني من قلة المياه فقد كانت المياه في هذه الناحية تؤخذ من الابار و لا توجد مياه اخرى ، الاهالي ايضا يأخذون مياه الشرب من هذه الابار، وكانت زراعتهم عبارة عن المخضرات التي يسقوها بقدر الامكان من هذه الابار، ارتفاع الاراضي مانعة لاستفادتهم من شط العرب، و لذا لا يوجد من الزراعة سوى المخضرات ، كذلك علم المفتش الإداري من خلال العرائض التي كان يقدمها بعض الأهالي ان من الممكن سقي الاراضي بمقياس عظيم بواسطة فتح جداول من الهور الموجود في الهارثة بالقرب من كرمة علي ، حيث يوجد مقترح مقدم حول هذا الموضوع من المهندس البريطاني كوكس(koks)، لذا فقد أقترح المفتش ضرورة التحقيق و تدقيق القضية بواسطة الأخصائيين [٢]

وخلال عام ١٩٣٥-١٩٣٦ بين المفتش الإداري ان الزراعة الرئيسة في مركز اللواء هي التمور و قسم من الفواكه و الخضروات، و كذلك قليلا من الحنطة و الشعير ، وعلى الرغم من ان تلك المحاصيل كانت عماد الإنتاج الزراعي في البصرة الا انه السلطات المعنية لم توليها الاهتمام الكافي فقد عانت تلك المحاصيل ولاسيما أشجار النخيل من الآفات الزراعية التي فتكت بأعداد هائلة من النخيل ومنها حشرة المن التي أضرت بالنخيل و التمور في هذه السنة ١٩٣٥م وكان قضاء ابي الخصيب الأكثر تضرراً ، مما دفع دائرة الزراعة الى استنفار جهودها لمكافحة هذه الحشرات في المواقع الموبوءة بهذه الافة ، لأن مقدار معيشة البصرة وتأمين حياة معظم سكانها يقتصر على التمور لذا اذا لم يجتهد بجد و نشاط في إبادة هذه الآفة الفتاكة فلا شك من انها تتضرر، اضافة الى ضعف صادرات التمور الى خارج

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٨/ ٣٢٠٥٠ / و ١٢ ، ١٩٣٥-١٩٣٦، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الهارثة ، ص١٢ .

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٠٥/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٥، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الزبير ، ص٤.

العراق ، لذا رأى المفتش ان تقوم دائرة الزراعة و متصرفية اللواء بإيلاء الموضوع أهمية قصوى وجعله من أولوياتها[١].

وعلى الرغم من وجود الآفات الزراعية التي أصابت النخيل في البصرة خلال عامي ١٩٣٥ -١٩٣٦، الا أنَّ حجم التمور المصدرة من العراق و البصرة خلال العامين المذكورين لم يكن بالقليل و بلغت قيمتها (٧٩٤٣) طناً متريا و قيمتها (٢٧٦٩٠) ديناراً و كما يوضحه الجدول الاتي[٢] :

جدول رقم (١٤)

نوع التمر	بالطن المتري	القيمة بالدينار
حلاوي	٨٦	٨٧١
خضراوي	٢٤٧	١٢٩٢
ساير	١٠٤٨	٥٤٣٦
زهدي	٦٣٣٧	١٨٩٨٩
تمور خزن	١٣٢	٩٣٨
انواع اخرى	٩٣	١٦٤
المجموع	٧٩٤٣	٢٧٦٩٠

و أوضح المفتش الإداري بان هناك عدد من المكابس للتمور تضاهي المكابس الأوربية في عملها و هي[٣] :

١-مكبس شركة مايكل اخوان الواقعة في الرباط .
٢-مكبس شركة اندرو وير الواقعة في الخندق .
٣-مكبس سيمون كريتيان الواقع في الرباط .
٤-مكبس اصفر و شركاؤه الواقع في الرباط .
٥-مكبس شركة اخوان الواقعة في كوت السيد .

---

[١] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تفتيش مركز لواء البصرة ، ص٨ .

[٢] جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ، د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٨/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١ .

[٣] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تفتيش مركز لواء البصرة ،المصدر السابق، ص٢ .

لقد كان لهذه المكابس أثر في انتاج التمور في البصرة بشكل عالي الجودة وهو الأمر الذي دفع شركات الاستيراد والتصدير العالمية تتسابق من أجل الحصول على المنتجات العراقية آنذاك، وهو الامر الذي دفع متصرفية لواء البصرة والوزارة المعنية الى بذل جهود حثيثة من اجل التقليل من خطر الآفات التي كانت تصيب أشجار النخيل [١].

لقد خاطب المفتش الإداري متصرفية اللواء بخصوص ما يعانيه ملاكو الاراضي فتطرق الى مسألة الخسائر التي ينفقها الملاك على المزرعة و الفلاح ، حيث انه يتحمل تكاليف الانفاق على البذور و المضخات، و ما يدفعه للفلاح من نسبة النصف او الربع من الانتاج،[٢]. فضلاً عن الخسائر التي تحدث بسبب الآفات الزراعية ، فقد عانى قضاء ابي الخصيب – مثلاً– من حشرة المن بشكل كبير ، وهو الامر الذي دفع المفتش الى مطالبة متصرفية اللواء و اجراء اتصالات مع وزارة الاقتصاد نحو تكثيف الاجراءات من اجل القضاء على هذه الحشرة من خلال زيادة عدد المكائن الخاصة بمكافحة حشرة المن[٣] في الاملاك المصابة بهذه الافة [٤]. اوضح المفتش أن نسبة المكائن التي خصصتها الحكومة لهذا الغرض غير كافية من اجل القضاء على هذه الآفة حيث كان رد رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ان المكائن القائمة بعملية المكافحة و لكن نظرا لكثرة السعف النخيل الموبوءة التي كان عددها بالملايين و هو التفكير في القضاء على هذا و توسيع عملية المكافحة ، و في

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٩٥٥/ ٣٢٠٥٠/ و١١ ، ١٩٣٢-١٩٣٧م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء ابي الخصيب ، ص١٧-٢١ ؛ جريدة الانباء ، العدد ١٥ ، في ١٩٣٦/١٠/٣١م ، ص١.

[٢] د.ك .و، ملفات وزارة الداخلية ي ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٥١١٧/ و٧ ، ١٩٣٣-١٩٣٥م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ص٣٠.

[٣] نوع من انواع الحشرات المجنحة التي تصيب النخيل ، حيث تنمو هذه الحشرة و تعيش في ظل مناخ ملائم لها و تتكاثر في مدة قصيرة قدرها خمس عشر يوما ، دخلت هذه الحشرة الى العراق ابان العهد الملكي و اصابت كثيرا من المزارعين= =و النخيل و لا سيما في لواء البصرة و خصوصا ناحية المدينة التابعة الى قضاء القرنة ، ينظر : جريدة الزمان ،بغداد ، العدد : ٢٢٤، ١٩٣٨/٦/٥ .

[٤] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٨٢٧/ و١ ، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب ص١٧؛ خضير عباس ريكان العبودي ، دور نواب بغداد ١٩٣٩ – ١٩٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي و التراث العلمي ، ٢٠١١م ، ص٨٨.

السياق ذاته طالب المفتش الإداري الحكومة مرة ثانية بإعطاء اللواء حصة من المكائن من اجل مواجهة هذا الوباء نتيجة الضرر الذي لحق بفلاحي اللواء .[١]

وخلال عام ١٩٣٦ لاحظ المفتش الإداري عن وجود معلومات اقتصادية لنواحي البصرة و أقضيتها فقد أشار التقرير مثلاُ الى المواد الطبيعية في ناحية المدينة المتمثلة بزراعة النخيل و تربية المواشي و الجاموس و بيع القصب و صيد الأسماك ، اذ تستفيد الحكومة من انتاج كل نخلة سنوياً ٧٥ فلساً تقريباً ، و الماشية ٣٠٠ فلساً ، و الجاموسة الواحدة ٧ دنانير ، و عن كل صيد سمك ٧٥٠ فلساً تقريباً ، ما الصناعة في ناحية المدينة فلا تتعدى سواء عمل الحصران و الجولان وبيعها على التجار في بعض الألوية [٢] .

اما ناحية السويب فلا توجد فيها مواد طبيعية عدا التمور و تأتي زراعة التمور في المرتبة الأولى الى جانب زراعة الحنطة و الشعير و الشلب (الرز) و الذرة ، ولا توجد فيها صناعات جديرة بالذكر و يصنع بعض سكان الاهوار البواري و الحصران من القصب و الجولان و يتعاطى بعضهم الحياكة البسيطة ، اما أبي الخصيب فكان سكانها مهتمين بأنشاء بساتين النخيل ، التي تعد المورد الرئيس الذي يعتاش الاهلون منه ، كذلك أشار التقرير ان السكان كانوا فيما مضى في ترف ورغد من العيش و منذ بضع سنين (والكلام للمفتش) ساءت احوالهم الاقتصادية لهبوط أسعار التمور و توقف رواجها في الأسواق الخارجية [٣].

وفي الخامس من شهر حزيران عام ١٩٣٦ دعا المفتش الإداري الى حل مشاكل الملاكين من خلال مخاطبة متصرفية اللواء و كذلك وزارة الاقتصاد من خلال تأسيس المصرف الزراعي-الصناعي، لمساعدة المنتج العراقي ، و تطرق الى تسليف أصحاب النخيل التي تعرضت للضرر بحشرة المن في البصرة مبلغ قدره (٣٠) الف دينار قابلة للزيادة لإنقاذهم من تلك الأزمة [٤]. و على الرغم من ذلك فقد ادى انتشار

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٢١/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٧-١٩٣٨، عنوان الملفة، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٧.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٧٢٢ /٣٢٠٥٠/ و١٢ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٣١

[٣] المصدر نفسه ، ٣٢

[٤] د.ك.و ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ١١٢٧/٣٢٠٥٠/ و٢ ، ١٩٣٦-١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب تسلسل الملفة ، ص٩-١٢.

الآفات الزراعية الى عجز الكثير من المقترضين عن تسديد الاقساط الى المصرف المذكور لذا فقد طالب المفتش الاداري بتأخير تسديد تلك الاقساط الى وقت آخر [١].

ويظهر ان تلك المطالبات لقيت استجابة من الحكومة المركزية التي أناطت مهمة معالجتها بجعفر ابو التمن [٢] وزير المالية من خلال منحه عطف الحكومة على المنكوبين و التأكد من صحة أقوالهم وادعاءاتهم، اذ كتبت وزارة المالية الى متصرف لواء البصرة تسأله عمن يتمكن الدفع من عدمه من الأقساط التي بذمته [٣]. وهكذا يتضح لنا ان تقارير التفتيش الإداري كانت تلقى صدى واستجابة في مراكز صنع القرار ومن ثم قيامها بوضع الحلول والمعالجات التي من الممكن أن تسهم في تحسين الواقع الاقتصادي للمواطن العراقي عموماً والبصري خصوصاً.

ورغبة من المفتش الإداري بتطوير الواقع الزراعي في لواء البصرة، فقد طالب متصرفية اللواء عام ١٩٣٦ بمخاطبة الحكومة المركزية لبناء القرى العصرية من اجل النهوض بالمستوى الصحي و التعليمي و الإداري في الأرياف ، الأمر الذي دفع حكومة ياسين الهاشمي لقبول الطلب من قبل المفتش الإداري حول بناء تلك القرى في اللواء ، حيث ان هدف لائحة قانون بناء القرى الحديثة لعام ١٩٣٦م تهدف الى إنشاء القرى العصرية للفلاحين على وفق التصاميم التي تصادق عليها الحكومة و استبدال

---

[١] المصدر نفسه ، ص١٣ .

[٢] ولد محمد جعفر بن محمد حسن داود بن سلمان ال ابي التمن في بغداد عام ١٨٨١ ، درس العلوم العربية و الدين ، بدأ حياته في الاشغال بالتجارة ، وبعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ كان في مقدمة الذين عملوا على الحصول على إجازة لتأسيس مدرسة لتعليم الذكور اطلق عليها المدرسة الجعفرية ، ساهم في معركة الشعيبة عام ١٩١٥ ، ساهم في ثورة العشرين و التجأ الى الحجاز بعد فشلها انظم الى الحزب الوطني العراقي في أيلول ١٩٢١ ، اصبح وزيراً للتجارة في الوزارة الثانية= =(١٩٢١/٩/١٢ – ١٩٢٢/٨/١٨) الا انه استقال احتجاجاً على المعاهدة العراقية البريطانية ١٩٢٢ ، نفي الى جزيرة هنجام ١٩٢٢ ، له موقف معارض من انتخابات المجلس التأسيسي ، اصبح نائباً عن لواء بغداد في الدورة الانتخابية الثانية و السابعة ، عمل على إعادة الحزب الوطني في مزاولة نشاطه مع تأسيس الهاشمي في تأليف كتلة معارضة لمعارضة المعاهدة العراقية البريطانية ١٩٣٠ عندما وقعا في الثالث و العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٣٠ سميت وثيقة التأخي بين الحزب الوطني و حزب الاخاء الوطني ، انظم الى جماعة الأهالي عام ١٩٣٥ ،عين وزيراً للجالية بالحكومة الانقلابية عام ١٩٣٦ الا انه استقال، توفي في ١٩٤٥/١١/٢٠ اثر التهاب دماغي . ينظر : عبد الرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن و دوره في الحركة الوطنية في العراق (١٩٠٨-١٩٤٥) ط ٢ ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٢٧ ؛ احمد إبراهيم محمد مصطفى ال مصطفى الظفيري ، نواب لواء الديوانية و دورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٤٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٢ ص ٣٩ .

[٣] د. ك . و ، وزارة الداخلية ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب ، تسلسل الملفة ١١٢٧/٣٢٠٥٠/ و٢ ، ١٩٣٦-١٩٣٧م ، ص١٤.

القرى القديمة بالقرى الحديثة ، كذلك من ضمن شروط اللائحة ان لا يقل عدد سكانها عن الخمسين نسمة و لا يتجاوز (٢٥٠) نسمة ، وان منهج إنشاء القرى الحديثة يكون من ضمن صلاحيات وزير الداخلية و يساعده مجلس القرية [١] في إتمام هذا العمل[٢].

حظي موضوع بناء القرى العصرية للفلاحين باهتمام كبير من قبل هيئة التفتيش الإداري لان الحالة المعيشية للفلاحين في الارياف اصبحت صعبة جداً من النواحي الصحية و العمرانية و الإدارية و التعليمية و هذا تطلب العناية و الانتباه و على الرغم من عدم وجود قوانين و أنظمة تكفل تحسين شؤونها و تنظم عملها على الصورة من اجل النهوض باللواء على مستوى الرقي و الكمال باعتبار ان الريف العراقي يمثل الحجر الاساس الذي يثبت عليه الدولة العراقية [٣].

ومن المشكلات الاقتصادية التي عانى منها لواء البصرة خلال حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين هي رسوم الجريب [٤] التي استبدلت بالعشر و بقيت في ذمة قسم من الملاكين فقد اقترح المفتش الإداري جملة من التوصيات و هي مطالبة متصرفية اللواء والحكومة على شطب تلك الديون، الا ان وزارة المالية و على لسان وزيرها ابراهيم كمال[٥] بعدم شطب تلك الديون الأ وفق القوانين و الاسباب الموجبة آنذاك [٦].

---

[١] يتكون هذا المجلس من مدير و عضوين او اكثر يجري انتخابهم من اهالي القرية على وفق نظام خاص يوضع من قبل وزير الداخلية و يكون هو المسؤول عن اجراءات الانتخابات ، فضلاً عن وجود اصحاب المهن و الحرف الاخرى مثل المضمد و الكاتب ان وجدوا في القرية ، ينظر : د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية الديوان ، هيئة التفتيش الإداري ، ملفة لائحة قانون ادارة القرى ، رقم الوثيقة ٧ لعام ١٩٣٦ م وثيقة لائحة قانون ادارة القرى في ١٩٣٦/٦/٢٥ م ، ص٢١.

[٢]، المصدر نفسه، ص٢٢.

[٣] جريدة الرأي العام ، العدد : ١٩٨ ، ١٩٣٨/٦/٢٤م .

[٤] الجريب : وهو نوع من أنواع الرسوم التي اقرها العثمانيون في العراق حيث كانت تفرض على النخيل ، اذ ان الرسم المحدد على مساحة من الأرض تساوي (١٣٩٦٧) متر مربع ، وتضم (١٠٠) نخلة ، او ان مقاييس مساحات الجريب تساوي (٣٦٠٠) ذراع مربع . ينظر : سليمان فيضي ، التحفة الاباضية في الرحلة الحجازية (الرواية الاباضية) البصرى العظمى ، ط١ ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٣٠٤ ؛ حسين محمد القهواتي ، العراق بين الاحتلالين الأول و الثاني (٩٤١ هـ - ١٥٣٤م — ١٠٤٨ هـ ١٦٣٨ م) دراسة في الأحوال السياسية و الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥ ، ص٤٣٨ .

[٥] اصبح ابراهيم كمال وزير للمالية في حكومة جميل المدفعي التي تشكلت في ١٩٣٧/٨/١٧ و استمرت لغاية ١٩٣٨/١٢/٢٤ . للاطلاع ينظر: حسن لطيف الزبيدي ، الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق ، ص٦٢٠

[٦] د. ك . و ،ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١١٢٧/ و٢ ، ١٩٣٦-١٩٣٧ ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب ، المصدر السابق ، ص١٥.

لقد كشف المفتش الإداري بعد عام ١٩٣٦م زيادة تصدير التمور و الحبوب بشكل رئيس فقد ذكر ان ما صدر الى العالم مقداره (١٨٠٠٩٤) طناً من التمور و (٤٩٥٤٣٣) طناً من الحبوب [١] ، و استمرت الزيادة الحاصلة في كمية البضائع المصدرة و المستوردة من والى البصرة ، إذ وصلت في عام ١٩٣٧ الى (١٣٩١١٩١٧) طناً من التمور ، الا انها بدأت بالانخفاض وبلغت في عام ١٩٣٨ مقدار (١٤٩٩٤٦٧) طناً ، و ما ان حل عام ١٩٣٩م حتى حدث هبوط في الحركة التجارية حيث وصل مجموعة البضائع الى (١١٨٢٥٢١) طن و هذا يعود الى النقص في قلة تصدير البضائع الرئيسة مثل الحبوب و التمور، والهبوط في الاسعار، و احتكار الشركات لتجارة التمور نتيجة قرب قيام الحرب العالمية الثانية [٢] . وهو الامر الذي كان محل اهتمام المجلس النيابي والحكومة المركزية [٣].

وأظهر أحد التقارير ان متصرفية لواء البصرة قد قامت ببعض المساعي للمساهمة في تسويق تمورها، فقد قامت لجنة التمور بالبصرة بأرسال كمية من التمور الى لجنة التغذية في بغداد بغية توزيعها على بعض الاطباء الأخصائيين، و ارسلت كمية اخرى الى القنصلية العراقية في بومباي بالهند بغية توزيعها على التجار من باب الدعاية، و أنها بعثت بـ(١٠٠٠) صندوق تمر الى القسم العراقي في معرض نيويورك في الولايات المتحدة الامريكية على أمل ان يسهم ذلك في ايجاد منافذ تسويقية للتمر البصري[٤]. وبالفعل تم تصدير شحنات من التمر الى الأخيرة[٥].

اقترح المفتش الإداري على متصرفية اللواء والحكومة المركزية بعد زيارته لقضاء الزبير عام ١٩٣٧ ضرورة تخفيض ضريبة الأرض عن اهلي الزبير ، لأن معظم أراضي الزبير مرتفعة ، وان اغلب المزارعين يواجهون صعوبات كبيرة في استخراج

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٥١١٧ ، ١٩٣٧-١٩٣٨م ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة ص٩-١٢.

[٢] د. ك . و ، وزارة الداخلية ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤٥٥١ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، ص١٢-٢١.

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣١٠٥٠/١٠١٨/ و١٣ ، ١٩٣٧م عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٢ .

[٤] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٣١٢٧/و١٣ ، ١٩٣٧-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، لجان التمور في لواء البصرة ، ص١.

[٥] المصدر نفسه ، ص٣.

المياه من الابار لسقي المزروعات ، الامر الذي دفع الأهلي الى تقديم شكوى الى متصرف البصرة طالبوا فيها تخفيض ضريبة الدخل [١] .

و اوضح المفتش الإداري خلال زيارته لناحية السيبة خلال عام ١٩٣٨ ان اسباب ترجيح الاقامة و السكن في الاراضي الايرانية حيث ان الساحل الايراني المغروس بالأشجار و النخيل و هذه المغروسات كانت قبل هذا تحت تصرف الشيخ خزعل الكعبي[٢] و عندما قامت الحكومة الإيرانية بإقصاء الشيخ المذكور عن المحمرة و إسكانه في طهران و قررت مصادرة كل أملاكه و من جملتها هذه البساتين و فرضتها على المغارسين ، و بما أنَّ العراق في اشد الاحتياج الى النفوس نظراً لسعة أراضيه ، لذلك يرى المفتش على كل موظف ان يبذل اقصى جهده في استعمال اللين و حسن المعاملة و التساهل في استمالة هؤلاء و غيرهم ممن ينتمون الى العنصر العربي و جلبهم الى الاراضي العراقية و عليه أقترح المفتش الإداري:

١- تفويض النخيل و الأشجار باسم المغارسين و إبقاء الاراضي أميرية

٢- استيفاء الخمس عن الحاصلات التي تسقى بالواسطة [٣]

لذلك ذكر المفتش حدوث خلاف بين المزارعين و الملاكين في قضاء القرنة ١٩٣٨، اذ اعتمد الملاكون على نفوذهم العشائري، فقاموا بأذى المغارسين حيث يعاونهم في ذلك بعض الموظفين الذين انحازوا الى الملاكين تحقيقا لمصالحهم الشخصية ، إضافة الى ذلك الشكايات الواردة من رؤساء و افراد العشيرتين المختصمتين من القائممقام من أهانه و سب و شتم لحملهم على النزوح عن سكناهم يأخذ جانب الملاكين [٤].

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزراه الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤٣٢١ / و ١٢ ، ١٩٣٧ ، ص١ .

[٢] الشيخ خزعل: (١٨٦٣- ١٩٣٦) وهو امير المحمرة والاحواز في عربستان خلال المدة (١٨٩٧ – ١٩٢٥) حيث تم اسره من قبل ايران ، رشح لعرش العراق لكن الدبلوماسية البريطانية غير متحمسة لترشيحه بسبب خوف بريطانيا من قيام= =وحدة طبيعية بين الاحواز والعراق ، فضلا عن فسح المجال للأمير فيصل للفوز بعرش العراق. ينظر : احمد عبد الرزاق الحلفي ، ثورة الشيخ عبدالله الشيخ خزعل في عربستان ، ط١، دار العباد للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص١٢١ .

[٣] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١٢١ /٣٢٠٥٠ / و١١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإدارية لناحية السيبة ، ص٥١ .

[٤] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٥٨٧٤/و١١ ، ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية نزاع العشائر، ص٣.

و أشار المفتش الإداري الى اتخاذ جملة من الإجراءات لحل تلك النزاعات و الخلافات و هو عامل الهجرة من الريف الى المدينة هي احد أسباب حل تلك النزاعات التي تجعل عيشهم و العمل على اختفاء تلك الظاهرة .[١]

وفي عام ١٩٣٨ أشار المفتش الإداري في تقريره من خلال تفتيشه لناحية الفاو و اتباعه لقضاء أبي الخصيب ان تعابة النخيل لا يجهلون أساليب الزراعة و لكنهم لا يملكون أي نوع من المعلومات الحديثة ، و انهم لا يملكون الإمكانيات اللازمة لزيادة الإنتاج و تحسينه حيث انهم في حاجة قصوى الى المساعدات المالية و الصحية ، فان اكثر بساتين الفاو و كذلك البساتين العائدة للدولة في ناحية السيبة التابعة لقضاء ابي الخصيب لا تقاس من حيث عمرانها بالبساتين العائدة لبعض اصحاب الاملاك المقتدرين [٢]

و طرح المفتش مقترحات لتحسين انتاج البساتين الحكومية منها :

١- تحسين انواع النخيل بزيادة الانواع المرغوبة في التصدير للخارج (الحلاوي / الخضراوي / الزهدي / البرحي) بدلا من الانواع الرخيصة غير مرغوب بها مثل(الساير) .

٢- الاكثار من انتاج المساحات المزروعة بقدر ما تساعد ذلك مياه المد، و هذا يحتاج الى دراية وافية و الى اموال ضخمة .

٣- استعمال الاسمدة الكيمياوية و الطبيعية و هذا يحتاج الى دراسات و توفير الاسمدة للمزارع و ادخال الآلات الجديدة سواء في حرث و قلب التربة سنويا و تطهير الانهر الفرعية مع توفير لليد العاملة و الاقلال من تعب المغارسين مع الاهتمام بالناحية الصحية و الصناعات التي تتعلق بالتمور .[٣]

كانت هناك عوامل اثرت سلبا في انتاج بساتين الحكومة و مطالبة المسؤولين عنها المستمرة و بكل الصيغ التعابة على تسديد الاقساط المستحقة عليهم مما دفع اكثر التعابة و الفلاحين بان يقوموا برهن الاراضي التي بحوزتهم او بيعها فمثلاً سدد تعابة بساتين الحكومة في السيبة ثلاثة اقساط من بدل التعويض و القسط الثالث فقد

---

[١] المصدر نفسه ، ص٤ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣١٤ / ٣٢٠٥٠/ و١٣ ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب و الفاو ، ص٣-٧ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣١٤ / ٣٢٠٥٠/ و١٣ ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب و الفاو ، المصدر السابق ، ص٨.

تمكنوا من تسديده بصعوبة حيث باعوا تمورهم كافة مع العلم ان التقدير جاء باهضاً جداً ، اما القسط الرابع فاضطروا الى بيعها لتسديد الاقساط المستحقة و بذلك انعدمت الفائدة التي من اجلها سنت الحكومة قانون تفويض بساتين الحكومة في لواء البصرة [١]

و من الاسباب الاخرى لتخلف الواقع المعاشي للتعاب هو جور وكلاء الملاكين على التعابين اذ كثيراً ما حدثت المشكلات بين الوكلاء و التعابة نتيجة تعسف هؤلاء و جورهم و ضغطهم المستمر على التعاب مما أدى الى ان يترك بعض التعابه البساتين التي عمروها و بذلوا جهدهم فيها و يضطرهم الوكيل احياناً ان يهاجروا الى خارج حدود اللواء ، و اخر ما حدث و جاء في تقرير المفتش الإداري في ناحية السيبة و الفاو التابعتان لقضاء ابي الخصيب، اذ كثيراً ما هاجر تعابتهم الى ايران طلباً للعيش، كل هذه الامور كانت احد الاسباب الرئيسة و المهمة التي ادت الى انخفاض مستوى انتاج بساتين الحكومة بسبب ترك التعابة لها نتيجة جور و ظلم وكلاء الملاكين لهم و تعسفهم [٢].

لقد ثبت المفتش الإداري علي البزركان اثناء جولاته التفتيشية لناحية الفاو و أبي الخصيب لعام ١٩٣٨م حيث ذكر في تقريره عن مناطق النخيل بما فيها بساتين الحكومة عن وجود صناعات متعلقة بالنخيل و هي كثيرة منها استخراج الكحول و بعض المشروبات و صناعة الحصران و الحقائب و ما يماثلها ، بالإضافة الى ثروة صناعة الورق من الياف و سعف النخيل الذي كان قيد الانشاء .[٣] نعتقد ان تقرير المفتش الاداري لم يكن دقيقاً تماماً، إذ لم يذكر لنا المعمرون في البصرة ان هناك من عمل باستخراج الكحول من التمور ، وربما اختلط الامر على المفتش الإداري بين استخراج الدبس من التمور و استخراج الكحول .

لا تختلف طرق الزراعة في ناحية السيبة عن مركز قضاء ابي الخصيب و اما علاقة الفلاح بالملاك فقد تم عرضها في التفصيلات السابقة عن المغروسات و

---

[١] م.و.ب. ، تسلسل الملفة ١٣٥٨/ تفتيش الاقضية -١٩٣٨ ، تقرير المفتش الإداري لقضاء ابي الخصيب و ناحية السيبة في ٩ و ١٩٣٨/٨/١٣ ، تسلسل رقم ٣.

[٢] م.و.ب، تسلسل الملفة ١٣٥٨/ تفتيش الاقضية -١٩٣٨ ، تقرير المفتش الإداري لقضاء ابي الخصيب و ناحية السيبة في ٩ و ١٩٣٨/٨/١٣ ، تسلسل رقم ٣، المصدر السابق ، ص٤ .

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب و الفاو ، تسلسل الملفة ٣١٢٢/٣٢٠٥٠/ و١ ، ص٣ .

المنتوجات في الاراضي الاميرية، و اما في الاراضي المفوضة فيرى المفتش الإداري بلزوم ترك المعاملات القاسية التي يمارسها[١] الملاكين بحق المغارس او الفلاح مما يستوجب نفورهم و هجرتهم الى الاراضي الايرانية [٢]

و طالب المفتش الإداري علي البزركان متصرفية لواء البصرة حول تضمين حصة الحكومة من رسوم التمور لسنة ١٩٣٨م من اجل ايصال الارباح مباشرة الى الحكومة العراقية .[٣]

اما وضع التعابة في الاراضي الاميرية في عام ١٩٣٨ فقد بين المفتش الإداري علي البزركان الاجوبة من الملحقات حسب كتاب قائمقام قضاء ابي الخصيب – حول التعبات في الاراضي الاميرية عام ١٩٣٨م – المرقم س/٤٣٧ و المؤرخ في الثاني عشر من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨م و تم درسها بصورة دقيقة اذ انه قام بإدراج بعض المعلومات المطلوبة بشأن موضوع التعابة بأسهاب و منها :

١- ان التعاب في الاراضي الاميرية اي بساتين الحكومة بناحيتي السيبة و شط العرب هو الشخص الذي يعهد اليه بزراعة الاراضي الاميرية بالنخيل و الاشجار و الحبوب و اعتباره مكلفا بالعناية بها، لكي لا يتسرب الخراب الى المزروعات المذكورة ، و ذلك لقاء حصة معلومة و معينة ليستوفيها عند نضوج المحصولات .

٢- ان حصة الحكومة و التعاب المعينة في الانتاج هي معينة بموجب اتفاقيات معقودة بين وكيل السنة في العهد العثماني و بين التعاب نفسه ، و عندما جرى تدوير هذه الاملاك للحكومة العراقية فان التعامل الذي تمشي عليه المالية هو ٥% من ثمرات النخيل الحديثة ٢٥% من ثمرات النخيل القديمة ٧٥% من ثمرات الحاصلات الشتوية و الصيفية و الاثمار الاخرى مع الخضروات .

٣- كيفية تعيين حصة الحكومة و التعاب من انواع الانتاج كافة و كيفية استيفائها حيث تعين هذه الحصة بطريقة التخمين موسمياً من قبل لجان تؤلف وفق ما جاء بقانون ضريبة الارض رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٦م ، ثم تبدأ اللجان في تخمين الحاصلات

---

[١] هو تقدير سعر التمور من قبل لجنة رسمية . ينظر د.ك.و ، تسلسل الملفة ٢٣٨١ / ٣٢٠٥٠ و١ ، ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب ، ص٣ .

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣/٣٢٠٥٠/ و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة ، ص٣٥.

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣/٣٢٠٥٠/ و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة ، المصدر السابق ، ص٢٧.

عند نضوجها و عند الانتهاء منه تكون حصة الحكومة معروضة للبيع خصوصا التمور تعرض بالمزاد العلني و عند عدم حصول راغب يجري تحققها على التعابين نقداً بموجب تسعيره يعين من قبل مجلس ادارة القضاء [١].

٤- يلاحظ من المعروضات ان في طريقة التخمين و استيفاء حصة الحكومة بعض الضرر على التعابة و ذلك عندما يتأخر التضمين حيث يؤدي ذلك الى تأخير بيع حصة الحكومة كما حدث في سنتي ١٩٣٦-١٩٣٧ و هذا ما يضر بصالح التعاب و الخزينة معا .

٥- لما لم يكن لهؤلاء التعابة وارد غير ما تنتجه نخيلهم هذه و بما ان الاسباب التي تم عرضها في المادة الرابعة هي التي تسبب الاضرار فقد اخذوا التعابة يشتكون و يتذمرون من وضعهم و من الحكومة و لذلك فانهم يضطرون بحكم الحاجة الى الاستدانة من المرابين بربا فاحش ادى الى ابتاع اموالاً بأثمان باهظة ، الأمر الذي قد يؤدي حتما الى زيادة الديون على ما يملكون ، و لهذا فقد اضطر البعض منهم للتنازل عن تعبته للدائنين حيث لا مورد اخر للعيش في القرى و النواحي و قد أدت هذه الى اضطرار بعضهم الى الالتجاء الى الجانب الإيراني للاشتغال فيها في زراعة النخيل ، كما جاء في المادة (أ) من قانون ضريبة الارض رقم (٧٣) لسنة ١٩٣٨م .[٢]

٦- من غير الممكن استيفاء مبلغاً مقطوعاً لنسبة اربع سنوات من محصولات الشتوي و الصيفي لان الزراعة في بساتين الحكومة ليست محددة و معتمة على الزراع و قد يجوز ان يزرع التعاب سنة و لا يزرع في السنة الثانية ، و قد يجوز ان يزرع في سنة الأولى دونم واحد و في السنة الثانية ربع دونم هذا ما ارتأه المفتش الإداري و كما هو مناسب حول الموضوع و على كل الأمر يعود لصالح التعاب .[٣]

و في الثالث عشر من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨ قام المفتش الإداري علي البزركان بتفتيش مركز ناحية السيبة وكتب في تقريره الى تعيين حصة الحكومة من التمور ، مع العلم ان التمور الموجودة في القضاء هي من حصة التعابة في الاراضي

---

[١] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣/٣٢٠٥٠/ و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة ص٥٣.

[٢] د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣/٣٢٠٥٠/ و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة ، ص٥٤.

[٣] المصدر نفسه ، ص٧-٨ ، كتاب قائمقامية قضاء ابي الخصيب المرقم س/٤٣٧ و المؤرخ ١٩٣٩/١٢/١٢م ؛ كتاب المفتش الإداري علي البزركان المرقم ١١٠ في ١٩٣٨/٨/١٢م الى وزارة الداخلية / الحاسبة ، ص٧-٨.

الاميرية ، لا تتأخر لدى هؤلاء الى اخر تشرين الاول ، و لو فرض انها تتأخر فلا تعدم من يشتريها من التجار منهم، لان التجار عادة يستمرون على شراء التمور طيلة السنة بلا انقطاع ، و بين المفتش الإداري ان سبب هجرة الفلاحين العراقيين الى الاراضي الإيرانية ليس من وجهة اعطائهم تعبات في ملك الشيخ خزعل القديم بل ان هؤلاء المهاجرين يذهبون للاشتغال في شركة نفط (عبادان) ليس الإ ، و ليس هناك من يقوم بإعطائهم اي تعبات في ملك النخيل ، اذ ان التعبة لها شروط و لها خدمة قديمة[١].

أنَّ اعمال الزراعة في قضاء ابي الخصيب يمكن تقسيمها على ثلاث اقسام بحسب ما جاء في تقرير المفتش الإداري الذي زار ابي الخصيب عام ١٩٣٨م اثناء جولته التفتيشية أوضح ان الملاك المفوضة باسمه الارض يستخدم الشخص بأجرة شهرية حسب التراضي ، ليقوم بكافة التكاليف التي تحتاجها الاراضي من قلب الأرض ، و زراعة الاشجار و النخيل ، و تطهير الانهار و تعمير الاراضي و اعمال اخرى تحتاجها عملية الزراعة و يستخدم الملاك ايضا الفلاح في الاراضي المعمورة ، و غير المعمورة لتلقيح النخيل في وقته ، و تطهير الانهر فيستوفى الثمن نقداً و احياناً يستوفى الربع او الخمس من المنتوجات ، فيما اذا قام بتكاليف الاعمار كري الاراضي و تطهير الانهار و جمع التمر و غير ذلك من الاعمال الزراعية [٢] . و هنا يصبح الملاك غير مكلف بشيء و اما في الاراضي المعمورة فيستوفي الفلاح العشر من المنتوجات ازاء قيامه بتلقيح النخيل و قطف ثمرتها ، و هو امر يدل على استغلال الفلاح ، و عادة ما يستغل ملاكو الاراضي التعابة (و هم الاشخاص العاملين بعقود مع الملاكين) و هم يتحملون التكاليف كافة التي تحتاجها الارض من حرث و غرس الاشجار و النخيل و تطهير الانهر فيستوفي التعاب حسب العقد بينه و بين الملاك (عقد تعبئة طينية او تثمين) النصف او الثلث من المنتوجات ، و يجوز احياناً اقصاء التعاب لسوء عمله ، و هنا تقدر قيمة ما غرس من الاشجار

---

[١] د. ك . و ، وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/٨٧٦٣/ و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة كتاب متصرفية لواء البصرة الى وزارة الداخلية العدد ١٥٦٩٢ الموافق ٢٤/كانون الاول / ١٩٣٨م ، ص٥ .

[٢] د.ك.و : ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٣٥٨/ و٩ ١٩٣٨ ، تقرير المفتش الإداري لقضاء ابي الخصيب و ناحية السيبة بتاريخ ١٩٣٨/٨/١٣م ، تسلسل رقم (١-٣) .

بواسطة خبراء و يدفع له الملاك ثمنها عن كل نخلة روبية او نصف روبية او روبيتين [١].

أوضح المفتش الإداري علي البزركان ان وضع التعابة أي المغارسين في قضاء أبي الخصيب في تقريره بخصوص أحوال التعابة في القضاء لعامي ١٩٣٨ – ١٩٣٩ في ناحية السيبة، ومن خلال مطالعته الى قائمقامية القضاء و متصرفية اللواء في الرقم (٤) و المؤرخ في الثامن عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩٣٩ بهذا الخصوص، و عند تدقيق المفتش بالاقتراح الوارد في تقرير القائمقامية القضاء قد تبين ان لا يوجد اختلاف في النقاط التي اقترحتها القائمقامية و بين اقتراح المفتش الإداري و هي كالاتي:

١- لقد اقترح القائمقامية في تقريره تفويض الاراضي مع مغروساتها الى التعابة و تستوفي الحكومة ثمن التفويض اقساطاً ، و ابدال طريقة التخمين بطريقة المقطوع النقدي ، اما اقتراح المفتش تفويض النخيل و الاشجار باسم المغارسين و ابقاء الارض اميرية ، طبعا ان التفويض لا يكون الا ببدل المثل او تغييره فيما اذا ثبت مدة التعرف في الاراضي، و كان عمر المغروسات يتجاوز العشر سنوات كما جاء في المادة الخامسة من قانون تسوية حقوق الاراضي لسنة ١٩٣٨م .[٢]

٢- لقد اقترحت القائمقامية إعفاء التعابة من استيفاء الحكومة لحصتها من المحصولات الشتوية و الصيفية و الفواكه و الخضر ، بينما اقترح المفتش استيفاء حق الماء و الارض من المحاصيل الشتوية و الصيفية بطريقة المقطوع و ذلك بمعدل المبلغ الذي تستوفيه الحكومة لمدة الاربع سنوات و صرف النظر عن هذه الحصة، اذ في ذلك ضياع عظيم في اموال الحكومة، و ينبغي شمول هذه القاعدة على الاراضي السيح كافة التي تستوفي الحكومة حصة الارض و حق الماء عنها في انحاء العراق كافة .

٣- أنَّ الفقرة المقترحة من قبل قائمقام القضاء عن حالة عدم استيفاء الحكومة حصتها بطريقة المقطوع النقدي و هذا ما يؤيد ما طرح المفتش الإداري في تقريره ،

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٣٥٨/ و٩ ١٩٣٨ ، تقرير المفتش الإداري لقضاء ابي الخصيب و ناحية السيبة بتاريخ ١٩٣٨/٨/١٣م ، تسلسل رقم (١-٣) ، ص٣.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية الديوان ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٣٦٣/ و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، ص٥٠

من خلال تأييد اقتراح القائممقام المتضمن صرف النظر عن استيفاء الحصة الأميرية [١] .

٤- عدم تطابق الرؤى بين تقرير قائمقام أبي الخصيب المتضمن تفويض النخيل و الأشجار وحدها للمزارعين و إبقاء الارض أميرية و بهذا لا يرغب المفتش الإداري بهذا الفكرة في الفقرة الرابعة من المادة السابعة من قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (١٢٩) لسنة ١٩٣٨م التي تصنف الاراضي الاميرية و هي اراضي المغروسة و الممنوحة باللزمة التي تفرضها الحكومة .

٥- أنَّ القائممقام لا يرى فرقاً محسوساً فيها لو اعتبرت حق الحكومة من التعابين و أنَّ تستوفي الربح من الحاصلات ما عدا التمور هذا حسب اقتراح القائممقام عدم استيفاء حصة الحكومة و ترقية حالة التعاب و تشجيعهم على العمران .

٦- أنَّ اقتراح القائممقام أنَّ تفويض اشجار النخيل و ابقاء اراضي الحكومة يحرم الفرد من رسوم الحاصلات الاخرى اذ بين المفتش أنَّ القائممقام لم يفرق بين الغرس و الزرع .[٢]

٧- لقد بين القائممقام في تقريره عدم إمكان تطبيق ضريبة المقطوع على معدل اربع سنوات من المحصولات الشتوية و الصيفية و ذلك لعدم تحديد نسبة الزراعة في الاراضي ، و عدم قيام المزارع بزراعة الارض في السنة بنسبة معينة ، اما اقتراح المفتش الإداري هو أنَّ استيفاء حصة الحكومة بطريقة المقطوع هو اكثر تشجيعا للتعابة و في حالة اهمال المزارع مزروعاتهم لأعذار شرعية معقولة او اذا اصابت المزروعات افات سماوية مما يسبب هلاك و اتلاف المزارع ، فان الحكومة تقوم بتطبيق القانون المتضمن تنزيل المبلغ المستحق على التعابة .[٣]

يرى المفتش الإداري أنَّ حسم هذه القضية لا يكون اذ عند حضور لجنة التسوية و لا شك من انها تستمر في هذه القضية و يجري تفويضها حسب ما جاء في قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٨م و من المحقق تستجنى بالاراضي الاميرية حسب ما جاء في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القانون المذكور بعد أنَّ تمنح لزمتها الى الشخص الذي تتوفر فيه الشروط المدرجة في البندين من المادة العاشرة لذلك يرى من الضروري الفات نظر الموظف المسؤول عن هذا التقرير بعدم

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣/٣٢٠٥٠/ و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، ص٥١.

[٢] المصدر نفسه ، ص٥٢.

[٣] المصدر نفسه ، ص٢-٤.

تكرار لمثل هذه الاعترافات المتناقضة و التي لا يقصد منها سوى المعارضة لما جاء في تقرير المفتش الإداري دون أنَّ يراجع النصوص القانونية و يتفحصها .[١]

وفي الثالث من شهر نيسان عام ١٩٣٩كان للمفتش الإداري دور كبير بتوجيه قائمقام قضاء ابي الخصيب بضرورة ترقية وضع التعابة الذين يشتغلون في الاملاك الاميرية الذي هو غير مستحسن في الوقت الحاضر ، اما بخصوص بعض النقاط التفصيلية فان القائممقام قد اورد بعض الاقتراحات النافعة بهذا الشأن كذلك وجه المفتش بتدقيق اوضاع التعابة و اعطائهم الحقوق التي يطالبون بها.[٢]

ثانياً / التجارة

حفلت تقارير التفتيش الإداري للواء البصرة بالعديد من المعلومات المتعلقة بتجارة المواد الداخلية و الخارجية ، اذ تطرق الى المواد الداخلة في التجارة و كيفية تعامل السلطات معها وما الى ذلك من الأمور التي تخص واقع التجارة فقد اوضح المفتش الإداري في لواء البصرة أنَّ كمية الحبوب المصدرة خلال عام ١٩٢٣ عن طريق الميناء كانت تتسم بقلتها و رداءة نوعيتها و عدم نظافتها لاحتوائها على كميات عالية من البذور و الاوساخ و الشوائب ، حتى أنَّ المحاصيل الناتجة من البذور النظيفة كانت تخلط مع الانواع الرديئة حتى يتم تصديرها الى الخارج .[٣]

و طلب المفتش الإداري في الوية البصرة و العمارة و المنتفق مجلس الوزراء في العاشر من شباط عام ١٩٢٥ بإعفاء بعض الحبوب من الرسوم الكمركية لسنة ١٩٢٥م كذلك الشاي و السكر الذي يدخل الى البصرة عبر كمرك منفذ صفوان بعد احتكار حكومة ايران لمواد السكر و الشاي [٤].

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣/٣٢٠٥٠/ و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، ص٥ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٦١٣٩ /٣٢٠٥٠ / و١٢ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في قضاء ابي الخصيب ، ص١٢ .

[٣] د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ١٩٢١/ ١٠٣١١ / و ١٣ ، (١٩٢٤-١٩٢٦) ، تقارير التفتيش التفتيش الإداري عن الزراعة في لواء البصرة، ص١٥.

[٤] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة٣١١/ ٢٢٤١/و ١ البلاط الملكي ، اجوبة مجلس الوزراء ١٩٢٣-١٩٢٥ على موافقة جلالة الملك على عقد الجلسات ، ص١٢ .

و كانت نسبة صادرات التمور في لواء البصرة قياساً مع صادرات العراق من الالوية الاخرى تقدر بـ(٥١%) سنة ١٩٢٣، في حين هبطت الى (٤١%) عام ١٩٢٥ ، وكما يبينه الجدول الاتي :

جدول رقم (١٥)

السنة المالية	القيمة بالروبية	النسبة المئوية الى مجموع الصادرات
١٩٢٣	١٥.٨٠٠٠٠	%٥١
١٩٢٤	١٤٦٠٠٠	%١٢,٦
١٩٢٥	١٥.٤١٠٠٠	%٤١[١]

و بقدر تعلق الأمر بالنشاط التجاري فقد شهدت تجارة العراق بصورة عامة و تجارة اللواء بصورة خاصة كساداً و انخفاضاً شاملاً في تجارة الصادرات و الواردات ، اذ هبطت قيمة الصادرات من (٥٧٠) لك روبية سنة ١٩٢٧ الى (٤٢٢) لك روبية سنة ١٩٢٨ ، لذا غدت المحاصيل و المنتوجات الزراعية في اللواء متراكمة في مراكز البيع التجارية ، لذا اوضح المفتش أنَّ اغلب مكابس التمور – في البصرة أغلقت أبوابها ، حيث تكدست كميات كبيرة من التمور – في الميناء .[٢]

و أنَّ السمة المميزة للتجارة بعد الحرب العالمية الاولى هي توسع دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية و اتساعها، الأمر الذي يمكن أنَّ تلمسه من خلال متابعة قيم تلك التجارة بجانب الصادرات، و قد استمر هذا الوضع بعد الاحتلال البريطاني للعراق و خلال حقبة الانتداب ، فالسنوات الاولى من الحكم الوطني (١٩٢١-١٩٢٣) كما ذكرها المفتش الإداري بان قيمة الصادرات لتجارة العراق الخارجية بصورة عامة و البصرة بصورة خاصة اقل بكثير من قيمة البضائع المستوردة، الا أنَّ نسبة الاستيراد قلة في عامي ١٩٢٢-١٩٢٣ و يرجع ذلك الى اهتمام الحكومة بتنظيم قضية الاستيرادات و شهدت المدة المذكورة ارتفاع نسبة الصادرات وهذا ما نلاحظه في الجدول أدناه [٣] :

---

[١] د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٧٠٠/٤١١٥/ و١٩ ، ١٩٢٣-١٩٢٥، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري حول صادرات التمور في لواء البصرة ، ص٣١-٣٧.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١/٢١١٣/ و١٢ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن حجم الصادرات و الواردات في لواء البصرة، ص٢-٥ .

[٣] جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٥٠٣٢/١٢١١ و ٢٦ ، ١٩٢٣ – ١٩٢٤ ، ص٣ .

جدول رقم (١٦)

السنة المالية	قيمة البضائع المصدرة بالروبية	قيمة البضائع المستوردة بالروبية
١٩٢١-١٩٢٢	١٠٨	١٩٨
١٩٢٢-١٩٢٣	١٠١٠	١٨٨

شهدت الحركة التجارية في لواء البصرة تحسن ملحوظ خلال السنوات (١٩٢٧-١٩٢٨) و هذا يعود الى عوامل عدة منها تحسن انتاجية المحاصيل الزراعية في لواء البصرة من خلال استخدام المضخات الزراعية من قبل المزارعين، و ملائمة الظروف المناخية لإنتاج المحاصيل، و زيادة إقبال المزارعين على إنتاج المحاصيل التي يزداد الطلب عليها في الخارج ، كذلك ثبات سعر الصرف للعملة المتداولة الروبية له دور في تحديد نشاط التجارة [١].

واجهت تجارة العراق خلال مدة الانتداب (١٩٢٠-١٩٣٢) عدد من العوامل المؤثرة التي اسهمت بدورها في عرقلة حركة التجارة، و ابرزها الأحداث السياسية غير المستقرة التي حدثت في تاريخ العراق خلال هذه المدة، و ظهور مشكلة عدم ثقة التجار بشحنة المصانع فضلاً عن زيادة الأسعار المحلية باستمرار، وعدم وصول الشحنات التجارية في الوقت المحدد لقلة السفن التجارية و عدم كفاءتها ، فضلاً عن السرقات التي تتعرض لها البضائع التجارية أثناء حملها [٢].

لقد بين المفتش الإداري بان تجارة التمور في اللواء عانت من عدم الاهتمام بنظافة أصنافها من حيث كبسها و تغليفها، فقد كانت السلال و الصناديق المخصصة لتصدير التمور تحتوي في أنَّ واحد على تمور ناضجة و نصف ناضجة و غير ناضجة [٣].

---

[١] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢١١٤/ و١٢ ، (١٩٢٤-١٩٢٨) عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٣.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢٠٠/١٦٨٣ / و ١ ، ١٩٢٨، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري التجارة و الصناعة في لواء البصرة ، ص١.

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١/٢٦١٩/ و١ ، ١٩٢٨م عنوان الملفة ،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن اوضاع الزراعة في لواء البصرة ، ص١٣-١٧.

و هناك صعوبات أخرى واجهت تجارة التمور في اللواء منها انتشار المواد المعلبة و الشاي و الحلويات و الفواكه المجففة في الاسواق التجارية و قد قللت من الاقبال على التمور العراقية في الخارج .[١]

كان للدعاية السيئة التي قام بها جنود الاحتلال بالنسبة لقطف التمور و كبسها اثراً في عدم اقبال بعض الدول الاوربية على شراء التمور العراقية و خصوصاً تمور البصرة ، فنلاحظ انه في عام ١٩٣٠م رفعت استراليا نسبة التعريفة الكمركية على التمور العراقية الواردة اليها من بنس الى ثلاثة بنسات على الليرة الواحدة [٢] ، مدعين أنَّ التمور العراقية تهدد صحة المشترين لسوء تعبئتها ، و انها غير صحية الامر الذي ادى الى فقدان سوق مهم من اسواق التمور العراقية .[٣]

طبقت بريطانيا خلاصة تجاربها في الهند على العراق على الرغم من الاختلافات بين ظروفهما الخاصة ، و حتى العامة الى حد ما ، و تمثل اول مظهر لذلك في تشريع قوانين جديدة ، و اتخاذ اجراءات اقتصادية و منها الحركة التجارية ، و قد كان من بين تلك الاجراءات التي اثرت تأثيراً مباشراً على التجارة ، اي جعل العملة الهندية الروبية تحل محل الليرة العثمانية في التعامل التجاري [٤] ، الامر الذي اثر في حركة التجارة الى حد ما ، و الحق بها خسائر غير قليلة ، على الرغم من أنَّ الروبية عملة مألوفة في التعاملات التجارية خاصة في لواء البصرة ، التي كانت تتعامل بالروبية مع مناطق الخليج العربي الخاضعة للسيطرة البريطانية مع الهند الأمر الذي سهل بالتعامل بالعملة الجديدة و هذا يدل على قوة و ثبات هذه العملة لما توفره من ضمانات و احتياطات كبيرة خاصة الفضة منها [٥].

---

[١] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٢٠٥٠/٧٢١٩/ و١٢ ، ١٩٢٨م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٢٧.

[٢] د .ك.و ،ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٥٣١٣/و ١٢ ، ١٩٢٩-١٩٣٠م ،عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة عن زراعة التمور ، ص٣٣.

[٣] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٩٢٦/ و١٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري حول الزراعة في لواء البصرة ، ص٢٣-٢٤ .

[٤] سعد كاظم حسن ، تاريخ النقود العراقية (١٩٢١-١٩٥٨) م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد ، ١٩٨٨م ، ص١٦-١٧.

[٥] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢٣١٨/ و١٣ ، ١٩٢٥-١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٣.

أنَّ من اهم الاثار الواضحة في تدهور التجارة بين العراق و ايران هو اصدار الاخير قانون الاحتكار التجاري و تقييد التحويل الخارجي ، و هبوط قيمة (الاقران) الإيراني [١]، و محاولة ايران تثبيت سعر عملتها قسراً عن طريق تأليف لجنة لمراقبة جميع عمليات المبادلة بالعملة ، و لهذا الامر دور في تدهور اوضاع التجارة بين البلدين ، فقد اصبح من العسير على التاجر البصري أنَّ يستلم اثمان البضائع بشكل مباشر الامر الذي ادى الى اعلان الكثير من تجار الترانزيت افلاسهم .[٢]

لقد نبهت غرفة تجارة البصرة انظار الحكومة العراقية الى الاضرار التي لحقت بالتجارة العراقية من جراء تطبيق قانون الاحتكار التجاري الايراني ، و طلبت بدورها من الحكومة العراقية تسوية المشاكل القائمة بينها و بين ايران ، و ذلك لأهمية تجارة العراق الخارجية من جهة، و الميزان التجاري من جهة اخرى.[٣]

و من الظواهر التي رافقت مهنة التجارة هي ظاهرة الافلاس التي مني بها البعض من التجار ، حيث ذكر المفتش أنَّ حالة عبد الجبار الجلبي المالية سيئة ، و خاصة في ظروف هبوط التجارة الخارجية الى حدها الادنى اثناء سنوات الازمة العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) و التي تأثر بها بعض من تجار البصرة بشكل كبير .[٤]

لقد اشارت تقارير المفتش الإداري الى علاقات البصرة التجارية مع الكثير من الدول و خصوصاً بريطانيا و المانيا خلال الاعوام ١٩٢٩-١٩٣٠م ، اذ قدر عدد البواخر الداخلة و الخارجة محملة بمختلف البضائع التي تصل حمولتها حوالي الالاف من الاطنان ، كما اشار المفتش ايضا خلال عام ١٩٢٩م لعدد من البواخر الخارجة من الميناء بـ(١٧٠) باخرة ، فيما ذكر عدد البواخر الالمانية الخارجة من

---

[١]) عملة فضية فارسية استعملت في ايران خلال الاعوام ١٨٢٥ – ١٩٣٢ ، حيث تنقسم الى ٢٠ شاهي او ١,٠٠٠ دينار ، و يشكل الاقران الواحد ١٠ تومان ، حيث استبدل الاقران بالدينار عام ١٩٣٢ و كانت قيمة الاقران تعادل رنك فارسي واحد حيث يساوي ربع ربية او ما يعادل منها ٢٠ فلس . ينظر : عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية ، بغداد ١٩٥٨ ، ص ٢٩ ؛ شاكر صابر الخياط ، الكيل و الميزان و المقياس في المدن العراقية في القرن التاسع عشر ، بغداد ١٩٦٤ ، ص٤ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١١/١٤١٢/ و١٢ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الاوضاع المالية و الاقتصادية في لواء البصرة ، ص١٢-١٤ .

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٢٥٠/٥٤٠/و ١ ، ١٩٢٩-١٩٣٢ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري حول غرفة تجارة البصرة ، ، ص٢٥.

[٤] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤١٤٤ ،و٣ ١٩٣٤م ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري تجارة البصرة ، ص١٠

ميناء البصرة عام ١٩٣٠ (١٧) باخرة [١]، فضلاً عن تطرقها الى كمية الصادرات و الواردات ففي عام ١٩٢٥م بلغت حجم الصادرات بـ ٦٨٨٠٥٩ طن ، اما الواردات بلغت ايضا ٢٨٩٥٧٨ ، بينما زادت الصادرات في عام ١٩٣٠م الى (٥٩٦٧٤٨) طناً ، و الواردات بلغت (٥٥٣٢٠٦٤) طناً [٢].

و في عام ١٩٣٤م كتب المفتش الإداري بأنَّ تجارة التمور و ملاكوها في لواء البصرة قد تعرضوا الى معاناة عديدة كالأسعار و الرسوم الكمركية ، و تنظيم الحركة التجارية للتمور ، لذلك قدم المفتش الإداري طلباً الى المتصرفية اللواء و مخاطبة الحكومة المركزية من خلال تخفيف الضرائب و ايجاد الحلول الى المشاكل التي يعاني منها تجار التمور في اللواء [٣].

اوضح المفتش الإداري قد جرت مراسلات بين متصرف اللواء و جمعية مكابس التمور و ملاكيها حول تجارة التمور و التأكد من سلامتها و تقدير النوع الجيد منها، و طرح المعوقات التي تواجه عملية تصدير التمور ، فضلاً عن طرح مسألة فتح فروع لها في متصرفية لواء كربلاء في عام ١٩٣٥م .[٤]

لقد كان للمفتش الإداري دور مهم في الاشراف على انتخابات اللجنة الإدارية للتمور في اللواء بعد اصدار قانون ٤١ لعام ١٩٣٥م لغرفة تجارة البصرة، و التي فاز برئاستها عبد الجبار الخضيري [٥]حيث بلغ عدد اعضائها اثنا عشر عضواً و جميعهم كان لهم دور واضح في حركة التجارة [٦].

لقد بين المفتش أنَّ اللجنة التي تم تشكيلها دخلت في صراع مع الشركات الأجنبية للتمور التي استغلت بدورها الازمات التي يعاني منها التجار و الملاكين ، و

---

[١] د. ك . و ، وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٥١٢/ و٢، ١٩٢٧-١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري، ص١٨.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٠.

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١١/١٧٧٣/ و١٢ ، ١٩٣٤-١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب ، ص٢٩.

[٤] د.ك.و، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢١١٧/و ١٣ ، ١٩٣٤-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن زراعة التمور في لواء البصرة ، ص١٧-٢١.

[٥]ولد في بغداد سنة ١٨٧٩ ، و ال الخضيري من الاسر التجارية المعروفة ، انتقل الى الحلة و بعد ذلك الى البصرة اذ اشتغل في التجارة ، انتخب نائباً لرئيس غرفة تجارة البصرة عام ١٩٢٦ ، ثم رئيساً لها في ايلول ١٩٣٢ انتخب نائباً عن البصرة في شباط ١٩٣٣ ، توفي في ١٩٣٩/١٠/٢٩ . ينظر : مير بصري المصدر السابق ، ج ٢ ، ص٥٢١

[٦] د.ك.و، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢١١٧/و ١٣ ، ١٩٣٤-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن زراعة التمور في لواء البصرة ، ص٢٣ .

هذا الصراع ظهر للعلن بعد طرح مشروع احتكار تجارة التمور من قبل شركة سورين لمدة لا تزيد عن عشرين عاماً، اضافة الى ذلك بأنَّ هذا المشروع جوبه بالرفض من قبل بعض اللجان و الجمعيات التجارية في اللواء ، كذلك الرأي العام و الصحافة في عام ١٩٣٥ [١].

و بين المفتش الإداري بأنَّ مديرية الصحة قد اوفدت في العام نفسه عدداً من الخريجين الى البصرة لاستخدامهم في دوائر الصحة، و لمراقبة مكابس التمور، فضلاً عن الجولات التي كان يقوم بها متصرف اللواء مع ابراهيم عاكف الالوسي رئيس صحة اللواء بجولات تفتيشية على مكابس التمور مرة او مرتين في الأسبوع، و ذلك من اجل تفقد الصحة العامة، و أساليب العناية و إسداء الإرشادات و التعليمات الصحية لرؤساء العمال [٢].

وفي عام ١٩٣٥ – ١٩٣٦ بين المفتش الإداري بأنَّ وضعية العمال في قصبة مركز لواء البصرة لا تختلف عن سائر العمال الموجودين في الألوية العراقية ، حيث لا يوجد لهؤلاء ترتيب خاص او وجود نظام يسيرون عليه او محلات معينة و ليحضر الموقعين من العمال من رجالٍ او نساء سواء كان من هذا اللواء او من الالوية المجاورة و ذلك يؤتى الى مكان التمور لغاية الاشتغال في مكابس التمور و أنَّ المدة التي يقضونها في اشتغال التمور ليس تتمدد[٣].

اما مكابس التمور في مركز اللواء خلال عام (١٩٣٥-١٩٣٦م) اذ ما كانت هذه المكابس في السابق منظمة كما أنَّ شرائط العصرية كانت غير متوفرة فيها الا أنَّ دوائر الصحة و الادارة تبدي اهتماماً و تراقب المكابس بصورة مستمرة استخدمت فيها الشروط الصحية بشكل منظم قدر الامكان ، وأنَّ هذه الحالة قد تحسنت كثيراً بالنسبة الى الوضعية السابقة لذلك فان المفتش الإداري يقدر اعمال المتصرف في اللواء و ابراهيم عاكف رئيس صحة اللواء و ذلك بالنظر الى اعتنائها في تأمين نظافة و تنظيم المكابس و تمشية حالة عمالها وفق الاطار الصحي ، الا أنَّ المفتش الإداري ومن

---

[١] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢١٢٧/ و١١، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، تقارير إدارية عن زراعة التمور في لواء البصرة و، ص٢٧- ٢٩ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١١١٩،و٢ ١٩٣٤-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب ، ص١٢-١٦.

[٣] د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٣٨٦/ و١، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة تقارير التفتيش في لواء البصرة ، ص١٤.

اجل تأمين صحة العمال و تأمين استراحتهم بصورة جيدة لذلك يدعو المفتش بإصدار الامر الى الحكومة المحلية تقوم بإسداء المعونة المقتضية لهؤلاء العمال من قبل دائرتي الصحة والبلدية وذلك لتأمين الغاية المنشودة [١].

اما بخصوص منازل المسافرين في المعقل فقد أوضح المفتش بأنَّ هذا المنزل تم اعداده لكافة المسافرين براً و جواً ، و يوجد فيه (١٤) غرفة تسع الى (٢٨) شخص يتولى ادارته موظفون اوربيون، كل غرفة من غرف النوم يوجد بها حمام مجهز بأحدث الأجهزة و المعدات الصحية ، اما الغرف العامة تتألف من غرفة الطعام و غرفة للبلياردو و غرف للشرب و البهو ، الماء و المراوح الكهربائية موجودة في جميع أنحاء المنزل ، اما الخمور و المشروبات الكحولية و المياه المعدنية فتقدم مجانا [٢] .

وتم ذكر اجور نقل الامتعة التي تحمل باليد و يؤخذ وزنها بنظر الاعتبار بعد طرح المنفعات المجانية من تك كوجك الى المعقل يساوي ١٩٠ فلس ، وفي عام ١٩٣٥ اوضح المفتش الإداري بأنَّ التجارة في مركز اللواء هي عبارة عن تجارة التمور و الحبوب و يقسم التجار المحليون الذين يشتغلون بهذه التجارة الى قسمين ، القسم الاول يتاجر برأس ماله و الاموال التي يأخذها فيسلمها الى شركة كل من (هلس ستريك ، افريقيا ، اندروير ، باقوس ، بيت لنج) و هذه الشركات تتوسط بتصدير الاموال الى البلاد الاجنبية و تصرفها هناك مقابل حق السعي بنسبة ٢٥% اما القسم الاخر و هو يشتغل بلا رأس مال و يأخذ الاموال على حساب هذه الشركات و يسلمه اياها على أنَّ يأخذ شيئا منها بطريق حق السعي بنسبة يتفقون عليها [٣].

ومن اهم هذه الشركات التي اشار اليها المفتش الإداري في تقريره هي:-

١-شركة هلس : اوضح المفتش الإداري بأنَّ هذه الشركة مؤسسة سنة ١٩٠٠ و هي تبيع التمور من البصرة و تصدرها الى الخارج و قبل ثلاث سنوات كانت هذه الشركة تشتري بالواسطة و بعد ذلك ارسلت وكيل و فتحت له محلاً خاصاً ، حيث تجري المتاجرة من قبل الوكيل مباشرة في الحال .

---

[١] المصدر نفسه ، ص١٥.

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/٢١٣٧/ و١ ، ١٩٣٥ عنوان الملفة، تقارير إدارية عن السكك الحديدية في لواء البصرة، ص١.

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٣٨٦/ و١ ،١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٣.

٢-شركة افريقيا : تأسست هذه الشركة في البصرة و هي تتاجر بالتمور و الشحن بصورة تامة و هي مشتقة من شركة ستريك في النقليات .

٣-شركة اندروير : تشتغل هذه الشركة سنة ١٩٢٣مؤسسة من وكلاء عراقيين و منذ التاريخ المذكور تشتغل مباشرة بواسطة وكلائها .

٤- شركة نيكولاس : وهي يونانية و رأس مالها ليس بكثير و تنحصر اشغالها بتجارة التمور فقط ، كذلك هناك من التجار الاجانب اليونانيين التابعين كل من ثيراد و جيكولا سرواسو و هذان ايضا يشتغلان بتجارة التمور فقط[١].

٥-بيت لنج : يرجع عهد هذه الشركة الى سنة ١٨٥٠ وهي تتاجر بالتمور و المحتويات وسائر المواد التجارية و النقليات البحرية ، وانها متحدة مع الشركات الاخرى في خصوص النقليات و انها متعهدة بنقل البضائع ما بين البصرة والخليج و ايران ، وأنَّ اهم الحاصلات الرئيسة في البصرة هي التمور الكائنة لتأمين حياة سكان هذا اللواء و مع ارتفاع اسعار التمور، الا أنَّ الشركة تصدر التمور الى الخارج حيث أنَّ التمور التي تنتجها البصرة من حيث نوعها و طعمها يعتبر من ارقى التمور و اجودها في المنطقة ، اما اماكن الدول التي تستهلك فيها هذه التمور فهي (انكلترا ، افريقيا ، كندا ، المانيا ، ايطاليا ، مراكش ، تونس ، الهند)[٢].

من ضمن الشروط الخاصة بالشركة هي :

١- تتعهد الشركة باستلام جميع التمور من النخلة الى الصندوق و دفع اثمانها خلال ثلاثة شهور اي من اول ايلول الى نهاية تشرين الثاني من كل سنة .

٢- يشترط أنَّ تكون التمور سالمة من (الحشف) و التعفن .

٣- تتعهد الشركة بتوزيع صناديق التمور الغالية على الملاكون في ابتداء الموسم و انشاء مخازن في جميع المقاطعات ليسهل على الملاكون تسلم تمورهم .

٤- تقدم الشركة ضمان كافي لتأمين حقوق الملاكون خلال مدة الاحتكار .

٥-تحديد الاسعار للتمر الحلاوي بـ (٢٠) ديناراً و الخضراوي بـ (١٨) ديناراً و للسائر(١٥) ديناراً للطن الواحد ، و أنَّ هذه الشركة تتعهد بتنفيذ هذه الشروط لمدة عشرين عاما

---

[١]د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، المصدر السابق، ص١٤ .

[٢]د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٣-١٤.

أ- يميل الملاكون الى فكرة الاحتكار و لكن قسم التجار من الاهالي غير راضين في ذلك لأنه اذا تم الامر على هذا المنوال فتصبح منفعة اولئك التجار عديمة [١]

ب- هذا من ناحية و من ناحية اخرى أنَّ تكون وضعية الشركات الاجنبية في البصرة التي تتاجر بالتمور تجاه هذا الاحتكار فهل يا ترى تترك هذا اللواء و تذهب الى حيث تشاء ، إذ أنَّ بعض الشركات تشتغل بتجارة التمور و تنافس بعضها الى انه لم يظهر الفرق في معدل الاسعار للسنوات الخمسة الاخيرة و بين الكميات المقدرة من قبل شركة العالية الاحتكار.

ج- أنَّ الاحتفاظ بعين الفئات للمحصول المذكور لمدة عشرون سنة مما يؤدي الى التحكم به و اسره ، و عدا هذا فأنَّ التجار الاهالي و الاجانب الذين يشتغلون بالأمور التجارية يودعون طبعا هذه التجارة و يشترون لان بعد مضي عشرين سنة و هل تبقى هذه الشركة طيلة هذه المدة بلا رقيب و هذا لا يؤمن القيام بتحديد الاسعار بتبعات اقل .[٢]

لقد تحدثت تقارير التفتيش الإداري عن الحركة التجارية في لواء البصرة و بينت اهم المواد التي كان يتعامل بها التجار و الخاصة بالاستيراد و مثل المنسوجات القطنية و الصوفية و الشاي و السكر و البن و التبغ و الكبريت و التوابل و الاخشاب ، اما المواد الخاصة بالتصدير و هي (الحبوب و التمور و الحيوانات و الصوف و الجلود و المصارين و عرق السوس) ، كذلك تحدث عن طريق التجارة داخل العراق ، اذ يتم تصدير البضائع من البصرة عبر الطريق السالك من شط العرب ثم نهر دجلة وصولاً الى لواء بغداد ، إذ تركز نشاط التجار في منطقة العشار ، لقربها من شط العرب المنفذ الوحيد لتجارة العراق مع العالم، كذلك كان مسكن هؤلاء التجار في منطقتي البصرة و الزبير بشكل خاص و ابي الخصيب و القرنة بنسبة قليلة .[٣]

---

[١] المصدر نفسه ، ص١٦.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦/٣٢٠٥٠/ و١ ،١٩٣٤ م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة . ص١٦-١٧ .

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٤٤/ ٣٢٠٥٠ /و٢ ، ١٩٣٤-١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري ، تجارة البصرة ، ص١٠.

و بين المفتش الإداري بأنَّ حجم المستورد من البواخر البحرية التي تم تفريغها في ميناء البصرة خلال عام ١٩٣٥م (١٩٣٢-١٩٣٥) كما يلي[١]:-

جدول رقم (١٧)

البضائع التجارية	**٢٠١٨٢٥ طن**	**١٦٩٧٦ طن**	**١٥١٢٤٢**
ارساليات الحكومة	**١٠٣٦٠**	**١١٢٢٨**	**١٦٦٣٥**
ارساليات القوات الجوية البريطانية	**٥١٩١**	**٤١٢٢٥**	**٥٩٨٠**

اما عدد البواخر التي وصلت الى ميناء البصرة خلال السنوات ١٩٣٢ الى ١٩٣٥ فهي كما يلي[٢] :

جدول رقم (١٨)

السنوات	**١٩٣٣-١٩٣٢**	**١٩٣٤-١٩٣٣**	**١٩٣٥-١٩٣٤**
البواخر الداخلة	**١٩٤**	**١٦٩**	**١٧٤**
البواخر الخارجة	**١٧٢**	**١٧١**	**١٩٦**

لقد كان للمفتش الإداري دور كبير للمطالبة بتخصيص مبالغ لمشروع الاعمال العمرانية الرئيسة في اللواء كونها لا تكفي لسد الحاجة ، لذلك قام بأرسال العديد من المخاطبات الى متصرفية اللواء و الحكومة المركزية من اجل سد النقص في الاموال العائدة لبعض الدوائر في اللواء منها الميناء الجوي و مشروع تصفية الماء و المحجر الصحي في اسفل الفاو ، و اعادة تشييد ميناء ابي الخصيب ، و بناية الفحص الكمركي ، و بعد هذه المخاطبات حصلت المتصرفية على بعض الاموال من الحكومة و بموافقة وزير المالية و مجلس الوزراء ياسين الهاشمي على باب الصرف ، لذلك تم تزويد الميناء الجوي بمبلغ (٤٠٠٠٠) الف ديناراً و (٣٠٠٠٠) ديناراً على

---

[١] جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د . ك . و ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ١٣٠١ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ص٣ .

[٢] جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د . ك . و ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ١٣٠١ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٤

مشروع تصفية الماء و(١٠٠٠) على المحجر الصحي و (١٠٠٠) على الفحص الكمركي [١]

و يعد الملح من اكثر المعادن انتشاراً في العراق و له اماكن عديدة احتكرت استغلالها الحكومة تحت اشراف مديرية الكمارك و المكوس العامة ، لذلك قام المفتش الإداري بإحصاء كميات الملح المستهلك بصورة دقيقة و ثابتة من خلال اطلاعه على اماكن تواجد الملح في اللواء و منها (الزبير و حمدان و الدريهمية و الفاو) حيث اكد أنَّ اكثر الاملاح رغبة هو ملح الفاو (ملح البحر) اما كمية انتاج الملح المستهلك سنوياً في اللواء و باقي الالوية الاخرى[٢] فهي كالاتي :

جدول رقم (١٩)

السنة	موقع الملح	الكمية المستهلكة
١٩٢٤	الفاو	٣٠٧
١٩٢٥	الفاو	٥١٠
١٩٢٦	الفاو	١٤٥٣
١٩٢٧	الفاو	١٠١٥
١٩٢٨	الفاو	٣٦٩١
١٩٢٩	الفاو	٤٧٢١
١٩٣٠	الزبير	٤٥٥١
١٩٣١	حمدان	٤٩٥١
١٩٣٢	الدريهمية	٥١٢١
١٩٣٣	حمدان	٥١٣١ [٣]

يتبين من الجدول أنَّ الفاو هي المركز في انتاج الملح لكونه قريب من مياه الخليج العربي ، و تأتي بعدها منطقة حمدان و الدريهمية و الزبير .

[١] الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الانظمة لسنة ١٩٣٥ ، قانون رقم ٧ ، ص١٣٤.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٩٣٦ /٥٠٠٣٢ / و١ عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن لواء البصرة البصرة ، ص١٣.

[٣] د.ك.و ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٣١٢/٣٢٠٥٠/ و١، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في في لواء البصرة ، ص١-٩.

هذا وقد تابعت تقارير التفتيش الإداري موضوع الانتخابات لغرفة تجارة البصرة، لعام ١٩٣٦، إذ اكد المفتش في تقريره أنَّ اللواء يعاني من الركود و الارتباك في اسواق المواد المستوردة نتيجة اسباب عديدة منها تعطيل الملاحة في قناة السويس و ارتفاع اجور الشحن و التأمين ، بالإضافة الى ارتفاع بعض اسعار المواد في منشئها ، إذ أنَّ الوضع الاقتصادي في العراق بوجه عام يواجه ضعف المواسم الزراعية الفائتة ، التي قللت من النقد المتداول ، و هذا يؤدي الى ضعف القوة الشرائية [١].

كذلك كان لغرفة التجارة في البصرة محاولات كثيرة مع مصلحة الموانئ العراقية فيما يتعلق بالقضايا التي لها صلة بالتجارة و التجار ، من خلال ما قامت به من انشاء مستودعات البوند التي تعود على المستهلك و التجار بالفائدة ، كذلك طالبت بتنظيم الارصفة و تبليط المخازن الامر الذي ادى الى تسهيل الاموال و حفظها من الاضرار ، و طالبت بإعادة النظر بقانون واردات البلديات و وسائل النقل البرية ، لما تحتويه من ضرائب و رسوم .[٢]

لقد اوضح المفتش الإداري في عام ١٩٣٨م قد تم طرح مشروع احتكاري و هو مشروع وسلين الذي جوبه بالرفض ايضا ، اذ أنَّ هذا المشروع يبدو قد جاء متأخرا اضافة الى قيام التجار بالتعاقد مع العمال و تجارة الصناديق و شركات البواخر على دفع المبالغ نقدا .[٣]

و ففي عام ١٩٣٨م تم عقد اجتماع اخر بين جمعية ملاكي التمور و جمعية مكابس التمور و بموافقة المفتش الإداري في اللواء ، حيث تضمن الاجتماع تأسيس ادارة خاصة تحت تصرف الحكومة في اللواء تكون باسم ادارة التمور ، و تكون مهمتها شراء التمور من الملاكين قبل الموسم و بأسعار مناسبة ، اضافة الى ذلك تأسيس مصرف خاص يكون تابعا للمصرف الزراعي الصناعي ، هذا المصرف يمنح

---

[١] د. ك. و ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١١٠/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٦-١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير عن غرفة تجارة البصرة ، ص١.

[٢] د. ك. و ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١١٠/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير عن غرفة تجارة البصرة ، ص٢.

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٤١٩/٣٢٠٥٠/ و١٦، ١٩٣٧-١٩٣٨م ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة زراعة التمور ، ص١٦.

مبالغ قدرها نصف مليون دينار ، و يتم استرجاع المبلغ على شكل اقساط سنوية ، و تأسيس مكابس عصرية و مخازن لتبريد و حفظ التمور من الغبار و التلوث.[١]

اما موقف جمعية التمور فقد اوضح المفتش الإداري بأنَّ الجمعية قد وافقت على هذا المشروع استناداً الى الصلاحيات المخولة لها من قبل متصرفية اللواء و الحكومة المركزية بموجب مرسوم التمور رقم٦ لعام ١٩٣٩م .[٢]

وفي عام ١٩٣٨ تناولت تقارير التفتيش الاداري قضاء القرنة ، وتطرق المفتش الى موضوع مهم وهو شؤون التموين ، اذ ذكر أنَّ الاسعار كانت مرتفعة ، لذا فأن على الحكومة تدارك الحكومة ذلك و تعمل على تحديد الاسعار لإنقاذ الاهالي من الغلاء ، و أنَّ الموظفين و المستخدمين من سكان القضاء قد اصبحوا يأكلون اردأ انواع الحبوب و ذلك لعدم تموينهم بدقيق الحنطة ،كما ورد أنَّ كميات من الشعير قد جاءت من البصرة و تم توزيعها على الاهالي ،غير انهم لم يستطيعوا تناوله بسبب عفونته ، وكثرة المواد الغريبة فيه ،لذلك اقترح المفتش ايصال كميات جيدة من الحبوب الى البصرة بغية توزيعها على الاهالي من سكان القضاء ، وأوضح المفتش ايضاً أنَّ المستخدمين في توزيع الطحين قد شكوا من الغبن الذي لحق بهم في تسعيرة الطحين الذي توزعه المتصرفية عليهم، اذ تم بيع الكيلو الواحد لهم بمبلغ (٣٩) فلساً بينما لا يؤخذ من الموظفين سوى (٢١) فلساً [٣] ، ويتضح مما تقدم أنَّ الحكومة العراقية كانت تقوم بتوزيع المواد التموينية لاسيما الطحين على الموظفين وذلك لأعانتهم، الا انه مما يلاحظ أنَّ هناك نوعاً من (الفساد الاداري) – إذا صح التعبير– وبتمثل بتوزيع المواد الرديئة التي لا تصلح للاستخدام البشري وهو الامر الذي لاحظه المفتش الاداري وطالب بإصلاحه .

لقد تركزت الحالة التجارية في القضاء على تجارة التمور و الحصران وتصدير الفائض عن حاجتها الى الالوية العراقية ، ويظهر من خلال المعلومات الواردة في تقارير التفتيش الاداري أنَّ الحالة المعاشية لمعظم العمال في القضاء جيدة نوعاً ما،

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢١١١/٣٢٠٥٠/، ١٩٣٧-١٩٣٨، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن زراعة التمور في لواء البصرة ، ص١٥.

[٢] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٩٧٥/٣٢٠٥٠/ و١، ١٩٣٨م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ،زراعة التمور، ص١٤.

[٣] د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٢ / ٣٢٠٥٠/ و٢٣ ، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القرنة

اذ يوجد في هذا القضاء اعمال أخرى تتمثل بصناعة الحصران من القصب والبردي، فضلاً عن مكابس التمور، وعلى الرغم من ذلك فقد عانى بعض العمال في القضاء من تعسف الملاكون في موضوع دفع الأجور للعمال، و علماً أنَّ يومياتهم كانت عبارة عن دراهم معدودة، لذا اخذ اولئك العمال يتوافدون الى المحكمة من اجل رفع الشكاوي على الملاكون الذين امتنعوا عن دفع اجورهم [١]

وفي شهر حزيران عام ١٩٣٨ زار المفتش الاداري ناحية السيبة ، وتابع الشؤون الخاصة بالتجارة هناك وخلص في تقريره الى جملة من الملاحظات والتوصيات التي طلب توجيه الانظار اليها [٢]، ومن بين اهمها :

١- على غرفة التجارة في اللواء تنظيم شؤون الوكلاء بالعمولة المحلية و من تشريع واجباتهم ، و حفظ حقوق تجار البصرة .

٢- تشجيع تجارة التصدير و ذلك من خلال الغاء جميع الرسوم على المنتجات العراقية المصدرة و معالجة قضايا التمور على اساس مبدأ المقايضة النسبية مع الاقطار المصدرة الى العراق .

٣- اتباع طريقة واحدة عند فرض الضريبة على المنسوجات المستوردة في كل من البصرة و بغداد .

٤- عدم تكليف التجار الذين تزيد تقديراتهم في ضريبة الدخل على خمسة الاف دينار بالذهاب الى بغداد ، و وجوب جعلها في البصرة التي هي مقر اعمالهم .

٥- الغاء الاجور الاضافية التي تستوفيها مصلحة الموانئ العراقية .

٦- تخفيض الاجور البريدية على رزم التمور المرسلة الى الخارج ، و ذلك لتشجيع الناس لأرسال اكبر كمية منها لما في ذلك من دعاية حسنة للتمور في الخارج .

٧- تخفيض اجور البرقيات و اجور نقل التلفونات المحلية .

٨- اعفاء الرز و الطحين و الحنطة المستوردة من الرسوم الكمركية .[٣]

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤/ ٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٨م ، عنوان الملفة تفتيش قضاء القرنة ، ص٤٣.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣/٣٢٠٥٠/ و٢، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية السيبة ، ص٢٣.

[٣] المصدر نفسه ، ص٤-٥ ؛ جريدة البصرة ، العدد :٢١٩، السنة الثانية ، ٢٩/كانون الثاني / ١٩٣٩م

واستكمالاً لمهمته وملاحظاته بشأن الاحوال التجارية في البصرة، زار المفتش الاداري غرفة تجارة البصرة في اواخر العام نفسه، و أوضح في تقريره بأنَّ الاسواق قد اصيبت بصورة عامة بالركود و قل التداول اجمالاً ، الا أنَّ الاسعار – عموماً– لم يطرأ عليها اي تغيير كبير يذكر [١] ، الا انه لاحظ ارتفاع مفاجئ في اسعار الحنطة في النصف الثاني من تشرين الاول لعام ١٩٣٨م و استمر الارتفاع حتى بلغ حداً عالياً جداً ، اذ بلغ سعر الطن الواحد من الحنطة (١٥) دينار ، الامر الذي احدث كثيراً من القلق بين الطبقات الوسطى و الفقيرة ، نتيجة صعود المواد الغذائية وابرزها الحنطة [٢] ،و لوحظ ايضاً في التقرير الذي اعده المفتش الإداري بأنَّ اسعار السكر و الشاي ظلت ثابتة ، و مما يلاحظ في المدة الاخيرة فتور طفيف في اسعارها او هبوط ضئيل ، و قد قلت اسعارها في اواخر تشرين الاول من عام ١٩٣٨ [٣]

وفي الثالث والعشرين من شهر اب عام ١٩٣٩ تطرق المفتش الإداري علي البزركان الى اسعار الاصواف و الجلود و(المصران) اذ لاحظ بأنَّ هناك تحسناً في اسعار الأصواف بصورة عامة ، اما الجلود فحافظت على اسعارها ايضاً ، و اعتراها شيء من الفتور ،وظلت اسعار (المصران) على حالها [٤] ،وتطرق كذلك الى اسعار الاقمشة و لاحظ حصول ارتفاع بأسعار الاقمشة العضوية بنحو الـ(٢٠%) بسبب ارتفاع اسواقها في الخارج ، و اوضح بارتفاع اسعار الاقمشة القطنية يقدر بنحو الـ(٩%) و ارتفعت اسعار اقمشة الحرير الصناعي بنحو (١٠%) لقلة وارداتها ،اذ تعد الاسعار بوجه عام ثابتة يلازمها شيء من الركود ،وتطرق ايضاً الى اسعار الذهب و الفضة وبين أنَّ اسعار الليرة العثمانية والباون الانكليزي الذهبي تراوحت بين هبوط و ارتفاع ، و قد مالت اسعار الباون الذهبي الى الهبوط بصورة محسوسة ،و بين أنَّ اسعار الذهب اخذت بالارتفاع ، اما الفضة فقد بقيت محافظة على اسعارها اي تكون ثابتة .[٥]

---

[١] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢١٥٧/ ٣٢٠٥٠، ١٩٣٨م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الحالة التجارية في لواء البصرة ، ص١.

[٢] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢١٥٧/ ٣٢٠٥٠، ١٩٣٨م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الحالة التجارية في لواء البصرة ، ص٣.

[٣] المصدر نفسه ، ص٥ .

[٤] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢١٦١/ ٣٢٠٥٠،و ١٣ ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة، ص٧.

[٥] المصدر نفسه ، ص٩.

ثالثاً : الصناعة

أ- صناعة التمور

أدى انتشار بساتين النخيل في البصرة الى اهتمام غالبية السكان في البصرة من الملاكون و الفلاحين بزراعة أشجار النخيل وأصبحت بمثابة النشاط الاقتصادي الرئيس في اللواء، ونتج عن ذلك ظهور حركة صناعية ارتبطت بتلك الزراعة وساهمت في تنشيط التجارة ، وتمثل ذلك بتصنيع التمور وتصديرها [١].

و في ضوء ذلك أشار المفتش الإداري في قضاء أبي الخصيب الى الكيفية التي تم من خلالها طريقة كبس التمور، اذ انه قال أنَّ هذه الطريقة قد طرأ عليها تحسن بعد أنَّ كانت تجمع في أكياس من سعف النخيل تُعرف بـ(الحلانة) ، هذه الطريقة كانت في عهد الانتداب ، اما بعد نيل العراق استقلاله فقد كانت هناك عدة طرق، منها طريقة التعليب، و وضع التمور على مناضد خشبية ، و لف التمر في علبة من الورق السميك و السليفون ، ثم يتم اخذ هذه العلب الى محل الضغط فتوضع في مكائن خاصة من اجل ضغطها ، بعد ذلك يتم تعبئتها في صناديق خشبية ثم تعليبها ، و العمل على اخراج نواها و يحل محلها اللوز و الجوز لتعطي ثمارها .[٢]

و أشار التقرير الى أنَّ جمعية المكابس اهتمت بنظافة المكابس، و الاعتناء بشؤون التمور، و ذكر اهتمام دائرة الصحة بنظافة المكابس من خلال زيارة الجمعية من اجل التأكد من نظافتها و هذا يدل على حرص الجميع للمحافظة على سمعة لواء البصرة التجارية و كذلك سمعة العراق دولياً [٣].

لقد كانت هناك العديد من التوصيات للمفتش الإداري في لواء البصرة بخصوص نظافة المكابس التمور منها، منع دخول الاطفال دون سن الخامسة الى المكبس ، كذلك عدم ترك التمور على الارض مباشرة بل على القصب او أرصفة من الخشب ، و ذكر عدم منح الشهادات الصحية للمكابس الا بعد اجراء عملية الكبس بصورة صحيحة ، و ذكر المفتش الإداري أنَّ اغلب المكابس تم بناؤها بالإسمنت المسلح ، و جهزت بمجاري لتصريف المياه الوسخة و زودت بالإنارة الكهربائية ، فضلاً عن انه

---

[١] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٥٢١٧/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٢-١٩٣٤م ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في قضاء ابي الخصيب ، ص٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٧٧٣ / ٣٢٠٥٠ /و١٣ ،١٩٣٤ -١٩٣٥ عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ص٢١

ذكر عدد المكابس حيث كان عددها في عام ١٩٣٤ (١٥٧) مكبساً، الا أنَّ العدد تناقص بحلول عام ١٩٣٥ حتى اصبح (١٣٨) مكبساً، مما يعني أنَّ الرقابة الشديدة التي فرضها المفتش الإداري على المكابس و شروط نظافتها و العناية بها ادت الى نقص اقفال عدد المكابس ، اذ اصبح هناك تشدد واضح في منح الاجازة للمكابس ، و اصبح عدد المجازة منها (١٠٢) مكبساً و كان ذلك بحدود عام ١٩٣٧[١].

اما صناعة الملح فقد ذكر المفتش أنَّ البصرة تميزت بصناعة الملح من خلال وجود بعض المناطق التي تغطيها الأملاح و خصوصاً منطقة الفاو و ذلك لوجود اللسان الملحي بها ، اذ اورد المفتش انه تم انشاء معامل للملح في تلك المناطق خلال عام ١٩٣٦ ما يقارب (٧٠٨٤) طناً من الملح [٢].

اما بخصوص صناعة النفط في لواء البصرة خلال عام ١٩٣٧م فقد ذكر المفتش الإداري انه تم اكتشاف النفط من قبل احد الاشخاص المدعو نجم العبد الله فالح السعدون [٣] في نهر عمر حيث انه قدم طلبا الى وزارة المالية و متصرف اللواء من اجل الحصول استثمار في تلك المنطقة [٤].

وعلى الرغم من ذلك أشار المفتش الإداري الى وجود انواع من الصناعات في لواء البصرة كان لها مورد مالي كبير اسهم في انعاش وتنشيط حركة العمل في البصرة ومن هذه الصناعات هي كالاتي :-

١- **الحياكة** : لقد أوضح المفتش الإداري في اللواء ان هذا النوع كان قليل ومختصر على البيوت اذ كثرت هذه الحالة في القرنة من خلال حياكة العباءة الصوفية وهذا يعود الى كثرة الأغنام فيها .

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٧٧٣ / ٣٢٠٥٠ /و١٣ ،١٩٣٤ -١٩٣٥ عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة، المصدر السابق ، ص ٢٤-٢٩.

[٢] د.ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٧٣١/٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٤-١٩٣٦م ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء الفاو ، ص١٤ .

[٣] ولد عام ١٨٨٤م في لواء المنتفق ونشأ فيها وحارب الانكليز في صفوف الجيش العثماني في الشعيبة اثناء الحرب العالمية الاولى ، انتخب نائباً عن البصرة في تموز ١٩٢٥ لغاية ١٩٢٨ ، حكم عليه بالإعدام لقيامه بقتل عبدالله الصانع مدير= =عام الداخلية في ١٩٣١/١١/١٧ بسبب زواجه من ابنة عبدالله السعدون ، ثم خفف الحكم الى ٥ سنوات وافرج عنه في آيار عام ١٩٣٣ . ينظر : مير بصري ، ج٢، المصدر السابق ، ص٣٥٩ .

[٤] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١١١/ ٥٠-٣٢ ،و١ ، ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ، ص١٢

٢- **الخياطة** : انتشرت هذه الحرفة في لواء البصرة بشكل كبير وكانت تمارس في البيوت ، وبعد انتشار المكائن الكهربائية زاد عدد خياطيها .

٣- **الحدادة** : نتيجة الى واقع الزراعة في لواء البصرة ظهرت الحاجة الماسة الى صناعة المناجل و الفؤوس و المعاول من خلال زيادة مساحات المنتوج الزراعي ، كذلك ظهرت في لواء البصرة صناعة الأبواب الحديدية وسياجات المدافئ وغيرها

٤- **صناعة الحلي** : لقد أوضح المفتش الإداري بأنَّ لواء البصرة اشتهرت بصناعة الحلي وكان القائمون على هذه الصناعة طائفة من الصابئة .

٥- **صناعة الثلج** : تطرق المفتش الإداري الى عامل الحرارة في فصل الصيف في لواء البصرة وحاجة اللواء الى صناعة الثلج ، اذ كان هناك عدد من المعامل في اللواء اخذت تنتج كميات كبيرة من مادة الثلج[١] .

و بين المفتش الإداري خلال عام ١٩٣٦م بقيت اسعار التمور ثابتة ، حيث كانت قيمة التمر الحلاوي بـ٢٨ ديناراً ، و الخضراوي بـ ١٦ ديناراً ، و الساير ١٤,٥٠٠ دينار وخمسمائة فلساً ، في حين كان متوسط سعر الحبوب (الحنطة والشعير) بـ٧,٥٠٠ دينار وخمسمائة فلساً للطن ، لذلك تم تثمين الحبوب المصدرة خلال هذا العام بـ٢ مليون دينار [٢].

أما ناحية الزبير فقد أوضح المفتش الإداري في تقريره لعام ١٩٣٦ عن اهم الصناعات في الزبير و منها الجص و غربلة الحصو و صناعة السوداء و السيفون (وهما من الشروبات الغازية) ، وكذلك اللحيم بالأوكسجين و تصليح السيارات ، اما الصناعات المحلية فلا تتعدى الدباغة و الصباغة و الحياكة و الخياطة و تصليح الساعات و الراديو و التجارة و عمل المواد الجلدية و البناء [٣] ، ويبدو أنَّ الوضع الاقتصادي في الزبير كان اكثر نمواً و نشاطاً من نواحي البصرة و بخاصة فقي مجال توفر الاعمال و الحرف و الصناعات المحلية البسيطة.

و بحلول عام ١٩٣٧م ارتفعت اسعار الحبوب اذ بلغ سعر طن الشعير بـ٧,٣٥٠ ، و الحنطة بـ٨,٧٥٠ دينار ، لذلك نجد أنَّ اغلب العشائر تأتي بالحبوب من ايران

---

[١] جريدة الثغر ، العدد ٧٢٤ ، ١٩٣٧/١٢/٥

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٨٢١ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٦-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، التمور، ص٢٢-٢٥ .

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٢٢ / ٣٢٠٥٠ ، و ١٢ ١٩٣٦ ، المصدر السابق ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص ٣٣ .

عن طريق التهريب عند ارتفاع اسعار الحبوب ، و استمر التلاعب بالأسعار من قبل التجار في عام ١٩٣٨ من خلال احتكار المراكب و الشحن ، هذا ادى الى هبوط في اسعار التمور ، فقد اصبحت خسارة التمر من ٢٠ دينار الى ٥ دنانير ، ، و بذلك اصبحت التمور لا قيمة لها .[١]

وفي العام نفسه تطرق المفتش الإداري في تقريره الى صناعة كبس التمور و تتلخص هذه العملية بجمع التمور في اماكن خاصة تسمى المكابس الجراديغ التي تفرش بالحصران و تكون مسيجة بالسعف على ضفاف الانهار من اجل تسهيل حملها و نقلها و عادة ما يخصص اصحاب المكابس عدد من العمال و العاملات لعزل التمر الرديء من الجيد في صناديق خاصة من الخشب او اكياس من سعف النخيل اطلق عليها محليا بـ(الخصاف)، و بعد عملية الكبس تعد هذه التمور جاهزة الى الاسواق[٢].

وفي عام ١٩٣٨ اوضح المفتش الإداري لقضاء القرنة بأنَّ الصناعات المحلية و المعامل لا تختلف كثيراً عن الصناعات الموجودة في قصبة المركز و الزبير بل كانت تعمل الحصران و قصب البردي .[٣]

وفي السابع والعشرين من شهر شباط عام ١٩٣٩ ذكر المفتش الإداري في تقريره الاتفاقية المتعلقة باحتكار تجارة التمور التي تم عقدها بين نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي (٢٥ كانون الاول/١٩٣٨-٦نيسان/١٩٣٩) و بين وفد ملاكي التمور و مندوب شركة اندروير التي اخذت على عاتقها قضية الاحتكار و من اهم بنودها :

١- يكون مدة الامتياز خمس سنوات .

٢- أنَّ الحد الادنى من التمور و التي يتعهد صاحب الامتياز بشرائه كما يلي :

أ- في السنوات (١٩٣٨-١٩٣٩) (١٠٢٠٠٠٠) من الساير ، (٥٨٠٠٢٠) من الحلاوي، (٢٥٠٠٠٠) من الخضراوي، و(١٨٥٠٠٠٠) من البرحي [٤].

---

[١] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٢٢ / ٣٢٠٥٠ ، و ١٢ ١٩٣٦ ، المصدر السابق ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، المصدر السابق ، ص٢٧.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١٢٢/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٨م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب ، ص٩.

[٣] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٨م ، عنوان الملفة، تفتيش قضاء القرنة ، ص٤١.

[٤] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٠١٩ /٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٩م ، ص١٢.

ب- يضاف عشرة في المائة الى كل نوع من الكميات المذكورة اعلاه في السنتين الاخيرتين من الامتياز اي في مواسم سنتي (١٩٤٢و ١٩٤٣)[١] حيث تكون اسعار الحلاوي (٢٠) ديناراً ، الخضراوي (١٧) ديناراً ، والساير (١٤) ديناراً للطن الواحد .

٣- أنَّ الانواع المذكورة محصورة بما يكبس منها في الصناديق فقط او السيلفون او الكارتون .

٤- لا يسمح لاحد سوى اصحاب الامتياز بتصدير انواع التمور المكبوسة في الصناديق الواردة ذكرها في هذا الامتياز من ميناء البصرة الى الخارج .

٥- لا يقيد هذا الامتياز انواع التمور المكبوسة بالخصاف او الصفائح بقصد التصدير الى الخارج .

٦- تدفع اثمان التمور نقداً خلال ١٥ يوماً بعد التسليم .

٧- أنَّ التمور التي يسلمها الملاكون لصاحب الامتياز يجب أنَّ تكون خالية من التمور التالفة .

٨- على صاحب الامتياز تسلم جميع المقدار المقرر في هذا الامتياز خلال شهرين للحلاوي و ثلاثة اشهر للخضراوي ،واساير ابتداءاً من اول أيلول وكل عام[٢].

و في الثاني عشر من شهر ايلول عام ١٩٣٩ اوضح المفتش الإداري أنَّ وزارة المعارف قررت فتح مدرسة صناعية في اللواء اسوة بالمدرسة الصناعية في بغداد ،و ذكر المفتش الإداري بأنَّ الصناعة كانت تواجه مجموعة من المشاكل ابرزها حركة التهريب و هذا يشكل عائق امام تقدم الصناعة الوطنية العراقية من خلال تهريب الاحذية البيضاء التي كانت تجلب من الهند بسعر (٤٥٠) فلساً للزوج ، في حين يتم بيعها بسعر (٢٢٥) فلس ، و بذلك يصبح هناك تنافس للسلع الوطنية في الاسواق العراقية [٣].

---

[١] المصدر نفسه ، ص٤.

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١٢/ ٣٢٠٥٠/ و١٧ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، مكابس التمور في لواء البصرة ، ص١٧ .

[٣] د. ك .و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٥١٢٢/٣٢٠٥٠، ١٩٣٥-١٩٣٦، تقارير إدارية في لواء البصرة ، ص١٣-١٤.

ومن خلال استعراض الواقع الزراعي ، و الصناعي ، والتجاري الذي ورد في تقارير التفتيش الإداري تبين الاهتمام الواضح بطبيعة النشاطات الزراعية من خلال تشكيل اللجان الخاصة بالأسعار و أهميتها ذلك للحفاظ على حقوق العاملين في تلك القطاعات مضافاً الى الوقوف على احوالهم ، ومتابعة شؤونهم بشكل تفصيلي ، مما قدم رؤية واضحة عن طبيعة الواقع العراقي بشكل عام و البصري بشكل خاص ، وعند متابعة بعض التقارير الى زراعة التمور تبين اهتمام المفتش الإداري بشكل دقيق لكل مواجهة الزراعة من مشاكل و معوقات سواء على المستوى الأسمدة و المبيدات او ما تعلق من مشكلات التي كانت تحدث بين الملاكين و المغارسين ، كذلك قدم المفتش وجهة نظريته حول الازمة الاقتصادية التي وقعت في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي و التي اثرت بشكل سلبي على واقع الفلاح البصري من خلال انخفاض او هبوط أسعار المواد الزراعية و انعكاسها على الأرباح التي كان يجنيها الفلاح ،ومما يؤشر بشكل إيجابي ايضاً أنَّ المفتش الإداري كان حريصاً على التواصل مع الوزارات الأخرى لأجل تسهيل التعاون في تقديم الحاجات الضرورية للفلاح ، وذوي العلاقة في تلك الوزارات على كافة المستويات.

المبحث الثاني

الميناء في لواء البصرة ١٩٢٣ – ١٩٣٩ .

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وبسبب التدفق المتلاحق للأعداد الكبيرة من القوات البريطانية ، فقد تغيرت الظروف بسرعة نتيجة لتطور الميناء ، اذ جلبت تجهيزات الميناء الأكثر حداثة ، وانشئت الأرصفة ، واستصلحت الأراضي، واختير حي ماركيل على بعد أربعة اميال شمالي العشار ، موقعاً للأرصفة الرئيسة، وذلك لوجود قناة عميقة بجانب ضفة النهر في تلك المنطقة وحينما باشر الجيش اعماله ، كان الموقع الذي تشغله ارصفة الميناء و المستودعات الحالية لا يضم غير شاطئ مستنقعي من بساتين النخيل، متداخلة مع الجداول المعروفة وقنوات الري، ومن خلال الجهد الحربي قام الجيش بالأعمال الضرورية لاستصلاح الأرض وانشئت الأرصفة ، وتجهيزها بالرافعات الكهربائية و البخارية ،ورفع العوارض الخشبية لسكة الحديد ، واستيراد المعدات الضرورية للتفريغ السريع للحمولات المستوردة[١].

ادركت السلطة العسكرية البريطانية في عام ١٩١٩ أنَّ الميناء كمؤسسة عسكرية صرفة قد حقق اهدافه ، واصبح تواقاً الى التحرير من قبل الإدارة العسكرية ، و ادركت بأنه يجب توسيع خدماته التجارية ، وأنَّ يكون تحت ادارة الحكومة المدنية لكي يسير على خطى الموانئ التجارية المشابهة له ، ومن خلال المحادثات مع القائد العام للقوات المسلحة في جيش الاحتلال الذي اعطى الاشغال الى السلطة المدنية، الا أنَّ الانتقال الفعلي كان في الخامس من شهر نيسان عام ١٩٢٠ حينما خضعت الهيئة بكاملها الى فحص دقيق للمنشأ من حيث انها وحدة ذات تمويل ذاتي ، ومن يومها اصبح الميناء يدار على أساس تجاري [٢] .

لقد جرت مباحثات بين السلطات العسكرية البريطانية وبين الإدارة المدنية في أيار ١٩١٩ حول نقل إدارة الميناء الى سيطرة الإدارة المدينة ، وبعد المباحثات اعد بيان في يوم ٨ تشرين الاول ١٩١٩ وعرف باسم (بيان ميناء البصرة الوقتي) وتم بموجبه تأسيس الميناء رسمياً ،وسلمت إدارة الميناء الى (جون وورد John word) ، كما تم تشكيل لجنة استشارية تتألف من رؤساء الدوائر الثلاث للميناء وهم ضابط ركن ينوب عن القائد العام ومدير النقل البحري (الحاكم العسكري الحاكم السياسي

---

[١] كولن ويرد ، ميناء البصرة ، ترجمة سمر احمد محمد اسعد ، مطبعة الغدير ، ٢٠١٧ ، ص١٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٤ .

مدير النقل المائي) ، وكانت مهمة هؤلاء المراقبة إدارة الميناء وتقديم النصح و الاستشارة [١] وبعد تتويج فيصل الأول ملكاً على العراق في ٢٣/اب /١٩٢١ وتأسيس المملكة العراقية، شكلت الحكومة العراقية المؤقتة إدارة ميناء البصرة ووضعها بعد أنَّ كانت تدار من البريطانيون تحت اشراف وزارة التجارة العراقية [٢] وبعد الغاء وزارة التجارة في عام ١٩٢٢ تم نقل إدارة الميناء الى وزارة المالية التي أصبحت هي المسؤولة عن إدارته[٣]

ذكر المفتش الإداري في لواء البصرة بأنَّ الحكومة العراقية قد وقعت اتفاقية مع شركة النفط الانكلو- فارسية وفي عام ١٩٢٣ وذلك لإقراض العراق من أجل شراء المراكب الكبرى لإدارة الميناء ، وشق قناة عظيمة في الحاجز الغربي ، كذلك ذكر بأنَّ العراق فرض رسوم خاصة لأعمال الكري وتكون خاضعة للضريبة على كل السفن المارة بهذه القناة ، وذلك للوفاء بهذا القرض، و أنَّ من شروط الاتفاقية هو شق قناة بعمق (٢٨) قدماً في المياه العميقة ، وعرض (٣٠٠) قدماً ، اذ بدأ العمل بها في الخامس من شهر كانون الاول عام ١٩٢٤، إضافة الى ذلك تم فتح قناة جديدة وهي قناة (روكال) لعبور السفن وكان ذلك في عام ١٩٢٦، وكان ذلك الافتتاح في زمن الملك فيصل الأول وكان لهذا القناة أهمية تجارية كبيرة للميناء[٤] .

لقد اخذت دائرة الميناء على عاتقها تحسين القناة الصالحة للملاحة الممتدة من البحر الى البصرة بما فيه حفر القناة و صيانتها في السد الترابي، وابتدأت الاعمال في شهر كانون الأول عام ١٩٢٤م عندما استلمت الكراكة وهي اول الكراكتين و اصغرها حجماً ، اما الخط الذي تقرر حفره فهو يعرف باسم خط البواخر القديم ، او القناة الغربية ، وفي عام ١٩٢٥ تقرر تغير حفر القناة بسبب طبيعة الأرض و الوضع الراهن الذي يعرف الان بقناة الروكة المؤدية الى مكان كثير الغور الذي

---

[١] وزارة المواصلات العراقية ، الميناء النفطي العميق في خور الزبير ، (د. ت)، ص٤-٧ .

[٢] فاضل حسين كاظم ، الاتجاهات القومية في مناهج الوزارات العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ ، ص٤٦ .

[٣] سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصاد العراقي ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص٩٨ .

[٤] د . ك . و ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١٢٧ /١٢٧ /و١، ١٩٢٣-١٩٢٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة ص١-٣ .

يعرف بأسم خور العمية ، هذا الامر أدى الى تقليل المسافة المطلوب حفرها الى درجة محسوسة [١] .

وفي عام ١٩٢٨م تم الاتفاق مع الجانب الإيراني على زيادة عمق المياه في القناة من ٢٨-٣٠ قدماً في المياه العميقة ، وتشمل ايضاً كري الحاجز الداخلي من اجل السماح للمراكب بعبور مسبق للحاجز ، وفي حالتي المد و الجزر ، وبالتالي يكون هناك فائدة قصوى للطرفين من المد في قناة روكال [٢] .

وفي عام ١٩٣٠م قدمت شركة النفط الفارسية الإنكليزية قرضاً آخر قدره (٤٦٢) الف جنيه إسترليني ، ومنه استوفت فواتير ديون الكري ، لرفع نفقات امور الكري المستمرة ، ورد قيمة القرض ، وفي عام ١٩٣٣ تم ارجاع القرض كاملاً ، ووضع رأسمال مدخر ، وشراء رافعتين جديدتين وتكونان صالحتان للعمل حتى عام ١٩٣٧، وفي بداية عام ١٩٣٤ تم تخفيض (٢٥%) من ديون الكري وتخفيض (١٥%) أخرى في عام ١٩٣٥ ، علماً أنَّ كلفة المشروع بلغت مليوناً وربع المليون جنيه إسترليني[٣]

و أوضحت تقارير التفتيش الاداري أنَّ اجرة الربان تكون اجبارية على المراكب الداخلة او المغادرة لشط العرب ، باستثناء السفن الحربية ، ومراكب الإبحار المحلية ، كذلك توجد سفينة ربان تجارية دائمة في المحطة، تبعد براً عن الفاو حوالي (٢٤) ميلاً ، و (١١) ميلاً شمال غرب باتجاه شط العرب تكون هناك مراكب انارة على بعد (١٧) ميلاً من الطرف الجنوبي للقناة المكرية ، تكون وظيفتها تزويد مركب الربان هذا بجميع معلومات السفن القادمة، ثم يعود بها عند خروجها ،وتكون حدود هذه السفينة ضمن حدود المرفأ في البصرة و عبادان [٤] .

وفي عام ١٩٣١ وافقت الحكومة على اقتراح مدير الميناء حول زيادة عمق القناة بأثني عشر عقدة وذلك من اجل مرور ناقلات النفط التي تحمل وزناً اكثر بالنسبة لزيادة مقاييسها ،وفي الوقت نفسه بين مدير الميناء ضرورة انشاء قناة ذات طريقين

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة / ٤١١٩ / ٣٢٠٥٠ ،و٢ ، ١٩٣٠ - ١٩٣٥، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة ص١٢

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٣٢٠٥٠/٢١٣٢ ،و٢ ، ١٩٣٠-١٩٣٥ ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة ، ص١ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٢-٤ .

[٤] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١٧/٢١١١ / و١، ١٩٣٠ /١٩٣٢، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة ، ص١ .

تحاشياً للتأخير و ازدحام البواخر من جراء التوسع المحاذي في ساحل عبدالله ومن المفيد أنَّ يزيد العمق الى (٢١) قدم اثناء هبوط الماء خلال الربيع ، وأنَّ يزداد عرض القناة الى (٤٠٠) متراً ، وفي عام ١٩٣٢ تم إعادة النظر في توسيع القناة بعد موافقة الحكومة على تهيأت القناة على أنَّ لا يقل عمقها (٢٣) قدماً في المحلات الأقل غوراً اثناء هبوط الماء الى المد الأدنى خلال الربيع في خور الروكة ، وفي نهاية عام ١٩٣٢ امتدت اعمال الحفر الى قناة طولها ما يقارب (١٥) عشر ميلاً وبعمق يساوي (٢٢) قدماً و ٦ عقدات من اصل (٢٣) قدماً وعلى طول مجرى قناة الروكة الرئيس ، حيث أفادت البواخر ذات الحمولة الكثيرة من العمق المشار اليه ، هذا الامر اسفر عن زيادة في المشروع [١] .

وتطرق تقرير التفتيش الاداري الى مجرى شط العرب حيث وصفه بانها قناة عريضة و عميقة على طول مجراه ، و أنَّ عمق القناة الصالحة للملاحة بين ٣٠-٦٠ قدماً ، باستثناء حاجز المحمرة ، اذ يلتحم نهر الكارون بشط العرب ، وهذا يعتبر حاجز موسمي ، يتكون بسبب السيل و ترسبات الطمي القادمة من نهر الكارون ، و وصف الممرات الى ميناء البصرة شديدة الروعة ، ويجري النهر على بين بساتين النخيل الكثيفة على الضفتين و تخلق الأشجار، ووصفها بأنها لها منظر جميل ، حيث تروى مجموعات النخيل المنتشرة الكثيفة على النهر عدد كبير من الجداول و القنوات [٢] .

وذكر بأن مستودع الفاو يحتوي على مجمع من الرسوم من المراكب لحوالي خمسة اميال اعلى الحاجز الداخلي حيث أنَّ هذا المستودع يعد المحطة الكبرى لأعمال الكري ،التي تشمل محال تصليح والمخازن ،و المشفى ،و المرشدات الضوئية ، و ذكر ايضاً بأن ممر نهري يقع على بعد سبعة عشر ميلاً اعلى من مسار البصرة ماركيل وثمانية وخمسين ميلاً أعلى الفاو ، حيث كانت له أهمية اذ انه ميناءً حربي ، أما المكاتب الإدارية للميناء فأنها تقع على الأرصفة المشرفة على ماركيل والتي كانت مقسمة على خمسة اقسام هي القسم البحري ، والتجاري و الهندسي والمالي ، وقسم صحة الميناء ، ومبنى المركز الرئيس الذي اكتمل فتحه اثناء زيارة الملك فيصل

---

[١] د .ك.و، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة / ٤١١٩ / ٣٢٠٥٠ ،و٢ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة ، ص ١٥

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١٧/٢١١١ / و١، ١٩٣٠ /١٩٣٢،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة ، ص٣.

الأول الى البصرة في اذار عام ١٩٣١ ، اذ يبلغ طوله (٢٥٠) قدماً ، و عرضه (٧٠) قدماً ، و ارتفاعه (٦٦) قدماً اما مساحة الرواق الرئيس (٣٤) قدماً مربع وتكون ملحقات المكاتب ومساحتها (١٣,٥٠٠) قدماً مربع ، هذه الامور كلها كانت تحت تصرف المهندس المعماري ج.م وسليون G. Weslon، من مؤسسة وندسور (Windsor) في لندن [١] ، و ذكر بأن الأرصفة الرئيسة للميناء أنشئت من الخشب الصاج ، ويبلغ طولها الكلي للغرفة المستديرة ٥٠٠ قدم ، مزودة بتجهزات المراسي لأكثر من ثمان بواخر ، فضلاً عن ذلك بأن هناك ثلاثة مراسي منفصلة لبواخر المحيط ، موجودة في مناطق الميناء لتصدير الحبوب ، حيث أنَّ عمق المياه في الجوانب في حالة الجزر هو من (٢٥-٢٩) قدماً [٢] .

وصف المفتش الاداري منطقة الترانزيت وأوضح أنها محاذية للأرصفة الرئيسة وتصل مساحتها الى (١٩٠٨) م٢ ، ومجهزة بمخازن مغطاة وأخرى مكشوفة ، قادرة على العامل مع الحر وفي الحالات الطارئة ، ومصممة بحيث يمكن توسعها بسهولة ، كذلك تم تزويد هذه المنطقة بتشكيلة مميزة مفصلة و دقيقة من السكك الحديدية ، تشغل مساحات واسعة و منظمة على مقربة من الأرصفة الرئيسة ، اذ حوطت المنطقة بالكامل بسياج حديدي عال [٣] .

لقد تم تزويد الأرصفة الرئيسة للميناء بخمس عشر رافعة كهربائية متنقلة ، تصل قدرة خمس منها الى الطن و نصف الطن ، وتكون قدرة حمولتها من (٣-٨) طناً ، و أنَّ هذه الرافعات تستخدم للتفريغ و التحميل ، و توجد ثلاث رافعات بخارية ، ذات قدرة تصل الى خمس أطنان ، وتوجد اغلبها في الترانزيت [٤] .

أنَّ للميناء منشأته الخاصة بالشرطة، وهي قسم يتكون من خمسين رجلاً من الشرطة العراقية ، و يوجد مركز للشرطة في كل بوابة من بوابات الأرصفة الرئيسة ، ويوجد فريق إطفاء مزود بالكامل بعربات الإطفاء، وجهزت منطقة الترانزيت وممراتها بقوة مياه تصل الى (٧) انج و حنفيات عديدة تغذي ، بمضخات قوية قادرة على

---

[١] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١٧/٢١١١ / و١، ١٩٣٠ /١٩٣٢،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة ، المصدر السابق، ص٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٩ .

[٤] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٠٠٣٢/٧١١٢/و٢ ،١٩٣١- ١٩٣٣، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لميناء البصرة ، ص٧ .

توفير (١٠٠) رطل من النفط الى جميع الحنفيات معاً ، وفي خلال خمس دقائق ، اما حركة المسافرين فقد زودت الأرصفة الرئيسة بتجهيزات شاملة للمسافرين و البريد السريع ، فقد جهزت بفرق للفحص الطبي و الجمركي ، و مكتب للبريد و البرق ، وخلال المدة ١٩٣٥-١٩٣٦ نزل و صعد رصيد اكثر من (١٧.٠٠٠) راكباً من ارصفة الميناء ، وبافتتاح خط المركبات البري للشرق الأوسط ، بغداد – دمشق ، ثم لخط (سكة بغداد – موصل – إسطنبول – كلايس) وخلال هذا العام ايضاً دخل الى ميناء البصرة (٩٢٩) سفينة تجارية بحمولات مختلفة بلغت الاف الاطنان [١] .

اما بخصوص السلع المستوردة فأنَّ اغلبها تأتي من المملكة المتحدة و المانيا و فرنسا و إيطاليا و الهند و اليابان ، و تشمل المواد الأساسية مثل مواد البناء و الشاي و السكر و الاقمشة و الاخشاب و الآلات ، اما السلع المصدرة من البصرة فأكثرها التمور ، إذ أنَّ لواء البصرة يصدر حوالي ٨٥% من حاجة العالم الى التمر ، اما الاصواف و الجلود و عرق السوس هي المواد الأخرى المهمة المعدة للتصدير، وتم تصدير عداد كبيرة من الخيول سنوياً الى الهند [٢].

وفي ١٩٣٣ أوضح المفتش الإداري في تقريره بأن هناك زيادة في صادرات و واردات الميناء خلال عام ١٩٣٣ بمقدار (٩١٩٩٩١) طناً اما الواردات تقدر بـ(٩٣٥٣٨٢) طناً ، أي انها زيادة في مدخولات عام ١٩٣٢ بمقدار (٣١٥٥٥) ديناراً ، اما في عام ١٩٣٤ فقد بلغ مجموع الصادرات و الواردات (١١٧٨٣٩٩) طناً ، و استمرت الزيادة في مدخولات الميناء و انعكست على الأهمية الاقتصادية للعراق بشكل عام و البصرة بشكل خاص ، وفي عام ١٩٣٣ تم اقرار لوائح قانونية بخصوص تخفيض رواتب الموظفين و المتقاعدين ، بل أصدرت قرارات في الفاو خدمات عدد كبير من الموظفين و العمال ، الا أنَّ هذه القرارات لم تجد طريقها للتطبيق على الموظفين و العاملين البريطانيون او الشركات الأجنبية الأخرى، اذ بقيت على حالها بل تمتعت بامتيازات كبيرة فعلى الرغم من اعداد الموظفين البريطانيون كانت زائدة على الملاك ولم يكن لوجودهم أي مبرر ، بحث لم تستطع الحكومة

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٠٠٣٢/٧١١٢/و٢ ،١٩٣١ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لميناء البصرة ، المصدر السابق، ص ١٠ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٠٠٣٢/٧١١٢/و٢ ،١٩٣١ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري لميناء البصرة ، ص١٣ .

العراقية التدخل او الاستغناء عن عدد قليل منهم، او القيام باي اجراء يمس تقليل رواتبهم التي كانت تفوق ما كان يأخذه نظرائهم العراقيين عدة مرات [١] .

ويتضح من ذلك أنَّ الموظفين البريطانيون كانوا يتمتعون بأفضلية الى درجة أنَّ الحكومة العراقية كانت عاجزة عن القيام بأي اجراء ضدهم خشية أنَّ يؤدي ذلك الى اثارة الحكومة البريطانية التي حرصت تمام الحرص على ضمان مصالح رعاياها.

ولم يقتصر على الامر على ذلك فقد أوضح تقرير المفتش الاداري أنَّ بريطانيا قد وسعت اهتمامها في البصرة و عملت على دخول (٢٠) سفينة وبارجة حربية بريطانية و غير بريطانية [٢] ، و اهتمت بشط العرب، إذ جعلت ارصفة الميناء ملائمة للأغراض و التجهيزات العسكرية إضافة الى ذلك أنَّ قاعدة القوة الجوية في البصرة كان لها علاقة قوية بفعاليات السلاح البحري [٣] .

وعلى الرغم من ذلك النفوذ البريطاني في ميناء العراق إلا أنَّ الحكومة العراقية حرصت على تطويره ففي عام ١٩٣٤ وافقت وزارة المالية على القيام بشراء كراكة من احدث طراز، بعد طلب قدمه السيد رجب النعمة مدير ميناء البصرة هذا الامر أدى الى تقدم في اعمال مشروع سد الفاو و الى توسع ناحية الفاو التي أنشأت فيها مساكن ومكاتب ودور للمواطنين ، كذلك انشاء مدارس و مستشفيات لأولادهم [٤] .

لقد ازداد دخول السفن و البواخر الحربية الى البصرة خلال عام ١٩٣٤ اذ بلغ عددها (٢٨) سفينة وبارجة حربية بريطانية ، لذلك وصل الى البصرة في ٣ تشرين الثاني من العام المذكور (١٣١٥) جندياً بريطانياً ، ارسل (٨٠) منهم الى الشعيبة و الباقين تم توزيعهم على باقي مناطق العراق الأخرى على ظهر الباخرة (لنك شاياه

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٠٠٣٢/٧١١٢/و٢ ،١٩٣١ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري لميناء البصرة ،المصدر السابق، ص ١٥ .

[٢] وهم الاثوريون الذين يسكنون منطقة الموصل ويدعون بالبتارين وهم قوات عسكرية تم تنظيمها من قبل الانكليز وقسمت الى افواج وكتائب عرفت بانتظامها وبسالتها في القتال ينظر : ياسين طه ياسين، قوات الليفي عهد الإنتداب البريطاني على العراق بين عامي ١٩٢١-١٩٣٢ ، مجلة دراسات تاريخية، العدد (١٨)، جامعة البصرة، ٣٠/حزيران،٢٠١٥، ص١١٣-١٦٩؛ وصال عبد العزيز محمد ، عبد العزيز القصاب واثره الاداري والسياسي في العراق ١٨٨٢ – ١٩٦٥ : دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٢ ، ص٢٣٦ .

[٣] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١٣٨ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة ، ص٧ .

[٤] د . ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٢٣ ، و١٣ ،١٩٣٤ ،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن لواء البصرة ، ص٨

) وكانت ذات نوع مدني بريطاني ، وفي عام ١٩٣٥ ازداد دخول السفن الحربية البريطانية الى البصرة اذ بلغ عددها (٥٧) سفينة ، و وصل عددها بنهاية العام الى (٦٣) سفينة [١] .

وفي عام ١٩٣٥ قام المفتش الإداري في قضاء الفاو بمتابعة تنفيذ مشروع سد الفاو، اذ وجد بان المشروع قد أصابه التلكؤ في تنفيذ العمل ، وبعد الاطلاع على المشروع و مشاكل التي يعاني منها ، اذ وجد انه يعاني من قلة التخصصات المالية ، لان هذا المشروع يحتاج الى تعميق سد الفاو ، وقلة مساعدات الملاحة فيه ، كذلك قلة القروض المقدمة اليه من الحكومة و المتصرفية ، لذلك قام بمفاتحة الحكومة المركزية و المتصرفية لتخصيص الأموال من اجل إتمام المشروع، ومن خلال هذه المناشدات استجابت الحكومة بعد موافقة مجلس الاعيان و النواب على زيادة مدخولات مشروع سد الفاو ، لذلك قامت الحكومة برصد مبلغ قدره (٢٣٩٦٥٠٠) روبية لتسديد نفقات المشروع و الاستمرار بالعمل [٢] .

كشف المفتش الإداري من خلال زيارة الى ميناء البصرة في الرابع عشر من شهر اذار عام ١٩٣٥ أنَّ حركة البواخر كانت مستمرة في الميناء بين عامي ١٩٣١-١٩٣٦، وقد حملت العديد من السلع التي كان يستهلكها السوق المحلي في العراق وكما مبين في الجدول التالي :-

جدول رقم (٢٠)

السلع موزعة بحسب السنوات وبالأطنان[٣]

السلع	١٩٣١/ ١٩٣٢	١٩٣٢/ ١٩٣٣	١٩٣٣/ ١٩٣٤	١٩٣٤/ ١٩٣٥	١٩٣٥/ ١٩٣٦
بيرة (مشروبات كحولية)	٢,٣٨٧	١,٨٥٦	٢,٢١٢	١,٨٢٥	١,٥٥١
اسمنت	٨,٦٦٢	١٦,٠٠٢	٢٢,٢١٣	١,٨٢٥	٦١,٧٥٧
فحم اعتيادي وفحم الكوك	٩,٧٧٢	١٣,٢٩٥	٧,٥٢٥	٢٩,٥٩٧	١٢,٢١٢
اواني	٥٣٦	١,٦٤٦	٣,٠٨٣	١٠,٤٣٣	٣,٢٩٦

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١١٤٧ ، و١٢ ، ١٩٣٤ – ١٩٣٥ ،عنوان الملفة ، تقارير عن ميناء البصرة ، ص٢٢

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٦١/٢٤١٢/ و ١٣ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء الفاو ، ص٥-١٣ .

[٣] جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ، د.ك .و ،تسلسل الملفة ٣٧١٥ / ٣٢٠٥ ، ١٩٣٦ ، ص١٧ .

ادوية ومواد كيمياوية	١,٣٢١	٢,١٣٧	٢,٥٣١	٢,٦١٠	٣,٧٥٥
اواني زجاجية	١,١٦٨	١,٨٥٢	١,٨٨٧	٢,٨٤٥	٣,٠٠٧
خيش	١,٤٦٩	١,٢٢٨	١,٥٥٢	١,٥٨٤	٢,٥٧٦
خردوات	٨٦٠	٥٣٢	١,٨٧٠	٢,٦٠٣	٢,٩٢٢
خردوات معدنية	٥,٨٣٧	٥٤,٠١٩	٣٢,٣٦٥	٤١,٩٨٣	٥١,٠٦٧
صفائح و قضبان الحديد و غيرها	٥,٢١٧	١٥,١٢٣	٣,٩١٩	٣,٦٣٨	٩,٩٧٦
معدات الية	٢,٠٠١	٣,٠٠٧	٧,١٩٢	٣,٨١٠	٥,٨٩٧
عيدان كبريت	٢,٠٧٩	١,٨٧٢	٢,٠١٨	٢,١٤٨	١,٢٣٢
سيارات	٤٣٩	٨٧٤	١,٨٤١	١,٧٨٥	٢,٠٢٩
زيوت (متنوعة)	٤,٦٤٣	٤,٧٨٨	٤,١١٩	٦,٩٢٥	٩,٣٦٢
ورق	٢,٦١٧	٢,٦١٥	٣,٥٠٩	٣,٩٢٥	٥,١٩٦
اقمشة قطنية	١٦,٥٦٣	١٨,٠٨٧	٢٠,٢٢٥	٢٢,٢٨٧	٢٤,٦٣٥
اقمشة حريرية	١,٢٠٥	٨٦٩	٤٣٩	٣٩٢	٣٩٨
موَن	٢,٠٧٢	٢,٤٠٥	٢,٠٧٣	٢,٥١٩	٢,٢٧٧
أجزاء صناديق	١٠,٦٦٥	١٨,٣٧٠	١٠,٨٣٦	١٢,٠٨٣	١٥,٠٦٦
صابون	١,٢٤٠	١,٤٣٢	١,٦١٥	١,٥٤٦	١,٧٠١
رمل وحص	٣,٥٧٣	٥,٦٧٤	٤,٦٦٧	٧,٠٥٣	٩,٠٩٩
سكر	٣٧,٦١٥	٣٢,٥٤٢	٤٨,٣١٦	٣٠,٧٧٣	٤١,٢٦٣
شاي	١١,٥٥٩	٥,٩١٧	٧,٣٦٠	٦,٦٥٣	٦,٣٧٢
اخشاب للبناء	٣,٧٠٩	٢٨,٨٠١	١٦,٣٠٠	٢٠,٢٥١	٢٦,٢٦٠

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنَّ التباين في الاستيراد كان واضحاً بحسب المواد ، اذ أنَّ بعضها كان مستقراً خلال السنوات التي ذكرت في الجدول و الأخرى ما بين هبوط و ارتفاع في الاستيراد ، و يبدو أنَّ ذلك كان ناتجاً اما بسبب الازمة الاقتصادية او تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي في المواد التي قل استيرادها .

واستناداً الى تقرير التفتيش الاداري أتضح أنَّ اهم السلع الأساسية المصدرة عن طريق ميناء البصرة الى الخارج هي[١]:-

[١] جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ، د.ك .و ،تسلسل الملفة ٣٧١٥ / ٣٢٠٥ ، ١٩٣٥-١٩٣٦ ، ص١٨

جدول رقم (٢١)

السلعة	السنة				
	١٩٣١/ ١٩٣٢	١٩٣٢/ ١٩٣٣	١٩٣٣/ ١٩٣٤	١٩٣٤/ ١٩٣٥	١٩٣٥/ ١٩٣٦
الجلود	١,٠٥٤	٩٧٠	٣,٠١٢	١,٣٨١	١,١٢٢
عرق السوس	٣,٥٥٦	٧,٩٩٣	٩,٢٠٥	٤,٦٦٨	٣,٦٧٩
التمور	١٦٦,٣٣٠	١٦٢,٨٦٣	١١٧,٣٠٦	١٨٤,١٠٩	١٧٠,٥٨٧
القطن	٢٨٤	٦٥	٧٠٤	٥٣٧	٦٤٠
التبغ	٧٤	٤١٩	١٢٠	١٠٩	١١٥
الحبوب	٢٦,٦٧٨	١٢٤,٨٧٧	١٦٣,٨٤١	٣٠٣,١٠٩	١٤٩,٠٤٣
الصوف	٥,٣٦٦	٢,٦٥٩	٤,٠٦٠	٣,٩٥٣	٣,٥٣٦

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنَّ التصدير يتراوح بحسب زراعة المواد المصدرة و كمياتها ، اذ تبين أنَّ التمور كانت هي الأعلى من بين المواد المصدرة بحكم الاهتمام بزراعة النخيل و اعدادها التي كانت تكفي للاستهلاك المحلي و تصدير الفائض منها ، مضافاً الى مادة الحبوب هي الأخرى التي شكلت رقماً كبيراً على مستوى التصدير و ذلك يؤشر الى الزيادة الحاصلة في زراعة تلك المحاصيل .

ويظهر من تقارير التفتيش الاداري أنَّ هناك سرقات كانت تحدث في الميناء لذا دعا المفتش الاداري في عام ١٩٣٦ الى وضع حداً لتلك السرقات من خلال توفير مجموعة من الحراس العراقيين ، و تأمين السقائف و تطويق منطقة الترانزيت بسياج حديدي عالي ، مع توفير قوة من جهاز الشرطة المحلية النظامية تكلف بحراسة المنطقة [١] ، و أوضح أنَّ في نهاية عام ١٩٣٦ تم انفاق مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ دينار عراقي لإنجاز العديد من الاعمال في الميناء ومنها :-

١- شراء الأرض.

٢- توسعة سوق الحبوب.

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢١١٣/ ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٥- ١٩٣٦، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة ، ص٣

٣- ابنية جديدة للمديرية .

٤- دار استراحة .

٥- مستشفى العزل و الحجر الصحي ، واحياء للموظفين الصحيين .

٦- سقائف الترانزيت .

٧- العوامات ، الاسالة و الإطفاء [١] .

وفي عام ١٩٣٦ تطرق المفتش الإداري بأن البصرة تحتوي على عدد من المراكز التابعة ضمن كمارك ومكوس المنطقة الجنوبية حيث أنَّ معظمها واقعة على ساحل شط العرب و مرجعها الرئيس في العشار ، ومنها (المعقل، السيبة .ابي الخصيب ، الفاو ، الزبير ، الدويب ، الدعيجي ، المطوعة ، الدورة ، القرنة)[٢] .

ويظهر من خلال مراجعة التقرير اعده المفتش الاداري عن ميناء البصرة في عام ١٩٣٧ أنَّ هناك تقدماً ملحوظاً في البنى التحتية للميناء، فضلاً عن تطور كبير في الايرادات بسبب التوسع الذي حصل في الميناء وزيادة خبرة الحكومة العراقية في كيفية استغلاله الاستغلال الامثل [٣].

كان المفتش الإداري دقيقاً في وصف و رصد البواخر الداخلة الى ميناء البصرة من حيث اعدادها و حمولاتها بالأطنان ، اذ يتبين أنَّ الهبوط في اعداد البواخر الداخلة الى البصرة كان واضحاً خلال المدة الممتدة ١٩٢٢ – ١٩٣٦ على خلاف البواخر التي كانت تصل الى عبادان، إذ أنَّ الزيادة كانت قائمة وواضحة من خلال اعداد البواخر التي اخذت بزيادة خلال المدة التي تم ذكرها في الجدول و يرجح ذلك الى اهتمام الجانب الإيراني بمواقع التنمية التجارية خلال الثلاثينيات من القرن الماضي ، و كان للمفتش الإداري دور واضح في جرد عمليات الاستيراد والتصدير وأوزان حمولات البواخر بالأطنان كما موضح في الجدول ادناه :-

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢١١٣/ ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٥– ١٩٣٦، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة ، المصدر السابق ، ص ٥ .

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٣٠٥١ / ٥٠٣٢ ، و١ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، الكمرك والمكوس ، ص٣ .

[٣] جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ، د.ك .و ،تسلسل الملفة ١٧٦٦/ ٣٠٣٧، ١٩٣٦ ، ص٥١ .

جدول رقم (٢٢)

السنة	الاستيراد	التصدير	الإجمالي
١٩٢٣/١٩٢٢	٤٥٥,٠٢٨ طن	٧,٢٥٦ طن	٤٦٢,٢٨٤ طن
١٩٢٤/١٩٢٣	٢٧٣,٢٥٩ طن	٦٦,٤١٦ طن	٣٣٩,٦٧٥ طن
١٩٢٥/١٩٢٤	٢٠٦,٣١٧ طن	٣٠٥,٩٧٢ طن	٥١٢,٢٨٩ طن
١٩٢٦/١٩٢٥	١٨١,١٧٩ طن	٣٩٣,١١٨ طن	٥٧٤,٩٩٢ طن
١٩٢٧/١٩٢٦	٢٠٦,٥٨٤ طن	٢٤٥,٩٧٩ طن	٦٥٢,٥٦٣ طن
١٩٢٨/١٩٢٧	٢٤٦,٩٤١ طن	١٧٧,٧٠٩ طن	٤٢٤,٦٥٠ طن
١٩٢٩/١٩٢٨	١٩٦,٠٢٣ طن	٢١٢,٣٤١ طن	٤٠٨,٣٦٤ طن
١٩٣٠/١٩٢٩	٢١٧,٣٠١ طن	٤٠٦,٧١٤ طن	٦٢٤,٠١٥ طن
١٩٣١/١٩٣٠	٢٢٢,٧٨٤ طن	٢٧٥,٤٨٧ طن	٤٩٨,٢٧١ طن
١٩٣٢/١٩٣١	٢٥٢,٣٠٥ طن	٣١٦,٧٥٩ طن	٥٦٩,٠٦٤ طن
١٩٣٣/١٩٣٢	٢٠٧,٦٦٥ طن	٤٥٥,٢٣٠ طن	٦٠٨,٢٨٥ طن
١٩٣٤/١٩٣٣	١٥٩,٠٣١ طن	٤٥٩,٨٥٥ طن	٦١٩,٤٨٦ طن
١٩٣٥/١٩٣٤	٢٦٣,٥٠٦ طن	٣٢٠,١٢٤ طن	٥٨٣,٦٣٠ طن
١٩٣٦/١٩٣٥	٢٥٩,١٨٧ طن	٣٢٦,٧٣١ طن	٥٨٥,٩١٨ طن
١٩٣٧/١٩٣٦	٢٥٤,٧٠٩ طن	٥٣١,١٩٦ طن	٧٨٥,٩٠٥ طن
١٩٣٨/١٩٣٧	٣٥١,٦١٦ طن	٣٤٩,٠٠٦ طن	٧٧٧,٦٢٢ طن [١]

لم يخلو التقدم الذي حصل في عمل ميناء البصرة من بعض المشكلات والهفوات، لذا فقد دعا المفتش الإداري الى اجراء تحقيق بخصوص الأمور المالية و الاقتصادية التابعة الى ميناء البصرة ، ومن خلال المخاطبات التي وجها السيد المفتش الإداري الى متصرفية اللواء ومجلس الوزراء و النواب حول تدقيق حسابات الميناء و مشروع حفر سد الفاو ، ركز المفتش على جملة من التوصيات منها إقامة مخازن للحبوب مع جهاز لرفع الحبوب و خزنها ، بما فيه رصيف عميق للشحن بنسبة (٣٥,٠٠٠) دينار[٢] .

[١] جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ، د.ك .و، تسلسل الملفة ٣٧١٥ / ٣٢٠٥ ، ١٩٣٦ ، المصدر السابق ، ص٣٣

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١٠/٥١١٧/ و١ ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش عن ميناء البصرة ، ص١ .

و طالب ايضاً بتوسيع مكان توليد الكهرباء المركزي بسعة (٥٠,٠٠٠) دينار و توسيع ماكنة تصفية الماء المركزي بـ (٥٠٠٠) دينار ، وتبليط قاعات المخازن و سقائف بضائع المرور و المسالك المؤدية للأرصفة (بـ ١٠,٠٠٠) دينار وتوسيع فندق شط العرب بـ (٥٠٠٠) دينار ، و طالب بتوسيع مدرجات الميناء الجوي بـ (٧٥٠٠) دينار ، و العناية بسكن الموظفين بـ (٧٠٠٠) دينار مع توفير جهاز توليد الطاقة الكهربائية مع تكاليف نصبه بـ (٢١,٠٠٠) دينار [١] .

اما بخصوص توسيع وحفر سد الفاو فقد أشار المفتش بالعمل على رفد القناة بمساعدات مالية تقدر بـ (٢٠٠٠) دينار ، وتوسيع المرفأ بـ (١٥,٠٠٠) دينار حيث أنَّ مرفأ الفاو لا يستوعب الزيادات الحاصلة في عدد الكراكات و البواخر الأخرى ، فمن الضروري توسيعه ، ووضع باخرة خاصة للمراقبة بـ (١٨,٠٠٠) دينار [٢] .

وفي عام ١٩٣٧ قام المفتش الإداري بتدقيق وتفتيش حسابات مديرية الملاحة لعام ١٩٣٧ ، واكد انه لم يجري أي تفتيش او تدقيق على حساباتها منذ عشر سنوات او اكثر سواء من قبل وزراء المالية ام المديريات نفسها، اذ اوجد بأنَّ هناك مصروفات كثيرة تتعلق بالأعمال الرئيسة للمديرية او ما يتعلق بالواردات و بين في تقريره النقص الحاصل في مراقبة مواصلات الحمولة من لواء الى لواء اخر ، وعدم مراقبة معاملات و سجلات أصحاب محلات الاستهلاك ، فضلاً عن نقص مراقبة معاملات التلفونات واهمال في دوائر الشرطة في تغييب تجديد الاجازات وتسجيل سواق السيارات [٣] .

لقد أشار المفتش الإداري بأنَّ ميناء البصرة تم تطويره بحدود عام ١٩٣٧ من خلال تزويده بالتسهيلات المطلوبة ومنها بناء مطار وفندق على جانب شط العرب ، كذلك ذكر افتتاح مصلحة الطائرات المائية ، ووضع العوامات و المصابيح والانارة في الميناء البحري، لكثرة السفن التي تدخل الميناء في الليل، فضلاً عن ذلك وجود يخت تجاري أستخدم للدلالة و الاعمال الأخرى ، وكان مجهزاً بعلامات واشارات

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١٠/٥١١٧/ و١ ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش عن ميناء البصرة ، المصدر السابق ، ص٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٥ .

[٣] د .ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٧٧١ / ٣٢٠٥٠ ، و١، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٥ .

واضحة عددها (٥٠) من الاطواف الغازية و المنائر الحديثة ، فضلاً عن وجود (١٠) سيما فورات منارة تبين عمق المياه وتستخدم لإرشاد السفن [١] .

أنَّ هذا التطور الحاصل في الميناء كانت له مردودات مالية على واردات الميناء ، حيث ذكر المفتش الإداري أنَّ موازنة الميناء لعام ١٩٣٧ قد كانت (٤٢٥٩٤١) دينار وكان لذلك نتائج إيجابية منها إطفاء اكثر من نصف الدين العام للعراق البالغ (٥,٤٠٨ ،٤٠٦٤) ديناراً ، فقد وصل الى (٢,٧٠٤,٣٧٠) ديناراً ، فضلاً عن انه تم تخصيص مبلغ قدره (٦٤٠٦٠٠) ديناراً لصرفه خلال عام ١٩٣٨ لأغراض رئيسة في إدارة الميناء [٢] .

لقد أوضح التقرير الذي تمت مناقشته انه تم توسيع الكهرباء في ميناء البصرة ، ووضع ماكنة لتصفية الماء و تقديم بعض الاحتياجات لفندق شط العرب ، كذلك العمل على وضع مدرجات الميناء الجوي [٣] .

و دعا المفتش الإداري الى تنفيذ جملة من التوصيات و منها انشاء مخازن للحبوب كون الميناء يحتاج الى عدد كبير من المخازن وذلك بسبب الزيادة في كميات الحبوب ، وتعرضها الى التقلبات الجوية حيث أنَّ معظم مخازن الحبوب كانت مكشوفة . لذلك طالبت متصرفية اللواء من خلال ارساله بعض الكتب و المراسلات ورفعها الى هيئة التفتيش الإداري من اجل تقديم الدعم و رصد مبالغ لذلك ، وعلى هذا تم رصد مبلغ قدره (٣٥٠٠٠٠) ديناراً لأنشاء مخازن للحبوب مع بعض الأجهزة لرفع الحبوب عند الشحن [٤] .

لقد طالب المفتش الإداري بزيادة عدد العمال في ميناء البصرة لحاجة الميناء الماسة لذلك بعد أنَّ كان عددهم ٢٥٠٠ عاملاً يعملون لمدة ٢٤ ساعة بالتناوب [٥] .

اما بخصوص تخفيض أجور الشحن للبضائع المنقولة من البصرة الى المدن الأخرى فقد اعتبرها المفتش الإداري تطور مهم في حركة السكك الحديدية في العراق

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١٥ /٣٢٠٥٠/ ، ١٩٣٧-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة ، ص٢٤

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٤ .

[٣] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٨٠٦، ١٩٣٧، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لميناء البصرة ص٢٤.

[٤] المصدر نفسه ، ص٢٤ .

[٥] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٨٠١ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ،١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة ، ص٤-٧ .

وخصوصاً البصرة ، هذا الامر ادى الى زيادة كمية بضائع الواردات و الصادرات ، بعد أنَّ لاقت تلك السكك منافسة قوية من قبل وسائل النقل المائية [١] .

لقد تطرق المفتش الإداري الى اعداد السفن المستخدمة في الملاحة الداخلية و الخارجية ، فقد ذكر أنَّ في عام ١٩٣٤ حيث كان عدد السفن التجارية التي اشتغلت بحركة التجارة بين بغداد و البصرة (٣٤) سفينة ، اذ قامت بـ (٢٩٩) رحلة صعوداً و نزولاً ، اما في عام ١٩٣٨ قد أصبحت هذه الاعداد في زيادة اذ وصلت الى (٣٨) سفينة قامت بـ (٣٩٥) رحلة صعوداً و نزولاً [٢]

ازداد عدد السفن التجارية نتيجة للتطور الواسع الذي طرأ على ميناء البصرة اذ بلغ عدد بواخر الترانزيت في الميناء خلال المدة ١٩٣٢ – ١٩٣٣ بمقدار (١٨٤) باخرة ، وفي عام ١٩٣٣ –١٩٣٤ بلم يحصل اي تطور وبقي العدد نفسه ، وفي عام ١٩٣٤–١٩٣٥ بلغ (١٩٧) باخرة ، وهذه الزيادة ترجع الى التوسع في الحركة التجارية ، و زاد عددها خلال السنوات ١٩٣٦–١٩٣٩ ، (٢٠٤ –٢٣٤) باخرة [٣] . أنَّ زيادة عدد البواخر الداخلة و الخارجة الى ميناء البصرة يعود الى جملة من الأسباب :-

١–ارتفاع عدد خطوط الملاحة البحرية من خطين في عام ١٩٣٥ الى أربعة خطوط بعد عام ١٩٣٥ .

٢–انتقال ملكية ميناء البصرة و السكك الحديدة الى الحكومة الداخلية بعد ١٩٣٥

٣–تطور مشروع حفر قناة الفاو المستمر ، الامر الذي سهل دخول عدد كبير من البواخر ذات الغطاس العميق بالعبور الى ميناء البصرة و عبادان [٤] .

٤–زيادة في عدد البواخر المارة عبر الميناء خلال عام ١٩٣٣ و التي يصل عددها (٩٦٥) باخرة و اخذ العدد بالتزايد خلال عام ١٩٣٧ بعد أنَّ وصل الى

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١٢٧ /٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٧–١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة ، ص ٧

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١٣٩ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة ، ص١٦ .

[٣] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨١١٣ ، ١٩٣٦–١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة ، ص١٣–٢١ .

[٤] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١/٤٥٦١/و١ ، ١٩٣٦–١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة ، ص٢٢

(١٤١٣) باخرة ، ذلك بعد مفاتحة وزير المالية حول زيادة عدد الكراكات الى (١٠) على الرغم من وصول الرابعة منها بحدود تشرين الأول عام ١٩٣٧ [١] .

لقد أشار المفتش الإداري لقيام المراقبة الصحية على كافة البواخر البحرية و السفن القادمة من الهند و ايران عند دخولها او خروجها ، ففي عام ١٩٣٨ عندما علم عن وجود إصابات بمرض الجدري في كل من مدينة كلكتا و هونغ كونغ (Hong Kong) و تم وضعهم تحت الرعاية الصحية كافة المسافرين القادمين عن طريق الجو ، حيث بلغ عدد المسافرين الذين تم ادخالهم الحجر الصحي التابع الى الميناء حوالي (١١٥) شخص عند وصولهم من الهند [٢] .

و كشف المفتش الإداري من خلال تقريره الذي رفعه الى متصرفية اللواء ومجلس الوزراء مبيناً فيه أنَّ المبالغ التي تدور الى السنة الأخرى ، مما يصبح تخويل صرفه باطلاً بالنظر لانتهاء حكم القوانين المخولين للصرف، و بين بوجود مبلغ قدره (٥٧٨) ديناراً مصروف خلال عام ١٩٣٧ على انشاء مرسى للأجانب في الفاو قد قيد حساب الاعمال للصرف على الاعمال الرئيسة لمشروع الفاو ، وعند التعمق بالتدقيق تبين بأنه كان قد صرف خلال السنة المالية السابقة مبلغ (٤٠٢) دينار على العمل نفسه ، وقد قيد وقته على ميزانية المشروع الاعتيادية ، فأصبحت بذلك كلفة العمل مقيدة قسماً على الاعمال الرئيسة ، وقسماً على الميزانية الاعتيادية ، الامر الذي لا يتفق مع تعليمات وزارة المالية في مثل هذه الحالات ، مما دفع المفتش الإداري الى أنَّ يكشف اتصالاته بين مديرية الميناء و وزارة المالية بهذا الشأن لذلك فقد تم احالت هذه القضية الى الاخيرة من اجل حسم هذا الموضوع [٣].

بين المفتش الإداري بأنَّ واردات الميناء بلغت في عام ١٩٣٧(١٥٩١٩١٧) طناً أي بزيادة وصل قدرها الى (١٣٩ ، ٨٢) دينار عن العام الذي سبقه ، و هذه المهمة في واردات الميناء هي إطفاء اكثر من نصف الدين على الميناء و البالغ (٥٦٠,٨٧٦,٠٦٦) ديناراً وصلت الى (٢٨٠,٥٤٣,٠٠٤) ديناراً بذمة الحكومة

---

[١] د .ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١٣٢/٣٢٠٥٠/و١ / ١٩٣٧-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة ، ص٢٤ .

[٢] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٨٠٩/٣١١/و١٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة ص١٣-١٥ .

[٣] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٥٦ / ٢٧ / ٧٨ ، ٣٢٠٥٠ ، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٧ ، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الميناء و مشروع حفر الفاو لعام ١٩٣٧ المالية، ص٩-١٢ .

العراقية [١] ، ولاحظ المفتش الإداري بأن هناك جموداً في أسعار الصوف خلال شهر كانون الأول ١٩٣٨ اذا أنَّ أسعاره كانت في وقتها تتحسن و كان يؤمل ، وقد قلت نسبة البيع في هذا الشهر اما الجلود فقد منيت أسعارها بنزول كبير يقدر بنحو ٣٠% عن مستواها السابق ، نظراً لنزول الجلد الصناعي في لندن لكثرة موجوداته خلال سنة ١٩٣٧ منه و الاقتصاد في تصريفه ، وقد هبطت أسعار (المصران) لنزول أسعارها في الخارج وعدم تزايد الطلب عليها [٢] .

لقد ذكر المفتش الإداري المواصلات البحرية و الجوية بين البصرة و الخارج خلال سنة ١٩٣٨ ، اذ بلغ عدد البواخر التي دخلت ميناء البصرة وغادرتها خلال السنة ١٩٣٨ بـ (٦٠٠ باخرة) ، وبلغ عدد ركاب هذه البواخر (١٨٠٠٠) مسافر، اما عدد الطائرات التي مرت بميناء البصرة الجوي خلال عام ١٩٣٨ فبلغ (٨٥٠) طائرة وعدد ركابها (٤٩٠٠) مسافر [٣] .

و طالب المفتش الإداري لقضاء الفاو بزيادة حصة الموارد المالية لمشروع سد الفاو لعام ١٩٣٨ من خلال مخاطبة متصرفية اللواء والحكومة بعد نفاد الميزانية المالية المخصصة للمشروع الامر الذي دفع الحكومة الى الموافقة على تخصيص مبلغ قدره (١٤٦١٤٠) دينار لصرفه خلال السنين ١٩٣٨-١٩٣٩ الماليتين على أعمال رئيسة لمشروع حفر الفاو حسب الموارد المبينة في الجدول الاتي [٤] :

جدول رقم (٢٣)

ت	المادة	دينار
١	مساعدات الملاحة	١٨٠٠
٢	مكائن و رافعات و انقال	١٧٤٤٠
٣	مباني	٤٧٢٠٠
٤	شراء السفن	٢٠٠٠٠

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٣٣ /و١٢ ، ١٩٣٧ -١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الميناء في لواء البصرة ص١١ .

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، نسلسل الملفة ٣٥١٩ / ٣٢٠٥٠ /و١٣ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة ، ص ١٣ .

[٣] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ، ٢٧١٢ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية ، ص١٣ .

[٤] الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٨١٩ / ٣٢٠٥٠ / و٢٣ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء الفاو ، ص١-٢ .

٥	توسيع المرفا	٧٥٠٠
٦	باخرة المراقبة	١٢٠٠٠٠
٧	اعمال اصلاح الأراضي	١٥٠٠٠
٨	توزيع الماء و الكهرباء	٢٠٠
٩	الكراكة الرابعة	١٠٠٠٠

و يوجد في الفاو حسب التقرير الذي أورده المفتش الإداري لعامي ١٩٣٨-١٩٣٩ ما يقارب (١٢٤٣) موظفاً و مستخدم و عامل مؤقت موزعين على النحو الاتي[١] :-

جدول رقم (٢٤)

الصنف	العدد
الضباط البريطانيون	٥٥
الكتاب	٢٩
مأمور مخزن	٥
مأمور ضبط الوقت	٢
صيدلي	١
العمال الهنود الموجودين في البواخر	٨
البوابة العراقية المستخدمون في البواخر	٤١٠
العمال الاخرون	٧٣٣
المجموع	١٢٤٣

وتطرقت تقارير التفتيش الاداري الى عدد المسافرين الذين نزلوا الى ميناء البصرة البحري في المدة (١٩٣٦-١٩٣٩) وكما مبين في أدناه[٢]:

جدول رقم (٢٥)

السنة	المسافرين
١٩٣٦-١٩٣٨	٢٤٣٠٢
١٩٣٧-١٩٣٨	٣٠١٤٤
١٩٣٨-١٩٣٩	١٠٦٠٨

[١] د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٠٢٢/٣٢٠٥٠/و١، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الادري ، ص٢١

[٢] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٠٢٢/٣٢٠٥٠/و١، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الادري ، ص ٣٦ .

اما حركة البواخر فقد أوضح المفتش بأنَّ عدد البواخر التي مرت من الفاو الى شط العرب فقد بلغت في عامي ١٩٣٧-١٩٣٨ (١٢٩٥) الا انه تنافص في عامي ١٩٣٨-١٩٣٩ الى (١٢٢٩) ويظهر أنَّ السبب يكمن في الظروف الولية التي

كانت تنذر بقرب حدوث حرب كبر، وبالمقابل بلغت اعداد السفن الحربية التي دخلت الى ميناء البصرة في المدة بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩ (١٦٤) سفينة حربية[١].

هذا وحقق ميناء البصرة في المدة المذكورة واردات كبيرة كان لها دور كبير في تعزيز الدخل القومي للعراق ، وفي الوقت نفسه التخلص من الديون التي كان يعاني منها العراق ابان تلك المدة[٢].

وأتضح من خلال تقرير التفتيش الاداري أنَّ هناك العديد من الدوائر التي ارتبطت بميناء البصرة والتي كان مجموع عدد موظفيها (٥٢٩) موظفاً خلال المدة بين عامي ١٩٣٨-١٩٣٩ ، ويوضح الجدول التالي عدد الموظفين وتوزيعهم في تلك الدوائر[٣] :

جدول رقم (٢٦)

الإدارة	الضباط	صغار الموظفين
الإدارة العمومية والمحاسبة	١١	٨٤
قسم التدقيق	٢	٩
قسم النقليات	٧	١٠٤
القسم البحري	٣٥	٢٤٠
قسم الهندسة	٩	٢٧
دائرة صحة الميناء	٤	١٨
محل توليد الكهرباء	٢	٣
مشروع الماء و الكهرباء	٢	٢٥
الميناء الجوي	٦	٤
دار الضيافة و فندق شط العرب	٣	٤
المجموع	٨١	٥٢٩

[١] د. ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٠٢٢/٣٢٠٥٠/و١، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الادري ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

[٣] الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٣٦/٣٢٠٥٠/و١١ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لميناء البصرة ، ص١-٣ .

واستكمالاً لعمله قام المفتش الاداري بزيارة الى المطار الجوي في البصرة في المعقل في الخامس من شهر ايار عام ١٩٣٩ وبين أنه يعد احد مفاخر العراق حيث تم انشأه على ساحة واسعة من الارض ، وتم تجهيزه بكل ما يحتاجه، وكان الاقبال على المطار من قبل شركات الطيران العالمية بكثرة اذ انها اتخذت من مساحات المطار مبيتاً لها ، بسبب سعة مساحته ، كذلك بين بأنَّ المطار تم تجهيزه بوسائط النزول ليلاً و نهاراً ، وكان مهياً لاستقبال الطائرات في أي وقت ، كذلك أوضح انه تم تبليط المدرجات بالزفت و اكساء الأراضي الأخرى[١]

و اوضح المفتش الإداري الى عدد الطائرات التي نزلت في المطار خلال السنوات ١٩٣٨ – ١٩٣٩ حوالي (١٤٠٦) طائرة موزعة بالشكل الاتي[٢]:

جدول رقم (٢٧)

الطائرات	العدد
الطائرات الخصوصية ١٨٧	١٨٧
طائرات العربة الهولندية ٣١٥	٣١٥
طائرات العربة الفرنسية ٦٣	٥٣
طائرات العربة الألمانية ٢٧١	٢٨٣
طائرات الخطوط الجوية الألمانية ٤٠٥	٤٠١
الطائرات العسكرية ١٦٧	١٦٦
طائرات شركة الخطوط الجوية	١
المجموع	١,٤٠٦٨

ويتضح من خلال أعداد الطائرات التي نزلت خلال المدة ١٩٣٨ – ١٩٣٩ في البصرة الى زيادة واضحة بعداد الطائرات الالمانية و ربما جاء ذلك الى اهتمام الحكومة العراقية والملك غازي بتعزيز العلاقات مع الجانب الألماني .

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٢٣٢١ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة عن إدارة السكك الحديدية، ص١٤ .

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٦١٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١ .

المبحث الثالث

ظـــاهرة التهريب

لقد ظلت منطقة الحدود العراقية الكويتية بعد الحرب العالمية الأولى مسرحاً لتنقلات البدو من العراقيين و الكويتيين المستمرة التي اعتادوها منذ زمن بعيد ، بغض النظر عن رعوية الدولة التابعيين لها ، اذ لم يكن من السهل الزامهم بحدود معينة ، وكان الرعاة العراقيون ينتقلون الى الكويت شتاءاً اتباعاً لمواطن الكلأ ، وفي أواسط نيسان يشدون رحالهم نازحين عن الكويت عائدين الى العراق بعد أنَّ يكونوا قد جزوا صوف اغنامهم كي يبيعوه في البصرة [١] .

ولم تكن المنطقة الممتدة بين الكويت و مدينة الزبير تعرف سيادة القانون وكثيراً ما تقع فيها حوادث القتل و النهب ، و خلال مدة العشرينات وقعت احداث بين قبيلة بني مالك في اذار عام ١٩٢٩ التي كانت مقيمة على بعد سبعة اميال من مدينة الكويت التي هاجمتها قبيلة المطير و كبدتها خسائر فادحة في الأرواح ونهب اغلب اغنامها ، وعلى الرغم من أنَّأنَّ المشكلة الاقتصادية التي تتمثل في تهريب البضائع من الكويت الى العراق، الا انها تركت اثاراً سياسية انعكست على علاقات البلدين و كان سبب المشكلة هو انخفاض التعريفة الكمركية في الكويت و ارتفاعها في العراق [٢] .

ولم يكن امر التهريب في العشرينيات قد شغل الحكومة العراقية كثيراً لخضوع كل من العراق و الكويت لحكم بريطانيا المباشر ولكن بعد أنَّ وقعت بريطانيا مع العراق معاهدة الاستقلال سنة ١٩٣٠ بدأت الحكومة العراقية تشدد في مراقبة حدودها ، حيث أنَّ موضوع التهريب الى البصرة لم يكن امراً جديداً فقد سبق أنَّ اشغل التجار في العهد العثماني ميناء المحمرة ليهربوا البضائع منه الى البصرة بعد أنَّ كانت السلطات العثمانية تفرض على البضائع الواردة ضرائب كمركية عالية وقد حدث الشيء نفسه بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢ و اتباعه سياسة حماية التجارة المحافظة على اقتصاده الوطني ، بينما ظلت الكويت تسير على نهج سياسة حرية التجارة فانتهز

---

[١] مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي دراسة وثائق في التاريخ الدولي ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة، ١٩٧٥ ، ص١٧ .

[٢] د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤/٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القرنة ، ص١٨٢.

التجار ذلك الخلاف بين النظاميين وأخذوا يهربون البضائع ، من الكويت الى العراق دون دفع الرسوم الكمركية المقررة في العراق ، ومما شجعهم على ذلك هو عدم تثبيت الحدود كما هو الحال بالنسبة لجيران العراق الاخرين ، و صعوبة مراقبتها وهي تمر وسط صحراء قاحلة ، وكذلك قرب البصرة الى الكويت و سهولة المواصلات بينها ، وما يحققه المهربون من أرباح طائلة ، إضافة الى ذلك الحصار التجاري السعودي على الكويت الذي فرضه ابن سعود منذ عام ١٩٢٢ الامر الذي دفع الكويت أنَّ تمارس هذا النوع من التهريب وذلك انقاذاً لوضعها الاقتصادي [١].

وعلى صعيد العلاقات التجارية و تنظيمها مع الدول المجاورة ، اذ برزت في حقبة الانتداب مشكلة تهريب البضائع عن طريق الكويت ، اذ بين المفتش الإداري أنَّ سبب هذا التهريب هو التفاوت في نسبة التعريفة الكمركية بين الكويت و العراق ، اذ كانت مرتفعة في الأولى ومنخفضة في الثانية [٢] .

لقد عمدت الحكومة العراقية الى الاتصال بالجانب البريطاني على أساس أنَّأنَّ الكويت محمية بريطانية في تلك الحقبة ، و اقترح العراق طريقين للحد من عمليات التهريب ، احدهما تعين موظف عراقي في الكويت يقوم بتأشير أوراق الشحن المرسلة من الكويت الى مديرية كمارك البصرة ، و اذا تعذر ذلك يتم تعيين موظف عراقي ويمكن أنَّ يقوم الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بالأعمال المطلوبة أعلاه ، اذ قام الاخير بوضع سفينة صغيرة لمراقبة السفن في مدخل شط العرب [٣] .

لقد انعكست اثار الازمة الاقتصادية على معظم سكان لواء البصرة ، اذ تدنت قدراتهم الشرائية بشكل كبير و امتدت اثارها لتشمل نشاط التجار و أصحاب المحلات الباعة المتجولين وما ألت اليه حركة الأسواق التجارية ، و تكبد عدد من التجار خسائر فادحة ، و تراجعت سمعتهم التجارية ، واضطر بعضهم الى اشهار افلاسه ، نتيجة عجزهم عن سداد التزاماتهم المالية ، و انعدمت حركة التسليف التجارية

---

[١] لقد أدى هذا الحصار الى انخفاض دخل الكويت من الرسوم الكمركية من مائة الف روبية في عام ١٩٢٢ الى ٦٠ الف روبية في عام ١٩٣٢ . ينظر: مصطفى عبدالقادر النجار ، المصدر السابق ، ص١٨٤ .

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٦١٣ / ٢١١٣ /و١٠ ، ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري حول الكمارك و المكوس في لواء البصرة ص١٠-١٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٣.

المتبادلة القائمة على أساس الدفع بالمؤجل ، بسبب فقدان الثقة و الكفاءة المالية لمعظم التجار [١] .

لقد أشار المفتش الإداري نشأت بك السنوي في بعض التقارير التي أوردها عن لواء البصرة الى ظاهرة التهريب التي عدها من الظواهر الاجتماعية المدانة ، من خلال مشاركة التجار في عملية التخريب الاقتصادي ، بهدف الحصول على المال بأقل الجهود و بوقت قصير ، اذ سبق أنَّ اغلب تجار العشار يشتغلون بمهنة التهريب بصورة غير مباشرة ، حيث كان لديهم العديد من العملاء الذي كانوا يزاولون تلك المهنة ، وهم من ورائهم يناصرونهم لدى السلطات الحكومية ، ويحاولون قلب الأمور ، وابداء الحجج لتغير حقيقة الأمور ، فضلاً عن انهم كانوا على علاقة مباشرة مع بعض السلطات المختصة [٢] ، و يبدو انه كان هناك تواطؤ وطمع من قبل بعض الموظفين وبعض التجار مقابل اطلاق سراحهم عند مسكهم.

لقد وصف المفتش الإداري ظاهرة التهريب بأنها متفشية في المناطق الحدودية ، فكان البعض من يرصد هذه الحالة قلة السلع الضرورية لحياة السكان فيعمل على نقل هذه السلع من المناطق الحدودية الى الداخل وبالعكس ، اذ بين أنَّ تلك الظاهرة اثارها السلبية على حياة السكان ، كذلك أشار الى تعامل المهربين بالكثير من السلع ذات الضرر بحياة الأهالي ومن اهم المواد المهربة هي الأسلحة و العملة العراقية وتزويرها و الافيون ، وتهريب الشاي و السكر ، و تهريب الماشية و الدواب كالجاموس و الحبوب و التمور و الأسماك [٣] .

وفي عام ١٩٣٠ اشار المفتش الإداري الى بروز ظاهرة الفساد الاجتماعي بسبب انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات (الافيون) . وبخاصة أنَّ نشاط تهريبها كان يتم عبر الموانئ في اللواء ، إذ أنَّ معظم التجار التجأوا الى تجارة التهريب الافيون تهرباً من الرسوم الكمركية ، اذ عمد المفتش الى مطالبة الدولة باتخاذ إجراءات صارمة بحق

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٤١٢ / ٣٢٠٥٠ ، و ١٢ ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الوضع المالي و الاقتصادي في لواء البصرة ص ١٣-٢١ .

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧١٦٩ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري الخاصة بالتهريب ، ١٩٣٠ ، ص٧٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٧٥ .

هذه التجارة غير المشروعة ، اذ كانت جرائم تهريبها في ارتفاع مستمر بلغت في عام ١٩٣٠ بحدود (٧٢) جريمة حيث ارتفعت في عام ١٩٣١ الى ٩٢ جريمة [١] .

و طلب المفتش الإداري من خلال مخاطبة متصرف اللواء في البصرة تحسين علي[٢] و الحكومة العراقية على محاربة تجارة التهريب مع الكويت عن طريق زيادة عدد افراد الشرطة ، ففي عام ١٩٣٣ وصل عدد افراد الشرطة الى (٢٠) شرطياً في شرطة الكمارك ، و بين المفتش الإداري أنَّ شيخ الكويت احمد جابر الصباح [٣] . رفض جميع المقترحات من قبل الجانب العراقي التي تتعلق بوقف عمليات التهريب لأنه كان يحقق من خلالها أرباح طائلة [٤] .

لقد استمرت الشرطة في متابعة التحري عن البضائع المهربة ، فكان قضاء ابي الخصيب وقراه حمدان و مهيجران أنَّ كثير ما كان يعثر فيها على كميات من البضائع المهربة و خاصة السكر و الشاي ، و كان للقورنة نشاط في عمليات التهريب ، حيث تمكنت الشرطة من القضاء على بعض المهربين ، على الرغم من حدوث مصادمات بين رجال الشرطة و المهربين [٥] .

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٢٣ ، ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٠-١٩٣١ ، عنوان الملفة ، تقارير التفيش الإداري في لواء البصرة ، ص٣ .

[٢] ولد في بغداد عام ١٨٩١ ، درس في المدرسة العسكرية في اسطنبول فتخرج منها برتبة ملازم في الجيش العثماني في أيار ١٩١١ ، عاد الى بغداد في كانون الثاني ١٩١٤ ، التحق في فيلق المشاة ثم نقل الى قوة الدرك ، بقي في بغداد حتى الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧ ، وفي عام ١٩١٨ شارك في الثورة العربية في سوريا و بعد سقوط الحكومة الفيصلية في دمشق عاد الى بغداد في اذار ١٩٢١ ، عين سكرتير لوزارة الدفاع في ١٩٢١/١٠/٢١ و بتدرج في المناصب العراقية حتى عين متصرفاً للبصرة في ٢٧/ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، اصبح وزيراً للمواصلات و الاشغال العامة حتى عام ١٩٤٣ ، توفي في بغداد في ٢١ /١٩٧٠/١١ . ينظر : سجل جدول كبار موظفي الدولة لعام ١٩٤٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٣ ، ص ٣٧

[٣] ولد عام ١٨٨٥ ، والده الشيخ جابر المبارك الصباح ، حكم الكويت في ٢٣/مارس /١٩٢١ ويعتبر الأمير العاشر للكويت ، وفي عهدة تم عقد معاهدة العقير عام ١٩٢٢ لترسيم الحدود بين العراق و السعودية و الكويت كذلك بدأت الديمقراطية في عهده ، أسس مجلس شورى بعد توليه مقاليد الحكم ، وفي عام ١٩٣٨ انشى المجلس التشريعي الأول ، وفي عهدة تم اكتشاف النفط عام ١٩٣٨ توفي عام ١٩٥٠ . ينظر : فرحان عبدالله احمد الفرحان ، حكام دولة الكويت ، مجلة الحرس الوطني الكويتي ،ص١٣ .

(٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٣١٢ / ٣٢٠٥٠ ١٩٣٣ ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء الزبير ، ص٢٠ .

[٥] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٦١١٧ ، ٣٢٠٥٠ /١٩٣٥ ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء ابي الخصيب، ص٥.

لقد أشار المفتش الإداري الى ازدياد حركات التهريب مع الدول المجاورة للعراق خصوصاً ايران و الكويت ، لذلك ازدادت حركات التهريب مع الكويت في عام ١٩٣٤ حيث شمل التهريب البضائع التي قد تصل الرسوم الكمركية عليها في بعض الأحيان الى ٧٥% وخاصة على السكر و الشاي و اللبن و الدخان ، لذلك من العوامل التي ساعدت على حركات التهريب مع الكويت الصحراء الشاسعة بين البلدين التي يصعب المراقبة فيها ، كذلك الهجرات القبلية الموسمية التي كانت تتخذ من الرعي كغطاء [١].

وفي عام ١٩٣٤ اصبح التهريب الكمركي في قضاء شط العرب من الأمور الواسعة النطاق بالنسبة للحالة التي ثبتها المفتش الإداري في تقريره بصورة لا يسمح بتركها على ما هو عليه في السابق، اذ طالب المفتش الإداري بتدقيق الأموال الحاصلة و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين سد الحدود بوجه المهربين بواسطة المخافر وتشديد امور المراقبة بصورة تكفل الضرب على ايدي المهربين ، ولمنع و صد اعمال التهريب ، و طالب المفتش الإداري وزارة الداخلية بضرورة لزوم توحيد مساعي موظفي الحدود مع موظفي الحكومة لمواجهة عمليات التهريب [٢] .

وفي السياق نفسه بين المفتش الإداري بأنَّ دار الحكومة في مركز ناحية شط العرب تدار من قبل الفراشيين للحراسة ، اذ طالب أنَّ يكون حراسة دار الحكومة من قبل الشرطة ، وأنَّ الاستمرار على هذه الحالة سوف تشجع عمليات التهريب لعدم وجود حراسة كافية في القضاء [٣] .

وأنَّ عملية التهريب الكمركي ١٩٣٤ –التي تم ذكرها في موضوع الامن العام– بأن لا توجد أي حادثة تستوجب الاخلال بالآمن سوى الحوادث الكمركية فقد قام المفتش الإداري بجولة إذ أنَّ اكثر التهريب قد بلغ حده وكان المهربين يأتون بالسكر و الشاي و العطور وحتى الأسلحة من الكويت ويعرضونها للبيع في الزبير او ابي الخصيب و ملحقاته و حتى في الناصرية او السماوة و النجف ، فزيادة الرسوم الكمركية و الموانع المفروضة على تلك الأموال هي التي اخذت تشجع هؤلاء على

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ١٦١٤ /٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص٢ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١١٢ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ،ص ٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٤.

هذه المخاطرة فمثلاً كيس القند[١]، المدفوع عنه الرسوم الكمركية لا يمكن أنَّ يباع باقل من دينارين و كسور فان هؤلاء يأخذون هذا الكيس من الكويت باقل من (٧٠٠) فلس و يعرضون للبيع نصف الثمن المذكور ، كذلك يوجد في الكويت الكثير من التجار الذين يزودون هؤلاء المهربين بالأموال لغرض التصريف ، لذلك يرى المفتش الإداري انه من الضروري وضع المخافر اللازمة لسد الحدود بصدد دراستها مع الجهات المختصة و تأمين الاتصال بين المخافر المذكورة بواسطة السيارات المسلحة و اجراء كل ما يتطلب امر سد الحدود ، وعدم القيام يجعل الحكومة تفقد اكثر وارداتها الكمركية [٢] .

ويذكر التقرير الوارد عن المفتش الإداري في أيلول ١٩٣٥ الحدود الجغرافية بين ناحيتي الزبير و نجد و الكويت مع ذكر طبيعة الاحداث لتلك المناطق على مستوى التهريب مثل (السكر و الشاي والأسلحة) وتحدث عن دور دائرة الكمارك و الشرطة المحلية في ضبط الحدود، و محاولة منع التهريب لتلك المناطق ، و تقدم المفتش الإداري بطلب موجة احتجاجات وجهاء الزبير و للتحقق معهم و عرض عليه مطالبهم وفرض إعادة النظر بموضوع ناحيتي تجارتهم مع تجار نجد كانت في السابق (في عهد المتصرف لواء البصرة احمد باشا الصانع حيث كانت التجارة تتم بأنسياب وبدون ضغط دائرة الكمارك) مثل التبادل لمواد (السمن والصوف و الأغنام و الرز و الحبوب و الملبوسات) حيث كانت عوائد التهريب تصب في صالح تلك العشائر . وبالتالي فأن المفتش الإداري استمع لتلك الطلبات و رفعها بتقرير الى الجهات المعنية من اجل إعادة النظر في قرار دائرة الكمارك وفسح المجال لتلك العشائر لممارسة التجارة مع نجد و الكويت حيث أنَّ الأخيرة قد اتسعت تجارتها بعد أنَّ انحسر دور وجهاء أهالي الزبير بضغط من دائرة الكمارك [٣] .

بعد أنَّ وصل المفتش الى ناحية الزبير عرض عليه وجهاء الزبير مجموعة من المطالب منها ما يخص الجانب البلدي ، حيث طالبوا منه إعادة اعمار طريق بصرة زبير ليكون طريق سالكاً ويبدو انه كان بحالة لا تساعد المارة على السير عليه ،

---

[١] القند : وهو السكر المصنوع على شكل قالب مخروطي .

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة تفتيش بلدية الزبير ، ص٥ .

[٣] د .ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣٥٠ / ٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير تفتيش بلدية الزبير ، ص١٣ .

وضع ما كتبه مأمور الناحية انها كانت تعاني من شحة و استبدال الطبيب الخاص بناحية الزبير ، تلك الطلبات قد استمع اليها المفتش و أجاب على قسم منها أنَّ الحكومة قد اخذت موضوع نصب ماكنة الماء بنظر الاعتبار وهي تعمل على ذلك وطريق البصرة الزبير قد تم ذكره في تقرير سابق [١] .

لقد أشار المفتش الإداري في لواء البصرة حول نشاط السيد حيدر النقيب معاون مدير كمارك ومكوس البصرة الذي احبط محاولة لتهريب الاموال من السيبة الى البصرة وبالعكس ، ومن خلال الجولة التفتيشية التي قام بها اصدر امراً الى الموظفين المختصين من مأمورين وشرطة بمراقبة الطريق مراقبة شديدة ، وبعد نصب السيطرة في الشارع العام وإذ بسيارة أهلية قادمة من ناحية السيبة فأوقفوها حسب الأصول ، فعثروا فيها على مائة علبة شاي تزن (٤٤) كيلو و (١١) درزن شراشف قطنية داخل صندوق السيارة الخلفي فضبطوها ، وبعد اجراء التحقيق تأكدوا أنَّ السيارة المرقمة (٥٣٣ / بصرة) تعود الى محمد فهد جابر ، الذي كان موجوداً فيها مع اخيه فاضل جابر و السائق محمود الحاج إبراهيم، اذ سيق هؤلاء الى السجن بعد عرضهم على المحاكم المختصة [٢] .

واشار المفتش الى أنَّ أكثر عمليات التهريب تتم عبر الزبير باتجاه الكويت ونجد وكانت ابرز البضائع السكر و الشاي والاسلحة مع أموال أخرى مهربة، اذ أنَّ دائرة الكمرك و الشرطة المحلية قامت على قدر الإمكان في اتخاذ التدابير اللازمة لأجراء التضييقيات المختصة ومنع التهريب [٣] .

لقد اعتبر المفتش ان عمليات التهريب مع الكويت و ايران من الأمور التي تهدد التجارة في العراق بشكل عام و البصرة بشكل خاص ، لذلك كانت تجارة تهريب الأسلحة نشطة خلال عام ١٩٣٥ اذ عدها عاملاً من العوامل التي تهدد الامن ،

---

[١] د .ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣٥٠ / ٣٢٠٥٠/ و١ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير تفتيش بلدية الزبير ، المصدر السابق، ص١٤ .

[٢] د. ك . و ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٦٦٣ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٥ ، ص١ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش في لواء البصرة ، الكمارك و المكوس الثغر العدد ٧٧٨٢ ، السنة الثانية ، ٢٥ / تشرين الأول ، ١٩٣٥

[٣] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٠٥ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الزبير ، ص ٦ .

وخصوصاً بعد وقوع هذه الأسلحة بيد العشائر و كان للشرطة دور في مصادرة الفي بندقية من العناصر المهربة [١] .

لقد أشار المفتش ان الحكومة في لواء البصرة وأقضيتها كانت متشددة تجاه التهريب الامر الذي أدى الى حدوث مصادمات بين الشرطة و المهربين ، ففي القرنة تم العثور على أربعة زوارق محملة بالمواد المهربة ، اذ تمكنت شرطة القضاء من القاء القبض عليهم [٢] .

كما ذكر المفتش الإداري ان عملية التهريب عن طريق ابي الخصيب خلال عام ١٩٣٦م تم تهريب السكائر ، و التمور و علب الفواكه الى ايران من احد الافراد المقيمين في ناحية السيبة التابعة لقضاء ابي الخصيب [٣] ، و صادرت الشرطة عدد من الحيوانات المهربة من الجمال (٤٦) جملاً و (٤٠٧) راس غنم وذلك من اجل التخلص من رسوم الكودة [٤] .

وفي عام ١٩٣٧ استخدمت الحكومة العراقية مجموعة من الأساليب في القضاء على عمليات التهريب ، فقد اجرت اتصالات مع المملكة العربية السعودية لمطاردة المهربين من خلال تهيئة السيارات و مراقبة بعض العشائر مثل عشيرة (عنزة و شمر و البدور) ، و عملت الحكومة على مراقبة هذه العشائر و مراقبة الطرق التي تمر بها حركات التهريب[٥] .

كان هناك نوع اخر من عملية التهريب الا وهي تهريب الاثار وهذا العمل كان يقوم به تجار الكويت عندما كانوا يقصدون البصرة للتجارة و التبضع ، وذلك لعدم الاشتباه بهم ،وبعد دخول هذه الموارد المهربة الى الكويت تم تهريبها الى دول اجنبية ، وفي العام نفسه ذكر المفتش الإداري عن طريق تقريره الذي رفعه الى متصرفية

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٧١٥ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٢ .

[٣] د .ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٠٨١ / ٣٢٠٥٠ / و١١ ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير في لواء البصرة التهريب ، ص١٠ .

[٤] المصدر نفسه ، ص١١ .

[٥] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤١١٣ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص١٧-٢١ .

اللواء أنَّ المواد المهربة يتم شحنها مع صناديق التمر مع الاثار عن طريق الشركات العاملة مثل شركة مرسيليا [١] .

وفي العام نفسه أوضح المفتش الإداري كانت شرطة اللواء قد صادرت بعض المواد المهربة من جهة ايران وخصوصاً السجاد بعد اجراء مصادمات بين الشرطة و المهربين ، و بين أنَّ الشرطة قد صادرت أربعة زوارق محملة بالسجاد الإيراني [٢] .

و الى جانب تهريب السجاد كانت هناك عملية أخرى وهي تهريب المواشي من ايران ، ففي عام ١٩٣٧ تم الغاء القبض على عدد من المهربين يقومون بتهريب المواشي وكان عددها (٤٠) جملاً و (٣١٨) رأس غنم و ذلك من اجل التخلص من رسوم الكودة و التي كانوا يعانون منها [٣] .

واشار تقرير التفتيش الاداري أنَّ نشاط حركة التهريب مع ايران كان مستمراً بسبب ضعف السيطرة على الحدود ، إذ تـم القاء القبض على احدى النساء المدعوة (جكارة بنت حسون) كانت تقوم بتهريب المخدرات عبر الحدود و قدرت قيمتها بـ (٣٠) دينار التي تمكنت من ايصالهـا الـى مركز العشار، بعد اخفاءها فـي داخل سجادتها[٤].

و أشار المفتش الإداري في قضاء شط العرب الى الجهود التي بذلها مأمور مركز شرطة التنومة في القبض على عصابة لصوص في السابع عشر من شهر اذار عام ١٩٣٧، وذلك اثناء التجوال بسيارة في الصحراء عند الحدود العراقية الإيرانية اذ شاهد مقابل قرية (الكبير الباوي) عصابة مكونة من خمس اشخاص فأحتال على افرادها و استطاع القبض عليهم بدون مقاومة على الرغم من أنَّ افرادها كانوا مدججين بمختلف الأسلحة القاتلة وكان يراس هذه العصابة أحد الاشخاص

---

[١] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤١١٣ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، المصدر السابق، ص٢٣ .

[٢] د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٧١٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١٨ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ص١٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٢٠ .

[٤] د.ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٢٣ / ٣٢٠٥٠ / و١١ ، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفيش الإداري في لواء البصرة ، ص ٨ .

المعروفين بحوادث الحدود ما بين البلدين، اذ سيقوا الى محاكم الجزاء، اما الأنواع المهربة كانت ثلاثة أكياس سكر تزن (٦٥٣) كيلو و عدد من رؤوس الأغنام [١] .

وفي الثامن من شهر تشرين الاول عام ١٩٣٨ طالب المفتش الإداري من متصرفية اللواء في البصرة ووزارة الداخلية على تخصيص مبالغ كافية لأنشاء سراي لناحية الفاو نظراً لموقعها الجغرافي المهم ووجود الميناء فيها حيث يأتيها السياح من مختلف مناطق العالم ومراقبة عمليات التهريب البضائع مع الجانب الإيراني [٢] ، وفي العام نفسه ذكر المفتش الإداري في السيبة أنَّ شرطة كمرك ومكوس السيبة قد قبضت على ما يقارب المئة من مهربي التمر الحلاوي و الساير كانت موضوعة في زورق بغية تهريبها الى ايران [٣].

لقد ذكر المفتش الإداري بإن مركز شرطة الكمارك في البصرة بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٢٤ قد ضبط كمية من الافيون العائد الى أحد الاشخاص ، الذي أعده للبيع في حانوته الكائن في سوق (التنكجية) بالعشار ، حيث أنَّ كمية الافيون بلغ وزنها عشر غرامات ، وبعد اكمال التحقيق قرر قاضي التحقيق إحالة المتهم الى القضاء [٤] .

وفي الخامس عشر من شهر ايلول عام ١٩٣٩، و استولت شرطة الكمارك على خمسة أكياس لوز مقشر مهربة من ايران وتم اكتشاف احد عشر كيسا مهرباً وتم إحالة اللوز الى مديرية الكمرك في البصرة ، حيث تقدر عدد الاكياس بأربعين ديناراً ، و قام مأمور كمرك منطقة البصرة بالقبض على أربعة أكياس من السكر و الشاي معدة تهريبها الى ايران وهذه الاكياس تزن (١٩٥) كيلو من الشاي و (٢٢٠) كيلو من السكر ، وقد تم جلب المهربات الى مديرية الكمرك و القبض على المهرب الساكن في قرية البراضعية و احيلت القضية الى دائرة التموين للبت بها[٥].

---

[١] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٣ /٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٧ – ١٩٣٨ عنوان الملفة ، تفتيش قضاء شط العرب ، ص٣-٤ .

[٢] د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٠١٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١٢ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري مدينة الفاو ، ص١٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٧ .

[٤] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٦١١٩ / ٣٢٠٥٠ /و١٢ ، ١٩٣٨ -١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في البصرة ، ص٥ .

[٥] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٦١١٩ / ٣٢٠٥٠ /و١٢ ، ١٩٣٨ -١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في البصرة ، ص٩ .

و في العام نفسه حاولت وزارة الخارجية العراقية ايقاف التهريب الذي كان يتم عن طريق الكويت الذي سبب العديد من المشاكل بين البلدين و اضر باقتصاد العراق، لكن الكويت و بمساندة بريطانيا رفضت جميع الحلول و المقترحات لوقف التهريب على الرغم من المفاوضات التي اجراها العراق مع السفارة البريطانية في بغداد حول الموضوع نفسه [١].

ويبدو أنَّ عمليات التهريب قد ازدادت خلال مدة الثلاثينات مع الدول المجاورة بسبب عدم الاهتمام الحكومي بموضوع مراقبة الحدود لاسيما مع الكويت وللحد من تلك العمليات ، اذ عمدت الحكومة العراقية لعقد لقاءات واجتماعات لوضع حداً لتلك العمليات ، اذ قدم المفتش الإداري صورة واضحة عن طبيعة تلك العمليات وجهود الحكومة العراقية في الحد منها .

وبعد هذا الاستعراض يمكن القول لقد كان للمفتشين الاداريين دور كبير و واضح في متابعة الاوضاع الاقتصادية في لواء البصرة، إذ كشفت تقارير التفتيش الاداري طبيعة النشاط الاقتصادي في البصرة وابرز المشكلات التي واجهت ذلك النشاط، فضلاً عن وضع الحلول والمقترحات التي من شأنها معالجة تلك المشكلات، و كشفت التقارير مدى تجاوب الحكومتين المركزية والمحلية مع المفتشين الإداريين الذين لم يدخروا جهداً في متابعة النشاط الاقتصادي في لواء البصرة.

[١] مصطفى عبد القادر النجار و اخرون ، العراق و الكويت في الوثائق التاريخية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٩١م ، ص٥٧.

الخاتمة

أتضح من خلال فصول الأطروحة النتائج التالية:

١.عملت السلطات البريطانية في المدة التي أعقبت احتلالها للبصرة على ترتيب أوضاعها بما ينسجم والمصالح البريطانية العليا وبما يمكنها من إدارة أمور المناطق التي احتلتها بسهولة ويسر ، وبعد استكمال سيطرتها على كل العراق قامت السلطات البريطانية باستحداث العديد من الوظائف الإدارية لضمان مراقبتها لعمل الوزارات العراقية ، والدوائر الحكومية، وكان من بين اهم تلك الوظائف "وظيفة المشاورين البريطانيين" التي مكنتها من التدخل في عمل الوزارات وتسييرها بما يتفق وطموحاتها ومصالحها في العراق، كما تدخل البريطانيون في عمل الألوية ، وكان سبب ذلك تأخير إنجاز العديد من المشروعات الوطنية.

٢.لقد كان قيام الحكم الوطني في العراق وتوسع عمل الوزارات و الإدارات الحكومية في الألوية العراقية ومنها لواء البصرة، سبباً في ظهور الحاجة الى وظيفة التفتيش الإداري التي أرادت منها الحكومة العراقية آنذاك التخلص من سيطرة المشاورين البريطانيين وتدخلاتهم المستمرة في عمل المؤسسات الحكومية العراقية .

٣. كانت وظيفة التفتيش الإداري من اهم الوظائف التي ظهرت في مدة ما بين الحربين العالميتين، إذ مكنت الحكومة العراقية من الاطلاع على كل ما يخص الألوية، فضلاً عن مراقبة إداء المؤسسات الحكومية ، ومتابعة الأنشطة الاقتصادية والظواهر الاجتماعية وكل ما يهم الدولة والمجتمع عن طريق الزيارات الميدانية لها وكتابة التقارير التفصيلية عنها ومن ثم اقتراح بعض الحلول والمعالجات .

٤.اتضح من خلال دراسة تقارير التفتيش الإداري المتعلقة بلواء البصرة أنها كانت تتميز بالدقة، إذ أنهّا لم تغادر لا صغيرة ولا كبيرة إلا وتناولتها بشيء من التفصيل، وظهر ذلك واضحاً من خلال دراسة التقارير المتعلقة بالخدمات البلدية في مركز اللواء والأقضية والنواحي التابعة له ، إذ شخصت السلبيات التي عانت منها الدوائر البلدية في اللواء ، فضلاً تناولها لمشكلة المياه التي عانى منها لواء البصرة – الى يومنا الحاضر– وظهر أنَّ هناك الكثير من التحديات التي واجهت السلطات المحلية والحكومة المركزية من أجل معالجة هذه المشكلة التي تتعلق بحياة عموم سكان لواء البصرة ، و لم تغفل التقارير و المتابعات اليومية للمفتش الأقضية البعيدة في لواء البصرة بل أنها أخذت حيزاً من اهتمام

المفتشين الإداريين الذين أشروا نقصاً واضحاً في الخدمات المقدمة للمواطنين و المطالبة بوضع الحلول لها .

٥.كانت الأوضاع الصحية في العراق بشكل عام و لواء البصرة بشكل خاص تعاني من سوء الخدمات و قلة الوعي المجتمعي بسبب نقص التعليم و الثقافة الصحية التي القت بضلالها على الوضع العام ، لذلك جاءت تقارير التفتيش الإداري لترصد ذلك المستوى الصحي و حاولت وضع معالجات عبر المطالبة بأنشاء مراكز صحية ، و مستشفيات و رصد الأموال لها، وبذلك كان المفتش الإداري حريصاً على تعزيز الثقافة الصحية و الارتقاء بالواقع الصحي و الابتعاد عن كل ما كان يطرح من معالجات بعيدة عن الأسس الصحية ومنها استشراء ظاهرة المشعوذين.

٦.بينت تقارير التفتيش الإداري واقع التعليم في لواء البصرة ، واتضح منها أنَّ هناك زيادة في عدد المدارس الحكومية التي شملت الجنسين (الذكور والإناث)، فضلاً عن اتساع نطاق التعليم الأهلي الذي كانت تلجأ اليه بعض العوائل الميسورة من أهالي اللواء لتعليم أبنائها، وأدى التوسع في أنشاء المدارس الى زيادة أعداد المعلمين و المدرسين في اللواء ، و أتضح من خلال التقارير زيادة أعداد البنات اللواتي ارتدن المدارس الحكومية والأهلية مما يدل على وعي الأهالي لمسألة التعليم.

٧.كان الاهتمام الحكومي بالأمن العام محدوداً بحكم اتساع اللواء والنزاعات العشائرية و الجرائم التي كانت متفشية في المجتمع ، وعلى الرغم من ذلك فقد بذل المفتشون الإداريون جهوداً في اقتراح الحلول الملائمة لها.

٨. لقد عانى مجتمع البصرة من بعض الأمراض الاجتماعية ومنها البغاء التي استشرت في بعض مناطق اللواء وكانت سبباً في التأثير على الواقع الصحي لأولئك الذين ارتادوا تلك الأماكن، فضلاً عن تأثيراتها السلبية على المجتمع البصري.

٩.شهد لواء البصرة تطوراً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي التقليدي، لاسيما قطاع الزراعة الذي كان يمتهنه العديد من أهالي اللواء ومما ساعد عليه طبيعة الاراضي الزراعية وتوفر المياه، مما أدى الى ازدهار زراعة أشجار النخيل التي انتشرت في مختلف مناطق اللواء وساهمت في ظهور عدد من الصناعات التي ارتبطت بها ومنها صناعة كبس التمور حيث انتشرت تلك المكابس –ومعظمها أنَّ لم يكن جميعها تابعة للأهالي– في مناطق زراعة النخيل وشكلت تلك الزراعة والصناعة مورداً مهماً من موارد خزينة العراق واللواء،

ورغم ذلك فأن تلك الأنشطة الاقتصادية لم تكن لتخلو من بعض المشكلات التي ثبتتها تقارير التفتيش الإداري بدقة متناهية ووضعت لها معالجات بغية تطوير هذا القطاع المهم.

١٠. وبحسب تقارير التفتيش الإداري فقد كانت البصرة بحكم موقعها الجغرافي واتصالها ببقية الألوية العراقية والدول المجاورة سبباً في رواج التجارة بقسميها الداخلية والخارجية، وكان لوجود نهري دجلة والفرات، فضلاً عن شط العرب أسباب مضافة ساهمت في تطور الجانب التجاري، وكان لميناء البصرة في المعقل دور كبير في إنعاش الجانب الاقتصادي وظهر ذلك جلياً من حركة البواخر الداخلة اليه والخارجة منه وكانت تحمل بضائع مختلفة، وأدى تطور التجارة النسبي في لواء البصرة الى ظهور العديد من الأسر التجارية والشركات التجارية المحلية والدولية التي اتخذت من لواء البصرة مقراً لها ، وكان لذلك أهمية استثنائية ساهمت في تحريك الاقتصاد البصري وشكلت مورداً مهماً من موارد الخزينة المركزية آنذاك وقد بينت تقارير التفتيش الإداري ذلك بشيء من التفصيل.

١١. وعلى الرغم من ذلك فقد عانى لواء البصرة من التجارة غير الشرعية التي تمثلت بظاهرة التهريب التي أخذت حيزاً كبيراً في تقارير التفتيش الإداري التي رصدت أسبابها وميادينها، فضلاً عن ابرز الذين عملوا فيها ، وأدى شيوع هذه الظاهرة الى خسائر للاقتصاد العراقي، إلا أنها من جانب أخر ساهمت في انعاش السوق البصرية ببعض البضائع التي كانت تأتي عن طريق التهريب.

١٢. وختاماً عكست تقارير التفتيش الإداري التي كتبت عن لواء البصرة وتوابعه، نباهة وصبر وقدرة المفتشين الإداريين الذين جابوا مختلف أقضية ونواحي اللواء في ظل اصعب الظروف وترافق ذلك مع درجات الحرارة العالية ، وبدائية وسائل النقل ، و رداءة الطرقات، فضلاً عن المشكلات التي واجهتهم من بعض الأهالي و لا سيما في الأماكن النائية، وعلى الرغم من كل تلك المعوقات ، والانتقادات التي وجهت لهم فقد نجح المفتشين الإداريين في الكتابة عن أغلب الأنشطة والفعاليات الاجتماعية في لواء البصرة ، وكانت بحق مصدراً مهماً قد لا يتوفر في المصادر التاريخية الأخرى ، وذلك لحيويتها ، و تصويرها للواقع البصري بمختلف جوانبه الإدارية ، والاجتماعية والاقتصادية.

المصادر

الوثائق:

أ- الوثائق غير منشورة

أولاً :- ملفات وزارة الداخلية المحفوظة في دار الكتب و الوثائق الوطنية (د.ك.و)

١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧١١٨/ و١ ، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢- ملفات وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة ١٧٦٦/ ٣٠٣٧، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة .

٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٩١١ / ٣٢٠٥٠ / و١٤ ، ١٩٢٧ ، عنوان الملفة تقارير إدارية عن بلدية

٤- ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ، ٢٧١٢ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة

٥- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٥ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، عنوان الملفة ، بلديات لواء البصرة ١٩٢١ – ١٩٢٥

٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ١٢٦٧ / ٣٢٠٥٠ ،و١ ، ١٩٣٣ – ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية عن لواء البصرة

٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١٣٨ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة

٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٤١٢ / ٣٢٠٥٠ ، و ١٢ ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الوضع المالي و الاقتصادي في لواء البصرة

٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٥٦ / ٧٨٢٧ ، ٣٢٠٥٠ ، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقرير مراقبة الحسابات العام عن تدقيق حسابات الميناء و مشروع حفر الفاو لعام ١٩٣٧ المالية .

١٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٨٠١ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ،١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة

١١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٣٢٠٥٠/٢١٣٢ ،و٢ ، ١٩٣٠-١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة

١٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١٣٩ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة

١٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٦١٣ / ٢١١٣ /و١٠ ، ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري حول الكمارك و المكوس في لواء البصرة
١٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٧١٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١٨ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة
١٥- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١٢٧ /٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٧-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة
١٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٧١٥ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة
١٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٦١٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة
١٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧١٦٩ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري الخاصة بالتهريب ، ١٩٣٠
١٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٨١٩ / ٣٢٠٥٠ / و١، ١٩٢٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري تعين أجور الجسور والمعابر
٢٠- ملفات وزارة الداخلية ، نسلسل الملفة ٣٥١٩ / ٣٢٠٥٠ /و١٣ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة .
٢١- ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٢٣٢١ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة عن إدارة السكك الحديدية
٢٢- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ١٨٠٦/٣٢٠٥٠، ١٩٣٧، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لميناء البصرة .
٢٣- ملفات وزراه الداخلية، تسلسل الملفة ١٥١٧ / ٣٢٠٥٠ /و١٣ ، ١٩٣٤ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير المفتش الإداري في قضاء ابي الخصيب
٢٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨١٢٣ / ر.ث٢ ،، ١٩٣٠ – ١٩٣٢ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة
٢٥- ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ١٣٠١ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة
٢٦- ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٨٦٤ / ٣٢١٥ و ١٠ ، التصنيف ١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تفيش اوقاف البصرة

٢٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٥١٣٢/و١ / ١٩٣٧-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة

٢٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٢٧١٥ / ٣٢٠٥٠/ و١ ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ،تقارير المفتش الاداري عن وضع التعليم ي لواء البصرة

٢٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١٠٣ / ٣١٠٥٠ / و٣ ، ١٩٢٦ – ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري

٣٠- ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٤٢٤٩ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٢٩ عنوان الملفة ، تقارير ادارية ، مقاطعة بني مالك

٣١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٥٠٨١ / ٣٢٠٥٠ / و١١ ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير في لواء البصرة التهريب

٣٢- وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٤١١٩ / ٣٢٠٥٠ ،و٢ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة

٣٣- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٨٢٧/ و١ ، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب

٣٤- ملفات وزارة الداخلية ، ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١١٢٧/ و٢ ، ١٩٣٦-١٩٣٧م ، عنوان الملفة ،تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب

٣٥- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٠١٩ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة (البغاء)

٣٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ١٧٧٣ / ٣٢٠٥٠ /و١٣ ،١٩٣٤ -١٩٣٥ عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة

٣٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٢١١/١٧٧١/ و١٢ ، ١٩٣٤-١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب

٣٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢٣١٨/ و١٣ ، ١٩٢٥-١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٣٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢٥٧١ ، و ١ ، ١٩٢٩، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء شط العرب

٤٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١٩/ ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣١م ، عنوان الملفة ، نظام التفتيش الإداري الخاص بمكابس التمر في لواء البصرة

٤١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٤٤/ ٣٢٠٥٠ /و٢ ، ١٩٣٤-١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري ، تجارة البصرة

٤٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤١٥١، و ١٢ ، ١٩٣٠-١٩٣١ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الحالة الاقتصادية في لواء البصرة

٤٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤٥٥١ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة

٤٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٢٥٠/٥٤٠/و ١ ، ١٩٢٩-١٩٣٢ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري حول غرفة تجارة البصرة

٤٥- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٢٠٥٠/٧٢١٩/ و١٢ ، ١٩٢٨م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٤٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧٤١٩/ و١٦، ١٩٣٧-١٩٣٨م ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة زراعة التمور

٤٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٩٣٦ /٥٠٠٣٢ / و١ عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن لواء البصرة

٤٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١٢/ ٣٢٠٥٠/ و١٧ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، مكابس التمور في لواء البصرة

٤٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٣٤١/و ٥ ، ١٩٣٣-١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن لواء البصرة

٥٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة٣١١/ ٢٢٤١/و ١ البلاط الملكي ، اجوبة مجلس الوزراء ١٩٢٣-١٩٢٥ على موافقة جلالة الملك على عقد الجلسات

٥١- ملفات وزارة الداخلية الديوان ، هيئة التفتيش الإداري ، ملفة لائحة قانون ادارة القرى ، رقم الوثيقة ٧ لعام ١٩٣٦ م وثيقة لائحة قانون ادارة القرى في ١٩٣٦/٦/٢٥ م.

٥٢- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢٠٠/١٦٨٣ / و ١ ، ١٩٢٨، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري التجارة و الصناعة في لواء البصرة

٥٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/٨٧٦٣/ و٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩م ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة كتاب متصرفية لواء البصرة الى وزارة الداخلية العدد ١٥٦٩٢ الموافق ٢٤/ كانون الاول / ١٩٣٨م

٥٤- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢١٥٧/ ٣٢٠٥٠، ١٩٣٨م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الحالة التجارية في لواء البصرة
٥٥- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢١٦١/ ٣٢٠٥٠،و ١٣ ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة
٥٦- ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٥٢٥٠ /٣٢٠٥٠ ، و ٧ / ١٩٣٧ ،عنوان الملفة تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة السجون
٥٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٠٤٩ / و ١٢ ، ١٩٣٨ -١٩٣٦ ، عنوان الملفة تقرير التفتيش الاداري التعليم الاهلي
٥٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤١٤٤ ،و٣ ١٩٣٤م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري تجارة البصرة
٥٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٨٢٢ / و١ / ٥٢٨٦ ، ١٩٢٦-١٩٢٨ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري
٦٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٩٢٦/ و١٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري حول الزراعة في لواء البصرة .
٦١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٤٠٠/ ٣٢٠٥٠ و١ ، ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة .
٦٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ،٣٢٠٥٠/١٠٢٢/و١، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الادري في لواء البصرة .
٦٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٧٣١ ، ١٩٣٤-١٩٣٦م ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء الفاو
٦٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٥٦٦ / و ١١ ، ١٩٣٢ - ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة
٦٥- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ١٠٢٧ / ٣٢٠٥٠ / و١٦ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفيش الإداري في لواء البصرة عن الحالة الزراعية
٦٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٠٧٣ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة.
٦٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/٤٤١٧/ و١ ، لعام ١٩٣٤-١٩٣٥م ، عنوان الملفة تقارير متفرقة عن لواء البصرة

٦٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٢٣١ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٢٢، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة

٦٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ،٣٢٠٥٠/١٠٢٢/و١، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الادري

٧٠- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣١١٥/ ٣٢٠٥٠ ١٩٣٤-١٩٣٥، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن لواء البصرة، لجنة اسالة الماء في البصرة

٧١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٢٨٥٩ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٢١ - ١٩٢٤ ، عنوان الملفة تقارير إدارية عن لواء البصرة

٧٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٣٨١ / ٣٢٠٥٠ و١ ، ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب .

٧٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٧١١٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣٣ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش لجنة اسالة الماء في لواء البصرة ١٩٣٨-١٩٣٩

٧٤- الوحدة الوثائقية ، الحكومة العراقية ، وزارة المالية . نخبة القوانين و الأنظمة و البيانات و الإعلانات المختصة بالأموال غير المنقولة و الصادرة منذ ١٩٤١ الى غاية ١٩٣٢ مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٣ .

٧٥- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٣١٢٢/٣٢٠٥٠/و١، ١٩٣٤ - ١٩٣٥،عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة

٧٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٧٦٧٢/٣٢٠٥٠/و١ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في قضاء ابي الخصيب

٧٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١٤٧/٣٢٠٥٠ ، و١٢ ، ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ،عنوان الملفة ، تقارير عن ميناء البصرة .

٧٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١١/١٤١٢/ و١٢ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الاوضاع المالية و الاقتصادية في لواء البصرة

٧٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٨٢١ / ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٦-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة ، التمور

٨٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٦٩٩ / ٣٠٢٥٠ / و١ ، ١٩٣٠ - ١٩٣٥ ، عنوان الملفة تقارير ادارية في لواء البصرة

٨١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٨١٩ / ٣٢٠٥٠ / و٢٣ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء الفاو

٨٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣١٤ / ٣٢٠٥٠/ و١٣ ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب و الفاو

٨٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨١١٣ ، ١٩٣٦-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة

٨٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ١٦١٤ /٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٨٥- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٦٧٦ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٣ – ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، التفتيش الإداري لعام

٨٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧١١٨ / ٣٢٠٥٠ / و١، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن لواء بلدية البصرة ، ١٩٣٥

٨٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩٢١١ / ٣٢٠٥٠ ،و٦، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري عن قضاء أبي الخصيب ،

٨٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩٤٢١ /٣٢٠٥٠ ،و١١ ، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري عن ناحية الهارثة ،

٨٩- ملفات وزارة الداخلية ، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الاوقاف لسنة ١٩٣٧ المالية تسلسل الملفة ١٥٦ /٢٨ /١٧٨ ، تسلسل ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٧

٩٠- ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٣٢٢١ / ٣٢٠٥٠ / و ٣ ١٩٣٦ عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة

٩١- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ، ٤٧٣١ /٣٢٠٥٠ و ١ ، ١٩٢٦ – ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة

٩٢- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢١١٣/ ٣٢٠٥٠ ، ١٩٣٥– ١٩٣٦، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة

٩٣- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٩٥١٧ / ٢٣٠٥١ و١١ ، ١٩٣٨ عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة .

٩٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣١٠/ ٣٢٠٥٠ و ١٢ ،١٩٢٨ – ١٩٣٠، عنوان الملفة ، تقارير إدارية ، الزراعة في لواء البصرة .

٩٥- الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢٧٣ / ٣٢٠٥٠ ، في ٢١ / ٦ / ١٩٢١ – ١٩٢٣ ، و١ ، عنوان الملفة الرواتب الخاصة بالتفتيش الإداري

٩٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١٣٢ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٢ – ١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٩٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٥٠٣٢/١٢١١ و ٢٦ ، ١٩٢٣ – ١٩٢٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة .

٩٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١١١٩،و٢ ١٩٣٤-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب

٩٩- ملفات وزارة الداخلية ، ، تسلسل الملفة ٢١٥٩ / ٥٢٠٣٠ و٣ ، ١٨٣٨ – ١٩٣٩ ،عنوان الملفة التقرير الاداري في لواء البصرة

١٠٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة / ٤١١٩ ، ٣٢٠٥٠ ،و٢ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٥، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة

١٠١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١/١٨٠٩/ و١٢ ، ١٩٣٨-١٩٣٩، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن ميناء البصرة

١٠٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١٧/٢١١١ / و١، ١٩٣٠ /١٩٣٢، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة

١٠٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٣١٢ / ٣٢٠٥٠ ١٩٣٣ ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء الزبير

١٠٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٦١/٢٤١٢/ و ١٣ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء الفاو

١٠٥- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٦١١٧ ، ٣٢٠٥٠ /١٩٣٥ ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء ابي الخصيب

١٠٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٦١١٩ / ٣٢٠٥٠ /و١٢ ، ١٩٣٨ -١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في البصرة

١٠٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٧٨ / ٥٠٠٣٢ ، و١ ،١٩٢٥- ١٩٢٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

١٠٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٢ / ٣٢٠٥٠ ، و ١ ، ١٩٢٣-١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة ، كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٥٢ في ١٩٢٣/١١/٢٣ حول نقل سجن البصرة الى القشلة .

١٠٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٢ / ٣٢٠٥٠ ، و ١ ، ١٩٢٣-١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة

١١٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٧٦١ / ٣٢٠٥٠ ، و١٧ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري ، الاخلاق في لواء البصرة

١١١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١٢٢ /١٠١٣ / و ١ ، ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة عن اسالة الماء في لواء البصرة ،

١١٢- ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٩٦١٥ / ٣٢٠٥٠ و ١ ، ١٩٣٤ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري ، اسالة ماء البصرة

١١٣- ملفات وزارة الداخلية، ٣٥١٩ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٤-١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، البغاء

١١٤- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ١٢١٠/ ٥٠٣٢ ، و١ ،١٩٢٦،عنوان الملفة ، تفتيش بلدية البصرة

١١٥- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٣٩٨ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير المفتش الإداري في لواء البصرة

١١٦- وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة ٥١١٠/ ٣٢٠٥٠ ، و٢٢ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء أبي الخصيب

١١٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢١١١/و ٤، ١٩٢٧، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

١١٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٩١٩/ ٣٢٠٥٠ و ١٢ ، ١٩٢٤م ، عنوان الملفة : تقارير التفتيش الإداري الأملاك في لواء البصرة

١١٩- وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٥١٢/ و٢، ١٩٢٧-١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري

١٢٠- وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/١١٢٧/ و٢ ، ١٩٣٦-١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لقضاء ابي الخصيب .

١٢١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١/٤٥٦١ ، و١ ، ١٩٣٦-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة

١٢٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢١٣٦ ، و١١ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لميناء البصرة

١٢٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٣١٢ ، و١، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

١٢٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٣١٩ ،و١ ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن لواء البصرة

١٢٥- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٣٥٨ ، و٩ ١٩٣٨ ، تقرير المفتش الإداري لقضاء ابي الخصيب و ناحية السيبة بتاريخ ١٩٣٨/٨/١٣م ، تسلسل رقم (١-٣).

١٢٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٩٧٥ ، و١، ١٩٣٨م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ،زراعة التمور .

١٢٧- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢١١١، ١٩٣٧-١٩٣٨، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن زراعة التمور في لواء البصرة ، ص١٥.

١٢٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤١١٣ ، و١، ١٩٣٤عنوان الملفة، تفتيش بلدية القورنة

١٢٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٠٠٣٢/٧١١٢/و٢ ،١٩٣١ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري لميناء البصرة

١٣٠- ملفات وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة ٨٣٤٧ / ٣٢٠٥٠ ، و١، ١٩٣٦،عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة

١٣١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/٢١٣٧/ و١ ، ١٩٣٥ عنوان الملفة، تقارير إدارية عن السكك الحديدية في لواء البصرة

١٣٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٥٤٢ / ٣٢٠٥/ و١٣ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجون الوية البصرة والعمارة والمنتفق

١٣٣- ملفات وزارة الداخلية تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٣١٢٧/و١٣ ، ١٩٣٧-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، لجان التمور في لواء البصرة ، ص١.

١٣٤- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠ /٣٧/٧٧ ،١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية المدينة

١٣٥- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و١، ١٩٣٢-١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة

١٣٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٤ / ٣٢٠٥٠ / عنوان الملفة تفتيش أراضي بستان قرية العجيراوية في البصرة ،١٩٣٨ ،و١

١٣٧- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١٠١٧/ و١ ، ١٩٣٥، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن اوضاع الري في لواء البصرة

١٣٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١٦ /٣٢٠٥٠ / و ٢٢ ، ١٩٢٩ – ١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تقارير المفتش الاداري لواء البصرة

١٣٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤٧٥٩ /و١٢ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير ادارية عن لواء البصرة

١٤٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١١ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة

١٤١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٥٣ / ٣٢٠٥٠ / و ١٢ ، ١٩٢٥، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري الصحية في لواء البصرة

١٤٢- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٧٠٠/٤١١٥/ و١٩ ، ١٩٢٣-١٩٢٥، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري حول صادرات التمور في لواء البصرة

١٤٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١٩ / ٣٢٠٥٠ / و ١٢ ، ١٩٢٤، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة

١٤٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/٥٣١٣/و ١٢ ، ١٩٢٩-١٩٣٠م ،عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة عن زراعة التمور

١٤٥- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ١٩٢١/ ١٠٣١١ / و ١٣ ، ١٩٢٤-١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الزراعة في لواء البصرة .

١٤٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٦٧ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٢٣-١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، الشغب والاضراب في سجن البصرة

١٤٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٧٤ / ٣١٠٥٠ / و١٣، ١٩٣١-١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة

١٤٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١٧/١١٠/ و١ ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش عن ميناء البصرة

١٤٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١٣ / ١٠٧ / و١ ، ١٩٢٤-١٩٢٧ ، تقارير صحية في لواء البصرة

١٥٠- وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٣٢٠٥٠/١٠١٩ ، و١١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة

١٥١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠٦ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة ، تسمية قضاء شط العرب

١٥٢- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٠٤٤ / ٦١٠٢٥ ، و١ ، ١٩٢٤- ١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة

١٥٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١١١٠/ ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٥ ،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لدائرة البرق والبريد في لواء البصرة

١٥٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/١١١٩ / و١٢ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن الأوقاف في لواء البصرة لعام ١٩٣٨

١٥٥- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٤٤ / ٣٢٠٥٠ ، و١١ ، عنوان الملفة، بلديات لواء البصرة ١٩٢١ – ١٩٢٥ .

١٥٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٥٩ /٣٢٠٥٠/ و ٤ ،١٩٢١ – ١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، مشروع ماء البصرة (ميزانية البلدية و لجنة اسالة ماء البصرة)

١٥٧- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠٢٣ / ١٨٠٤٥ / و١ ، ١٩٢٣- ١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة

١٥٨- ملفات وزارة الداخلة ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٩٥٥ / ٣٢٠٥٠ / و٤ ، عنوان الملفة مشروع ماء البصرة (قرض من اجل تحسين ماء البصرة ١٩٢٤ ،

١٥٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٠٣٧ / ٣٢٠٥٠ / ر١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة تفتيش ناحية السيبة

١٦٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٠٩٩ / ٣٢٠٥٠ تقارير أدارية للسنوات ١٩١٦ – ١٩١٧

١٦١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١١٢ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

١٦٢- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٣ /٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٧ – ١٩٣٨ عنوان الملفة ، تفتيش قضاء شط العرب

١٦٣- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٢١١٤/٣٢٠٥٠/ و١٢ ، ١٩٢٤-١٩٢٨ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

١٦٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٢٧/٣٢٠٥٠/ و١١، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن زراعة التمور في لواء البصرة

١٦٥- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٣٧ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٤ – ١٩٣٦، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن وضع التعليم في لواء البصرة

١٦٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ٢١٥٩ / ٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٣٠، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية الزبير

١٦٧- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٣٠٧ / ٣٢٠٥٠ / و٩ ، ١٩٣٥- ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري

١٦٨- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٢٣٤٣ /٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٣ – ١٩٣٤ ، عنوان الملفة تفتيش قضاء شط العرب

١٦٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٣٧ /٣٢٠٥٠ /و١ ، عنوان الملفة ، رئاسة التفتيش الإداري لوزارة الداخلية ، تفتيش لواء البصرة رقم الكتاب ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٤ / ت . أ

١٧٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٧٧١ / ٣٢٠٥٠ ، و١، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

١٧١- ،ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٥٧ / ٥٠٠٣٢ / و١١ ، ١٩٣٥- ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير ادارية صحية في لواء البصرة .

١٧٢- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٣٢٨ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

١٧٣- وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٦٧١ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، تقارير التفتيش الإداري عنوان الملفة البغاء السري ، ١٩٣٢-١٩٣٤

١٧٤- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٨٢٧ / ٤١٠٥٠ ، و١ ، ١٩٢٥، عنوان الملفة ، تقارير صحية

١٧٥- ملفات وزراه الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٤٣٢١ / و ١٢ ، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة .

١٧٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٠٩ / ٣٢٠٥٠ ،و٩ ، عنوان الملفة تقارير أدارية في ناحية الزبير ، ١٩٣٨

١٧٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٧٦/ ٣٢٠٥٠ و١١ ، ١٩٢٦،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

١٧٨- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٩٥١ / ٣٢٠٥٠ / و١٧ ، ١٩٣٥-١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

١٧٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٩٦ / ٣٢٠٥٠ / ف١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، إعادة تشكيل ناحية الفاو رقم الكتاب ٥٥٥ في ١٩٣٤/٣/١٨

١٨٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل ٥١١٨ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٠ - ١٩٣٤، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة

١٨١- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٥١٤٩ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة

١٨٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٠٢٥/٥٠٩ ، شرطة البصرة بين ١٩١٦/٢/٢٩- ١٨-١-١٩١٧

١٨٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥٧٥٠ / ٣٢٠٥٠ / و٢ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

١٨٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥٧٥٤ / ٣٢٠٥٠ ، و١، ١٩٢٦، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة

١٨٥- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٠٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، عنوان الملفة ، تفتيش حسابات بلدية البصرة ١٩٢٣ – ١٩٢٨

١٨٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥٨٧٦ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية سنوية عن لواء البصرة لسنة ١٩٢٥

١٨٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٥٩١٦/ و ١ ، ١٩٣١ – ١٩٣٣ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الوضع الاقتصادي في لواء البصرة

١٨٨- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٦١٣٩ /٣٢٠٥٠ / و١٢ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في قضاء ابي الخصيب .
١٨٩- وزارة الداخلية ، الديوان ،، تسلسل الملفة ٦١٥٩ / ٣٢٠٥٠ ، و٢٣ ، ١٩٣٤ ، ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة .
١٩٠- وزارة الداخلية ، الديوان ،، تسلسل الملفة ٦١٥٩ / ٣٢٠٥٠ ، و٢٣ ، ١٩٣٤ ، ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة.
١٩١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٦٧٠٠ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢، ١٩٢٩-١٩٣٣ ، عنوان الملفة ،تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة السجون
١٩٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧١٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و ١ ، ١٩٣٥ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة .
١٩٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٧٣١٢/ ٣٢٠٥٠ ، و ١، ١٩٢٦-١٩٢٧ عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن لواء البصرة
١٩٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣٢١/٣٢٠٥٠ ، و١٧ ، ١٩٢٨ - ١٩٣٠ ، تقارير التفتيش الإداري ، المغارسين في لواء البصرة
١٩٥- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٣/٣٢٠٥٠،و٢ ، ١٩٣٨، تقارير تفتيش الشرطة في لواء البصرة كتاب مفتش شرطة المنطقة الرابعة الى وزارة الداخلية المرقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٦ .
١٩٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣٨٣ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة
١٩٧- ملفات وزارة الداخلية ،الديوان ، تسلسل الملفة ٧٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، تفتيش سجن البصرة عام ١٩٢٤
١٩٨- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٠١١ / ٣٢٠٥٠ / و١١ ، ١٩٢٣-١٩٢٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة
١٩٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٨١١٢/٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تفتيش سجن البصرة
٢٠٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣١٣/ ٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٣٤- ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القورنة

٢٠١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٨٦/٣٢٠٥٠/ و١، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش في لواء البصرة

٢٠٢- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٤٠٠ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٢ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة

٢٠٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٩٠٩ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء شط العرب

٢٠٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩١٦١/ ٣٢٠٥٠ ، و١٨ ، ١٩٣٢-١٩٣٦ ، عنوان الملفة التقارير الإدارية عن ناحية السيبة ،

٢٠٥- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩٥٥٢ / ٣٢٠٥٠ و١٤ عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري عن ناحية شط العرب ، ١٩٣٦

٢٠٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٩٩٣٨ / ٣٢٠٥٠/ و١٣ ، ١٩٢٢ ، جمعية النجاة ، كتاب متصرفية لواء البصرة الى وزير الداخلية ، تأسيس مدرسة اهلية باسم مدرسة النجاة ، العدد ٤١٩٣ / ، ١٩٢٢/٨/١٥.

٢٠٧- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٢ / ٣٢٠٥٠ / و٢٣، ١٩٣٧ عنوان الملفة تفتيش قضاء القورنة

٢٠٨- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٨ / ٣٢٠٥٠ / و١٣، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن بلدية لواء البصرة ١٩٢٥ – ١٩٢٨

٢٠٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ١٠١٩/٣٢٠٥٠/و١١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة

٢١٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠٢٧ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ١٩٣٦ عنوان الملفة ، تقارير تفيش الشرطة في لواء البصرة

٢١١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠٥٦ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، عنوان الملفة ، موظفي بلدية البصرة ١٩٢٤ – ١٩٢٥

٢١٢- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١١١٣ / ٣٢٠٥٠ / و١، عنوان الملفة ، تقارير إدارية عن بلدية لواء البصرة ١٩٢٧

٢١٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣١١/٢٦١٩/ و١ ، ١٩٢٨م عنوان الملفة ،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن اوضاع الزراعة في لواء البصرة

٢١٤- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٦٤ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢ ، عنوان الملفة إدارة بلدية البصرة ١٩٢١ – ١٩٢٤

٢١٥- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٦٥٤ / ٣٢٠٥٠ / و٣٢ ، عنوان الملفة ، قرارات مجلس بلدية البصرة ١٩٢٤ – ١٩٣٠

٢١٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٢٧١٦/٥٠٠٣٢/و١٦ ، ١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية الزبير

٢١٧- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٧٦٤ / ٣٢٠٥٠ ،و٢٣ ، عنوان الملفة ، الموظفون الأجانب العاملين في بلدية لواء البصرة ١٩٢٢ – ١٩٢٧

٢١٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٣٠٥١ / ٥٠٣٢ ، و١ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، الكمرك والمكوس

٢١٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١٠٥ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة (البلدية)

٢٢٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٨ / ٣٢٠٥٠ ، و١٢، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية البصرة ١٩٢٦ – ١٩٢٨ ،

٢٢١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١٣٨ / ٣٢٠٥٠ / و١٢ ، ١٩٣٧ عنوان الملفة ، تفتيش ناحية السويب ١٩٣٧-١٩٣٨

٢٢٢- ملفات وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة ، ١٥٢٧ / ١١١/ و١ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ملفة المدارس الاهلية و الحكومية

٢٢٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٨١٩/٣١٠٥٠/ و١ ، ١٩٢٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٢٤- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٣٨٢٧ / ٣٢٠٥٠ /و١٣ ، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة

٢٢٥- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١٢ / ٣٢١ / و ١٣ ، ١٩٢٣ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٢٦- ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩٠٥ / ٥٠٠٣٢ / و٢ ، ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية البصرة

٢٢٧- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١١٥ / ٣٢٠٥٠ / و٣٢ ، ١٩٣٥-١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش في لواء البصرة .
٢٢٨- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١٢١ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ، ١٩٣٧-١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة
٢٢٩- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ١٨٣٢ / ١١٠٤ / و١ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، مدارس اثنان الابتدائية
٢٣٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان تسلسل الملفة ، ٥٧٤٧ / ٣٢٠٥٠ / و١٦ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة
٢٣١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٠٥٥ /٣٢٠٥٠ /و١٢ ،١٩٣٦- ١٩٣٩ ، تقارير تفتيش الشرطة ، تفتيش مركز شرطة التنومة
٢٣٢- ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٢ / ٣٢٠٥٠ / و١، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية لواء البصرة ١٩٣٦
٢٣٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٧١١٣ / ٣٢٠٥٠ ،و١ ، ١٩٣١ – ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة
٢٣٤- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١٥٢ / ٣٢٠٥٠ / و٨ ، ١٩٣٧ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة.
٢٣٥- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١٥٨ / ٣٢٠٥٩٠٢ ، و٣ ، عنوان الملفة ، لجنة اسالة الماء في البصرة ١٩٢٩ – ١٩٣٣ و٤
٢٣٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٢٣٢ / ٣٢٠٥٠ / و١، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ عنوان الملفة تفتيش ناحية السويب القورنة
٢٣٧- ملفات وزارة الداخلية ، الدوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٣ / ٣٢٠٥٠/ و٢ /١٩٣٦ – ١٩٣٩ تقارير تفتيش شرطة لواء البصرة صورة كتاب متصرفية لواء البصرة المرقم ٢٤٢٦ والمؤرخ في ١٩٣٨/٢/٢٧ .
٢٣٨- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٥٤ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦- ١٩٣٩ ،عنوان الملفة ، تفتيش مركز شرطة الكرمة
٢٣٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٣٦٣ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، ١٩٣٦- ١٩٣٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري لناحية الهارثة

٢٤٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٧٣٧ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية المدينة

٢٤١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨١٢٥ / ٣٢٠٥٠ / و ٣٣ ، ١٩٣٥ ، عنوان الملفة تفتيش للبلدية ابي الخصيب

٢٤٢- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٠١٨/٣١٠٥٠/ و١٣ ، ١٩٣٧م عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٤٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٢٢١/و١٩، ١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، التقارير ادارية في لواء البصرة

٢٤٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٣٢١ / و١١ ، ١٩٣٠ ،عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة

٢٤٥- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٤١٥ / و٩ ، ١٩٣٦ ،عنوان الملفة تقارير إدارية في لواء البصرة

٢٤٦- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١١/٢١١٣/ و١٢ ، ١٩٢٥ - ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن حجم الصادرات و الواردات في لواء البصرة .

٢٤٧- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٤٠٠٢ / ٣١٩٥٠ / و١ ، ١٩٢٣ عنوان الملفة تقارير صحية في لواء البصرة

٢٤٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٥٩ / ٣٣ / و ١ ، ٣٢٠٥٠ ١٩٣٥ - ١٩٣٦ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة، تدقيق حسابات ادارة الاوقاف في اللواء المالية لعام ١٩٣٦ .

٢٤٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ١٠٢٢ / ٢١٠٥٠ / و ٢٣ ، ١٩٣٥ -١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش دائرة اوقاف البصرة

٢٥٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٠٣٧ / ٣٢٠٥٠ / ر١ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تفتيش الوية البصرة والعمارة والمتفق

٢٥١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٧ / ٣٢٠٥٠ / و٢٢ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة ، تفتيش الوية البصرة والعمارة والمنتفق

٢٥٢- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١٣٣ /٣٢٠٥٠ /و٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ،عنوان الملفة ، تفتيش مركز شرطة حمدان

٢٥٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١٥١ /٣٢٠٥٠ /و٣ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ،عنوان الملفة ، تقارير تفتيش الشرطة ، تفتيش مركز شرطة الزبير

٢٥٤- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٤٥٣ /٣٢٠٥٠ /و١٣ ،١٩٣٧-١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تفتيش لواء البصرة .

٢٥٥- الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٩٨٥٠ /٣٢٠٥٠ / و ٣٥ ، ١٩٣٢ ، عنوان الملفة ، التبرعات الاختيارية في مدارس لواء البصرة

٢٥٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣١٢٥ / ٣٢٠٥٠ ، و١١ ، ١٩٣٧-١٩٣٨ ، ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٥٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٢١١١/ ٥٠-٣٢ ،و١ ، ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة

٢٥٨- ملفات وزارة و الداخلية تسلسل الملفة ٣٢٨ / و. ع / تصنيف ٣١١٦ ،١٩٢٣ ، عنوان الملفة ، تقرير التفيش الإداري في لواء البصرة ملفات وقفية

٢٥٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٣٤٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٣ ،١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة

٢٦٠- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٣٣ /و١٢ ، ١٩٣٧ -١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن الميناء في لواء البصرة

٢٦١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١٢١ /٣٢٠٥٠ ، و١١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإدارية لناحية السيبة

٢٦٢- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥١٢٤ /٣٢٠٥٠ ،و١ ،١٩٣٦-١٩٣٧ ،عنوان الملفة ، تفتيش مركز شرطة السيبة .

٢٦٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٥١٣٨ /و ١ ، ١٩٢٩-١٩٣٠ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة

٢٦٤- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٠٥٥ /٣٢٠٥٠ ،و١٢ ،١٩٣٦-١٩٣٩ ، تقارير تفتيش الشرطة ، تفتيش مركز شرطة التنومة

٢٦٥- الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧٠٨٣ ، و٦ ، عنون الملفة ، التفتيش الإداري ١٩٢٧-١٩٣٣

٢٦٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧١١٨/ ٣٢٠٥٠ ، و ١٢ ، ١٩٣٥-١٩٣٦، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الهارثة

٢٦٧- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٧٣٧ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، تفتيش ناحية المدينة

٢٦٨- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٧٩١٨ / ٣٢٠٥٠ ، و ١ ١٩٣٦-١٩٣٧ عنوان الملفة ، تفتيش قضاء ابي الخصيب

٢٦٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨١١٦/٣٢٠٥٠/ و ٢١ ، ١٩٣٥-١٩٣٦م ، عنوان الملفة، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٧٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٢١/٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٧-١٩٣٨، عنوان الملفة، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٧١- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٣٤٣ /٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، كتاب اختصاصي الاوبئة الى رئاسة صحة لواء البصرة المرقم ٣١٤٣ و المؤرخ في ١٩٣٤/٢/٢٥ و العدد ١٨١٣ .

٢٧٢- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٣٤ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٣٤، عنوان الملفة ، تفتيش قضاء شط العرب

٢٧٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٧١٨ / ٣٢٠٥٠ ، و٢٣ ، ١٩٣٧-١٩٣٨ ، ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٧٤- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٩٢٤٠ / ٣٢٠٥٠ ، و١، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش دائرة البيطرة في البصرة

٢٧٥- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥٢٨٦ / ١٨٣ ، و ١٣ عنوان الملفة ، تقارير التفيش الإداري في لواء البصرة ، ١٩٢٢ – ١٩٢٩

٢٧٦- ملفات وزارة الداخلية ، الدوان ، تسلسل الملفة ، ٩٦٠١ / ٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، السجون .

٢٧٧- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٤٠٢٣ / ١٢١ ، و١٢ ، ١٩٢٤-١٩٢٥ عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري ، غرفة الزراعة في لواء البصرة

٢٧٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٥١٢٧ /١٢٧ /و١، ١٩٢٣-١٩٢٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن ميناء البصرة

٢٧٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة، ١٥٧٠ / ٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٢١ – ١٩٢٣ ، عنوان الملفة تفتيش بلدية الزبير .

٢٨٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٥٧٩ / ٣٢٠٥٠ / و٣ ، عنوان الملفة ، تفتيش حسابات بلدية البصرة ١٩٢٣ – ١٩٢٤ ،

٢٨١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٧٢٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٢، عنوان الملفة ، تقارير بلدية البصرة ١٩٢٥ –١٩٢٦

٢٨٢- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢٠٣٧/ ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٤- ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، حول تفتيش الوية البصرة و العمارة و المنتفق ، ت . أ.

٢٨٣- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٣٦ / و٦ ، التصنيف ١٩٢٥/٥١٢٧ عنوان الملفة ، تقارير اوقاف البصرة الإدارية .

٢٨٤- ملفات وزارة الداخلية الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٢ / ٣١٢ / و ١ ، ١٩٢٣ ، تمور قضاء ابي الخصيب و القورنة

٢٨٥- الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٠٥١ / ٣٢٠٥٠ ، و٧ ، ١٩٣٤ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٨٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٣٨٢١ / ٣٢٠٥٠ / و١ ، ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية عن لواء البصرة

٢٨٧- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٠٤٢ / ٣٢٠٥٠ / و١٧ ، ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية البصرة

٢٨٨- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٥١٧٣ /٣٢٠٥٠ /و١ ، ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير تفتيش الشرطة قضاء القورنة

٢٨٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٥٤٢٢ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٠ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، الحالة العشائرية

٢٩٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٦١٣٧ / ٣٢٠٥٠ ، و١٦ ، ١٩٢٨ ، عنوان الملفة ، تقارير صحية في لواء البصرة

٢٩١- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٧٣٥٥ /٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير تفتيش الشرطة في لواء البصرة

٢٩٢- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣ / ٣٢٠٥٠ ، و٢ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ / تفتيش ناحية السيبة عنوان الملفة / اعمال عبدالباقي بن محمد الكنعان في السيبة ، كتاب وزارة الداخلية المرقم م . خ / ٤٠٠٥ و المؤرخ في ١٩٣٨/١٠/٢ . الموجه الى مديرية الشرطة العامة .

٢٩٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٨٦٥٤/ ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٨م ، عنوان الملفة تفتيش قضاء القورنة .

٢٩٤- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٢١١٣ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٩٥- ملفات وزارة الداخلية الوحدة الوثائقية تسلسل الملفة ، ١١٢٣ /٣٢٠٥٠ ، و ١٣ ، ١٩٣٦ – ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في لواء البصرة

٢٩٦- ملفات وزارة الداخلية، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٧٢٢ /٣٢٠٥٠ ، و١٢ ، ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٩٧- ملفات وزارة الداخلية ، ١٩٣٠ – ١٩٣٢و٢ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٢٩٨- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٢٣ ، و١٣ ،١٩٣٤ ،عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري عن لواء البصرة

٢٩٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٥١٧٩ / ٥٠٣٢ ، و٣ ، عنوان الملفة تفتيش حسابات بلدية البصرة ،١٩٢٣ – ١٩٢٤ ،

٣٠٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ، ٧٣٥١ / ٣٢٠٥٠ ، و٢، ١٩٣٦ – ١٩٣٩ تقارير تفتيش الشرطة ،كتاب المفتش الى وزارة الداخلية المرقم ١٥ / ١ بتاريخ ١٩٣٨/١/٢٠ م .

٣٠١- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٥٨٧٤ ، و١١ ، ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية نزاع العشائر

٣٠٢- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٧٥٠٢ ، ر.ث ، ١٩٢٣ / ٢ ، عنوان الملفة ، واجبات التفتيش الإداري

٣٠٣- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ١٠٨٧ / ٣٢٠٥٠ ، و٤ ، ١٩٣٨، عنوان الملفة تفتيش ناحية الزبير.

٣٠٤- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢١٢٣ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٠-١٩٣١ ، عنوان الملفة ، تقارير التفيش الإداري في لواء البصرة

٣٠٥- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ٢٥٠٨ / ٣٢٠٥٠ ، و٢٣ ، ١٩٣٨، عنوان الملفة تفتيش ناحية الزبير

٣٠٦- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٧٧٣٧ / ٣٢٠٥٠ ، و ١ ١٩٣٨ – ١٩٣٩ م عنوان الملفة تفتيش ناحية المدينة.
٣٠٧- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٢٦١ / ٣٢٠٥٠ ، و ١ ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الهارثة .
٣٠٨- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ٨٣٠٥ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٥، عنوان الملفة ، تفتيش ناحية الزبير
٣٠٩- ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل ملفة ٨٣٥٣ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٤ – ١٩٣٥ ، عنوان الملفة ، تفتيش بلدية الزبير
٣١٠- ملفات وزارة الداخلية ، الديون ، تسلسل الملفة ٨٧٣٦ / ٣٢٠٥٠ ، و١ ، ١٩٣٥ ،عنوان الملفة ، تفتيش قضاء القرنة

ثانياً :- ملفات البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب و الوثائق الوطنية:

١- ملفات البلاط الملكي – الديوان ، تسلسل الملفة ١١٩١ / ٣١١ ،و١١، ١٩٢٣ ، عنوان الملفة ، نظام التفتيش الإداري
٢- ملفات البلاط الملكي ، ، تسلسل الملفة ٢٩٨٥ / ٣١١ ، الموظفون البريطانيون ، ١٩٢٢ –١٩٢٤، و١٠٨
٣- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٥٢١٧/ و١ ، ١٩٣٢–١٩٣٤م ، عنوان الملفة ، تقارير إدارية في قضاء ابي الخصيب
٤- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ، ٢٣١١٢ / ٣١١ ، عنوان الملفة ، مديرية الموازنة العامة ، الميزانية العراقية ، ١٩٣٢–١٩٣٣
٥- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ١١٥٧ ، تسلسل الملفة د /٨ ،عنوان الملفة التقارير الحكومية ١٩ / ١١ / ١٩٢٢ – ١ / ١١ / ١٩٣٣ ، و٣٤
٦- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ١١٩١ / ٣١١ ، عنوان الملفة ، نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٢ – ١٩٢٣ م ، تعليمات خاصة بواجبات وسلطات موظفي التفتيش البريطانيين في وزارة الداخلية و/٢
٧- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ١١٩١/ ٣١١ ، ١٩٢٢ – ١٩٢٣،و٢ ، عنوان الملفة نظام التفتيش الإداري
٨- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٢٢٠٥ / ٢٧٢٢ ، ، ١٩٢٤ ، و٤ ، عنوان الملفة التقارير الإدارية لنظام التفتيش الإداري

٩- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٣٤٨٥ / ٣١١ ، الموظفون البريطانيون، ١٩٢٢ – ١٩٢٤ ، و٢٤

١٠- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٣٥٥٠ / ٢٧٢٢ ، ١٩٢٤ ،و٤، عنوان الملفة التقارير الإدارية لنظام التفتيش الإداري

١١- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٣٩٨٥ ، ٣٢١ ، عنون الملفة الموظفون البريطانيون ، ١٥ / ٣ / ١٩٢٣ – ١٥ / ٩ / ١٩٢٤ ، و١١٢

١٢- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٣٩٨٥ ، تسلسل الملفة ٣٢١ ، عنون الملفة الموظفون البريطانيون ، ١٥٣ / ١٩٢٢ – ١٥ / ٩ / ١٩٢٤ ، و١١٢

١٣- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٣٩٨٦ / ٣١١ / و١٠٦ ، كتاب صادر من رئاسة مجلس الوزراء في الرقم ٨٢ / ٣ / ١/٢ في ١٦ / ١ / ١٩٢٣م المرسل الى المعتمد السامي في العراق المتعلق بعدد الموظفين البريطانيين

١٤- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٣٩٨٦ / ٣١٢ و١٠٧ ، ١٩٢٢/٧/٤ الكتاب المرسل من فيصل الأول الى برسي كوكس

١٥- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٣٩٨٩ / ٣١١ ، و٣٥ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٧ ، عنوان الملفة ، الموظفون البريطانيون

١٦- ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ٨٠ / ٣١٥٠ ، ١٩٢٤ ، و١٤، عنوان الملفة التقارير الإدارية لنظام التفتيش الإداري

١٧- ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ١٩٢١ / ٣٢٠٥٠ و١ ، ١٩٣٤ – ١٩٣٦

١٨- ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة ،٣١١/٣٩٨٥، عنوان الملفة، الموظفون البريطانيون ١٩٢٢- ١٩٢٤

ثالثاً : - ملفات الاحتلال البريطاني المحفوظة في دار الكتب و الوثائق الوطنية

١- ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة ١٠٣/ ٢٠٢٠ تقارير متنوعة عن حالة البصرة للفترة ٨ / ٤ / ١٩١٥ /٣١ / ١ / ١٩١٧ ، تقرير رقم (١) عائد للميجر براونلو عن الحالة الأمنية في البصرة عام ١٩١٤

٢- ملفات الأحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة ٥٢١ / ٢٠١ تقارير أدارية عن البصرة ، و٥٢

٣- ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة ٦٦٧ / ٢٠٢ تقارير أدارية عن البصرة ، و٣٠

رابعاً :- وثائق مركز وثائق البصرة المحفوظة في مركز دراسات البصرة والخليج العربي

١- م . و . ب ، ملفات بلدية البصرة ، تسلسل الملفة ٢٨٨ ، ١٩٢٥ – ١٩٢٦

٢- م .و . ب ، وثائق محافظة البصرة ، تسلسل الملفة ٢٣٦٣ ، التقرير السنوي لبلدية البصرة عام ١٩٢٥م

٣- م .و. ب ، تسلسل الملفة ١٣٥٨/ تفتيش الاقضية –١٩٣٨ ، تقرير المفتش الإداري لقضاء ابي الخصيب و ناحية السيبة في ٩ و ١٩٣٨/٨/١٣ ، تسلسل رقم ٣.

٤- م .و. ب ، تسلسل الملفة ٢٩٧ / تمور البصرة ١٩٢٣ ، من متصرف لواء البصرة الى قائمقام قضاء ابي الخصيب و القورنة ، ١٩٢٣/٨/٧م ، رقم (٤٨) .

٥- م .و. ب ، تسلسل الملفة ٤١٨٣ / التفتيش وزارة الداخلية في ١٩٣٨/١٢/١٤، تسلسل رقم (٣)

٦- م .و. ب ، تسلسل الملفة ٤٢٩٦ ، تقارير ادارية ١٩٣٥م من قائمقامية قضاء الحي الى قائمقام قضاء ابي الخصيب ، عبود الشوك حول موضوع التقرير الاداري في ١٩٣٧/٥/١٦ ، تسلسل (١)

٧- م .و. ب ، تسلسل الملفة ٥٥٤١ ، جولات تفتيشية – ١٩٣٧ من المفتش الاداري داود سلمان الى وزارة الداخلية في ١٩٣٧/٣/١٤ م ، تسلسل رقم (١)

٨- م .و. ب ، ملفة التقارير الصحية سنة١٩٢٢ ، تسلسل ٣٩٨٥الملفة ١١٢٩ .

٩- م .و. ب ، وثائق بلدية البصرة خطية ، تسلسل الملفة ٤٤٣ ، عنوان الملفة : تحديد حدود البلدية سنة ١٩٢٢ – ١٩٤٥

١٠-م .و. ب تسلسل الملفة ٢٨٨/ الانتخابات النيابية ١٩٣٣ ، من وكيل قائمقام قضاء ابي الخصيب الى رئيس الهيئة التفتيشية في لواء البصرة في ١٩٣٥/١٢/١٤ ، تسلسل رقم (٥) .

١١-م. ب .م ، أوراق مقررات المجلس البلدي في البصرة سنة ١٩٢٢ / ١٩٢٣ ، جلسة ٢٥/ ٥ / ١٩٣٢ ، قرار رقم ١٥٧ ،

١٢-م. ب .م ، تسلسل الملفة ٩٩/ شؤون الموظفين (١٩٢١ – ١٩٢٥ م) ، من متصرف لواء البصرة الى وزارة الداخلية ، في ١٩٢٢/٤/٢٤ ، تسلسل رقم (١) .

١٣-م. ب .م ، قرارات مجلس الوزراء تسلسل الملفة ٣٩٩ / ٣١١ لعام ١٩٣١م ، ورقه ٢٥

١٤-م. ب .م التشكيلات الإدارية ١٩٣٤ ، تسلسل الملفة ٢٠٩٣

١٥-م. ب .م تقارير ١٩٣٧ ، تسلسل الملفة ٤١٥٧ ، معلومات عن لواء البصرة

١٦-م. ب .م تقارير ملاك الأدارة العامة ١٩٢٨ – ١٩٣٢ ، تسلسل الملفة ٧٣٧٢ ، و١٢

١٧-م. و. ب ، تسلسل الملفة ٢٨٨/ الانتخابات النيابية ١٩٣٣م/ من وكيل قائمقام قضاء ابي الخصيب الى رئيس الهيئة التفتيشية في لواء البصرة في ١٩٣٧/١٢/١٢ ، تسلسل رقم (٥٣) .

١٨-م. و. ب ، تسلسل الملفة ٣١٧ / ملفه شخصية ١٩٢٣ – ١٩٣٧ م ، من متصرف لواء البصرة الى وزارة الداخلية ووزارة المالية في ١٩٢٩/١٠/٢٣ ، تسلسل رقم (١) .

١٩-م. و. ب ، تسلسل الملفة ٤٢٩٦/ تقارير ادارية عن قضاء ابي الخصيب ١٩٣٣ ، تسلسل رقم (٣)

٢٠-م. و. ب ، وثائق بلدية البصرة ، ملفة العملة العراقية ، السنة ١٩٣٣ ، رقمها (١٨٦٥)

ب- الوثائق المنشورة:

اولاً :- المطبوعات الحكومية المحفوظة في دار الكتب و الوثائق البريطانية

١- جبار كاطع طعيمة ، سجلات الادارة في محكمة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص١٣ .

٢- سجل جدول كبار موظفي الدولة لعام ١٩٤٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٣.

٣- سجل مستخدمي حكومة العراق والبلاط الملكي ودار الاعتماد لثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ / ٧ / ١٩٢٥ ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٢٥

ثانياً :- مجموعة القوانين و الأنظمة العراقية

١- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، القسم الثاني ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥ نظام وزارة الداخلية ،رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥

٢- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٣ ، قانون التفتيش الإداري رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣

٣- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة لسنة ١٩٣٥ ، نظام أدارة السجون .

٤- الحكومة العراقية ، وزارة المالية . نخبة القوانين و الأنظمة و البيانات و الإعلانات المختصة بالأموال غير المنقولة و الصادرة منذ ١٩٤١ الى غاية ١٩٣٢ مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٣ .

٥- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٦ ، قانون التفتيش الإداري رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٦ .

٦- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة لسنة ١٩٣٦ ، قانون التفتيش الإداري رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٦

٧- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٥،نظام وزارة الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥ أعادة الأولى و الرابعة وزارة الداخلية ، مفتشية الصحة العامة التقرير الصحي للأعوام ٣٦ / ٢٧ / ٣٨ ، بغداد ، ١٩٣٩

٨- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥ ، المادة الرابعة

٩- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الانظمة لسنة ١٩٣٥ ، قانون رقم ٧ ، مطبعة الحكومة بغداد

١٠- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٢ ، بغداد ، د.ت

١١- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٥

١٢- الحكومة العراقية ،وزرة العدلية ، مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٣م ، بغداد ، مطبعة العراق ، ١٩٢٣ .

٤- قرارت مجلس الوزراء الصادر في (تموز ، اب ، تشرين الأول ، تشرين الثاني ، كانون الأول ، عام ١٩٢٢، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٩.

ثالثاً :- محاضر مجلس النواب و الاعيان

١- م . م . ن : الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير اعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة السادسة و الثلاثون ، ١/ تموز ١٩٣٣

٢- م.م.ن الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي ، سنة ١٩٣٣

٣- م.م.ن الدورة الانتخابية الرابعة لسنة ١٩٣٣ اجتماع لجنة الأمور الإدارية و السياسية ٢٥/حزيران ١٩٣٣،

٤- محاضر مجلس الأعيان ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غي لسنة ١٩٢٨ ، المجلة الرابعة و العشرون ، ١٩/ ١٩٢٨/٩

كتب المذكرات

١- بيرسي كوكس وهنري دوبس، مذكرات السير بيرسي كوكس وهنري دوبس: صفحة من تاريخ العراق الحديث ، ١٩١٤ – ١٩٢٦ ، تكوين الحكم الوطني بالعراق ، ترجمة: بشير فرجو ، ط١ ، الموصل ، مطبعة الاتحاد الجديد ، د.ت.

٢- ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٢٧ ، ج١ ، بيروت ، د.ت

٣- محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨ م، بيروت،١٩٦٥

٤- ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤ – ١٩٧٤،مطبعة دار الكتاب، لبنان ، بيروت ، ١٩٧٧

الرسائل و الاطاريح

١- إبراهيم علي العيساوي ، الإمكانات الجغرافية ومدى ملائمتها لزراعة محاصيل حقلية مقترحة في قضاء شط العرب ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧

٢- احمد إبراهيم محمد مصطفى ال مصطفى الظفيري ، نواب لواء الديوانية و دورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٤٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٢

٣- احمد صفاء سودة ، تاريخ الحركة الرياضية في البصرة بين عامي ١٩٢١ -١٩٥٨ ، رسالة ماجستير عبر منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠١٥

٤- أنس عبد اللطيف طه حسين، وظيفة التفتيش الإداري في العراق ١٩٢٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥

٥- أنعام مهدي علي ، هنري دوبس ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٣ – ١٩٢٩ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧

٦- باسم حمزة عباس ، تاريخ التربية و التعليم في البصرة ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٢ .

٧- جمعة عليوي فرحان الخفاجي ، علي جودة الايوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨م، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧

٨- حسين محمد القهواتي ،العراق بين الاحتلالين الأول و الثاني (٩٤١ هـ /١٥٣٤م /١٠٤٨ هـ ١٦٣٨ م) دراسة في الأحوال السياسية و الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥

٩- خضير عباس ريكان العبودي ، دور نواب بغداد ١٩٣٩ – ١٩٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي و التراث العلمي ، ٢٠١١م .

١٠- سعد كاظم حسن ، تاريخ النقود العراقية (١٩٢١-١٩٥٨) م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد ، ١٩٨٨م .

١١- صلاح عبدالهادي الجبوري ، تاريخ القضاء في العراق من ١٩٢١- ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد كلية التربية ، ابن رشد ، ٢٠٠٤ .

١٢- طالب جاسم محمد الغريب ، حيازة الارض الزراعية و طرائق انشغالها في البصرة من اواخر العهد العثماني الى نهاية الانتداب البريطاني ، دراسة في التاريخ الاقتصادي في البصرة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٤ .

١٣- عباس خضير عباس ، بيرسي كوكس ودوره في السياسية البريطانية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٩ – ١٩١٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩

١٤- عباس فرمان ظاهر علي ال شبر الموسوي ، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتورا غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣

١٥- عبد القادر نجم عبد الرحيم ، عبد القادر باشا عيان ودوره الاجتماعي و السياسي و الثقافي في العراق ١٨٩٤ – ١٩٧١م ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧

١٦- عبدالاله رزوقي كربل ، التباين المكاني لكافة أنظمة الصرف (البزل) و استغلال الأراضي في محافظة بابل ، أطروحة دكتورة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ .

١٧- عدنان هرير جون الشجيري ، النظام الإداري في العراق ١٩٢٠ – ١٩٢٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥

١٨- عدي محسن غافل الهاشمي ، كينهان كورنوآليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية تربية أبن رشد ، جامعة أبن بغداد ، ٢٠٠٠ .

١٩- علي أبراهيم مصطفى الظفيري ، لواء الديوانية في تقارير التفتيش الإداري ومحاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٤٦ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٥

٢٠- علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١

٢١- غانم محمد علي ، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٤ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ .

٢٢- فاضل حسين كاظم ، الاتجاهات القومية في مناهج الوزارات العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ .

٢٣- كوثر غضبان عبد الحسن ، البصرة دراسة في أوضاعها السياسية والاقتصادية والإدارية ، ١٦٦٨ – ١٧٧٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ .

٢٤- مكي عبد المجيد الربيعي ،اثر العوامل الاجتماعية في اعادة الوعي الصحي في الريف العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب علم الاجتماع ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .

٢٥- منتهى عذاب ذويب بريس كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤ – ١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ .

٢٦- نبيل عامر فليح ، المهمات الإدارية و الأمنية لوزارة الداخلية ١٩٢٠ – ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١

٢٧- نبيل عكيد المظفري ، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ، ١٩٢٥ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية لدورهم الوطني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠.

٢٨- يوسف عبد الكريم طه الرديني ،المجلس البلدي في البصرة ١٩٢١ – ١٩٣٢م ، دراسة تاريخية وثائقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٤ .

الكتب العربية و المعربة

١- ابن الجزار ، زاد المسافر وقوت الحاضر ، تحقيق موسى السويس والراضي الحجازي وجمعة شيخ فاروق العسلي ، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، بيت الحكمة ، ط١، ١٩٩٩ .

٢- احمد الحسيني ، الامام الثائر السيد مهدي الحيدري ، مطبعة الآداب في النجف ، ط١ ، ، ١٩٦٦

٣- أحمد خليف ، التطور الإداري للدولة العراقية ١٩٢٢ – ١٩٢٣ ، عمان ، ٢٠٠٨

٤- أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق و بريطانيا ١٩٢٢ – ١٩٣٢م ، بغداد ، ١٩٨٠م

٥- احمد عبد الرزاق الحلفي ، ثورة الشيخ عبدالله الشيخ خزعل في عربستان ، ط١، دار العباد للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٠

٦- احمد نوري الانصاري ، النصرة في اخبار البصرة ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٦٩م

٧- ارنولد تالبوت ويلسون ، بلاد ما بين النهرين بين ولائين ، ترجمة فؤاد جميل ج١ ، ط١ ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٩

٨- أمين لطفي ، دليل البصرة ، مطبعة جريدة الخبر ، ١٩٥٤

٩- الياهور دنكور ، دليل العراق الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، ط١ ، مكتبة الحضارات ، بيروت و (د . ت)

١٠- تقي الدين احمد بن علي العبيدي المغريزي ، المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الاثار المعروف بخطط المقريزي ،ج ٤ ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨

١١- ج . ج . لوريمر ، دليل الخليج : القسم الجغرافي ، ج١، ج٢، ترجمة مكتب أمير قطر ، بدون تاريخ .

١٢- جعفر عبد الدائم بنيان منصور،، التاريخ الصحي لمدينة البصرة أواخر العهد العثماني حتى سنة ١٩٣٩ ، ط١، لبنان ، ٢٠١٧

١٣- جميل موسى النجار ، مسؤول الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧ ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١

١٤- حامد البازي ، البصرة في الفترة المظلمة و ما بعدها ، ج١ ، مطبعة دار البصرة ، بغداد ، ١٩٧٠ .
١٥- حكمت عبدالله الفراز ، تقيم التفتيش الابتدائي في العراق ، ط ٢١ ، بغداد ، ١٩٥٧
١٦- حمودي الوردي ، عالم التكايا و محافل الذكر ، بغداد ، مطبعة اسعد ، ١٩٧٣
١٧- حميد أحمد حمدان التميمي ، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١ م ، مطبعة الرشاد ، ١٩٧٩
١٨- حيدر حميد رشيد ، الأوضاع الصحية في العراق ، ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٠
١٩- خليل اينا لجيك ودونالد كواتر ، التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية ، ترجمة : قاسم عبد قاسم ، المجلد العثماني دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٧
٢٠- خيري امين العمري ، شخصيات عراقية ، دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٥
٢١- خيري أمين العمري ، شخصيات من العهد الملكي ، تقديم توفيق السويدي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨
٢٢- رجاء حسين الخطاب تأسيس الجيش العراقي وتطوره ودوره السياسي عام ١٩٢١-١٩٤١م ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٢.
٢٣- رجب بركات ، بلدية البصرة ١٨٦٩ – ١٩٨١ ، ط١ ، ٢٠١٣
٢٤- سالم سعدون المبادر ، بستنة النخيل في البصرة و الملاك الغائبون دراسة في الجغرافية الزراعية ، ط ١ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩ .
٢٥- سالم سعدون المبادر ، قضاء الفاو ، دراسة في الجغرافية الزراعية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٨.
٢٦- سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي و أثره في تاريخ العراق ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، بغداد ، ٢٠١٣ .
٢٧- ستيفن هيمسلي لونكريك ، العراق الحديث سنة ١٩٠٠ – ١٩٥٠ ، ترجمة وتعليق : سليم طه التكريتي ، الفجر للنشر والتوزيع ،ج١، بغداد ، ١٩٨٨
٢٨- ستيفن هيمسلي لونكريك وفرانك ستوكس ، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ، ترجمة : مصطفى نعمان احمد ، بغداد ، ١٩٨٨ .
٢٩- سعيد رشيد مجيد زميزم ، رجال العراق و الاحتلال البريطاني ، ج١ ، مكتبة دار الفتال ، بغداد ، ١٩٩٠

٣٠- سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصاد العراقي ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٧٣

٣١- سلطان علي ، تاريخ سوريا ، ١٩٠٨ – ١٩١٨ ، نهاية الحكم العثماني ،دار طلاس ، دمشق ، ١٩٩٥

٣٢- سليم الحسني ، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ،ج١ ، مؤسسة الغدير للدراسات و النشر ،النجف الاشراف ، ٢٠٠٤ .

٣٣- سليمان فيضي ، اصول التعبات و احكامها في البصرة ، مطبعة التايمس ، البصرة ، ١٩٤٦م

٣٤- سليمان فيضي ، التحفة الاباضية في الرحلة الحجازية (الرواية الاباضية) البصرى العظمى ، ط١ ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٨

٣٥- شاكر صابر الخياط ، الكيل و الميزان و المقياس في المدن العراقية في القرن التاسع عشر ، بغداد ١٩٦٤

٣٦- شاكر مصطفى سليم ، اهوار الجبايش العراق ، الجبايشي ، بغداد ، ١٩٧٠

٣٧- الشيخ فتح الله الكعبي ، زاد المسافر و لهفة المقيم و الحاضر ، البصرة ، مطبعة التايمس ، ١٩٥٦م ، ص١٦

٣٨- صالح محمد العابد ، النظام الاداري ، حضارة العراق ، ج ١٠ ، دار الحرية و للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥

٣٩- صباح مهدي رميض ، اعلام وشخصيات عراقية وعربية معاصرة ، سيرة وتراجم ، دار الشروق للطباعة ، بغداد ، ط١، ٢٠١٧

٤٠- طالب جاسم محمد الغريب ، محال البصرة وقراها في العهد العثماني، دراسة وثائقية لسجلات المحكمة الشرعية ، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة ، ٢٠١٠.

٤١- عامر حسك ، اهوار جنوب العراق ، مطبعة العارف ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٤٢- عباس الخليلي ، هكذا عرفتهم ، خواطر من الناس افذاذ عاشور بعض الاعيان لقيهم اكثر مما عاشوا لأنفسهم ، د. ت .

٤٣- عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية ، بغداد ، شركة التجارة للطباعة ، ١٩٥٨

٤٤- عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الأحتلال والإنتداب ، ج٢ ، بيروت ، دار الرافدين ، ٢٠١٣

٤٥- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٢ ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٥٧ .

٤٦- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ط٥ ، منشورات مطبعة دار الكتب ،بغداد ، ١٩٨٨.

٤٧- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣ ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

٤٨- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ج٢ ، بغداد ، ١٩٨٨ .

٤٩- عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا ، ط٣ ، مطبعة العرفان ، ١٩٥٨ .

٥٠- عبد الرزاق الظاهر ، الاقطاع والديوان في العراق ، مطبعة السعادة ، (د ت)

٥١- عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ – ١٩١٧ ، بغداد ، ١٩٥٩

٥٢- عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ط١ ، بغداد ، دار الكشاف للنشر و التوزيع ، ١٩٥٧

٥٣- عبد الرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن و دوره في الحركة الوطنية في العراق (١٩٠٨-١٩٤٥) ط ٢ ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠

٥٤- عبد العظيم رمضان ، تاريخ اوربا و العالم الثالث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة ، ج٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧

٥٥- عبد اللطيف الدليش الخالدي ، من اعلام الفكر الاسلامي في البصرة الشيخ محمد امين الشنقيطي ١٨٧٦ ١٩٣٢ ، وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية للنشر بغداد ، ١٩٨١

٥٦- عبد علي سلمان عبدالله ، المجتمع الريفي في العراق ، د ط ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠ .

٥٧- عبدالجليل الطاهر ،تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، بغداد ، مطبعة الزهراء ، ١٩٥٨ .

٥٨- عبدالعزيز القصاب ، الاثر الإداري والسياسي في العراق ، ١٨٨٢ ، ١٩٦٥ .

٥٩- عبدالعزيز بن ابراهيم الناصر ، الزبير وصفات مشرفة من تاريخها العلمي و الثقافي ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، ٢٠١٠ .

٦٠- عبدالمجيد حسن الغزالي ، جريدة الهدف ، جريدة يومية جامعة ، من منشورات البصرة ، بغداد ١٣٦٠ هـ – ١٩٤١ ، مطبعة المعارف والأهالي والصباح

٦١- علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ م، ط١ ، بغداد ، منشورات مكتبه اليقظة العربيه ١٩٨٧

٦٢- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،١٩١٤-١٩١٨ ، ج٤ ،ط١، ٢٠٠٦ .

٦٣- عمر صليبي ، لواء الزور في العهد العثماني ، الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ، دار العلم ، دمشق ، ٢٠١١ .

٦٤- جير ترود لوثيان بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ١٩١٤ -١٩٢٠ ، ترجمة جعفر الخياط ، مطبعة دار الكشاف للنشر و الطباعة ، بيروت ، ١٩٤٩.

٦٥- فاروق صالح العمر ، بصريات في التاريخ و الصحافة ، ط٢ ، ٢٠١٦ .

٦٦- فاروق صالح العمر ، حول سياسة بريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١ ، دراسة وثائقية ، مطبعة الارشاد ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠١٧

٦٧- فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الاوضاع الادارية في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية) ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧

٦٨- فاضل عوفي ، شرح نظام دعاوى العشائر ، ط ٢ ، بغداد ، مطبعة اسعد ، ١٩٥٥

٦٩- فليب ويلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة ، جعفر الفياض ، دار الكشاف للنشر و الطباعة ، بيروت ، ١٩٤٩

٧٠- فؤاد الراوي ، المعجم المفهرس (للمعاهدات العراقية والاتفاقيات و البروتوكولات والمواثيق و العهود و الأحلاف التي أرتبط بها العراق مع الدول و المنظمات الدولية و المؤسسات الأجنبية من عام ١٩٢١م ، ج١ ، ١٩٤٧م

٧١- كاظم نعمة ، الملك فيصل الأول و البريطانيين و الاستقلال ، ج٢ ، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨.

٧٢- كاظم نعمه ،اخر ملوك العراق ، دار العربية للموسوعات ، بيروت، د.ت

٧٣- كامل السامرائي، قانون التسوية و اللزمة و حقوق العقر ، بغداد ، منشورات مكتبة المثنى ، ١٩٧٠

٧٤- كولن ويرد ، ميناء البصرة ، ترجمة سمر احمد محمد اسعد ، مطبعة الغدير ، ٢٠١٧

٧٥- لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣- ١٩٣٩ ، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٨٧

٧٦- لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي ، وزارة ثقافه والاعلام ، بغداد ، ١٩٧٨

٧٧- مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢

٧٨- محسن عدنان صالح ، امارة افراسياب ودورها السياسي في البصرة (١٥٨٦ – ١٦٦٨) ، جامعة الكوفة ، مركز دراسات الكوفة ، ١٩٩٥

٧٩- محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني ، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، ط ٢ ، مطبعة المحمودية ، مصر ، ١٣٤٢ هـ – ١٩٢٣ م

٨٠- محمد حسين الزبيدي ، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر ، بغداد ، دار الحرية ،١٩٨٩

٨١- محمد حمدي الجعفري ، عشائر السادة الحسينية في العراق و الوطن العربي ، ج١ ، د.ط ، اسفار للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠١

٨٢- محمد طاهر العمري الموصلي ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، مجلد الأول ، مطبعة العصرية ، ج ٣ ، الموصل ، ١٩٢٤

٨٣- محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيس العراقي دراسة وثائقية في التاريخ السياسي بمقدمات وانتخاب المناقشات اول مؤسسة تشريعية في العراق ، المجلد الاول ، دار الشؤون الثقافية العامة ، افاق عربية ، بغداد ، ١٩٨٩ .

٨٤- محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ،ج٢ ، بغداد ، ١٩٣٤

٨٥- محمود فهمي درويش واخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠م ، دائرة المعارف العلمية ، بغداد ، ١٩٦٠م .

٨٦- مصطفى عبد القادر النجار و اخرون ، العراق و الكويت في الوثائق التاريخية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٩١م

٨٧- مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي دراسة وثائق في التاريخ الدولي ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة، ١٩٧٥

٨٨- مصطفى كاظم المدامغة ، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحاكم الشرعية في البصرة ، ط١ ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٢

٨٩- مؤيد ابراهيم الونداوي ، اعلام الشخصيات السياسية العراقية في الوثائق البريطانية ، ١٩٣٥ – ١٩٥٨ عمان ٢٠١٢

٩٠- مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج١ ، لندن ، ٢٠٠٥

٩١- مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ،ط١، لندن ، دار الحكومة ، ٢٠٠٤

٩٢- نخبة من الباحثين العراقيين ، حضارة العراق ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ج١٢ ، ١٩٨٥

٩٣- هـ . سنت جون فيلبي ، أيام فيليب في العراق ، ترجمة : جعفر الخياط ، بيروت ، دار الرافدين ، ٢٠١١

٩٤- هنري . أ. فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة عبدالمسيح جويدة ، مطبعة السريان ، بغداد ، ١٩٤٥

٩٥- ياسر خضير الموسوي ، انساب و مسميات القبائل العلوية ، ج ١ ، د.ط ، مطبعة الراية ، بغداد ، ١٩٩٢

٩٦- ياسين بن حمزة بن احمد الشهابي البصري ، ارجوزة في تاريخ البصرة واقعة حسين باشا بن فراسياب في البصرة المحمرة ، تحقيق فاخر جبر ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ .

٩٧- ياسين صالح العبود ، ابي الخصيب في الماضي القريب ، ط١،البصرة ، ٢٠١٣

٩٨- ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، بيروت ، دار أحياء التراث العربي ، ج٤ ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .

٩٩- يعقوب سركيس ، مباحث عراقية ، جمع و فهرسة و تعليق معن حمدان علي ، بغداد ، ١٩٨١.

المصادر الإنكليزية

1- British Special Report 1920 – 1931 Publisher: London, H.M. Stationery Off., 1931

2- Peter Sluglett, Britain in Iraq 1914–1932 ,Ithaca press, London, 1976.

البحوث والدراسات

١- امين غالي باشا عيان ، البصرة وانهارها ، مجلة لغة العرب ، ج٢ ، السنة الثالثة ، رمضان ١٣٣١ هـ ، أ ١٩١٣ .

٢- أنور ناصر حسين ، علي البازركان و اثره الفكري و السياسي و الإداري في العراق ١٨٨٧ – ١٩٥٨ مجلة محلية التربية للبنات ، مجلد ٢٦ (٣) ٢٠١٥ .
٣- حازم مجيد احمد ، الصراع و التمرد العشائري و اثره على العراق ، ١٨٥٠-١٩١٤ ، مجلة سامراء ، مجلد٤ ، العدد(١٣) ،جامعة سامراء، تشرين الثاني ٢٠٠٨
٤- حسن أحمد سلمان ، التعليم في دوري الاحتلال و الحكومة المؤقته،مجلة المعلم الجديد،ج٢،تشرين الثاني ١٩٤٨
٥- حسين عبدالقادر محي التميمي ، دفاعات البصرة في العهد العثماني ١٥٤٦- ١٩١٤ ، موسوعة البصرة ، القسم التاريخي ، العدد الأول ، ٢٠١٢ .
٦- حميد أحمد حمدان التميمي ، أثر المجلس البلدي في النواحي الإدارية في البصرة ١٩٢١ – ١٩٢٢ ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٢٦ ، لسنة ١٩٩٧ .
٧- رجب بركات ، نهر العشار أصل نشوء مدينة البصرة الحديثة وله حق بذمتها ، مجلة الخليج العربي ،مجلد ١٧ ، العدد٣ – ٤ ، ١٩٨٥
٨- صبري فالح الحمدي ، الاهتمام البريطاني في الخليج العربي و دور بيرسي كوكس في تطوره حتى عام ١٩١٥ ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٧٧ ، ٢٠١٧ .
٩- عبد الكريم البغدادي، نظام دعاوى العشائر ، مجلة القضاء ، العدد١ ، س١ ، بغداد ، ١٩٩٣
١٠- علي ناصر حسين ، المفتشون الإداريون البريطانيون في العراق بين إصرار الحكومة البريطانية و الرفض العراقي ١٩٢١ -١٩٣٢ دراسات في التاريخ و الاثار، مجلة جمعية المؤرخين و الآثاريين في العراق ، العدد ٥ السنة ٢٠ ، بغداد ، ٢٠١٠ .
١١- فخري حميد القصاب ، مدن و مواقع عراقية سميت بأسماء قومها ، مجلة التراث الشعبي ، ع٤ ، السنة الثانية و الثلاثون ، ٢٠٠١ .
١٢- كاظم باقر علي ، تقارير المفتشين الإداريين مصدراً لدراسة تاريخ البصرة المعاصر (١٩٣٣ – ١٩٥٨) ، بحث منشور في موسوعة البصرة ، قسم التاريخ ، العدد الأول ، ٢٠١٢ .
١٣- كاظم باقر علي وعبد الحكيم عجيل السعدون، الفاو كما تصورها وثائق التفتيش الإداري ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ، مجلة الخليج العربي ، مجلد ٣١ ، العدد (١ – ٢) ، ٢٠٠٠

١٤- كمال مظهر احمد ، حول الاقطاع و دراسة في العراق ، مجلة افاق عربية ، عدد (٤) ، كانون الاول ١٩٧٥.

١٥- ليلى ياسين الامير ، النشاط التعليمي للإرسالية الامريكية في البصرة ، ١٩١٢ – ١٩٥٨ ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد١ ، حزيران ، ٢٠٠٥

١٦- مجلة جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق، دراسات في التاريخ و الآثار، العدد٥ ، السنة ٢٠ ، ٢٠٠١

١٧- محمد حمزة عبدالحسين العوذري ، وسائل الري التقليدية المستخدمة على شط الحلة للفترة ١٩٠٠ – ١٩٧٠، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، مجلد ٢١ ، العدد٢ ، ٢٠١٣ .

١٨- هيثم عبد الغفر معارج و بشرى كاظم عودة ، موقف نواب المنتفق من الضرائب و الرسوم ١٩٢٥-١٩٢٩ مجلة كلية الآداب ، ، مجلد٢، العدد (٨) ، جامعة ذي قار ، كانون الاول ٢٠١٢

١٩- وئام شاكر غني عطره ، موقف الملك غازي من مشكلة الحدود مع الكويت ، ١٩٣٣-١٩٣٩ ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد الثاني، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ .

٢٠- ياسين طه ياسين الهارون ، اثر الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق ، بحث منشور مجلة آداب ، البصرة العدد ٢٠٢٠/٥٣

٢١- ياسين طه ياسين، قوات الليفي عهد الإنتداب البريطاني على العراق بين عامي ١٩٢١-١٩٣٢ ، مجلة دراسات تاريخية، العدد (١٨)، جامعة البصرة، ٣٠/حزيران،٢٠١٥.

٢٢- يونس ذنون الطائي ، نشأة الحركة الكشفية في الموصل ١٩٢١ – ١٩٣٧ ، بحث منشور في مجلة دراسات الموصلية ، العدد ١٢ ، نيسان ، ٢٠٠٦ .

الصحف و المجلات

١-جريدة الاستقلال ،بغداد ، ٢٣/نيسان /١٩٣٤ .

٢-جريدة البصرة ، البصرة، العدد ٢١٩ ، السنة الثانية ، ٢٩/كانون الثاني/ ١٩٣٩.

٣-جريدة البلاد ، بغداد، العدد ٨٢٣ في ١٩٣٧/١٢/٢٨ .

٤-جريدة الثغر ، البصرة ، العدد ٧٢٤ ، ١٩٣٧/١٢/٥

٥-جريدة الثغر ،البصرة ، العدد ٦٨٩ ، ٢٥ /١٩٣٥/٣ .

٦-جريدة الثغر، البصرة، العدد ٧٧٨٢ ، السنة الثانية ، ٢٥ / تشرين الأول ، ١٩٣٥
٧-جريدة الثغر، البصرة، العدد ٧٧٨٢ ، السنة الثانية ، ٢٥ / تشرين الأول ، ١٩٣٥
٨-جريدة الحكومة العراقية ، العدد ١٩ ، بغداد ، ١٥ / ١٠ / ١٩٢٢
٩-جريدة الرأي العام ، بغداد ، العدد : ١٩٨ ، ١٩٣٨/٦/٢٤م .
١٠-جريدة الزمان ،بغداد ، العدد : ٢٢٤، ١٩٣٨/٦/٥
١١-جريدة السياسة ، بغداد ، العدد ١١٥١٥ / شباط ١٩٢٥ .
١٢-جريدة العراق ، العدد ٢٨٨٤ ، السنة العاشرة ، اذار ، ١٩٣٠ .
١٣-جريدة المدى ، بغداد ، العدد ٢١١٨ ، ٢٠١١/٥/٢
١٤-مجلة لغة العرب ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، ١٩١٣ ، مطبعة الآداب ، بغداد ، مجلد ٤ ، ١٩٣١ .
١٥-الوقائع العراقية ، السنة الأولى ، العدد٢٧ ، في ١٥ / ٢ / ١٩٢٣
١٦-الوقائع العراقية ، العدد ١١٧٦، ١٩٣٢/٩/١٠م .
١٧- الوقائع العراقية ، العدد ١٤٨٤ ، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٥
١٨-الوقائع العراقية ، العدد ٢٧ ، في ١٥ / ٢ / ١٩٢٣
١٩-الوقائع العراقية ، العدد ٧٥٢، ١٩٢٩/٤/٢٩م
٢٠-الوقائع العراقية ، العدد١١٣١ ، ١٩٣٢/٧/١٤.
٢١-الوقائع العراقية ، بغداد ، العدد١٩٥٦ ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٣٧م
٢٢-الوقائع العراقية ، مجموعة القوانين و الأنظمة لعام ١٩٣٣ ، ٥١٤ .
٢٣-الوقائع العراقية، العدد ١٢٧٤ ، في ١٧ / ٧ / ١٩٣٣

الموسوعات و المعاجم

١- إحسان علي البازركان ، من أحداث بغداد و ديالى اثناء ثورة العشرين في العراق ، ط٢ ، مطبعة الاديب ، بغداد ، ٢٠٠٦
٢- احمد باشا اعيان موسوعة تاريخ البصرة ، ج ٤ ، ط ١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١٩ .
٣- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب السياسية ، الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

٤- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، كانون الثاني ٢٠١٣ .
٥- حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، ط١ ، ١٩٩٥.
٦- خالد أحمد الجوال ، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي ١٩٢٠ – ١٩٥٨ ، ج٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٣
٧- خليل علي مراد ، تجارة الموصل موسوعة الموصل الحضارية، ج٤، الموصل ، ١٩٦٢ .
٨- خير الدين الزركلي ، الاعلام ، دار العلم للملايين ، ج٢، ط١ ،بيروت ، ٢٠٠٢
٩- شوكت باموك ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، تعريب عبداللطيف الحارس ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٧
١٠- عبد القادر باشا أعيان العباسي ، موسوعة تاريخ البصرة ، ج١ ، بغداد ، شركة التايمز للنشر ، ١٩٨٨ .
١١- عبدالرحيم محمد علي ، الجهاد ضد الإنكليزي او النفير العام ، ١٩١٤ ، مخطوط ضمن موسوعة فصول من تاريخ النجف ، ج٤ .
١٢- محمد عجاج جرجيس الجميلي ، موسوعة السنن و الاعراف لدى قبائل الجزيرة العربية ، ج ٢ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٥ .

المواقع الإلكترونية

١- فرحان عبدالله احمد الفرحان ، حكام دولة الكويت ، مجلة الحرس الوطني الكويتي، www.kng.gov.kw.

الملاحق

ملحق رقم (١)

نظام التفتيش الإداري[١]

نظام التفتيش الاداري

نحن ملك العراق

بناء على ما قرره مجلس الوزراء امرنا بما هو آت :

١ — الغيت وظائف المشاورين ومعاونيهم فى الالوية

٢ — تاسست في وزارة الداخلية « مفتشية ادارية عامة » قوامها رئيس المفتشين ومفتشون اداريون بحسب الحاجة و يقوم مستشار وزارة الداخلية بوظائف رئيس المفتشين علاوة على وظيفته الاصلية .

٣ — ان تعيين المفتشين وترقيتهم يكون باقتراح وزارة الداخلية وقرار مجلس الوزراء المقترن بالارادة الملكية .

٤ — سيكون مقر المفتشين الاداريين بغداد و يرسلون للتفتيش حسبما تقتضيه الاحوال وتراه وزارة الداخلية وسيعين عددهم ودرجاتهم ورواتبهم وتخصيصاتهم بنظام خاص .

٥ — ان وظائف المفتشين الاداريين ما عدا الاحوال الواردة فى المادة السابعة هي التفتيش ورفع التقارير عن .

(أ) جميع الامور المتعلقة بالامن العام وتنفيذ القوانين والاسباب الداعية الى زيادة الجرائم واقتراحاتهم لاستئصال شأفتها وتوزيع الشرطة وضبطها واستخدامها في الامور الخارجة عن وظائفها والحالة التى تؤدي فيها واجباتها .

(١) كامل سلمان الجبوري ، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها ، ١٩١٤ – ١٩٢٣ ، ج٥ ، ط١، دار المؤرخ العربي ، بيروت، ٢٠٠٩ ، ص٣١٢ .

(ب) امور العشائر والمسائل المتعلقة باسكانهم وكيفية حسم منازعاتهم بحسب اصول العشائر والتدقيق فى عاداتهم واطوار مشأنهم

(ج) السجون والمحابس وادارتها

(د) ملاحظة الحالة التي تجرى فيها الانتخابات للمجالس النيابية والادار ية والبلدية

(ه) امور البلديات وميزانياتها وحساباتها

(و) اعمال المجالس الادار ية ومقرراتها

(ح) سجلات احصاء النفوس

(ط) معاملات الاستملاك

(ى) المبانى الاميرية

(ك) احتياجات الرى فى المناطق التى يفتشونها ودرس ما يؤول الى اصلاحها بالاشتراك مع الموظفين الادار يين وضابط الري

(ل) السداد وتحكيمها اذا لم تكن تلك السداد مفتشاً عليها من قبل ضابط الري بعد وفى هذه الحالة عليهم ان يرفعوا تقريراً عن الاشغال التى يعتبرون اجرأها من قبل دائرة الري ضرور ية .

(م) و بصورة عمومية جميع الامور الادار ية المودعة الى الموظفين الادار يين بحسب القوانين والنظامات والاوامر الصادرة من قبل الوزارات التى ينتمون اليها وابداء الرأي في خصوص الاصلاحات التي يرونها لازمة لتحسين الحالة الادار ية وتوطيد دعائم الامن واستكمال اسباب الراحة العامة ورقى البلاد .

٦ – لمفتشي الادارة ان يفتشوا الدوائر المالية و كافة الخزانات الاميرية وصناديق الاموال العمومية وان يفحصوا عن طرق تخمين الواردات وجباية الاموال الاميرية المستحقة الاداء فى مناطقهم وتحقيق اعمال موظفى المالية والجباية فى الالوية ورفع تقرير الى وزارة الماليـة وان يقترحوا على وزارة المالية اي اصلاح يمكن عمله فى تخمين الرسوم وجبايتها واعمار الامـــلاك الاميرية « فيبدوا آرائهم بتقارير خاصة يرفعونها الى الوزارة المذكورة » وفى جميع الخصوصات المالية التى يفحصون عنها في مناطقهم عليهم ان يراعوا التعليمات التى تصدرها وزارة المالية باجمعها مع مراعاة المادة ٨ من هذا النظام .

٧ – للمفتشين الحق ان يفتشوا جميع دوائر الحكومة والبلديات عدا المحاكم الجزائية والحقوقية والشرعية والدينية والدوائر التي لها هيئة تفتيش خاصة . غير انه لهم ان يقوموا بالتفتيش فى هذه الدوائر اذا طلبت الوزارات المختصة ذلك . وفى هذه الحالة عليهم ان يقدموا تقاريرهم الى الوزارة المختصة ونسخاً منها الى وزارة الداخلية اذا كانت تلك التقارير تهم دوائر اخرى غير الدائرة المتعلقة بها .

٨ – لجميع الوزارات الحق فى المكاتبة رأساً مع المفتشين عن المسائل التى تتعلق بوزارتها واذا طلبت وزارة الى احد المفتشين ليقوم بعمل خاص يلزم ان يكون ذلك بواسطة وزارة الداخلية

٩ – يجب ان يستشير المتصرفون المفتشين الاداريين اذا كانوا حاضرين فى مناطقهم في الخصوصات الآتية قبل الاستئذان فيها من وزارة الداخلية

١٧

اولا : المسائل الخاصة بالامن العام والسكون فى مناطقهم مما يحتمل ان يستلزم استعمال قوة مسلحة بصورة فوق العادة .

ثانياً : جميع المسائل الخاصة بالامور الخارجية

١٠ — للمفتشين الاداريين الحق ان يسألوا الموظفين عن اجراآتهم وتشبثاتهم بشأن اية مسألة كانت فاذا وجدوها مخلة بمصالح الحكومة او الاهالي يخبرون بذلك المرجع المنسوب اليه ذلك الموظف حالا فيعلم القائممقام عن اعمال المدير والمتصرف عن اعمال القائممقام ووزارة الداخلية عن اعمال المتصرف .

١١ — اذا شاهد مفتش اداري اثناء تفتيشه اسباباً ضرورية وعاجلة تستلزم سحب يد موظف من العمل يخبر بذلك المتصرف باسرع واسطة و يطلب سحب يد ذلك الموظف مع بيان الاسباب الموجبة لذلك كتابة واذا لم يوافق المتصرف على اجابة الطلب فتعرض الكيفية حالا على وزارة الداخلية .

١٢ — يجب على المفتشين الاداريين اسداء الرأى و بيان النصيحة للموظف الاداري اذا طلب ذلك منهم وعلى كل حال فالمسؤول من التنفيذ هو الموظف .

١٣ — للمفتشين الاداريين حق الاطلاع على جميع الاوراق والمراسلات والسجلات المتعلقة بالادارة الموجودة ضمن المناطق التي يفتشونها بلا استثناء واذا لم تقدم الاوراق التي يطلبها المفتش فعلى الموظف ان يبدى الاسباب الموجبة لذلك كتابة .

١٨

١٤— على المفتشين الاداريين ان يقدموا تقريراً عاماً بموجب تعليمات وزارة الداخلية وعليهم ايضاً ان يسجلوا يومياً اعمالهم وتجولاتهم و يرسلوا نسخها الى وزارة الداخلية عند انتهاء كل شهر .

١٥— المفتشون الاداريون الذين يخالفون احكام هذا النظام او قوانين الحكومة العراقية ونظاماتها يكونون معرضين للقوانين التأديبية التى ستوضع فيما بعد .

١٦— يجب على المفتشين الاداريين ان يحسنوا معرفة جميع القوانين والنظامات والتعليمات التى تصدرها الحكومة العراقية ووزاراتها .

١٧— يجب على المفتشين الاداريين عند تكليف وزارة الداخلية ان يقوموا بتحقيق الشكاوى والتهم ضد الموظفين وفي هذه الحالة عليهم ان يراعوا احكام الانظمة والقوانين الخاصة بهذه المسائل .

١٨— للمفتشين الاداريين الحق فى طلب اي شخص للحضور او الافادة فى اي تحقيق يقوم باجرائه ما عدا المتصرفين والحكام الذين يجب ان يسألوهم كتابة وعلى المتصرفين اجابة جميع الاسئلة الملقاة عليهم مفصلا واما الحكام فعليهم اعطاء المعلومات التي لا يعتبرونها مضرة بمصالح العدلية

١٩— على المفتشين الاداريين عند تقديم تقاريرهم واقتراحاتهم و بالاخص التي تمس الموظفين واعمالهم ان يدركوا درجة مسؤليتهم عما يبدونه من الاراء والتهم التى يسندونها الى الموظفين وان يعلموا بانه سيطلب منهم بيان الاسباب المعقولة الموجبة لهذه التهم وعليهم بذل اقصى المجهود لحفظ العلاقات الودية مع موظفي الادارة و يجب عليهم معاونتهم عند وقوع الطلب

١٩

وان لا يبدو منهم ما يخل بكرامة الموظفين ونفوذهم .

٢٠ — ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره فى جريدة الحكومة الرسمية

٢١ — على هيئة الوزراء تنفيذ هذا النظام

كتب ببغداد في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الثانى سنة ١٩٢٣

واليوم الثالث عشر من جمادى الاخرى سنة ١٣٤١

فيصل

وزير العدلية ناجى السويدي	وزير المالية ساسون	رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية عبدالمحسن
وزير المعارف عبدالحسين	وزير الاوقاف عبداللطيف المنديل	وزير الاشغال والمواصلات الهاشمى وكيل وزير الدفاع نوري السعيد

اصدرت ارادتى الملكية

بناء على ما عرضه وزير العدلية بمقتضى المادة الثالثة والعشرين من بيان المحاكم المؤرخ فى ٣٨ كانون الاول سنة ١٩١٧ والمعدل ببيان تعديل بيانات المحاكم لسنة ١٩٢١

١ — تبديل تعبير « الاراضى المحتلة » الوارد فى المادة الخامسة من

ملحق رقم (٢)

قانون التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣ [٢]

قانون

التفتيش الاداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣

بعد الاطلاع على المادة ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي واستنادا الى السلطة التي خولني اياها جلالة الملك

فيصل الاول وبموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرت بوضع القانون الآتي نيابة عن جلالته :ـ

المادة الاولى ـ تؤلف في وزارة الداخلية هيأة تفتيش اداري من رئيس ومفتشين اداريين على قدر اللزوم للقيام بالوظائف المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة الثانية ـ يعين المفتشون الإداريون ورئيسهم بارادة ملكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية وبموافقة مجلس الوزراء .

المادة الثالثة ـ تكون درجة المفتشين الاداريين ورئيسهم من احدى الدرجتين العليا حسب احكام قانون الخدمة المدنية ودرجة رئيسهم الاولى مع مراعاة المادة الثانية عشرة منه بشكلها المعدل .

المادة الرابعة ـ يعين المفتشون الاداريون ورئيسهم من بين الموظفين المحنكين في الادارة والحائزين على الاقتدار العلمي الكافي ويرجح المتصرفون المتصفون بالصفات المذكورة على ان يكون المفتشون عراقيين وذلك من غير مساس بالمفتشين الاداريين من الاجانب الموجودين الى حين انتهاء عقودهم او الغائها .

المادة الخامسة ـ تقسم الالوية الى مناطق تفتيشية ببيان يصدره وزير الداخلية ويعين لكل منطقة مفتش اداري .

المادة السادسة ـ يكون مقر المفتشين الاداريين ورئيسهم في العاصمة .

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ١٢٧٤ في ١٩٣٣/٧/١٧ .

المادة السابعة ـ يكون وزير الداخلية المرجع المباشر لرئيس المفتشين الاداريين واليه يرفع تقاريره ويكون المفتشون الاداريون تابعين الى رئيسهم ويتلقون اوامر وزير الداخلية بواسطته ٠

المادة الثامنة ـ يكون التفتيش الذي يقوم به المفتشون الاداريون على نوعين (الاول) التفتيش العام الذي يلزم ان يقوموا به داخل مناطقهم التفتيشية بمقتضى المنهج العام الذي يقرره رئيس المفتشين الاداريين على ان يجري هذا التفتيش مرتين في السنة وان لا تقل الفاصلة بينهما عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر (الثاني) التفتيش الخاص الذي يكلفون بالقيام به حسب مقتضى الحال بامر من وزير الداخلية او رئيس المفتشين الاداريين بعد اعلام وزير الداخلية ٠

المادة التاسعة ـ تحدث في وزارة الداخلية شعبة كتابية خاصة بالتفتيش الاداري تشتغل تحت امرة رئيس المفتشين الاداريين على ان تراعى مقتضيات مسؤوليات المفتشين الاداريين ٠

المادة العاشرة ـ يتناول تفتيش المفتشين الاداريين الامور الاتية ـ مع مراعاة احكام المادة الثانية عشرة ـ التي يجب ان يرفعوا التقارير عنها الى رئيسهم :

(أ) الامن العام والاسباب الداعية الى زيادة الجرائم والاقتراحات لاستئصال شأفتها وتوزيع قوات الشرطة وضبطها واستخدامها في الامور الخارجة عن وظائفها والطرق التي تؤدي فيها وجائبها ٠

٤٦٩

(ب) تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات وتقديم الاقتراحات بغية تعديلها ٠

(ج) العشائر ولا سيما ما يتعلق باسكانهم وكيفية حسم منازعاتهم والطرق المؤدية الى تحسين حالتهم٠

(د) الطرق المؤدية لرفع شأن الدولة وتأمين الارتياح العام ٠

(هـ) كيفية قيام الموظفين بواجباتهم وسلوكهم الذي لا يأتلف مع كرامة الوظيفة والاشارة الى مايعثر عليه من التأخيرات في انجاز المعاملات ٠

(و) البلديات ولا سيما ميزانياتها وحساباتها ومشاريعها٠

(ز) المجالس الادارية واعمالها ٠

(ح) الصحة والبيطرة والزراعة والعمران ٠

(ط) الجنسية واحصاء النفوس ٠

(ي) معاملات الاستملاك ٠

(ك) المباني العائدة للحكومة والبلديات ٠

(ل) اعمال الري وما يؤول الى تحسينها ٠

(م) السجون ومحلات التوقيف وادارتها والتحقيق عن اسباب استمرار التوقيف واقتراح جلب انظار السلطات الادارية والقضائية عنه ٠

(ن) الانتخابات النيابية والادارية والبلدية والاحوال والطرق التي تجري فيها ٠

(س) الطرق والجسور بصورة عامة ٠

(ع) الحدود وحسن الجوار ٠

(ف) وظائف الموظفين الاداريين بصورة عامة المودعة

اليهم بموجب احكام القوانين والانظمة والاوامر الصادرة من الوزارات واقتراح الاصلاحات لتحسين الحالات الادارية والاقتصادية والاجتماعية واستكمال الراحة العامة ورقي البلاد ٠

(ص) تقديم الاقتراحات فيما يتعلق بفك ارتباط والحاق القرى او الوحدات الادارية واحداثها وتعديل حدودها والغائها ٠

المادة الحادية عشرة ـ للمفتشين الاداريين حق تفتيش جميع دوائر الحكومة والبلديات ما عدا المحاكم والجيش والدوائر التي لها مفتش خاص وتقديم تقاريرهم الى رئيسهم الذي عليه ان يرسل نسخة منها الى وزارة الداخلية ٠

اما تفتيش الدوائر المالية في الالوية فانه يجري بمقتضى المادة الـ ١٢ ٠

المادة الثانية عشرة ـ (أ) على المفتشين الاداريين ان يخبروا وزارة المالية عما يتصل بهم من تصرفات سيئة في المعاملات المالية والاموال الاميرية وان يعرضوا على تلك الوزارة كل ما من شأنه اعمار الاملاك الاميرية واصلاح طرق وتقدير الواردات وتحققها وجبايتها ٠

(ب) لوزير المالية ان يخول المفتشين الاداريين عند مسيس الحاجة بتعليمات يصدرها من وقت لاخر تفتيش المعاملات المالية في الالوية وعلى المفتشين الاداريين ان يقوموا بالتفتيش ضمن النطاق المعين في تلك التعليمات ٠

المادة الثالثة عشرة ـ يتخابر رئيس المفتشين الاداريين مع الوزارات بواسطة وزارة الداخلية الا انه يجوز له المخابرة معها رأسا عن المسائل التي تتعلق بتفتيش الامور العائدة لها على ان ترسل صور المخابرة الى وزارة الداخلية اما اذا طلبت احدى الوزارات اجراء تفتيش خاص من قبل احد المفتشين الاداريين فيجب ان يقدم هذا الطلب الى رئيس المفتشين الاداريين بواسطة وزارة الداخلية ٠

المادة الرابعة عشرة ـ يحق للمفتشين الاداريين ان يسألوا الموظفين الذين خولوا حق تفتيش اعمالهم بمقتضى هذا القانون عن اجراءآتهم عن اية قضية وعليهم ان يعلموا حالا رئيسهم اذا رأوا تلك الاجراءآت مخلة بمصالح الحكومة او الاهلين وهو يعلم الوزارة المختصة لتنظر فيما يجب عمله ٠

المادة الخامسة عشرة ـ للمفتش الاداري سحب يد اي موظف من الدرجة الثالثة فما دون ممن كان من الموظفين التابعين الى تفتيشه اذا وجد اسبابا ضرورية ومستعجلة تستلزم ذلك على ان يخبر فورا الوزير والمتصرف المختص مع بيان الاسباب الموجبة كتابة اما اذا كان الموظف من الدرجة العليا فعليه بيان الاسباب الموجبة لسحب يده الى الوزارة المختصة بواسطة رئيس المفتشين الاداريين ٠

المادة السادسة عشرة ـ للمفتشين الاداريين حق

الاطلاع على جميع الاوراق والمراسلات والسجلات المتعلقة باعمال الموظفين التابعين الى تفتيشهم ٠

المادة السابعة عشرة ـ على المفتشين الاداريين عند صدور امر اليهم من وزارة الداخلية بواسطة رئيس المفتشين الاداريين ان يقوموا بتحقيق الشكاوي والتهم الموجهة ضد الموظفين تنفيذا لاغراض هذا القانون ولا يطلب المفتشون الاداريون حضور المتصرفين والحكام امامهم لاداء الشهادة وانما يسألونهم كتابة وعلى المتصرفين الاجابة على الاسئلة الموجهة اليهم مفصلا اما الحكام فعليهم اعطاء المعلومات التي لا يعتبرونها مؤثرة على حسن تطبيق العدالة ٠

المادة الثامنة عشرة ـ على المفتشين الاداريين عند تقديم تقاريرهم واقتراحاتهم ولا سيما ما يمس منها الموظفين واعمالهم ان يقدروا درجة مسؤوليتهم عما يبدونه من الاراء والتهم التي يسندونها الى الموظفين وان يبينوا الاسباب المعقولة والمؤيدة لارآئهم او الموجبة لهذه التهم ٠

المادة التاسعة عشرة ـ يلغى نظام التفتيش الاداري لسنة ١٩٢٣ ٠

المادة العشرون ـ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٠

المادة الحادية والعشرون ـ على جميع الوزراء تنفيذ هذا القانون ٠

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الاول سنة١٣٥٢ واليوم الثامن من شهر تموز سنة ١٩٣٣٠

غـازي
نائب الملـك

محمد زكي	حكمت سليمان
وزير العدلية	وزير الداخلية
رشيد عالي	
رئيس الوزراء	
ووكيل وزير المالية	ووكيل وزير الخارجية
عبد المهدي	جلال بابان
وزير المعارف	وزير الدفاع

ووكيل وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٢٧٤ في ١٧ـ٧ـ٣٣)

قانون

لتخويل صرف مبالغ على اعمال رئيسية من قبل ادارة الميناء رقم (٤٣) لسنة ١٩٣٣

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي واستنادا الى السلطة التي خولني اياها جلالة الملك فيصل الاول وبموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرت بوضع القانون الآتي نيابة عن جلالته :ـ

المادة الاولى ـ يخول وزير المالية صلاحية التصديق على قيام ادارة ميناء البصرة بصرف مبلغ مقداره (١٥٥٠٠) دينار خلال السنة ١٩٣٣ المالية على اعمال رئيسية وفقا للجدول (أ) الملحق بهذا القانون ٠

الملحق رقم (٣)

تعليمات بخصوص التفتيش الإداري[٣]

تعليمات موقتة عن التفتيش

١ ـ تقسم الالوية الى خمس مناطق كما يأتي :

الهيأة التفتيشية رقم ١ ـ لواء الموصل واربيل ٠

الهيئة التفتيشية رقم ٢ ـ الوية كركوك والسليمانية وديالى ٠

الهيأة التفتيشية رقم ٣ ـ الوية بغـداد والكوت والدليم ٠

الهيأة التفتيشية رقم ٤ ـ الوية الديوانية وكربلاء والحلة والبادية الجنوبية ٠

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ١٤٣٦ في ١٩٣٥/٧/١٨ .

٣٦٦

الهيأة التفتيشية رقم ٥ ـ الوية البصرة والعمارة والمنتفك ٠

٢ ـ تتألف كل هيأة تفتيشية من مفتشين اداريين اثنين ومفتش مالي مع العدد اللازم من الكتاب ويكون اقدم مفتش اداري رئيسا للهيأة ٠

٣ ـ (١) يقدم الروساء التقارير عن التفتيش الذي يجري في مناطقهم حول المواضيع المبينة في الفقرات الآتية وبالصورة المعينة فيها ٠

(أ) الامن العام والاسباب الداعية الى تزايد الجرائم والاقتراحات لاستئصالها وتوزيع قوى الشرطة وضبطهم واستخدامهم في الامور الخارجة عن وظائف الشرطة والطرق التي يؤدون بها واجباتهم ٠

(ب) تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات وتقديم المقترحات لتعديلها ٠

(ج) العشائر واسكانهم والطرق المؤدية لتحسين حالتهم وكيفية حسم منازعاتهم وفقا للقوانين والانظمة ٠

(د) الطرق المؤدية الى رفع شأن الدولة وتثبيت روح الطمأنينة ٠

(هـ) كيفية قيام الموظفين بواجباتهم وسلوكهم والفات النظر الى ما يعثر به من التأخيرات في القيام بالاعمال المودعة اليهم ٠

(و) البلديات وميزانياتها وحساباتها ومشاريعها ٠

(ز) مجالس الادارة وشؤونها ٠

(ح) الامور المالية ٠

(ط) الصحة والمعارف والبيطرة والزراعة والاشغال والمعادن ٠

(ي) الجنسية واحصاءات النفوس ٠

(ك) معاملات الاستملاك ٠

(ل) المباني والاملاك العائدة للحكومة والبلديات ٠

(م) اعمال الري وما يؤدي الى تحسينها وتقوية السداد ٠

(ن) السجون والمواقف وادارتها والتحقيق عن اسباب استمرار التوقيف ٠ واقتراح جلب انظار السلطات الادارية والقضائية الى ذلك ٠

(س) الانتخابات النيابية والادارية والبلدية والاحوال والطرق التي تجري بمقتضاها ٠

(ع) الطرق والجسور بوجه عام ٠

(ف) الحدود وحسن الجوار ٠

(ص) وظائف الموظفين الاداريين بوجه عام المكلفون بها بمقتضى احكام القوانين والانظمة ٠ وكذلك تحسين الاحوال الادارية والاقتصادية والاجتماعية وتأمين الأمن العام وتقدم البلاد من النواحي المختلفة ٠

(ق) تقديم المقترحات المتعلقة بفك ارتباط والحاق القرى او الوحدات الادارية واحداثها وتعديل حدودها والغائها ٠

٣ (٢) ينظم المفتشون تقريرا بنتيجة تفتيشهم يرفعونه الى رئيسهم على ان يرفق بهذا التقرير اصل الاوراق

التحقيقية المتعلقة به وترقم اوراقها كتابة ويشار في التقرير الى عدد هذه الاوراق ٠

٣ (٣) تقدم تقارير المفتشين الى وزير الداخلية بواسطة رئيسهم مع ملاحظاته٠ اما روٴساء الهيئات التفتيشية فيقدمون تقاريرهم الى وزارة الداخلية مباشرة ٠

٤ ـ للمفتشين تفتيش جميع دوائر الحكومة والبلديات عدا المحاكم والجيش التي لهم ان يفتشوها ايضا بناء على طلب الوزارة المختصة على انه ليس لهم الاطلاع على الرسائل والبرقيات المرسلة من قبل الاهلين بواسطة دائرة البريد والبرق ٠

٥ ـ للمفتشين تفتيش الدوائر المالية والخزانات الاميرية وصناديق الاموال العمومية وفحص طرق تخمين الواردات وجباية الضرائب الواجب تأديتها في مناطقهم والواردات وما جبي منها من قبل موظفي المالية وان يقدموا اقتراحاتهم عن كل ما يمكن اجراوٴه لتحسين طرق تحقق الضرائب وجبايتها وعن كل امر مالي يجرون التفتيش عنه في مناطقهم ٠

٦ ـ للمفتشين استجواب الموظفين الذين خولوا صلاحية تفتيش اعمالهم وفق القانون واي شخص له علاقة باي عمل قاموا به او عن اي قضية وعليهم ان يرفعوا تقريرا الى رئيسهم اذا وجدوا ان ذلك العمل مضرا بمصلحة الحكومة والاهلين ٠

٦ ـ (٢) على المفتشين ان يطلبوا من الموظفين وغيرهم ممن يحسنون الكتابة ان يدونوا بخطهم وتوقيعهم جوابهم

على كل سؤال يوجه اليهم • اما الاشخاص الذين لا يحسنون الكتابة فيدون المفتش افاداتهم بحضور شاهدين ويأخذ بصمة ابهامهم الايسر على افاداتهم مع توقيع الشاهدين •

٧ ـ (أ) للمفتشين الحق ان يسحبوا يد اي موظف من الدرجة الثالثة فما دون في الحالات الآتية :

(١) عند العثور باختلاس او تصرفات سيئة في المعاملات بصورة تخل بسمعة الحكومة •

(٢) عند رفض السماح بتفتيش محتويات الصناديق الحديدية والمخازن والمستودعات او عند العثور بنقص فيها •

(٣) عند الامتناع عن اعطاء الاجوبة المقتضية او عن تقديم دفاتر الحسابات والمستندات والقيود الرسمية •

وللمفتش ايضا سحب اليد اذا وجدت اسباب اخرى ضرورية ومستعجلة تستوجبه على ان يخبر حالا وفي جميع الاحوال وزير الداخلية والمتصرف المختص مع ملاحظة الفقرة الـ (٣) من المادة الـ (٣) وعلى ان يبين الاسباب الموجبة كتابة • واذا كان الموظف اعلى من الدرجة الثالثة فعلى المفتش ان يبين الاسباب الموجبة لسحب يده الى وزير الداخلية •

٧ ـ (ب) عندما يسحب المفتش يد موظف عليه ان ينظم قرارا بذلك موجها الى الموظف وترسل نسخة منه الى رئيس دائرة ذلك الموظف •

٨ ـ للمفتشين الحق في ان يطلعوا على كافة الاوراق والمخابرات والسجلات المتعلقة باعمال الموظفين التابعين لتفتيشهم وعلى هؤلاء الموظفين ورؤسائهم اجابة طلباتهم بدون تأخير ٠

٩ ـ على المفتشين ان يقوموا ـ بناء على امر وزير الداخلية ـ بالتحقيق عن الشكاوي والتهم المسندة الى الموظفين كما ان لهم قبول الشكاوي التي تقدم اليهم من الاهلين بهذا الخصوص عن الموظفين التابعين الى تفتيشهم وليس لهم ان يطلبوا الى المتصرفين والحكام الحضور امامهم لاستجوابهم بل عليهم توجيه ما يريدون استفساره منهم كتابة ٠ وعلى المتصرفين ان يجيبوا تفصيلا عن الاسئلة التي توجه اليهم وللحكام ان يعطوا المعلومات التي يرون انها ماسة بحسن توزيع العدالة ٠

١٠ ـ على المفتشين عندما يقدمون تقاريرهم ومقترحاتهم ولاسيما عندما تكون هذه التقارير والمقترحات لها مساس بالموظفين واعمالهم ان يقدروا درجة مسؤوليتهم عما يبدونه من الآراء وما يوجهونه من التهم ضد الموظفين وعليهم ان يبينوا الاسباب المعقولة التي تؤيد آراءهم او التي توجب اسناد تلك التهم ٠

١١ ـ ليس لرئيس الهيأة التفتيشية او اعضائها ان يحلوا ضيوفا في دور الموظفين او الاهلين وانما عليهم النزول في اي محل معد للمسافرين ان وجد والا فعليهم ان يطلبوا من الموظف الاداري ان يهيىء لهم منزلا يدفعون اجرته ٠

١٢ ـ لا يجوز اخبار اي شخص او هيأة عن المحل الذي يراد تفتيشه مالم يكن هذا الاخبار جائزا بمقتضى قانون التفتيش ٠

١٣ ـ لا يجوز اطلاع اي شخص غير مختص على اعمال التفتيش ونتائجه ولا التفوه بما له علاقة بذلك ٠

١٤ ـ لا يجوز للهيأة التفتيشية ان تصدر امرا الى الموظفين من شأنه اجراء تغيير في المعاملات الجارية وانما عليها الاكتفاء باقتراح ذلك في تقريرها ٠

١٥ ـ على رؤساء الدوائر ان يقدموا للمفتش المساعدات والتسهيلات التي يتوقف عليها انجاز مهمته ٠

١٦ ـ تعاد اصل الاوراق التحقيقية المرفقة بتقارير المفتشين او رئيسهم الى الاخير لاجل حفظها بعد اجراء المعاملة المقتضاة عليها ٠

١٧ ـ ترسل الوزارة صورة المخابرة المتعلقة باجراءاتها على التقارير التفتيشية الى رئيس الهيأة التفتيشية المختص وعلى الدوائر المختصة ارسال صورة من اجوبتها على المراسلة المذكورة الى الرئيس المذكور ايضا ٠

١٨ ـ يرسل وزير الداخلية الى الوزارات الاخرى ما يرى لزوما لارساله اليها من التقارير التفتيشية المرفوعة اليه مع ابداء ما لديه من الملاحظات حول محتوياتها ٠

١٩ ـ يكون المفتشون الماليون اعضاء للهيئات التفتيشية بطبيعة الحال وبهذا الاعتبار فهم تابعون الى

احكام هذه التعليمات على انهم من جهة اخرى يخضعون الى احكام قانون التفتيش المالي والانظمة والتعليمات المالية الصادرة او التي تصدر بموجبه ٠

وزير الداخلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٤٣٦ في ١٨ـ٧ـ٣٥)

تعديل التعليمات رقم (٥ ـ ب)

لمراقبة وتفتيش الملاهي

١ ـ استنادا الى الصلاحية المخولة لي في الجملة الـ ٣ من الفقرة (و) من المـادة الـ ٤٤ من قانون ادارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ تعدل الفقرة الاولى من المادة الـ ١٢ من التعليمات رقم (٥ـب) لمراقبة وتفتيش الملاهي كما يأتي :ـ

تؤلف لجنة من ثلاثة اعضاء احدهم يمثل البلدية وينتخبه امين العاصمة في العاصمة ورئيس البلدية في الاماكن الاخرى والثاني يمثل السلطة الادارية والشرطة وينتخبه متصرف اللواء والثالث يمثل المعارف وتنتخبه وزارة المعارف وذلك لفحص الرقوق السينمائية قبل عرضها على الجمهور للتأكد من سلامتها ممايغاير الآداب والاخلاق العامة ٠

ملحق رقم (٤)

قانون التفتيش الإداري لعام ١٩٣٦[٤]

المادة الثامنة ـ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة ـ على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٥٥ واليوم التاسع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٣٦ .

غازي

رشيد عالي الكيلاني
وزير الداخلية

يس الهاشمي
رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٥٠٨ في ٢٥ـ٤ـ١٩٣٦)

قانون

التفتيش الاداري رقم (٥٤) لسنة ١٩٣٦

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :ـ

المادة الاولى ـ ١ ـ تؤلف وزارة الداخلية هيئة تفتيش من مفتشين اداريين لا يزيد عددهم على عشرة للقيام بالوظائف المنصوص عليها في هذا القانون ويكون وزير الداخلية المرجع المباشر للمفتشين .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ١٥٠٨ في ١٩٣٦/٤/٢٥ .

٢ ـ ينضم الى هيئة التفتيش الاداري عند الاقتضاء اي مفتش من مفتشي الوزارات الاخرى للقيام بما يتطلبه اختصاصه وعلى ذلك المفتش عند انضمامه الى الهيئة ان يقوم بالتفتيش المطلوب ويرفع تقريره بذلك الى رئاسة هيئة التفتيش ويرسل نسخة منه الى وزارته المختصة ٠

المادة الثانية ـ يعين المفتشون الاداريون من بين الموظفين الاكفاء في الادارة بارادة ملكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء ٠

المادة الثالثة ـ تكون درجة المفتشين الاداريين من الدرجة الرابعة فما فوق حسب احكام قانون الخدمة المدنية باستثناء الموظفين الاجانب المستخدمين بعقود خاصة٠

المادة الرابعة ـ١ـ يجوز تقسيم كل الالوية او بعضها الى مناطق تفتيش ويكون لكل منطقة هيئة تفتيش تتألف من مفتشين اداريين اثنين فاكثر ويعتبر الرئيس رئيس دائرة بموجب احكام المادة الثانية من قانون انضباط موظفي الدولة فيما يخص المفتشين الاداريين ٠

٢ ـ تعين مناطق هيئات التفتيش ومراكزها ببيان ينشره وزير الداخلية في الجريدة الرسمية ٠

المادة الخامسة ـ أ ـ للمفتشين تفتيش جميع دوائر الحكومة والبلديات عدا المحاكم والجيش على انلهم ان يفتشوا الجيش بطلب من الوزير المختص ٠

ب ـ ليس للمفتشين تفتيش الرسائل والبرقيات الصادرة والواردة بواسطة دوائر البريد والبرق ٠

المادة السادسة ـ أ ـ للمفتش سحب يد اي موظف من الموظفين التابعين للتفتيش عدا رؤساء الدوائر والمتصرفين وذلك في الحالات الآتية :ـ

١ ـ لدى ظهور اختلاس او تصرفات سيئة في المعاملات .

٢ ـ عند الامتناع عن بيان محتويات الصناديق والمخازن والمستودعات او عند وجود نقص فيها .

٣ ـ عند امتناع الموظف عن اعطاء الاجوبة وابراز الدفاتر والاوراق الحسابية والقيود الرسمية .

ب ـ للمفتش اجراء ذلك ايضا ان وجدت اسباب ضرورية ومستعجلة اخرى تستلزم سحب اليد على ان يخبر في كل هذه الحالات الوزير والمتصرف المختصين فورا مع بيان الاسباب الموجبة كتابة واذا كان الموظف متصرفا او رئيس دائرة فليس للمفتش ان يسحب يده ولكن له ان يقترح سحب يده على الوزارة المختصة مع بيان الاسباب الموجبة لذلك.

المادة السابعة ـ للمفتشين ان يطلعوا على جميع الاوراق والمراسلات والسجلات المتعلقة باعمال الموظفين والدوائر التابعة لتفتيشهم .

المادة الثامنة ـ أ ـ على المفتشين ان يقوموا بتحقيق الشكاوي والتهم الموجهة الى الموظفين مباشرة او بامر من الوزير المختص تنفيذا لاغراض هذا القانون ولهم الحق في طلب حضور اي شخص امامهم

لاستجوابه في اي تحقيق يقومون باجرائه عدا المتصرفين والحكام الا ان لهم ان يسألوا كتابة هؤلاء الموظفين الذين هم مكلفون بالاجابة على الاسئلة الموجهة اليهم في هذا الشأن مفصلا وللحكام ان لا يفضوا بما يعدونه مؤثرا على سير العدالة في القضية ٠ وفي حالة القيام بتحقيق مباشر عن الشكاوي يجب اعلام الوزير المختص بذلك حالا ٠

ب ـ تعتبر تقارير المفتشين المتعلقة بسلوك الموظفين وكفاءتهم والمؤيدة من قبل الوزير المختص حجة لدى لجان الانضباط او مجلس الانضباط العام ما لم يثبت لديها ما يناقض تلك التقارير ٠

المادة التاسعة ـ لا يرفع او يثبت اي موظف من موظفي الالوية بين الدرجتين الثالثة والعاشرة قبل ملاحظة تقارير المفتشين عنهم ٠

المادة العاشرة ـ يجوز اصدار انظمة في المواضيع الآتية :ـ

١ ـ تعيين واجبات المفتشين وكيفية مكاتبتهم مع الوزارات في الامور المتعلقة بالاعمال المكلفين بها حسب هذا القانون ٠

٢ ـ تعيين الامور التي يتناولها التفتيش مع مراعاة المادة الـ (٥) من هذا القانون ٠

المادة الحادية عشرة ـ يلغى قانون التفتيش الاداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣ ٠

المادة الثانية عشرة ـ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٠

٢٥٠

المادة الثالثة عشرة – على جميع الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٥٥ واليوم الثامن عشر من شهر نيسان سنة ١٩٣٦ .

غازي

نوري السعيد — رشيد عالي — يس الهاشمي
وزير الخارجية — وزير الداخلية — رئيس الوزراء
ووكيل وزير العدلية

محمد امين زكي — رؤوف البحراني — جعفر العسكري
وزير الاقتصاد والمواصلات — وزير المالية — وزير الدفاع

صادق البصام
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٥٠٨ في ٢٥–٤–١٩٣٦)

قانون

التعديل الثاني لقانون الخدمة المدنية رقم(١٠٣) لسنة١٩٣١ رقم(٥٥) لسنة١٩٣٦

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :–

المادة الاولى – تعتبر المادة ١٩ من قانون الخدمة المدنية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ فقرة اولى لها وتضاف اليها الفقرتان الآتيتان :–